

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد السابع عشر - العدد الأول - ربيع 1989

■ ماجد عبد الله المنيف أسعار الصرف في اقتصاد نفطي نام : تجربة الريال السعودي .

■ بوعلام بن جيلالي ، فريد بشير طاهر نحو نظرية لسلوك المستهلك المسلم .

■ ادريس عزام بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي .

■ محمد حمزة أمير خان التفكير الابتكاري : دراسة مقارنة بين الطلبة السعوديين والنيجيريين .

■ باسم سرحان دور الادراك في تحديد المشكلات المجتمعية : دراسة ميدانية .

■ خلف الهيتي / عامر حسين الصحة النفسية لعينة من طلبة الجامعات العراقية وفقا لمقياس كولبرغ .

■ محمد السيد سليم مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية .

■ عبد المعطي عساف التضخم الوظيفي في جهاز الادارة الحكومية في الكويت .

■ عبد العزيز محمود رجب تطوير الموازنة الحكومية لدولة الكويت .

■ محمد نجيب الصرايرة التدفق الاخباري الدولي : مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم .

ثمن العدد

الكويت (600) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهم، البحرين (-) دينار، عُمان (-) ريال، العراق (-) دينار، الاردن (750) فلس، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (800) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريال، المغرب (15) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	ستاتن	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الأخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

• تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

- (1) إما بشيك لأمر المجلة مسحياً على أحد المصارف الكويتية.
- (2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العميلية.

• اشتراك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على المجلدين 1,2 من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: 5486 صفاة - الكويت 13055

او الاتصال تلفوئياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 - 2549387

تم: المحلد للمة مسات : خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

فسة دنائير كويتية أو ما يعادلها

ثلاثة دنائير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد السابع عشر - العدد الأول - ربيع 1989

لجنة التحرير

اسماعيل صبري مقلد

حصة محمد البحر

سليمان شعبان القدسي

فهد ثاقب الثاقب

محمد صباح السالم الصباح

رئيس التحرير

فهد ثاقب الثاقب

مدير التحرير

محمد صادق أبو صباح

مراجعات الكتب

حسن رامز حمود

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت مر. ب 5486 صفاة - الكويت 13055

هاتف: 2549387 - 2549421 تلکون: 22616 KUNIVER

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

- 1- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصلية المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثاً منشورة سابقاً أو أنها مقلعة للنشر لدى جهات أخرى.
- 2- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للنشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.
- 3- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحالل الأكاديمية.
- 4- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.
- 5- ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمتنديات العلمية والشاغلطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.
- 6- يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لا يزيد عن 200 كلمة، ملخصاً مهمة البحث والنتائج.
- 7- يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

- 1- يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.
- 2- تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلاً (جدول رقم (1)) هنا تقريباً.
- 3- يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أقرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.
- 4- تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والمواش:

- 1- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون، 1960) و(القوسي، وبذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975).
- أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، 1980)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثان لكاتبين مختلفين (القصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثان لكاتب في سنة واحدة (الفارابي، 1964، ١٩٦٤) و (Smith, 1962^١, 1962^٢). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، 1970: 164) و (Jones, 1977: 56 - 59).

٢- توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جداً وإن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاماً. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلاً:

هدسون، م
1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المعلومات السياسية العربية في التسعينات» ص 17 - 36 في هـ. شراي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع
1985 «الأنما السياسية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية - 13 (شتاء): 169 - 223.

أبو زهرة، م
1974 الجرمية والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T
1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilson (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.
1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggression» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣- يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص بإحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

٤- تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمقافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومساوتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١- تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين مختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل ايجازته للنشر.

□ عدد 1 ، 1973

شكري، الأمم المتحدة في الميزان - الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - الأزهرى، مبيعات الفرض وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية - النفسي، العلاقات الإيرانية السوفياتية - أبحاث منشورة باللغة الانجليزية: - حريق، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر - النجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وأدم سميث - عبدالرحيم، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

□ عدد 1 ، 1974

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري - ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - النجار، أزمة نظام النقد الدولي - أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين المخطط الصناعية في الدول العربية - أبحاث منشورة باللغة الانجليزية: - الأبراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نماذج ودونيجر و «نيومان» للأحزاب السياسية - عاروري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين - خدوري، المؤسسات العسكرية العشائية في العراق - السام، نظريات متداولة في تطور الادارة - سليمان، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف - الفراء، بعض خصائص سكان الكويت.

□ عدد 2 ، 1974

الجميلي، التشرذم في العراق - سامي/ بازوه/ رمضان، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت - يوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام 1970 - أبحاث منشورة باللغة الانجليزية: - الرشيد، البيئة الثورية - منصور، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي - صقر، نموذج مهلاتوس للتخطيط - أبولعد، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية - عليش، العلاقات الانسانية في الصناعة.

□ عدد 1 ، 1975

الفرزاني، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - زحلان/ ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - الكرسي، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - بروهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع - السلي، مدخل تكامل لنظرية التنظيم - الأهرجي، بين الاستراتيجية والتكتيك في التخطيط للتطوير الإداري - عفيفي، السياسات الترويجية لتاجر التجزئة بالكويت - خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم - أبحاث منشورة باللغة الانجليزية: - عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية - زحلان، تخطيط القوى البشرية.

□ عدد 2 ، 1975

النتيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - صقر، التكميل الاقتصادي العربي: الدوافع... والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير - الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة - أبحاث منشورة باللغة الانجليزية: - منصور، الشراء للمنظآت: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة بانتخاب مصادر الشراء - القنسي/ الهصري، استغلال أموال نطف الشرق الأوسط: بدائل وآمال - مرار، الاعتراق التنظيمي.

□ عدد 1 ، 1976

التجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية - الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل - فرح / السالم ، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان - التجار ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - عيد السلام ، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري .
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- صفري ، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي - كرم ، التبعة الاقتصادية وحجم البلدان - كروح ، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة - عيسى ، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم - شرشك ، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة : وجهة نظر سلوكية .

□ عدد 2 ، 1976

الغزالي ، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - عاقل ، نظرية يياجييه عن تكوين المفاهيم - أبو عياش ، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت - الأعرجي ، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية - الثاقب ، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- خير الدين ، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم - القطب ، اتجاهات التحضر في البلاد العربية .

□ عدد 3 ، 1976

أحمد ، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - اساهيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية - عفيفي ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

- حريق ، التحليل الميكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة - بيريجر ، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية .

□ عدد 4 ، 1976/1977

أحمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والنتج - حريم ، القيادة الادارية ، مفهومها وأنهاطها - يوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي - تناغو ، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الائتالي - مقلد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : الاطار النظري العام .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- شارون/ أبولين ، تعليم الاناث في الوطن العربي - السالم/ فرح ، التغير السياسي في بعض البلاد العربية .

□ عدد 1 ، 1977

برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن - القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - عبدالرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - جلال الدين ، السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الفزاوي ، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي - إيرلي ، ظهور زعيم حضري : تحليل اجتماعي - فارس/ جافني ، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط .

□ عدد 2 ، 1977

الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون - السلمي ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت - الحصاروة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني - سلمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الائتالي للاقطار النفطية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

مهايي ، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية - عيد الله ، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية .

□ عدد 3 ، 1977

النقسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي - أهد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ - عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية - السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية - عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الحسني، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين - فريي/ كيفيجين، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

□ عدد 4 ، 1977

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري - غير الدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية - القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية - صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

القصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية - غدوري، بيوت العراق في القرن التاسع عشر - حداد، مفهوم مانهيم للمثقف اللامتمي - النقيب، تكون الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

□ عدد 1 ، 1978

شافعي، الصناعة التحولية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها - السطوني، الاحياء القصدية في المدن شمال افريقية - رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي - التجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- بيرجر، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي - غربال، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

□ عدد 2 ، 1978

الحسني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع - التجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا - عبدالباقى، حول دوافع وبعوات السلوك الانساني - حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية. أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كبرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي - ملجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية

□ عدد 3 ، 1978

النقسي، الجماعة في دولة الإسلام - فرج، الابداع والفصام - يانجي، العراق والقضية الفلسطينية - علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي - أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عياش، المعلومات كشكل من اشكال الطاقة - قوراني، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث - سزروني/ العيسى، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والأفاق.

□ عدد 4 ، 1978

المستوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر - عيذابسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة - الفقي/ ناصر/ عيده، تقرير واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت - أبو ليد، مصر الأصابع - الليسي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الأمين، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي - اسمايل، التبرط والاحتراف في تقسيم العمل - غربال، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

□ عدد 1 ، 1979

القيسي، نحو سياسة بتولية مشتركة - ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين - فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي - محصاوة، التخطيط التربوي والتنمية - الخطيب، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- اسياخيل، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو - شريدي، نظرية النفس والمشاحة على مفهوم الانسان

- بركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: 1950 - 1976.

□ عدد 2 ، 1979

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر - أحمد، التحديات الاجتماعية

للتنمية والمشكلات الاجتماعية - العوضي، اتفاقيات اطار العمل الصادرتان عن كاتب ديفيد في ضوء القانون الدولي -

الجواهري، الحریم السلطاني وفوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- صفري، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون - خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة

التحويلية المصرية: (1974-1980) - ناجي، للدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

□ عدد 3 ، 1979

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية - التجار، نمو نظام نقدي دولي جديد -

مرار، مشاركة العاملين في الإدارة - أبو التل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي

بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الكبيسي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية - غربال، أثر ميكانيكية السوق على

اختيار التكنولوجيا في الدول النامية - فالسان، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

□ عدد 4 ، 1979/1980

التنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية - عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي

- عبدالرحمن، الخليج وقضايا في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - الركابي، الأصول التاريخية

للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الحداد، وراف داهر ندوف وتالكوت بارسونز نحو نظرية في التغير البتالي - الوظيفي - محمود، المساعدات الأمريكية

لاسرائيل - بوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

□ عدد 1 ، 1980

رشاد، تقييد العملية السياسية - ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني -

عبدالرحيم، دراسة للتفاعل الاسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين - بركات، الاعلام

وظاهرة الصورة المنطبعة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- عيسى، تطور السوق المالية في الأردن - الصايغ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد - البجلي/برايس، المنتج

الدبالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

□ عدد 2 ، 1980

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - الأحد/الجلسام، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك

في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية

الحديثة - الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

صالح ، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال - العابد ، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية - عيد ، سوق رأس المال في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

□ عدد 3 ، 1980

الشاذلي/ سكوت ، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب - توفق ، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الحفلي عند عينة من الأطفال الأدينيين : دراسة تجريبية - أحمد ، علم الاجتماع : التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية - السالم ، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

القصبي ، النمو والتوزيع في الكويت : تحليل استخدام دالة الانتاج - بشاي ، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي للطفل .

□ عدد 4 ، 1981/1980

أدم ، مفهوم الأنا في العلوم النفسية والاجتماعية - القفي ، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل - عبدالرحمن ، دراسة سوسولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلائلها الاجتماعية - منصور ، علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

• - هاريس/ حريق ، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات - الواسي ، الهجرة غير العربية في الكويت ، مع اشارة خاصة الى الهجرة الآسيوية - صقري ، مفهوم والشخصية القومية العربية : دراسة تحليلية .

□ عدد 1 ، 1981

الشمسي ، مفهوم التسوية السياسية - مقلد ، دور تحليلات النظم في التأهيل لنظرية العلاقات الدولية - الشرقاوي ، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت - الأحد ، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

- الرعي ، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية - اليابانية - ظاهر ، البيروقراطية والاختراق الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة .

□ عدد 2 ، 1981

الشمسي ، الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي - نور ، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية - الأمال المعقودة وإمكانات التطبيق العربي - الفراء ، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية - النجار ، نظام النقد الأوروبي : أهدافه ومستقبله - العظمة ، اقتصاديات المغاضلة بين المشروعات الاستثمارية التنافسية في ظل تغيرات الأسعار .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

الأمين ، تقصيصات الاستئجار وتنفيذ أهداف خطط التنمية : طاقة العراق الاستيعابية 1951-1980 - منصور ، حماية المستهلك بالمواد النامية مشاكل وقضايا - الميداني ، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت .

□ عدد 3 ، 1981

الريمان ، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا : دراسة تجريبية علاجية - تركي ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة - كاظم ، حول الضميمة الثابتة لتأثير الاختبارات - توفق/ عباس ، أنماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن - عبدالرحيم ، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

سبع عشرة سنة في خدمة العلوم الاجتماعية في البلاد العربية

وسيلة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) - شريف، الأنطاط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- صالح، التأملية - الانعكاسية كمنهج معرفي عند الأطفال في الكويت - البجلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

□ عدد 4، 1981

عبدالحق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية - اليكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية - السالم، تقوم كيب الادارة الصادرة في اللغة العربية - القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) - رجب، الاطوار المعامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية - الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- فرح، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت - بشاي، كيف نمرف ونتعرف على الموهوبين.

□ عدد 1، 1982

المحسوي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية - الإيرانية في العصر الحديث - الحمود/ رفاهي، للملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات - العامري، عدد الكليات المستندة الاستدكار والنسيان في التداخي الحر - حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين - سليم، الاحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات - الجعفي، تأهيل للمجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي - الجمل، فاعلية التقلية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفوي - نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحيرة العربية - عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

□ عدد 2، 1982

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن - حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية - شامي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية - الحفترش، حركة حامد بن وفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو 1932) - أبو إسحاق، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية - نعم، اتساق القيم الاجتماعية: ملاحظاتها وظروف تشكيلها وتغيرها في مصر - الشلفاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والمفرد على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة - ميلكان/ العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري - عبدالحق، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ عدد 3، 1982

لورسي، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت - عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي - عبدالحق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل - عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المختلفة - عبدالمطي، الثروة والسلطة في مصر - الجعفي، الفروع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا - مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي - السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونهاج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

□ عدد 4، 1982

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين - سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي - نمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي - الملا، دراسة مقارنة للنسج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين - عساف، التخلية العكسية وشروط الفعالية - أبو التيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصبية والسيكوسوماتية - الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية - الطحبح، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

□ عدد 1، 1983

عبدالحق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الإداري للدولة - مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الاتحادي في المنشآت الصناعية - جدهان، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها - أحمد، أثر التغيرات البتائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

□ عدد 2، 1983

الشقلاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة - شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الإسلامي - ساري، أخبار الجريمة في صحافة الإمارات: دراسة تحليلية - الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الإسرائيلي - الفراء، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء - خيري، المميزات البتائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية - يومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمعاصرة عن الموارد البشرية.

□ عدد 3، 1983

الفقي، الموجبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) - سالم، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية - يفر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس - سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية - عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل التصنيفين الكرويين للمخ.

□ عدد 4، 1983

نصر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم - عمر، الفائدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة - الشيشي، نقل التكنولوجيا والتنمية التكنولوجية في الدول النامية - نعيم، التكوين الاقتصادي - الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي - الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء العدوان الإسرائيلي ضد الفصائل السوري العراقي - نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات البنية على الحاسبات: بعض الاقتراحات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة الحرة - الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ويجمع الإدارة.

□ عدد 1، 1984

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التعبير والتقد والالتزام - التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي - جميل، الأطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البتية - وافي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي - مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة - بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

□ عدد 2، 1984

راجع، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الإستقلال وبعد الاستقلال - سالم، التحليل العلمي للدعاية - اللقريب، الأيمان الكهولي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته - الشريفي، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر - سعادة، تطبيق الحفقات التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

□ عدد 3، 1984

جلال الدين، التمييز بين الذكور والإناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان - اسماحيل، الأيمان الكهولي: المشكلة المرافقة - بستان، آراء وانجماحت تربوية في مجال هو الأمية بدولة الكويت - هدية، السلطة والشرعية - حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستهلك بجدول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت - العبيدي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

□ عدد 4 ، 1984

الحطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - تركي، الشخصية ونظرية التنظيم - عبدالمعطي، التعليم وتزيف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية - رفاعي، فلسفة الإدارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن نتعلمه الإدارة العربية منها؟ - رشاد، النتائج السياسية للرأي العام - سهاونة/ أبو جابر، مستويات واتجاهات المحصورة والوفيات في الأردن - 1981 ، 1976 .

□ عدد 1 ، 1985

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية - بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية - عبد الرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية - سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا .

□ عدد 2 ، 1985

ديبع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية - مرسي، سيكولوجية العلوان - حسين/ السليمان، المعلومات الغذائية للطلاب الجامعي - العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية - أبو اصبح، التواصل في المؤسسات الاعلامية - عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية - جامعة طنطا - الريماني/ عبد الجابر، دراسة فعالية أسلوب التمييز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي - هريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت .

□ عدد 3 ، 1985

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة الباجية - بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث - شريف، دراسة مقارنة لنظم النماذج المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية - نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ النعم/ الانصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهد التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت - باشا، الاستشارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح - علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي - شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي اصولها وملاحمها العامة .

□ عدد 4 ، 1985

عيسى، نحو تأسيس فلسفي لدور الدولة الاقتصادي - القاهري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - البيلوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الإدراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين - علام، بناء اختبار هدف المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية - موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة - التجار، المرأة العربية وتحولات النظم الاجتماعي العربي/ حالة المرأة العربية الخليجية - الحطيب، الانتهاء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية - عبد الرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي - الشريفي، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات - بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وجوافز العمل لاهضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن - دراسة تطبيقية مقارنة - بستان/ الجاسم، التشعب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية - خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في انثروبولوجية مجتمعات الشرق الاوسط - الريماني/ الحطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين .

□ عدد 1 ، 1986

عمود، الأعباء القومية لازمة الأوراق المالية بدولة الكويت - رمضان، سوق عاب المالية: إلى أين - علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتعديلات المصيرين العاملين بالوطن العربي - أسيري/ النوني، الانتخابات الثابتة السادسة

(1985) في الكويت (تحليل سياسي) - الثاقب، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام - عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية - ميعاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل - الفيل، الامن الغذائي في الكويت - يومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

□ عدد 2 ، 1986

عبدلحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة - عبدالجواد، أهم ملامح التنير البنائي في القرية المصرية في السبعينات - رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيهم الدراسي - الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية - الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين - رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من غربي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت - الجاسم، تقويم عمل المرجع الفني - شاهين، اسلوب المعالجة الحكيمة في المراجعة الانتخابية: نحو معايير موضوعية - صاف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة - جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي

□ عدد 3 ، 1986

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالانقتصاد السياسي الدولي - ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني - باشا/ الطوبجي، الصناعات والمتجات التفاقية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية - زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والأفاق - سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (48 - 1980) - عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن - السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية - حسين، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني - يومي، اقتراعات وفعاليات مدانخل معالجة انحراف التكلفة

□ عدد 4 ، 1986

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية - الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث - معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية - بن سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع - تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والإناث، عبدالحق، قيادة الرسول وعلاقته والأنماط المثالية للسلطة - الطويح/ عيسى، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت - الشيخ/ الخطيب، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحدادة عند طلبة - الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث - حبيب/ قسمه/ اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

□ عدد 1 ، 1987

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانثالي في مصر - عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي - منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين - حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج - علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي - عيسى/ حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب - ناجي، تأثير تصميم الاسئلة والمفاض غير المادي - البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها - الروسان، المعجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية - ربيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

□ عدد 2 ، 1987

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية - سليمان، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام - مفتي، النتيجة السياسية الغربية: تحليل نقدي - بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية - طاهر/ زيتون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية استلته امتحاناته المدرسية -

حسي، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال - ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية - رفاهي، استخدام فكرة مراكز التكوين في مصر - عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية - شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي.

□ عدد 3 ، 1987

جامع، الاهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها - عبدالخالق، التضخم الوطني في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية - حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية - الاحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت - حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية - القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية - الصراف، علاقة الأسلوبين التأمل والاندفاعي بالتحصيل العلمي - رمضان، تقييم سوق عهات المالية داخليا - المبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الاول - الرفاهي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحيادة.

□ عدد 4 ، 1987

الحمود، مداخل اساسية للإصلاح الاداري في دولة الكويت - الحضاروي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية - العمر، دراسة مسحية للدفاعية لدى طلبة جامعة الكويت - مسيلك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات - مرعي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة - سمعة، دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية - التميمي، جهود الهند ومبرمجهم الى فلسطين - يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) - عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالشرق العربي (1960 - 1969) - محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

□ عدد 1 ، 1988

حنورة، مشكلات الشباب الكويتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل - هجوة، ايدولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي - نوفل، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات والروسن، دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على حصة أردنية - الموسى، الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت - أبو عايش، توجهات التخطيط الاقليمي في الأردن - صلف، الاتجاهات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الادارة الحكومية - الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية - أبو جمعة، مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خرجي كليات التجارة المصرية - البياش، المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم.

□ عدد 2 ، 1988

ناجي، تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث على متاجر التجزئة بالكويت - شلتوت، الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية - ابراهيم، تقييم الآثار الناتجة عن تدفق معونات الغذاء في مصر، حزاوي، مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية - محمود، فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متلقيها - شعيب، تقدير الذات والقلق والتحصيل الدراسي لدى المراهقين من المجتمع السعودي، تركي، الدفاعية للانجاز عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف مناصرة - المرعي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة - قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم - للتصوري، نظام الانذار المبكر والتنبؤ بسلامة شركات التأمين: نموذج كمي - جبر، مدى رضاه عملاء الخدمات خلال عملية اتخاذ قرار الشراء،

□ عدد 3 ، 1988

الحضاروي، نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود - الغبرا، الاثنية المسيية: الادبيات والمفاهيم - عشوي، لوصيف، اخطأ القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي - كرم، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية - اباطة، بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة - عبداللطيف، أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري - القرشي، الفروق بين الطالبات المشاغيات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على مهامات بورتيس - العظمة، أثر الهيكل التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية - عبدالخالق، حافظ، حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية - رمضان، واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات.

المائع، الاتفاق العسكري وسباق التسليح في الدول العربية : دراسة مقارنة - المبيدي ، التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والمصالح الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية للمقاعد - عسكر / عبد الله ، مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية - منسي ، عمل الأم والسلوك الاجتماعي للابناء : دراسة مقارنة - أبو صيحة، البيئة الاجتماعية لمدينة عمان - التويجري ، القيم الادارية للعمال الوطنية والعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية - محمد ، آفاق استغلال الغاز الطبيعي عالميا - علوي ، نحو توافق أفضل بين خصائص الفرد وبنيتي العمل والتنظيم - الوريثي ، التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية : حالة المغرب - موسى ، الثقافة الاعلامية العربية : مشاكل ومقترحات.

الأبحاث

- 1- ماجد عبدالله المثيف
أسعار الصرف في اقتصاد نفطي نام : تجربة الريال السعودي 19
- 2- بوعلام بن جيلالي / فريد بشير طاهر
نحو نظرية لسلوك المستهلك المسلم 43
- 3- ادريس عزام
بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي 69
- 4- محمد حمزة اميرخان
التفكير الابتكاري : دراسة مقارنة بين الطلبة السعوديين والنيجيريين 95
- 5- باسم سرحان
دور الادراك في تحديد المشكلات المجتمعية : دراسة ميدانية 117
- 6- خلف الهيبي / عامر حسين
الصحة النفسية لعينة من طلبة الجامعات العراقية وفقا لمقياس كولبرغ 141
- 7- محمد السيد سليم
مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية 153
- 8- عبدالمعطي عساف
التضخم الوظيفي في جهاز الادارة الحكومية في الكويت 183
- 9- عبدالعزيز محمود رجب
تطوير الموازنة الحكومية للدولة الكويت 211
- 10- محمد نجيب الصرايره
التدفق الاخباري الدولي : مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم 239

المناقشات

- فهمي جدعان
الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي 263

المراجعات

- 1- مستقبلنا المشترك 289
تأليف: الهيئة الدولية للبيئة والتنمية
مراجعة: علي الطراح.
- 2- المدينة الاسلامية 291
تأليف: محمد عبدالستار عثمان.
مراجعة: احسان صدقي العمدة.
- 3- السياسة الاجتماعية المقارنة والعالم الثالث 297
تأليف: ستيفارت ماكفرسون وجيمس ميدجلي
مراجعة: حسن رامز محمود
- 4- عوائد القلب: ظاهرة الفردية في المجتمع الاميركي 301
تأليف: روبرت بلاه وآخرون.
مراجعة: محمود الذوايدي.
- 5- أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة .. 308
تأليف: محمد مخزوم
مراجعة: تركي علي الربيعو
- 6- الاسلام والمشكلة الاقتصادية 314
تأليف: محمد شوقي الفنجرى.
مراجعة: محمد حافظ حجازي.
- 7- دراسات في الاعلام الحديث 319
تأليف: محمد علي العويني.
مراجعة: بركات عبدالعزيز محمد.

التقارير

- 1- اسحق يعقوب القطب 325
توظيف العوائد النفطية العربية في الثمانينات.

- 2- أحمد نوفل 329
الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها.
- 3- أحمد محمد الكندري 335
المؤتمر السنوي السادس والتسعون لجمعية علم النفس الاميركية.
- دليل الرسائل الجامعية
- حمدي شعبان 338
دور العلاقات العامة في تغيير الصورة الذهنية المنطبعة عن قطاع الشرطة في مصر.
- الملخصات 345

أسعار الصرف في اقتصاد نفطي نام تجربة الريال السعودي

ماجد عبدالله المنيف
قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود

مقدمة

من السمات الأساسية لنظام النقد العالمي الحالي أن أسعار الصرف بين عملات الدول الصناعية الرئيسية معومة وتعرض للتقلبات انعكاسا للظروف والسياسات الاقتصادية لتلك الدول أو ظروف أسواق النقد العالمية المتأثرة بدورها بكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية. وفي ظل نظام النقد الحالي تواجه الدولة النامية خيارين: إما تعويم عملتها في مواجهة العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملتها إلى عملة رئيسية أو إلى سلة من العملات. ويرتبط بكلتا الخيارين شروط ونتائج وسياسات معينة. وتختلف أنظمة وسياسات الصرف للدول النامية باختلاف الظروف لكل منها. فللدول النامية النفطية مثلا ظروف تختلف عن ظروف الدول النامية الأخرى. إذ تمتعت تلك الدول خلال السنوات الأولى لنظام الصرف الموعوم بفائض في ميزانها التجاري نتيجة زيادة إيراداتها من النفط بمعدلات مرتفعة. كما أن ضعف الهياكل الانتاجية لبعض تلك الدول قد حد من تطور قطاع بدائل الواردات، وأدت زيادة الإيرادات النفطية إلى زيادة الواردات من جهة وزيادة حركة رؤوس الأموال من وإلى تلك الدول من جهة أخرى. كما أن عدم الاستقرار في أسواق النفط وتذبذب العملات الرئيسية قد أثر على العوائد النفطية لتلك الدول والقوة الشرائية لتلك العوائد. وأثرت تلك الظروف مجتمعة على أنظمة وسياسات الصرف للدول النفطية واختلف التأثير من دولة إلى أخرى. ويهدف هذا البحث إلى تحليل خيارات الصرف المتاحة للدول النامية عموما وللدول النفطية بشكل خاص من خلال دراسة تجربة الريال السعودي. وفي هذا المجال سيتم تحليل المحددات الهيكلية التي تؤثر على نظام

الصرف المتبع ونتائج وضوابط الربط الى عملة أو سلة من العملات ومدى فاعلية سياسة سعر الصرف في اقتصاد نام يعتبر فيه النفط المكون الرئيسي للصادرات ولايرادات الدولة .

أولا : نظم الصرف والدول النامية

انهار نظام بريتون وودز القائم على معدلات الصرف الثابتة Fixed Exchange Rates عام 1971 وجرى تبني ترتيبات صرف أكثر مرونة . وقد أقر صندوق النقد الدولي التعديل الثاني على اتفاقيته عام 1978 التي سمح بموجبها للدول أن تختار أنظمة الصرف التي تناسبها فتستطيع أن تجعله مرنا أو ترتبط بعملة معينة أو بسلة من العملات على أن لا يكون الارتباط بالذهب^١ . وعلى الرغم من أن عملات الدول الصناعية الرئيسية معومة وتتحدد أسعار صرفها بعوامل العرض والطلب الا أن السلطات النقدية في معظم تلك الدول تعتمد الى التدخل للحد من التقلبات غير المرغوبة في أسعار الصرف مما يجعل النظام النقدي أقرب الى التعويم المرحه Managed Floating منه الى التعويم الحر Free Floating . ومع أن كثيرا من الدول النامية ، في ظل النظام القديم ، كانت تقوم بتعديل أسعار صرف عملاتها وتتبع بشكل أو بآخر أنظمة مرنة ، الا أن النظام الجديد يضيف مشكلة أخرى وهي كيفية التكيف مع أسعار صرف مرنة للعملات الرئيسية آخذين بعين الاعتبار أن حوالي 80 بالمئة من التجارة الدولية تتم بعملات معومة . فعلى سبيل المثال كان ارتباط عملة الدولة النامية في ظل نظام الصرف الثابت بأي عملة من العملات الرئيسية يعني ضمنا ثباتها في مواجهة العملات الأخرى . ولكن في ظل أنظمة الصرف المرننة السائدة حاليا فان ارتباط عملة أي دولة بأحدى العملات الرئيسية يعني ضمنا تعويمها في مواجهة العملات الأخرى .

وبانتقال نظام النقد الدولي الى وضعه الجديد أصبحت قضية نظام الصرف الملائم للدول النامية من القضايا التي تلقى اهتماما متزايدا^٢ . وينصب الاهتمام على شروط ونتائج تبني نظام صرف مرن أو مرتبط بعملة أو بسلة من العملات ، وتأثير الخصائص الرئيسية للدول النامية على نوعية نظام الصرف الملائم لها وسياسات الصرف الواجب اتباعها لتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة . فاعلية الدول النامية تخصص بانتاج سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الزراعية أو التعدينية ، ونتيجة لذلك التخصص فان تلك الدول أكثر اعتمادا على القطاع الخارجي من الدول المتقدمة مما يجعل اقتصادها أكثر انفتاحا . فقطاع التصدير والمساعدات الخارجية وتدفع رؤوس الاموال تشكل الدعامة الرئيسية للتكوين الرأسمالي . كما أن هناك درجة قليلة من التنافس بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة مما يجعل مرونة الطلب على الواردات منخفضة بالإضافة الى انخفاض مرونة الطلب على الصادرات . فاذا أضفنا الى ذلك أن تلك الدول متقلية للسعر في جانب الواردات والصادرات فان الميزان التجاري قد يكون أقل استجابة للتغيرات في أسعار

الصرف في الاجل القصير. ان انفتاح الاقتصاد يجعل تبني نظام الصرف المرن مكلفا للاقتصاد بما يضيفه من آثار تضخمية وسوء في توزيع الموارد، هذا بالإضافة الى أن اتباع نظام مرن للصرف وفي ظل اقتصاد أكثر انفتاحا سيؤدي في نهاية الامر الى أن تصبح العقود مقومة بالعملة الاجنبية مما يفقد العملة المحلية أهميتها (McKinnon, 1983: 719).

والخاصية الأخرى للدول النامية التي تؤثر على اختيار سعر الصرف تتمثل بضعف تطور الاسواق المالية لأغلب تلك الدول مقارنة بالدول المتقدمة. اذ يلاحظ أن الوساطة المالية لاتزال في طور النمو وحركة رؤوس الاموال وقروض البنوك تتأثر بعوامل مؤسسية خلاف أسعار الفائدة. يضاف الى ذلك أن أسواق الصرف الاجنبي في معظم تلك الدول تجري عبر البنك المركزي وتنعلم الاسواق الأجلة للعملة مما يقلل من امكانيات تجنب المخاطرة Hedging. كما أن مستوى المشاركة بسوق الصرف الاجنبي ضئيل ويتركز بأبادي قليلة، وتعتبر البنوك المصدر الرئيسي للوساطة المالية وحجم تلك البنوك والأدوات المالية التي تعرضها وهيكلها محدود مقارنة بالدول المتقدمة. فإذا كانت الاسواق المالية للدولة متطورة ومتكاملة مع الاسواق المالية العالمية فان سعر صرف عملتها في الاجل القصير يتحدد بالعرض والطلب من الارصدة ويعتمد استقرار سوق الصرف الاجنبي على الاستقرار العام في الاسواق المالية. ولكن في حالة ضعف درجة تطور الاسواق المالية وضعف تكاملها مع الاسواق العالمية فان سعر الصرف يتحدد بتدفقات الحساب الجاري أي بالعرض والطلب من الصرف الاجنبي الناتج عن سوق السلع والخدمات. أي أن استقرار سوق الصرف الاجنبي في الاجل القصير يعتمد على شروط مارشال وليرنر Marshal - Lerner للمرونات^{١٠}. وقد سبق الإشارة الى انخفاض مرونة الطلب على واردات وصادرات الدول النامية مما يعني عدم انطباق شروط المرونات في الأجل القصير (Branson & Katsell, 1981 : 395).

لذلك، فالى الدرجة التي يكون فيها اقتصاد الدولة النامية أحادي الجانب وأكثر انفتاحا والاسواق المالية فيه غير متطورة فان نظام الصرف المرن ينطوي على تكاليف باهظة. اذ أن من شأن تبني نظام الصرف المرن أن يؤثر على حركة التجارة والاستثمار نتيجة المخاطرة وعدم توفر أسواق الصرف الاجلة للعملة المحلية. هذا بالإضافة الى أن أسعار الصرف التوازنية المتحققة في الاجل القصير والمتأثرة بعوامل العرض والطلب والمضاربات يمكن أن لاتنسجم مع أهداف نمو وتنمية الاقتصاد للأجل الطويل. وقد اختلفت ترتيبات الصرف التي اتخذتها الدول النامية باختلاف الظروف لكل منها وتطورت ترتيبات الصرف بتطور اقتصاديات تلك الدول وتطور النظام النقدي العالمي. ويبين الجدول (1) تطور أعداد الدول وترتيبات الصرف التي تتخذها. ويلاحظ تناقص أعداد الدول التي تربط

عملاتها الى عملة واحدة (وخصوصا العملات المرتبطة بالدولار الامريكي) واتجاهها للارتباط إما الى سلة من العملات أو اتخاذ ترتيبات صرف أكثر مرونة.

جدول رقم (1)

تطور أعداد الدول النامية وترتيبات الصرف التي تتخذها

1986	1983	1980	1977	ترتيبات الصرف
51	54	58	67	- الارتباط بعملة واحدة
32	36	40	44	الدولار الأمريكي
14	13	14	14	الفرنك الفرنسي
5	5	4	9	عملات أخرى ⁽¹⁾
33	35	32	26	- الارتباط بسلة عملات
10	14	15	12	حقوق السحب الخاصة
23	21	17	14	سلة عملات أخرى
37	31	28	17	- ترتيبات مرنة
5	5	3	7	مرونة معدلة تبعا لمجموعة من المحددات
5	9			مرونة معدلة مقارنة بالدولار ⁽²⁾
17	15	25	10	مرونة موجهة
10	2			مرونة مستقلة

(1) وتشمل الجنيه الاسترليني والدولار الاسترالي والرائد عملة جنوب افريقيا.

(2) ويتحدد سعر الصرف على اساس علاقة ثابتة مع حقوق السحب الخاصة مع وجود هامش ناقصا او زائدا ٧,٢٥ بالمئة، ولكن تحافظ تلك الدول على علاقة مستقرة مع الدولار الأمريكي.

المصدر:

International Monetary Fund, Annual Report, 1983: 54

International Monetary Fund, Exchange Arrangements and Exchange Restrictions Yearbook, 1986: 8

أن نظام سعر الصرف مهم للدول النامية بسبب دوره في التأثير على أسعار الواردات محليا مقارنة بأسعار البدائل وتأثيرها على أسعار السلع الدولية مقارنة بالسلع غير الدولية بالإضافة الى تأثيره على صادرات الدولة بالعملة الاجنبية مقارنة بأسعار منافسيها. لذلك،

ففي مجال اختيار نوعية الربط تبرز عدة قضايا متعلقة بمزايا وعيوب الربط الى عملة واحدة أو الربط الى سلة من العملات وبالتكوين الامثل لتلك السلة ومقاييس المقاضلة بين نوع وآخر من أنواع الربط والاهداف التي تتوخاها السلطات المعنية عند تغيير قيمة الربط وغير ذلك من قضايا (Krueger, 1983: 186). فاذا كانت معاملات الدولة الخارجية تتركز بشكل رئيسي مع دولة واحدة فان ربط عملة الدولة النامية الى عملة الشريك التجاري الرئيسي لها يمكن أن يخفف من التقلبات التي يمكن أن تحدث للسلع الدولية. وقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات التجارة المركزة تتجه للربط الى عملة واحدة أو التعميم المشترك Joint Float فيما بينها (Branson & Katsell, 1981: 397). فالربط الى عملة واحدة بالإضافة الى تطويره للتجارة بين الدولة النامية ودولة الربط وذلك بتقليص المخاطر الناتجة عن تغير قيم العملات يساعد على حركة رأس المال بين الدولتين. والى المدى الذي يكون فيه سعر صرف عملة الربط في مواجهة العملات الاخرى أكثر استقراراً فان التجارة والاستثمار مع الدول الاخرى يمكن أن تحفز. كما يعطي الربط الى عملة واحدة معياراً واضحاً للسلطات للتدخل في سوق الصرف الاجنبي متى دعت الحاجة.

وبالنظر الى الدول ذات الارتباط بعملة واحدة لعام 1986 يلاحظ أن الدول الافريقية التي تتعامل بشكل رئيسي مع فرنسا (لأسباب تاريخية لها علاقة بالاستعمار الفرنسي لتلك الدول) قد ربطت عملتها الى الفرنك الفرنسي. أما الدول التي ربطت عملتها الى الدولار فبالإضافة الى كبر حجم تجارتها مع الولايات المتحدة فان كثيراً من صادراتها من السلع يقوم ويدفع بالدولار، هذا مع ملاحظة أن كثيراً من الدول اتجهت الى التخلي عن الدولار بسبب تدهور قيمته في أسواق الصرف.

ولكن للربط الى عملة واحدة عدة عيوب لعل أهمها حقيقة أن الربط الى عملة واحدة يعني التعميم تجاه العملات الاخرى، مما يؤثر على التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات ويضعف القدرة التنافسية للدولة. فاذا كانت صادرات الدولة تقوم بالدولار وهو عملة الربط، بينا واردات الدولة متنوعة جغرافياً فان انخفاض قيمة الدولار (في مواجهة العملات الاخرى) سيزيد السعر المحلي للواردات. فاذا لم تتغير قيمة الربط فان معدلات التبادل للدولة ستدهور. يضاف الى ذلك ان التغيرات في عملة الدولة في مواجهة العملات الاخرى قد لا يكون سببه تغيرات في ميزان مدفوعات الدولة ولكن تلك التغيرات في أسعار الصرف يمكن أن يكون سببها تغيرات في مدفوعات دولة الربط. ان المصدر الخارجي والمستقل لتغيرات أسعار الصرف يمكن أن يتداخل مع الاهداف والسياسات المحلية للدولة، فيؤثر على برامج وخطط التنمية فيها. كما أن الربط الى عملة

واحدة يمكن أن يؤدي الى تشييط التجارة البينية بين الدول النامية وخصوصا اذا كانت كل منها ترتبط بمعيار مختلف.

ومادام الربط الى عملة يعني التغير في مواجهة العملات الاخرى فان مؤشر سعر الصرف الفعلي للعملة Effective Exchange Rate يستخدم لقياس التقلب في قيمة العملة في مواجهة العملات الاخرى. وهو يقيس سعر صرف عملة الدولة في مواجهة عملات شركائها التجاريين باعطاء أوزان معينة لتلك العملات. واختيار تلك الاوزان يعتمد على ظروف كل دولة والسياسة المستهدفة. فاذا كانت صادرات الدولة متنوعة وتصل الى دول مختلفة فان اوزان الصادرات تستخدم لغرض قياس درجة منافسة سلع الدولة في أسواق الدول المستوردة منها. أما اذا كانت الصادرات تتركز بسلعة واحدة أو عدد قليل من السلع وتقوم باحدى العملات الرئيسية فان اوزان الواردات تستخدم لقياس أثر تغيرات أسعار الصرف على القوة الشرائية للصادرات، وتستخدم أيضا لقياس أثر التضخم ذا المصدر الخارجي على معدلات التضخم المحلية. ان سعر الصرف الفعلي يهدف الى قياس التغير الافتراضي لقيمة العملة (مع اعطاء اوزان للعملات الاخرى) وهذا التغير يكون مساويا في تأثيره على ميزان المدفوعات لاتجاه التغيرات التي حدثت في أسعار الصرف فعلا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف الأسعار النسبية بين الدولة وشركائها التجاريين (بافتراض الاوزان المناسبة) فان سعر الصرف الفعلي الحقيقي Real Effective Exchange Rate يستخدم لدراسة أثر التغيرات الحقيقية في أسعار صرف عملات الشركاء التجاريين في مواجهة عملة الدولة.

وقد درست آثار تقلبات أسعار الصرف في الأجل القصير على سعر الصرف الفعلي (موزون بحصص الواردات) لتقويم تجارب الربط المختلفة^{٣٠}. واستنتجت كثير من الدراسات بأن درجة التغير Variability في سعر الصرف الفعلي للدول النامية المرتبطة بالدولار قد ازدادت بشكل كبير بعد تطبيق نظام الصرف المرن بين الدول الصناعية، أما درجة تغير سعر الصرف الفعلي للدول النامية المرتبطة بالفرنك الفرنسي فقد ازداد ولكن بشكل أقل ويعود السبب الى أن معظم تجارة الدول المرتبطة بالفرنك تتم مع فرنسا أو الدول المرتبطة بالفرنك، مما يجعل درجة التغير الافتراضية (سعر الصرف الفعلي فيما اذا أبقت الدولة على ربطها خلال الفترة محل الدراسة) قريبة من درجة التغير التي حدثت فعلا^{٣١}. هذا وقد تكون درجة التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي أكبر أو أقل من درجة التغير في سعر الصرف الفعلي اعتمادا على معدلات التضخم النسبية بين الدولة وشركائها التجاريين. لذلك، ولتجنب الآثار الضارة الناتجة عن تغيرات أسعار العملات فان اختيار الربط يكون واضحا: تربط الدولة عملتها الى سلة تتخذ أوزانها لها مشابهة للاوزان

المحتسبة في مؤشر سعر الصرف الفعلي. ومن مزايا الربط الى سلة من العملات أن سعر صرف عملة الدولة لن يتغير بتغير عملة واحدة ولكن سيتغير في المتوسط مع التغيرات المرجحة لعدة عملات. لذلك، واعتمادا على الاوزان المعطاة للعملات المختلفة (والذي يعتمد على تنوع الصادرات أو الشركاء التجاريين للدولة) فإن الربط الى سلة يقلل من آثار التغيرات الخارجية في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ويعزل عرض النقد المحلي عن تأثيرات ميزان المدفوعات.

وقد ظهرت عدة دراسات للبحث في التكوين الأمثل لسلة الربط. فاقترح Black (1976:16) أوزانا للعملات الداخلة في السلة تقلل من التباين Variance في السعر المحلي للسلع الدولية Traded ومعددا مع السلع غير الدولية Nontraded والناتج عن تغيرات أسعار الصرف. أما Branson & Katseli (1981 : 391) فقد اقترحا الاوزان التي تقلل أثر تقلبات أسعار الصرف على معدلات التبادل الخارجية ومعدلات التبادل المحلية (أسعار السلع الدولية الى السلع غير الدولية) أو الحساب الجاري. واقترح Lipschitz & Sundararajan (1980: 87) السلة المثل التي تحتوي الاوزان التي تقلل التباين في أسعار الصرف الحقيقية حول قيمها التوازنية. ولكن من عيوب الربط الى سلة احتمال تزايد عنصر المخاطرة التي يواجهها المتعاملون. ففي ظل الربط الى عملة واحدة يمكن التقليل من المخاطرة عن طريق الاسواق الآجلة لعملة الربط، ولكن في حالة الربط الى سلة من العملات (حيث سعر الصرف الفعلي ثابت) فإن أسعار الصرف الثنائية تتقلب دوما مما يعرض المتعاملين للخسارة. ومن عيوبها أيضا تقليص حجم التجارة البينية بين الدول النامية لأن كلا منها ستختار سلة خاصة بها تعتمد على نمط معاملاتها، كما أن حركة رأس المال يمكن أن تقلص لأن المستثمرين سيكونون أقل قدره على التنبؤ بقيمة عملة الدولة.

وللاحتفاظ بمزايا الربط الى سلة من العملات وتجنب عيوبها قامت كثير من الدول النامية بالربط الى سلة حقوق السحب الخاصة SDRs إذ أن مزايا الربط الى عملة واحدة يمكن الحصول عليها لأن قيمة وحدة SDRs تنشر يوميا من قبل صندوق النقد الدولي ويجري حاليا توسيع استخدامها في التعاملات الرسمية والخاصة³⁹. ولكن تبرز المشكلة إذا كانت الاوزان المقترحة في مؤشر سعر الصرف الفعلي للدولة يختلف عن أوزان حقوق السحب الخاصة. ولكن إذا كان الاختلاف بين السلتين ضئيلا فإن المزايا الناتجة عن اختيار SDRs للربط يمكن أن تكون أكثر. وقد أظهرت إحدى الدراسات على مجموعة من الدول النامية بأنها إذا ما ربطت الى سلة حقوق السحب الخاصة فإن الانحراف عن السلة المرجحة للواردات قليل جدا (Crockett & Nsouli, 1980: 654) وأثبتت دراسة أخرى أنه من بين 39 دولة مرتبطة بالدولار فإن الربط الى حقوق السحب الخاصة بالنسبة لـ 31 دولة منها سيعمل

على تقليل التقلبات في سعر الصرف الفعلي بدرجة أكبر مما يحدث في ظل الربط الى الدولار
(Brodsky & Sampson, 1984: 151).

ثانيا : نظام أسعار الصرف في المملكة العربية السعودية

تشترك المملكة العربية السعودية مع الخصائص الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية في هيمنة القطاع الخارجي على الاقتصاد المحلي، وضعف تكامل القطاع النفطي مع القطاعات غير النفطية، وانخفاض نسب مساهمة الأخيرة في الناتج القومي بالإضافة الى ضعف تطور الاسواق المالية مما يؤثر بالتالي على نظام الصرف المتبع. فاذا نظرنا الى دور القطاع الخارجي في الاقتصاد السعودي نلاحظ أن نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 1986 كانت حوالي 45 بالمائة، ونسبة الصادات 38 بالمائة (تقارن بالنسب 10 بالمائة، 7 بالمائة للولايات المتحدة، 9 بالمائة، 13 بالمائة لليابان، للعام ذاته). أما نسبة السلع الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي فكانت 54 بالمائة. وفيما يتعلق بحركة عوامل الانتاج للعام 1986 يلاحظ بأن نسب عوائد الاستثمارات الخارجية الى الناتج كانت حوالي 16 بالمائة ونسبة تحويلات الشركات والافراد العاملين بالمملكة الى الناتج كانت حوالي 18 بالمائة. أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي فيلاحظ أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج حوالي 5,4 بالمائة، ونسبة مساهمة الصناعة 6,7 بالمائة، أما النفط فتبلغ نسبة مساهمته 29 بالمائة والانشاءات 12,3 بالمائة، وقطاع الخدمات 44 بالمائة للعام 1407/1406هـ^٣. أي أن الاقتصاد السعودي مفتوح نسبيا على الخارج ودرجة تنوعه ضعيفة.

أما الاسواق المالية بجانيها النقدي وأسواق الاسهم والسندات فهي ضعيفة التطور. فالاسواق النقدية ضعيفة نسبيا إذ أن الانفاق الحكومي بوجوهه المختلفة وإلى حد ما تغير متطلبات الاحتياطي يشكلان المحددان الرئيسيان للكتلة النقدية في المملكة، وقد أدى غياب عمليات الخصم وشهادات الادعاء أو سندات المديونية الى الحد من تطور تلك الأسواق. ويعود غياب تلك الأدوات الى أن الدولة في فترة زيادة إيراداتها من النفط لم تلجأ الى الاستدانة من السوق المحلي لتمويل نفقاتها. وقد تغير الوضع عام 1984 بقيام مؤسسة النقد العربي السعودية بطرح حسابات الودائع المصرفية المضمونة وهي اصدارات غير قابلة للتفاوض تتوفر للبنوك المحلية فقط وتباع بسعر الخصم وتطرح اسبوعيا وتكون بأجال استحقاق مختلفة (شهر، ثلاثة شهور، أو ستة شهور) وتستطيع البنوك بيعها الى المؤسسة عندما تواجه مشكلة سيولة. وجاءت ميزانية الدولة المالية للعام 1409/1408هـ لتعلن عن النية لاصدار سندات حكومية بما لا يتجاوز 30 بليون ريال (أي مانسته 21 بالمائة من النفقات) وتهدف تلك الأدوات الى تنظيم السيولة النقدية والتحكم في سعر الفائدة وتوفير أدوات مالية واستثمارية مما يعمق من السوق المالي^٣.

أما أسواق الأسهم فعلى الرغم من ضخامة وإمكانات سوق الأسهم بالمملكة (يصل إجمالي رأسمال الشركات المدرجة فيه والبالغ عددها 46 شركة حوالي 55 بليون ريال وتزيد القيمة السوقية لتلك الأسهم عن ذلك بكثير. وتضم الشركات عشر مؤسسات مالية وخمس عشرة شركة صناعية وست عشرة شركة خدمات وخمس شركات زراعية) إلا أنه يعاني من عدم وجود سوق رسمي للتعامل، إذ كان التعامل في السوق إلى وقت قريب يتم عن طريق السماسرة، هذا بالإضافة إلى أن ضعف الأطر القانونية وعدم توفر المعلومات الكافية عن الشركات أو أسعار الأسهم المتداولة قد عمل على الحد من نمو السوق. كما أن تركيز ملكية الأسهم يحد من تداولها، إذ يبلغ متوسط حجم التداول من الأسهم سنوياً 3 بلايين ريال وهو مبلغ ضئيل جداً مقارنة بحجم السوق الفعلي. أما بالنسبة للسندات المقومة بالريال فتوجد قيود قانونية تحد من تطورها، هذا بالإضافة إلى أن ضعف الأسواق النقدية وأسواق الأسهم يشكل عائقاً أمام تطور سوق للسندات.

إن ضعف تطور السوق المالي للمملكة يعود إلى طبيعة الظروف الاقتصادية التي مرت بها. فتوفر العوائد النفطية لدى الدولة عمل على الحد من تطوير القنوات اللازمة لحشد المدخرات المحلية. كما أن قيام صناديق الاقراض الحكومية المختلفة بتزويد السوق المحلي بالائتمان حد من الدور الذي يمكن أن تلعبه أسعار الفائدة لحشد المدخرات. يضاف إلى ذلك أن الطبيعة العائلية للملكية كثير من الشركات الكبرى وعدم طرحها للاكتتاب العام وتركز الاستثمار في العقارات أو الحسابات المصرفية وعدم توفر المعلومات عن فرص الاستثمار بالإضافة إلى ضعف الأطر القانونية قد حد من تطور أسواق رأس المال. لذلك فإن الاعتماد على السوق في تحديد أسعار الصرف أو أسعار الفائدة وفي ظل أسواق مالية ضعيفة يمكن أن يكون مكلفاً للاقتصاد الوطني، كما أن التقلبات في أسعار النفط تضيق إلى عنصر المخاطرة وتؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف، يضاف إلى ذلك أن محدودية فرص الاستثمار (نتيجة ضعف السوق المالي عموماً) يؤدي إلى خروج الأموال وزيادة التقلبات في أسعار الصرف. ونظراً لسيطرة الحكومة على صادرات النفط واستلامها لعائداته من الصرف الأجنبي فإن لها دوراً كبيراً في تخصيص إيرادات النفط بين الانفاق على الاستهلاك أو الاستثمار. ولكي تعمل على تنويع الهيكل الانتاجي بعيداً عن النفط تعمل على توزيع الاستثمارات باتجاه القطاعات الانتاجية الأخرى وذلك بعرض حوافز للمنتجين والمستهلكين، ومن الحوافز المهمة التأثير على ميكانيكية الأسعار من خلال تبني نظام وسياسات صرف ملائمة..

إن أهمية سعر الصرف في مجال تنويع الهيكل الانتاجي تنبع من العلاقة بين سعر الصرف والأسعار المحلية للسلع الدولية (سواء سلع التصدير غير النفطية أو الواردات أو

بدائل الواردات) فالأسعار المحلية للسلع الدولية بالنسبة لاقتصاد صغير متلقي للأسعار هي الأسعار العالمية معدلة بأسعار صرف العملة المحلية، لذا فإن تغيير سعر صرف العملة المحلية مثلاً يعني تغير أسعار السلع الدولية Traded مقارنة بالسلع غير الدولية Nontraded مما يؤثر على انتقال الموارد بين القطاعات المنتجة للنوعين من السلع ويؤثر بالتالي على نمط واتجاه التنوع. هذا بالإضافة إلى أن تغير سعر الصرف يؤثر على تكاليف الإنتاج ويؤثر بالتالي على درجة تنافس قطاع السلع الدولية غير النفطية (MacKensie & Schadler, 1980: 22). لذلك فإن سعر الصرف المستقر نسبياً يعطي حافزاً للقطاع الخاص لإنتاج سلع التصدير أو السلع المنافسة للواردات مما يساعد على تنوع الهيكل الانتاجي للاقتصاد. لذلك فإذا كان الواقع الاقتصادي للمملكة يستتبع اختيار نظام مرناً للصرف تبقي التساؤلات الخاصة بنوعية الربط المرغوب، هل هو إلى عملة من العملات أو إلى سلة من العملات؟ وماهي سياسات الصرف المطلوبة (في ظل الربط المختارة) في الأجلين القصير والطويل لتحقيق الأهداف الاقتصادية؟.

1) الربط إلى الدولار: إذا نظرنا إلى واقع المعاملات الخارجية للمملكة تتضح أهمية الدولار الأمريكي في تلك المعاملات إذ يشكل الدولار الوحدة الحسابية التي يتم فيها تسعير النفط وهو وسيلة دفع قيمة الصادرات النفطية. ونظراً لأن إيرادات الدولة المالية تأتي من خلال تحويل الإيرادات النفطية المتحققة بالدولار إلى العملة المحلية فإن محافظة العملة المحلية على علاقة مستقرة مع الدولار يسهل للسلطات المالية إجراء التقديرات اللازمة لإيرادات الميزانية السنوية. يضاف إلى ذلك أن حوالي 20 بالمئة من واردات المملكة تأتي من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الواردات من الدول المرتبطة بالدولار (كوريا وتايوان حوالي 10 بالمئة) مما يعني أن محافظة الريال على علاقة مستقرة مع الدولار يعني أن أسعار الواردات (المقومة بالدولار) لن تتأثر بتغيرات أسعار صرف الدولار. ويضاف إلى الأهمية السابقة للدولار دوره في حفيفة الاستثمار السعودية بالخارج إذ أن نسبة كبيرة من الأرصدة المالية السعودية تستثمر في الولايات المتحدة أو توضع في وسائل مالية مقومة بالدولار. كما أن التحويلات التي تقوم بها العمالة الأجنبية في المملكة وتحويلات الشركات العاملة بالمملكة يتم معظمها بالدولار.

لذلك فإن التغير في قيمة الدولار يؤثر على القوة الشرائية لبرميل النفط المصدر ويحافظ على القيمة الحقيقية للأرصدة الخارجية المقومة بالدولار. ولكن ربط الريال إلى الدولار يؤثر على تكلفة الواردات من الشركاء التجاريين الآخرين فإذا انخفضت قيمته ولم يتغير شكل الربط زادت تكلفة الواردات. وإلى المدى الذي تكون فيه أسعار الواردات مكوناً رئيسياً لمعادلة الأسعار المحلية فإن المستوى العام للأسعار يتأثر. كما أن

الربط الى الدولار يقلل من المخاطرة ويشجع على المضاربة مما يؤدي الى تدفق رؤوس الاموال خارج المملكة نظرا لعدم وجود قيود على حركة رؤوس الاموال واستقرار العلاقة بين الدولار والريال. اذ يلاحظ أن استقرار العلاقة بين الريال والدولار وضعف السوق المالية في المملكة وحرية حركة رؤوس الاموال قد أدت الى نمو سوق الريال السعودي في وحدات المصارف الخارجية في البحرين. اذ بلغت اجمالي ودائع العملات الخليجية (ومعظمها بالريال السعودي) في تلك الوحدات الى نهاية ديسمبر 1986 حوالي 12 بليون دولار وبلغت الموجودات حوالي 8 بلايين دولار.

وقد ارتبط الريال السعودي منذ صدوره بالدولار وكان سعر الصرف بين الدولار والريال 4,5 ريال للدولار وبعد انهيار نظام سعر الصرف الثابت المعدل عام 1971 وانخفاض قيمة الدولار في اسواق الصرف العالمية قامت المملكة برفع قيمة الريال بنسبة 8,57 بالمئة وجرى تعديلان آخران عام 1973 لتصبح قيمة الدولار الواحدة مايعادل 3,55. وفي العام 1975 جرى فك ارتباط الريال بالدولار وارتبط بحقوق السحب الخاصة وأصبحت وحدة السحب الخاص تساوي 4,2855 ريالات (الريال يساوي 0,2333 وحدة سحب خاصة مع ترك هامش 7,25 بالمئة زائداً أو ناقصاً قيمة التعادل مما يعني ان ادنى قيمة لحقوق السحب الخاصة (أعلى قيمة للريال) يمكن أن تصل الى 4,5962 ريالات. وقد استمرت قيمة الريال في التذبذب ضمن تلك الحدود الى مايو 1981 عندما تجاوزت قيمة السحب الخاصة الحد الأدنى ووصلت الى 3,9697 ريالات وذلك بسبب تحسن قيمة الدولار في اسواق الصرف. وقد حدا ذلك بالمملكة الى التخلي عن سعر الصرف الرسمي لحقوق السحب الخاصة والربط عمليا بالدولار مما عمل على زيادة قيمة الريال الى أن وصلت في فبراير 1985 الى أعلى حد لها في مواجهة حقوق السحب الخاصة (3,43839 ريالات لوحدة السحب الخاصة) ولكن انخفضت بعد ذلك نتيجة تراجع قيمة الدولار في اسواق الصرف (بنك الخليج الدولي، 1986: 4).

2) الربط الى حقوق السحب الخاصة: ان الربط الى حقوق السحب الخاصة يؤدي الى الحد من تأثير التقلبات في أسعار الصرف الثنائية مما يخفف من الأثر على أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية وبالتالي على معدلات التضخم ويؤدي أيضا الى الحد من تدفقات رؤوس الاموال لاغراض المضاربة نظرا لوجود عنصر المخاطرة نتيجة ارتباط العملة بسلة من العملات. ومادام الريال مرتبطاً رسمياً منذ عام 1975 بحقوق السحب الخاصة مع القابلية للتغير بحدود 7,25 بالمئة ارتفاعاً أو هبوطاً فلا يتطلب الأمر تعديل قيمة الريال في مواجهة الدولار ما بقي سعر الاخير مقابل حقوق السحب الخاصة ضمن حدود معينة، ولكن اذا انخفض سعر الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة بنسبة كبيرة فانه للمحافظة

على تعادل قيمة الريال مع حقوق السحب الخاصة يجب رفع قيمة الريال في مواجهة الدولار. ولكن اذا بقي سعر النفط ثابتا أو انخفض وهبطت قيمة الدولار في الاسواق العالمية فان رفع قيمة الريال (للمحافظة على تعادل مع حقوق السحب الخاصة) يؤدي الى انخفاض العائدات النفطية مقومة بالريال، مما يؤثر على ميزانية الدولة.

وملاحظة ان ثلاث دول أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة) تربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة وبتريبات صرف رسمية مشابهة للمملكة (هامش + أو - 7,25 بالمئة) فان امكانات استقرار اسعار الصرف بين تلك الدول تزداد مما يشجع حركة رؤوس الاموال والسلع بين الدول ويسهل عملية التكامل النقدي بينها⁽⁸⁾. ولكن من عيوب الربط الى حقوق السحب الخاصة اختلاف أوزان العملات الداخلة فيها عن أوزان عملات معاملات الدولة. اذ على الرغم من أن حصة الدولار في حقوق السحب الخاصة 42 بالمئة الا ان أهميته في معاملات المملكة تفوق تلك النسبة. هذا بالإضافة الى أن الاوزان المعطاة للين الياباني والفرنك والجنينة الاسترليني في حقوق السحب الخاصة هي 13 بالمئة لكل منها بينما حصص اليابان وفرنسا وبريطانيا من واردات المملكة للعام 1986 هي 16، 7، 6 بالمئة على التوالي. كما أن اللير الايطالي لا يدخل في سلة حقوق السحب الخاصة على الرغم من ارتفاع حصة ايطاليا من الواردات السعودية : 7 بالمئة⁽⁹⁾.

ثالثاً : تحليل أثر التغيرات في أسعار صرف الريال

سبقت الإشارة الى أن درجة التقلب في أسعار الصرف تعتمد على نظام الصرف الذي يتم تبنيه. فالربط الى عملة واحدة يعني قبول درجة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملة في مواجهة العملات الأخرى (خلاف عملة الربط) أما الربط الى سلة من العملات فيقلل من حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف اعتماداً على نوعية السلة المختارة للربط. ويستخدم سعر الصرف الفعلي كمؤشر لقياس التقلبات في أسعار صرف العملة في مواجهة العملات الأخرى مع اعطاء أوزان معينة لكل من تلك العملات. ويعتمد اختيار الأوزان على الأهداف التي تسعى اليها السلطات من استقرار اسعار الصرف. فإذا كان الهدف هو قياس أثر التغيرات في أسعار الصرف على الاسعار المحلية فان حصص الدول المختلفة من واردات الدولة محل البحث تستخدم كأوزان ترجيحية. أما اذا كان الهدف هو قياس أثر تقلبات أسعار الصرف على الدخل فان مؤشر أوزان الصادرات ربما يكون أكثر ملاءمة. أما اذا كان الهدف دراسة أثر التقلبات على الميزان التجاري فان الأوزان المرغوبة هي تلك التي تأخذ بعين الاعتبار المرونات المختلفة (الصادرات والواردات وبدائلها) فإذا كان توزيع صادرات وواردات الدولة متشابهاً فان

مؤشري أوزان الصادرات واوزان الواردات يؤديان الى النتيجة ذاتها. أما اذا كانت صادرات الدولة تقوّم وتدفع بعملة واحدة (كما هو الحال بالنسبة للنفط) ووارداتها تأتي من مصادر عدة فان المؤشر المناسب ربما يكون وزن العملات في اجمالي التجارة - Trade Weighted Index .

وقد جرى قياس درجة التقلب في أسعار صرف الريال في مواجهة ست عملات رئيسية (الدولار الاميركي، المارك الالماني، الين الياباني، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي والليبر الايطالي) وحقوق السحب الخاصة وذلك بأخذ الانحراف المعياري للتغيرات المثوية الفصلية لاسعار الصرف الثنائية^(*). ثم استخدمت أوزان حصص الواردات لتقدير التقلب في سعر الصرف الفعلي للريال. وقد أخذت أسعار الصرف من الربع الاول 1975 الى نهاية الربع الثاني 1987، وتم احتساب درجة التقلب طوال الفترة، ثم احتسبت درجة التقلب في الفترة 1975/1 - 1981/1. وهي الفترة التي شهدت ارتباطا بحقوق السحب الخاصة ضمن الهوامش المحددة. ثم أخذت الفترة 1981/2 - 1987/2 وهي الفترة التي شهدت عدة تعديلات في سعر صرف الريال/ الدولار وتعدي فيها سعر صرف الريال/ حقوق السحب الخاصة الهوامش المحددة. وبين الجدول (2) التقلبات التي حدثت فعلا في أسعار صرف الريال في مواجهة العملات الست وحقوق السحب الخاصة.

جدول رقم (2)

درجة التقلب التي حدثت فعلا في أسعار صرف عدة عملات في مواجهة الريال

1987/2-1981/2	1981/1-1975/1	1987/2-1975/1	سعر صرف الريال
0,52	0,79	0,76	الدولار الاميركي
6,11	3,31	4,95	المارك الالماني
6,18	4,67	5,45	الين الياباني
6,04	4,44	5,31	الجنيه الاسترليني
6,21	2,75	4,85	الفرنك الفرنسي
5,70	3,74	4,86	الليبر الايطالي
3,06	2,40	2,75	حقوق السحب الخاصة
3,79	1,59	2,95	سعر الصرف الفعلي

* الانحراف المعياري عن متوسط التغيرات المثوية لاسعار الصرف ربع السنوية الواردة في الاحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي.

المصدر: حسابات المؤلف من عدة اعداد من: International Monetary Fund, International Financial Statistics, Monthly Issues, August 1975 - October 1987

وبلاحظ من الجدول أن أعلى درجة استقرار لسعر صرف الريال / الدولار كانت في الفترة الأخيرة وهي التي شهدت ارتباطاً فعلياً بالدولار، بل أن درجة التغير في سعر الريال / الدولار كانت أقل من جميع العملات بما فيها حقوق السحب الخاصة التي يرتبط الريال بها رسمياً. إن هذا يعني أن السلطات النقدية السعودية كانت حريصة على إقامة علاقة ثابتة بين الريال والدولار نظراً لأهمية الأخير في المبادلات الخارجية للمملكة من جهة وتأثير سعر صرفه على إيرادات الميزانية العامة للمملكة من جهة أخرى. ويبين الجدول أيضاً أن تقلب سعر صرف الريال في مواجهة العملات الأخرى كان أكبر ما يكون في الفترة الأخيرة الممتدة إلى الوقت الحالي نظراً للارتباط الفعلي بالدولار وتذبذب الأخير في مواجهة العملات الأخرى. ويظهر الجدول أن درجة التغير في معدل الصرف الفعلي كانت أقل ما تكون في فترة الحفاظ على علاقة الربط إلى حقوق السحب الخاصة وأعلى ما تكون في فترة الربط الفعلي إلى الدولار.

ولتبيان أثر الربط إلى سلة من العملات جرى افتراض سلسلي ربط الأولى تأخذ بأوزان الواردات والثانية أوزان التجارة (الصادرات زائداً الواردات) وجرى احتساب درجة التقلب في سعر صرف الريال في مواجهة العملات الست وحقوق السحب الخاصة وتظهر النتائج في الجدول (3) ويبدو فيه أن درجة تقلب سعر صرف الريال في مواجهة جميع

جدول رقم (3)

التقلبات في أسعار الصرف بافتراض عدة خيارات للربط
(الفترة 1981/2 - 1987/2)

سعر صرف الريال إلى	فعلي	أوزان الواردات	أوزان التجارة
الدولار الأميركي	0,52	3,79	1,24
المارك الألماني	6,11	5,20	5,33
اليين الياباني	6,18	4,98	5,50
الجنيه الاسترليني	6,04	5,84	5,86
الفرنك الفرنسي	6,21	5,20	5,41
الليرا الإيطالي	5,70	4,19	4,56
حقوق السحب الخاصة	3,06	3,19	2,31

المصدر: حسابات المؤلف من الجدول (1) وبأخذ أوزان الواردات والتجارة من: .

العملات، عدا الدولار، فيما اذا ربط الريال الى أي من السلتين تقل عن درجة التقلب التي حدثت فعلا خلال فترة الربط العملي الى الدولار في الفترة 1981/2 - 1987/2. ويلاحظ أن درجة التقلب في سعر صرف الريال/ الدولار تقل في سلة أوزان التجارة نظرا لارتفاع وزن الدولار في تلك السلة. ويلاحظ أن الأوزان أخذت عن الفترة 1981 - 1986 وفيها شهدت أوزان التجارة تقلبا واضحا نتيجة انخفاض الصادرات النفطية لتلك الفترة وبالتالي انخفاض وزن الدولار.

أسعار الصرف ومعدلات التبادل: لان صادرات المملكة النفطية تقوّم وتدفع بعملة دولية واحدة (الدولار) فإن التغير في سعر صرف الريال لن يؤثر على معدل التبادل الدولي للمملكة (سعر وحدة الصادرات الى سعر وحدة الواردات) إذ أن ذلك المعدل يتأثر بأسعار النفط وأسعار الواردات وسعر صرف الدولار في مواجهة عملات الشركاء التجاريين الآخرين للمملكة. ان معدل التبادل الخارجي بالنسبة للمملكة يمكن قياسه كما يلي:

$$(1) \quad T = \frac{P_o}{\prod_{j=1}^n P_{mj} W_j}$$

حيث P_o سعر وحدة صادرات النفط مقومة بالدولار W_j حصة الدولة j من واردات المملكة، أما P_{mj} فترمز الى سعر وحدة الواردات من الدولة j مقومة بعملتها، وهذه تساوي:

$$(2) \quad P_{mj} = E_j P_j$$

حيث E_j سعر صرف عملة الدولة تجاه الدولار، P_j سعر الوحدة من الواردات من تلك الدولة. فاذا عوضنا ذلك في معادلة التبادل الخارجي وأخذنا معدل التغير نحصل على الصيغة التي توضح مصادر التغير في معدلات التبادل للمملكة وهي سعر النفط وسعر وحدة الواردات وسعر صرف الدولار:

$$(3) \quad \dot{T} = \dot{P}_o - \sum_{j=1}^n W_j \dot{P}_j - \sum_{j=1}^n W_j \dot{E}_j$$

حيث ترمز النقطة فوق المتغير الى التغير المئوي.

أي أن معدل التغير المئوي في معدل التبادل في سنة معينة يساوي المتوسط السنوي لمعدل التغير في سعر صادرات النفط بالدولار ناقصا معدل التغير في سعر الوحدة من الواردات لنفس السنة وتلك تشمل معدل التغير في سعر الواردات من الشرك التجاري

مقوما بعملة ومعدل التغير السنوي في سعر صرف عملة الشريك التجاري مقارنة بالدولار.

وقد جرى تقدير التغير في معدلات تبادل المملكة ومصادره خلال الفترة 1973-1987 وذلك بأخذ حصص واردات المملكة من ست دول (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا الغربية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) تزود المملكة بحوالي ثلثي وارداتها. واتخذت المتوسطات السنوية لأسعار وحدة الصادرات لتلك الدول لتقدير التغير في P_j والمتوسط السنوي لتغير عملاتها في مواجهة الدولار لتقدير التغير في E_j . واتخذ المتوسط السنوي للتغير في سعر البرميل من النفط العربي الخفيف لتقدير التغير في وحدة صادرات المملكة. وتظهر النتائج في الجدول (4).

جدول رقم (4)

التغير في معدلات تبادل المملكة ومصادرها (نسبة مئوية)

السنة	التغير في معدلات التبادل	التغير في سعر الصادرات النفطية	التغير في سعر وحدة الواردات	التغير في سعر صرف الدولار
1974/1973	244,60	252,84	11,61	3,37-
1975/1974	5,61-	0,76-	4,99	0,14-
1976/1975	12,46	6,14	0,19-	6,13-
1977/1976	0,73-	6,91	5,27	2,37
1978/1977	14,91-	3,31	9,46	8,76
1979/1978	24,88	37,45	10,37	2,20
1980/1979	52,30	64,18	11,45	0,43
1981/1980	14,07	13,10	8,7	9,67-
1982/1981	6,21	3,0	6,23	9,44-
1983/1982	14,33-	15,8 -	1,84	3,31-
1984/1983	0,97-	1,8 -	5,22	6,05-
1985/1984	2,69-	1,5 -	3,35	2,16-
1986/1985	67,03-	55,0 -	4,34-	16,37
1987/1986	1,69-	14,8	1,63-	18,12

المصدر: حسابات المؤلف

ويبدو من الجدول أن التأثير الرئيسي على معدلات تبادل المملكة مصدره التغير في أسعار النفط ، أما سعر صرف الدولار فقد مارس تأثيره على معدلات التبادل إيجاباً وسلباً اعتماداً على سعر صرفه تجاه العملات الأخرى. ففي فترة ارتفاع قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى من 1981-1985 طغى في تأثيره على معدلات التبادل على الانخفاض في أسعار النفط أو الزيادة في أسعار الواردات وكان معدل التبادل موجياً، أما بعد انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى بعد عام 1985 فإن معدلات التبادل اتجهت للتدهور.

إن تركيز صادرات المملكة وتقويمها بالدولار يحد من أي تأثير لسعر صرف الريال أياً كان معيار ربطه على معدلات التبادل الخارجية للمملكة ولكن التغير في سعر صرف الريال يؤثر على بعض معدلات التبادل المحلية: أسعار السلع الدولية إلى السلع غير الدولية، الأسعار المحلية للواردات إلى أسعار بدائل الواردات، أسعار السلع المنتجة محلياً إلى تكلفة إنتاج تلك السلع. وتؤثر تلك التغيرات في الأسعار النسبية في الأجل الطويل على الاستثمار وتوزيع الموارد بين القطاعات المختلفة وعلى مستوى النشاط الاقتصادي.

أسعار الصرف واختلال ميزان المدفوعات: من الناحية النظرية يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات إلى تغيرات في أسعار الصرف أو تغيرات في الطلب الكلي تعيد ميزان المدفوعات إلى وضع توازن. وتهتم النظرية الاقتصادية في ما يعرف بأسلوب المرونات وأسلوب الاستيعاب بكيفية وشروط تصحيح الاختلال. ولكن طبيعة المعاملات الخارجية للمملكة وحجم ومسببات الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يحد من استخدام الوسيطين لتحقيق وضع توازن، أي كان تعريفه.

فالفائض الذي ظهر في الحساب الجاري للمملكة للفترة 1973-1982 كان نتيجة زيادة قيمة الصادرات النفطية (بسبب زيادات الأسعار أو الإنتاج) وهو بخلاف فائض الدول الأخرى الناتج عن تيارات تدفق الدخل القومية يمثل تحويل أصل ناضب (النفط) إلى أصول سائلة تستثمر في الداخل أو الخارج لتكوين أصول جديدة تعمل على تنويع مصادر الدخل. أي أن طبيعة الفائض وحجمه لا تتطلب اتخاذ سياسات صرف أو توسع في الطلب لتعديله. فإذا قامت السلطات برفع سعر صرف عملتها فإن هذا لن يؤثر على حجم الفائض نظراً لأن الصادرات تقوم بالدولار وسوف يؤثر سلباً على قطاع بدائل الواردات واستراتيجية التنويع. كما أن قيام الحكومة بالتوسع بالانفاق فوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد يوجد ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد (Amuzegar, 1983: 33). إن الفائض الذي تحقق خلال تلك الفترة كان يعني زيادة في الاحتياطي والموجودات الخارجية. أما العجز في الحساب الجاري الذي ابتدأ بالظهور بعد عام 1983 نتيجة انحصار الصادرات

النفطية فإن تخفيض سعر صرف العملة المحلية لن يؤثر على الصادرات ويمكن ان يؤثر على الواردات الى المدى الذي يشجع فيه قطاع بدائل الواردات أو الصادرات غير النفطية . ولكن يمكن أن تؤدي تلك السياسة الى زيادة تكاليف الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتلك القطاعات . لذلك فإن الوسيلة المتوفرة لتمويل العجز الخارجي تكون بالسحب من الاحتياطي أو الارصدة الخارجية وهذا ما يوضحه جدول رقم (5) .

جدول رقم (5)

تقديرات ميزان المدفوعات للمملكة والاحتياطي الخارجي والموجودات الخارجية
(ملايين الدولارات)

السنة	الميزان التجاري	الخدمات والتحويلات	الحساب الجاري	التغير في الاحتياطي ^٣	التغير في الموجودات الخارجية ^٣
1975	21 280	6905-	14 385	9 040	16 768
1976	25 246	10886-	14 360	3 707	12 411
1977	25 653	13663-	11 990	3 003	7 807
1978	16 973	19 185-	2 212-	10 703-	755-
1979	34 569	23 402-	11 167	73	3 089
1980	75 155	32 401-	42 754	4 184	25 401
1981	81 942	40 813-	41 129	8 799	40 943
1982	39 432	31 857-	7 575	2 687-	10 281
1983	12 444	29 397-	16 953-	2 262-	11 179-
1984	8 868	27 263-	18 395-	2 539-	15 471-
1985	7 032	19 963-	12 931-	256-	23 086-
1986	3 404	15 339-	11 953-	6 680-	12 525-

المصادر احتسبت من:

International Monetary Fund, International Financial Statistics Yearbook, 1987: 591,592.

مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 1987 : 215

(1) التغير في الاحتياطي من الصرف الاجنبي والذهب والمركز لدى صندوق النقد الدولي .

(2) التغير في الموجودات الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي كما تظهر في الاحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي مقومة بالمتوسط السنوي لسعر صرف الريال بالدولار .

فعالية سياسة سعر صرف الريال: بخلاف الدول الأخرى فإن لسعر الصرف في المملكة تأثيراً مباشراً على إيرادات الدولة وتأثيراً غير مباشر على نفقاتها. فالحكومة هي التي تستلم إيرادات النفط مقومة بالدولار وتقوم بتحويلها إلى العملة المحلية. لذلك فإن اختيار طريقة الربط وتغييرها من وقت لآخر مهم في تقدير إيرادات الميزانية. كما أن سعر الصرف يؤثر على جانب النفقات وذلك إلى المدى الذي تشكل فيه الواردات جزءاً من نفقات الدولة.

وبالرغم من ضعف تأثير سعر الصرف على معدلات التبادل الخارجية إلا أنه يؤثر على المعاملات المحلية من خلال تأثيره على الأسعار المحلية (سواء لبدائل الواردات أو للسلع غير الدولية أو لسلع التصدير غير البترولية) كما أن عدم وجود قيود على حركة رؤوس الأموال وفي ظل أسواق غير مستقرة للنفط وفي ظل علاقة ثابتة بين الدولار والريال فإن المضاربة على الريال تشبط مما يؤدي إلى خروج الأموال والتأثير على فرص الاستثمار المحلية. كما أن تطور القطاعات الانتاجية في الاقتصاد تتطلب استخدام سعر الصرف كأداة لتشجيع تلك القطاعات، لذلك أصبح من الأهمية اختيار نظام وسياسات الصرف المناسبة.

لقد أظهر التحليل السابق أنه على الرغم من أن الريال مرتبط رسمياً بحقوق السحب الخاصة إلا أن دور الدولار في المعاملات النفطية ودوره في حفيظة الاستثمار الخارجي للمملكة وفي تحويلات الشركات والأفراد داخل المملكة قد جعل الريال مرتبطاً فعلياً بالدولار. وأدى ذلك الربط إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي للريال نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى خلال العامين الماضيين. إن من شأن ذلك أن يؤثر على مستويات الأسعار المحلية سيما أن أسعار الواردات مكون مهم لمعادلة الأسعار المحلية سواء في جانب السلع الاستهلاكية أو السلع الرأسمالية للصناعات الوليدة. لقد كان الربط إلى الدولار مبرراً في فترة زيادة الإيرادات النفطية والاستثمارات المقومة بالدولار، ولكن وفي مرحلة انحسارهما يصبح الربط إلى الدولار مكلفاً للاقتصاد الوطني.

إن تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني في التنوع واستقرار العائدات من النفط والحد من التأثيرات ذات المصدر الخارجي يتأتى بالربط إلى سلة من العملات، إذا استبعدنا السلة الموزونة بحصص الصادرات على اعتبار أنها ربط إلى الدولار فإن الريال يمكن أن يربط إلى سلة على أساس حصص الواردات أو حصص التجارة. أن اختيار السلة الموزونة بحصص الواردات يعمل على الحد من أثر التضخم المستورد الناتج عن تحركات أسعار الصرف ويعزل عرض النقد المحلي عن تأثير ميزان المدفوعات. ولأن وزن الدولار في هذه

السلة سيكون قليلاً نسبياً فان التغير في سعر صرف الدولار سيؤثر على الإيرادات الحكومية والانفاق الحكومي وسيؤثر بالتالي على عرض النقد المحلي. أما السلة الموزونة بحصص التجارة فتعطي وزناً أكبر للدولار على اعتبار أن الصادرات مقومة بالدولار. إن ذلك الربط يخفف من حدة تقلبات سعر صرف الريال في مواجهة العملات الأخرى كما يظهر جدول 3 ويوجد درجة من المخاطرة غير موجودة في ظل الربط الكامل إلى الدولار مما يقلل من حركة خروج الأموال، كما يوفر درجة أكثر استقراراً في العائدات النفطية لا تتوفر في ظل الربط إلى السلة الموزونة بالواردات أو حقوق السحب الخاصة.

وفي حالة الربط إلى سلة يمكن ترك هوامش لتغير عملة الدولة في مواجهة عملات رئيسية في السلة اعتماداً على السياسة المستهدفة وتكون الهوامش ضيقة للعملات ذات الأهمية الأكبر في معاملات الدولة. ويمكن أن تقوم السلطات بتغيير الأوزان المعطاة للعملات من وقت لآخر للحد من المضاربات الضارة التي يمكن أن تحدث نتيجة الربط إلى السلة.

الهوامش

- (1) كان التعديل الأول لاتفاقية الصندوق المبرمة عام 1944 قد جرى عام 1967 بإدخال حقوق السحب الخاصة (SDRs) كرسيد للاحتياطي إضافة إلى الذهب والدولار والعملات الأخرى القابلة للتحويل.
- (2) في استعراض شامل للكتابات المتعلقة باختيار أنظمة أسعار الصرف للدول النامية أنظر: Wickham, P. (1985) «The Choice of Exchange Rate Regime in Developing Countries, A Survey of the Literature». IMF Staff Papers 32 (June): 248 - 288
- (3) في أبسط صورها تنص شروط مارشال ليرنر على أنه لكي يؤدي التغير في سعر الصرف في دولة ما إلى تحسين ميزانها التجاري فإن القيمة المطلقة لحاصل جمع مرونة الطلب على الواردات في داخل الدولة ومرونة الطلب على صادرات الدولة يساوي واحد صحيح. انظر: Keinin, M.E. (1986) International Economics (5th ed.). New York: Harcourt, Brace Jovanovich: 422
- (4) تقاس درجة تقلب أسعار الصرف على أساس الانحراف المعياري للتغيرات المثوية في أسعار الصرف الشهرية أو الفصلية.
- (5) في دراسة لـ A. Kafka أخذت التغيرات الشهرية في أسعار الصرف الفعلية في ظل سعر الصرف الثابتة 12/1970 - 1/1967 والثانية خلال التقلبات التي أعقبت انتهاء قابلية تحويل الدولار بالذهب 6/1977 - 1/1971 والثالثة فترة أسعار الصرف الموحدة 6/1977 - 1/1973، انظر: Kafka, A. (1978) «The New Exchange Rate Regime and the Developing Countries». Journal of Finance 33 (June): 795 - 802.

(6) قبل عام 1974 كانت قيمة حقوق السحب الخاصة مساوية لقيمة الدولار، وفي عام 1974 أصبحت حقوق السحب الخاصة سلة من العملات تتكون من 18 عملة يشكل الدولار الأمريكي فيها أكبر نسبة، 33 بالمئة، ولكن جرى تعديل السلة عام 1981 لتتكون من خمس عملات تشكل كما يلي: 0,54 دولار، 0,46 مارك، 34 ين، 0,071 جنيه استرليني، 0,74 فرنك فرنسي، وقد استهدفت أن تعطي دعماً للدولار بنسبة 42 بالمئة والمارك 19 بالمئة والاسترليني والين والفرنك بنسبة 13 بالمئة لكل منها. وفي يناير 1986 جرى تعديل آخر أصبح وزن الين 15 بالمئة، الفرنك والاسترليني 12 بالمئة، وبقيت أوزان الدولار والمارك كما هي. (يجري إعادة النظر في أوزان حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات). أن النسب الفعلية تتبدل مع تبدل أسعار الصرف في سوق تبادل العملات. فعلى سبيل المثال كانت وحدة السحب الخاصة في شهر يناير 1987 تعادل 1,25112 دولار وفي شهر ديسمبر من العام نفسه 1,34834 دولار.

(7) احتسبت النسب من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، لعام 1987.

(8) بلغت قيمة الودائع المصرفية المضمونة التي تصدرها مؤسسة النقد للبنوك المحلية بنهاية عام 1986 حوالي 7 بلايين ريال تشكل 4,1 بالمئة من موجودات البنوك التجارية السعودية. انظر نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، بنك الخليج الدولي، المنامة، فبراير 1987، وأيضاً Middle East Economic Survey في 11 يناير، 1988

(9) حول التكامل النقدي لدول الخليج ودور أنظمة الصرف، انظر: ريتشارد اميل الحايك، الأنظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 51، السنة 13 (يوليو) 1987: 141 - 188

(10) احتسبت من إحصائيات اتجاهات التجارة لصندوق الدول الدولي: International Monetary Fund, Directions of Trade Statistics 1987 Yearbook.

(11) استخدمت هذه الطريقة في عدة دراسات مثل دراسة (Kalfika (1978 السابق الإشارة إليها، وفي تقارير صندوق النقد الدولي عن تغيرات أسعار الصرف. وقد استخدم (Brodeky & Sampson, 1984)، الخطأ المعياري للانحرافات من معادلة الانحدار الأسية كمقياس للتقلبات في أسعار الصرف. حول الطرق المختلفة لقياس التغيرات في أسعار الصرف انظر: Lanyi, A. & Suss, E.C. (1982) «Exchange Rate Variability: Alternative Measures and Interpretations», IMF Staff Papers 29 (December): 527-560.

(12) بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) وأخذ لوغاريتم الطرفين نحصل على:

$$\ln T = \ln P_o - \sum_{j=1}^N W_j \ln P_j - \sum_{j=1}^N W_j E_j$$

وأخذ تفاضل الطرفين مقارنة بالزمن (9) نحصل على:

$$\frac{d}{dt} \ln T = \frac{d}{dt} \ln P_o - \sum_{j=1}^N \left[W_j \frac{d}{dt} \ln P_j - \sum_{j=1}^N W_j \frac{d}{dt} \ln E_j \right]$$

$$\dot{T} = \dot{P}_o - \sum_{j=1}^N W_j \dot{P}_j - \sum_{j=1}^N W_j \dot{E}_j \quad \text{وهي المعادلة (3)}$$

المصادر العربية

بنك الخليج الدولي
1987 تطور اسواق رأس المال في منطقة الخليج، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، (فبراير)، البحرين.

1986 سوق الريال السعودي، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية (ابريل)، البحرين.

ريتشارد اميل الحايك
1987 «الانظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 13، 51 (يوليو): 141 - 188.

مؤسسة النقد العربي السعودي
1987 التقرير السنوي، ادارة الابحاث الاقتصادية والاحصاء، الرياض.

المصادر الاجنبية

Amuzegar, J.

1983 "Oil Exporters' Economic Development in an Independent World." Occasional Paper 18, International Monetary Fund: 1-99.

Black, S.W.

1976 "Exchange Policies for Less Developed Countries in a World of Floating Rates." Essays in International Finance No. 119, Dept. of Economics, Princeton University, Princeton: 1-48.

Branson, W. & Katseli, L.

1981 "Exchange Rate Policies for Developing Countries." pp. 391-422 in S. Grassman & E. Lundberg (Eds.), The World Economic Order: Past and Prospects. London: Macmillan.

Brodsky, D.A. & Sampson, G.

1984 "The Sources of Exchange Rate Instability in Developing Countries: Dollar, French Franc and SDR Pegging Countries." Weltwirtschaftliches Archiv., Review of World Economics, Band 120, Heft 1: 133-154.

Crockett, A.B. & Nsouli, S.M.

1980 "Exchange Rate Policies for Developing Countries." pp. 643-661 in W.L. Coates & D.R. Khatkhate (Eds.), Monetary Policy in Less Developed Countries. New York: Pergamon Press.

International Monetary Fund

1983 Annual Report

International Monetary Fund

1982-87 Directions of Trade Statistics Yearbook

1986 Exchange Arrangement and Restrictions Yearbook

1975-87 International Financial Statistics (Monthly)

1987 International Financial Statistics Yearbook

Kreuger, A.

1983 Exchange Rate Determination. Cambridge: Cambridge University Press.

Lipschitz, L. & Sundararajan, V.

1980 "The Optional Basket in a World of Generalized Floating." IMF Staff Papers 27 (March): 80-100.

MacKenzie, G. & Schadler, S.M.

1980 "Exchange Rate Policies and Diversification in Oil Exporting Countries." Unpublished paper for International Monetary Fund.

McKinnon, R.A.

1963 "Optimum Currency Areas." American Economic Review 63 (September): 717-725.

Middle East Petroleum and Economic Publications

1988 Middle East Economic Survey, Nicosia, Cyprus, January 11th.



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدران جاسم اليعقوب

المقر: جامعة الكويت - الشويخ

هاتف:
٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٥٤
٤٨١٤٢٩٥

• مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
• تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.

• صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.

• تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
(أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
(ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
(ج) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.

• عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب

• يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

• الاشتراك السنوي بالمجلة.

(أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ١٢ د.ك. للمؤسسات.
(ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك. للافراد ١٢,٠٠٠ د.ك. للمؤسسات
(ج) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

نحو نظرية لسلوك المستهلك المسلم

بوعلام بن جيلالي

فريد بشير طاهر

كلية الاقتصاد والادارة - جامعة الملك سعود - القصيم

مقدمة

لقد كان هناك اجماع بين الاقتصاديين الاسلاميين منذ سنوات عديدة على وجود بعض القصور في النظرية الغربية لسلوك المستهلك وعدم ملاءمتها لتفسير سلوك المستهلك المسلم. ذلك أن بعض المسلمات التي وضعت لتفسير سلوك المستهلك في هذه النظرية لا تتفق والقيم والمعايير التي تحكم سلوك المستهلك المسلم. لذا، فقد كان سلوك المستهلك المسلم من الموضوعات الرئيسية التي حظيت باهتمام الباحثين في الاقتصاد الاسلامي في السنوات الاخيرة. وقد تركزت جهود الباحثين في هذا المجال على محاولة وضع اطار نظري لتفسير سلوك المستهلك المسلم الملزم بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف. ولا شك ان وضع نظرية لتفسير سلوك المستهلك يعد اللبنة الاساسية في تنظير هيكل النظام الاقتصادي، فكفاية النظام الاقتصادي في أي مجتمع انما تقاس بمدى قدرته على الوفاء باحتياجات افرادة. ومن المحاولات التي قام بها الباحثون في هذا الميدان دراسة (Zarqa, 1980). وقد قدم في هذه الدراسة تحليلاً بيانياً لسلوك المستهلك المسلم تجاه الاختيار بين الاستهلاك في الدنيا وثواب الآخرة، باعتبار أن ثواب الآخرة هو الهدف النهائي للانسان المسلم. ويرى الزرقاء أن الفرد المسلم يسعى الى تعظيم ثوابه في الآخرة من خلال الانفاق على الاستهلاك الدنيوي، في حدود ما يسمح به دخله الحقيقي وفي الاعتدال بين مستوى الكفاية وحد الغنى. وقد استنتج الزرقاء أن العلاقة بين الاستهلاك الدنيوي وثواب الآخرة هي علاقة خطية موجبة لمستويات الاستهلاك التي تقل عن مستوى الكفاية، وتصبح العلاقة خطية سالبة لمستويات الاستهلاك التي تزيد على حد الغنى، أما في نطاق الاعتدال، أي ما بين

مستوى الكفاية وحد الغنى، فتكون العلاقة بين الاستهلاك وثواب الآخرة علاقة سالبة يمكن تمثيلها بيانياً بمنحنيات محدبة في اتجاه نقطة الأصل.

ومن ذلك نجد أن ما جاء به الزرقاء هو تصوير للعلاقة بين الاستهلاك الدنيوي وثواب الآخرة. ويعد التصور الذي قدمه لهذه العلاقة لمستويات الاستهلاك دون حد الكفاية وأعلى من حد الغنى، مقبولا لكونه منطلقا من التعاليم الصريحة التي جاء بها الاسلام والتي تحض المسلم على بلوغ مستوى الكفاية وتحرم عليه الاسراف في الاستهلاك، أما عن العلاقة العكسية غير الخطية التي زعمت دراسته وجودها بين الاستهلاك والثواب بين حدي الكفاية والغنى، فلم يقدم الزرقاء تفسيراً كافياً لوجودها على هذا النحو فلم تقدم دراسة الزرقاء نظرية لسلوك المستهلك المسلم الرشيد، تبين كيف يفاضل المستهلك بين فرص الاستهلاك المتاحة له، وتركت هذا السؤال مطروحا للبحث. وفي نفس الاتجاه الفكري قدم Naqvi (1981: 63-64) بعض الخصائص المميزة للمستهلك المسلم وهي كالآتي:

- (1) سلة المستهلك المسلم تحتوي على جميع الطيبات ولا تستثي الا الخبائث المذكورة في القرآن على سبيل الحصر.
- (2) هناك حد أقصى للكمية التي يتطلبها المستهلك المسلم من أي سلعة.
- (3) تعتمد منفعة المستهلك المسلم على منافع الأفراد الآخرين في المجتمع فلا ينطوي سلوكه على الاتانية.

فمن وجهة نظر نجفي، يعظم المستهلك منفعته بالاختيار بين التوليفات المختلفة من السلع التي أحلها الله في حدود دخله، ويشترط ألا يتعدى حد الغنى، اتخذنا في الاعتبار منافع غيره من أفراد المجتمع. فالمستهلك المسلم يواجه نوعين من القيود:

(أ) قيد الدخل. (ب) القيد الديني.

وقد انتقد هذا النهج من قبل لتصويره للنواهي التي شرعها الله كقيد اضافي (الزرقاء 1980: 156) على سلوك المستهلك المسلم. فقد جاءت هذه التعاليم في الحقيقة كهداية تحفظ على الإنسان آدميته ولتحقق له الخير في الدنيا وحسن ثواب الآخرة، فتكسبه بذلك المزيد من المنفعة. بل إن التسليم بهذا التصور من شأنه أن يقلل من مستوى رفاهية الفرد المسلم مقارنا بغير المسلم، وليس هناك دليل يؤيد ذلك على الإطلاق. فلم تختلف اذن دراسة نجفي كثيراً عن دراسة الزرقاء ولم تناقش صراحة المسلمات Azioms التي تشكل سلوك المستهلك المسلم تجاه الاختيار بين البدائل المتاحة وخلافا لما جاء بهاتين الدراستين، قدم (Kahf 1980: 22-25) منفعة المستهلك المسلم كدالة في كل من: (أ) الكميات المستهلكة من السلع والخدمات، (ب) الانفاق في سبيل الله. فالمستهلك في تصوره يسعى

الى تعظيم منفعة التي يحصل عليها من استهلاك السلع والخدمات وفق ما تسمح به تعاليم الدين، وكذلك من الانفاق في سبيل الله، والذي يعرف بصورة عامة بأنه الانفاق من المال الخاص على الغير، من الافراد أو الهيئات، على ألا يكون الهدف هو تحقيق أي منفعة للمنفق بخلاف منفعة المترتبة على فرحته بمروضة الله. وقد تفردت دراسة Kahf بمحاولة الكشف عن المسلمات التي تصوغ سلوك المستهلك المسلم. فقد ناقشت دراسته علاقة الايمان بالجزء من الدخل الذي يقرر الفرد انفاقه في سبيل الله، وأوضح أن هناك علاقة موجبة بين هذه النسبة ودرجة الايمان أو التقوى. ولم تذهب دراسة قحف الى أبعد من ذلك في تفسير اختيار المستهلك بين السلع المختلفة، بل اقتصر اهتمامها على اختيار المستهلك بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق في سبيل الله والادخار تمثيا مع الهدف الاساسي للدراسة.

أما الدراسة الأحدث في هذا المجال فهي دراسة (25-5: 1983) Khan ففي هذه الدراسة، تعتمد المنفعة الكلية للفرد المسلم على متغيرين: أ) الانفاق على السلع والخدمات، ب) الانفاق على الغير أو الانفاق في سبيل الله. وهي لا تختلف في ذلك عن ما جاء بدراسة قحف. وقد أوضحت الدراسة أن تخصيص الدخل بين وجهي الانفاق أ) وب) أمر متروك لسلوك الفرد المسلم الذي يتشكل وفقا لدرجة التقوى. فالتخصيص إذن يتحدد بما يأتي (1): بعض الخصائص التي تمحدد نمط الاستهلاك للفرد الرشيد (كما يصورها الاقتصاد الغربي)، (2) درجة التقوى أو الصلاح.

ويناقش الكاتب حقيقة أن المسلمات Axioms التي يتطلبها وضع نظرية لسلوك المستهلك المسلم لا يمكن أن تكون مجموعة من الفروض الواقعية أو غير الواقعية. بل لا بد أن تكون من المسلمات التي يكتسبها الفرد المسلم ويستقيها من تعاليم دينه. وقد لخص خان ما اسمها بالعناصر الرئيسية لسلوك المستهلك المسلم لتشمل:

- (1) يمكن تصنيف أوجه الانفاق الكلي للمستهلك المسلم تحت مجموعتين: أ) انفاق بهدف تحقيق المنفعة الدنيوية. ويشمل الانفاق في الوقت الحاضر والادخار أو الاستثمار بهدف تمويل الاستهلاك في المستقبل، ب) الانفاق على الغير بهدف الثواب في الآخرة. وتشمل تمويل الاستهلاك الحالي أو المستقبلي للغير.
- (2) سلة المستهلك المسلم تحتوي على جميع الطيبات ولا تستثنى إلا الخبائث.
- (3) توزيع الدخل بين الاستهلاك أو الانفاق على الغير أمر متروك لسلوك المستهلك الذي يجب أن يكون متسقا مع تعاليم الاسلام.
- (4) تعتبر درجة التقوى المحدد الاساسي لسلوك المستهلك المسلم.

(5) هناك حد أدنى فقط من الانفاق على الغير بالنسبة لهؤلاء الذين يجب عليهم اخراج الزكاة .

(6) يبيح الشرع للمسلم أن يدخر، على أن يستثمر الجزء الأكبر من هذه المدخرات لحمايتها من التآكل بدفع الزكاة عنها سنة بعد أخرى .

وقد نجح خان في تقديم بعض الأطر العامة التي تحكم سلوك المستهلك المسلم التي تمتد جذورها الى ما جاء في القرآن والسنة من تشريع، ويساعد على ترجمتها الى سلوك درجة الايمان أو التقوى. كما نجح خان في ابراز اوجه الخلاف بين هذه المسلمات وتلك التي افترضها واضعو النظرية الغربية لسلوك المستهلك. ثم استعان خان بعد ذلك بهذه المسلمات في تفسير سلوك المستهلك المسلم تجاه الاختيار بين الانفاق على الاستهلاك الدينوي والانفاق على الغير أو الانفاق في سبيل الله. وعلى ذلك، نجد أن دراسة خان، كغيرها من الدراسات التي سبق استعراضها لم تتطرق الى موضوع سلوك المستهلك المسلم تجاه المفاضلة بين السلع المختلفة داخل كل مجموعة سلعية وبين السلع المنتمية للمجموعات المختلفة. فالامر هنا يحتاج الى دراسة تفصيلية لتفضيلات المستهلك المسلم وطبيعة وخصائص دالة منفعة، ولا يزال هناك متسع لاسهام الباحثين في هذا المجال.

يشترك طلب المستهلك في النظرية الاقتصادية الغربية من عملية تعظيم دالة منفعة المستهلك في ظل قيد الميزانية. وتأتي خصائص منحني الطلب لتعكس طبيعة دالة المنفعة وشكل خريطة منحنيات السواء التي تتحدد وفقاً لتفضيلات المستهلك Preferences والمسلمات التي تحكمها. غير أن ما جاء في النظرية الغربية من مسلمات انما يعكس القيم الاجتماعية والموروثات الفلسفية للمجتمعات الغربية، ونقف هنا لتساءل: هل تصلح مسلمات النظرية الغربية لتفسير سلوك المستهلك المسلم في جميع الاحوال؟ والاجابة بالطبع لا، بل يجب وضع مسلمات لتفسير تفضيلات المستهلك المسلم تنبع من صميم تعاليم الدين الاسلامي الخفيف، وتعكس التقاليد والقيم والمعايير التي جاء بها الاسلام. فاذا ما وضعت هذه المسلمات فمن المتوقع اذن ان تختلف منحنيات السواء ودالة منفعة الفرد المسلم اختلافا جوهريا عن تلك التي جاءت في النظرية الاقتصادية الغربية. ولذلك كان الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو وضع المسلمات التي تشكل تفضيلات الفرد المسلم والتعرف على طبيعة وخصائص دالة المنفعة وشكل خريطة السواء للمستهلك المسلم. فالمستهلك المسلم يتصرف بوحى من إيمانه بما جاء بالكتاب والسنة من أطر عامة تحدد الهدف النهائي للانسان المسلم، والسلع المتاحة لاختياراته Commodity Set والحدود الكمية على الاستهلاك وواجبات الفرد تجاه الافراد الآخرين في المجتمع. فقد حدد القرآن

الغاية النهائية من خلق الانسان بعبادة الله سبحانه وتعالى، وقد جاء ذلك صريحا في قوله تعالى :

«وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون».

الذاريات (٥٦)

ولا يقتصر معنى العبادة هنا على القيام بالتكاليف الشرعية فحسب بل يتعدى ذلك ليشمل ايضا عمارة الارض والتمتع بأنعم الله التي أحلها لعباده لقوله تعالى :

«الله الذي خلق السموات والارض وأنزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار، وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الانسان لظلوم كفار».

ابراهيم (٣٢ - ٣٤)

وقوله تعالى :

«قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق».

الاعراف (٣٢)

وقوله تعالى :

«وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الارض ان الله لا يحب المفسدين».

القصص (٧٧)

ونخص هذه الآيات المسلم على الاستهلاك والتمتع بما أخرج الله من زينة لعباده بشرط أن يقتصر ذلك على الطيبات من الرزق أي ما أحل الله . ففئة الاستهلاك (السلع المتاحة لاختيار المسلم) إذا معرفة شرعا لتشمل جميع الطيبات ولا تستثنى غير الحباث وهي المذكورة في القرآن على سبيل الحصر لا المثال . وبيننا ترك النظرية الغربية الدخول الحقيقي للفرد مهمة تحديد مستوى استهلاكه مع السلع المختلفة، نجد أن الاسلام يحض الفرد المسلم على بلوغ الاعتدال في استهلاكه، وينهاه عن التقير أو الاسراف ويتضح ذلك جليا في قوله تعالى :

«يا بني آدم خذوا زيتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين».

الاعراف (٣١)

وقوله تعالى :

«والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً».
الفرقان (٦٧)

وقوله تعالى :

«ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد
ملوماً محسوراً»
الاسراء (٢٩)

وفي ذلك نهي للمسلم عن التقتير في الاستهلاك دون حد الكفاية، ونهي كذلك عن الاسراف في استهلاك ما يزيد على حد الغنى، فالمسلم اذن يثاب على استهلاكه حتى يصل الى حد الغنى، لما في ذلك من امتثال لأوامر الله ونواهيه. وعلى ذلك فلا بد ان تتميز دالة منفعة المسلم بشمولها للثواب وحدي الكفاية والاعتدال ضمن متغيراتها. ويهدف المستهلك في النظرية الاقتصادية الغربية الى تعظيم منفعة دون اعتبار لمنفعة غيره من أفراد المجتمع، وينعكس ذلك بوضوح في معالجة مشكلة التأثيرات الخارجية للاستهلاك *Externalities in Consumption*. وعلى غير ذلك نجد أن الاسلام يبحث الفرد على ضرورة مراعاة منافع الآخرين، لما جاء في الحديث عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» رواه البخاري^(٣). وقد أمر المسلم بالانفاق على الغير لضمان التكافل الاجتماعي حتى لا يدع مجالاً للصراعات الطبقيّة التي تعاني منها المجتمعات الأخرى. فجعل الله للمحتاجين حقاً في اموال المقتدرين لقوله سبحانه وتعالى :

«وفي أموالهم حق للسائل والمحروم».

الذاريات (١٩)

وقوله تعالى :

«وأت ذا القرى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً».
الاسراء (٢٦)

ولا يسعى المسلم الى تحقيق أية منافع دنيوية من انفاقه على الغير كما هو الحال في النظرية الغربية حيث يسعى المتصلق الى الشهرة أو الامان أو ترقية وضعه الاجتماعي، بل يتصدق المسلم، وبما يجب، ابتغاء مرضاة الله. وقد وصف الله سلوك المتصدقين في قوله تعالى :

«ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيها واسيرا، انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا».

الانسان (٨ - ٩)

وعلى ذلك، فمن غير المعقول أن تقتصر دالة منفعة المسلم على ما يستهلكه من سلع فقط بل لا بد أن تعتمد ايضا على منافع الافراد الآخرين في المجتمع. وبناء على ما تقدم فان مشكلة البحث تدور حول النقاط التالية :

- (1) قصور النظرية الاقتصادية الغربية عن وضع تصور مقبول لتفسير سلوك المستهلك المسلم.
- (2) بعض المسلمات التي انطلق منها تحليل سلوك المستهلك في النظرية الاقتصادية الغربية لا تتناسب وواقع المجتمع المسلم.
- (3) باستثناء عدد قليل من الدراسات عن سلوك المستهلك فقد تركز اهتمام الباحثين في الاقتصاد الاسلامي على مشاكل الاقتصاد الكلي بينما الاجدى هو البدء بسلوك الفرد كأساس للتحليل الجزئي والكلي.

وعلى ذلك نجد أن هناك حاجة ماسة وملحة الى دراسة سلوك المستهلك المسلم بغية تحديد المسلمات التي تحكم هذا السلوك، والتعرف على تفضيلات المستهلك في اطار هذه المسلمات. فاذا ما تم بناء هذه القاعدة أمكن اشتقاق دالة المنفعة وخريطة السواء للمستهلك المسلم والتعرف على الخصائص المميزة لكل منها. وهذا هو الهدف من هذه الدراسة.

بعد استعراض ما جاء ببعض الدراسات السابقة المتصلة بسلوك المستهلك المسلم، وبعد نقاش الأطر الشرعية التي تحدد ملامح هذا السلوك، صار لا بد من ايراد تعريف بالفئات الجزئية المكونة لفئة الاستهلاك، ثم وضع المسلمات الاساسية التي تحكم اختيار المستهلك، ثم تقديم دالة منفعة الفرد المسلم ومناقشة أهم خصائص هذه الدالة. يتبع ذلك عرض الاشكال المختلفة لمنحنيات السواء للمستهلك.

دالة منفعة المستهلك المسلم

لقد تمكن الدارسون المسلمون منذ أمد بعيد من استنباط وتعريف بعض المفاهيم الاسلامية المتصلة بالاستهلاك. فقد نجح الامام الغزالي (الزرقاء، 1980: 160-180) منذ ما يزيد على ستة قرون، وبعد استعراض تعاليم الاسلام والأوامر والنواهي التي تضمنها القرآن والحديث، ان يعرف ثلاثة مستويات من الافعال والاشياء التي تؤثر على مصالح الفرد والجماعة، الضروريات والحاجيات والتكميليات. وكل من هذه الفئات الثلاث

يتكون من فئتين جزئيتين، فئة جزئية للأشياء (السلع) وأخرى للأفعال . وإذا نظرنا الى الفئات الجزئية للأشياء وجدنا أن هناك ثلاثا منها تمثل السلع الضرورية، والحاجية والتكميلية، وتكوّن في مجموعها فئة استهلاك الفرد المسلم:

- (أ) السلع الضرورية : تشمل كافة السلع والخدمات التي تسهم في صيانة الاركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية الصالحة وتشمل : الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وتتوقف عليها حياة الفرد المسلم . فهي السلع الضرورية لصيانة حياة الفرد أي صحته الجسدية والعقلية التي تمكنه من القيام بتكاليف دينه .
- (ب) السلع الحاجية : وتشمل السلع التي لا تتوقف عليها حياة الفرد بل يتطلبها يسر الحياة ورفع الحرج . فهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة والحرج .
- (جـ) سلع تكميلية : تقع تحتها جميع السلع والخدمات التي لا تتوقف عليها حياة الفرد ويمكن الاستغناء عنها دون مشقة أو حرج .

وعلى الرغم من عمومية هذا التقسيم وشموليته، فإنه ينطوي على مستويين للتقسيم . تقسيم نوعي، وتقسيم كمي للسلع^{١٥}:

التقسيم النوعي للسلع : إذ نظرنا الى نوعية السلع المتاحة للمستهلك المسلم امكنا وصف بعضها بأنها سلع ضرورية كالغذاء الشعبي والسكن والملبس الرخيص الذي لا غنى عنه لصيانة الحياة . كما يمكن تمييز البعض الآخر كسلع احتياجية كالكافكه واللحوم والملبس والسكن العادي والسيارة العادية . أما السيارة الفارهة والقصور والحلي والمطور باهظة الاسعار فتعتبر ضمن النوعية الثالثة من السلع وهي التكميلية، وهذا هو المقصود بالتقسيم النوعي .

التقسيم الكمي للسلع : على الرغم من أن بعض السلع يعد ضروريا من وجهة نظر التقسيم النوعي، فإن زيادة الكمية المستهلكة منها عن حد الكفاية يحول الوحدات الزائدة منها الى سلعة حاجية، فإذا تخطت الكميات المستهلكة حد الغنى للسلع الحاجية تحولت الوحدات الزائدة الى سلعة تكميلية . ومع ذلك، فلا تتحول جميع السلع التكميلية او الحاجية الى ضرورة اذا ما انخفضت الكميات المستهلكة منها، ما لم يكن انتماؤها للمجموعة التكميلية قد جاء في الاساس كنتيجة لزيادة الكمية المستهلكة من احد السلع الضرورية .

بل يمكن تمييز مجموعتين من السلع التكميلية ، سلع تكميلية أصلية (كالذهب والاحجار النفيسة) وهي السلع التي لا تتحول الى ضرورة بخفض الكميات المستهلكة منها، وسلع تكميلية منتسبة وهي السلع التكميلية التي تتحول الى اصلها كسلع ضرورية بخفض الكميات المستهلكة منها (مثلا الكميات الكبيرة من الغذاء).

في الاقسام التالية نقدم أولا ، تعريفا للفئة الاستهلاكية للمسلم - Muslim Consumption Set وخصائصها ، وكيف يفاضل المستهلك ويختار بين هذه الفئات . ثانيا ، يتم وضع المسلمات Axioms الاساسية لهذا البحث . وأخيرا يقدم تعريفا لدالة منفعة المستهلك وبعض خصائصها .

فئة الاستهلاك : وفقا للتقسيم السلعي الذي ورد قبل قليل ، دعنا نفترض ان C هي فئة الاستهلاك من جميع السلع التي احلها الاسلام . ولنفرض ان C_1 و C_2 و C_3 تمثل الفئات الثلاث للضروريات والحاجيات والتكميليات على التوالي .

تعريف : 1

فئة الاستهلاك C للمسلم هي الاتحاد المركب للفئات C_1 ، C_2 ، C_3 التي سبق تعريفها . لاحظ ان C_1 ، C_2 ، C_3 هي فئات جزئية في الفئة C وان :

$$C_1 \cup C_2 \cup C_3 = C \quad (1)$$

$$C_1 \cap C_2 = C_2 \cap C_3 = C_1 \cap C_3 = \emptyset \quad (2)$$

أي أن الفئة C تتكون من الفئات الجزئية C_1 ، C_2 ، C_3 التي لا يوجد بينها تداخل ، فالسلعة اما أن تكون ضرورية أو حاجية أو تكميلية .

تعريف : 2

دعنا نواجه المستهلك المسلم بالفئات الثلاث الاتية :

$$\begin{aligned} C_1 &= \{ x_1 = \text{خبز قمح} & y_1 &= \text{خبز شعير} \\ C_2 &= \{ x_2 = \text{لحم غنم} & y_2 &= \text{لحم بقر} \\ C_3 &= \{ x_3 = \text{عطر مسك} & y_3 &= \text{عطر صندل} \end{aligned}$$

$$C = C_1 \cup C_2 \cup C_3 = \{ x_1 \text{ و } x_2 \text{ و } x_3 \text{ و } y_1 \text{ و } y_2 \text{ و } y_3 \} \text{ إذا}$$

فمن المتوقع في هذه الحالة أن يتصرف المستهلك المسلم الراشد على النحو التالي :
أولا ، يختار من بين أنواع الخبز المكونة للفئة C_1 أي أنه يضع ترتيبا لتفضيلاته بين سلع الفئة C_1 . ثانيا ، يختار بعد ذلك من سلع الفئة الثانية C_2 ، أي يضع ترتيبا لتفضيلاته بين سلع الفئة C_2 . وأخيرا ، يقدم على سلع الفئة C_3 فيختار من بينها وفقا لترتيب تفضيلاته بين سلع الفئة C_3 ، أي أنه يضع ترتيبا لتفضيلاته بين سلع الفئة C_3 أيضا .

وبالتالي فإذا كانت X و Y تمثلان المتجهين التاليين :

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \quad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{bmatrix}$$

فان المستهلك يفضل X على Y ، اذا كانت x_1 تفضل على y_1 ، x_2 تفضل على y_2 و x_3 تفضل على y_3 بهذا الترتيب . أي اذا رمزنا للافضلية بالرمز ($>$) يمكننا التعبير عما سبق كما يلي :

$$X > Y \iff x_1 > y_1 \text{ ثم } x_2 > y_2 \text{ ثم } x_3 > y_3$$

المسلمات الاساسية : في هذا الجزء نضع بعض المسلمات الاساسية حول ترتيب تفضيلات المستهلك . دعنا نفترض أن لدينا (1) سلعة من الضروريات و (m) سلعة من الحاجيات و (n) سلعة من التكميليات . في هذه الحالة يمكن كتابة الفئات الجزئية C_1 ، C_2 ، C_3 كالآتي :

$$\begin{aligned} C_1 &= \left\{ x_i \in C, x_i = \text{ضروريات} \quad i = 1 \dots 1 \right\} \\ C_2 &= \left\{ x_j \in C, x_j = \text{حاجيات} \quad j = 1 \dots m \right\} \\ C_3 &= \left\{ x_k \in C, x_k = \text{تكميليات} \quad k = 1 \dots n \right\} \end{aligned}$$

دع

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ \vdots \\ x_1 \\ x_{1+1} \\ \vdots \\ x_{1+m} \\ x_{1+m+1} \\ \vdots \\ x_{1+m+n} \end{bmatrix} \quad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ \vdots \\ y_1 \\ y_{1+1} \\ \vdots \\ y_{1+m} \\ y_{1+m+1} \\ \vdots \\ y_{1+m+n} \end{bmatrix}$$

فتكون X و Y متجهين في C ، حيث ان الفئة C يمكن أن تؤخذ كالفئة R_+^{1+m+n}

$$C = \left\{ x_i \geq 0 \quad i = 1 \dots 1+m+n \right\}$$

حيث أن x_i تمثل كمية الضرورية أو الحاجة أو التكميلية، إذن :

$$C = \left\{ X ; \quad X \in R_+^{1+m+n} \right\}$$

المسلمة رقم (1) : الصيغة القوية Strong Version دع X و Y متجهين في الفئة C .
توصف X بأنها تفضل على Y ويرمز لها بـ $X > Y$ فقط اذا كانت x_i تفضل على y_i لجميع قيم i
من 1 الى l ، ثم اذا كان x_{l+1} تفضل على y_{l+1} لجميع قيم i من 1 الى m ، ثم اذا كان
 x_{l+m+k} تفضل على y_{l+m+k} لجميع قيم k من 1 الى n . حيث أن l, m, n ثوابت و i, j, k
أدلة Indices.

أي أن :

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ x_l \\ x_{l+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ x_{l+m} \\ x_{l+m+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ x_{l+m+n} \end{bmatrix} > \begin{bmatrix} y_1 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ y_l \\ y_{l+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ y_{l+m} \\ y_{l+m+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ y_{l+m+n} \end{bmatrix} = Y$$

إذاً وفقط اذا كان :

$$(j = 1+1.... 1+m) \quad x_j > y_j \quad \text{ثم} \quad (i = 1.... 1) \quad x_i > y_i$$

ثم

$$(k = 1 + m + 1 1 + m + n) \quad x_k > y_k$$

وكما يتبين من النقاش أعلاه فإن هذه المسلمة تعتبر قوية لأن التفضيل السابق بين X و Y يعتمد أولاً على التفضيل بين الضروريات ثم بين الحاجيات ثم بين التكميليات بهذا الترتيب. إلا أن المتوقع في حالات أخرى أن يفاضل المستهلك بين الضروريات أولاً ثم يقوم بعد ذلك بالاختيار بين السلع الحاجية والسلع التكميلية باعتبارها مجموعة واحدة، كما سيظهر في المثال التالي : قد تستوى السلع الحاجية والتكميلية في نظر المستهلك المسلم بعد استيفائه لحد الكفاية من السلع الضرورية، أي أنه يختار أولاً بين الضروريات ثم يختار بعد ذلك بين السلع الحاجية والتكميلية باعتبارها مجموعة واحدة. فإذا رمزنا بـ X و Y بالمتجهات التالية :

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \quad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{bmatrix}$$

حيث أن x_i و y_i ($i = 1, 2, 3$) كما سبق تعريفها في المثال الأول. تفضل X على Y إذا فضلت أولاً x_1 على y_1 ($x_1 > y_1$) ثم تفضل x_2 على y_2 ($x_2 > y_2$) أو تفضل x_3 على y_3 ($x_3 > y_3$)

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \quad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{bmatrix}$$

إذاً :

$$x_1 > y_1 \quad \text{ثم} \quad x_2 > y_2 \quad \text{أو} \quad x_3 > y_3$$

وفي ما يلي نسوق المسلمة الثانية التي تعتبر أقل قوة من المسلمة الأولى.

المسلمة (2) الصيغة Weak Version : إذا كان X و Y متجهين في الفئة C ، فإن X توصف بأنها تفضل على Y ويرمز لها بـ $X \succsim Y$ (حيث w في الرمز \succsim تعبر عن «ضعيفة»)، إذا كانت x_i تفضل على y_i لجميع قيم i ($i = 1 \dots l$) ثم إذا كانت x_{l+1} تفضل على y_{l+1} لجميع قيم $(j = 1 \dots 1 + m + n)$ حيث أن $1, m, n$ ثوابت و i, j أدلة Indices، وحيث أن $1, m, n$ تمثل عدد السلع الضرورية والاحتياجية والتكميلية على التوالي. ويعني آخر فإن :

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ \vdots \\ x_l \\ x_{l+1} \\ \vdots \\ x_{l+m+n} \end{bmatrix} \quad \underset{w}{>} \quad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ \vdots \\ y_l \\ y_{l+1} \\ \vdots \\ y_{l+m+n} \end{bmatrix}$$

إذاً $x_i > y_i$ ($i = 1 \dots l$) ثم $x_{l+j} > y_{l+j}$ ($j = 1 \dots m+n$)

وهكذا نجد أن التفضيل وفقاً للمسلمة الأولى (القوية) يمر بثلاث مراحل مختلفة ومتتالية، بينما يمر بمرحلتين فقط وفقاً للمسلمة الثانية (الصيغة الضعيفة).

دالة المنفعة :

(1) الصيغة العامة لدالة المنفعة : هذا القسم يقدم الصيغة العامة لدالة المنفعة وبعض خصائصها المهمة. ولهدف التبسيط، دعنا نأخذ ثلاث سلع : الأولى ضرورية (x_1) والثانية حاجية (x_2)، والثالثة تكميلية (x_3). في هذه الحالة يمكن تعريف دالة المنفعة (U) كالآتي :

$$U: \quad C \longrightarrow R_+ \\ (x_1 ; x_2 ; x_3) \longrightarrow U(x_1 ; x_2 ; x_3)$$

حيث C تمثل الفئة الاستهلاكية كما سبق تعريفها. وكما سبق في نقاشنا فان دالة المنفعة تعتمد على استهلاك الفرد من السلع المختلفة، كما تعتمد ايضاً على منفعة الافراد الآخرين في المجتمع وغيرها من العوامل الاخرى. ولكن، ولاهداف التحليل فقد اقتصر تعريفنا للمنفعة كدالة في x_1 و x_2 و x_3 علماً بأن اضافة أي من العوامل الاخرى لن يغير من نتائج هذا التحليل. والآن لندع (\bar{x}_1) تمثل الحد الأدنى للاستهلاك من السلع الضرورية وهو ما يعرف شرعاً بحد الكفاية، أي ذلك المستوى من الاستهلاك المطلوب للحفاظ على حياة الفرد. و (x_1) تمثل الحد الأعلى للاستهلاك من السلع الضرورية، وهو ما يعرف بحد الغنى. ولندع (\bar{x}_2) و (\bar{x}_3) تمثلان الحد الأدنى من استهلاك السلع الحاجية والتكميلية على التوالي كما تمثل (\bar{x}_2) و (\bar{x}_3) الحد الأعلى للاستهلاك (حد الغنى) من السلع الحاجية والتكميلية على التوالي. وبناء على الحدود الكمية التي عرفت أعلاه، وباستخدام المسلمة القوية، يمكننا ان نعرف الفئات الجزئية التالية :

$$D_1 = \left\{ x_1 \in C \quad 0 \leq x_1 \leq \bar{x}_1 \right\}$$

$$D_2 = \left\{ (x_1, x_2) \in C; \quad \bar{x}_1 \leq x_1 \leq \bar{x}_1 \quad 0 \leq x_2 \leq \bar{x}_2 \right\}$$

$$D_3 = \left\{ (x_1, x_2, x_3) \in C; \quad x_1 > \bar{x}_1 \quad \bar{x}_2 \leq x_2 \leq \bar{x}_2, \quad 0 \leq x_3 \leq \bar{x}_3 \right\}$$

$$D_4 = \left\{ (x_1, x_2, x_3) \in C; \quad x_1 \geq \bar{x}_1, \quad x_2 \geq \bar{x}_2, \quad \bar{x}_3 \leq x_3 \leq \bar{x}_3 \right\}$$

$$D_5 = \left\{ (x_1, x_2, x_3) \in C; \quad x_1 > \bar{x}_1, x_2 > \bar{x}_2, x_3 > \bar{x}_3 \right\}$$

لاحظ ان D_5, D_4, D_3, D_2, D_1 تكون Partition لـ C

$$1) \quad \bigcup_{i=1}^S D_i = C \quad \text{أي :}$$

$$2) \quad D_i \cap D_j = \emptyset \quad i \neq j \quad \text{لجميع}$$

$$S$$

في هذه الحالة تكون (u) دالة من D_i و u في R_+ حيث تكون (u) معرفة كالتالي :

$$i = 1$$

$$U(x_1 x_2 x_3) = \begin{cases} U(x_1) & ; & x_1 \in D_1 \\ U(x_1, x_2) & ; & (x_1, x_2) \in D_2 \\ U(x_1, x_2, x_3) & ; & (x_1, x_2, x_3) \in D_3 \\ U(x_1, x_2, x_3) & ; & (x_1, x_2, x_3) \in D_4 \\ U(x_1, x_2, x_3) & ; & (x_1, x_2, x_3) \in D_5 \end{cases}$$

ويمكن الآن كتابة دالة المنفعة (U) في صيغة أخرى كالآتي :

$$U(x_1 x_2 x_3) = U(x_1)^{x_{D_1}} + U(x_1 x_2)^{x_{D_2}} + U(x_1 x_2 x_3)^{x_{D_3}} \\ + U(x_1 x_2 x_3)^{x_{D_4}} + U(x_1 x_2 x_3)^{x_{D_5}}$$

حيث x_{D_i} تمثل دالة سميت Characteristic Function

على D_i .

$$x_{D_j} = \begin{cases} 1 & , & x \in D_i \\ 0 & , & x \notin D_j \end{cases} \quad \text{أي أن :}$$

(2) قيود على دالة المنفعة :

أ) تزايد وتناقص المنفعة الحدية : في هذا الجزء نتناول القيود الخاصة بالاشارات الجبرية للتفاضل الاول والثاني لدالة المنفعة بالنسبة لـ (x_i) . ويفترض هنا أن الدالة (U) قابلة للتفاضل مرتين في داخل الفئات الجزئية.

الخاصية الأولى :

$$1) \quad \frac{\partial U}{\partial x_1} > 0 \quad , \quad \frac{\partial^2 U}{\partial x_1^2} > 0 \quad x_1 \in D_1$$

بما أن (x_1) سلعة ضرورية ، ومن الواجب شرعا على المسلم أن يجاهد لتحقيق الحد الأدنى أوحد الكفاية من استهلاك هذه السلعة ، فإن المنفعة الحدية تكون موجبة ومتزايدة حتى يحقق المستهلك حد الكفاية من استهلاك السلعة الضرورية ، فالمسلم في سعيه

ل للوصول الى حد الكفاية، تماماً كمتسلق الجبل الذي يسعى للوصول الى القمة، كلما اقترب من قمة الجبل زادت منفعته (مصادته) من كل خطوة تقربه من هذا الهدف أي أن تكون منفعته الحدية متزايدة. فان كان الأمر كذلك بالنسبة للأهداف الدنيوية، أفلا يكون كذلك بالنسبة للمسلم وهو يلبي أوامر خالقه؟.

الخاصية الثانية :

$$2) \quad \frac{\partial U}{\partial x_1} > 0, \quad \frac{\partial U}{\partial x_2} > 0; \quad \frac{\partial^2 U}{\partial x_1^2} < 0 \quad \frac{\partial^2 U}{\partial x_2^2} < 0; \quad (x_1 x_2) \in D_2$$

بالنسبة للسلعة الضرورية (x_1) تبقى المنفعة الحدية موجبة ($\frac{\partial U}{\partial x_1} < 0$) ما دام المستهلك لم يتعد حد الغنى في استهلاكها. ولكن، بما أن المستهلك قد تخطى حد الكفاية (x_1) فإن المنفعة الحدية تكون متناقصة ($\frac{\partial^2 U}{\partial x_1^2} < 0$). أما بالنسبة للسلعة الاحتياجية (x_2)، فمنفعتها الحدية تكون موجبة ومتناقصة حتى يصل استهلاكها الى حد الغنى (x_2).

الخاصية الثالثة :

$$3) \quad \frac{\partial U}{\partial x_1} < 0 \quad \frac{\partial U}{\partial x_2} > 0; \quad \frac{\partial U}{\partial x_3} > 0; \quad \frac{\partial^2 U}{\partial x_2^2} < 0; \quad \frac{\partial^2 U}{\partial x_3^2} < 0$$

في المنطقة D_3

بما أننا في المنطقة الثالثة (D_3) فقد أصبحت المنفعة الحدية للسلع الضرورية سالبة لأن استهلاكها قد تجاوز حد الغنى. أما بالنسبة للسلع الحاجية والسلع التكميلية فالمنفعة الحدية لا تزال موجبة ومتناقصة لعدم بلوغ استهلاكها حد الغنى.

الخاصية الرابعة :

$$4) \quad \frac{\partial U}{\partial x_1} < 0; \quad \frac{\partial U}{\partial x_2} < 0; \quad \frac{\partial U}{\partial x_3} > 0; \quad \frac{\partial^2 U}{\partial x_3^2} < 0$$

في المنطقة D_4

يلاحظ هنا في المنطقة الرابعة (D_4) ان المستهلك قد تعدى حد الغنى بالنسبة للضروريات والحاجيات ولذلك تكون المنفعة الحدية سالبة بالنسبة لهاتين السلعتين. وبما

أن استهلاكه من التكميليات لم يتعد حد الغنى فتكون المنفعة الحدية للتكميليات موجبة ومتناقصة.

الخاصية الخامسة :

$$5) \frac{\partial U}{\partial x_1} < 0; \frac{\partial U}{\partial x_2} < 0; \frac{\partial U}{\partial x_3} < 0$$

في المنطقة D_5

والمنطقة الخامسة (D_5) تمثل منطقة الغنى في الاستهلاك بالنسبة لجميع السلع، ولهذا تكون المنفعة الحدية لكل من x_1 و x_2 و x_3 سالبة في هذه المنطقة. ويلاحظ أن سالبية المنفعة الحدية لأي سلعة هي مؤشر ديني للمستهلك المسلم بنهاه عن الاستمرار في استهلاكه المزيد من هذه السلعة. ولما كانت دالة المنفعة قد عرفت لتشمل أكثر من فئة جزئية فمعن الضروري أن نقف على شروط الاستمرار Continuity Conditions وحدود الفئات الجزئية.

ب) استمرارية دالة المنفعة : لكي تتحقق استمرارية دالة المنفعة (U) من الفئة الجزئية (D_1) الى الفئة الجزئية (D_2) يجب أن تتوفر الشروط التالية :

$$1) \lim_{x_1 \rightarrow \bar{x}_1} U(x) = \lim_{x_1 \rightarrow \bar{x}_1} U(x_1, x_2) = U(\bar{x}_1) = U(\bar{x}_1, 0)$$

حيث أن $(x_1 \rightarrow \bar{x}_1)$ تعني أن (x_1) تقترب من الحد الأدنى من السلعة الضرورية (x_1) من الجانب الأيسر لـ (\bar{x}_1) . بينما $(x_1 \rightarrow \bar{x}_1)$ تمثل اقتراب x_1 من الحد الأدنى للسلعة الضرورية ولكن من الجانب الأيمن لـ (\bar{x}_1) .

الشرط الثاني : وبالمثل لكي تتحقق استمرارية (U) من الفئة الجزئية (D_2) الى (D_3)، يجب أن يتوفر الشرط التالي :

$$2) \lim U(x_1, x_2) = \lim U(x_1, x_2, x_3) = U(x_1, x_2) = U(x_1, x_2, 0)$$

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \end{bmatrix} \leftarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1 \\ \bar{x}_2 \end{bmatrix} \quad \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \leftarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1 \\ \bar{x}_2 \\ 0 \end{bmatrix}$$

حيث أن

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \end{bmatrix} \longrightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1 \\ \bar{x}_2 \end{bmatrix}$$

تعني أن (x_1) تقترب من الحد الأقصى لـ (\bar{x}_1) من الجانب الأيسر وفي نفس الوقت

تقترب (x_2) من الحد الأدنى لـ (x_2) من الجانب الأيسر.

حيث أن

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \rightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \bar{x}_2^+ \\ 0 \end{bmatrix}$$

تعني أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى من (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_2) في نفس الوقت من الحد الأدنى لـ (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_3) من الصفر.

الشرط الثالث : وبالمثل، فلنحقق استمرارية الدالة (U) من الفئة الجزئية D_3 إلى D_4 يجب أن يتوفر الشرط التالي :

$$3) \lim U(x_1 x_2 x_3) = \lim U(x_1 x_2 x_3) = U(x_1 x_2 x_3)$$

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \rightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \bar{x}_2^+ \\ \bar{x}_3^- \end{bmatrix} \quad \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_2 \end{bmatrix} \rightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \bar{x}_2^+ \\ \bar{x}_3^- \end{bmatrix}$$

حيث أن :

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_2 \end{bmatrix} \rightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \bar{x}_2^- \\ \bar{x}_3^- \end{bmatrix}$$

تعني أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى لـ (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_2) من الحد الأعلى لـ (x_2) من الجانب الأيسر وتقترب (x_3) من الحد الأدنى لـ (x_3) من الجانب الأيسر. كذلك فإن :

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \rightarrow \begin{bmatrix} \bar{x}_1^+ \\ \bar{x}_2^+ \\ \bar{x}_3^+ \end{bmatrix}$$

تعني أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى لـ (x_1) من الجانب الأيمن. وفي نفس الوقت تقترب (x_2) من الحد الأعلى لـ (x_2) من الجانب الأيمن وتقترب (x_3) من الحد الأدنى لـ (x_3) من الجانب الأيمن.

الشرط الرابع : وإخيراً لكي نتحقق استمرارية دالة المنفعة (U) من الفئة الجزئية D_4 إلى الفئة الجزئية D_5 فلا بد أن يتحقق الشرط التالي :

$$4) \quad \lim_{\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \rightarrow \begin{bmatrix} x_1^+ \\ x_2^+ \\ x_3^+ \end{bmatrix}} U(x_1 x_2 x_3) = \lim_{\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \rightarrow \begin{bmatrix} x_1^- \\ x_2^- \\ x_3^- \end{bmatrix}} U(x_1 x_2 x_3)$$

حيث أن

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \longrightarrow \begin{bmatrix} x_1^+ \\ x_2^+ \\ x_3^- \end{bmatrix}$$

تعنى أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى لـ (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_2) من الحد الأعلى لـ (x_2) من الجانب الأيمن كذلك وتقترب (x_3) من الحد الأعلى لـ (x_3) من الجانب الأيمن . وبالمثل فإن

$$\begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{bmatrix} \longrightarrow \begin{bmatrix} x_1^- \\ x_2^- \\ x_3^+ \end{bmatrix}$$

تعنى أن (x_1) تقترب من الحد الأعلى لـ (x_1) من الجانب الأيمن وتقترب (x_2) من الحد الأعلى لـ (x_2) من الجانب الأيمن كذلك وتقترب (x_3) من الحد الأعلى لـ (x_3) من الجانب الأيمن .

المنفعة والثواب : ان من الخير للمسلم ان يكون قويا صحيح البدن سليم العقل ، فالؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف . وعلى ذلك فمن الواجب على المسلم ان يسعى جاهدا ليس فقط للوصول باستهلاكه الى حد الكفاية لضمان صيانة حياته ، بل يتحتم عليه ان يستهلك بالقدر الذي يعينه ويقويه على القيام بدوره الذي خلق من اجله . فقد نهى الله عن التقتير والاسراف وامر المسلم بالاعتدال دائما ، لقوله تعالى .

«الذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما» .

الفرقان (٦٧)

وكما جاء أيضا بالحديث الشريف عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعمل ، وخير الصدقة عن ظهر غنى ، ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغنى يغنيه الله» رواه البخاري^(١٤) . ففي الحديث دافع كذلك للمسلم بأن يكدح ويسعى في سبيل تحقيق مستوى الاعتدال في استهلاكه حتى يتمكن من الاتفاق في سبيل الله ، امتثالا لأمر الله ورسوله وطمعا في ثواب الآخرة . فالمسلم يثاب على

التزامه بأوامر الله ونواهيه في الاستهلاك اذا ما صدقت نيته . وكلما زاد الاستهلاك في الحدود المشروعة ، زاد الثواب جزاء للانسان على امتثاله لأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه . وفي صيغة رياضية يمكن القول بأنه كلما زادت الكمية المستهلكة من أي سلعة (x_i) ، زاد مقدار الثواب الذي ينتظره المسلم ، وذلك حتى بلوغه نقطة الاعتدال ، أي أن :

$$T = f_i(x_i) , \quad f_i'(x_i) > 0 \quad 0 < x_i < x_i^*$$

حيث أن T تمثل الثواب ، و x_i تمثل نقطة الاعتدال بالنسبة للسلعة x_i . وبما أن f_i موجبة إذا فـ f_i دالة عكسية ، ولنسمها الدالة g_i ، أي أن :

$$x_i = g_i(T, x_i^* x_i) \quad x_i^* = 1 \dots n \quad (1-2)$$

لقد سبق أن عرفنا دالة المنفعة كدالة في الكميات المستهلكة من السلع (x_1, \dots, x_n) والآن باستخدام المعادلة (1-2) يمكننا أن نصوغ دالة المنفعة في الشكل التالي :

$$U = U[g_1(T, x_1^* x_1); \quad g_2(T, x_2^* x_2) \dots g_n(T, x_n^* x_n)] \quad (2-2)$$

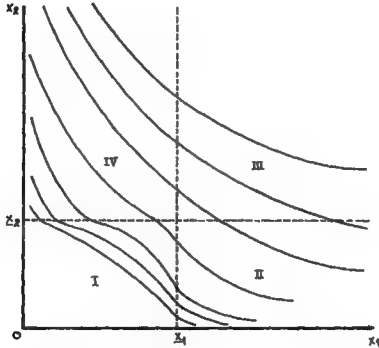
ويتضح من (2-2) أن منفعة المستهلك المسلم تكون دالة في الثواب الذي ينتظره ، وفي مستوى الاستهلاك المعتدل ، وكذلك في حد الكفاية من السلعة المستهلكة . فهناك اختلاف كبير وواضح إذن بين دالة منفعة المسلم التي تعكس إيمانه العميق بكل ما جاء به هذا الدين الحنيف ، ودالة المنفعة يفهم النظرية الغربية التي لا تعترف إلا بالدوافع المادية لسلوك المستهلك بينما تتجاهل تماماً الدوافع الروحية والإيمانية لهذا السلوك . ففي إطار النظرية الغربية ، يستهلك الفرد وفق ما شاء بهدف المتعة الدنيوية ، فالاستهلاك هنا هو الغاية النهائية من حياة الانسان . وعلى العكس ، نجد من تحليلنا السالف ان الانسان المسلم ، وإن استمتع من استهلاكه ، الا ان الاستهلاك في هذه الحالة هو وسيلة وليس هدفاً نهائياً في حد ذاته .

اشكال منحنيات السواء

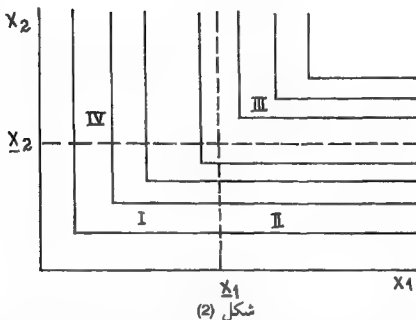
نتناول هنا العرض البياني لمنحنيات السواء لاختيار المستهلك بين السلع الضرورية ، واختياره بين السلع الضرورية والحاجية . وعموماً ، هناك اربع مجموعات مختلفة من خرافات السواء ، تتناول المجموعة الاولى المفاضلة بين البدائل من السلع الضرورية ، أما المجموعة الثانية فتعكس المفاضلة بين السلع الضرورية البديلة وبين السلع الضرورية المتكاملة ، والمجموعة الثالثة توضح المفاضلة بين السلع الضرورية والسلع الحاجية ، والمجموعة الاخيرة توضح المفاضلة بين السلع الحاجية .

(1) منحنيات السواء بين سلعتين ضروريتين بديلتين : يوضح الشكل رقم (1) منحنيات السواء للسلعتين الضروريتين البدليتين x_1, x_2 ويلاحظ على الرسم وجود أربع مناطق I, II, III, IV، وتكون منحنيات السواء مقعرة الى نقطة الاصل في المنطقة I، وذلك تمشياً مع القيود التي سبق ذكرها (تزايد المنفعة الحدية حتى حد الكفاية). أما بالنسبة للمناطق II, IV فتكون منحنيات السواء فيها محدبة بالنسبة لنقطة الاصل. فبعد أن يستوفي المستهلك الحد الأدنى من إحدى السلعتين يكون غير ملزم شرعاً باستهلاك الحد الأدنى (حد الكفاية) من السلعة الثانية، فالسلعتان بالرغم من كونهما ضروريتين إلا أنهما بديلتان في الاستهلاك. فمضى ما تحقق للمستهلك حد الكفاية من إحدى السلعتين تصبح السلعتان سلعتين حاجيتين من وجهة نظر المستهلك المسلم ويسمح له الشرع بأن يفاضل بينهما ويستهلك دون اسراف.

(2) منحنيات السواء بين سلعتين ضروريتين متكاملتين : في هذه الحالة تكون منحنيات السواء كما هي في الشكل (2) لأن السلعتين (x_1 و x_2) متكاملتان في الاستهلاك أي تستهلكان معاً بنسبة ثابتة.



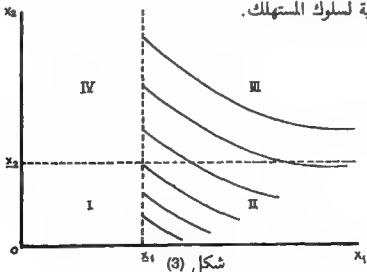
شكل (1)



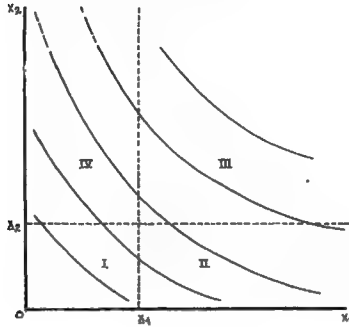
شكل (2)

(3) منحنيات السواء بين سلعة ضرورية وأخرى احتاجية : عندما يجابه المستهلك المسلم بالمفاضلة بين سلعة ضرورية وأخرى حاجية، فإنه يفضل أن يبدأ بالاستهلاك من السلعة الضرورية أولاً حتى يحقق مستوى الكفاية منها. وعلى ذلك فلا وجود لمنحنيات السواء في المنطقة I و IV في الشكل (3). فإذا استوفى المستهلك حد الكفاية من السلعة الضرورية تحولت هذه السلعة إلى سلعة حاجية، ويكون اختيار المستهلك بعد ذلك بين سلعتين حاجيتين. وعليه فمن المتوقع أن تكون منحنيات السواء في المنطقة II و III محدبة إلى نقطة الأصل.

(4) منحنيات السواء بين سلعتين احتاجيتين : في هذه الحالة كما يتضح من الشكل (4)، تكون منحنيات السواء محدبة إلى نقطة الأصل في جميع المناطق. وهي الحالة الوحيدة التي تبدو فيها خريطة السواء للمستهلك المسلم في شكل يماثل المألوف لخريطة السواء بالنظرية الغربية لسلوك المستهلك.



شكل (3)



شكل (4)

ويتبين لنا من العرض السالف، أن منحنيات السواء للمستهلك المسلم تختلف في أشكالها تبعا لنوعية السلع التي يفاضل بينها. كما يتضح أن هناك اختلافا جوهريا بين أشكال منحنيات السواء التي تم اشتقاقها في هذه الدراسة ومنحنيات السواء التي جاءت في النظرية الغربية، بل لا تعدو الأخيرة أن تكون حالة خاصة في تحليل سلوك المستهلك المسلم.

الخلاصة

لقد اجمع الاقتصاديون الاسلاميون منذ سنوات عديدة على قصور النظرية الاقتصادية الغربية عن وضع تصور مقبول لتفسير سلوك المستهلك المسلم. فبعض المسلمات التي انطلق منها تحليل سلوك المستهلك في النظرية الغربية لا تتفق مع القيم والمعايير التي تحكم سلوك المستهلك المسلم. لذا فقد كان سلوك المستهلك من الموضوعات الرئيسية التي حظيت باهتمام الباحثين في الاقتصاد الاسلامي في السنوات الاخيرة. وبالرغم من تعدد الدراسات التي نشرت في الآونة الاخيرة حول سلوك المستهلك المسلم، فلم يتعرض أي منها مباشرة وبأسلوب صريح لموضوع تفضيلات المستهلك المسلم والمسلمات التي تحكمها، وطبيعة وخصائص دالة المنفعة، وأشكال خريطة السواء المتوقعة للمستهلك المسلم. لذا، كان الهدف من هذه الدراسة هو استنباط مسلمات

بتفسير سلوك المستهلك المسلم، تعكس التعاليم والقيم التي جاء بها الاسلام. ثم التعرف على طبيعة وخصائص دالة المنفعة وشكل خريطة السواء المرتبطة بتلك السمات.

وقد تبين من الدراسة ان فئة الاستهلاك للفرد المسلم تتكون من ثلاث فئات جزئية، فئة الضروريات، وفئة الحاجيات وفئة التكميليات، مرتبة وفق أولوياتها في الاستهلاك. وقد قدمت الدراسة مسلمتين أساسيتين توضحان كيفية مفاضلة المستهلك المسلم بين سلعتين من السلع. وفقا للمسلمة الاولى، تتم المفاضلة على ثلاث مراحل فيفاضل المستهلك أولا بين السلع الضرورية، ثم بين السلع الحاجية، ثم اخيرا بين السلع التكميلية، أما المسلمة الثانية، فتسمح للمستهلك بأن يفاضل بين السلع على مرحلتين، يبدأ أولا بالمفاضلة بين السلع الضرورية، ثم يفاضل بعد ذلك بين جميع السلع الحاجية والتكميلية كمجموعة واحدة. ويختلف سلوك المستهلك المسلم في ذلك اختلافا كبيرا عن سلوك المستهلك في النظرية الغربية، حيث تتم المفاضلة بين جميع السلع المكونة لفئة الاستهلاك دون الالتزام بأي ترتيب معين. وقد أدى هذا الاختلاف في المفاضلة مسبقة الترتيب الى اختلافات اساسية في دالة المنفعة وشكل خريطة السواء، الامر الذي ينبىء باختلاف دالة طلب الفرد المسلم عن دالة الطلب المستهلك في النظرية الغربية.

وقد تبين من الدراسة أن نطاق دالة منفعة المستهلك المسلم يتكون من عدة اجزاء، وان لهذا التقسيم اهمية بالغة في صياغة وشكل خريطة المنفعة. وإلى جانب ذلك، فهناك اختلاف جوهري بين خصائص دالة منفعة المسلم في بعض هذه الاجزاء وخصائص الدالة الغربية للمنفعة. ولما كان المستهلك المسلم يثاب على استهلاكه حتى مستوى الاعتدال، فقد تم اشتقاق صيغة بديلة لدالة منفعة المسلم تضم الثواب كمتغير داخلي في الدالة. ويعد ذلك من السمات الأساسية التي تميز دالة منفعة المسلم عن الدالة الغربية للمنفعة. أما بالنسبة لشكل خريطة السواء فقد اتضح لهذه الدراسة أن الشكل الشائع لمنحنيات السواء كما جاء في النظرية الغربية، هو حالة خاصة من اشكال منحنيات السواء التي تم اشتقاقها للمستهلك المسلم في هذه الدراسة. ومن الموضوعات البحثية التي لم يتسع المجال لمعالجتها في هذه الدراسة والتي نأمل انجازها في المستقبل، موضوع تعظيم دالة المنفعة في ظل قيد الميزانية، واشتقاق منحني طلب المسلم والتعرف على خصائصه.

الهوامش

- (1) صحيح البخاري مجلد رقم 2، دار ابن كثير. دمشق، 1407 : 8.
- (2) توصل الباحثان الى هذا التفسير بعد استطلاع آراء كل من فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين وفضيلة الشيخ محمد عبدالله الجلال.
- (3) صحيح البخاري مجلد رقم (1)، دار ابن كثير. دمشق، 1407 : 14.

المصادر العربية

الزرقاء، م

1980 «صياغة اسلامية لجانب من : دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، في بحوث غتارة من المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي، المركز العالمي لبحوث الاقتصاد الاسلامي . مجلة : 197 - 155 .

المصادر الاجنبية

Khaf, M.

1980 "A Contribution to the Theory of Consumer Behavior in an Islamic Society". pp.19-36 in Studies in Islamic Economics. International Centre for Research in Islamic Economics, King Abdul-Aziz University, Jeddah and the Islamic Foundation, U.K.

Khan, F.

1983 "Implications of Islamic Consumption Patterns for Savings, Growth and Distribution in a Macroeconomic Framework". School of Economics, Islamic University, Islamabad, Pakistan.

Naqvi, S.

1981 Ethics and Economics. Leicester, UK: The Islamic Foundation.

Zarqa, A.

1980 "An Approach to Human Welfare." pp 3-18 in Studies in Islamic Economics. International Centre for Research in Islamic Economics, King Abdul-Aziz University, Jeddah and the Islamic Foundation, U.K.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- 1 - القرن المجري الخامس عشر
- 2 - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- 3 - التضييق الحلقى عند الناشئة بالكويت
- 4 - يابجه

سعر المجلد دينار كويتي واحد

المجلة العربية للمعلوم الانسانية

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الاصلية في شتى فروع العلوم الانسانية باللغتين العربية والانجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، للمناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأسئلة المخصصة في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارئ.

الاشتراكات

- في الكويت : ٣ دنانير للأفراد عصبم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات.
- في البلاد العربية : ٤ دينار كويتي للأفراد، ١٦ ديناراً للمؤسسات.
- في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

لصّابة : محكمة
تصدر من جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصرا كحجي

المقر : كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص. ب ٢٩٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي ١٣١٢٥ الكويت

تفرق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي دراسة استطلاعية على عينة من طلبة الجامعة الاردنية

ادريس عزّام
قسم الاجتماع - الجامعة الاردنية

مقدمة

أصبح اغتراب الفرد عن ذاته، مؤسسته، مجتمعة، أو عن العالم عامة سمة من سمات الحياة في عصرنا الحالي. ومن زاوية المفاهيم يسمى اغتراب الفرد عن المجتمع أو الحياة في العالم عمومًا، اغترابًا عامًا، بينما يسمى اغترابه عن مؤسسة ما، أو تنظيم اجتماعي ما، اغترابًا خاصًا (Barakat, 1982: 1-3) والمؤسسة أو التنظيم قد تكون الاسرة التي يعيش فيها، أو التنظيم الصناعي الذي يعمل فيه، أو الكلية التي يدرس فيها. . وغيرها. ويعتبر الفرد مغتربا عن مؤسسته من منظور دراستنا الحالية، إذا اتسمت علاقته بتلك المؤسسة بحالة من الرفض أو عدم الرضى عن وجوده فيها أو انتمائه إليها. وفي الادبيات الاجتماعية ما يشير الى أن الاغتراب الخاص ليس فقط حالة يواجهها الأفراد العاملون في قطاع الأعمال والتنظيمات الصناعية، أو في المجتمعات الصناعية عامة، حيث تسود اللامعيارية وتتخطم التقليدية (مفهوم ماركس - هيجل - دوركهايم الكلاسيكي للمشكلة)، بل أيضا حالة قد يواجهها الأفراد في أية مؤسسة ذات تنظيم بيروقراطي، يلزم الأفراد بالخضوع لسلطة أعلى تتحكم في مجريات حياتهم (Goodman & Marx, 1982: 203). فالأفراد عادة يقاومون سلطة التنظيمات الرسمية، لكن بطرق مختلفة، إما بالمواجهة أو بالانسحاب الاغترابي (Goodman & Marx, 1982: 202).

وقد رأينا أن تبحث هذه الدراسة في اغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي، وبالتحديد من زاوية بعض المتغيرات أو العوامل التي نفترض بأنها ذات علاقة بهذه المشكلة وتقدير حجمها التقريبي في المجتمع الجامعي، لذا فهي دراسة في الاغتراب الخاص.

ونعني بالاغتراب الخاص إجرائياً وحالة الرفض وعدم الرضى التي قد يعيشها الشاب في علاقته بالمجتمع الجامعي كسقط اجتماعي - تعليمي⁽⁴⁾. أما المجتمع الجامعي المعني، فهو مجتمع الجامعة الأردنية، والشباب المعنيون هم عينة من طلبة هذه الجامعة، ذكورا وإناثا، وأما المتغيرات أو العوامل فنعني بها تلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية التي تميز الطلبة المغتربين وفق المقياس الاجرائي المعتمد - عن غير المغتربين أو ما سوف نسميهم (بالمندمجين).

وتبدو أهمية هذا البحث ومسوغاته من جملة معطيات منها ما يتعلق بالطلبة ومنها ما يتعلق بالمجتمع الأردني المحيط، ومنها ما يتعلق بالمجتمع الجامعي. فقد لوحظ في السنوات الأخيرة تدني نسبة المتفوقين (بمستوى جيد جداً وإمتياز) بين خريجي الجامعة الأردنية، وقد تبين من البحث الذي أجرته لجنة كلفت رسمياً بإعداده حول هذه المشكلة⁽⁵⁾، أن من أسبابها فقدان الشباب «للرغبة» في التفوق أو السعي لتحقيقه، فقيمة التعليم قد تراجعت من وجهة نظرهم، ولم تعد الجامعة المكان الذي يؤهلهم لتحقيق مراكز مرموقة في المجتمع، وهذه بعض مؤشرات الاغتراب الخاص التي يبدو أنها قد تسلتل إلى أوساط الطلبة في المجتمع الجامعي.

وفي المجتمع الأردني المحيط من الظروف ما قد ينمي هذه المشكلة، فهناك طفرة اقتصادية مر بها منذ منتصف السبعينات وحتى عام 1982 زادت من امكانات التعليم داخل الأردن وخارجه، فزادت نسبة التعليم عامه والتعليم الجامعي بشكل خاص، وتزايدت فرص الاختيار المهني وبالتالي فرص الحراك الاجتماعي (عزام، 1985: 223)، صاحب ذلك قيم تقليدية تشجع العلم وتحث عليه، لكن الآن وبشكل فجائي تغير الحال (لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها)، فسوق العمل ضاقت عن استيعاب خريجي الجامعات، وتناقصت مجالات وفرص العمل أمام الشباب، وساد التذمر الأوساط الرسمية والشعبية من تضخم نسبة التعليم الجامعي، وتراجعت في الوقت نفسه مقدرة السوق العربية في منطقة الخليج العربي عن استيعاب المزيد من الفائضين عن حاجة السوق المحلية الأردنية كما هي العادة فظهرت البطالة واضحة حتى بين المتخصصين في مجالات كانت حتى وقت قريب تغطي بمكانة متميزة من الناحيتين المادية والاجتماعية، كما أن هناك من الأوضاع والانظمة والمناخات العامة السائدة ما لا يسمح للإنسان بممارسة حريته وتنمية طاقاته الإبداعية ولا تشجع على الاندماج مع الوسط المحيط بقدر ما يشجع على العزلة وهي القضية التي اشار إليها بركات (1984: 128)⁽⁶⁾.

أما على صعيد المجتمع الجامعي، فهناك ظروف قد تشكل مصادر اغتراب لبعض الطلبة، فالجامعة وكأي تنظيم رسمي تمارس سلطة تنظيمية على الطلبة بطريقة يمكن أن نفسها بأنها صارمة، وينشأ عن هذه السلطة ضغوطات على الطلبة يمكن لمسها في مجالات عديدة، منها على سبيل المثال: مجال المواظبة والحضور الإلزامي⁽⁴⁾، الالتزام بمستوى معين

للمعدل التراكمي تحت طائلة الانذار ثم الفصل⁽⁶⁾، الالتزام بتخصص يحدده معدل الطالب في امتحان الدراسة الثانوية وليست الرغبة الشخصية للطالب⁽⁷⁾، الالتزام بالخطط والبرامج الموضوعة دون حرية كبيرة للاختيار رغم اتاحة هذه الحرية قانوناً⁽⁸⁾، الالتزام بساعة لقاء اسبوعية اجبارية وغير منهجية مع استاذ قد لا تربطه بالطالب أية علاقة مهنية أو تخصصية⁽⁹⁾، تأطير حرية الطالب في مجال التعبير عن الرأي السياسي مراعاة لمصلحة عليا⁽¹⁰⁾، ان غمادج الضغوط هذه قد تؤدي البعض إلى الاغتراب رغم صلتها بطبيعة وسلطة التنظيم الجامعي⁽¹¹⁾.

هدف البحث

ينحصر هدف هذا البحث في الاجابة على التساؤلات الرئيسية والثانوية التالية:

- السؤال الأول (رئيسي) ما هو حجم مشكلة الاغتراب الخاص بين الشباب في المجتمع الجامعي للجامعة الأردنية؟.

- السؤال الثاني (رئيسي) ما هي الخصائص الاجتماعية أو المتغيرات المصاحبة للاغتراب؟ بمعنى آخر: من هم الافراد المعرضون للاغتراب في المجتمع الجامعي، وبماذا يتميزون؟.

- السؤال الثالث (ثانوي) ما هو نمط الاغتراب السائد بين الشباب في المجتمع الجامعي؟ وبمعنى محدد أكثر: كيف يتعرف الشباب المقتربون ازاء المواقف التي يرفضونها في المجتمع الجامعي؟.

- السؤال الرابع (ثانوي) هل هناك علاقة بين الاغتراب الخاص عن المجتمع الجامعي، والاغتراب العام عن المجتمع العام؟ وبمعنى أكثر تحديداً: كيف ينظر المقتربون إلى بعض القيم السائدة في المجتمع وبالتحديد القيم الخاصة بتحديد مكانات ومراكز الافراد في المجتمع، والشعارات والخطط الخاصة بالشباب، كقمة ذات أهمية خاصة في المجتمع، وكيف ينظرون الى مستقبل حياتهم في هذا المجتمع؟.

ماذا تطرح الادبيات المتوفرة حول هذا الموضوع؟ في البدء لا بد من الاشارة الى أن الادبيات المتوفرة حول هذا الموضوع قليلة، وغالباً ما تتمحور حول نظرية الاغتراب أو فلسفته، فهي تعالجه من زاوية المفاهيم والابعاد والمصادر والآثار والمؤشرات معالجة فلسفية نظرية بحتة. وتعتبر من هذا النوع كتابات كل من Barakat (1982)، النوري (1979)؛ وأبو زيد (1979)؛ Schacht (1971)؛ Yinger (1965)؛ Etzioni؛ Goodman & Marx (1982)؛ وقد افادت دراساتها من بعض هذه الكتابات في مجال تحديد المفهوم الاجرائي لمشكلة البحث، وتحديد مؤشرات أو أعراضه التي شكلت فقرات المقياس الاجرائي.

أما من حيث اسباب المشكلة أو مصادرها، أو المتغيرات المصاحبة لها فقد أشار

Barakat (1962:3) الى محاولات الضبط الزائد لسلوك الافراد من أجل تحقيق تطابقهم الكامل مع المجتمع أو النسق الاجتماعي، حيث اعتبر ذلك من مصادر الاغتراب، كما ان اللامعيارية وتداعي القيم على مستوى المجتمع قد تدفع بالشباب الى الاغتراب لان ذلك قد يعيق تحقيق آمالهم على صعيد الواقع (Devos et al., 1973:355) وهذا مصدر للاغتراب أيضاً من وجهة نظر بركات. كما ربط ديفوس بين الاغتراب وبين بيئة الفقر، لكنه رفض علاقته بالفقر ذاته، أما Rose (1966:41) فقد أكد على العلاقة بين تدني مستوى التحصيل الدراسي للشباب وبين اغترابه أو سوء تكيفه مع الوسط التعليمي. كما أكد كريتشن وآخرون (1974: 253) هذه المقولة، فالشاب قد يواجه المواقف الاحباطية في مجال التعليم بالانسحاب من هذه المواقف أو بالاغتراب التعليمي والانصراف الى اهتمامات أخرى. وقد ربط ارنست مانهايم بين اغتراب الشباب بشكل عام، وبين بعض الظروف الاسرية التي يعيشون في ظلها مثل: اثر وجود الكبار داخل الاسرة على سلوك الشباب في المجتمع (عصار، 1982: 106). وفي ضوء هذه المقولات تم تصميم اطار هذا البحث من حيث المفاهيم والمقاييس، ومن حيث تحديد بعض المتغيرات، وازافة بعضها الآخر لأغراض استطلاعية وهي ما تضمنتها فرضيات البحث.

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب المغترين والشباب المتدعجين (غير المغترين) من حيث مستويات التحصيل الدراسي.

الفرضية الثانية: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب المغترين والشباب المتدعجين من حيث أنماط الرقابة الاسرية، السائدة داخل الاسر التي يتمون اليها.

الفرضية الثالثة: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب الريفيين والشباب الحضريين من حيث نسبة تعرضهم للاغتراب عن المجتمع الجامعي.

الفرضية الرابعة: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب المغترين والشباب المتدعجين من حيث حجم الاسرة التي يتمون اليها.

الفرضية الخامسة: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب المتتمين لاسر ذات دخل منخفض نسبياً والشباب المتتمين لاسر ذات دخل مرتفع نسبياً من حيث نسبة تعرضهم للاغتراب. بمعنى آخر: توجد هناك علاقة بين اغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي وبين المستوى الاقتصادي للأسر التي جاؤوا منها.

الفرضية السادسة: توجد هناك علاقة بين اغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي من جهة وبين عدم وجود الوالدين أو احدهما داخل الاسرة التي يتمون اليها من جهة أخرى.

الفرضية السابعة: توجد هناك فروق ذات دلالة بين الشباب المغتربين والشباب المندمجين من حيث ثقافتهم بقيم المجتمع ونظرتهم لمستقبل الحياة فيه.

منهج البحث

مصدر البيانات: اعتمد هذا البحث على بيانات مستمدة من دراسة ميدانية على عينة مكونة من (904) طلاب وطالبات، اختيرت بطريقة عشوائية من بين طلبة الجامعة الاردنية خلال الثلث الأول من عام 1987م. وتشكل العينة 7٪ تقريبا من مجموع طلبة الجامعة البالغ في تلك السنة حوالي 12612 فيما عدا طلبة مركز اللغات والمركز الثقافي الاسلامي. وقد روعي في اختيار العينة ان تتوزع على مختلف الكليات دون استثناء بشكل عمدي، بحيث تضم من كل كلية عددا من الطلبة يساوي في نسبته الى طلبة الكلية نفسها، نسبة العينة ككل الى مجموع طلبة الجامعة تقريبا، فكان حجم العينة الكلي تناسبيا الى حد كبير، اما وحدات عينة الكلية الواحدة فكانت عشوائية، اذ اختيرت من الطلبة في القاعات التي تصادف ان كانت مشغولة خلال ساعات فريق البحث الميداني.

الأدوات: استخدم الاستبيان المغلق اداة بحث رئيسية، وقد تكونت من قسمين: القسم الاول يحتوي على معلومات خاصة بالمتغيرات التي افترض ان يكون لها علاقة باغتراب الشباب مثل: الجنس، الكلية، السنة الدراسية، مستوى المعدل التراكمي، الخلفية الريفية والحضرية، الوضع الاقتصادي للأسرة، غط السلطة او الرقابة داخل الاسرة.

أما القسم الثاني، فقد خصص لمقياس الاغتراب وذلك لمعرفة وتصنيف الشباب الذين يعانون من الاغتراب في المجتمع الجامعي، وقد تكون هذا المقياس الاجرائي من ٣٦ عبارة كتب بعضها بطريقة اسقاطية، وبعضها الآخر بطريقة مباشرة، فتوافرت للمقياس مزايا التنكيك الاسقاطي ومزايا تنكيك التقرير الذاتي، الى جانب استخدام الاسئلة المباشرة احيانا أخرى، وتتوزع فقرات المقياس على ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: - وهو الأهم - ويعنى بقياس الاغتراب الخاص عن الوسط الجامعي لدى الشباب، ويتألف من احدى وعشرين عبارة موزعة على سبعة من أهم مؤشرات الاغتراب الاجتماعي الشائعة في أدبيات الاغتراب، بعد ان كُفِت لتلائم غايات هذا البحث، وهذه المؤشرات هي: احساس الطالب باللاقوة Powerlessness أي فقدان الشعور بوزنه أو امكانيته تأثيره على مجريات الأمور داخل الجامعة، احساس الطالب باليأس والملل من الحياة الجامعية ومن التعليم عموماً، احساس الطالب بالعزلة عن الآخرين في الوسط الجامعي، احساس الطالب بالتعارض بين تعليمه في الجامعة وبين رغباته وتطلعاته الحقيقية، احساس الطالب باللامعيارية الأكاديمية بمعنى هل تختلف المعايير

الأكاديمية في الجامعة عما ينبغي ان تكون عليه هذه المعايير من وجهة نظره ، احساس الطالب بخيبة الامل لتناقض واقع الجامعة مع صورتها السابقة لديه قبل التحاقه بها ، والاحساس بعدم الرضى عن الوسط الجامعي بشكل عام .

الجزء الثاني : ويتألف من تسع عبارات موزعة على ثلاثة مؤشرات رئيسية تكشف عن بعض مظاهر الاغتراب العام للشباب عن المجتمع عموما والحياة بشكل أعم . وتدور هذه المؤشرات حول : مدى فقدان الشباب للثقة بشعارات وخطط المجتمع الخاصة بالشباب ، الشعور باختلال المعايير التقييمية داخل المجتمع ، بمعنى مدى شعورهم بالفوضى واللاموضوعية في تحديد مكانات الافراد وتقييم نشاطاتهم داخل المجتمع ، واليأس من الحياة عموما وانعدام الامل في امكانية تحسنها مستقبلا .

الجزء الثالث : ويتألف من ست عبارات موزعة على مؤشرين هما : خبرات الشباب السابقة في مواجهة ما يرفضونه من القضايا والمسائل التي لا يرضون عنها ، واسلوب المواجهة الذي يفضلونه لمواجهة المواقف أو الظواهر المرفوضة من وجهة نظرهم ، وعبارات هذا الجزء الأخير تصنيفية ، تصنف المغتربين الشباب حسب الكيفية أو أنماط التصرف في مواجهة ما يرفضونه من مواقف أو ظواهر .

وبالنسبة للمقياس عموما : فقد صيغت العبارتان الأولى والثانية الخاصة بكل مؤشر من مؤشرات ، بطريقة متناقضة ، بحيث ان دلت الأولى على معاناة الطالب من المشكلة دلت الثانية على خلاف ذلك والعكس ، اما العبارة الثالثة فكانت حيادية دائما⁽¹¹⁾ . ولاغراض تصنيف الطلبة على اساس هذا المقياس أعطيت اجاباتهم على فقرات الجزء الأول منه قيا عدديا تتراوح ما بين الدرجة الواحدة للإجابة الدالة على معاناة الطالب من المشكلة ، ودرجة الصفر لأي من الاجابتين الأخرين ، وبذلك أصبح من المتوقع ان يحصل الطالب المغترب عن الوسط الجامعي بشكل تام على سبع درجات هي كل درجات المقياس ، بينما يحصل الطالب غير المغترب او المتدمج مع هذا الوسط على صفر . وبعد جمع البيانات وتصنيفها مبدأيا على هذا الاساس ، توزع أفراد العينة حسب درجاتهم على المجموعات التالية :

رقم المجموعة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة
عدد الدرجات	7	6	5	4	3	2	1	∴
عدد الطلبة	178	3	2	5	1	∴	#	719

ولأغراض المقارنة والتحليل دمجنا المجموعات في مجموعتين رئيسيتين :
المجموعة الأولى : وتضم أولئك الطلبة الذين تراوحت درجاتهم ما بين 6-7 درجات على اعتبار أنهم يشكلون المجموعة الأكثر اغتراباً ، وعددهم 181 طالباً وطالبة منهم 99 (ذكوراً) و 82 (إناثاً) .

المجموعة الثانية : وتضم الذين تراوحت درجاتهم ما بين (الصفر والدرجة الواحدة) على اعتبار أنهم يشكلون المجموعة المتندجة بشكل واضح أو غير مغتربة وعددهم 723 طالباً وطالبة منهم 290 ذكوراً و 433 إناثاً .

وقد استبعدنا من الدراسة أولئك الذين جاءت درجاتهم بين المجموعتين أي ما بين 5-2 درجات وعددهم 8 ، لأنه من الصعب اعتبارهم مغتربين تماماً أو مندمجين تماماً وفق منظور هذا البحث . أما المنهج التفسيري فكان مقارناً ، فقد أجريت المقارنات بين مجموعات الدراسة من حيث البيانات الاسمية الخاصة بكل متغير من المتغيرات المعتمدة لغايات هذه الدراسة وذلك عبر مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : مقارنة بين مجموعتي الدراسة - المجموعة المغتربة والمجموعة المتندجة - على مستوى العينة ككل .

المرحلة الثانية : مقارنة على مستوى الجنس الواحد بين المغتربين وغير المغتربين في كل مجموعة من مجموعتي الدراسة .

المرحلة الثالثة : مقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط .

وقد اعتمدت المقارنات على الفروق الظاهرية في النسب المئوية ، ثم الدلالة الاحصائية لهذه الفروق بعد اختبارها احصائياً .

النتائج

حجم المشكلة : بينت الدراسة ان الطلبة الذين حصلوا على الدرجات العليا (6 درجات فأكثر) من درجات مقياس الاغتراب الاجرائي ، الذي اعتمد لغايات هذه الدراسة كانوا (181) ، طالباً وطالبة ، يشكلون نسبة 20٪ تقريباً من مجموع عينة الدراسة ، ويشكل الذكور النسبة الأكبر بالمقارنة بالاناث (45,4٪ ، 15,9٪) ، وبفروق بين الجنسين دالة مستوى 0,001 . وتنتشر مشكلة الاغتراب الخاص بين طلبة الجامعة الاردنية ، دون اختلافات تذكر بين طلبة الكليات المختلفة فنسبة انتشارها بين طلبة الكليات الادبية والانسانية (20,9٪) كنسبة انتشارها تقريباً بين طلبة الكليات العلمية والتطبيقية (19٪) ، اذ لم يكن للفروق الظاهرية الطفيفة بين الكليات أية دلالة احصائية (12) .

الاغتراب الخاص ومستوي التحصيل الدراسي للطلبة : وضحت الفروق الناتجة عن توزيع مجموعتي الدراسة تبعاً لمستويات التحصيل الدراسي - وكما تعكسها المعدلات التراكمية للطلبة - تفوق ذوي المعدلات المتوسطة والمنخفضة من مستوى (جيد فما دون) بين طلبة المجموعة المغتربة بالمقارنة بنسبتهم في المجموعة المندجة (1,75/، 9,66/)، والعكس هو الصحيح بالنسبة للتقديرات المرتفعة من مستوى جيد جداً فأعلى ، حيث ارتفعت نسبتها في المجموعة المندجة عنها في المجموعة المغتربة (1,33/، 9,24/)، وقد كانت الفروق بين المجموعتين دالة عند مستوى 0,05 . ويميز من التحليلات والمقارنة على مستوى الجنس الواحد في مجموعتي الدراسة اظهرت النتائج الارتباط بين انخفاض مستوى التحصيل الدراسي وبين الاغتراب بالنسبة للذكور فقط ، بينما لم يرتبط اغتراب الاناث بانخفاض مستويات التحصيل الدراسي ، فنسبة من هم بمستوى جيد فما دون من الذكور المغتربين والمندجين كانت على التوالي (73,7/، 55,2/) يقابلها لدى الاناث المغتربات والمندجات (76,7/، 74,8/) ، بينما بلغت نسبة من هم بمستوى جيد جداً فأعلى لدى الذكور (26,3/ للمغتربين ، 44,8/ للمندجين)، مقابل (23,3/ للاناث المغتربات ، 25,2/ لاناث المندجات) . وقد كانت الفروق بين الذكور المغتربين والذكور المندجين من حيث مستويات معدلاتهم فروقا دالة عند مستوى 0,01 ، بينما توزعت الاناث على المستويات المختلفة للمعدل ، دون فروق تذكر بين المغتربات منهن والمندجات . انظر الجداول رقم (1) .

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب الاغتراب ومستوى المعدل التراكمي ، والجنس

الجنس	الاغتراب	المعدل التراكمي	جيد فما دون	جيد جداً فأعلى
الذكور ^١	مغتربون	73	(73,7)	26 (26,3)
	مندجون	180	(55,2)	130 (44,8)
	المجموع	233	(58,8)	156 (40,2)
الاناث ^٢	مغتربات	63	(76,7)	19 (23,3)
	مندجات	324	(74,8)	109 (52,2)
	المجموع	387	(75,1)	128 (24,9)

١- $\chi^2 = 0,015$ درجات الحرية 1 الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,01

٢- ك: 0,133 درجات الحرية 1 الدلالة الاحصائية (لا يوجد) .

وبالتحليل على مستوى الجنسين في المجموعة المغتربة فقط ، لم يكشف عن أية فروق ذات دلالة بين الذكور المغتربين والإناث المغتربات ، من حيث انخفاض مستويات التحصيل الدراسي عموما ، فنسبة من هم بمستوى (جيد فما دون) كانت 73,7٪ للذكور و 76,7٪ للإناث ، بينما بلغت نسبة من هم بمستوى (جيد جدا فأعلى) 26,3٪ للذكور و 23,3٪ للإناث وهي فروق غير دالة إحصائيا . إلا أننا لا نستطيع في ضوء النتيجة السابقة أن نعمم القول بوجود ارتباط في كل الحالات بين انخفاض معدل الطالب أو مستوى تحصيله الدراسي من جهة ، ومعاناته من الاغتراب من جهة أخرى ، لأن هذه النتيجة وإن صحت على مستوى الجنسين في المجموعة المغتربة كما صحت بالنسبة للذكور على مستوى الجنس الواحد في العينة ككل ، إلا أنها لم تصح بالنسبة للإناث على مستوى العينة .

الخلفية الريفية - الحضرية : إن الفروق الناتجة عن توزيع مجموعتي الدراسة تبعا لخلفية الطالب الريفية - الحضرية ، أظهرت تفوق نسبة الطلبة من أصل ريفي ضمن المجموعة المغتربة بالمقارنة بنسبتهم في المجموعة المندجة (59,1٪ ، 47,4٪) ، وبالمقابل تفوقت نسبة الطلبة من أصل حضري في المجموعة المندجة بالمقارنة بنسبتهم في المجموعة المغتربة (52,6٪ ، 40,9٪) أنظر الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2)

توزيع مجموعتي الدراسة حسب الخلفية الريفية والحضرية

حضريون	ريفيون	خلفية الطالب
		الاغتراب
74 (40,9)	107 (59,1)	المجموعة المغتربة
380 (52,6)	343 (47,4)	المجموعة المندجة
454 (50,3)	450 (48,7)	المجموع

$\chi^2 = 12,47$ الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,01

وقد كانت الفروق الظاهرية في كل الحالات دالة عند مستوى 0,01 . أما التحليلات والمقارنة على مستوى الجنس الواحد في مجموعتي الدراسة فقد بينت ارتباط الخلفية الحضرية

بالاغتراب للذكور ، بينما ارتبط اغتراب الاناث بالخلفية الريفية بشكل واضح فقد كانت الفروق بين الذكور المغتربين وغير المغتربين من حيث توزيعهم حسب خلفياتهم الريفية والحضرية كالتالي (44,4٪ للريفي ، 55,6٪ للحضري) في حالة المجموعة المغتربة و (56,5٪ للريفي ، 43,5٪ للحضري) في حالة المجموعة غير المغتربة والمندجة ، وقد كانت هذه الفروق دالة عند مستوى 0,05 . وبالنسبة للاناث كانت الفروق كالتالي (76,8٪ للريفيات ، 23,2٪ للحضريرات) في حالة المجموعة المغتربة ، و (41,3٪ للريفيات ، 58,7٪ للحضريرات) في حالة المجموعة غير المغتربة او المندجة وبفروق دالة في كل الحالات عند مستوى 0,001 . وقد تأكدت النتيجة نفسها بالتحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط ، فقد كانت توزيعات الذكور والاناث المغتربين حسب الخلفيات الريفية والحضرية كالتالي : (44,4٪ للريف ، 55,6٪ للحضر) بالنسبة للذكور المغتربين ، و (76,8٪ للريف ، 23,2٪ للحضر) بالنسبة للاناث المغتربات . وذلك بفروق هامة اظهر الاختبار الاحصائي دلالتها الاحصائية عند مستوى 0,001 .

الخصائص الاسرية للمغتربين

الدخل الشهري للأسرة : كشفت الدراسة عن فروق هامة في توزيع مجموعتي الدراسة حسب مستويات الدخل الشهري للأسر التي ينتمي اليها طلبة العينة ، حيث لوحظ ان اكثر من نصف المجموعة المغتربة (56,4٪) لا يتجاوز دخلها الشهري 200 دينار ، في حده الأعلى وقد يقل عن 100 دينار في حده الأدنى ، في حين لا تتجاوز هذه النسبة (27,2٪) بالنسبة للمجموعة المندجة ، اما نسبة ذوي الدخل المرتفع نسبيا من (200 - 400 فأكثر) فتصل لدى المجموعة المغتربة الى (43,6٪) مقابل (72,8٪) لدى المجموعة المندجة وذلك بفروق في النسب دالة في كل الحالات عند مستوى 0,001 .

وبالتحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد في مجموعتي الدراسة تبين وجود علاقة بين اغتراب الشباب من جهة والاضاع الاقتصادية لاسرهم كما يعكسها مستوى الدخل الشهري من جهة أخرى ، فغالبية الذكور المغتربين (77,6٪) يتمون لأسر لا يزيد دخلها الشهري عن 200 دينار ، بينما تنتمي غالبية الذكور المندجين (73,4٪) لأسر يزيد دخلها الشهري عن ذلك ، وقد كانت الفروق في توزيعات الذكور المغتربين والمندجين حسب مستويات الدخل الشهري لاسرهم فروقا ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,001 ولم يكن الحال كذلك بالنسبة للاناث ، اذ لم تظهر هناك ذات دلالة بين توزيعات الاناث المغتربات والاناث المندجات (غير المغتربات) تبعا لمستويات الدخل الشهري لاسرهن ، انظر الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3)
توزيع عينة الدراسة حسب الاغتراب والدخل الشهري والجنس

الجنس	الدخل الشهري الاغتراب	أقل من 100	من 100 إلى أقل من 200	من 200 إلى أقل من 400	400 وأكثر
الذكور ^{١٣}	مغتربون	48 (48,4)	29 (29,2)	17 (17,1)	5 (5,3)
	مندمجون	13 (4,4)	64 (22)	175 (60,3)	38 (13,1)
	المجموع	61 (15,6)	93 (23,9)	192 (49,3)	43 (11,2)
الاناث ^{١٤}	مغتربات	8 (9,7)	17 (20,7)	47 (57,3)	10 (12,1)
	مندجات	29 (6,7)	91 (21)	209 (48,3)	104 (24)
	المجموع	37 (7,2)	108 (21)	256 (49,7)	114 (22,1)

- 1 - ك^١ = 74,8 درجات الحرية 3 الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,001
2 - ك^٢ = 3,82 درجات الحرية 3 الدلالة الاحصائية (لا يوجد).

وقد اكد التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط النتيجة نفسها، اذ اختلفت الاناث المغتربات حسب فئات الدخل المختلفة لأسرهن عن توزيعات الذكور المغتربين، فعالية الاناث المغتربات (57,3٪) ينتمين لأسر يزيد دخلها الشهري عن 200 دينار، بخلاف غالبية المغتربين من الذكور (77,6٪) الذين ينتمون لأسر يزيد دخلها الشهري عن ذلك في حين لا تتجاوز نسبة من ينتمون منهم لأسر يزيد دخلها الشهري 200 دينار (22,4٪) فقط، وقد كانت الفروق في توزيعات الجنسين حسب مستويات الدخل فروقا لها دلالة احصائية هامة عند مستوى 0,001.

نمط السلطة داخل الأسرة: أوضحت بياناتنا ان نمط السلطة المسيطر داخل أسر المجموعة المغتربة هو النمط التسلطي أو الصارم⁽¹³⁾ بينما يسود النمط الرقابي المعتدل داخل غالبية أسر المجموعة المندجة،⁽¹⁴⁾ فقد توزعت أسر المجموعة المغتربة على انماط الرقابة المعتمدة في هذه الدراسة وفق النسب التالية (النمط المتساهل 27,6٪، المعتدل 29,2٪،

الصارم أو التسلطي (43,1٪) يقابلها بالنسبة للمجموعة المندجة (27,4٪، 65,3٪، 7,3٪) وفق الترتيب نفسه وعلى التوالي، وذلك بفروق في توزيعات المجموعتين دالة عند مستوى 0,001.

وبالتحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد، لوحظ وجود علاقة بين اغتراب الاناث وبين نمط الرقابة المتسلط داخل أسرهن، فغالبية الاناث في المجموعة المغتربة (79,3٪) يتبعن لأسر يسود فيها نمط رقابي متسلط أو صارم، بينما على العكس من ذلك هو حال الاناث غير المغتربات اللاتي يتبعن في الغالب لأسر يسودها النمط المعتدل أو المتساهل (95,3٪)، وقد كانت الفروق الناتجة عن توزيعات كل من الاناث المغتربات وغير المغتربات حسب انماط الرقابة الاسرية فروقا دالة عند مستوى 0,001. اما الذكور فقد توزع المغتربون منهم والمندمجون على تلك الانماط توزيعات متقاربة وبفروق طفيفة لم يكن لها اية دلالة احصائية. انظر الجدول رقم 4 :

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب الاغتراب، نمط السلطة داخل الاسرة، والجنس.

الجنس	نمط السلطة / الاغتراب	متساهل	معتدل	متسلط
الذكور ^٣	مغتربون	42 (42,4)	44 (44,4)	13 (13,2)
	مندمجون	126 (43,4)	131 (45,1)	33 (11,5)
	المجموع	168 (43,1)	175 (45)	46 (11,9)
الاناث ^٣	مغتربات	8 (9,7)	9 (11)	65 (79,3)
	مندجات	72 (16,6)	341 (78,7)	30 (4,7)
	المجموع	80 (15,5)	450 (60,8)	85 (23,7)

1 - $\chi^2 = 0,395$ الدلالة الاحصائية (لا يوجد).

2 - $\chi^2 = 281,6$ الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,001.

وقد اكد التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط، اختلاف توزيعات الاناث المغتربات عن توزيعات الذكور المغتربين، حسب هذا المتغير، اذ بينما تنتمي غالبية الذكور المغتربين لاسر يسودها نمط رقابي معتدل أو متساهل (86,8%) تنتمي غالبية الاناث المغتربات (79,4%) لاسر يسودها نمط رقابي متسلط أو صارم، وبفروق بين الجنسين في جميع الحالات دالة مستوى 0,001.

ومع ان هذه النتيجة تؤكد وجود علاقة بين الاغتراب الخاص وبين نمط السلطة أو الرقابة السائدة داخل الاسرة بالنسبة للاناث، الا اننا ما زلنا ابعد من ان نستطيع ان نعمم ذلك على الطلبة عامة، فمع ان غالبية الذكور المغتربين تنتمي لاسر يسودها نمط رقابي معتدل أو متساهل الا اننا لا نستطيع رغم ذلك الربط بين اغترابهم وبين هذا النمط من الرقابة ايضا، فالبيانات لم تؤكد ان هذا النمط من الرقابة الاسرية باسر المغتربين فقط، بل هو نمط يسيطر داخل اسر الذكور المغتربين وغير المغتربين، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين اغترابهم وبين نمط الرقابة الاسرية الذي يعيشون في ظله، بخلاف حال الاناث اللائي ارتبط اغترابهن بالرقابة الاسرية المتسلطة أو الصارمة.

عدم وجود الوالدين أو أحدهما داخل الأسرة: كشفت بياناتنا عن عدم دلالة الفروق الناتجة عن توزيعات مجموعتي الدراسة حسب وجود أو عدم وجود الوالدين أو أحدهما داخل الأسرة، اذ لا تختلف توزيعات طلبة المجموعة المغتربة عن توزيعات طلبة المجموعة المندمجة حسب هذا المتغير، اختلافا جوهريا، فقد جاءت توزيعات المجموعة المغتربة على الشكل التالي (87,8%) الوالدان على قيد الحياة، 9,9% الأب متوفى، 1,7% متوفاة، 0,6% الوالدان مطلقان) بينما كانت توزيعات المجموعة المندمجة ووفق الترتيب نفسه كالتالي (85,3%، 4,6%، 2,6%، 0,6%) وذلك بفروق طفيفة في كل الحالات ليس لها أية دلالة احصائية.

حجم الأسرة: دلت البيانات أن غالبية الشباب في المجموعة المغتربة (68,6%) يتسمون لاسر كبيرة الحجم نسبيا (7-10 أفراد فأكثر) بينما تنتمي الغالبية في المجموعة المندمجة (67,9%) الى أسرة متوسطة الحجم نسبيا (3-6 أفراد)، فقد جاءت توزيعات المجموعة المندمجة كالتالي (11,6% أسر أقل من 4 أفراد، 19,8% من 4 الى أقل من 7 أفراد، 51,4% من 7 الى أقل من 10 أفراد، 17,2% 10 أفراد فأكثر يقابلها في المجموعة المندمجة وفق الترتيب نفسه (13,5%، 54,4%، 16,2%، 15,9%) وذلك بفروق اثبت الاختبار الاحصائي دلالتها الاحصائية الهامة عند مستوى 0,001.

وبالتحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد، تأكدت النتيجة نفسها بالنسبة للذكور كما تأكدت بالنسبة للاناث، فقد مالت غالبية الأسر التي ينتمي اليها الذكور

المغتربون (73,9٪) الى ان تكون كبيرة الحجم نسبيا، بينما مالت غالبية اسر الذكور المندمجين (69,6٪) الى ان تكون متوسطة الحجم أو صغيرة، وقد كانت الفروق في توزيعات الذكور حسب حجم الاسرة وضمن مجموعتي الدراسة فروقا جوهرية وذات دلالة احصائية عند مستوى 0,001، والشئ نفسه ينطبق على الاناث فقد اظهرت توزيعاتهن حسب حجم الاسرة فروقا جوهرية بين الاناث المغتربات والاناث المندجمات، فبينما توزعت غالبية المغتربات (69,5٪) على اسر كبيرة الحجم نسبيا (7-10 أفراد فأكثر) توزعت غالبية المندجمات (68,3٪) على اسر متوسطة الحجم أو صغيرة الحجم نسبيا وذلك بفروق بين الفئتين دالة عند مستوى 0,001. وقد أكد التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط النتيجة نفسها حيث ارتبط الاغتراب لدى الجنسين بالحجم الكبير نسبيا للأسرة التي ينتمي اليها المغتربون دون فروق جوهرية بين الذكور والاناث. فقد توزعت اسر الذكور المغتربين على الاحجام المختلفة كالتالي (9٪ أسر أقل من 4 أفراد 17,1٪ من 4-أقل من 7 أفراد 47,5٪ 7-أقل من 10 أفراد 26,4٪ 10 أفراد فأكثر) يقابلها بالنسبة للاناث ووفق الترتيب نفسه التوزيعات (12,2٪، 18,3٪، 46,3٪، 23,2٪)، هكذا وبفروق طفيفة تفتقر الى الدلالة الاحصائية أي من مستويات الدلالة المقبولة لغايات هذه الدراسة⁽¹⁵⁾.

السنة الدراسية: لوحظ من توزيع مجموعتي الدراسة حسب السنوات الدراسية ان نسب المغتربين من الطلبة هي أعلى ما تكون في الستين الأولى والرابعة (31,5٪، 35,4٪) بينما توزع طلبة المجموعة المندجة على السنوات الدراسية المختلفة بنسب متقاربة وبفروق طفيفة كالتالي (21,2٪ أولى، 27,6٪ ثانية، 23,7٪ ثالثة، 22,2٪ رابعة، 5,3٪ خامسة أو دراسات عليا) وقد بين التحليل لفروقات التوزيع بين مجموعتي الدراسة انها فروق جوهرية وذات دلالة احصائية عند مستوى 0,001، وقد أكد التحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد فقط النتيجة نفسها، فالنسبة الاعلى للذكور المغتربين والاناث المغتربات تتركز في الستين الأولى والرابعة، (31,5٪، 40,7٪) بالنسبة للذكور، (23,7٪، 18,1٪) وذلك بالمقارنة مع توزيعاتهم على باقي السنوات والتي كانت على الشكل التالي (14,8٪ ثانية، 13,5٪ ثالثة، 16,8٪ خامسة بالنسبة للذكور المغتربين) يقابلها بالنسبة للاناث المغتربات ووفق الترتيب نفسه النسب (12,9٪، 10,5٪، 9,6٪) وقد كانت الفروق في كل الحالات ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,01.

العلاقة بين الاغتراب الخاص وبعض مؤشرات الاغتراب العام عن المجتمع: كشفت بياناتنا عن فروق في توزيع مجموعتي الدراسة حسب ثقتهم أو عدم ثقتهم بشعارات وخطط المجتمع الخاصة بالشباب⁽¹⁶⁾ على اعتبار ان ذلك مؤشر مفترض من مؤشرات الاغتراب العام عن المجتمع، فقد لوحظ ان غالبية المغتربين (76,2٪) لا يثقون بهذه

الشعارات والخطط، على عكس المندجين الذين ينظرون بثقة إليها، وقد كانت الفروق بين الفئتين على مستوى العينة ككل فروقا ذات دلالة احصائية وعند مستوى 0,01. وقد بين التحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد تفوق نسبة الذين لا يثقون بهذه الشعارات بين الذكور المغتربين (75,8٪) بالمقارنة بالذكور المندجين أو غير المغتربين (52٪) بفروق بين فئتي الذكور دالة عند مستوى 0,001. كما بينت تفوق نسبة اللائي لا يثقن بهذه الشعارات بين الاناث المغتربات (76,9٪) بالمقارنة بالاناث المندجات (47,2٪). وبفروق بين فئتي الاناث دالة عند مستوى 0,001 ايضا.

أما التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى المجموعة المغتربة فقط، فقد اظهر تشابها بين الجنسين في هذه المسألة، فغالبية الذكور والاناث (75,8٪، 76,9٪) ضمن المجموعة المغتربة ينظرون بعدم ثقة لشعارات وخطط المجتمع الخاصة بالشباب مقابل (24,2٪، 23,1٪) من ينظرون إليها بثقة. وذلك بفروقات طفيفة في توزيعات الجنسين لم يكن لها اية دلالة احصائية مقبولة.

وبالنسبة لموقف المغتربين من معايير التقييم السائدة في المجتمع كمؤشر اخر على مظهر من مظاهر الاختراب العام في المجتمع⁽¹⁷⁾، فقد بينت الدراسة ان غالبية المغتربين (78,2٪) يرونها معايير غير موضوعية، بمعنى انها لا تعتمد على الكفاءة والانجاز الفردي لتحديد مركز أو مكانة الفرد في المجتمع (23,8٪) يرونها موضوعية. بخلاف المجموعة المندجة التي يرى ما يقارب نصف اعضائها (50,6٪) ان تلك المعايير موضوعية، في حين يرى (49,4٪) انها غير موضوعية، وذلك بفروق في توزيع مجموعتي الدراسة كانت لها دلالتها الاحصائية الهامة عند مستوى 0,001. انظر الجدول رقم 5.

جدول رقم (5)

توزيع مجموعتي الدراسة حسب نظرتهما لمعايير التقييم السائدة في المجتمع

الاغتراب / النظرة الى المعايير	يرونها موضوعية	يرونها غير موضوعية
المجموعة المغتربة	43 (23,8)	138 (76,2)
المجموعة المندجة	366 (50,6)	357 (49,4)
المجموع	409 (45,2)	495 (54,8)

كاه = 42 درجات حرية 1 الدلالة الاحصائية عند مستوى 0,001.

وقد أكد التحليل على مستوى الجنس الواحد، هذه النتيجة، فغالبية الذكور المغتربين (77,8٪) بالمقارنة بالذكور المندمجين (43,8٪) هم في هذا الاتجاه، وكذلك غالبية الاناث المغتربات (74,4٪) بالمقارنة بالاناث المندجات أو غير المغتربات (59,9٪) وبفروق كانت دالة احصائيا عند مستوى 0,001 بالنسبة للذكور، وعند مستوى 0,001 ايضا بالنسبة للاناث.

وقد أكدت المقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين، التشابه شبه الكامل بين نظرة المغتربين ونظرة المغتربات نحو معايير التقييم السائدة في المجتمع فغالبية الذكور والاناث (77,8٪، 74,4٪) ضمن المجموعة المغتربة يرونها معايير غير موضوعية، مقابل (22,2٪، 25,8٪) يرون خلاف ذلك أي انها موضوعية، وذلك بفروق طفيفة غير دالة احصائيا.

أما من حيث التفاؤل والتشاؤم في نظرة الشباب الى الحياة عموما، كمؤشر مفترض على مظهر من مظاهر الاغتراب الكوني العام⁽⁹⁾، فقد دلت بياناتنا ان غالبية المجموعة المغتربة (76,2٪) متشائمون في نظرتهم الى الحياة وامكانية تحسنها مستقبلا، بمعنى انهم يرونها أصبحت عملة وتافهة واصلاحها صعب⁽¹⁰⁾. بخلاف المندمجين المتفائلين عموما في نظرتهم اليها، حيث يرى اكثر من نصفهم (54٪) ان الحياة مشرقة واعدة ومثيرة للتفاؤل، وباختبار الفروق بين المجموعتين اتضح انها فروق دالة احصائيا وعند مستوى 0,001.

أما التحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد، فقد أكد ارتباط الاغتراب الخاص لدى الذكور بالنظرة التشاؤمية للحياة. وكذلك الحال بالنسبة للاناث. فغالبية المغتربين من الذكور (76,6٪) متشائمون في نظرتهم للحياة ويائسون من امكانية تحسنها مستقبلا، بالمقارنة بالذكور غير المغتربين الذين ترى غالبيتهم (58,3٪) خلاف ذلك. وقد كانت الفروق بين فئتي الذكور من حيث هذا المتغير فروقا دالة عند مستوى 0,001. كذلك حال الاناث، فغالبية المغتربات (75,6٪) يشاركن الذكور المغتربين النظرة نفسها للحياة، لكنهن يختلفن في ذلك عن الاناث غير المغتربات او المندجات اختلافا جوهريا تؤكد دالة الفروق بين الفئتين في توزيعهم حسب هذا المؤشر، وذلك عند مستوى 0,001، ايضا.

وقد أكد التحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى مجموعة المغتربين فقط، التشابه بين الجنسين في هذه المسألة، فغالبية المغتربين من الذكور والاناث (76,6٪، 75,6٪) تنظر بتشائم الى مستقبل الحياة ويائسة من امكانية تحسنها مستقبلا، مقابل (23,4٪، 24,4٪) يرون خلاف ذلك، وذلك بفروق طفيفة بين الجنسين ليس لها دلالة احصائية، مما يؤكد التشابه في موقفها من هذه المسألة.

انماط المغترين من حيث تصرفهم في المواقف المرفوضة: ⁽²⁰⁾ اشارت بياناتنا الى اهمية الفروق في توزيع مجموعتي الدراسة حسب انماط تصرف طلبة العينة في المواقف المرفوضة، وقد لوحظ ان غالبية المغترين (60,2%) يميلون الى الانسحاب أو المسايرة دون اقتناع في المواقف المرفوضة، مقابل 49% من المندمجين الذين يتصرفون هكذا في مثل هذه المواقف. اما نسبة الذين يميلون الى مواجهة ما يرفضونه بقصد العمل على تغييره، فمع انها نسبة منخفضة عموما، (48,8%) على مستوى العينة، الا انها تنخفض في المجموعة المغترية عنها في المجموعة المندجة (39,8%، 50%) وبفروق لها دلالة احصائية عند مستوى 0,01، وهذا يعني ان غالبية المغترين يميلون الى السلبية ازاء المواقف المرفوضة، مقارنة بغير المغترين الذين يبدون اكثر ايجابية ومباداة في مواجهة المواقف التي يرفضونها.

وبالتحليل والمقارنة على مستوى الجنس الواحد، تبين عدم ارتباط اغتراب الاناث بالسلبية والانسحاب من المواقف المرفوضة، بعكس الذكور حيث ظهر مثل هذا الارتباط واضحا بالنسبة لهم. فقد مالت غالبية الذكور المغترين (68,7%) الى الانسحاب والمسايرة عن غير اقتناع في مثل هذه المواقف، بالمقارنة بالذكور المندمجين، وبفروق دالة عند مستوى 0,001، أما الاناث فقد توزعن على انماط التعرف المختلفة بفروق طفيفة بين المغتربات منهن وغير المغتربات، وهي فروق لم تكن دالة احصائيا. انظر الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب الاغتراب، والجنس، ونمط مواجهتهم للمواقف المرفوضة

الجنس	نمط المواجهة / الاغتراب	يميلون لمواجهة ما يرفضون	يميلون للانسحاب	يميلون الى المسايرة
الذكور ^٣	مغتربون	31 (31,3)	50 (50,5)	18 (18,2)
	مندمجون	139 (48)	71 (24,4)	80 (27,6)
	المجموع	170 (43,7)	121 (31,1)	98 (25,2)
الاناث ^٤	مغتربات	41 (50)	22 (26,8)	19 (23,2)
	مندجمات	230 (53,1)	132 (30,5)	71 (16,4)
	المجموع	271 (52,6)	154 (29,9)	90 (17,5)

1 - كا² = 22,6 مستوى الدلالة الاحصائية عند 2-0,001.

2 - كا² = 2,99 الدلالة الاحصائية (لا يوجد).

وبالتحليل والمقارنة بين الجنسين على مستوى المجموعة المغتربة فقط، تأكدت النتيجة السابقة نفسها، فقد اختلفت توزيعات الاناث المغتربات عن توزيعات الذكور المغتربين اختلافا واضحا فبينما تبلغ نسبة الذين يميلون الى الانسحاب او المسايرة عن غير اقتناع 68,7% لدى الذكور تنخفض هذه النسبة الى 50% لدى الاناث، وبالمقابل ترتفع نسبة من يميلون الى مواجهة ما يرفضونه الى 50% لدى الاناث المغتربات وتنخفض هذه النسبة لدى الذكور المغتربين الى 31,3%، وذلك بفروق بين الجنسين ذات دلالة احصائية هامة عند مستوى 0,01 وهذا يؤكد ما سبق ان ذكر، وهو ان الارتباط بين الاغتراب وبين السلبية في مواجهة المواقف المرفوضة، هو اكثر وضوحا لدى الذكور منه لدى الاناث.

الناقشة والخلاصة

كان الهدف الرئيسي من هذا البحث، التعرف بشكل استطلاعي على الحجم التقريبي لمشكلة الاغتراب بين الشباب في المجتمع الجامعي، ثم الكشف عما اذا كانت هناك علاقة بينها وبين بعض المتغيرات المفترضة التي نصت عليها فرضيات البحث، الى جانب اهداف اخرى ثانوية عن علاقة الاغتراب الخاص بالاغتراب العام، وانماط المغتربين في المجتمع الجامعي. وقد توصلت الدراسة الى ان نسبة الاغتراب في المجتمع الجامعي تقارب 20%، تنشر بين الشباب في الكليات المختلفة - ادبية وانسانية، علمية وتطبيقية - بنسبة مقاربة دون فروق تذكر، وهي اوضح ما تكون بين طلبة الستين الاولى والرابعة، كما تزيد بين الذكور عنها بين الاناث. وتتفق نتيجتنا الاخيرة مع ما توصل اليه Barakat (1977: 123) في دراسته حول الاغتراب لدى الطلبة في الجامعة اللبنانية، اذ اكد تفوق الذكور على الاناث من حيث الاغتراب السياسي. وتقودنا هذه البيانات الى ان نستنتج - في ضوء عينة الدراسة - ان هناك حوالي 2500 طالب وطالبة يعيشون هذه المشكلة في المجتمع الجامعي للجامعة الاردنية، وهذا حجم كبير مثير للقلق والاهتمام.

ويبدو ان الاغتراب سمة اصبحت مميزة للشباب الاردني، بدليل ان دراسة جيب ممام على الطلبة في الجامعة الامريكية في بيروت وباراف الدكتور بركات، كانت قد توصلت هي الاخرى الى ان الطلبة الاردنيين في تلك الجامعة قد احتلوا المرتبة الثانية من حيث الاغتراب بين طلبة الجامعة جميعهم، وذلك بعد الطلبة الغربيين (من اوروبا وامريكا) (بركات 1969: 28). وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الاغتراب الخاص عن المجتمع الجامعي وبين غالبية المتغيرات المفترضة. فقد وجدت علاقة بين الاغتراب وبين تدني مستوى التحصيل الدراسي للطلاب فعالية المغتربين هم من ذوي المعدلات التراكمية المتدنية نسبيا، وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحه Goodman & Marx (1982) كما تؤكد صدق فرضية البحث رقم (1).

كما ارتبط الشباب عموماً بالخلفية الريفية، إذ زادت بشكل له دلالة نسبة الاغتراب بين الشباب القادمين الى الجامعة من الارياف، مما يتفق وفرضية البحث رقم (3) كما وجدت علاقة بين اغتراب الشباب وبين تدني مستويات الدخل الشهري للأسر التي ينتمون إليها، فقد كانت غالبية المغتربين من الشباب المتمين لأسر ذات دخل منخفض نسبياً (200 دينار فأقل)، ولا تتفق هذه النتيجة مع ما طرحه Devos et al. (1973) الذي رفض أن تكون هناك علاقة بين الفقر وبين الاغتراب، وتؤكد هذه النتيجة مصداقية الفرضية رقم (5). كما توصلت الدراسة الى أن غالبية الشباب المعرضين للاغتراب هم أولئك المتمون لأسر يمارس فيها والداً رقابة صارمة على الأبناء مما يؤكد صدق الفرضية رقم (2) من فرضيات البحث. وقد كشفت الدراسة أيضاً عن علاقة الاغتراب بالحجم الكبير للأسرة، فقد كانت هناك زيادة ملحوظة في نسبة الاغتراب بين الشباب المتمين لأسر كبيرة الحجم نسبياً (7-10 أفراد فأكثر) مما يؤكد مصداقية فرضية البحث رقم (4).

أما من حيث العلاقة بين الاغتراب وبين عدم وجود الوالدين أو أحدهما داخل الأسرة، فلم تقدم بياناتنا دليلاً على وجود مثل هذه العلاقة، خلافاً لما طرحه ارنست مانهايم (عصار، 1982 : 114) وخلافاً لما توصل إليه Barakat (1977: 127) حول العلاقة العكسية بين اغتراب الشباب وبين مدى ترابطهم مع الوالدين وما طرحته الفرضية رقم (6) هذا عن النتائج العامة على مستوى مجموعتي الدراسة بغض النظر عن الجنس، لكن التحليلات الأحصائية والمقارنات على مستوى الجنس الواحد في كل مجموعة ومستوى الجنسين في المجموعة المغتربة فقط، قد كشفت عن بعض الاختلافات بين الذكور والإناث من حيث المتغيرات ذات العلاقة باغتراب كل منهما، فقد كانت هناك علاقة واضحة بين اغتراب الذكور وبين تدني مستوى دخل الأسرة الى ما دون 100 دينار شهرياً، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للإناث، إذ لم تظهر هناك فروق ذات دلالة بين المغتربات وغير المغتربات من حيث مستوى دخل الأسرة، كما ارتبط اغتراب الشباب الذكور بانخفاض مستويات التحصيل الدراسي أي بانخفاض معدلاتهم التراكمية، إذ ترتفع نسبة الاغتراب نسبياً بين الذكور الذين تقل معدلاتهم التراكمية عن جيد، إلا أن الحال لم يكن كذلك بالنسبة للإناث أيضاً، حيث تتقارب المعدلات التراكمية للمغتربات وغير المغتربات بفروق طفيفة ليس لها دلالة احصائية.

وهذه النتيجة تدفعنا الى أن ننظر بكثير من الشك الى إمكانية تعميم القول بوجود علاقة في كل الأحوال بين الاغتراب الشباب في المجتمع الجامعي وبين تخلفهم الدراسي كما أشرنا في النتائج العامة لسببين: الأول عدم صحة ذلك بالنسبة للشابات الإناث وثانياً أننا لا نستطيع البت في أن نضع الاغتراب في موقع المتغير المعتمد دائماً في علاقته بالتخلف

الدراسي كما هو الحال بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فامكانية التساؤل عما إذا كان الاغتراب هو المتغير المستقل أو المتغير المعتمد في علاقته بالتخلف الدراسي يظل قائما. كما بينت الدراسة ارتباط اغتراب الذكور بالخلفية الحضرية بشكل بارز حيث زادت نسبة المغتربين بين الشباب الحضريين عن مثيلتها بين الشباب الريفيين، وبفروق جوهرية لها دلالتها الاحصائية الهامة.

اما بالنسبة للاناث، فالمتغيرات ذات العلاقة باغترابهن اختلفت قليلا اذ لم تدل بياناتنا عن وجود اية علاقة بين اغتراب الاناث عن المجتمع الجامعي من جهة وبين تدني مستوى دخل الاسرة وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي من جهة أخرى، لكن لوحظ ارتباط اغترابهن بنمط الرقابة المتسلط أو الصارم في الاسر التي يتمتعن فيها فنسبة الاغتراب ترتفع بشكل له دلالاته الاحصائية الهامة بين الاناث اللاتي جئن الى الجامعة من اسر يمارس فيها الوالدان (أو أحدهما طبعاً) رقابة صارمة أو تسلطية بينما لم يكن لهذا المتغير اثر في مجال اغتراب الذكور. كما ارتبط اغتراب الاناث بالخلفية الرفيعة فقد زادت نسبة الاغتراب بين الاناث اللاتي جئن الى الجامعة من الأرياف مقارنة باللاتي جئن إليها من المدن، وبفروق كانت لها دلالتها الاحصائية الهامة، وبخلاف اغتراب الذكور الذي ارتبط كما اسلفنا بالخلفية الحضرية بشكل خاص. هذا عن اختلاف المتغيرات ذات العلاقة بالاغتراب تبعا لاختلاف الجنس.

أما من حيث المتغيرات المشتركة أو الحقائق الاجتماعية المشتركة بين الجنسين فقد بينت الدراسة ارتباط اغتراب الجنسين بالحجم الكبير للأسرة (7-10 أفراد فأكثر) فغالبية الاسر التي جاء منها الشباب المغتربون والمغتربات مالت لان تكون اسرا كبيرة الحجم نسبيا، كما ان الجنسين أكثر ما يكونان عرضة للاغتراب في السنتين الأولى والرابعة من سنوات الدراسة الجامعية. ولعل ذلك يعود الى ان كلا من هاتين السنتين تمثل بداية لدخول الشاب أو انتقله الى وسط جديد يؤثر لديه الكثير من المخاوف والامال. فالسنة الأولى هي بداية دخول الشاب الى المجتمع الجامعي وهو وسط جديد عليه والسنة الرابعة هي باب انتقاله الى مجتمع العمل وهو وسط جديد عليه أيضا. وتطرح هذه النتيجة أهمية ان تولي الجامعة هاتين السنتين اهتماما خاصا بتصميم برامج خاصة من شأنها مساعدة الطلبة على تحطيم مثل هذه الصعوبات. كما تساوى الجنسان أيضا بعدم ارتباط اغتراب أي منهما عن الوسط الجامعي بوجود أو عدم وجود الوالدين أو أحدهما داخل الاسرة، خلافا لما طرحه ارنست مانهيم.

كما توصلت الدراسة الى ان غالبية المغتربين من الجنسين ودون فروق تذكر بينهما، لا يتقنون بشعارات وخطط المجتمع الخاصة بالشباب، فهم يرونها غير معبرة عن تطلعاتهم

وآمالهم وهي اميل الى الاقوال منها الى الافعال (هكذا وردت في اصل الدراسة)، كما لا يتقون بموضوعية المعايير التي يعتمدها المجتمع لتحديد مراكز ومكانات الافراد في المجتمع، لانها لا تقوم من وجهة نظرهم على اساس من الكفاءة الفردية والانجاز، بل على اساس اخرى غير موضوعية بعيدة عن ذلك يؤكد مصداقية الفرضية رقم (7)، اصف الى ذلك ان غالبية المغتربين من الجنسين ايضا تميل الى ان تنظر بتشائم الى مستقبل الحياة ويأس الى امكانية صلاحها مستقبلا مما يشير الى معاناتهم من بعض مظاهر الاغتراب العام. وبينت الدراسة ان النمط الاغترابي السلبي هو النمط السائد بين اوساط الذكور المغتربين، اما الاناث فيتوزعن على الانماط الاغترابية الثلاثة المحددة في هذه الدراسة بنسب متقاربة وبفروق ليست جوهرية، وتؤكد النتيجة الخاصة بالذكور مصداقية ما طرحه بركات (1978) من ان نزعة الهرب واللامواجهة هي السائدة في البلاد العربية لدى المثقفين المغتربين.

نخلص الى القول ان البحث قد كشف عن وجود علاقة بين اغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي وبين بعض المتغيرات المفترضة، وبالتحديد: تدني مستوى التحصيل الدراسي، الخلفية الريفية والحضرية، تدني مستوى دخل الاسرة، نمط الرقابة او السلطة داخل الاسرة، وحجم الاسرة. وباعتبار الفروق النوعية ارتبط اغتراب الذكور بالخلفية الحضرية، وتدني مستوى الدخل الشهري وبالحجم الكبير للأسرة، وارتبط اغتراب الاناث بالخلفية الريفية وبنمط الرقابة الصارم او المتسلط داخل الاسرة وبالحجم الكبير للأسرة. واكد البحث علاقة الاغتراب الخاص عن المجتمع الجامعي ببعض مؤشرات الاغتراب العام عن المجتمع التي اعتمدت لغايات هذه الدراسة، كما اكد البحث ان النمط الاغترابي السلبي او الانسحابي كان هو النمط البارز بين صفوف المغتربين، وبخاصة الذكور منهم بينما كان اقل وضوحا بالنسبة للاناث.

في ضوء النتائج السابقة يتلخص ما يضيفه البحث في قضيتين: تقول القضية الاولى انه الى جانب أن مصادر الاغتراب تكمن في المجتمع الشامل او في المؤسسة او النسق الاجتماعي بذاته، كما تطرح ادبيات الاغتراب، فان الظروف الاجتماعية الخاصة التي يعيش الشباب في ظلها مباشرة مثل الظروف الاسرية، قد تكون هي الاخرى مصدرا من مصادر اغترابهم الخاص عن المجتمع الجامعي⁽²¹⁾. اما القضية الثانية فتقول اننا لا نستطيع في ضوء النتائج السابقة ان نتحدث عن متغيرات محددة ذات علاقة باغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي، دون ان نأخذ بالحسبان احتمال اختلاف تلك المتغيرات تبعا للاختلافات النوعية لدى الشباب.

وبوصول البحث الى هذه النتائج تبرز الحاجة الملحة الى دراسات تتجاوز الاطار

الاستطلاعي للبحث الحالي، فهناك متغيرات أخرى من شأنها ان تساعد لو درست في بلورة وتحديد برامج معينة تساعد الشباب على التخلص من متاعبهم الاغترابية وهذه العناصر مثل: انماط تصرفهم في المواقف العادية وليس فقط في المواقف المرفوضة ماذا يقرأون؟ وكيف يقضون اوقات فراغهم؟ ما نوع الاصدقاء الذين يختارونهم؟ ما هي فلسفاتهم في الحياة والحكم التي يؤمنون بها؟ ما هي القيم التي تستحوذ على تقديرهم واعتبارهم؟ ما مدى ادراكهم لمشكلتهم وكيف يقيمونها؟ وهل يسعون او يهيمهم التخلص منها أم لا؟ ويعتبر الوصول الى معرفة هذه العناصر مسألة اساسية لفهم هذه المشكلة وبالتالي الاسهام في تحديد السبل الفضلى لمواجهتها أو التقليل من مخاطرهما على مستوى الحياة الفردية والجماعية.

الهوامش

(1) كان لا بد من تعريف اجرائي للاغتراب الخاص لغايات هذه الدراسة فمفهوم الاغتراب ما زال موضوعا مثيرا للجدل والاختلاف في الادبيات الاجتماعية والفلسفية، وما زال حتى اليوم يستعمل بطرق مختلفة، وأحيانا متناقضة من قبل الكاتب نفسه (Schacht, 1971: 245). فقد استخدم للدلالة على انفصال العامل عن وسائل الانتاج حيث يوضع العامل تحت سيطرة وإرادة من يسيطرون على التنظيم الصناعي، كما استخدم للإشارة إلى عدم قدرة أو إمكانية الفرد أن يسيطر على الظروف الخاصة بحياته (Goodman & Marx, 1982: 202-203). واستخدم أحيانا على انه حالة من الفكر State of Mind وحالة روحية تحدث للناس دون قصد منهم (Horowitz & Strong, 1971: 72). واستخدم للإشارة الى حالة الكره التي يكنها العمال نحو النظام الرأسمالي: انظر (Rose & Rose, 1969: 314).

واستخدم سيمان للإشارة الى خمسة معان منفصلة هي: اللاقوة، اللامعنى، اللامعيارية، الانعزال، والاغتراب عن الذات (Yinger, 1965: 207) وأيضا (Barakat, 1962: 3) واستخدم للدلالة على حالة الابتعاد أو الانسحاب من وضع ما بدون وعي أو تمحيص كافيين. أنظر (عصار، 1982: 115).

ويستخدم حديثا للدلالة على الشعور المتزايد بالعزلة والوحدة والتطلع الى التآلف والمودة مع صعوبة الوصول إليها، والشعور المتناقض بالهدف، والاتجاه في الحياة، والاحساس بفقدان الجذور Rootlessness أنظر (Conger & Peterson, 1984: 604). وقد يستخدم للدلالة على انعدام الصلات أي بلوغ الفرد مرحلة عدم الاكتراث واللامبالاة Careless وقد يتطور الى رفض قوي ومعارضة شديدة وكرامية، أنظر: (النوري، 1979: 32) وقد يستخدم ليعبر عن الحالة الناتجة عن التناقض بين الامال او المثال والواقع، أنظر: (Barakat, 1962: 9). ويشار اليه كظاهرة جيدة وكأساس للتقدم وتطور المجتمع (ميهايلو، ميهايلوف 1980).

وقد اعتمدنا في صياغة التعريف الاجرائي على بعض المعاني الواردة في التعريفات السابقة فيما عدا مفهوم Etzioni الذي يرفض ان يستعمل مصطلح الاغتراب للإشارة الى مشاعر عدم الراحة والرضى عن واقع النسق، في حين نعتبر هذه المشاعر مؤشرات اساسية للاغتراب كما سنطرحه في هذا البحث، أنظر: (Etzioni, 1986: 618). وفيما عدا مفهوم ميهاييلوف للاغتراب ايضا.

(2) كان الباحث عضوا في هذه اللجنة، فقد تولى تصميم الدراسة وتنفيذ الجانب الميداني منها وتحليل النتائج وكتابة التقرير النهائي.

(3) ان تزايد امكانات الحراك الاجتماعي في المجتمع يخلق لدى الشباب آمالا بالفوز بأدوار ذات أهمية في المجتمع فان حالت دون ذلك اسباب من أي نوع مال الشباب الى الانحراف والاغتراب، وهذه الحالة هي من الحالات التي اعتبرها حلليم بركات من مصادر الاغتراب، واعني حالة التناقض بين التطلعات أو المثال وبين الواقع.

(4) تشترط أنظمة الجامعة الاردنية مواظبة الطالب الكاملة على حضور كافة محاضرات المساق الواحد، في كافة الكليات على اختلاف طبيعتها، ولا تسمح بالغياب الا بحدود 10% فقط من مجموع محاضرات المساق الواحد طيلة الفصل الدراسي على ان يكون هناك حذر مقبول في هذه الحالات.

(5) تشترط أنظمة الجامعة الاردنية ان لا يقل المعدل التراكمي للطالب عن 80% كشرط اساسي لتخرجه.

(6) تحدد أنظمة القبول في الجامعة الكلية والتخصص على اساس مجموع علامات الطالب في امتحان الدراسة الثانوية، لا على اساس الرغبة الشخصية، ولا تراعي الرغبة الشخصية الا اذا توفر شرط المجموع المناسب من العلامات وذلك وفق نظام تنافسي فرضته طاقة الجامعة المحدودة على الاستيعاب.

(7) ان نقص امكانات الجامعة من الناحية المادية والبشرية لا تمكن أقسامها من طرح كافة مساقات الخطوة الدراسية في كل فصل، فالكوادر المتوافرة لا تكفي وبالتالي لا بد من طرح بعض المساقات وعدم طرح بعضها الاخر، مما ينتج عنه بعض المشاكل للطلبة وبخاصة في سنة التخرج.

(8) يلاحظ باستمرار ان الطلبة لا يدركون أهمية وفائدة هذا اللغاء بدليل الحاحهم المستمرة على اعفائهم منه، في حين يعتبر هذا اللغاء مسألة اساسية في سياسة الجامعة التعليمية والتربوية.

(9) تميز أنظمة الجامعة للطلبة انتخاب جمعيات طلابية يعبرون من خلالها عن آرائهم ومصالحهم، لكن في الاونة الاخيرة لوحظ تراجع في مدى اقبالهم على الاشتراك في انتخاباتها أو في هيئاتها الادارية.

(10) يرى اميتاي ايتزوني ان الوسائل التي تستخدمها النخبة المسيطرة في التنظيمات المعقدة مع من يخضعون لهم داخل هذه التنظيمات، مثل: الطلاب في المدارس والجامعات، والسجناء في السجون، والعمال في المصانع، هذه الوسائل تحدد مقدار الاغتراب في تلك المؤسسات (أنظر: Etzioni, 1968: 381) ويرى بركات ان محاولات الضبط الزائد لسلوك الافراد على مستوى الابدنية الاجتماعية والمعمارية في المجتمع يشكل مصدرا من مصادر الاغتراب. انظر (Barakat, 1962: 3)، و(بركات، 1969: 44-45).

(11) من اجل اختبار القياس بشكل مسبق وزعت فقراته على ثلاثين طالبا. وقد تبين ان الغالبية العظمى للطلبة الذين كانوا قد اختاروا الاجابة الدالة على معاناتهم من الاغتراب وفق المؤشر الاول، اختاروا الاجابات الستة الاخرى الدالة على المشكلة وفق المؤشرات الاخرى من القياس، مما اضفى عليه مصداقية مقبولة لغايات هذه الدراسة، وأكد ترابط مؤشرات المعتمدة لذلك.

(12) الكليات الادبية والانسانية شملت: كلية الاداب، كلية التربية، كلية الحقوق كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، كلية الشريعة. اما الكليات العلمية والتطبيقية فشملت: كلية العلوم، كلية الطب، كلية الهندسة والتكنولوجيا، كلية الصيدلة كلية الزراعة، كلية طب الاسنان، كلية التمريض، كلية التربية الرياضية.

(13) يعنى بهذا النمط كما وضع للمبحوثين ذلك النمط الذي لا يشعر فيه الشاب امام والديه بأية حرية في اختيار واتخاذ قراراته في أي موقف من المواقف الحياتية المختلفة، حيث يتدخل الوالدان بكل صغيرة وكبيرة من شؤون الشاب.

(14) يعنى بهذا النمط، ذلك الذي لا يتدخل فيه الوالدان او احدهما بشؤون الشاب دائما، بل احيانا عند الضرورة فقط.

(15) الحد الادنى لمستوى الدلالة المقبول لاغراض هذه الدراسة هو 0,05.

(16) لا يرى الباحث ضرورة لتسمية مثل هذه الشعارات والخطط لأنها اولا كثيرة وذات حساسية عالية وثانيا، لان عينه الدراسة هي من الشباب الجامعيين الذين قد يفهمون ويسرعة معنى ودلالة مثل هذه العبارات الخاصة بالشعارات والخطط كما وردت في الاستبيان.

(17) يعنى بمعايير التقييم في هذه الدراسة الاسس التي يعتمد عليها المجتمع عادة في تحديد مراكز ومكانات الافراد في المجتمع الاردني (هكذا شرحت للمبحوثين).

(18) الاغتراب الكوني مصطلح ورد عند كل من قيس النوري، وحليم بركات أنظر (النوري 1979: 13-39) و(Barakat, 1962: 4).

(19) هكذا وردت في السؤال وينفس الكلمات.

(20) يقسم البعض انماط المختبرين الى: النمط السلبي Passive والنمط الايجابي الفعال Active في مواضعهم للاغتراب. أنظر: (Etzioni, 1968: 619) اما حليم بركات فيذكر انماطا ثلاثة هي:

أ- المنزولون Retreaters وهم المنسحبون السليبيون يفضلون الاعتماد ويتجنبون المواجهة ولم في ذلك اساليبهم.

ب- الفعالون Activist وهؤلاء يواجهون المواقف الاغترابية بقصد العمل على تغيير المواقف اما بالمعارضة والاحتجاج أو بالتمرد وغيرها.

جـ - المطيعون Compliers وهؤلاء يميلون الى اطاعة ما ترضاه الجماعة بغض النظر عن قناعاتهم الشخصية فهم مسايرون، مجاملون متافقون، وصوليون، يبحثون عن المكافاة في أي نسق وإن كانوا

غير مقتنعين بصحة واقع هذا النسق. أنظر: (Barakat, 1962: 8). كما وردت مثل هذه الانغاط عند قيس النوري. أنظر: (النوري، 1979: 32-33).

(21) إن الظروف الاجتماعية والأسرية المقصودة هي: غمط الرقابة أو السلطة داخل الأسرة، الخلفية الريفية - الحضرية، حجم الأسرة، مستوى دخل الأسرة الشهري، وعدم وجود الوالدين أو أحدهما داخل الأسرة.

المصادر العربية

أبو زيد، أ.

1979 «الاغتراب» مجلة عالم الفكر، عدد (ابريل، مايو، يونيو): 123.

النوري، ق.

1979 «الاغتراب اصطلاحاً، مفهومها وواقعا»، مجلة الفكر العربي، عدد (ابريل، مايو، يونيو): 13-39.

بركات، ح.

1984 المجتمع العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

1978 «اغتراب المثقفين العرب»، مجلة المستقبل العربي 1، العدد 2: 106-112.

1969 «الاغتراب والثورة في الحياة العربية»، مجلة مواقف، العدد 91 (يوليو، اغسطس): 18-44.

عزام، أ.

1985 «اثر الحراك الاجتماعي المساعد على العلاقات القرابية بين الاسرة الزوجية واسرة التوجيه في الاردن»، مجلة دراسات - الجامعة الاردنية 12 العدد 11: 221-258.

عصار، خ.

1982 محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

كريتش، كريشفيلد، بالاتشي.

1974 سيكولوجية الفرد في المجتمع، ترجمة حامد عبدالعزيز وسيد خير الله. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

ميهايلو، م.

1980 «جيكلاس ونقد نظرية الاغتراب عند ماركس» مجلة الفكر العربي 15، (ابريل - حزيران): 153-186.

المصادر الاجنبية

- Barakat, H.
1962 "Alienation: A Process of Encounter Between Utopia and Reality".
British Journal of Sociology 20: 1-10.
- 1977 Lebanon in Strife. Austin : University of Texas Press.
- Conger, J. & Peterson, A.
1984 Adolescence and Youth (3rd ed.). N.Y.: Harper & Row.
- Devos, C., Wagatsuma, H., Mizushima, K. & Caudill, W.
1973 Socialization for Achievement. Los Angeles : University of California Press.
- Etzioni, F.
1968 The Active Society. N.Y. : Free Press.
- Goodman, N. & Marx, T.
1982 Sociology Today (4th ed.) N.Y. : Random House.
- Horowitz, L. & Strong, M.
1971 Sociological Relations. N.Y. : Harper & Row.
- Rose, G.
1966 "Anomie and Deviation, A Conceptual Framework for Empirical Studies." British of Sociology XVII (1) : 29-45.
- Rose, M. & Rose, C.
1969 Sociology : The Study of Human Relations. N.Y. : Alfred A. Kroft.
- Schacht, R.
1971 Alienation. N.Y.: Doubleday.
- Yinger, M.
1965 Towards a Field Theory of Behavior, Personality and Structure. N.Y.: McGraw Hill.

التفكير الابتكاري: دراسة ثقافية مقارنة بين الطلبة السعوديين والنيجيريين

محمد حمزة أمير خان
قسم علم النفس - جامعة أم القرى

مقدمة

تعتبر الدراسات النفسية في التفكير الابتكاري من أهم الانجازات العلمية في هذا المجال وقد بدأ النشاط العلمي بدراسة هذا الجانب بعد الخطاب الذي ألقاه Guilford عالم النفس المعاصر بجامعة كاليفورنيا، بيركلي، أمام الجمعية الأمريكية لعلم النفس عام 1950، والذي أشار فيه إلى الإهمال وعدم الاهتمام الذي تعرض له هذا النوع من الدراسات مستنداً في ذلك على الأرقام والبيانات الإحصائية التي بين يديه حيث أشار إلى أن فهرس الملخصات السيكولوجية كان يحتوي على 121000 موضوع لا يتضمن سوى 186 موضوعاً عن التفكير الابتكاري. على أثر ذلك كرس جيلفورد ومساعدوه كل جهودهم لإبراز وإظهار القدرات العقلية بصورة عامة، وقدرات التفكير الابتكاري بصورة خاصة مستخدمين في ذلك أحدث المقاييس النفسية وأفضل الأساليب الإحصائية لإبراز هذا الجانب.

أما حركة القياس النفسي في المجتمع العربي بصورة عامة والمجتمع السعودي بصورة خاصة كان مركزاً في مجالات الذكاء، التحصيل الدراسي، أبعاد الشخصية والاتجاهات. ولم يظهر الاهتمام بدراسات التفكير الابتكاري إلا في السنوات القليلة الماضية، حيث ظهرت بعض الدراسات النفسية في هذا المجال وعلى وجه الخصوص في جمهورية مصر العربية. أما الدراسات النفسية المتعلقة بالتفكير الابتكاري في المجتمع السعودي فإنها تعتبر قليلة جداً وعلى حد علم الباحث فإنه لا يوجد سوى ثلاث دراسات عن التفكير الابتكاري (Ameer Khan, 1985؛ بدر، 1985؛ هب الريح، 1405هـ). ويبدو

ان احد الاسباب الرئيسية لذلك هو عدم الاهتمام بهذا النوع من الدراسات النفسية .

مفهوم الابتكار

ذكر Guilford (1968: 77) ان التفكير الابتكاري يرجع الى تلك القدرات التي يتصف بها معظم الناس المبتكرين ، وهذه القدرات تحدد ما اذا كان للشخص القدرة على اظهار السلوك الابداعي لدرجة جدية بالملاحظة ام لا . وقد اعتبر Guilford عملية التفكير التباعدى Divergent Thinking - احدى العمليات الخمس في نموذج البناء العقلي - أهم عملية لها اثرها المباشر في التفكير الابتكاري .

وتحتوي عملية التفكير التباعدى على العناصر التالية : الطلاقة - المرونة - الاصالة - التفصيل . وهذه القدرات تقاس عادة بالاختبارات التي يطلق عليها اختبارات التفكير الابتكاري مثل الاختبارات التي قام بوضعها Guilford ، وتorrance فالشخص المبتكر لا بد ان تكون لديه سيولة متدفقة من الافكار ، وان تتصف هذه الافكار بالتنوع والمرونة ، وان تتصف بالغرابة والندرة ، كما ينبغي ان يكون لدى الشخص المبتكر القدرة على الاضافات والتكميلات التي قد تقود الى زيادات اخرى .

ومما تجدر الاشارة اليه انه لم يكن هناك اتفاق بين المتخصصين على تعريف الابتكار ، حيث اختلفوا في النظر الى الابتكار هل ينظر اليه كعملية عقلية ، أو كنتاج محسوس ملموس ، أو كمظهر من مظاهر الشخصية أو البيئة . الا ان Torrance قد عمد في كتاباته المتعددة الى النظر للابتكار كعملية عقلية حيث انه يرى اننا اذا عرفنا الابتكار كعملية عقلية فان هذا التعريف سيشمل الجوانب الاخرى كالانتاج والشخصية والبيئة .

وقد نظر Torrance (1977: 6) الى الابتكار على انه «عملية الاحساس بالمشكلات أو الثغرات في المعلومات ، صياغة الافكار أو الفروض ، اختبار وتعديل هذه الفروض ، وايصال النتائج ، وهذه العملية تقود الى العديد من الانتاجات المتنوعة ، اللفظية وغير اللفظية الحسية والمجردة» . كما يقول تورانس انه تحت هذا التعريف تندرج العناصر الرئيسية لمعظم التعاريف الاخرى . وقد اوضح Torrance (1974: 8-10) ابعاد تعريفه للابتكار كعملية وارتباطه بالاختبارات التي اعدت لهذا الغرض في كتيب معايير اختبارات تورانس للتفكير الابتكاري .

الاطار الثقافي للتفكير الابتكاري

ان عملية الابتكار بخصائصها المتميزة تتأثر الى حد كبير بالمحيط والبيئة التي يعيش فيها الفرد ، فتتأثر بالعادات والتقاليد ، والقيم والمعتقدات وكل ما يتصل بالتراث الثقافي

للمجتمع . وتختلف المجتمعات في بنائها وثقافتها ومعتقداتها عن بعضها البعض . فنجد هناك المجتمعات التي تشجع الاستقلالية والاعتماد على الذات وتشجع روح التطور والتقدم بدون أي قيود أو تحفظ . بينما نجد النوع الآخر الذي لا يشجع الاستقلالية والذي يأخذ عبداً التبعية الكاملة أو الجزئية ويعمد الى كبت وتقييد القدرات البشرية التي تسعى الى التقدم والتطور ، وفي هذا يقول السيد «وقد يساعد السياق الاجتماعي على ظهور الابتكار أو الابداع ويشجعه ويعمل على إبقائه ، كما قد يعوق ظهوره ويمنع استمراره ، ولا يشجع الا الاتباعية» (السيد، 1971: 71) .

وقد أصبح من المؤكد لدى علماء النفس والتربية ان قدرات التفكير الابتكاري موجودة لدى كل الافراد الاصحاء نفسياً ، وإن قوة أو درجة الابتكار تختلف باختلاف الافراد في المكان والزمان والاطار الثقافي . والعلاقة بين التفكير الابتكاري ، والثقافة التي يعيش بها الانسان من الموضوعات التي اثار اهتمام الكثير من علماء النفس . حيث درست هذه العلاقة بين عدد من المجتمعات المتقدمة والنامية ، ووضحت غالبية هذه الدراسات اثر الثقافة على التفكير الابتكاري . حيث اشارت نتائج هذه الدراسات الى وجود فروق في اداء الافراد - الذين يعيشون في طبقات أو مجتمعات تختلف ثقافياً فيما بينها - على اختبارات التفكير الابتكاري (Torrance, 1962; Iscoe & Pierce-Jones, 1984; Madaus, 1967; Mar'i, 1971; Price-Williams & Ramirez, 1977; Torrance & Sato, 1979) وبالنظر الى البيئة الثقافية الاجتماعية نجد ان هناك مجموعة كبيرة من العوامل التي يمكن ان تلعب دوراً في اثارة وتنمية أو عاقبة وتقييد قدرات التفكير الابتكاري لدى الافراد ومن أهم تلك العوامل :-

أ - الأسرة : تعتبر الأسرة اللبنة الاساسية الأولى في حياة الانسان اذ عن طريقها يتلقى عاداته وتقاليده وقيمه ، ومعتقداته . وتعتبر الأسرة الخلية الأولى المتكاملة التي يجد فيها الطفل أخوانه والديه الذين يتفاعل معهم ويتأثر بهم . وانماط السلوك التي يكتسبها الطفل داخل الأسرة تكون في الغالب الانماط السلوكية التي سيتعامل بها مع الآخرين . وفي اطار مفهوم الأسرة نجد نماذج مختلفة للتعامل فهناك الأسرة المتساهلة المرنة التي تتعامل مع افرادها بنوع من التسامح التام ، والاحترام المتبادل ، وتعمل على تهيئة البيئة المناسبة لاستثارة الجوانب العقلية وصقل الجوانب الاجتماعية وكل ما يتعلق بابعاد الشخصية . فيحرص هذا النوع من الأسر على امتناع افرادها بالرحلات واقتناء الكتب والمجلات ، والالعب المختلفة ، واتاحة الفرصة للمناقشات وإبداء وجهات النظر . كل هذه الامور تساعد على تنمية المدارك واستثارة جوانب القوى العقلية الكامنة كما تعمل بدورها على تشجيع الاستقلالية والاعتماد على الذات في اي صورة من الحياة المختلفة . كما نجد في الامايل اسر ! تسير في الخط المعاكس لما ذكر .

وقد اوضح Stein ان «الطفل في الأسرة مثلاً يدرّب على تنظيم بعض الوظائف الحيوية، ويصحب هذا التدريب جو انفعالي خاص، من الحب والتقبل أو التهديد بفقدان الحب أو فقدانه فعلاً. ويتعلم الطفل من هذه الخبرات انه «ممتاز» يستطيع السيطرة على وظائفه، أو يشعر انه «سئ» لا يستطيع انجاز هذه السيطرة. وفي هذه الاثناء ينشأ على الثقة بنفسه وبالأخرين، وعلى الشعور بأنه معدّ لانجاز الخبرات الجديدة، أو ينشأ على عكس ذلك» (السيد، 1971: 72-73). كما يستطرد Stein قائلاً «كما ان الآباء قد يعودون الطفل على تلقي الحلول الجاهزة لكل ما يواجهه من مشكلات، ولا يشجعونه على البحث عن الخبرات الجديدة أو يعودونه على عكس ذلك» (السيد، 1971: 73). وقد اشارت بعض الدراسات النفسية الى وجود علاقة ارتباطية بين الصفات الأسرية والتفكير الابتكاري (Mackinnon, 1962; Weisberg & Springer, 1961; Getzels & Jackson, 1961; Schaefer & Anastasi, 1968; Drevdahl, 1964; Nichols & Holland, 1963).

ب - المدرسة : تعتبر المدرسة إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في نشر الثقافة والمعرفة فهي المكان الجيد الذي يتلقى فيه الطفل الأنواع المختلفة للمعرفة والخبرات الجيدة والمفيدة التي تساعد على التغلب على المشاكل والصعاب التي يواجهها في حياته اليومية والمستقبلية. ولا شك ان طرق ووسائل التعلم التي تمارس في المدرسة لها تأثيرها المباشر على خبرات التلاميذ واتجاهاتهم نحو عملية التعلم. وعملية التعلم كغيرها من العمليات العقلية العليا تتأثر بعوامل متعددة ومتنوعة داخل البيئة التعليمية، كطريقة التدريس، ووسائل التقويم والعلاقات الجيدة المتبادلة بين المدرس والطالب. وهذه العوامل مجتمعة كانت أو منفردة فان لها اثرها المباشر في تشجيع وتنمية قدرات التفكير الابتكاري لدى الطلاب:

1 - طريقة التدريس : المعروف ان الطرق التقليدية للتعلم والتعليم تؤكد وتركز على أهمية التلقين والحفظ والتذكر، الذي يركز على جانب واحد من جوانب العمليات العقلية (الذاكرة) ويهمل بقية العمليات العقلية الأخرى. ولا نقصد هنا التقليل من أهمية (الذاكرة)، ولكن ينبغي ان ينصب الاهتمام أيضاً على القدرات العقلية الأخرى للانسان كالقدرة على التحليل، والتركيب، والتطبيق، والتقويم. وقد اشار Guilford (1959: 498) الى انه يجب ان تعطي التربية الانتباه الكافي، وفرص الممارسة لكل القدرات العقلية. لأن كل قدرة تستدعي طريقة خاصة لاشباعها، كما يستلزم ذلك مناهج، وطرق تدريس متنوعة، ووسائل تعليمية مختلفة لانجاز أحسن وأفضل النتائج. وشارت نتائج الدراسة التي قام بها كل من Richard & Bolton (1971) الى وجود علاقة بين طريقة التدريس وقدرات التفكير الابتكاري كما اشارت مجموعة من الدراسات الأخرى الى ان الطلاب في المدارس

غير التقليدية تحصلوا على درجات مرتفعة في اختبارات التفكير الابتكاري من أولئك الطلاب الذين يدرسون في المدارس التقليدية (Horwitz, 1979; Earnshaw, 1973; Haddon & Lytton, 1968, 1971).

2- التقويم : يقول Torrance (1977: 25) ينبغي ان نهيء الفرصة للطلاب لان يتعلموا ويفكروا ويكشفوا دون اللجوء الى التقويم الذي يخشاه الطلاب. كما انه يقول اذا اردنا ان يفكر الاطفال بصورة مبتكرة، يجب أن نتعلم كيف نكافئ السلوك المبتكر. نحن نكافئ الاطفال ليس من خلال الدرجات فقط، ولكن ايضا من خلال انواع السلوك التي نشجعها او لانشجعها، وبالطريقة التي نستجيب بها لاحتياجات حب الاستطلاع لدى الاطفال ولدى صغار الناس.

3- العلاقة بين المدرس والطلاب : يشير Torrance (1977: 25-26) الى أهمية العلاقة الابتكارية بين الطالب والمدرس، حيث يقول ان العلاقة الابتكارية بين المدرس والطالب تتطلب الرغبة، أو الاستعداد لدى المدرس بأن يميز شيئا ما، والذي بدوره يقود الى شيء آخر. كما ينبغي على المدرس ان يشارك مع الطفل في الخبرة المثيرة غير المعروفة. هذه العلاقة تشبه عملية التفكير الابتكاري، حيث من المحتمل ان المدرس يعمل بجهد لتكوين هذا النوع من العلاقة، ويكون متحمسا لها ويريدها، ولكن قد يفشل في ذلك. الا ان العلاقة قد تحدث بعد ذلك فجأة، فيجب على المدرس ان يكون جاهزا لان يتقبل هذا العلاقة عندما تحدث.

ج- الجماعة النفسية : يحتاج المبتكر في بداية الأمر الى تقديم عمله الى جماعة تعترف بهذا العمل وتقومه. فالمبتكر أيا كان مجال ابتكاره، يحتاج الى شخص أو أكثر للالتفاف حوله لشد أزره وتخفيف عزله، وتحقيق جو من الأمان النفسي يمكنه من الكشف عن جوانب أخرى مبتكرة في مجال ابتكاره (السيد، 1971: 74).

يقول Rogers «ان الأساس النفسي لكل ابتكار ثقافي⁽¹⁾ هو سلامة المبتكر النفسية والحفاظ عليه من اللفظ الاجتماعي الذي قد يلحقه نتيجة لمحاولة التجديد. فاذا احس بخطر النبذ والابعاد عقابا له على محاولاته للتجديد قد يؤدي به ذلك الى نبذ ذاته المبتكرة (وفي هذا خطر على سلامته النفسية) أو قد يؤدي به ذلك الى نبذ مجتمعه استسباقا لاحتمال نبذ مجتمعه له وغالبا ما يحدث هنا ان المبتكر يفتش عن اطر اجتماعية أخرى تقبله أو على الأقل يتوقع ان تقبله. وفي هذا خطر على انتمائه وعلى قدرته على الابتكار معا. وذلك لأن انزغال الانسان المبتكر عن السياقات الاجتماعية الثقافية التي تزوده بالتجربة الانفعالية العميقة قد تؤدي به الى انطلاقة ابداعية غالبا ما تكون فارغة المضمون يحاول فيها صاحبها اما ان يهتر نفسه أو غيره أو ان يذهب الى الشكل محتميا به من خطر الغروب» (مرعي، 1975: 24).

د - الاتجاه الفلسفي واللغوي للثقافة : يشمل الاتجاه الفلسفي العام للثقافة الجانب العلمي، والفلسفي، والديني، والقيمي والذي يمكن بدوره ان يؤثر على تعود الانسان وسلوكه ونمط علاقاته بالخالق والكون ويمن يحيطون به من افراد. ولان الاتجاه الفلسفي للثقافة قد يؤدي بالانسان الى ان يجد مكانه في بيئته وعلى ان يشعر بالطمأنينة ، اضافة الى ذلك فانه يكون بمثابة الاطار المرجعي لتقويم الانتاجات الجديدة أو تقدير النشاطات المختلفة لممارستها بدرجات متفاوتة تتراوح بين القبول والرفض . كما تؤثر الفروق في القيم المرتبطة بمختلف انواع النشاط في المجالات التي يمكن ان يظهر فيها الابتكار. فنجد ان ثقافة معينة تعطي قيمة كبيرة للفلسفة والتأمل النظري ، بينما لا تعطي تلك القيمة للاعمال الحرفية كما كان الحال لدى اليونان . في حين نجد ان ثقافة اخرى تعطي كل شيء له فائدة علمية عملية اهتمامها الكبير كما كان الحال لدى الرومان في الماضي والامريكان في الحاضر (السيد، 1971: 86). كما اشار Mar'i & Karyanni (1982: 236) الى ان الثقافة العربية الاسلامية ذات طابع خاص حيث جاء رسول الله محمد ﷺ الذي يعتقد فيه المسلمون، بالمعجزة الالهية اللفظية القرآن لغته وبلاغته . قبل الاسلام كما هو بعد الاسلام كانت الكلمة وسيلة ومحتوى للتعبير ، حيث كانت دائما محط اعجاب عظيم . وتاريخيا استطاعت القبيلة العربية ان تفخر على غيرها من القبائل عندما ظهرت قصيدة شعرية فيها . كما اشارت مجموعة من الدراسات قام بها Mar'i & Karyanni (1982: 236) الى ان الطلاب العرب حصلوا على درجات عالية ودالة احصائيا في اختبارات التفكير الابتكاري اللفظية مقارنة بدرجات التفكير الابتكاري غير اللفظية .

هـ - العوامل السياسية : يقول Stein ان النظم - التي تحمي حقوق الانسان وتضمن حريته في التعبير عن نفسه - تمد الشخص بشعور من الطمأنينة والاستقلال ينعكس في انواع نشاطه الاخرى . وعلى العكس من ذلك فان النظم السياسية التي تضع قيودا على التفكير ، قد تؤدي الى الحد من مجالات التعبير والتجريب والتجديد . كما ان ظروفًا سياسية أو قومية معينة ، قد تدفع الى تعبئة الطاقات والى تشجيع المبدعين في مختلف المجالات (السيد، 1971: 90) .

و - العوامل الاقتصادية : يقول Stein قد يكون للعوامل الاقتصادية تأثير مباشر على الابتكار، عندما تشجع هيئات معينة انتاج اعمال ابتكارية بعينها، عن طريق ايجال العطاء مقابل انتاج هذه الاعمال، مما يؤدي الى التركيز على انتاجها وتنميتها . كما قد يكون لهذه العوامل الاقتصادية تأثير غير مباشر على الابتكار ، عندما يؤدي توافر الظروف الاقتصادية الملائمة الى ازالة بعض العقبات امام الابتكار ، مثل اتاحة وقت للفراغ أو توفير الطاقات للاعمال الابتكارية (السيد، 1971: 91) .

كما يقول ابراهيم (1978: 201) ان هناك دراسات تجريبية مقارنة تبين ان المجتمعات المتحضرة تختلف عن المجتمعات المتخلفة في مدى القيمة التي تضعها كل منها لدوافع الانجاز والتحصيل بين الناس . فالمجتمعات الحضارية تضع قيمة أكبر لهذا الدافع ولهذا فهي تتجه دائما الى سرعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والصناعي . اما المجتمعات المتخلفة فهي تضع قيمة اقل على هذا الدافع وقيمة اكبر على دوافع القوة . ولهذا فهي تبعد دائما عن التطور ، ولا تواجه اخطاؤها بالشكل الملائم . وفي دراسة مقارنة اجراها Torrance في مجتمعات نامية مختلفة وجد ان مدى ابتكار افراد مرتبط بمدى ونوعية تعويضهم من قبل المجتمع الذي ينتمون اليه (مرعي ، 1975: 25) .

التفكير الابتكاري منظور ثقافي مقارن

بالرغم مما شهدته الدراسات النفسية في مجال التفكير الابتكاري من اهتمام وعناية خلال السنوات العشرين الماضية الا ان معظم تلك الدراسات كانت تعتمد في جوهرها على معلومات وبيانات تجمع في الغالب من عينة تنتمي الى بيئة او ثقافة واحدة، حيث لا يستطيع الباحثون تعميم النتائج التي يصلون اليها على البيئات الثقافية الاخرى لكثير من الاعتبارات العلمية والموضوعية التي تمنع فكرة التعميم . الا ان ظهور الدراسات الثقافية المقارنة Cross-Cultural Studies في النصف الثاني من القرن العشرين شجع بعض الباحثين لاجراء دراسات ثقافية مقارنة في مجال التفكير الابتكاري وذلك بهدف اظهار جوانب الالتقاء والاختلاف في بعض خصائص التفكير الابتكاري . هذا ويشير نجاتي الى ان الدراسات الثقافية⁽²⁾ تهدف بصورة عامة الى تحقيق هدفين رئيسيين هما :

أولا : محاولة الوصول الى مبادئ عامة للسلوك الانساني تنطبق على الانسان بوجه عام بصرف النظر عن اختلاف الثقافات والمجتمعات .

ثانيا : معرفة كيف يتأثر السلوك الانساني بأنواع الثقافات المختلفة التي ينشأ فيها الانسان ، وقد ادى الاهتمام بالدراسات الثقافية المقارنة الى ظهور منهج من مناهج البحث سمي بالمنهج الثقافي المقارن Cross-Cultural Method والذي يتميز كما يقول Whiting بصفتين هما : انه يضمن ان النتائج التي يصل اليها ترتبط بالسلوك الانساني على وجه عام ولا ترتبط بثقافة معينة ، وأنه يزيد من مدى التباين في كثير من المتغيرات التي تبحث . وعند دراسة الفوارق بين أداء الجماعات المختلفة في الثقافات المتعددة فانه يمكن اللجوء الى احدى الطرق التالية :

الطريقة الأولى : الاعتماد على المعلومات والبيانات التي قام بجمعها اشخاص آخرون ، عن الجماعات أو الثقافات قيد الدراسة .

الطريقة الثانية : جمع البيانات والمعلومات من عينات تمثل هذه الثقافات حيث

يحتاج جمع البيانات والمعلومات في هذه الطريقة الى وقت وجهد كبيرين ، والى عينة كبيرة ممثلة لهذه المجتمعات مع الحاجة الى اكثر من شخص للقيام بهذه المهمة والالام بأكثر من لغة ، اضافة الى تكوين العلاقات الاجتماعية الجيدة مع أفراد المجتمع التي سوف تجرى به الدراسة (نجاتي، 1965) .

ويرى (Mar'i & Karyanni 1982: 227) انه عند مقارنة ثقافتين متشابهتين (ثقافة عربية/ ثقافة عربية) فان هذا الاسلوب يطلق عليه Emic Approach اما عند مقارنة ثقافتين غير متماثلة (ثقافة عربية/ ثقافة اوروبية) فان هذا الاسلوب يطلق عليه Etic Approach ويرى الباحث ان تسعى الطريقة الأولى بالمنحى المتجانس (ثقافتان متشابهتان)، والطريقة الثانية بالمنحى المتباين (ثقافتان مختلفتان) حيث اننا في الطريقة الأولى نسعى الى دراسة ومعرفة الفروق رغم التشابه وفي الطريقة الثانية نسعى الى دراسة ومعرفة التشابه رغم الاختلاف. وعند مقارنة اداء الافراد في اختبارات التفكير الابتكاري في الثقافات ذات المنحى المتجانس Emic Approach وذات المنحى المتباين Etic Approach فانه توجد بعض المشكلات التي قد تعيق عملية المقارنة الجيدة نذكر منها :

- 1 - الاختلافات داخل الثقافة نفسها: توجد بغض الاحيان اختلافات جوهرية (المدينة/ القرية، المستوى الاجتماعي المستوى التعليمي)، داخل اي مجتمع محلي أو ثقافة اجتماعية، وهذه الاختلافات قد تؤثر على عملية المقارنة وتقلل من قيمتها العلمية .
- 2 - ان استخدام المجموع الكلي لدرجات اختبارات التفكير الابتكاري في عملية المقارنة لا يظهر الاختلافات الحقيقية بين تلك الجماعات في عوامل: الطلاقة المرونة، الاصاله والتفاصيل التي تعتبر المكونات الرئيسية للتفكير الابتكاري والتي يتم قياسها بالاختبارات المخصصة لذلك .

وكما اتضح لنا من العرض السابق فان العلاقة بين التفكير الابتكاري والبيئة الثقافية قد خضعت للعديد من الدراسات الثقافية المقارنة التي ألقت الضوء على بعض الجوانب الهامة لهذا النوع من الدراسات ، وقد اتضح من خلال استعراض تلك الدراسات ، ان دراسة ثقافية مقارنة واحدة أجريت بين العرب والامريكيين وقام بها Mar'i وهي غير كافية لابراز اثر الفروق بين ثقافتين . لذا رأى الباحث القيام باجراء مقارنة ثقافية لاداء الطلبة السعوديين وغيرهم على اختبارات التفكير الابتكاري وذلك باعادة تحليل البيانات والمعلومات لبعض الدراسات التي اجريت على عينة تشبه العينة السعودية من حيث السن والمستوى التعليمي، وموقع المدرسة ، وذلك لالقاء مزيد من الضوء على بيان اثر الثقافة في استجابة هؤلاء الطلاب اضافة الى ان هذا النوع من المقارنات قد يعتبر تجربة ناجحة في اجراء مزيد من الدراسات المشتركة بين اكثر من باحث في انحاء العالم المختلفة .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة على وجه التحديد الى الاجابة على السؤال الرئيسي التالي : هل اداء الطلبة السعوديين على اختبار التفكير الابتكاري يختلف عن اداء الطلبة الآخرين في المجتمعات الاخرى ؟ .

فروض الدراسة

الفرض الأول : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري غير اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصالة، التفاصيل) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين .

الفرض الثاني : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصالة) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين .

منهج الدراسة : اعتمد الباحث في دراسة على منهج اعادة تحليل المعلومات والبيانات لبعض الدراسات التي اجريت على عينة تشبه العينة السعودية من حيث السن والمستوى التعليمي وموقع المدرسة وهذه الدراسات هي كما يلي :

1 - دراسة (Ameer Khan 1985) : اجريت هذه الدراسة على طلبة الصف الأول الثانوي (100 طالب من الثانوية العادية، 100 طالب من الثانوية الشاملة) - ذكور فقط - في كل من مكة وجدة في الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية حيث استخدم الباحث اختبارات التفكير الابتكاري التالية :

أ - بطارية اختبار تورانس للتفكير الابتكاري الصورة اللفظية 1974 ، والتي اشتملت على الاختبارات التالية : ٣ ، توجيه الاسئلة ، تخمين الاسباب ، تخمين النتائج ، تحسين الانتاج ، الاستعمالات غير الشائعة (علب الصفيح) ، الاسئلة غير الشائعة ، وافترض ان . .

ب - بطارية اختبار تورانس للتفكير الابتكاري الصورة غير اللفظية 1974 ، والتي اشتملت على الاختبارات التالية⁽⁴⁾ : تكملة الصورة ، تكملة الخطوط ، الدوائر .

2 - دراسة (Suleiman 1984) : اجريت هذه الدراسة على طلبة الصف الخامس ثانوي (60 طالبا ، 60 طالبة) في مدينة Sokoto بنيجيريا وقد استخدم الباحث اختبارات التفكير الابتكاري التالية :

أ - بطارية اختبار تورانس للتفكير الابتكاري، الصورة اللفظية 1974 ، والتي اشتملت على الاختبارات التالية : توجيه الاسئلة ، تخمين الاسباب ، تخمين النتائج ،

تحسين الانتاج، الاستعمالات غير الشائعة (علب الكرتون)، الاسئلة غير الشائعة، وافترض ان...

ب - بطارية اختبار تورانس للتفكير الابتكاري الصورة غير اللفظية أ 1974 والتي اشتملت على الاختبارات التالية : تكملة الصورة، تكملة الخطوط، الخطوط .

العينة : يبين الجدول رقم (1) توزيع العينة الرئيسية لهذه الدراسة موزعة على اساس البلد، مستوى التعليم، الجنس، وموقع المدرسة .

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة على اساس، البلد، مستوى التعليم، الجنس، وموقع المدرسة

البلد	السعودية (مكة - جدة)	نيجيريا (سكوتو)
مستوى التعليم :	200	120
ثانوي	—	—
دون الثانوي	—	—
الجنس	ذكر 200 انثى —	ذكر 60 انثى 60
موقع المدرسة :	200	120
المدينة	—	—
قرية	—	—

ويجب الاشارة الى ان تماثل العينات من الشروط المطلوبة في البحوث الثقافية المقارنة حتى تكون عملية المقارنة مفيدة في توضيح الفروق الثقافية ولكن ليس من السهل تحقيق هذا المطلب لوجود الكثير من الصعوبات التي قد يعجز الانسان عن تحقيقها وفي هذا يقول Duijker ان تحقيق التماثل التام بين عينات البحث الثقافي المقارن ليس بالامر اليسير دائما بل انه يتضمن كثيرا من الصعوبات ويحتاج الى وضع احتياطات كثيرة كما يحتاج الى خبرة عامة بالمجتمعات التي يجري فيها البحث (نجاتي، 1965: 74) .

أدوات الدراسة : اشار Duijker الى انه من الضروري في الدراسات الثقافية المقارنة ان يراعي تماثل ادوات البحث في جميع المجتمعات التي يجري فيها البحث وليس من

الضروري ان تكون ادوات البحث التي تستخدم في البلاد المختلفة واحدة بعينها ، بل يكفي فقط ان تكون متماثلة في تحقيق الغرض المطلوب منها ويتوقف تحديد هذا التماثل بين أدوات البحث وكذلك بين الاستجابات التي تثيرها هذه الادوات على معرفتنا السابقة بالمجتمعات التي تجري فيها البحوث ويمكن ان نعرف ادوات البحث المتماثلة في الدراسات المقارنة بأنها الأدوات التي تسمح لنا بدراسة نفس الظواهر والعلاقات في البلاد المختلفة (نجاتي، 1965: 71). وقد اقتصرت عملية المقارنة على تحليل البيانات والمعلومات للاختبارات المماثلة في تلك الدراسات حيث تمت المقارنة على النحو التالي :

اولا : المقارنة بين دراسة أمير خان (العينة السعودية)، ودراسة سليمان (العينة النيجيرية) على البطارية ب، أ غير اللفظية وهي كما يلي :

اختبارات التفكير الابتكاري غير اللفظية ب ، أ :

$\left\{ \begin{array}{l} \text{متوسط مجموع الثلاثة اختبارات في :} \\ \text{(الطلاقة ، المرونة ، الاصالة ،} \\ \text{والتفاصيل) .} \end{array} \right.$	$\left\{ \begin{array}{l} \text{تكلمة الصورة ، تكلمة الخطوط ،} \\ \text{والدوائر في النسخة (ب) الخطوط في} \\ \text{النسخة (أ) .} \end{array} \right.$
---	---

ثانياً : اختبارات التفكير الابتكاري اللفظية ب ، أ :

$\left\{ \begin{array}{l} \text{متوسط مجموع السبعة اختبارات في :} \\ \text{(الطلاقة ، المرونة ، الاصالة) .} \end{array} \right.$	$\left\{ \begin{array}{l} \text{توجيه الاسئلة ، تخمين الاسباب ، تخمين} \\ \text{النتائج ، تحسين الانتاج ، علب الصفيح} \\ \text{في النسخة (ب) ، وعلب الكرتون في} \\ \text{النسخة (أ) ، الاسئلة غير الشائعة} \\ \text{وافترض ان ...} \end{array} \right.$
--	---

النتائج

اولا: هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري غير اللفظي (الطلاقة ، المرونة ، الاصالة ، التفاصيل) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين .

جدول رقم (2)

المتوسط والانحراف المعياري لاداء الطلبة السعوديين والطلبة النيجيريين في اختبارات التفكير الابتكارية غير اللفظية (3 نشاطات)

Z-Value	الطلبة النيجيريون ن = 120 (ذكور وإناث)		الطلبة السعوديون ن = 200 (ذكور)		مجموع الدرجات الفرعية لاختبار تورانس اللفظي
	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	
6,31 **	8,4	25,2	15,77	16,74	1- الطلاقة غير اللفظية (3 نشاطات)
7,77 **	4,6	17,1	4,08	13,15	2- المرونة غير اللفظية (3 نشاطات)
10,91 **	12,8	31,5	13,33	15,24	3- الاصلة غير اللفظية (3 نشاطات)
9,39 **	19,8	26,2	18,81	47,24	4- التفاصيل غير اللفظية (3 نشاطات)

** دلالة عند مستوى 0,01 .

يبين لنا الجدول رقم (2) نتائج المقارنة بين مجتمعين مختلفين ، حيث استخدمت طريقة المنحى المتباين (ثقافتان مختلفتان Etic Approach مجتمع عربي / مجتمع افريقي) التي ابرزت بعض الفروق بين اداء الطلاب في المجتمعين ، حيث اظهرت النتائج تفوق الطلبة النيجيريين على الطلبة السعوديين تفوقا ملحوظا في مجموع الدرجات الفرعية لاختبارات التفكير الابتكاري غير اللفظية (الطلاقة، المرونة، الاصلة) بينما تفوق الطلبة السعوديون تفوقا ذا دلالة احصائية في (التفاصيل) .

ثانيا : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصلة) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين .

جدول رقم (3)

المتوسط والانحراف المعياري لاداء الطلبة السعوديين والطلبة النيجيريين في اختبارات التفكير الابتكاري اللفظية (7 نشاطات)

Z-Value	الطلبة النيجيريون ن = 120 (ذكور وآناث)		الطلبة السعوديون ن = 200 (ذكور فقط)		الدرجات الفرعية للاختبار اللفظي
	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	
5,02 **	15,00	42,9	18,94	52,50	1- الطلاقة اللفظية (7 نشاطات)
9,01 **	6,2	20,2	7,56	27,14	2- المرونة اللفظية (7 نشاطات)
2,68 **	12,4	25,3	15,05	29,46	3- الاصاله اللفظية (7 نشاطات)

يبين لنا الجدول رقم (3) نتائج المقارنة بين مجتمعين مختلفين (مجتمع عربي / افريقي) والتي ابرزت بعض الفروق بين اداء الطلاب في المجتمعين. حيث اظهرت النتائج تفوق الطلبة السعوديين تفوقا ذا دلالة احصائية في مجموع الدرجات الفرعية لاختبارات التفكير الابتكاري اللفظية (الطلاقة، والمرونة، والاصالة). وعندما استبعدت عينة الاناث من عملية المقارنة فان الاختلافات في التفوق في الاداء ظل كما هو.

مناقشة النتائج

الفرض الأول : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري غير اللفظي (الطلاقة، المرونة، الاصاله، التفاصيل) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين. ويرى الباحث انه ليس من السهل ان تفسر هذه الاختلافات بين الطلبة السعوديين، والطلبة النيجيريين، خاصة انه لم ينبثق نموذج ثابت واضح للدراسات الثقافية المقارنة المختلفة ، وذلك لاحتوائها على الكثير من المشاكل المنهجية. ولكن رغم ذلك يرى الباحث انه يمكن ان تفسر تلك المقارنة بصورة عامة في ضوء بعض التفسيرات لبعض الدراسات السابقة ، اضافة الى ابراز أثر بعض العوامل الثقافية والتي قد تكون مفيدة ومقنعة على الاقل للوقت الحاضر .

ولنأخذ أولاً : «الطلاقة» في اختبارات التفكير الابتكاري غير اللفظية، حيث أظهرت النتائج تفوق الطلبة النيجيريين على الطلبة السعوديين في هذا البعد -تفوقاً ذا دلالة احصائية . ان تفوق الطلبة النيجيريين في هذا البعد «الطلاقة غير اللفظية» يمكن ان يفسر في ضوء التفسير الذي توصل اليه كل من (Torrance & Sato 1979) في دراستهما الثقافية بين الطلبة الامريكيين واليابانيين التي تفوق فيها الامريكيون على اليابانيين في هذا البعد .

يقول (Torrance & Sato 1979: 220) ان هذا التفوق يمكن ان يفسر في ضوء الاندفاع والتروى حيث لاحظ تورانس بنفسه كل مجموعة من مجموعات الطلبة اليابانيين ، حيث كان يعتقد ان الطلاب سوف لا يشاركون في عمل النشاطات . كان الطلاب ينظرون الى اوراقهم ، يمسكون اقلامهم ، او يرسمون بها اشكالاً في الهواء فجأة يصبح هؤلاء الطلاب مشغولين تماماً ويعملون باجتهاد . بعض الطلبة اليابانيين يفرطون في التفاصيل ، ويكملون بذلك صورتين ، بينما البعض الآخر يستمر ويضيف مثلثات اضافية ، فيعمل خمس عشرة صورة او اكثر بدلاً من تسع صور ، وفي الجانب الآخر نجد ان الطلبة الامريكيين يندفعون نحو عمل النشاطات فوراً ، والبعض منهم يبدأ العمل قبل انتهاء الفاحص من اعطاء التعليمات .

هذا التفسير قد ينطبق على بعض الطلبة السعوديين، حيث كان يرى الباحث من ملاحظاته المباشرة اثناء التطبيق انهم لا يشرعون في الاجابة الا بعد الانتهاء من سماع التعليمات ، كما ان البعض قد لا يبدأ بالاجابة الا بعد ان يقرأ المطلوب من السؤال اكثر من مرة . اضافة الى ان الاختبارات النفسية بصورة عامة واختبارات التفكير الابتكاري بصورة خاصة غير مألوفة لدى طلاب المدارس في المجتمع السعودي ، فعدم التعود على مثل هذا الاختبارات يجعل من الصعب الاقدام عليها وفهم المطلوب منها بسرعة . كما يود الباحث ان يشير الى ان فكرة الاختبارات التي لا توجد لها اجابات صحيحة او خاطئة او التي تعتمد على التخمين غير متمثلة بصورة كافية بين الطلاب في المدارس ، لذا نجد ان هناك محاولات مستمرة من قبل الطلاب لتجنب الاستجابات الخاطئة - والتي لا ينطبق مفهومها على اختبارات التفكير الابتكاري - فنجد ان تجنب ارتكاب الخطأ قد يؤدي الى العمل ببطء وحرص وتأن .

كما ان استجابات الطلاب السعوديين لتلك المثيرات يختلف بطبيعة الحال عن استجابات الطلاب غير السعوديين ، حيث نجد ان طريقة الاستجابة لتلك المثيرات تتأثر بالخبرة والمعرفة بتلك المثيرات . وفي هذا يشير (Cole & Scribner 1974: 94) بقولهما : «اننا نستطيع ان نؤكد بوضوح ان طريقة استجاباتنا للمصور او الرسوم البيانية لا تكنسب من فراغ، انها تعتمد على بعض الخبرات الماضية في التعامل مع مثل هذه المواد» .

كما نجد ان عملية التنشئة الاجتماعية والأسرية تلعب دورا فعالا في التأثير على العمليات العقلية المعرفية الأولية والعليا، حيث أثبتت الدراسات النفسية المختلفة وجود علاقة ارتباطية بين البيئة الأسرية والتفكير الابتكاري . وفي هذا يقول كل من Cole & Scribner (1974: 8) «لا نستطيع ان نتخيل أي وظيفة عقلية ليس لها سمة اجتماعية ثقافية» . فالادراك، والذاكرة، والتفكير، كلها تنمو كجزء من التنشئة الاجتماعية للطفل ، وتكون ملازمة ومقيدة بنموذج النشاط ، والاتصال ، والعلاقات الاجتماعية التي يكونها الفرد . . كل خبرات الفرد تشكل عن طريق الثقافة التي هو عضو فيها ، وتشبع بالعواطف والمعاني الاجتماعية المحددة، اما المرونة غير اللفظية ، فقد اظهرت النتائج تفوق الطلبة النيجيريين على الطلبة السعوديين تفوقا جوهريا، ويمكن ان يفسر هذا التفوق بصورة عامة الى ان نسبة عالية من الانتباه قد اعطيت لهذه النشاطات من قبل الطلاب النيجيريين ، اما فيما يتعلق بالتفاصيل غير اللفظية ، فقد اظهرت النتائج تفوق الطلبة السعوديين على الطلبة النيجيريين تفوقا ملحوظا، من الممكن ان نرجع تفوق الطلبة السعوديين في هذا الجانب الى طبيعة الاتجاه الفلسفي للثقافة الاسلامية التي تمنع او لا تشجع عادة التعبير عن جسم او شكل الانسان المقعم بالحوية، وتركيزها على الاشكال والزخرفة التي تتصل بالانسان ، قد يكون هذا احد الاسباب التي ادت الى تفاصيل كثيرة. كما ان انسجام بعض الطلبة السعوديين مع تلك النشاطات قد دفع ببعض منهم الى محاولة اعطاء تفاصيل اكثر للنشاطات او الاشكال التي نالت اعجابهم او اهتمامهم حيث وجد بعض الطلاب الفرصة سانحة امامهم لممارسة بعض الجوانب (الرسم) التي قد لا تتوفر في المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية في المجتمع السعودي .

واظهرت نتائج المقارنة تفوق الطلبة النيجيريين على الطلبة السعوديين تفوقا ذا دلالة احصائية في الاصاله غير اللفظية . قد يرجع السبب في ذلك الى ان الاتجاه الفلسفي للقيم في المجتمع النيجيري يعمل على تشجيع السلوك المرتبط بالفن والاحساس بالجمال لتأثره بالثقافة الغربية، حيث اشارت احدى الدراسات النفسية المقارنة الى ان القيم التي يزداد انتشارها بين الطلبة المصريين العرب هي القيم السياسية والاجتماعية ، بينما القيم التي يزداد انتشارها بين الطلبة الامريكيين هي القيم الجمالية (ابراهيم، 1978: 200) .

يقول Rice انه «في العالم الاسلامي هناك توحيد بين الزمان والمكان لهذا لا يرى الفنانون الجديد او غير المألوف . . واكثر من ذلك يظلون ملتصقين الى النموذج الذي يتميز بانه مجاز بالزمن والعادة . علاوة على ذلك فان اختيار الخط العربي لاغراض التعبير الزخرفي واللفني يلعب ايضا دورا مهما في التوحيد اكثر من التنوع والتشكيل . ويبدو ان

الثقافة العربية الاسلامية قد وجهت الجزء الرئيسي من الابتكار الصوري في القيم الجمالية التي تكون غير مستقلة عن التعبير اللفظي ، والخط العربي ، ولغة القرآن & Mar'i (Karyanni, 1982:237) .

كما ان الثقافة التي يعيش فيها الافراد تختلف تبعا لاختلاف المجتمعات حيث نجد الاختلاف في المعرفة ، العقيدة ، الاخلاق ، العادات ، التقاليد ، اللغة القانون او اي جانب من جوانب البيئة التي يمكن ان تؤثر في غط وسلوك الانسان . فالتربية التي تعودها الطفل ونشأ عليها في المجتمع السعودي تحتم عليه الطاعة لتعاليم وفلسفة الأسرة مع عدم الخروج عن التراث الثقافي للمجتمع . لهذا نجد ان الطفل يكتسب الاتجاه الاستسلامي للسلطة المهيمنة عليه ، حيث قد لا يجد التشجيع الكافي لاختبار قدراته . بالصورة التي يرتضيها لنفسه . ليقوم بتوجيه ذاته ، اضافة الى انه يتعرض لعملية التقويم والانتقاد المستمرين من قبل الآخرين . هذا مما يجعلنا نستنتج ان شيوع هذا السلوك يخلق انشغالا وابتعادا عن ما يتطلبه التفكير الابتكاري في بعض جوانب الحياة .

اما إذا نظرنا الى المجتمعات الغربية أو التي وقعت تحت الاستعمار فقد نجد ان الأمر يختلف بعض الشيء . اذ يشجع الفرد في تلك المجتمعات على الخروج عن المؤلف ، وعدم الالتزام بما يفرضه الجماعة او التراث الثقافي كما قد لا يتعرض الى عملية التقويم والانتقاد المستمرين ، لهذا ينشأ مستقلا في افكاره وآرائه عن الآخرين . يقول Rogers ان الشروط الأكثر جوهرية في الابتكار هو ان «مصدر الحكم التقويمي فيه هو امر داخلي بالنسبة للمبتكر، فقيمة انتاجه لا تنبعث من انتقاد او تمجيد الآخرين له ، بل من رأيه هو في هذا الانتاج وتقويمه له ، ثم يؤكد بعد ذلك على اهمية ما سماه بالقدرة على التلاعب بالعناصر والمفاهيم ، وهي ترتبط بالانفتاح على الخبرة ونقص التصلب ، انها القدرة . . على اللعب التلقائي بالافكار والالوان والأشكال والعلاقات . ومن خلال هذا اللعب تظهر الرؤيا الابتكارية بطريقة جديدة ذات معنى» (عبد الحميد ، 1987: 89) . كما يؤكد اصحاب المنحى المعرفي «على ان الافراد الذين تتضمن اساليبهم المعرفية اقل قدر من الرقابة على المعلومات المتاحة في العالم الخارجي يكونون اكثر قابلية لان يصبحوا من المفكرين المبتكرين» (عبد الحميد ، 1987: 96) . ويشير Mar'i & Karyanni (1982: 228) بقوله الى ان فرص التفكير الابتكاري تكون غير متساوية التوزيع . ليست قاصرة على مجتمع او ثقافة بعينها ، ولكن بصورة عالمية ايضا . وذلك لتأثير ضغوط الثقافة الداخلية ، والعالمية الخارجية ، والقوى المحركة في الثقافة الداخلية .

الفرض الثاني : هناك فروق ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري اللفظي (الطلاقة ، المرونة ، الاصاله) بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في

صالح الطلبة النيجيريين . وقد اظهرت نتائج المقارنة تفوق الطلبة السعوديين على الطلبة النيجيريين تفوقا ملحوظا في كل من الطلاقة والمرونة اللفظية . يمكن ان نرجع هذا التفوق الى طبيعة المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية والتي تركز على الجوانب اللفظية التحصيلية اكثر من تركيزها على جوانب القدرات المكانية ، اما الجوانب الفنية او ما يتعلق بتنمية الاحساس الفني لدى الطلاب في هذه المرحلة فيكاد يكون معدوما تماما الا من بعض النشاطات اللاصفية والتي يستطيع ان يمارس بعض الطلاب فيها بعض هوايات الرسم او الاعمال اليدوية . فمعظم المناهج هنا تقوم على الناحية اللفظية ، مما يمكن معه اكتساب التلاميذ تفوقا في الطلاقة اللفظية بينما تفوق الثقافة الاخرى في الطلاقة غير اللفظية كما اتضح ذلك عند عرض النتائج .

كما اشارت النتائج ايضا الى تفوق الطلبة السعوديين على الطلبة النيجيريين تفوقا ملحوظا في بُعد الاصاله اللفظية ويمكن ان نرجع هذا التفوق الى طبيعة اللغة العربية التي يتحدث بها الطلاب في المجتمع السعودي اذ هي لغة القرآن الكريم ، ولغة البلاد الرسمية والتي صيغت بها كل المناهج في المراحل التعليمية المختلفة ، اما الوضع في نيجيريا فمختلف تماما اذ لغة البلاد الاصلية هي «الموسا» اضافة الى بعض اللهجات الاخرى ، اما اللغة الرسمية فهي الانكليزية التي صيغت بها المناهج التعليمية في نيجيريا ، فازدواجية اللغة لدى الطلاب في نيجيريا قد تكون احد الاسباب التي ادت الى عدم تفوق الطلاب النيجيريين في بعد الاصاله اللفظية .

الخلاصة

اختبر في هذه الدراسة الفرضان القائلان بان هناك فروقا ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري غير اللفظي بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين ، وان هناك فروقا ذات دلالة احصائية على الدرجات الفرعية لاختبار التفكير الابتكاري اللفظي بين الطلبة السعوديين والنيجيريين في صالح الطلبة النيجيريين . ونظرا لقلة الدراسات الثقافية المقارنة في هذا المجال ، فقد قام الباحث باستخدام منهج اعادة تحليل المعلومات والبيانات لبعض الدراسات الثقافية المقارنة المتوفرة . حيث قام بمقارنة اداء الطلبة السعوديين ، في اختبارات التفكير الابتكاري مع غيرهم من الطلاب غير السعوديين . هذا وقد اشارت نتائج المقارنة الى وجود فروق دالة في بعض الابعاد تارة في صالح الطلبة السعوديين وتارة اخرى في صالح الطلبة غير السعوديين . وقد ناقشت الدراسة هذه الفروق في ضوء بعض المفاهيم الثقافية والتربوية والنفسية .

الهوامش

- (1) استبدلت كلمة حضارة بكلمة ثقافة، وكلمة مبدع مبتكر في مرعي 1975 .
- (2) استبدلت كلمة حضارة بكلمة ثقافة في نجاتي 1965 .
- (3) يود الباحث ان يشير الى انه توجد لاختبار تورانس للتفكير الابتكاري اللفظي صورتان متكافئتان (أ،ب) وتتضمن كل منها 7 نشاطات تقيس الطلاقة، المرونة، والاصالة .
- (4) يود الباحث ان يشير الى انه توجد لاختبار تورانس للتفكير الابتكاري غير اللفظي صورتان متكافئتان (أ،ب) وتتضمن كل منها 3 نشاطات تقيس الطلاقة، المرونة، والاصالة والتفاصيل. كما يوجد اختلاف بين النسخين في الاشكال المعروضة على المفحوص. وعلى سبيل المثال يتضمن النشاط الثالث في الصورة (أ) خطوطا متوازية بينما نفس النشاط في الصورة (ب) عبارة عن دوائر .

المصادر العربية

- ابراهيم، ع. 1978 آفاق جديدة في دراسة الابداع، الكويت: وكالة المطبوعات .
- السيد، ع.م. 1971 الابداع والشخصية دراسة سيكولوجية. القاهرة: دار المعارف .
- بلر، ف.م. 1985 العلاقة بين خصائص البيئة المدرسية وقدرات التفكير الابتكاري عند تلميذات المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه. القاهرة: جامعة عين شمس .
- هب الريح، ع.أ. 1405هـ مشكلات الصحة النفسية للذوات القدرة الابتكارية العالية من طالبات المرحلة المتوسطة بالمدينة المنورة. المملكة العربية السعودية؟ رسالة ماجستير، المدينة المنورة: جامعة الملك عبدالعزيز .
- مرعي، م. 1975 «الأسس النفسية للابداع الحضاري»، مجلة الشرق عدد 401 (حزيران - ايلول): 19 - 26 .
- نجاتي، م.ع. 1965 «البحوث الحضارية المقارنة ومشكلاتها المنهجية» ص ص 60 - 75 في ل. مليكة (محرر) قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر .

عبدالحמיד، ش.
1987 العملية الإبداعية في فن التصوير. الكويت: عالم المعرفة.

المصادر الأجنبية

Ameer Khan, M.H.

1985 A Psychometric Study Within Three Secondary Schools in the West Region of Saudi Arabia: With Particular Reference to Divergent Thinking Ability. Unpublished doctoral thesis, Exeter University, U.K.

Cole, M. & Scribner, S.

1974 Culture and Thought. London: J. Wiley.

Drevdahl, J.E.

1964 "Some Developmental and Environmental Factors in Creativity." pp. 66 in J. Freeman, H.J. Butcher & T. Christle (Eds.), Creativity: A Selective Review of Research (2nd ed. 1971). London: Society for Research into Higher Education.

Earnshaw, G.L.

1973 Open Education as a Humanistic Intervention Strategy. (Doctoral dissertation, Syracuse University). Dissertation Abstracts International 1175A.

Getzels, J. & Jackson, P.W.

1961 "Family Environment and Cognitive Style: A Study of the Source of Highly Intelligent and of Highly Creative Adolescents." pp. 135-148 in R.L. Mooney & T.A. Razik (Eds.), Explorations in Creativity. New York: Harper & Row.

Guilford, J.P.

1950 "Creativity." American Psychologist 5: 444-454.

1959 "Three Faces of Intellect." American Psychologist 14: 464-479.

1968 Intelligence, Creativity and their Educational Implication. San Diego, CA: Robert Knapp.

Haddon, F.A. & Lytton, H.

1968 "Teaching Approach and the Development of Divergent Thinking Abilities in Primary Schools." British Journal of Educational Psychology 38: 171-180.

1971 "Primary Education and Divergent Thinking Abilities Four Years On." British Journal of Educational Psychology 41:136-147.

Horwitz, R.A.

- 1979 "Psychological Effects of the Open Classroom." *Review of Educational Research* 49 (1): 71-86.

Iscoe, I. & Pierce-Jones, J.

- 1964 "Divergent Thinking, Age and Intelligence in White and Negro Children." *Child Development* 35: 385-397.

MacKinnon, D.W.

- 1962 "The Nature and Nurture of Creative Talent." pp. 66 in J. Freeman, H.J. Butcher & T. Christie (Eds.), *Creativity: A Selective Review of Research* (2nd ed. 1971). London: Society for Research into Higher Education.

Madaus, G.F.

- 1967 "A Cross-Cultural Comparison of the Factor Structure of Selected Tests of Divergent Thinking." *Journal of Social Psychology* 73: 13-21.

Mar'i, S.K.

- 1971 *A Cross-Cultural Study in Creativity*. Unpublished doctoral dissertation, Wisconsin University, Madison.

Mar'i, S.K. & Karyanni, M.

- 1982 "Creativity in Arab Culture: Two Decades of Research." *Journal of Creative Behavior* 16 (4): 227-238.

Nichols, R.C. & Holland, J.L.

- 1963 "Prediction of the First Year College Performance of High Aptitude Students." pp. 66 in J. Freeman, H.J. Butcher & T. Christie (Eds.), *Creativity: A Selective Review of Research* (2nd ed. 1971). London: Society for Research into Higher Education.

Price-Williams, D.R. & Ramirez, M.

- 1977 "Divergent Thinking, Cultural Difference and Bilingualism." *Journal of Social Psychology* 103: 3-11.

Richard, P.N. & Bolton, N.

- 1971 "Type of Mathematics Teaching, Mathematical Ability and Divergent Thinking in Junior School Children." *British Journal of Educational Psychology* 41: 32-37.

Schaefer, C.E. & Anastasi, A.

- 1968 "A Biographical Inventory for Identifying Creativity in Adolescent Boys." *Journal of Applied Psychology* 52 (1): 42-48.

Suleiman, M.

- 1984 Divergent Thinking: Its Relationships with Convergent Thinking and Achievements of a Sample of Nigerian School Students in Sokoto. Unpublished doctoral dissertation, Exeter Univeristy, U.K.

Torrance, E.P.

- 1962 "Cultural Discontinuities and the Development of Originality of Thinking." *Exceptional Children* 29 : 2 - 13.
- 1974 *Torrance Tests of Creative Thinking: Norms. Technical Manual.* Bensenville, IL: Scholastic Testing Service.
- 1977 *Creativity in the Classroom.* Washington, DC: ADA.
- Torrance, E.P. & Sato, S.
- 1979 "Figural Creative Thinking Abilities of United States and Japanese." *Creative Child and Adult Quarterly* 4 (2): 216-221.
- Weisberg, P.S. & Springer, K.J.
- 1961 "Environmental Factors in Creative Function." pp. 120-134 in R.L. Mooney & T.A. Razik (Eds.), *Explorations in Creativity.* New York: Harper & Row.





المجلة التربوية

تصدر من مكتبة التربية - جامعة الكويت
مجلة علمية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأستاذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية
والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	والطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	والطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي 71053 الكويت.
هاتف : ٢٦٨ ٤٨٣٠

دور الادراك في تحديد المشكلات المجتمعية دراسة ميدانية

باسم سرخان
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

مقدمة

بما أن دراستنا الميدانية هذه تدور حول احد جوانب المشكلات الاجتماعية نجد من المفيد ان نورد في مقدمتها خلفيه حول التعريفات المتعددة للمشكلات الاجتماعية وحول التصنيفات المختلفة لهذه المشكلات كما اوردها العلماء والباحثون في أدبيات العلوم الاجتماعية. حيث يعرف كل من (Fuller & Myers 1941:320) المشكلة الاجتماعية بأنها «حالة أو ظاهرة يراها غالبية الأفراد، بما في ذلك ذوو النفوذ الاجتماعي في مجتمع وفي زمن معينين انحرافا عن قيم اجتماعية يحترموها ويقدموها ويخضع لها افراد المجتمع، وتتحكم في أنماط السلوك العام». ويقول مصطفى التير عند استعراضه لهذا التعريف ان له ثلاثة اركان وهي: (أ) وجود قيم ومعايير اجتماعية يحترموها افراد المجتمع ويخضعون لها ويقدمونها ويمثلون لتوجيهاتها. (ب) ظهور حالة تشكل انحرافا عن بعض القيم والمعايير تنسب في خلق جو يهدد حالة الاستقرار التي تسود مجتمعا ما خلال فترة زمنية معينة. (ج) ادراك بعض افراد المجتمع ان ظاهرة معينة قد جنت عن الطريق السوي. (التير 1981، 16: 15).

ويعرف كل من (Walsh & Furfey 1958: 1-2) المشكلة الاجتماعية بانها: «انحراف او خروج عن المثل الاجتماعية يجري تقويمه بالجهد الجماعي». ويضيفان بان هذا التعريف يفترض وجود عنصرين للمشكلة وهما: قيام وضع ينظر اليه على انه غير مرغوب او شاذ او خاطيء او غير طبيعي، والادراك بان معالجة هذا الوضع لا تتم الا بالجهد الجماعي وان الفرد عاجز عن معالجته. اما (Raab 1973: 3) فيقول بان المشكلة الاجتماعية تظهر او تكون موجودة في حالتين وهما: (1) اذا ادت العلاقات السائدة بين الناس الى عرقلة الاهداف الشخصية لعدد كبير من الناس (2) اذا تعرض تماسك المجتمع لتهديد خطير نظرا لعجزه

عن تنظيم العلاقات بين افراده. ويعرف (Merton & Nisbet 1961: 780-781) المشكلة الاجتماعية بأنها عبارة عن هوة كبيرة بين المعايير الاجتماعية والواقع الاجتماعي او السلوك الفعلي يرى عدد كبير من افراد المجتمع او يرى المتنفذون والاقوياء في المجتمع انه وضع غير مقبول وانه لابد من حشد الجهود الجماعية لاصلاحه ومعالجته. ويضيفان بان للمشكلة بعدين هما: البعد الذاتي الذي يستند الى ادراك الناس وتقويمهم لوضع ما على انه اشكالي او ضار، والبعد الموضوعي الذي يستند الى حجم وانتشار الوضع او السلوك الفعلي الذي يجري تقويمه. ويقول (Kane 1962: 4) ان تعريف المشكلة الاجتماعية يشتمل على ثلاثة عناصر وهي: «كونها وضع يس عدا كبيرا نسبيا من الناس، وان هذا الوضع يشكل تهديدا لرفاه المجتمع كما يحلده النسق القيمي للمجتمع، وان الجهد الجماعي قادر على تصحيح الوضع». ويضيف ان المشكلة الاجتماعية لا تعتبر كذلك الا اذا رأى أو أدرك المجتمع انها كذلك. وهكذا يمكن ان تكون المشكلة قائمة موضوعيا ولكنها غير قائمة ذاتيا. وبالتالي لا يكون واقع او وضع اجتماعي هو العامل الحاسم في تحديد المشكلة وانما كيف يراه الناس. ويخلص كين الى ان المشكلات الاجتماعية تعتمد على ادراك الازواضع الاجتماعية من خلال النسق القيمي للفرد او للجماعة. ويعرف (Rubington & Weinberg 1971: 5-6) المشكلة الاجتماعية على انها «وضع او حالة لا تتفق مع القيم التي يحملها معظم افراد المجتمع والذين يتوصلون الى قناعة بضرورة القيام بعمل ما لتغيير هذا الوضع او هذه الحالة» ويعرف (Julian 1980: 3) المشكلة الاجتماعية بأنها «وضع يرى المجتمع انه بحاجة الى اصلاح». ويقول ان اي وضع يصبح مشكلة اجتماعية عندما يرى عدد كبير من الناس او عدد من الاشخاص البارزين والمتنفذين ان هذا الوضع يخالف المعايير والاعراف السائدة وانه لابد من ازالة هذا الوضع او اصلاحه او معالجته بالجهود الجماعية. وبالتالي لكي يتم الاقرار بوجود مشكلة اجتماعية يجب توفر عنصر «موضوعي» وآخر «ذاتي». والعنصر الموضوعي هو الحالة نفسها بينما العنصر الذاتي هو الاعتقاد بضرورة تغيير هذه الحالة.

وتحتوي ادبيات العلوم الاجتماعية الغربية منظورين عامين للمشكلات الاجتماعية. ويمكن اطلاق تسمية المنظور القديم على اولها، كونه المنظور الذي ساد في اواخر القرن التاسع عشر واول القرن العشرين. وكان المنظور القديم يقوم على مفهوم «الشرور» أو «الآفات» الاجتماعية. ولذا اقتصر على دراسة ظاهرة الاجرام باشكالها المختلفة من القتل والسرقات وادمان الكحول والمخدرات الى الجرائم الاخلاقية والقمار، الى ظاهرة الانتحار. واما المنظور الثاني فيعرف بالمنظور الحديث لانه ساد بعد الحرب العالمية الثانية. والمنظور الحديث اكثر شمولا واوسع افقا اذ تجاوز «الآفات» الاجتماعية الى اعتبار العديد من القضايا والازواضع الاجتماعية المؤذية والكريمة كالفقر والانفجار السكاني وسوء توزيع الدخل ووضع المرأة المتدني والتمييز العنصري والطائفية وخلافها مشكلات اجتماعية. ومن الواضح ان الازواضع الجديدة تدخل مباشرة في باب القضايا التنموية.

ويمكن القول ان المنظور القديم كان يقتصر في تعريفه للمشكلات الاجتماعية على المشكلات السلوكية - الاخلاقية التي يتسبب بها الافراد بينما جاء المنظور الجديد ليشتمل كذلك على المشكلات البنوية اي التي يسببها تركيب او بناء اجتماعي معين .

ونلاحظ عند مراجعتنا لكتب المشكلات الاجتماعية الغربية ، وهي في مجملها كتب تدريس جامعية ، انها تتفاوت تفاوتاً كبيراً في تناولها للمشكلات تبعاً للأساس التصنيفي وان كانت تتقاطع عند التصنيفات العريضة للمشكلات كما يظهر من الاستعراض التالي . يقسم Merton and Nisbet المشكلات الى قسمين رئيسيين ويطلقان على القسم الاول تسمية السلوك الانحرافي ، وعلى القسم الثاني تسمية التفكك الاجتماعي . ويضم القسم الاول الاضطرابات العقلية وانحراف الاحداث والجريمة وادمان المخدرات والكحول والانتحار والسلوك الجنسي . ويضم القسم الثاني الازمة السكانية العالمية ، والعرق والعلاقات العنصرية والتفكك الاسري والعمل والمكننة والفقر وتفكك المجتمع المحلي والحرب ونزع السلاح .

ويحلو (Neubeck 1979) حذوها اذ يقسم المشكلات الى قسمين عريضين وهما مشكلات جزئية (مايكرو) ومشكلات كلية (ماكرو) . ويتناول في القسم الاول نفس المشكلات التي تناولها ، بينما يضيف في الجزء الثاني مشكلات اخرى مثل المدرسة واللامساواة في الفرص التعليمية ومركزية السلطة وتلوث البيئة . ويعالج (Kane 1982) المشكلات نفسها تقريباً مع اضافة وضع الاقليات في اميركا كمشكلة اجتماعية بنوية ، كما يدرس ايضا وضع المؤسسات في المجتمع الامريكي مثل المؤسسة الاسرية والدينية والتعليمية . واما (Freeman 1973) فيعالج خمس مشكلات بنوية ثم يعدد الى معالجة المشكلات السلوكية طبقاً للمرحلة العمرية فيتناول مشكلات الطفولة والمراهقة والشباب ومتوسطي العمر وكبار السن . ويتميز (Liazos, 1982) عن بقية المؤلفين بتركيزه على المشكلات البنوية وبمعالجته السياسية لهذه المشكلات . فهو يعرض 13 موضوعاً يخصص 12 منها لمشكلات بنوية مثل التفاوت الطبقي والديمقراطية والنخبة والهيمنة والعمل والاعترا ب والامبريالية والجوع واضطهاد النساء والعنصرية والراسمالية والصحة والمرض ، بينما يخصص موضوعاً واحداً للسلوك الانحرافي يضمه الادمان والدعارة والشذوذ الجنسي .

ويمكننا الاستنتاج من هذا الاستعراض السريع لدراسة المشكلات الاجتماعية ان الاتجاه السائد حالياً في هذه الدراسات يركز على محورين وهما محور الانحراف السلوكي - الاخلاقي (الفردية) ومحور البناء الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية حيث ينظر الى بعض جوانب البناء الاجتماعي نفسه كواضع غير مرغوبة ومؤذية لقطاعات اجتماعية عريضة مثل سوء توزيع الدخل والتمييز العنصري والمشكلات السياسية والتعليمية والاسرية . ونخلص من هذا العرض الشامل لتعريف مفهوم المشكلات الاجتماعية ولتصنيف هذه

المشكلات في الادبيات السوسولوجية الى طرح هدف بحثنا الذي يتمثل في رؤية الطلبة الكويتيين في جامعة الكويت للمشكلات الاجتماعية التي واجهت مجتمعهم خلال النصف الاول من الثمانينات.

هدف الدراسة

لهذه الدراسة هدفان وهما: اولاً، قياس ادراك او تصور طلاب وطالبات جامعة الكويت لأبرز المشكلات التي واجهت مجتمعهم خلال النصف الاول من الثمانينات (1986-1981). وثانياً، اجراء اختبار تطبيقي على الطرح النظري السائد في ادبيات العلوم الاجتماعية والذي يقول بأن الادراك احد عنصرين اساسيين في تكوين المشكلة الاجتماعية. ولقد ذهب عدد من العلماء الى اعتبار الادراك العنصر الاهم لانه اذا لم يشعر عدد كبير من افراد المجتمع بان وضعاً ما غير مرغوب فيه، أو أنه اشكالي، فلا يمكن اعتبار هذا الوضع مشكلة اجتماعية بحاجة الى بذل جهود جماعية لحلها. فالوعي بوجود مشكلة شرط ضروري لاعتبار وضع اجتماعي ما وضعاً اشكالياً. والادراك هو الذي يعكس الوعي. ومن هنا تبرز أهمية قياس الادراك الذي يحدد البعد الذاتي للمشكلة واما العنصر الثاني في المشكلة الاجتماعية وهو البعد الموضوعي فيها فيتمثل في حجم المشكلة او عدد الذين يشكل الوضع الاشكالي خطراً عليهم أو على مصالحهم وقيمهم وأخلاقياتهم. ونحن غير معنيين في دراستنا هذه بقياس البعد أو الجانب الموضوعي للارضاء والسلوكيات التي يرى الطلاب والطالبات انها مشكلات مجتمعية. ولذا فاننا لن نقوم بقياس البعد الموضوعي للمشكلات بحد ذاته، وان كنا سنحاول اظهار التطابق او التعارض بين البعدين الذاتي والموضوعي بالنسبة لبعض الظواهر التي تعتبر مشكلات مجتمعية.

وسوف نركز بشكل خاص على اختبار العناصر التي تحدد الادراك ضمن المفهوم السوسولوجي للمشكلات الاجتماعية الذي طرحه (1961) Merton & Nisbet في كتابها الكلاسيكي «المشكلات الاجتماعية المعاصرة». فقد ذكرنا ان المفهوم السوسولوجي للمشكلات الاجتماعية يتضمن ستة عناصر متشابهة وهي (1) المعيار الاساسي للمشكلة الاجتماعية الذي يقوم على وجود تفاوت بارز أو كبير بين المعايير الاجتماعية والواقع الاجتماعي (2) الجذور الاجتماعية للمشكلة (3) قضية المشكلات الاجتماعية، أي أولئك الذين يعرفون المشكلات الكبرى في المجتمع (4) المشكلات الظاهرة والمشكلات المستترة (5) رؤية المشكلات الاجتماعية (6) الايمان أو الاعتقاد بالقدرة على اصلاح الوضع غير المرغوب فيه. وسنقوم باختبار العنصر الخامس في هذا المفهوم وهو عنصر الادراك الاجتماعية. وسوف نوجه عنايتنا الى بعض العوامل التي تساعد في تكوين الادراك مثل وسائل الاعلام ومدى حدة المشكلة او حدة الوضع الاجتماعي نفسه وقرب أو بعد الافراد عن المشكلة ومدى ما تمسهم شخصياً. وهذا بدوره يؤثر في درجة الاجماع حول اعتبار وضع ما ضاراً او مؤذياً وخصوصاً بالنسبة للمشكلات الاخلاقية - السلوكية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة طرح سؤال رئيسي واحد لقياس رؤية الطلاب والطالبات للمشكلات الاجتماعية التي تواجه مجتمعهم. والسؤال الذي طرح الطلاب هو التالي: «ما هي بنظركم او في رأيك ابرز او اهم المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي؟». ولقد تعمدنا في حالة اربع شعب دراسية (تضم 210 طلاب وطالبات) طرح السؤال مع حذف كلمة «الاجتماعية» كصفة للمشكلات في محاولة لمعرفة ما اذا كانت كلمة «اجتماعية» تؤثر على تعدادهم لمشكلات معينة قد ترسخ في اذهانهم على انها ذات طبيعة اجتماعية. ولقد كان هذا الاسلوب مفيدا اذ لم يظهر اي فرق في المشكلات التي تم ذكرها بين المجموعة التي اجابت على طلب تحديد ابرز «المشكلات الاجتماعية» والتي اجابت على طلب تحديد ابرز «المشكلات» التي تواجه المجتمع الكويتي. وبما ان اهتمام الدراسة مقصور على التوصل الى الازعاج والسلوكيات الاجتماعية التي يرى الطلاب انها تمثل «مشكلات اجتماعية» فاننا لم نهتم اهتماما حقيقيا بقياس رأيهم في أسباب هذه المشكلات او في طرق حلها.

العينة: تتألف عينة الدراسة من 1200 طالب وطالبة من الكويتيين الذين درسوا في جامعة الكويت خلال الاعوام الاكاديمية 1981/1982 - 1985/1986. ومجموع هذه الاعوام الدراسية خمسة، ولكننا اتبعنا التقسيم الميلادي فاصبحت تشمل ستة اعوام منها اربعة اعوام كاملة 82، 83، 84، 85، والنصف الاخير من عام 1981 ثم النصف الاول من عام 1986. ولقد تعمدنا استطلاع آراء 200 طالب وطالبة من كل عام ميلادي. وتتألف العينة من الطلاب والطالبات الذين قمنا بتدريسهم خلال الاعوام المذكورة اضافة الى استطلاع آراء بعض الشعب الدراسية للزملاء استكمالا للعدد المطلوب.

وعينة الدراسة عينة غير عشوائية وبالتالي فهي غير ممثلة لطلاب وطالبات الجامعة خلال سنوات الدراسة. والواقع ان عدم التمثيل الاحصائي الدقيق لمجتمع الدراسة (طلاب وطالبات جامعة الكويت) لا يقلل من اهمتها نظرا لان هدف البحث هو قياس صحة مفهوم نظري يتطبع عادة في ضيات، اضافة الى التوصل الى صورة تقريبية عن غط تفكير الطلاب والطالبات الجامعيين الكويتيين في المشكلات التي تواجه مجتمعهم. ومن المعروف ان العينات غير الاحتمالية كالعينة العرضية والعينة الحصصية عينات مقبولة ومستخدمة اذا لم يكن هدف البحث النوصيف والتعميم الدقيقين من العينة الى مجتمع الدراسة. فقد ذكرت ساذن و. مزلوما في نتائجهم «مفردات» في العلاقات الاجتماعية ان العينات غير الاحتمالية (والمعتمدة) تستخدم في قياس الراي العام والاتجاهات وفي استطلاعات الراء الضوء على بعض القضايا المتعلقة بها. واضافت انه في بعض الحالات تدراسة آراء «مفردات» الطلاب يلبي الاستداه الى استطلاع آراء عينة غير ممثلة من طلابهم ومعهم. والاحصاء في ا. ا. س. (Seitiz, 1961: 516)

ومما يزيد ثقتنا بأن درجة التحيز في العينة قليلة كونها تشمل طلبة من كافة السنوات الدراسية ومن كافة التخصصات. ولقد أتى التنوع في التخصصات أساساً عن طريق تدريسنا لمادة «المدخل في علم الاجتماع» والتي هي متطلب جامعي عام على كافة طلبة الجامعة إن يأخذوه كمادة اختيارية قبل تخرجهم. ولذا فقد اشتملت العينة على طلبة من كافة التخصصات بدءاً بالعلوم الاجتماعية مروراً بالدراسات الإنسانية والحقوق وانتهاء بالعلوم الطبيعية والهندسية. وجاء توزيع عينة الدراسة كالتالي:

النوع: (700) أنثى و (500) ذكور. وترجع زيادة عدد الأنثى إلى الشعب الدراسية في كلية البنات والتي لا تضم ذكورا، بينما الشعب في الكليات الأخرى ككلية الآداب وكلية العلوم وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية مختلطة وذات غالبية رجالية.

التخصص: (760) تخصصات أدبية، و (440) تخصصات علمية.

السنة الدراسية: (420) سنة أولى، (285) سنة ثانية، (280) سنة ثالثة، و (235) سنة رابعة.

ولقد قمنا بتحليل لتأثير النوع والتخصص والسنة الدراسية على تصور الطلبة للمشكلات الاجتماعية فوجدنا أن النوع كمغير يؤثر في إدراك بعض الأوضاع كمشكلات وفي عدم إدراك بعضها الأخر كمشكلات كما سنرى عند تحليل نتائج الدراسة. ولم نجد أي تأثير للتخصص أو للسنة الدراسية على تصور الطلبة للمشكلات التي تواجه مجتمعهم. وبناء على هذا الاستعراض يمكننا القول أن حجم العينة وتركيبها يعطينا الثقة بأنها غير متحيزة كثيراً في اختيارها رغم أنه اختيار عرضي، وأنها تقدم هدف دراستنا خدمة وافية. وبالتالي ربما يمكننا القول بشيء من الحذر أن نتائج الدراسة تعكس إلى حد كبير إدراك ومفهوم تفكير الطلبة الكويتيين الجامعيين خلال النصف الأول من الثمانينات.

النتائج

يتكون تحليلنا للبيانات من العناصر التالية:

أولاً: عرض للمشكلات التي تواجه المجتمع الكويتي كما يراها الطلبة الجامعيون من الكويتيين.

ثانياً: الإدراك والمشكلات: ويتم تحليل هذا الجانب من خلال تحليل (أ) بعض محددات الإدراك، ومن خلال (ب) قياس مدى الإجماع حول المشكلات داخل عينة الدراسة، ثم من خلال قياس (ج) مدى أو درجة التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي للمشكلات المطروحة من قبل أفراد العينة.

أولاً: المشكلات كما يراها الطلبة: بلغ مجموع الاستجابات التي سجلها أفراد العينة 4778 استجابة بمعدل أربع استجابات (أي تعداد أربع مشكلات) للفرد الواحد. وكان هناك

تفاوت شديد بين الطلبة في ادراكهم لعدد المشكلات التي تواجه مجتمعاتهم. فلقد قال طالبان ان المجتمع الكويتي لا يواجه اية مشاكل، بينما ذكر طالب واحد ان المجتمع الكويتي يواجه 21 مشكلة، وذكر 40 طالبا وطالبة ان المجتمع الكويتي يواجه اكثر من عشر مشاكل. ثم توزع ما تبقى من الطلبة في رؤيتهم لعدد المشكلات التي يواجهها مجتمعهم ما بين مشكلة واحدة وعشر مشاكل. ويؤكد هذا التوزيع لتعداد المشاكل دور الادراك في تحديد المشكلات. ولقد بلغ مجموع المشكلات التي ذكر الطلبة ان المجتمع الكويتي يواجهها 56 مشكلة مقسمة من حيث الفئات العريضة الى 19 فئة يوضحها الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1)
المشكلات حسب الفئات العريضة

فئة المشكلة	عدد المشكلات	عدد الاستجابات	النسبة المئوية لمجموع الاستجابات (%)
(1) مشكلات اسرية	11	2130	44,5
(2) مشكلات الشباب	■	476	10,0
(3) مشكلات الادمان	2	322	6,7
(4) مشكلات اقتصادية	■	252	5,3
(5) مشكلة السكن	1	170	3,6
(6) الجهاز الاداري	3	162	3,4
(7) حوادث المرور	1.	150	3,1
(8) مشكلات سياسية	4	136	2,9
(9) مشكلات ثقافية	3	132	2,8
(10) مشكلات اخلاقية	6	124	2,6
(11) التركيب السكاني	1	124	2,6
(12) الترفيه / الترويح	2	122	2,5
(13) التمييز الاجتماعي	■	112	2,3
(14) مشكلات دينية	■	108	2,2
(15) الجريمة	1	72	1,5
(16) الامية	1	50	1,0
(17) مشكلات تعليمية	2	48	1,0
(18) القوى العاملة	1	48	1,0
(19) وضع المرأة	1	40	0,8
المجموع	56	4778	99,7

يتضح لنا من الجدول السابق ان المشكلات الاسرية تحتل مكان الصدارة في ادراك الطلبة الكويتيين للمشكلات التي تواجه مجتمعهم. وتضم هذه الفئة اكبر عدد من المشكلات (11 مشكلة) وتحوز على اكبر عدد من الاستجابات (2130 استجابة او 44,5 من مجموع الاستجابات). وتلي المشكلات الاسرية ولكن بفارق كبير مشكلات الشباب التي حظيت بـ (476) استجابة او 10٪ من مجموع الاستجابات. وتلي ذلك مشكلة الادمان التي حظيت بـ (322) استجابة او 6,7٪ من مجموع الاستجابات. ثم تليها المشكلات الاقتصادية التي حظيت بـ (252) استجابة او 5,3٪ من مجموع الاستجابات. وهكذا حتى نصل الى «وضع المرأة» الذي حظي بأربعين استجابة فقط أو 0,8٪ من مجموع الاستجابات.

ونود الإشارة هنا الى ان عدد المشكلات الذي يدخل ضمن فئة معينة عامل قليل الاهمية في اظهار وزن المشكلة وان العامل الحاسم هو عدد الاستجابات التي تحوزها الفئة. وبكلام آخر ان المهم عدد الذين يجمعون على ان وضعها ما هو مشكلة اجتماعية. فالمشكلات الاقتصادية مثلا تحتل المرتبة الثانية من حيث عددها (8 مشكلات) ولكنها لا تحوز سوى 5,3٪ من الاستجابات مما يجعل الاجماع حولها اضعف كثيرا منه في حال المشكلات الاسرية ومشكلات الشباب. فمشكلة الطلاق وحدها من بين المشكلات الاسرية حازت على استجابات توازي ثلاث اضعاف ما حازت عليه المشكلات الاقتصادية الثمانية مجتمعة (810 استجابات للطلاق مقابل 252 استجابة للمشكلات الاقتصادية).

وتقودنا هذه المقارنة الى التوقف عند مسألة نظرية مهمة ومعقدة تواجه دارسي المشكلات الاجتماعية وهي دور العدد في تحديد المشكلة. ولقد ناقش Merton & Nisbet (1961) وغيره من العلماء هذه المسألة ولم يصلوا الى نتيجة حاسمة حولها. فالعديد من التعريفات تقول ان المشكلة الاجتماعية وضع يرى عدد «كبير» او عدد «بارز» من الناس انه كذلك. ولكن لم يتم التوصل الى اي اتفاق كمي بخصوص تحديد هذا العدد «البارز» أو «الكبير». فهل المقصود ان يرى اكثر من 50٪ من الناس انه وضع غير سوي، او المقصود ان ترى نسبة منهم ذلك: 30٪ أو 20٪ أو أية نسبة اخرى؟ ولا يتوفر لدينا اولدى غيرنا من الباحثين اجابة على ذلك.

ولقد أوقفنا هذا الغموض في حيرة بالنسبة لتحديد الخط الفاصل للأوضاع التي يعتبرها الطلبة مشكلات اجتماعية والأوضاع التي لا يعتبرونها كذلك كمجموعة بالرغم من ان بعضهم قد اعتبرها مشكلات بشكل فردي. وبكلام اخر ما هي نسبة الاستجابات التي يحظى بها اي وضع تم ذكره من قبل الطلبة والتي تمكننا من القول ان هذا الوضع يرقى الى مصاف المشكلة الاجتماعية؟ ومن الواضح ان اي حد فاصل نضعه على شكل عدد او نسبة استجابات يظل اختياريا. وامامنا اسلوبان لمعالجة هذه المعضلة معالجة جزئية. ويرتكز الاسلوب الاول على القول بان اي وضع لا يجمع عليه 10٪ أو اكثر من افراد العينة، اي 120 فردا على الاقل، لا يمكن اعتباره مشكلة اجتماعية، من زاوية الحكم او

البعد الذاتي للمشكلة. وإذا طبقنا هذا المعيار يصبح عدد المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي بنظر الطلبة 13 مشكلة وليس 56 وهكذا تخرج اوضاع اجتماعية عديدة مثل «التقليد الاعمى للغرب» و«الطائفية» و«الوساطة» و«الزواج باجنية» و«الموهة بين الاجيال» و«الجريمة» و«الامية» من مجال المشكلات الاجتماعية لأن من يرون انها كذلك قلة ضئيلة من الطلبة.

وأما الاسلوب التحليلي الثاني في معالجة المسألة فيتمثل في اعتبار كافة الاوضاع التي ذكرت مشكلات اجتماعية وأن كانت تتفاوت من حيث اهميتها بنظر الطلبة تفاوتاً شديداً. وهنا تصبح ظاهرة الطلاق مشكلة أكثر اهمية على الصعيد الذاتي من ظاهرة التعصب القبلي والعشائري او من نقص الترفيه او الفقر او ظهور الاحزاب او التعجب. ويمكننا الاستعانة بالتصور الذي طرحه Becker (1967: 11-13) حول المراحل الخمس التي تمر بها الظاهرة قبل اعتبارها مشكلة اجتماعية في فترة معينة من حياة مجتمع معين. والمرحلة الاولى من المراحل الخمس تشير الى ادراك فرد او جماعة لظاهرة اجتماعية على انها مصدر خطر على جانب او اكثر من جوانب الحياة السائدة في المجتمع وبالتالي يدعو الى محاربتها والقضاء عليها. واما المرحلة الثانية فتتميز بانتشار الاحساس بين عدد كبير من افراد المجتمع بالمشكلة الاجتماعية.

وربما يكون الاسلوب الثاني أسلم تحليلياً لتفادي الموقف الاختياري او الانقائي في تحديد الخط الفاصل عددياً بين ما هو «مشكلة» وما هو «ليس مشكلة» كما يفيدنا في التوصل الى تقسيم اخر للمشكلات الى رئيسية ومتوسطة وثانوية. والمشكلات الرئيسية هي التي تلقى درجة عالية من الاجماع حولها، بينما تلقى المشكلات المتوسطة درجة اقل من الاجماع، وتلقى المشكلات الثانوية او الهامشية قدراً ضئيلاً من الاجماع. ولهذا التقسيم فائدة اخرى اذ انه يميز بين الاوضاع التي اصبحت اشكالية بنظر الناس وبين الاوضاع التي قد تكون في طريقها لأن تصبح كذلك. وتنطبق هذه الصفة على ما سميناه بالمشكلات متوسطة الحجم والتي ربما تكون في طريقها للتحويل الى مشكلات رئيسية عندما يزداد الاجماع حول كونها كذلك مثل قضية «التمييز الاجتماعي» و«غلاء المعيشة» و«الجريمة» و«الزواج باجنية» و«الوساطة». واما المشكلات الثانوية فهي اوضاع تزعج نسبة ضئيلة من الناس ومن الممكن اعتبارها لا تزال بعيدة عن التحول الى مشكلات اجتماعية رئيسية اجتماعية بنظر المجتمع. ويمكن القول ان المشكلات الثانوية في وضعها الراهن لا تشكل مشكلات اجتماعية بنظر المجتمع، وانها ربما تكون اقرب الى المشكلات المستمرة منها الى المشكلات الظاهرة. ولا يعطينا هذا التقسيم الكيفي للمشكلات من المعيار الكمي بأي حال من الاحوال ولذا نجدنا مضطرين للقول بان المشكلات الرئيسية في حال دراستنا الراهنة هي التي تحظى باجماع 10% أو أكثر من افراد العينة، وان المشكلات المتوسطة هي التي تحظى باجماع ما بين 5% و 10% من افراد العينة، وان المشكلات الثانوية هي التي تحظى باجماع اقل من 5% من افراد العينة.

وإذا اخذنا هذا التقسيم لاغراضنا التحليلية يمكننا القول ان المشكلات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الكويتي بنظر الطلبة الجامعيين الكويتيين هي المشكلات رقم 1-13 والتي تتدرج من «الطلاق» الى «قضاء وقت الفراغ». كما يمكننا القول ان المشكلات المتوسطة هي المشكلات رقم (14- 24) والتي تتدرج من «التقليد الاعمى للغرب» الى مشكلة «المناخ» (انهيار سوق الاوراق المالية في الكويت عام 1982) وما تبقى من اوضاع يصبح مشكلات ثانوية (الرقم 25-56) والتي تتدرج من «الامية» الى «اثر الحرب العراقية - الايرانية على الكويت»، انظر الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)
تعداد المشكلات افراديا

المشكلة	عدد الاستجابات	نسبة الاستجابات الفعلية الى المحملة	المشكلة	عدد الاستجابات	نسبة الاستجابات الفعلية الى المحملة
(1) الطلاق	610	67,5	(28) عزوف الشباب عن الزواج	36	3,0
(2) الامساك	302	25,1	(30) الفقر والاسراف	34	2,8
(3) تعدد الزوجات	284	23,5	(31) الانحلال الاعلاقي	30	2,5
(4) المنوسة	236	19,8	(32) التصخم الرطلي	30	2,5
(5) غلاء المواد	228	18,9	(33) الفساد الاداري	26	2,1
(6) انحراف الشباب	218	18,2	(34) التدين (العودة للدين)	26	2,1
(7) التفكك الاسري	212	17,6	(35) المزوف من التعليم	26	2,1
(8) السكن	170	14,1	(36) الاختلاط	22	1,8
(9) انحراف الاحداث	166	13,8	(37) عدم التحجب	22	1,8
(10) الحاد	154	12,8	(38) سيطرة القيم للادية	22	1,8
(11) الفرود	150	12,5	(39) مشاكل جامعية	22	1,8
(12) التركيب السكاني	124	10,3	(40) عدم الاختلاط	20	1,6
(13) قضاء وقت الفراغ	116	9,7	(41) التفرقة بين كويتي وغير كويتي	20	1,6
(14) تقليد الغرب	106	8,8	(42) الحذور	20	1,6
(15) الرسالة	106	8,8	(43) التحجب	18	1,5
(16) الطائفية	102	8,5	(44) التصخم القبلي والمشاري	16	1,3
(17) الجنس الثالث	92	7,8	(45) الزواج المبكر	14	1,1
(18) الزواج باجنسية	88	7,3	(46) انخفاض اسعار النفط	14	1,0
(19) الاجتصاد عن الدين	82	6,8	(47) المزوف من العمل اليدوي	12	1,0
(20) الفوارق الاجتماعية	80	6,6	(48) مشكلة بدون جنسية	12	0,8
(21) الهجرة	72	6,0	(49) الهجرة الزائفة	10	0,8
(22) غلاء المعيشة	68	5,8	(50) سوء توزيع الدخل	10	0,8
(23) الحوة بين الاجيال	62	5,1	(51) ظهور الاحزاب	10	0,8
(24) أزمة الخليج	62	5,1	(52) الفقر	8	0,6
(25) الامية	50	4,1	(53) الحرب العراقية - العراقية	8	0,5
(26) القرى المعاملة	48	4,0	(54) نقص التزلي	6	0,5
(27) بطالة الخريجين	44	3,6	(55) المسنون	6	0,3
(28) وضع المرأة	40	3,3	(56) التمسك بالتقاليد البالية	4	0,3
المجموع				4778	

وإذا طبقنا نفس الأسلوب في تقويمنا لفئات المشكلات العريضة التي ذكرها الطلبة نجد أن فئتين فقط من أصل 19 فئة تقعان ضمن المشكلات الرئيسية بنظر أفراد العينة وهما فئة المشكلات الأسرية ومشكلات الشباب. كما تقع فئتان أخريان فقط ضمن فئات المشكلات المتوسطة وهما مشكلة الأمان والمشكلات الاقتصادية. وأما الخمس عشرة فئة الباقية فتكون في مرتبة المشكلات الثانوية لأنها حظيت بأقل من 5٪ من الاستجابات (راجع الجدول رقم 1). ونجد من المفيد عرض المشكلات الفردية ضمن الفئات الرئيسية استكمالاً لرؤية الطلبة للمشكلات التي تواجه مجتمعهم.

المشكلات الأسرية: وتضم حسب الأهمية مشكلات: (1) الطلاق (2) تعدد الزوجات (3) العنوسة (4) غلاء المهور (5) التفكك الأسري (6) الخدم (7) زواج الكويتي بغير الكويتية (أجنبية) (8) الهوة بين الأجيال (9) عزوف الشباب عن الزواج (10) الزواج المبكر (11) وضع المسنين.

مشكلات الشباب: وتضم حسب الأهمية مشكلات: (1) انحراف الشباب (2) انحراف الأحداث (3) الجنس الثالث (ستقوم بتعريف هذه المشكلة في مكان لاحق من الدراسة).

مشكلة الأمان: وتضم مشكلة أمان المخدرات أساساً من قبل الشباب (302 استجابة) ومشكلة أمان الكحول (20 استجابة).

المشكلات الاقتصادية: وتضم حسب الأهمية: (1) غلاء المعيشة (2) أزمة المناخ (3) بطالة الخريجين (4) الترف والاسراف (5) انخفاض أسعار النفط (6) العزوف عن العمل اليدوي (7) سوء توزيع الدخل (8) الفقر.

وأما الصورة التفصيلية للمشكلات المتوسطة فهي كالتالي:

مشكلة السكن للكويتيين.

الجهاز الإداري أو الحكومي: ويشتمل على ثلاث مشكلات وهي حسب الأهمية: الوساطة والفساد الإداري والتضخم الوظيفي. والواقع أنه قد برزت شكوى مريضة من الوساطة التي يسميها الطلبة «فيتامين و» والتي يرون أنهم بدونها لن ينجزوا معاملاتهم ولن يحصلوا على مرامهم في دوائر الدولة.

حوادث المرور والاضرار التي تنتج عنها بشريا وماديا.

المشكلات السياسية: وتتركز أساساً في مشكلة الطائفية. وتليها بشكل هامشي جداً مشكلة ظهور الأحزاب ومشكلة التعصب القبلي ومشكلة الحرب العراقية - الإيرانية وأثرها على الكويت.

المشكلات الثقافية: وتشتمل على مشكلة رئيسية وهي تقليد الغرب (106 استجابات). وتليها بدرجة أقل أهمية مشكلة سيطرة القيم المادية (22 استجابة). وأخيراً ذكرت بشكل هامشي جداً مسألة التمسك بالتقاليد البالية (4 استجابات).

المشكلة السكانية: والتي تتلخص في الشكوى من تعدد الجنسيات ومن الخليط السكاني الذي يعتبرونه أمراً غير مرغوب فيه.

المشكلات الأخلاقية: وتشتمل على: (1) عدم التحجب (2) الاختلاط (3) عدم الاختلاط (4) الانحلال الأخلاقي (5) التحجب (6) الحرية الزائدة.

المشكلات الدينية: والمقصود تلك التي تتعلق بالسلوك الديني وتشتمل على مشكلة الابتعاد عن الدين (82 استجابة) ومشكلة التدين أو العودة للدين (26 استجابة).

مشكلة الترفيه أو الترويح: وتتركز أساساً على «ملء الفراغ» خصوصاً للشباب (116 استجابة). بينما تليها بشكل هامشي مسألة نقص وسائل الترفيه (8 استجابات).

مشكلة التمييز الاجتماعي: وتشتمل على ثلاث مشكلات أبرزها مشكلة الأصل العائلي، أي التمييز بين الكويتيين على أساس الأصل والنسب حيث يجري تقسيمهم إلى «أصلاء» و «غير أصلاء» (80 استجابة). وتليها بشكل أقل أهمية مشكلة التفرقة بين الكويتي وغير الكويتي (20 استجابة) ثم مشكلة «بدون جنسية» (12 استجابة).

يمكننا الاستنتاج من خلال استعراضنا للبيانات المتوفرة حول الإدراك الطلبة الجامعيين الكويتيين للمشكلات التي واجهت مجتمعهم في النصف الأول من الثمانينات أن محور رؤيتهم يتركز على المشكلات الأسرية والمشكلات السلوكية - الأخلاقية مثل الأمان وانحراف الشباب وانحراف الأحداث وحوادث المرور والانحلال الأخلاقي. وأما المشكلات البنوية كالأوضاع الاقتصادية والسياسية والتعليمية فلم تلق سوى التفات عرضي أو كان الإجماع حولها ضعيفاً ولا يوازي أهميتها الفعلية وخطورتها الاجتماعية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الإجماع الضعيف الذي لقيته مشكلات بنوية هامة كالامية والعجز في القوى العاملة الوطنية والاعتماد على العمالة الأجنبية ووضع المرأة. ومن الملفت للنظر بكمكان ضعف الاهتمام الذي أعطي للمشكلات التعليمية من قبل أكثر فئات المجتمع احتكاكاً بالموضوع وهم الطلبة! فلقد حظيت مشكلة زواج الكويتي بأجنبية بضعف عدد الاستجابات التي حظيت بها المشكلات التعليمية تقريباً (88 استجابة للأولى و 48 استجابة لثانية).

من الاستنتاجات الملفتة للنظر قلة الاهتمام النسبي الذي حظي به السلوك الديني، التدين أو عدمه، والسلوك الأخلاقي ذو الأساس الديني كما يحجب والبنوية. فالشكوى من المشكلات الأسرية - الأخلاقية - السياسية. فقد كنا نتوقع أن يلقى الاهتمام الأكبر من قبل الطلبة والأساس الديني اهتماماً كبيراً. وتشير النتائج إلى أن

الدينية ونتيجة لجهود الاحزاب والجماعات الدينية المكثفة في صفوف طلبة جامعة الكويت في النصف الاول من الثمانينات ومن الادلة البارزة على استنتاجنا هذا أن مشكلة حوادث المرور ومشكلة قضاء وقت الفراغ قد حظيتا بعدد أكبر من الاستجابات مما حظيت به المشكلات الدينية (150 استجابة لحوادث المرور و 116 استجابة لوقت الفراغ مقابل 108 استجابات للمشكلات الدينية). وربما تكون هذه النتيجة مؤشرا على أنه قد يكون حجم الضجة التي تثيرها الجماعات الدينية من خلال منشوراتها واعلامها أقل تأثيرا في تحديد ادراك الطلبة الجامعيين مما يبدو عليه الامر أو مما يعتقدونه الكثيرون.

ثانيا: الادراك والمشكلات: سنتناول في هذا الجزء من الدراسة دور العامل الذاتي (الادراك) في تحديد المشكلة. ومن المعروف أن عدة أمور تدخل في تحديد الادراك نفسه من أبرزها: وسائل الاعلام ودورها في تسليط الضوء على أوضاع معينة دون غيرها، ومدى الاحتكاك المباشر للأفراد بالوضع المعني، والنسق القيمي الذي يحمله الفرد وغيرها من العوامل. وتوفر بيانات البحث مادة اختبار تعطي دلالة معقولة على صحة كل من محددات هذا الادراك.

(أ) قياس محددات الادراك الاجتماعية:

1) دور وسائل الاعلام: تلعب الدولة في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد الادراك مواطنيها للمشكلات التي تواجه مجتمعهم من خلال التركيز الاعلامي على بعض الأوضاع ودعوه المواطنين للتعاون مع الدولة في حلها، ولقد برزت صحة هذه المقولة في دراستنا من خلال لبعض المشكلات وهي مشكلة الخدم ومشكلة الخليط السكاني ومشكلة الجنس الثالث ومشكلة القوى العاملة. بالنسبة لمشكلة الخدم وهي المشكلة المتعلقة بالزيادة الكبيرة في اعداد خدم المنازل من الآسيويين في الكويت ومارافق هذه الظاهرة من مظاهر سلبية على الصعيد الاجتماعي لاحظنا ان افراد العينة موضوع الدراسة لم ينظروا الى ظاهرة الخدم على انها مشكلة فعلية تواجه مجتمعهم سوى في الاعوام سوى في الاعوام 86، 84، 85. فقد ذكر ثمانية طلبة فقط في كل من الاعوام 81، 82، 83 أن «الخدم» مشكلة اجتماعية، بينما قفز هذا العدد بشكل بارز الى 44 (خمسة أضعاف ونصف) عام 1984 وبلغ 52 طالبا وطالبة عام 1986. ويتبادر السؤال هنا: ما الذي لفت انتظام الطلبة الى أن ظاهرة انتشار خدم المنازل مشكلة اجتماعية؟ فمن المعروف أن خدم المنازل موجودون في الكويت بأعداد كبيرة منذ العام 1975، وإن ذروة قدومهم كانت خلال الاعوام 1981-1978. الواقع ان حكومة الكويت، وخصوصا وزارتي التخطيط والداخلية، بدأتنا تشكو ان عام 1984 بشكل واضح من ازدياد اعداد الخدم ومن تأثير ذلك على الاقتصاد وعلى الاسرة وعلى التوازن السكاني. وقامت وزارة التخطيط بأعداد دراسة حول الظاهرة عامي 1983-1984 وكذلك فعلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. يضاف الى هذا الكتابات النقدية التي نشرت حول هذه الظاهرة في الصحف. وهذا لا ينفي بالطبع أن

يكون بعض الطلبة قد شعروا من تلقاء انفسهم ونتيجة للخبرة المباشرة بان للخدم آثارا سلبية على تربية الاولاد وعلى التماسك الاسري. ولكن يرجع الفضل الرئيسي في تصعيد هذه المشكلة المستمرة الى مشكلة ظاهرة في نظر الطلبة والمجتمع للدولة ولأجهزتها الاعلامية.

وبالنسبة لمشكلة الخليط السكاني تظهر دراستنا أن الشكوى من تعدد الجنسيات في الكويت كانت موجودة دائما، ولكنها ازدادت بعد وقوع الازمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت الكويت والمتمثلة بانهار سوق الاوراق المالية (المناخ) عام 1982. ولقد تلا هذا الانهيار تركيز الحكومة على التركيبة السكانية واعتبارها المشكلة الاولى التي تواجه الكويت. وأخذت الجهات الحكومية تشكو من الخلل في التركيبة السكانية منذ العام 1984. ولكن التركيز الاعلامي المكثف على هذا الوضع حصل بعد نشر خطة التنمية الخمسية للاعوام 1986-1990. فقد تناولت الصحافة المشكلة بتوسع وقام مجلس الامة بمناقشتها اكثر من مرة كما تحدث عنها المثقفون والمسؤولون الحكوميون على نطاق واسع خلال الشهور الاولى من عام 1986. وكان محور التركيز تدني نسبة الكويتيين الى مجموع السكان (40٪) للكويتيين مقابل 60٪ لغير الكويتيين) مما اعتبر وضعاً شاذاً وغاية في الخطورة. وأظهرت دراستنا أن عدد الطلبة الذين اعتبروا تعدد الجنسيات مشكلة كان ضئيلاً في عامي 81 و82 (6 و8 طلبة على التوالي) ثم ارتفع هذا العدد الى 25، 26، 30، 29 خلال الاعوام الاربعة التالية.

وبالنسبة لمشكلة الجنس الثالث يمكننا القول أن هذه المشكلة مشكلة اعلامية بحتة، بمعنى ان وسائل الاعلام - وخصوصا الصحافة - كانت العامل الوحيد المؤثر في لفت الانظار اليها. فقد ظهرت هذه المشكلة فجأة في الصحافة وجرى تضخيمها كثيرا بحيث اصبحت حديث كل الناس في الكويت لبضعة شهور عام 1984. وتتلخص هذه المشكلة في ظهور مجموعات من الشباب الكويتي المراهق الثنائي الجنس Bisexual، أي الذين يعتبرون أنفسهم ذكورا واناثا في آن واحد. ولقد لفت بعض هؤلاء الشباب نظر الصحافة بظهورهم العلني وجرائمهم في الجهر بميولهم وطريقة حياتهم والدفاع عنها. ولقد أظهر المجتمع الكويتي إشمئزا شديدا من أفراد «الجنس الثالث» وتعالّت الدعوات الى القضاء عليهم وضبطهم. ولقد انعكس هذا الضجيج والتركيز الاعلامي في آراء الطلاب التي تم رصدها عام 1984 إذ جاءت مشكلة «الجنس الثالث» في المرتبة الثانية بعد مشكلتي الطلاق والتفكك الاسري من مجموع 48 مشكلة تم ذكرها من قبل عينة ذلك العام. ولقد توقفت الصحافة بعد شهور قليلة عن الإشارة لهذه المشكلة. وبالتالي تراجعت الى موقع هامشي وكاد ينساها الطلبة إذ لم يذكرها ضمن المشاكل الاجتماعية عام 1985 سوى 12 طالبا وطالبة. ويبدو أن المشكلة كادت تختفي عام 1986 حيث لم يذكرها سوى 4 طلبة.

وأخيرا بالنسبة لمشكلة القوى العاملة التي تتلخص في العجز الكبير في نسبة القوى

العاملة الكويتية الى قوة العمل في الكويت (25٪ تقريباً طوال الثلاثين سنة الماضية). ومن المعروف ان هذه المشكلة كانت تواجه الكويت الحديثة باستمرار مما اضطرها للاعتماد على القوى العاملة الوافدة أو المستوردة. ومن الملفت للنظر بمكان أن احداً من الطلبة لم يشر الى هذا الوضع على أنه مشكلة سوى طلاب عينة عام 1986 وهي السنة التي طرحت فيها الدولة الخطة التنموية الخمسية التي تركز على ضرورة تعديل التركيبة السكانية وعلى تطوير القوى العاملة الوطنية كسبيل رئيسي لتحقيق ذلك. ولقد جرت عام ١٩٨٦ حملة إعلامية واسعة من قبل المسؤولين الحكوميين والمثقفين الكويتيين المعنيين بالأمر وبعض الكتاب الصحفيين بخصوص تطوير وضع القوى العاملة الكويتية وتم تصوير هذا الوضع على أنه التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الكويتي.

(2) الاحتكاك والمشكلة: تقوم هذه الفرضية أساساً على أن الاحتكاك المباشر بالمشكلة أو المعاشية تلعب دوراً في رؤية المشكلة والشعور بها بينما البعد عن المشكلة يجعل الشعور بوجودها ضعيفاً أو غائباً. ولقد أظهرت البيانات المتوفرة في بحثنا صحة هذه الفرضية. فقد كان للاحتكاك المباشر والمعاشية والتأثر بالمشكلة دور واضح في تعريفها على أنها مشكلة اجتماعية. وبرز هذا الأمر بأوضح صورة في حال تأثير النوع على ادراك المشكلات. فالمجتمع الكويتي لا يزال الى حد كبير مجتمعاً غير مختلط ويشمل عائلين: عالم الرجال وعالم النساء. ولقد أظهرت بيانات البحث أن بعض المشكلات هي مشكلات «نسائية» أساساً بينما بعضها الآخر مشكلات «رجالية» أساساً (انظر الجدول رقم 3).

جدول رقم (3)
النوع وادراك المشكلات

المجموع	أنثى		ذكر		المشكلة
	%	عدد	%	عدد	
284	86,6	246	13,4	38	(1) تعدد الزوجات
236	86,4	204	13,6	32	(2) العنوسة
228	40,8	93	59,2	135	(3) غلاء المهور
170	16,5	28	83,5	142	(4) السكن
116	10,4	12	89,6	104	(5) وقت الفراغ
36	100	36	—	—	(6) عزوف الشباب عن الزواج
88	90,9	80	9,1	8	(7) الزواج بأجنبية
40	87,5	35	12,5	5	(8) وضع المرأة
10	—	—	100	10	(9) ظهور الأحزاب

وكانت هناك خمس مشكلات نسائية أساسا هي :

(1) تعدد الزوجات : تعدد الزوجات وضع يشكل خطرا على النساء أساسا. فالزوجة الثانية تمثل كابوسا للمرأة الخليجية العربية بوجه عام نظرا لان نظام الزواج يسمح بتعدد الزوجات، ولأن الصحوة الاسلامية الجديدة تؤيده وتشجعه، ولأن الدخل المرتفع يجعله أمرا ممكنا. ولهذا السبب نجد أن 86,8% من الذين قالوا ان تعدد الزوجات مشكلة اجتماعية كن من النساء. ولا يشكل تعدد الزوجات خطرا على الرجال بالطبع، ولكن 13,2% من الذين أشاروا الى سلبية تعدد الزوجات كانوا من الرجال. وربما رأى هؤلاء أن تعدد الزوجات مشكلة لاسباب أخلاقية وقيمية أولا لأنه يمس أهماتهم أو اخواتهم.

(2) العنوسة : يشكل هذا الوضع خطرا يتهدد النساء في الخليج العربي أكثر مما يتهدد الرجال نظرا لتوفر «سوق الزواج» التقليدي بالنسبة لهم والذي يستطيعون اللجوء إليه في أية مرحلة من عمرهم. ولقد جاءت 86,4% من الاستجابات حول سلبية هذا الوضع من النساء مقابل 13,6% من الرجال.

(3) عزوف الشباب عن الزواج : هذا وضع اشتكت منه بعض النساء اللواتي شملهن البحث لأنه يمسهن مباشرة، بينما لم تصدر أية شكوى من جانب الرجال حول هذا الوضع. ويبدو أن الرجال لا يشعرون بوجود مشكلة كهذه اطلاقا، بينما تتصور بعض النساء أن هناك عزوفا من الشباب عن الزواج.

(4) زواج الكويتي بأجنبية : يبدو أن هذا الوضع أساسا مشكلة نسائية نظرا لان زواج بعض الشباب الكويتي من أجنبيات (غير كويتيات) سلوك يتهدد فرصة زواج المرأة الكويتية التي لا يزال مجتمعها يعارض الى حد كبير زواجها بغير الكويتي. ولذا جاءت 91% من الاستجابات حول سلبية هذا الوضع من نساء. أما الرجال الذين رأوا في هذا السلوك مشكلة اجتماعية فكانوا ثمانية فقط (9% من الاستجابات حول هذه المشكلة). ولقد أبدى أربعة منهم انزعاجهم من زواج الشاب الكويتي بأجنبية متوافقين بذلك مع نظرة النساء. ولكن الطريف أن الرجال الأربعة الآخرين أظهروا أن هناك بعدا آخرًا لمسألة الزواج بغير كويتي بدأ يظهر، إذا أبدوا انزعاجهم من زواج الكويتية بغير الكويتي. ولقد أتت هذه الاجابات من أربعة رجال من عينة عام 1986. وهكذا نلمس أن مشكلة زواج الكويتي بأجنبية والذي هو وضع يتهدد النساء الكويتيات يمكن أن يتحول الى وضع عام يزعج النساء والرجال على حد سواء اذا تنامت ظاهرة زواج الكويتية بغير كويتي.

(5) وضع المرأة : المقصود بهذه المشكلة تدني وضع المرأة في المجتمع ونظرة المجتمع لها وعلاقتها بالرجل. ومن المنطقي أن تشعر المرأة بهذه المشكلة أكثر مما يفعل الرجل لأنها

هي التي تعاني من وضعها الاجتماعي في الوقت الذي قد يرى الرجل فيه هذا الوضع عادلا و «طبيعيا». ولقد جاءت 87,5% من الاستجابات حول هذه المشكلة من نساء مقابل 12,5% من رجال ربما يكونون قد تأثروا بالادبيات المطروحة حول تحرر المرأة أو ربما يكون بعضهم قد لمس أوضاعا ظالمة بالنسبة للمرأة. ويبدو من توزع الاجابات أن وضع المرأة في المجتمع الكويتي لا يزال مشكلة نسائية؛ أي أنه مشكلة بنظر النساء أساسا.

وأما المشكلات «الرجالية» أساسا فتتجسد في أربع:

- (1) مشكلة السكن: تتعلق هذه المشكلة بتوفير سكن خاص للكويتيين. ويشكو بعض أفراد العينة من طول مدة الانتظار للحصول على المسكن الخاص والتي قد تستغرق عشر سنوات. وبما أن نظام الزواج الكويتي يلقي بمسؤولية تأمين المسكن للزوجة على الرجل فمن المتوقع أن يشكل هذا الوضع هما بالنسبة للرجال أكثر منه للنساء. ولقد جاءت 83,5% من الاستجابات حول هذه المشكلة من رجال مقابل 16,5% من نساء.
- (2) قضاء وقت الفراغ: تتعلق هذه المسألة بوجود وقت فراغ كبير لدى الجيل الشاب في الكويت يقابله عدم توفر أنشطة ومجالات كافية لشغله. ومن المفترض أن تقع المعاناة من الفراغ غير المشغول على الرجال والنساء معا. ولكن يبدو أن تنشئة الفتيات وعالمهن الخاص يجعل وقع هذا الامر عليهن أقل كثيرا مما هو على الشبان. ولذا جاء التذمر من وقت الفراغ الملل أساسا من الرجال حيث بدرت عنهم 89,6% من الاستجابات مقابل 10,4% من الاستجابات الصادرة عن نساء.
- (3) ظهور الاحزاب: ظهور الاحزاب أو بالاحرى ظهور التكتلات الحزبية ظاهرة تمس المجتمع الكويتي والمجتمع الطلابي عموما. ولكن بما أن العمل السياسي لا يزال مقصورا الى حد كبير على الرجل في المجتمع الكويتي فلقد جاءت الشكوى من هذا الوضع من الرجال فقط. ويبدو أن الذين لم يذكروا ظهور الاحزاب ضمن المشكلات الاجتماعية، وهم يشكلون الأغلبية المطلقة للعينة، لا يعتبرونها ظاهرة سلبية أو ليس لديهم موقف منها. وعلى أي حال فإن ظاهرة ظهور الاحزاب ليست مشكلة حتى بالمقياس الذاتي لافراد العينة (10 استجابات فقط). ولكن الافراد القلائل الذين أشاروا اليها كانوا من الرجال.
- (4) مشكلة غلاء المهور: يقع المهر في نظام الزواج الاسلامي المطبق في الكويت على الرجل. وكنا نتوقع أن تكون هذه المسألة مشكلة «رجالية» أساسا لأن على الرجال تأمين مبلغ كبير من المال كمهر للعروس وهم في بداية حياتهم العملية. ولكن نظرة أعمق من خلال البيانات المتوفرة أظهرت أن غلاء المهور وضع يمس الرجال والنساء معا. فرغم أن تأمين المهر يقع على عاتق الرجل فإن عدم تأمينه أو التأخر في تأمينه يمس زوجة

المستقبل كذلك لانه قد يعيق فرصة زواجها مبكرا أو حتى ربما يقلل من هذه الفرصة. ولقد جاءت 59,2٪ من الاستجابات بخصوص هذه المشكلة من رجال مقابل 40,8٪ من نساء. ولقد اشتهت النساء من تشدد الازل في طلب المهور الكبيرة والتي تؤدي بدورها الى عرقلة زواجهن أو تأجيله. ولقد ظهر من الاجابات ان الضرر يعود على الرجال والنساء من تقاليد ونظام المهور ولهذا السبب دعا الطرفان الى ضرورة معالجة هذا الوضع عن طريق تخفيض قيمة المهور أو جعلها رمزية لكي تسهل عملية الزواج ولا تثقل كاهل الاسرة الجديدة الشابة. ولقد اشارت خمس نساء الى أن اعتراضهن على غلاء المهور لا يرجع الى الجانب المادي فيه وانه بسبب كون المهر يهدر كرامة المرأة ويحيل الزواج الى عملية تجارية بحتة، أي عملية بيع وشراء.

وأخيرا كانت هناك مشكلة عامة ومعاشتها غير مرتبطة بالنوع وهي تأثير الحرب الايرانية - العراقية على الكويت والتي تدخل في مجال الاحتكاك وإدراك المشكلة. فمن المعروف أن هذه الحرب قد اشتعلت عام 1980. وقد كان لها آثار سياسية واقتصادية على دول الخليج العربي. ولا تبعد جبهة القتال عن الكويت أكثر من مائة كيلومتر. ومن الملفت للنظر ألا يذكر الطلاب هذه الحرب كمشكلة تواجه المجتمع الكويتي حتى عام 1986 وهو العام الذي تمكن فيه الايرانيون من احتلال مدينة الفاو العراقية على الجانب العربي من الخليج وأصبحوا على أبواب حدود الكويت البرية. ورغم هذا التطور الخطير فإن (8) طلاب فقط من عينة 1986 قد رأوا في هذا التطور وفي الحرب وتأثيراتها على الكويت مشكلة تواجه المجتمع الكويتي. وهناك تفسيران محتملان لهذه الظاهرة، فاما أن الطلبة لا ينظرون الى الحرب على انها مشكلة اجتماعية أصلا، أو انهم اعتبروا كونها حربا ايرانية - عراقية فهي حرب خارجية أو بعيدة لا تمس مجتمع الكويت ولا تعنيه. ويمكن القول أن موقف الطلبة طوال سنوات الدراسة من الحرب ثابت ويتلخص في عدم اعتبارها مشكلة تواجه المجتمع الكويتي. ويبدو أن العدد الضئيل من الطلبة الذين رأوا في الحرب وتأثيراتها على الكويت مشكلة تواجه مجتمعهم لم يروا ذلك الا بعد أن دقت الحرب أبواب الكويت وأصبح الكويتيون بطريقة أو بأخرى على احتكاك مباشر بها خصوصا بعد تصاعد التهديدات الايرانية للكويت اثر احتلال الفاو.

ب) الاجماع حول المشكلات: يرى دارسو ومنظرو المشكلات الاجتماعية أنه لا يوجد اجماع حول اشكالية الكثير من الاوضاع والسلوكيات في المجتمع وبالنسبة حول السلوكيات الاخلاقية. ويرجع عدم الاجماع الى التناقض القيمي، أي وجود عدة أنساق من القيم داخل المجتمع الواحد بالرغم من وجود نسق قيمي سائد أو غالب. ولقد وفرت دراساتنا من الأدلة ما يؤيد هذه الفرضية في حالة المشكلات السلوكية - الاخلاقية أو الاخلاقية - الدينية. فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اجماع حول السلوك الديني الذي دعت إليه الصحوة الاسلامية خلال السنوات السبع الاخيرة. فلقد اعتبر 82 طالبا

وطالبة ان الابتعاد عن الدين، يعني عدم توجيه السلوك اليومي طبقا للتعاليم الدينية وعدم أداء الفروض والواجبات الدينية، مشكلة اجتماعية. وفي المقابل رأي (26) طالبا وطالبة أن العودة للدين وانتشار التدين والسلوك الديني ظاهرة سلبية وانه مشكلة بحد ذاته.

وينطبق هذا التفاوت في الادراك أو عدم الاجماع بين الطلبة على مظهر بارز من مظاهر السلوك الديني أو التدين ألا وهو التحجب من قبل النساء. فقد كان الانقسام حول هذه الظاهرة كبيرا حيث رأي 22 طالبا وطالبة أن عدم تحجب كافة الكويتيات مشكلة اجتماعية بينما رأي 18 طالبا وطالبة أن تحجب الكويتيات مشكلة اجتماعية لانه يدل على عقلية متخلفة. كما ينطبق عدم الاجماع على مظهر ثان من مظاهر السلوك الديني - الاخلاقي وهو ظاهرة الاختلاط بين الرجال والنساء في الجامعة وفي المجتمع. فلقد ذكر (22) طالبا وطالبة أن الاختلاط وضع اجتماعي سلبي وكره وغير مقبول ولا بد من منعه، بينما ذكر (20) طالبا وطالبة أن منع الاختلاط ومحاربته في بعض مرافق وكليات جامعة الكويت وفي المجتمع الكويتي وضع منفر ومتخلف وكره، وطالبوا بالسماح بالاختلاط بين الطلاب والطالبات وبين الرجال والنساء.

(ج) التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي للمشكلات: تقوم إحدى الفرضيات الرئيسية في التنظير للمشكلات الاجتماعية على عدم التطابق الدائم بين البعدين الذاتي والموضوعي للواضع التي تعتبر مشكلات. فليس من الضروري أن يكون وضع اجتماعي ما واسع الانتشار وشديد الضرر لكي يجمع الناس على انه بغيض ومرفوض وبحاجة لمعالجة واصلاح. فقد يكون الواقع الموضوعي محدودا في ضرره وآثاره السلبية ولكن الناس قد يعتبرونه وضعاً خطيراً للغاية. كما أن واقعا سلبيا واسع الانتشار قد لا يراه الناس على انه مشكلة اجتماعية.

ولقد أيدت نتائج دراستنا هذه الفرضية القائلة بعدم ضرورة وجود تطابق في كل الحالات بين الواقع والادراك في تحديد المشكلة. فلقد أجمع أفراد العينة على اعتبار والعنوسة رابع أهم مشكلة تواجه المجتمع الكويتي. ولكن حجم وانتشار ظاهرة العنوسة بين الكويتيات لا يعطيها اطلاقا الاهمية المستمدة من نظرة الناس اليها كوضع اجتماعي سلبي. فلو اعتبرنا ان سن العنوسة يبدأ من الخامسة والثلاثين للمرأة غير المتزوجة ورجعنا الى الاحصاءات الكويتية لوجدنا ان عدد النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج. من الفئة العمرية 35 سنة وأكثر يبلغ 1620 امرأة فقط طبقا للتعداد العام للسكان لعام 1985 (التعداد العام للسكان لعام 1985 الجزء الثالث 481-488). وفي المقابل نجد أن عدد الكويتيات من الفئة العمرية نفسها المتزوجات 43319 والعدد الاجمالي للمتزوجات واللواتي سبق لهن الزواج كالمطلقات والارامل يبلغ 60964 امرأة. وتظهر هذه الاحصاءات أن النسبة الفعلية للعنوسة بين الكويتيات لا تتعدى 2,66٪ وهي نسبة عادية ومماثلة للظاهرة في المجتمعات

الأخرى. وهكذا نجد في هذه الحالة تغلب البعد الذاتي على البعد الموضوعي في تحديد المشكلة.

كما أن مشكلة عزوف الشباب الكويتي عن الزواج لا تجد ما يؤيدها في الواقع الموضوعي. فلو أخذنا عقود الزواج السنوية للذكور الكويتيين ما بين عامي 1967، 1983 لوجدنا أنها تضاعفت ست مرات تقريباً إذ ارتفع عددها من 1074 عقداً إلى 6368 عقداً. وإذا أدركنا أن عدد الكويتيين قد تضاعف خلال الفترة نفسها من 347000 إلى 681000 يتضح لنا أن نسبة عقود الزواج السنوية إلى السكان قد ارتفعت. (النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية، 1983: 1). وإذا نظرنا إلى معدلات الزواج الحام والعام نجد أيضاً اقبالاً متزايداً على الزواج وليس عزوفاً عنه. فقد كان معدل الزواج الحام للكويتيين 7,4 عام 1977 وأصبح 9,4 عام 1986. كما أن معدل الزواج العام ارتفع من 14,6 عام 1977 إلى 18,2 عام 1986 (المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1987: 79). ويتكرر الأمر نفسه في حال مشكلة زواج الكويتي بأجنبية (غير كويتية). وتشير الإحصاءات المتوفرة للأعوام 1986 - 1982 إلى أن معدل زواج الكويتي بغير الكويتية قد تراوح ما بين 12٪ - 15٪ فمن مجموع 6259 عقد زواج للكويتيين عام 1982 كانت الزوجة كويتية في حال 5517 منها وغير كويتية في حال 742 منها. ومن مجموع 6676 عقد زواج للكويتيين عام 1986 كانت الزوجة كويتية في حال 5731 منها وغير كويتية في حال 945 منها. (المجموعة الإحصائية السنوية لعام 86، 1987). ولكن يجب التنبيه عند قراءة هذه الإحصاءات لأن نسبة غير قليلة من الزواج بغير كويتيات تكون زوجة ثانية أو زواجا لا يعمر طويلاً لأن القصد منه المتعة لفترة وليس بناء أسرة مستقرة. ونميل للترجيح بأن النسبة الفعلية لزواج الكويتيين بغير كويتيات لا تتعدى 5٪ - 8٪ من مجمل زيجاتهم. ولا نعتقد أن هذه النسبة تشكل انحرافاً شديداً عن المتوقع في المجتمع الكويتي لأن الغالبية العظمى من الكويتيين يتزوجون من كويتيات. وفي المقابل نجد مثلاً أن مشكلة عزوف الشباب الكويتي عن العمل اليدوي وعن التعليم المهني تمثل واقعاً موضوعياً سلبياً واسع الانتشار وشمس رفاه وأمن المجتمع الكويتي، ولكن رغم ذلك لم ترق إلى مصاف المشكلة الاجتماعية بنظر الطلبة حيث لم يلتفت إليها سوى 12 طالباً وطالبة 1٪ من أفراد العينة.

ويتطابق البعدان الذاتي والموضوعي في حال عدد من المشكلات الاجتماعية مثل الطلاق والأدمان وغلاء المهور وتعدد الزوجات والسكن والتفكك الأسري ومشكلة الخدم وحوادث المروز. وسنورد بعض الإحصاءات بالنسبة لمشكلتي الطلاق وحوادث المروز. فنجد في العام 1982 أن الكويتيين قد عقدوا 6259 زواجا وأوقعوا 1750 طلاقاً، وفي العام 1986 عقدوا 6676 وأوقعوا 2098 طلاقاً (المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1987، 86). وتظهر إحصاءات حوادث المرور معدلات مرتفعة إذ بلغ عددها 23090 حادثاً عام 1982 و 24824 حادثاً عام 1983 و 22703 حادثاً عام 1984 و 21983 حادثاً عام 1985. ونتجت عن هذه الحوادث أضرار مادية وبشرية فادحة. (المجموعة الإحصائية السنوية، 1987: 250).

الخلاصة

نخلص من دراستنا هذه الى نوعين من الاستنتاجات : الاول نظري والثاني تطبيقي . وبالنسبة للاستنتاجات النظرية حول المشكلات الاجتماعية تؤيد دراستنا صحة عدة فرضيات ومقولات متداولة في أدبيات علم الاجتماع حول المشكلات الاجتماعية وهي :

(1) ان العامل الذاتي أو الادراك الذاتي يشكل جانباً مهماً من جوانب تحديد المشكلة الاجتماعية في أي مجتمع . وانه بدون تكون عنصر الادراك لا يمكن لأي وضع اجتماعي ان يتحول الى مشكلة اجتماعية مطروحة على الرأي العام لحشد الطاقات والجهود الجماعية الرسمية والشعبية من أجل حلها .

(2) تلعب وسائل الاعلام المرفية والمكتوبة والمسموعة دوراً بارزاً في توجيه انظار الجمهور الى اوضاع معينة وهي بذلك تسهم في تكوين الادراك الذاتي للاوضاع غير المرغوبة .

(3) ان الاحساس بالمشكلة عبر الاحتكاك المباشر بالوضع الاشكالي يسهم في تكوين الادراك بالنسبة لهذا الوضع ، وكلما بعدت المسافة بين الشخص والمشكلة قل شعوره بها ويحدثها .

(4) ان الاجماع حول المشكلات التي يعاني منها مجتمع ما لا يتوفر الا بالنسبة لعدد محدود من المشكلات فما يكون مشكلة بنظر بعض فئات المجتمع وافراده قد لا يكون كذلك بنظر فئات اخرى وافراد اخرين .

(5) ان التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي للمشكلة الاجتماعية لا يكون قائماً بالضرورة في كل الحالات . وبكلام آخر فان البعد الذاتي يتغلب احياناً كثيرة على البعد الموضوعي في تحديد المشكلة بنظر الناس والمجتمع . فقد لا يكون لمشكلة اجتماعية ما أساس موضوعي ورغم هذا فقد تأتي في قمة المشكلات بنظر الرأي العام ، والعكس صحيح . وأما بالنسبة للاستنتاجات التطبيقية فلقد أوصلنا بحثنا هذا الى النتائج التالية :

(1) يتفاوت طلبة جامعة الكويت تفاوتاً كبيراً في ادراكهم لعدد المشكلات التي تواجه مجتمعهم . فالبعض يرى أن مجتمعه لا يواجه سوى عدد محدود من المشكلات الاجتماعية بينما يرى البعض الآخر أن المجتمع الكويتي يواجه عدداً كبيراً من المشكلات .

(2) يتركز ادراك الغالبية العظمى لطلبة جامعة الكويت على المشكلات الاسرية والمشكلات المرتبطة بها الى حد ما مثل انحراف الشباب ومشكلة «الادمان» . وربما تعكس هذه

الرؤية الطبيعية الاسرية السائدة للمجتمع الكويتي والهزات التي تتعرض لها العلاقات الاسرية في ظل التحولات الاقتصادية - الاجتماعية الكبيرة.

(3) يركز طلبية جامعة الكويت على المشكلات السلوكية - الاخلاقية الناجمة عن انحرافات في سلوك الافراد عن المعايير الاجتماعية السائدة. ويبدو تركيزهم على المشكلات البنيوية والتنمية باهتا إزاء التركيز الاول حتى يبدو وكأنهم لا يشعرون بوجود مشكلات بنيوية تنموية أو على الأقل لا يعيرونها الحد الأدنى من اهتمامهم.

(4) رغم أن ادراك العديد من المشكلات لا ترتبط بالنوع، إلا أن البحث قد أظهر وجود عدة مشكلات تعتمد رؤيتها على النوع لأنها تمس أحد الجنسين فقط.

المصادر العربية

التير، م. «المشكلات الاجتماعية : تحديد اطار عام». الفكر العربي 13، (19) بيروت، معهد الانماء العربي للعلوم الانسانية : 7 - 25.

وزارة التخطيط

1987	المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1987. الكويت : الادارة المركزية للإحصاء.
1985	التعداد العام للسكان 1985، الجزء الثالث. الكويت : الادارة المركزية للإحصاء : 481-488.
1983	النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية : الزواج والطلاق 1983. الكويت : الادارة المركزية للإحصاء.

المصادر الاجنبية

Becker, H.S. (Ed.)

1967 Social Problems: A Modern Approach. New York: John Wiley.

Freeman, H.E.

1973 Social Problems: Courses and Controls. New York: Rand McNally College Publishing.

Fuller, R.C. & Myers, R.R.

1941 "The Natural History of a Social Problem." American Sociological Review 6 (June)

Julian, J.

1980 Social Problems. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Kane, J.J.

1962 Social Problems: A Situational Value Approach. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Liazos, A.

1982 People First: An Introduction to Social Problems. Boston: Allyn & Bacon.

McDonagh, E.C. (Ed.)

1969 Social Problems: Persistent Challenge. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Merton, R.K. & Nisbet, R.A. (Eds.)

1961 Contemporary Social Problems. New York: Harcourt, Brace.

Neubeck, K.J.

1979 Social Problems: A Critical Approach. Dallas: Glenview Scott Foresman.

Raab, E.

1973 Major Social Problems. New York: Harper & Row.

Rubington, E. & Weinberg, M.

1971 The Study of Social Problems. New York: Oxford University Press.

Selltiz, C.

1961 Research Methods in Social Relations. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Walsh, M.E. & Furfey, P.H.

1958 Social Problems & Social Action. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تنفق بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير: الدكتور أحمد حسن فرحات

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضائية إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:

للأفراد ٣ دولارات داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للمؤسسات والشركات ١٣ ديناراً داخل الكويت
٤٥ دولاراً أمريكياً خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب. ١٧٤٣٣ الخالدية

الكويت - هاتف: ٤٨٤٧٢٦٩

الصحة النفسية لعينة من طلبة الجامعات العراقية وفقا لمقياس كولبرغ

خلف نصار الهيتي

كلية الاداب - جامعة بغداد

عامر عباس حسين

كلية الاداب - الجامعة المستنصرية

مقدمة

اتجهت العديد من الدراسات في مجال الصحة النفسية، والطب النفسي، الى دراسة الصحة النفسية العامة للمجتمع، دون الاقتصار على دراسة حالات الذين يعانون من اضطرابات نفسية، كدراسة Leighton et al (1963) التي أجراها على (1000) عائلة اميركية وقبل ذلك دراسة Srole et al (1962) ورغم تعدد الدراسات في هذا المجال فان من بين الدراسات المهمة التي تطرقت لبحث هذه الظاهرة على مستوى واسع، دراسة Lemkau et al (1941) التي اجريت في بلتي مور بالولايات المتحدة الامريكية وتوصلت الى ان معدل الاصابات النفسية هو (60,5) لكل 1000 شخص. بينما ارتفعت هذه النسبة في الدراسة التي أجراها Pasamanick et al (1959) لتصل الى (93,4) لكل 1000 شخص في حين بلغت نسبة الاصابات في دراسة Trussall & Elinson (1959) (138) اصابة لكل 1000 شخص ولم تكتف الدراسات السابقة في التعرف على حجم المعاناة النفسية، بل تعدى الأمر الى التعرف على الصحة النفسية العامة للأفراد وعلاقتها ببعض المتغيرات، فقد اشارت دراسة Taylor & Chave (1964) التي تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال الى ان الاناث اكثر معاناة من الذكور، خاصة في ظهور الاضطرابات العصبية وانه كلما تقدم الانسان بالعمر ازداد احتمال ظهور الاعراض العصبية عليه، خاصة بين الذكور. كما وجد ايضا ان الطبقات الدنيا في المجتمع هي اكثر الفئات الاجتماعية التي تظهر عليها الاعراض العصبية.

هذه الدراسات السابقة تظهر لنا اهمية كشف الحالة النفسية ومعاناة المجتمع، سيما أن تبني امر كهذا يسهم اسهاما كبيرا في التخطيط للمجتمع في مجال الصحة النفسية.

وخاصة التعرف على ما يحتاجه ذلك المجتمع من متابعة ورعاية نفسية وصحية لاجل سعادته وزيادة إنتاجيته. وإذا كان عموم المجتمع بقطاعاته المختلفة يحتاج لمثل هذه المتابعة والرعاية النفسية والتخطيط لها، فإن طلبة الجامعة هم أيضاً في حاجة لمثل هذا الاهتمام، حيث إن خصوصية مرحلتهم العمرية وطبيعة عملهم الدراسي وبيئتهم الجامعية تتطلب جهداً ومثابرة وتفاعلاً مع متغيرات جديدة تقود في كثير من الأحيان إلى شدة مستمر، وتعرضهم لضغوط تجعل منهم أشخاصاً في أمس الحاجة للمتابعة النفسية.

هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على الوضع النفسي لطلبة الجامعات بشكل عام، وإلى مدى إسهام كل من المتغيرات التالية في الصحة النفسية العامة لهم: (1) الجنس (ذكر، أنثى)، (2) عدد أفراد الأسرة التي يعيش معها الطالب أو الطالبة، (3) ترتيب الطالب بين أخوته وإخواته، (4) موقع الجامعة التي يدرس فيها (الموصل، بغداد، البصرة)، (5) مهنة والد الطالب أو ولي أمره.

إجراءات البحث

لغرض تحقيق أهداف البحث اتبعت الإجراءات التالية، في ما يتعلق بالعينة والأداة المستخدمة لجمع البيانات، والأسلوب الإحصائي المتبع لتحليل النتائج.

العينة: لقد شملت عينة البحث الحالي 991 طالباً وطالبة موزعين على جامعات الموصل، المستنصرية، البصرة، بواقع 295 و 386 و 300 طالب وطالبة على التوالي، اختيروا بصورة عشوائية في العام الدراسي 1986/85. وكان منهم ذكورا، فيما كان عدد الإناث 422.

هذا وقد اتبعت الإجراءات التالية في عملية الاختيار العشوائي:

- (1) قسمت الجامعة إلى كليات، وقد أخذت بنظر الاعتبار الكليات التي تضم أعداداً كبيرة من الطلبة، فبالنسبة للجامعة المستنصرية مثلاً اختيرت كليات العلوم، الآداب، التربية، الإدارة والاقتصاد.
- (2) تم اختيار قسم واحد من كل كلية بصورة عشوائية.
- (3) وزع الطلبة المطلوب اختيارهم على المراحل الدراسية بالتساوي واختيروا عشوائياً من كل مرحلة وفقاً للاسماء المثبتة لدى سكرتارية القسم. ونظراً لأن الدراسة لا تتم بالمقارنات بين الأقسام والمراحل فليست هناك حاجة لإيضاح توزيع الطلبة حسب الأقسام أو المراحل.

الأداة: استخدم البحث الحالي استبيان الصحة العامة General Health Questionnaire المعروف بين المتخصصين بـ (GHQ). إن سبب اختيار الاستبيان (الصورة المكونة من 30 فقرة GHQ-30) هو عدم توفر مقياس جاهز للباحثين خاص بالصحة النفسية العامة. ولأن

هذه هي الصورة التي ترجمت وسبق تطبيقها على عينة من الطلبة العراقيين (النعمة، وحسين، 1985). ولقد صمم الاستبيان رئيس قسم الطب النفسي الوياتي في جامعة مانشستر بالملكة المتحدة (Goldberg, 1967, 1972)، الذي استخدم هذا الاستبيان على نطاق واسع منذ أواخر الستينات، ومازال يستخدم في الدراسات النفسية الوياتية، فقد استخدم في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والنمسا، وأستراليا، والهند، وجامايكا (Goldberg, 1978) كما استخدم في أيرلندا الشمالية لبيان آثار العنف السياسي فيها على الصحة النفسية للأفراد، وإن هذا الاستبيان باستطاعته الكشف عن الحالات التي تعاني من مختلف الاضطرابات النفسية، إلا أنه غير مصمم لكشف الحالات الذهانية إلا إذا كانت أعراضها السائدة من قبيل الاكتئاب والقلق، ولا يهتم الاستبيان بمعرفة اضطرابات الشخصية Personality Disorder أو أنماط التكيف الجنسي Sexual Adjustment أو الظواهر التي قد تصاحب الفرد بشكل مستمر مدى الحياة كالفأفة والتأتأة Stuttering ولا الفصام Schizophrenia، ولبررات عملية فإن هذا الاستبيان لا يهتم بالتعرف على حالات التخلف العقلي أو الهوس Mania وذلك لأن أفراداً كهؤلاء غير قادرين على الاستجابة لاستبيانات لغوية كهذا الاستبيان.

يتألف الاستبيان (GHQ) من (30) فقرة، ويستخدم للكشف عما إذا كانت لدى المستجيب شكاوى نفسية خلال الفترة الراحة وحتى الأسابيع القليلة السابقة للاستجابة، وليس الشكاوى التي كان يعاني منها المستجيب في ما مضى من حياته. وقد صممت الاجابات بحيث تقلل قدر المستطاع من احتمال الاستجابة النمطية للأشخاص الذين قد ينزعون الى الموافقة أو عدم الموافقة. كما أن للمستجيب اختيار الاجابة الأكثر انطباقاً على وضعه دون أن تثير لديه الحيرة والتوجس اللذين قد تثيرهما اجابات الإيجاب أو النفي فقط.

واستخدمت في تصحيح الاستجابات الأوزان أو القيم (3,2,1,0) وحسب نموذج ليكرن إذ يشير مصمم المقياس أهمية اتباعه عند استخدام الاستبيان لأغراض البحث وليس لأغراض التشخيص العيادي (Goldberg, 1978: 6). وتشير الدرجة العالية على المقياس الى شدة المعاناة. ويمكن استخدام المقياس في المقارنة بين المجموعات المختلفة، ومقارنة درجات مجموعتين في زمنين مختلفين، ودراسة العلاقة بين درجات الاستبيان ومتغيرات اجتماعية أخرى، وتشخيص الحالة المرضية وغير المرضية (Goldberg, 1978: 6). وقد اشير في كراس الصحة العامة Manual of the General Health Questionnaire الى أنه يمتاز بصدق البناء Construct Validity وصدق المحتوى Content Validity إضافة الى صدق الملح Criterion Validity الذي استخرج باتخاذ العلاقة بين الدرجات على الاستبيان والتقديرات الاكلينيكية.

اعتمد البحث الحالي بالدرجة الاساس على انواع الصديق التي استخرجها واضع الاستبيان، وبالذات على صديق المحتوى. حيث ان فقراته قد تم بناؤها بالاعتماد على محاولات سابقة لباحثين آخرين غطوا (19) مجالا تشمل كل جوانب التكيف (Goldberg, 1978: 8)، معتبرا ذلك الاجراء خير ما يحقق صديق المحتوى (Goldberg, 1978: 16). اما ثباته فقد اشارت الدراسات السابقة الى انه تم استخراجها بأسلوب إعادة الاختبار، حيث تم تطبيقه على ثلاث مجموعات فكانت النتائج 0,51، 0,75، 0,90 وبأسلوب التجزئة النصفية وجد انه 0,95 ولعينه كان عدد أفرادها 853 شخصا (Goldberg, 1978).

قام بترجمة هذا الاستبيان الى اللغة العربية الدكتور طه ياسين النعمة والدكتور عامر عباس حسين ولأجل التأكد من سلامة الترجمة والمحافظة على البعد النفسي لفقرات الاستبيان، عرضت الترجمة مع اصل المقياس على لجنة من المتخصصين في علم النفس والطب النفسي التي اقرت سلامة الترجمة العربية، حيث تأكد لها ذلك من خلال اخضاع النسخة العربية وإعادة ترجمتها ثانية للغة الانكليزية Back Translation كما تم التأكد ايضا من وضوح لغة الاستبيان ومعرفة ما اذا كانت هناك بعض فقرات الاستبيان ذات معنيين من خلال الدراسة الاستطلاعية التي تضمنت عينة من الطلبة تمثل مستويات مختلفة بالجامعة.

طبق الاستبيان لأول مرة في صورته العربية في الدراسة التي اجراها كل من النعمة وحسين (1985) وجرت محاولتان لحساب ثبات المقياس بصورته العربية وبطريقة التجزئة النصفية، فكان في الاول 0,92 (حسين، والهيبي، والنعمة، 1986: 8) اما المحاولة الثانية (الدراسة الحالية) فقد كان معامل الاتساق الداخلي 0,91 (التجزئة النصفية) Internal Consistency، بعد ان تم تعديل معامل الارتباط للحصول على تقدير لثبات الاختبار ككل وليس لنصف منه وذلك باستخدام معادلة Spearman - Brown، (Thorndike & Hagen 1977: 80). والجدول رقم (1) يعرض المعلومات الخاصة بحساب معامل الاتساق الداخلي للدراسة الحالية:

جدول رقم (1)

معامل الاتساق الداخلي لاستبيان الصحة العامة بطريقة التجزئة النصفية

الفقرات	عدد الافراد	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل الثبات
الفردية	992	15,84	7,15	0,83	0,91
الزوجية	992	16,33	7,49	—	—

ويعتبر معامل الثبات هذا مقبولا احصائيا، اذ انه ذو دلالة احصائية عند مستوى (0,01) ومقبول عمليا، اذ أنه في مستوى معاملات الثبات للدراسة السابقة.

المعالجة الاحصائية : ان التصميم الاساس لهذه الدراسة هو تصميم ارتباطي اعتمد المعالجة الاحصائية أسلوباً لضبط متغيراته. وقد استخدم الانحدار المتعدد Multiple Regression اسلوبا لتحليل البيانات والتعرف على مدى اسهام متغيرات البحث في التباين الموجود في درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة من خلال تحليل العلاقة بين متغير تابع واحد (الدرجات على استبيان الصحة العامة) وعدة متغيرات مستقلة، التي يمكن ان تكون مستمرة او ثنائية Dichotomous (Tabachnick & Fidell, 1983: 88). ولغرض اختبار مجموعة المتغيرات (المتنبئات Predictors) ذات الاهمية احصائيا في الاسهام في التباين الموجود في المتغير التابع (المتغير المحك Criterion) استخدم اسلوب الانتقاء المتقدم Forward Selection الذي يوازن بين الحصول على افضل قدرة على التنبؤ واقل عدد من المتغيرات المستقلة (Draper & Smith, 1966: 169). وقد استعين بالحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences (SPSS (Nie, 1975) المتوفرة في المركز القومي للحاسبات الالكترونية/ بغداد، لاستخراج نتائج البحث الحالي.

النتائج

وضع لهذا البحث هدفان، الأول: التعرف على الوضع النفسي لطلبة الجامعة في العراق بشكل عام. والثاني: التعرف على مدى اسهام متغيرات كالجنس وموقع الجامعة، وعدد افراد الاسرة، وترتيب الطالب بين اخوته، ومهنة والد الطالب او ولي امره. ان تحقيق الهدفين المذكورين يستلزم اولاً: اختيار مدى اسهام المتغيرات الخمسة اعلاه، في التباين الموجود بين درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة. ومضى وجدت فروق حسب الجنس، او حسب الجامعات مثلا فانه ليس بالامكان النظر الى الوضع النفسي للطلبة مجتمعين باعتبارهم مجتمعا واحدا، وإنما يكون من

جدول رقم (2)
معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (المتنبئات)

المتغيرات	1	2	3	4	5
1 - الجنس	—	0,07—	0,03—	0,02	0,03—
2 - الجامعة		—	0,04—	0,01	0,08
3 - عدد افراد الاسرة			—	0,33	0,05—
4 - التسلسل في الولادة				—	0,15
5 - مهنة الاب					—

الأفضل النظر اليهم كمجتمعات متميزة فيما يتعلق بالمتغير الذي تظهر نتائج التحليل فروقا بين اصنافه. ولنفرض التعرف على مدى مساهمة المتغيرات التي اهتم البحث بدراستها استخدم اسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression ويستلزم هذا الاسلوب تفحص معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة لاحظ جدول رقم (4) الذي ضمن معاملات الارتباط هذه مع المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متغير.

يتضح من الجدول (2) ان العلاقات بين المتغيرات المستقلة الخمسة ضعيفة جدا حيث كانت جميع معاملات الارتباط ، غير ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05، عدا معامل الارتباط بين عدد افراد الأسرة، وترتيب الطالب بين أخوته، إذ كان معامل الارتباط 0,33 وهذا ذو دلالة احصائية عند مستوى (0,05)، ان وجود علاقة عالية بين المتغيرات المستقلة تستلزم الحل من احتمالات مجابهة التحليل الاحصائي بمشكلة العلاقات العالية بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity والتي قد تجعل عملية التفسير مضللة نتيجة ارتفاع الأخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار. وازاء ذلك فانه ينبغي الوقوف على هذه العلاقة (Tabachnick & Fidell, 1983 : 82) (لاحظ جدول رقم 2. على الرغم من الدلالة الاحصائية لمعامل ارتباط هذين المتغيرين، فان هذه العلاقة ليست علاقة عالية وبالشكل الذي يجعل هذين المتغيرين يقيسان نفس الخاصية كما يتضح من التباين المشترك بين هذين المتغيرين الذي يعكسه مربع العلاقة لمعامل الارتباط ومقدارة (11٪) كما ان هذين المتغيرين لم يظهرهما نفس النمط من العلاقة مع المتغيرات الأخرى (انظر الجدول 2) وعلى الرغم من ذلك وزيادة في الحرص على سلامة التحليل فان هذا البحث استخدم برنامجا للتحليل SPSS يمكن بوساطته اختبار مدى تأثير تلك العلاقة العالية وايقاف التحليل عندما يكون حجمها مؤثرا ويتم ذلك باستخدام معيار يسمى معيار تقبل العلاقة Tolerance الذي كلما كان صغيرا كان التحليل مضللا والعكس هو الصحيح. ولدى اجراء التحليل الاحصائي لم يتضح بروز مثل هذه المشكلة في هذا البحث. وازاء ذلك اجريت عمليات التحليل الاحصائي اللازمة لتحقيق هدف البحث مفترضين سلامة التحليل بالنسبة لهذا المجال خاصة ان حجم العينة كبير جدا قياسا بعدد المتغيرات (Tabachnick & Fidell, 1983 : 300) لقد كانت نتيجة التحليل الاحصائي ان اختير متغير عدد افراد الأسرة بالخطوة الاولى من التحليل، لاحظ الجدول رقم (3).

ان هذا المتغير كان أكثر المتغيرات مساهمة في التباين الموجود بين درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة، كما يعكسه مربع معامل الارتباط المتعدد الذي مقداره (0,00766)، إذ كانت الدرجة الفائقة المقابلة لمعامل الارتباط هذا (7,645) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,01)، وبما ان العلاقة البسيطة لهذا المتغير التابع هي علاقة سالبة فان ذلك يعني انه كلما زاد عدد افراد الأسرة زاد احتمال ان تقل درجة الطالب على استبيان الصحة العامة

جدول رقم (3)

القيم الفائية لاختبار مدى اسهام المتغيرات في التباين الحاصل في درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة

المتغيرات	درجة الحرية	ف الجدولية 0,05	ف للاعمال	الاحتمال للاعمال	الارتباط التراكمي للمتعدد	مربع الارتباط للمتعدد	الساحة في مربع الارتباط	ف الكلية	الاحتمال د
1 عدد افراد الاسرة	990,1	3,85	7,645	0,01	0,06754	0,00766	0,070766	7,645	0,01
2 الجنس	989,2	3,00	8,490	0,01	0,11888	0,01413	0,00847	7,089	0,01
3 الجامعة	988,3	2,61	2,743	0,05	0,12986	0,01886	0,00273	5,849	0,01
- مهنة الوالد			اقل من 1						
- ترتيب الاخوة			اقل من 1						

اي زاد احتمال قلة شكواه النفسية والعكس صحيح . وبعد اختبار المتغير اختبر مدى مساهمة المتغيرات الاخرى في التباين الموجود في المتغير التابع كما تعكسها القيمة الفائية للمتغير بوجود المتغيرات الاخرى (ف للدخال) وقد وجد ان متغير الجنس (ذكر، انثى) هو اعلى المتغيرات اسهاما، اذ كانت درجته الفائية (للدخال) 6,49 لدى مقارنتها بالقيمة .

الجدولية عند درجة حرية 2 للبيسط و 989 للمقام والمثبتة في الجدول (3) أيضا وجد انها ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,9) وبناء على ذلك اختبر هذا المتغير في الخطوة الثانية . وبإضافة هذا المتغير الى جانب متغير عدد افراد الاسرة ارتفع معامل الارتباط المتعدد الى 0,11888 (اطلق عليه الارتباط التراكمي). وقد ساهم هذا المتغير في مربع الارتباط المتعدد بزيادة مقدارها 0,01413 وتعتبر هذه الزيادة اعلى من اي زيادة يمكن ان يضيفها اي من المتغيرات الاخرى . ولدى اختبار هذه الزيادة احصائيا وجد انها ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,01) حيث كانت الدرجة الفائية الكلية المقابلة لهذا المتغير هي 7,089 وبذلك اعتبر هذا المتغير أيضا من المتغيرات التي تسهم في الصحة النفسية العامة للطلبة . ونظرا لأن الجنس ثنائي التصنيف Dichotomous فان متابعته تشير الى ان الاناث قد حصلن على درجة اعلى من الذكور في استبيان الصحة النفسية العامة، والجدول (4) يوضح درجات الجنسين وانحرافها المعياري على الاستبيان .

جدول رقم (4)

المتوسط والانحراف المعياري والمدي عند 95% من الثقة لدرجات الذكور والاناث على استبيان الصحة العامة

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	اقل درجة	اعلى درجة	حدود المتوسط عند مدى ثقة
ذكور	569	31,19	14,39	2	81	32,37 - 30,00
اناث	421	33,51	13,42	7	87	34,79 - 32,22

ان الجدول رقم (4) يشير الى ان المتوسطات للعينات المحتملة للذكور يتوقع ان تتراوح بين 30 الى 32,37 وعند مدى من الثقة مقداره (95%) بينا يتراوح مدى المتوسطات لعينات الاناث بين 32,22 الى 34,79. ان درجة كهذه (سواء بالنسبة للذكور او للاناث)، لاحظ (6: Goldberg, 1978) تشير الى ان هناك احتمالا كبيرا في ان معظم الطلبة ذكورا واناثا لا يعانون من مشكلات او شكوك نفسية على الرغم من وجود حالات متطرفة لدى كل من الذكور والاناث كما يتضح من الجدول (4) ايضا. وان زيادة متوسط الاناث على متوسط الذكور في هذه الدراسة تتفق مع كثير من الدراسات السابقة التي وجدت ان الاناث اكثر قلقا ومعاناة ولديهن شكوك نفسية اكثر بالمقارنة باقرائهن من الذكور، ومن هذه الدراسات دراسة (1984, 1985) Calms & Wilson ودراسة (1978: 23) Goldberg، ودراسة & Taylor (1964) Chave ودراسة (1976: 502-511) Janis & Plays.

ان هذه النتيجة قد ترتبط بشعور المرأة الداخلي وقلقها نحو اهمية الاهتمام بمظهرها من اجل ان تحافظ على رعاية واهتمام الرجل من جهة وشعورها بضعفها وعدم استطاعتها انجاز متطلبات الحياة بمفردها وكونها الاكثر احتمالا للتعرض للايذاء النفسي خلال اتصالها وتفاعلها بالبيئة، لاحظ دراسة (1976) Janis & Plays. وتبرز هذه المشكلة في مجتمعنا بشكل جلي لما تتعرض له من مشاعر الأحباط الناجمة عن سيطرة قيم (الذكورة) فيه بصورة كبيرة، وما توفره هذه القيم من امتيازات وحقوق للذكور مقارنة بالاناث في احيان كثيرة.

وباستمرار التحليل بالاسلوب نفسه تم اختيار متغير موقع الجامعة حيث كانت القيمة الفائية قبل اضافة المتغير الى جانب المتغيرين الاول والثاني (ف للدخال) مقدارها 2,743 وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 وباضافة هذا المتغير ارتفع معامل الارتباط المتعدد التراكمي الى (0,12986)، اي ان هذا المتغير اسهم في مربع معامل الارتباط المتعدد بما مقداره (0,00273) وتعتبر هذه الزيادة هي الاخرى ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,01 حيث كانت القيمة الفائية الكلية المقابلة لهذا المتغير 5,649. ونظرا لان هذا المتغير قد صنف الى ثلاثة اصناف حسب موقع الجامعة وهي جامعة الموصل، الجامعة المستنصرية في بغداد، جامعة البصرة، فقد تمت متابعة هذا المتغير بحساب المتوسط والانحراف المعياري ومدى المتوسط عند مستوى من الثقة مقداره (95%) حيث ضمنت النتائج في الجدول (5).

جدول رقم (5)

المتوسط والانحراف المعياري والمدى عند 95% من الثقة لدرجات الطلبة حسب متغير موقع الجامعة

موقع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	أقل درجة	أعلى درجة	حدود الوسط 95 % عن الثقة
الموصل	295	30,57	14,30	4	87	28,93 - 32,20
بغداد	386	33,31	13,60	6	81	31,94 - 34,67
البصرة	310	32,14	12,96	2	77	30,58 - 33,70

ان الجدول رقم (5) يشير الى ان طلبة جامعة الموصل هم اقل الطلبة معاناة من مشكلات وشكاوى نفسية يليهم طلبة جامعة البصرة فيما كان طلبة الجامعة المستنصرية في بغداد اكثر الطلبة معاناة واظهارا للشكاوى النفسية من اقرانهم الآخرين . وقد يعزى ذلك الى ما تضفيه الحياة العصرية في بغداد من تعقيد والتي هي اكثر مما هي عليه في كل من الموصل والبصرة ، خاصة في ما يتعلق بوسائل النقل والسكن والطعام وجوانب الحياة الاخرى بينما تمتاز مدينة الموصل ببساطة الحياة وقلة الصخب وامكانية التنقل بصورة اسهل مقارنة بمدينة بغداد . ورغم كل القصف اليومي العشوائي الذي كانت تتعرض له مدينة البصرة (خلال الحرب) فلم تظهر على شبابها من الطلبة اى اعراض تذكر للقلق والشكاوى النفسية وقد يعزى هذا الأمر الى الحالة العامة للمعنويات المرتفعة وحالة الاستبسال لعموم المجتمع الذي اصبح متكيفا تكيفا سلبيا لتلك الحياة بشكلها الطبيعي والعسكري .

وعلى الرغم من التباين وفقا للموقع فان مدى الدرجات كما هو موضح في الجدول (5) يشير الى ان هناك احتمالا كبيراً في ان معظم الطلبة في الجامعات الثلاث لا يعانون من مشكلات نفسية غير طبيعية على الرغم من وجود حالات متطرفة لا علاقة لها بظروف المنطقة التي تقع فيها الجامعة ، اذ كانت مثلاً اعلى درجة حصل عليها طالب من الموصل ، حيث كانت درجته على الاستبيان 87 فيما كانت مثلاً اعلى درجة حصلت بالنسبة للبصرة هي 77 رغم ظروف المدينة خلال الحرب . وباختبار هذا المتغير، بقي متغيران هما مهنة الوالد او ولي الأمر وترتيب الطالب بين اخوته .

وبما ان القيمة الفاتية للدخال لكل من هذين المتغيرين كانت اقل من 1 فقد اهل هذان المتغيران واعتبر اسهامهما غير ذي دلالة احصائية . وبذلك توقف التحليل واعتبر أن هذين المتغيرين لا يسهمان في التباين في درجات الطلبة على استبيان الصحة النفسية العامة . وبذلك فإن هناك ثلاثة متغيرات اسهمت بدلالة احصائية وهي عدد افراد الاسرة ، والجنس ، وموقع الجامعة . ونظرا لوجود تمايز واختلاف بين الطلبة حسب متغير الجنس وموقع الجامعة ، فان الطلبة والحالة هذه لا يشكلون مجتمعا واحدا بالنسبة للصحة النفسية العامة ولا يمكن النظر الى صحتهم النفسية مجتمعين وانما يكتفى بوصف الصحة النفسية العامة لهم وفق متغير الجنس ذكورا واناثا ووفق موقع الجامعة (الموصل ، بغداد ، البصرة) . وكما تم وصفه في الصفحات السابقة وبذلك فقد اجيب على تساؤلات البحث المطروحة ضمن اهدافه .

الخلاصة : اظهرت النتائج البحث الحالي ان عموم الطلبة لا يعانون من مشكلات او شكاوى نفسية رغم مرحلتهم العمرية ورغم ظروف الطلبة كابتعاد البعض منهم عن الاهل وتعرضهم لضغوط الدراسة والجزو الجامعي الجديد وبما يليه من تقاليد كاختلاط الجنسين والنظام التربوي المتباين عن مثيله في الدراسة المتوسطة والاعدادية ، سيما ان قسما كبيرا منهم لا يزال يحتاج للرعاية النفسية في الاكل والنوم والملبس بعد ان كانت مثل هذه

الامور تجري داخل اطار الاسرة. وقد اتضح ايضا ان الاناث كن اكثر معاناة وشكوى من اقراءهم الذكور. ورغم هذه الفروق ذات الدلالة الاحصائية التي وجدت بين الجنسين «ذكورا واناثا» فانها عمليا لا ترتقي الى المستوى الذي يشير الى المعاناة غير الطبيعية من مشكلات نفسية تشكل حالة مرضية يخشى منها. ومن بين ما اشارت اليه الدراسة علاقة موقع الجامعة بالدرجة التي يحصل عليها الطلبة على استبيان الصحة النفسية العامة، اذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية بين درجات الطلبة حسب الجامعات، فقد كان الطلبة في جامعة الموصل اقل معاناة وشكوى بينما كان طلبة جامعة المستنصرية في بغداد اكثرهم شكوى، وجاء طلبة البصرة بين هاتين الجامعتين. وهذا وعلى الرغم من وجود فروق احصائية فانها عمليا لا ترتقي الى المعاناة غير الطبيعية وانما تقع جميعها ضمن الدائرة التي لا تشكل حالة مرضية. وبما ان اجراء هذا البحث جاء ضمن الفترة التي دارت فيها الحرب مع ايران فانه يتضح ان عامة الطلبة ذكورا واناثا، مهما كان موقعهم قريبا من الاحداث كطلبة البصرة وبغداد او بعيدين عنها كطلبة الموصل، لا يعانون من مشكلات او صعوبات نفسية، بل بالعكس فان الذكور كانوا اكثر استقرارا وصحة نفسية من الاناث وقد يكون ذلك دليلا على التكيف للذكور ونجاح التعبئة النفسية والجماعية التي تضطلع بها كل المؤسسات التربوية والاعلامية والجماعية.

نتيجة اخرى اظهرتها الدراسة الحالة تستلزم الاهتمام وهي ان الطالب الذي ينتمي الى عائلة كبيرة يكون اقل احتمالا للتعرض للالزمات النفسية حيث اظهر هؤلاء الطلبة شكوى اقل من الطلبة الذين ينتمون الى عوائل صغيرة الحجم. وقد يكون بالامكان ارجاع ذلك الى التفاعل والدعم الاجتماعي الذي توفره العوائل الكبيرة لابنائها قياسا بالعوائل الصغيرة. واخيرا فان ضعف مساهمة المتغيرات الثلاثة مجتمعة والتي لم تسهم باكثر من 12٪ من التباين الموجود بين درجات الطلبة على استبيان الصحة العامة يلفت النظر المتقصي عن متغيرات اخرى غير التي تناولها البحث الحالي وعلى المهتمين بمثل هذه الدراسات تقصيصها واستخدامها كمتمغيرات جديدة في بحوثهم المقبلة.

المصادر العربية

حسين، ع.ع. والهيقي، خ.ن. والنعمة، ط.ي. ١٩٨٦ «الحالة النفسية لطلبة الجامعة المستنصرية في ضوء استبيان الصحة العامة (GHQ)» بحث ألقى في المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب، الجامعة المستنصرية. بغداد.

النعمة، ط.ي. وحسين، ع.ع. ١٩٨٥ «الحالة النفسية لمعوقي الحرب في ضوء استبيان الصحة العامة». بحث ألقى في المؤتمر العلمي الرابع لهيئة رعاية معوقي الحرب، بغداد.

المصادر الأجنبية

- Cairns, E.D. & Wilson, N.R.
 1984 "The Impact of Political Violence on Mild Psychiatric Morbidity in Northern Ireland." *British Journal of Psychiatry* 145: 631-635.
- 1985 "Psychiatric Aspect of Violence in Northern Ireland." *Stress Medicine* 1: 193-201.
- Draper, N. & Smith, N.
 1966 *Applied Regression Analysis*. New York: J. Wiley.
- Goldberg, D.
 1967 *The Assessment of the Severity of Non-psychiatric Illness by Means of Questionnaire*. Unpublished doctoral dissertation, University of London.
- 1972 *The Detection of Psychiatric Illness by Questionnaire*. Moudsley Monograph No. 21.
- 1978 *Manual of the General Health Questionnaire*. Windsor, UK.: Neer-Nelson.
- Janis, M.P. & Plays, T.S.
 1976 "Frequency and Intensity of Anxiety in University Students." *Journal of Personality Assessment* 40 (5): 502-511.
- Leighton, D.C., Harding, J.S., Macklin, D.R., Hughes, C.C. & Lighton, A.H.
 1963 "Psychiatric Findings of the Strirling County Study." *American Journal of Psychiatry* 119: 1021-1026.
- Lemkau, P., Tietz, C. & Copper, M.
 1941 "Mental Hygiene Problems in an Urban District." *Mental Hygiene (New York)* 25: 624.
- Nie, N.H., Hull, C.H., Jenkins, J.G., Steinbrenner, K. & Bent, D.H.
 1975 *Statistical Package for the Social Sciences (2nd ed.)*. New York: McGraw-Hill.
- Pasamanick, B., Roberts, D.W., Lemkau, P. & Krueger, D.R.
 1959 "A Survey of Mental Disease in Urban Population: Prevalence by Race and Income." in B. Pasamanick (Ed.), *Epidemiology of Mental Disorder (Publication No. 60)*. Washington, DC: American Association for the Advancement of Science.
- Srole, L., Banger, T.S., Michael, S.T., Opler, M.K. & Rennie, T.A.C.
 1962 *Mental Health in the Metropolis: The Midtown Manhattan Study*. New York: McGraw-Hill.

Tabachnick, B.C. & Fidell, L.S.

1983 Using Multivariate Statistics. New York: Harper & Row.

Taylor, S.L. & Chave, S.

1964 Mental Health and Environment. London: Longmans.

Thorndike, R.L. & Hagen, E.P.

1977 Measurement & Evaluation in Psychology & Education (4th ed.). New York: J. Wiley.

Trussall, R.C. & Elinson, J.

1959 Chronic Illness in the United States Vol. 3: Chronic Illness in a Rural Area — The Hunterdon Study. Cambridge, MA: The Commission on Chronic Illness.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تمنن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- 1 - القرن المجري الخامس عشر
- 2 - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- 3 - النسيج الحضري عند الناشئة بالكويت
- 4 - بيابيه

مسعر الملحد دينار كويتي واحد

مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية

محمد السيد سليم

كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود

مقدمة

يعتبر مفهوم التوازن من أكثر المفاهيم انتشاراً واستعمالاً في العلوم الاجتماعية، ومن أكثرها غموضاً في الوقت ذاته. فالملحوظ أن معظم المتخصصين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية يوظفون مفهوم التوازن في التحليل دون أن يوضحوا معناه، ومؤشراته، وقدرته التحليلية. ومحاوّل هذه الدراسة أن تؤصل مفهوم التوازن بصفة عامة، مع التركيز على أحد مظاهر هذا المفهوم، وهو التوازن الدولي، موضحة أهمية التحليل التوازن الدولي في فهم العلاقات الدولية واستشرافها. ولتحقيق هذا الهدف، فإن الدراسة ستطبق المفاهيم النظرية للتحليل التوازني لرصد هيكل التوازن الدولي في منطقة جغرافية معينة، وهي منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط. ونقصد بذلك وصف الانماط الأساسية للعلاقات الدولية في المنطقة من منظور مفهوم التوازن الدولي، ومحاولة توظيف هذا المفهوم لاستشراف العلاقات الدولية في المنطقة. وفي هذا الإطار نحاول الدراسة أن تقدم مفهوم «شرقي البحر المتوسط» كإطار جغرافي وسياسي بديل لمفهوم «الشرق الأوسط».

الأصول الفكرية لمفهوم التوازن

يستمد مفهوم التوازن أصوله الفكرية من النظريات البيولوجية التي تم التوصل إليها في عصر النهضة الأوروبية. فقد خلصت تلك النظريات إلى أن التوازن والميل نحو التوازن هو أحد الخصائص الأساسية للكائنات الحية. فهذه الكائنات تميل إلى إيجاد حالة متوازنة معينة، وإلى تصحيح الاختلال الذي يصيب تلك الحالة نتيجة تدخل عامل خارجي

بشكل يعيدها إلى الحالة السابقة (Sills, 1968). كما أن التوازن مفهوم شامل ينصرف إلى شتى أشكال الظواهر الطبيعية والاجتماعية بحيث يغدو التوازن بمثابة مفتاح فهم التطور بشئ أبعاده. وقد انتقلت هذه المفاهيم إلى ميدان التحليل الاجتماعي في مرحلة لاحقة. فقد انطلق المذهب الفردي من مقولة التوازن، وأكد أن هناك انسجاماً طبيعياً بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، وأن هذا الانسجام يتحقق من خلال التفاعل الحر ولذلك، فقط تحفظ أنصار المذهب الاشتراكي على مفهوم التوازن، فقد اعتبروا أن هذا المفهوم ذو طابع معاد للتغير الاجتماعي، كما انتقد بعض الدارسين هذا المفهوم على أساس أنه يتسم بالعموض (مقلد، 1984: 31-33)، ولطبيعته الدعائية التي تقدم النظام الأمريكي على أنه نموذج للتوازن (معوض، 1987: 88).

وفي نظرنا، فإن توظيف المذهب الفردي لمفهوم التوازن لا يعني أن هناك ارتباطاً ضرورياً بينهما، وذلك بدليل أن المذهب الاشتراكي قد لجأ إلى مفهوم التوازن باعتباره الغاية النهائية للتغير الاجتماعي. أضف إلى ذلك أنه من الممكن فهم بعض جوانب الظواهر الاجتماعية من منظور التوازن دون قبول منطلقات المذهب الفردي بالضرورة. فمفهوم التوازن يقدم لنا أداة منهجية لوصف الظواهر الاجتماعية والتنبؤ باحتمالات التغير في تلك الظواهر، فما دام أن الميل إلى التوازن سمة عامة للظواهر، فانا يمكن أن نتوقع احتمالات والتغير في الظواهر التي تتسم بعدم التوازن. والواقع أننا لا ننتقل في هذه الدراسة من افتراض أن التوازن هو حالة قائمة بالفعل، ولكن من افتراض أن حالة التوازن تمثل نقطة يمكن انطلاقاً منها وصف وفهم حركية الظواهر، بمعنى مدى ابتعادها عن نقطة التوازن والأسباب المؤدية إلى ذلك.

مفهوم التوازن في العلوم الاجتماعية

يوضح تأمل أدبيات التوازن في العلوم الاجتماعية أن مفهوم التوازن قد استعمل بأربعة معانٍ مختلفة على الأقل. فمن ناحية أولى، يعتبر فريق من الباحثين أن التوازن مرادف للاستقرار بمعنى الميل إلى العودة إلى الحالة السالفة. وعلى سبيل المثال تعرف Chatterjee (1975:43) التوازن في سياق تعريفها للتوازن الدولي بأنه: «استمرار المتغيرات الأساسية للنسق الدولي (كميزان القوى، الحروب الكبرى، سباق التسلح) في حدود معينة لمدة معينة من الزمن حينما تتعرض تلك المتغيرات لقوى اضطرابية خارجية». وفي الأدبيات العربية يقول ربيع (1972: 16) أن التوازن السياسي ينصرف إلى:

«كل افتراض حيث الجماعة السياسية توجد في حالة من الاستقرار الذي يسمح بتحقيق الانسجام والتناسق بين مختلف مقومات الحقيقة السياسية».

من ناحية ثانية، يُعرف بعض الدارسين التوازن على أنه مرادف للتبادل بين القوى المتضادة. فقد عرف مونتسكيو الفصل والموازنة بين السلطات على أنه ينصرف إلى إعطاء السلطات الثلاث اختصاصات متكافئة نسبياً. كذلك، فقد عرف أصحاب المدرسة البنائية - الوظيفية التوازن بأنه يعني التبادل النسبي بين مدخلات ومخرجات النسق السياسي (Bill & Hardgrave, 1973:212). ومن ناحية ثالثة، يجمع بعض الدارسين بين مفهومي الاستقرار والتبادل فيعرفون التوازن على أنه حالة الاستقرار الناشيء عن تعادل القوى. فيعرف الاقتصاديون التوازن على أنه الوضع الأمثل من التبادل بين قيم متضادة، يتميز بعضها بالميل إلى التغير. فالتوازن هو حالة مثلى لأنها حالة يرضى عنها الأفراد. ولذلك فإنهم بمجرد الوصول إليها لن يكون لديهم دافع للتخلي عنها. كذلك، فالتوازن هو حالة من التبادل بين قيم متضادة (العرض والطلب مثلاً). وأخيراً، فإن التوازن هو حالة من الثبات التي تتسم بتكرارية وروتينية السلوك (خليل، 1985: 119؛ Shapiro, 1966: 143-144).

من ناحية رابعة، يقدم بعض الدارسين مفهوماً للتوازن باعتباره مرادفاً للاعتماد المتبادل بين الظواهر. وقد يكون الاعتماد المتبادل سكونياً، بمعنى أن وجود ظواهر معينة يؤدي إلى وجود ظواهر أخرى، أو حركياً بمعنى أن تغير ظواهر معينة يؤدي إلى تغير ظواهر أخرى. فقد أشار بارسونز إلى أن هنالك ميلاً في الانساق الاجتماعية نحو التوازن، بمعنى إقامة علاقة محددة من «الاعتماد المتبادل» بين أجزاء النسق الاجتماعي، تؤدي إلى وجود حالة من «الانظام» في حركة النسق (Parsons & Sills, 1967). ويشير قاموس علم الاجتماع (غيث، 1979: 423) إلى أن التوازن هو «نوع من التساند بين مجموعة ظواهر اجتماعية مترابطة». كذلك، قدم فيستنجر «نظرية الاختلال المعرفي» Cognitive Dissonance Theory التي تقول أن المحيط المعرفي للفرد يتألف من العديد من المعارف والمعلومات المترابطة والمتوازنة، أي المتسقة مع بعضها، والتي يؤدي أي تغير في أي جزء منها إلى تغير في باقي الأجزاء (Festinger, 1957).

ومن ثم يتضح أن مفهوم التوازن قد استعمل بأربعة معانٍ مختلفة على الأقل: التوازن بمعنى الاستقرار، والتوازن بمعنى التبادل بين قيم متضادة، والتوازن بمعنى الاعتماد المتبادل بين الظواهر. وفي نظرنا، فإن مفهوم التوازن يتميز بأنه ينصرف أولاً إلى ظاهرة متعددة الأبعاد، بحيث يمكن تصور حدوث التوازن (أو اللاتوازن) بين هذه الأبعاد، كما أنه يتميز ثانياً بوجود علاقة من الاعتماد المتبادل أو الترابط بين هذه الأبعاد، فلا يمكن تصور حدوث التوازن بين متغيرات متقطعة الصلة ببعضها. وأخيراً، فإنه يتميز بظاهرة التبادل أو التكافؤ

بين هذه الأبعاد، وميل الظاهرة إلى العودة، في فترة زمنية معينة، إلى أحداث هذا التعادل نتيجة للترابط. ويقودنا ذلك إلى مناقشة مفهوم التوازن السياسي الدولي.

التوازن السياسي الدولي

ظهر مفهوم التوازن في ميدان العلاقات الدولية مع ظهور مفهوم توازن القوى الدولي. بحيث أصبح بمثابة المفهوم المركزي لتحليل العلاقات الدولية منذ أوائل القرن التاسع عشر. وربما كان (129 - 120 : 1961) Parsons أول من تعرض لتحديد المقصود بالتوازن الدولي بصفة عامة. فقد أوضح بارسونز أن التوازن الدولي يتحقق إذا توفرت عدة شروط، أهمها، وجود قيم مشتركة بين مختلف وحدات النسق الدولي، ووجود اتفاق بين هذه الوحدات حول الإجراءات التي تتبع لتسوية المنازعات الدولية. وأخيراً، وجود قدر من التمايز الجمعي Pluralistic Differentiation بين مصالح الشعوب، بمعنى أن يتوزع شعب كل دولة بين تيارات دولية متباينة.

والواقع أن مفهوم التوازن الدولي لم يكتسب شهرته وأهميته في الدراسات الدولية إلا من خلال نظرية ميزان القوى. وقد استعمل مفهوم ميزان القوى بمعان مختلفة، ولكن يمكن القول أن أهم معنيين لهذا المفهوم هما معنى التعادل أو التكافؤ، الاعتماد المتبادل، فقد أشار (1973) Morgenthau إلى أن ميزان القوى يعني «منع أي عنصر في النسق الدولي من السيطرة على باقي العناصر» فإذا تحقق التكافؤ بين عناصر النسق الدولي تحقق التوازن. كذلك استعمل بعض الدارسين مفهوم ميزان القوى بمعنى «علاقة وثيقة بين المتغيرات الأساسية للنسق» قوامها أن أي تحول في أحد تلك المتغيرات يؤدي إلى تحولات في باقي المتغيرات (Hopkins & Mansback, 1973: 28).

وإذا كان بارسونز قد ركز على القيم المشتركة بين الدول، وركز مورجنتاؤ على تعادل القوى، فإن ليسكا قد ركز على مدى توافر المؤسسات التنظيمية الدولية كأداة لتحقيق التوازن الدولي، (1957) (Liska). فالتنظيم الدولي، كما يقول ليسكا هو «الأداة المؤسسية الرسمية التي تؤدي إلى تحقيق التوازن المتعدد الجوانب». ولذلك فقد أكد أن التنظيم الدولي يصبح قادراً على تحقيق التوازن الدولي إذا ما تحققت عدة شروط من أهمها وجود نوع من القبول العام من جانب الدول الأعضاء للالتزامات التي يفرضها التنظيم عليهم. أما (1957) Kaplan، فقد ركز على الجوانب السلوكية للتوازن الدولي. فقد أشار إلى أنه في كل نسق دولي توجد مجموعة من «القواعد الأساسية» وأن توازن النسق الدولي يعتمد على مدى احترام الدول لهذه القواعد، بشكل مترابط.

يمكن القول أن التوازن الدولي حالة التعادل أو التكافؤ النسبي بين مجموعة من

المتغيرات المترابطة في النسق الدولي، تتميز بدرجة من المرونة والترابط في التفاعلات، مع رضا الوحدات الأساسية في النسق الدولي عن واقع التعادل القائم. ومن ثم فالتوازن الدولي ينصرف إلى ثلاثة أبعاد أساسية، الأول بعد بنياني قوامه حالة التعادل أو التكافؤ بين ما نحدده على أنه المتغيرات الأساسية التي تميز النسق الدولي، كالمقدرات، أو مستوى التسليح، أو تدخلات القوى الكبرى في منطقة اقليمية معينة، والبعء الثاني سلوكي قوامه وجود قدر من المرونة في التفاعلات الدولية وقدر من الارتباط، أو الاعتماد المتبادل، بين تلك المتغيرات، فترابط المتغيرات ومرونتها يتجه بالظاهرة، في معظم الأحوال، نحو وضع التوازن بما يسمح بتصحيح الاختلال التوازني عبر فترات زمنية معينة. أما البعد الثالث، فهو بعد قيمي أساسه رضا الوحدات الكائنة في النسق عن حالة التوازن القائمة. فوجود دول أساسية ترفض واقع التوازن وتعمل على تغييره من شأنه تهديد العلاقات التوازنية.

وبذلك يختلف مفهوم التوازن الدولي عن مفهوم الاستقرار الدولي الذي يعني ديمومة الخصائص البنائية والتفاعلية الأساسية للنسق الدولي، وقدرته على التكيف مع التغيرات البيئية، مع عدم حدوث حروب ذات نطاق تدميري واسع. بهذا المعنى يعتبر النسق الدولي مستقرا ما دام يغط توزيع مقدرات الفاعلين الرئيسيين، ويغط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية قد ظل على ما هو عليه تقريبا، وما دام التفاعل النمطي العادي لم يرتفع إلى حد الصراع المسلح، فالتغير الرئيسي في توزيع المقدرات بين الدول يؤدي إلى اضطراب التفاعلات السياسية لتلك الدول، كما حدث بالنسبة لتزايد قوة بروسيا في منتصف القرن التاسع عشر وما أدى إليه من تغير التفاعلات السياسية في أوروبا منذ سنة 1866، أو امتلاك الصين للمقنبلة الذرية سنة 1964. كذلك، فتغير القيم الأساسية لأحد الوحدات الرئيسية في النسق الدولي يؤدي إلى هز استقرار النسق، كما حدث عندما تحولت روسيا القيصرية إلى الماركسية سنة 1917، وألمانيا إلى النازية سنة 1933، بينما لا يمثل تعاقب الجمهوريين والديمقراطيين في السلطة في الولايات المتحدة تغيراً جوهرياً في القيم الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وأخيراً، فأن حدوث حروب واسعة النطاق ينهي الاستقرار الدولي لأنه يغير نمط التفاعلات العادية تغييراً جذرياً، كما يؤدي، في بعض الحالات، إلى اختفاء دول قائمة أو ظهور دول جديدة على غرار ما حدث في الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن اختفاء الامبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية، وظهور تشيكوسلوفاكيا، والمجر، وملكة الصرب وغيرها من الدول.

بعبارة أخرى، بينما ينصرف التوازن الدولي أساساً إلى تكافؤ المتغيرات، فإن الاستقرار ينصرف إلى ديمومة تلك المتغيرات. ويمكن أن نشبه الفارق بالميزان. فكفتا الميزان قد تتعادلان عند وضع معين (التوازن). فإذا ثبت الميزان عند هذا الوضع قلنا أن التوازن

مستقر. ولكن قد يتغير وضع الميزان ذاته من مكان الى آخر، وفي هذه الحالة يصبح التوازن غير مستقر، وبالمثل، قد لا تتعادل الكفتان، ولكن الميزان ذاته يكون ثابتاً عند وضع معين، وفي هذه الحالة نحن إزاء حالة عدم التوازن المستقر (Pruitt, 1969).

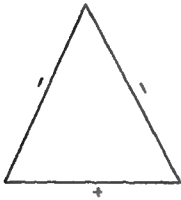
نحن إذاً أمام أربعة احتمالات لكيثونة النسق الدولي تتحدد طبقاً لمغتين: التوازن، والاستقرار، فهناك أولاً حالة التوازن المستقر، وهي حالة تشبه النسق الاقليمي لمنطقة اسكندنافيا، وهناك ثانياً حالة التوازن غير المستقر وهي حالة تشبه سباق التسلح النووي الأمريكي - السوفيتي. هذا بالإضافة إلى حالة ثالثة وهي حالة عدم التوازن المستقر، وهي حالة تشبه وضع النسق الاقليمي لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، أو النسق الاقليمي لمنطقة جنوب شرقي آسيا (الصين الشعبية وباقي دول المنطقة). وهناك أخيراً، حالة عدم التوازن غير المستقر، وهي حالة تشبه النسق الاقليمي لمنطقة البحر المتوسط في السبعينات (سليم، 1985).

عناصر التوازن السياسي الدولي

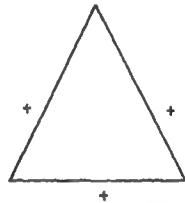
خلصنا من التعريف الذي قدمناه لمفهوم التوازن الدولي، إلى أن هذا المفهوم يتضمن عناصر بنيانية، وسلوكية، وقيمية. ويتضمن العنصر البنياني خمسة أبعاد هي: توازن المقدرات، التوازن الهيكلي، توازن سباقات التسلح، توازن المكانة، وتوازن التدخلات الخارجية. أما العنصر السلوكي، فانه يتضمن بعدين هما مدى مرونة التفاعلات، ومدى ترابطها، وأخيراً، فإن البعد القيمي يتضمن بعداً واحداً وهو مدى رضاء الوحدات الدولية عن واقع التوازن أو عدم التوازن، وسنحاول أن نوضح هذه الأبعاد على التوالي.

يقصد بتوازن المقدرات درجة تعادل مقدرات الوحدات الرئيسية في النسق الدولي، ودرجة ميل التغير في مقدرات إحدى الوحدات إلى التأثير في مقدرات الوحدات الأخرى. ويتخذ هذا الشكل من التوازن مظهرين أولهما توازن القوى، والثاني توازن الرعب. يقصد بتوازن القوى تعادل القوى الاقتصادية والعسكرية للوحدات الدولية، بينما يقصد بتوازن الرعب حالة تتميز بقدرة الدول الداخلة في العلاقة التوازنية على امتصاص الضربة الأولى للعدو، والرد عليها بضربة ثانية مضادة تلحق به خسائر لا يستطيع تحملها. بعبارة أخرى، فهو حالة لا يملك فيها أي طرف القدرة على شن الضربة الأولى الكاملة أو حالة تتميز «بالتدمير المؤكد المتبادل». ويختلف توازن القوى عن توازن الرعب في أن الأخير يتحقق حتى ولو كان عدد الأسلحة الهجومية التي تمتلكها إحدى الدولتين أقل من الدولة الأخرى، ما دامت تستطيع توجيه ضربة ثانية ساحقة مضادة. كما أنه يتحقق ليس فقط مع امتلاك الدول الداخلة في التوازن الأسلحة النووية، وإنما أيضاً أي أسلحة تتضمن التدمير المؤكد المتبادل، كالأسلحة البيولوجية (مقلد، 1984: 263 - 267؛ Snyder, 1973).

أما مفهوم التوازن الهيكل، فإنه يرجع إلى فريتز هايدر. وقد أوضح هايدر أن العلاقة بين وحدتين تكون متوازنة إذا كانت تلك العلاقة إيجابية أو سلبية في كل القضايا، كما أن العلاقة بين ثلاث وحدات تكون متوازنة إذا كانت تلك العلاقات إيجابية في كل القضايا، أو إذا كانت إحداها إيجابية والآخرين سلبيتين. فإذا لم يتحقق هذا الوضع ينتج قدر من التوتر في العلاقات يعيدها إلى حالة التوازن (Sherwin, 1971) وقد أشار دارسون العلاقات الدولية إلى هذه النظرية وطبقوها على النسق الدولي. وأوضح هؤلاء الدارسون أن التوازن يتحقق في العلاقا بين ثلاث دول إذا كانت تلك العلاقات إيجابية، أو إذا كانت هناك علاقتان سلبيتان، والثالثة إيجابية كما هو موضح بالشكلين رقم (1)، ورقم (2). ويشير كل مثلث في الشكلين إلى نسق دولي يتضمن ثلاث دول فقط هي (أ، ب، ج). ويعبر عن نوع العلاقات بالزائد إذا كانت علاقات (إيجابية) تعاونية، وبالنقص إذا كانت علاقات سلبية (صراعية). فالعلاقات الواردة في الشكل رقم (1) متوازنة لأنها لا تسبب توترا لأي من الدول. والعلاقات الواردة في الشكل رقم (2) متوازنة لأنه ليس أمام (أ) إلا قبول هذا الوضع، أو التصالح مع ب و ج.



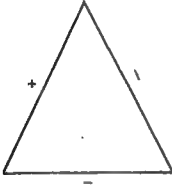
الشكل رقم (2)



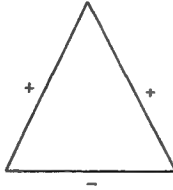
الشكل رقم (1)

بالعكس، فالعلاقات الواردة في الاشكال رقم (3) و (4) و (5) علاقات غير متوازنة، فالعلاقات الواردة في الشكل رقم (3) غير متوازنة لأنها سلبية وتؤدي إلى توتر بين الدول يدفعها إلى تصالح جميع الدول، أو تصالح دولتين على حساب الدولة الثالثة (هذا الموقف يشبه الصراع العربي - الاسرائيلي قبل توقيع الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية). كذلك العلاقات الواردة في الشكل رقم (4) غير متوازنة لأن (أ) يحتفظ بعلاقة إيجابية مع عدوين، ومن المحتمل ان يحاول (أ) ان يتحالف مع أي منها على حساب الآخر «هذا الموقف يشبه موقف عدم الانحياز، فمصر في الفترة 1955 - 1965 احتفظت بعلاقات جيدة مع الاتحاد

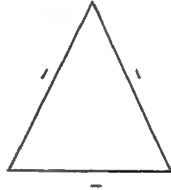
السوفيتي والولايات المتحدة، وقد انتهى هذا الموقف بتوتر علاقات مصر مع الولايات المتحدة سنة 1967 (وضع متوازن) ثم توتر علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتي ابتداء من سنة 1974 مع تحسن علاقاتها بالولايات المتحدة (وضع متوازن). كذلك الحال بالنسبة للشكل رقم (5)، فالدولة (أ) صديقة للدولة (جـ)، وفي نفس الوقت معادية للدولة (ب)، التي بدورها حليفة للدولة (جـ)، فمن الصعب على (أ) ان تكون صديقة لصديق عدوها، في هذه الحالة يمكن أن يتحقق التوازن اما بتحسين علاقاتها مع (ب) أو تدهور علاقاتها مع (جـ).



الشكل رقم (5)



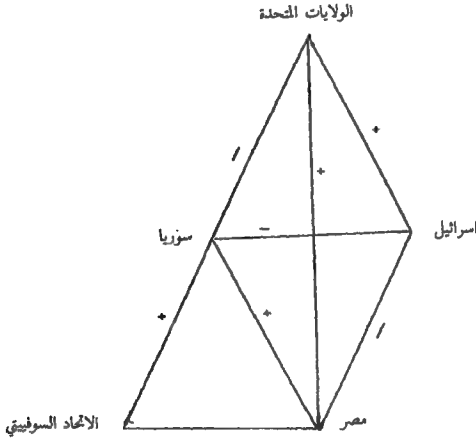
الشكل رقم (4)



الشكل رقم (3)

بيد ان السؤال الذي يمكن ان يثار هو لماذا تتحول بعض العلاقات من وضع التوازن إلى وضع عدم التوازن؟ الواقع ان تشابك العلاقات بين الدول قد يؤدي إلى تأثير احدي الثلاثيات غير المتوازنة على احدي الثلاثيات المتوازنة، على سبيل المثال، قد تؤدي محاولة مصر تحقيق التوازن في الثلاثي مصر - العراق - إيران بالتقارب مع العراق إلى احداث عدم توازن في الثلاثي مصر - اسرائيل - العراق، وهكذا، فان محاولة التوازن في مجال معين قد تحدث عدم توازن في مجال آخر. ومن هنا يكون معيار احداث التوازن هو أهمية القضايا المرتبطة بثلاثي معين بالنسبة لمصر، فالثلاثي مصر - العراق - إيران غير متوازن، ولكن مصر قد تقبل عدم التوازن ذلك لانه لا يسبب لها توتراً كبيراً بالنسبة للثلاثيات الاخرى، ومن امثلة ذلك الثلاثي مصر - سوريا - اسرائيل قبل زيارة السادات لاسرائيل، كان هذا الثلاثي متوازناً (مصر لها علاقة ايجابية بسوريا وعلاقة سلبية باسرائيل التي بدورها لها علاقة سلبية بسوريا). ولكن ارتباط هذا الثلاثي بثلاثي اخر هو مصر، اسرائيل والولايات المتحدة، الذي كان من وجهة نظر مصر غير متوازن، هو الذي ادى إلى حدوث التغير في الثلاثي الأول ويتضح ذلك من الشكل رقم (6). فعدم التوازن الكامن في الثلاثي مصر،

اسرائيل، الولايات المتحدة كانت له أهمية أكبر بالنسبة لمصر (أو ان الولايات المتحدة مارست ضغطاً شديداً لتصحيح عدم التوازن ذلك). وكان امام مصر مسلكان لتحقيق التوازن : اما جعل علاقاتها بالولايات المتحدة سلبية أو جعل علاقاتها باسرائيل ايجابية. سلكت مصر الطريق الثاني مما ادى إلى أحداث عدم توازن في الثلاثي مصر - سوريا - اسرائيل الذي كان متوازنا.



الشكل رقم (6)

كذلك فعلم التوازن الهيكل الكائن في اقليم معين قد لا يتجه نحو التوازن وذلك نظراً لارتباط التوازن الاقليمي بالتوازن العالمي، فقد يتطلب أحداث توازن دولي عالمي ان يظل عدم التوازن قائماً في اقليم معين، وبذلك توجد ضغوط تدفع النسق الاقليمي نحو تكريس عدم التوازن. ومن ذلك ان يتطلب حفظ التوازن الاميركي - السوفيتي الحد من سباق التسلح العربي - الاسرائيلي في وضع تكون فيه اسرائيل متفوقة على العرب اصلاً. وبذلك، فان مفهوم التوازن الهيكل يقدم لنا اداة منهجية تمكننا من التعرف على حالة

التوازن في العلاقات بين الدول، وعلى احتمالات التغير في تلك العلاقات، والقوى التي تحكم تلك الاحتمالات، على نحو ما سيتضح حيننا نطبق مفهوم التوازن الهيكلي.

اما العنصر العنصر الثالث من العناصر البنائية لمفهوم التوازن، فانه ينصرف إلى توازن سباقات التسلح، يقصد بسباق التسلح موقف يتضمن دولتين (أو أكثر) في حالة من العداء ويزيد كل منهما أو يحسن من مستوى تسليحه بمعدل سريع كميًا وكيفيًا بالنظر إلى مستوى التسليح الراهن أو المتوقع للدولة الأخرى. فسباق التسلح اذن ينصرف إلى اربعة ابعاد رئيسية يلزم توافرها جميعا حتى ينشأ موقف سباق التسلح (Gray, 1971: 40 - 41) هي :

- (1) وجود دولتين (أو أكثر) يدخلان في علاقة عدائية.
- (2) ان كل من الدولتين ينظم مستوى تسليحه بهدف زيادة كفاءة قواته في القتال مع قوات الدولة الأخرى أو لردعها.
- (3) ان السباق يشمل التنافس حول كمية السلاح (عدد الاسلحة والقوى البشرية) ونوعيتها (فعالية الاسلحة وتنظيم القوات المسلحة والعقيدة القتالية).
- (4) ضرورة توافر شرط التزايد السريع في كميات الأسلحة أو نوعيتها.

ومن ثم، فان موقف سباق التسلح يتسم بصفتي الترابط بين سلوكيات الدول الداخلة في السباق، واتجاه تلك السلوكيات نحو زيادة التسلح بصفة مستمرة. وفي هذا الاطار يمكن القول ان «توازن» سباق التسلح يتحقق إذا تعادلت نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج القومي للدول الداخلة في السباق، ومعدلات الزيادة في تلك النسبة. ويقصد بالانفاق العسكري، في هذا المجال، ما تنفقه الدولة على شراء وتصنيع السلاح واعاشة وتدريب وتطوير القوات المسلحة.

اما البعد الرابع للجانب البنائي من مفهوم التوازن الدولي، فانه يشير إلى توازن المكانة. فلكل دولة مكانة Status تتكون من مجموعة من المقومات التي تكون في مجموعها موقع الدولة بالنسبة للسلم الهرمي للنسق الدولي. وتكون الدولة في حالة توازن إذا كانت المقومات المكونة للمكانة متوافقة، سواء بالقوة أو الضعف، بالتقدم أو التخلف. ومن ذلك ان تكون المقومات العسكرية للمكانة متوافقة مع المقومات الاقتصادية، والسياسية والثقافية، فاليابان، على سبيل المثال، تتميز بالتفوق في المقومات الاقتصادية للمكانة، ولكنها تتسم كذلك بضعف المقومات العسكرية لتلك المكانة. ويعبر (Galtung (1964 عن هذه الظاهرة باسم «عدم توازن المكانة» Status Disequilibrium ويضيف جالتونج إلى ذلك ان عدم توازن المكانة لدولة معينة يؤدي إلى توتر في تلك الدولة، ويؤدي بها إلى محاولة ائهاثه عن طريق اتباع سلوك عدواني. ونضيف ان عدم توازن مكانة بعض الدول في النسق

الاقليمي يؤدي إلى آثار مهمة على النسق الاقليمي وعلى السياسة الخارجية للدول غير المتوازنة في المكانة. فهو يؤدي إلى اضعاف قدرة تلك الدول على التأثير الفعال على التفاعلات السياسية في النسق الاقليمي، كما انه يؤدي إلى توتر في العلاقات بين الدول غير المتوازنة في المكانة.

ينصرف البعد الأخير من الابعاد البنائية لمفهوم التوازن الدولي إلى حالة التوازن في الانساق الاقليمية للنسق العالمي، وهو ما سميناه بـ «التوازن الخارجي». ونقصد به توازن تدخلات القوى العظمى في النسق العالمي في النسق الاقليمي، أو بعبارة أخرى توازن علاقات دول الاقليم مع تلك القوى. اما البعد الثاني من ابعاد مفهوم التوازن الدولي، فانه ينصرف إلى توفر قدر من المرونة في التفاعلات الدولية، مع ترابط تلك التفاعلات. فلا يمكن تصور حالة التوازن أو الميل إلى التوازن دون توفر امكانية تحرك التفاعلات من نقطة إلى أخرى سعياً إلى التوازن، ودون توفر درجة من الاعتماد المتبادل بين تلك التفاعلات بحيث ان تغير بعض عناصرها يؤدي إلى تغير باقي العناصر. واخيراً، فان لمفهوم التوازن الدولي بعداً قيمياً يتعلق بمدى رضا الدول عن حالة التوازن، فقد يتحقق التكافؤ والاعتماد المتبادل بين عناصر النسق الدولي، ولكن بعض الدول قد تسعى إلى الحصول على مركز مسيطر في هذا النسق من خلال زيادة مقدراتها، ومن ذلك عدم رضا الولايات المتحدة عن حالة ميزان الرعب الاميريكي - السوفيتي ومحاولتها الحصول على مركز متفوق من خلال مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم).

ولاشك ان الابعاد الثلاثة (البنائية، والسلوكية، والقيمية) لمفهوم التوازن مترابطة مع بعضها، ونقصد بذلك ان البعدين السلوكي والقيمي يتداخلان مع البعد البنائي، بمعنى ان المرونة والرضا يتعلقان بكل بعد من الابعاد البنائية المذكورة، كما ان التعادل يؤدي في معظم الاحيان إلى الرضاء، ولكن من المتصور ان تنفصل هذه الابعاد عن بعضها. ومن ذلك وجود قدر كبير من اللاتكافؤ في النسق الاقليمي لأمريكا الشمالية مع توافر المرونة والاعتماد المتبادل، ورضاء الولايات المتحدة وكندا عن واقع اللاتوازن، ولذلك فاننا سندرس البعدين السلوكي والقيمي لمفهوم التوازن في اطار عرضنا للبعد البنائي.

إذا كنا قد أوضحنا الابعاد الرئيسية لمفهوم التوازن الدولي، فإننا سنحاول أن نطبق هذه الابعاد على منطقة جغرافية محددة، وهي منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط، وذلك بهدف ايضاح الأهمية العملية لمفهوم التوازن في التطبيق، وتقديم المفهوم الجغرافي لمنطقة «شرقي البحر المتوسط» كإطار للتحليل السياسي الدولي، وكبديل لمفهوم «الشرق الأوسط»، ولهم طبيعة العلاقات التوازنية في منطقة شرق البحر المتوسط.

إقليم شرقي البحر الأبيض المتوسط

انتقد بعض الدارسين مصطلح «الشرق الأوسط» على أساس أنه مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه، ولا يوجد اتفاق حول الدول الداخلة في نطاقه، كما أنه يقتصر على الإشارة إلى علاقة الغرب بالمنطقة. فالشرق الذي يقال عنه «متوسط» يثير التساؤل: متوسط بالنسبة لمن؟. وأخيراً، فإن هذا المصطلح لا يعامل الوطن العربي على أنه وحدة متميزة، واقترح هؤلاء الدارسون مصطلح «النظام العربي» (الدول العربية) كبديل لمصطلح «الشرق الأوسط» (مطر وهلال، 1983: 29 - 31). ومن المؤكد أن مصطلح «النظام العربي» يتميز بأنه يتفاد كثيراً من الانتقادات التي توجه إلى مصطلح «الشرق الأوسط». ولكنه في الوقت ذاته مصطلح يتميز بانحيازه القومي، ويميله إلى الإقلال من دور الفاعلين غير العرب في المنطقة، وبالتالي إعطاء صورة ربما تكون غير واقعية عن واقع التفاعلات السياسية في المنطقة. وعلى سبيل المثال، فإن أنصار مصطلح «النظام العربي» يبررون استعمال هذا المصطلح على أساس كثافة حجم التفاعلات السياسية بين الدول العربية. بيد أن تأمل مؤشرات التفاعلات السياسية المستخدمة لإثبات هذه الكثافة يوضح أنها لا تدخل في اعتبارها إلا الجانب التعاوني للتفاعلات السياسية. كما أن هذا الجانب ليس إلا أحد جوانب التفاعلات السياسية. ومن المؤكد أنه إذا تم ادخال الجانب الصراع في الاعتبار، فإن الصورة الكلية لكثافة التفاعلات السياسية بين الدول العربية، وبين الدول العربية وغير العربية ستتغير إلى حد كبير. فالجانب الأكبر (41 %) للتفاعلات السياسية الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية يتم مع إسرائيل؛ مقابل 16 % من هذه التفاعلات مع الأردن (Selim, 1984). ولعل ذلك مايفسر لنا أنه رغم أن بعض الدارسين قد انتقدوا مصطلح الشرق الأوسط إلا أنهم عادوا إلى استعماله في دراساتهم (Ismael, 1986). ولذلك، فنحن مطالبون بالبحث عن مصطلح جديد يتفاد الانتقادات الموجهة إلى مصطلحي «الشرق الأوسط» و«النظام العربي»، يكون ذا طبيعة جغرافية نابعة من المنطقة ذاتها، ولا يتسم بتحيزه السياسي المستند إلى مؤشرات مختارة تبرر استخدامه. وفي نظرنا، فإن مصطلح «شرقي البحر المتوسط» قد يكون أكثر المصطلحات تعبيراً عن تلك المتطلبات.

ينصرف مصطلح «شرقي البحر المتوسط» إلى المنطقة الجغرافية الواقعة شرق الخط الممتد من اليونان إلى سواحل ليبيا بينما يشمل «غربي البحر المتوسط» المنطقة الجغرافية الواقعة بين غرب خط المضائق الممتد من جزيرة صقلية إلى سواحل تونس وبين مضيق جبل طارق. وما بين هذين الخطين تقع منطقة وسطى يمكن تسميتها اصطلاحاً بالخوض الأوسط للبحر المتوسط. وتطل على سواحل شرقي البحر المتوسط مجموعة من الدول هي:

ليبيا، ومصر، وإسرائيل، ولبنان، وسوريا، وتركيا، واليونان، ويرتبط بهذه المجموعة من الدول مجموعة أخرى متاخمة لها جغرافيا هي: الأردن، والسعودية، والعراق، وإيران، وهي دول تقع «شرق البحر المتوسط»، وتؤثر في التفاعلات السياسية في «شرفي البحر المتوسط». بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تعد عاملاً فاعلاً مهماً في التفاعلات السياسية في تلك المنطقة. وإن كان هذا التفاعل لا يتخذ شكل «الدولة» وإنما شكل «حركة التحرر الوطني». ويقودنا ذلك إلى تطبيق مفهوم التوازن الدولي بأبعاده الثلاثة على إقليم شرفي البحر المتوسط.

التوازن الدولي في منطقة شرفي البحر المتوسط: البعد البنياني

أولاً - توازن المقدرات: أشرنا إلى أن توازن المقدرات يتخذ طعنين رئيسيين هما توازن القوى، وتوازن الرعب، وسنحاول أن نوضح طبيعة هذين النطمين في منطقة شرفي البحر المتوسط على التوالي:

أ) توازن القوى: لوصف توازن القوى في منطقة شرفي البحر المتوسط، لجأنا إلى النتائج التي توصل إليها كلاين عن توازن القوى العالمي باستعمال معادلة القوة الشاملة، وهذه النتائج موضحة في الجدول رقم 1 (Cline, 1980):

جدول رقم (1)

ميزان القوى الكلي في شرفي البحر المتوسط

7	6	5	4	3	2		1
					الكتلة الحيوية	السكان	
القوة الكلية	استراتيجية وإرادة	المجموع	مقدرة عسكرية	مقدرة اقتصادية	الأقليم		الدولة
46	1,2	38	13	-	15	10	مصر
39	1,7	23	22	1	-	-	إسرائيل
39	1,3	30	-	18	12	-	السعودية
18	0,5	36	7	3	15	11	تركيا
16	0,5	32	2	12	9	9	إيران
18	-	1,2	-	5	10	-	ليبيا
15	1	15	10	-	5	-	سوريا
14	0,8	17	7	5	5	-	العراق
-	-	-	-	-	-	-	الأردن
-	-	-	-	-	-	-	لبنان
6	0,8	8	2	1	5	-	اليونان

الحانات الشاغرة تشير إلى أن قوة الدولة في ذلك المجال لا يعتد بها.

المصدر: Cline (1980)

البيانات الواردة في هذا الجدول هي في الواقع مجموعة من المقاييس الفرعية التي تعبر عن أحد عناصر قوة الدولة وتعبر في مجموعها عن القوة الشاملة للدولة، وتقدم تلك البيانات مقياساً للقوة الشاملة يتأسس على المعادلة التالية:

القوة الشاملة للدولة = (الكتلة الحيوية + المقدرة الاقتصادية + المقدرة العسكرية) × (الاستراتيجية + الإرادة).

والارقام الواردة ليست هي الأرقام الفعلية وإنما هي الأوزان التي أعطاها الباحث راي كلاين لتلك الأرقام، فهو مثلاً لا يعطي العنصر أي وزن إذا قل عن حد معين. ولذلك، نجده مثلاً لا يعطي الأردن ولبنان أي أوزان في موازين القوة، أو يتجاهل الكتلة الحيوية لإسرائيل لأنها تقل عن حد معين، كذلك، فإن العمود رقم 6 يعبر عن الوزن الذي يعطيه الباحث لآثر عنصر الاستراتيجية والإرادة، والحاصل النهائي للقوة الشاملة (عمود 7) هو حاصل ضرب العمود 5 × العمود 6. بتأمل الجدول رقم (1) يتضح مايلي:

(1) على مستوى القوة الشاملة، فإن الدول العربية تتمتع بتفوق واضح في مواجهة الدول غير العربية في المنطقة (132 وحدة مقابل 79 وحدة على التوالي).

(2) أن جزءاً أساسياً من القوة الشاملة العربية ينصرف إلى المقدرة السكانية والإقليمية والاقتصادية، بينما ينصرف معظم القوة الشاملة الإسرائيلية إلى القوة العسكرية. ومن هنا، فإنه على مستوى المقدرة العسكرية وحدها، فإن الميزان العربي - الإسرائيلي (مصر وسوريا والعراق في مواجهة إسرائيل) يتميز بتفوق عربي محدود (30 وحدة مقابل 22 وحدة).

(3) إن التفوق العسكري العربي المحدود ليست له دلالة فعلية، إذا تذكرنا أن الدول العربية الثلاث لا تنصرف في المنطقة كوحدة واحدة وإنما كوحدات متصارعة.

(4) إن ميزان القوى التركي - اليوناني مختل لصالح تركيا إلى حد كبير بينما يتسم الميزان العراقي - الإيراني بدرجة معقولة من التوازن بين الطرفين. ولعل ذلك ما يفسر إلى حد معين استمرار الحرب العراقية - الإيرانية لفترة زمنية طويلة.

كان لعدم توازن القوى تأثيرات متباينة على التفاعلات السياسية في منطقة شرقي البحر المتوسط، فاختلال التوازن العسكري بين إسرائيل وكل من الدول العربية أدى إلى سعي إسرائيل لبسط هيمنتها السياسية على المنطقة. ولكن يمكن القول، من ناحية أخرى، إن عدم التوازن لم يردع دول المنطقة عن الدخول في حروب، بل إنه في بعض الحالات قامت الدولة التي يميل التوازن ضدها، بشن الحرب، كما حدث في الحرب العربية - الإسرائيلية سنة 1973، والحرب العراقية - الإيرانية سنة 1980، وقد انتهى Milstein (1972 a) من تحليله للتفاعلات العربية - الإسرائيلية في الفترة من سنة 1948 حتى سنة

1973 إلى نتيجة مشابهة. من ناحية أخرى، فإن عدم استقرار توازن القوى كانت له أهمية في التأثير على التفاعلات السياسية تفوق أهمية التوازن ذاته. ويقصد بذلك تحول ميزان القوى من وضع التوازن إلى وضع عدم التوازن أو العكس.

ب) توازن الرعب: بالإضافة إلى ذلك، تتميز منطقة شرقي البحر المتوسط باختلال توازن القوى النووية لصالح دولة واحدة هي إسرائيل، فمن المؤكد أن إسرائيل قد طورت القنبلة الذرية بالفعل، ولكنها تحرص على عدم اشتهارها حتى لا تثير رد فعل دولي مضاداً، كما أنها تملك أجهزة نقل القنبلة إلى أرض الخصم (جلال، 1981: 7-8؛ وسعيد، 1987: 3-5). وقد دفع ذلك بعض الدول العربية إلى محاولة تطوير القنبلة النووية، وأهمها مصر، والعراق، ففي سنة 1967 طلبت مصر من الصين الشعبية مساعدتها في صنع قنبلة نووية رداً على الاشارات الاسرائيلية بإمكانية استعمال القنبلة النووية ضد العرب، ولكن الصين نصحت مصر بالاعتماد على الذات (Halkal, 1973: 313). وقد كررت إسرائيل اشاراتها ابان مفاوضات اتفاقية فك الاشتباك الثاني بين مصر واسرائيل سنة 1976، مما حدا بمصر إلى الاسراع بتنفيذ برنامج الطاقة النووية الذي يقضي بانشاء ثمانى محطات نووية. ورغم ان الهدف الرئيسي لتلك المحطات هو توليد الكهرباء، إلا ان بعض المصادر المصرية اشارت إلى ان تلك المحطات تسهل انتاج القنبلة النووية مستقبلاً (نافع، 1981). كذلك، فقد اقامت العراق مفاعلاً نووياً، ولكن قامت اسرائيل بتحطيم المفاعل قبل ان يبدأ مرحلة التشغيل لكي تمنع العراق من إمكانية تطوير قنبلة نووية. وبصفة عامة، فإنه ليس من المحتمل ان تلحق الدول العربية باسرائيل في السباق من اجل انتاج القنبلة النووية، فلا يوجد في الدول العربية في الوقت الراهن مفاعلات تصلح لانتاج البلوتونيوم اللازم لانتاج القنبلة النووية. ولما كانت المفاعلات النووية تحتاج إلى وقت يتراوح بين 7-10 سنوات، فإنه «لا يوجد هناك في الحقيقة أي مبرر لما ذكرته بعض المصادر الحديثة نسبياً من ان كلا من ليبيا والعراق ومصر يمكن ان تكون قوة نووية صغيرة قبل نهاية هذا القرن» (سعيد، 1987: 187).

وقد سبق ان اشرنا إلى ان توازن الرعب قد يتحقق حتى مع عدم امتلاك بعض الاطراف السلاح النووي، مع امتلاكها اسلحة اخرى رادعة فوق تقليدية كالأسلحة البيولوجية، والغازات السامة، والقنابل الحارقة، والصواريخ متوسطة المدى. ولذلك، فقد اشار بعض الباحثين الاستراتيجيين (هويدي، 1983: 146) إلى ضرورة توفير روادع عربية فوق تقليدية وتقليدية لتحقيق حالة التدمير المؤكد المتبادل بين العرب واسرائيل أو منع اسرائيل من استخدام سلاحها النووي. أما في ما يتعلق بالدول غير العربية في منطقة شرقي البحر المتوسط، فليس من بينها دولة مرشحة للدخول إلى نادي الدول المالكة

للسلاح النووي في الوقت الراهن، وكانت إيران في عهد الشاه قد بدأت برنامجاً نووياً طموحاً، ولكن قادة الثورة الإيرانية اوقفوا هذا البرنامج.

ثانياً - التوازن الهيكلي : نقطة البدء في تحليل التوازن الهيكلي هي تحديد العلاقات الثلاثية الممكنة بين مجموعة دول شرقي البحر المتوسط، بالإضافة إلى القوتين العظميين، وتبلغ تلك العلاقات 361 علاقة ثلاثية، الخطوة التالية هي تحديد توازن أو عدم توازن كل علاقة ثلاثية من منظور التوازن الهيكلي، وقد تبين ان العدد الاقصى للعلاقات الثلاثية لأي دولة من الدول محل البحث هو 78 علاقة، من بين هذا العدد حددنا عدد العلاقات المتوازنة ثم قسمنا الناتج على 78، لكي نحصل على معامل التوازن الموضح في الجدول رقم (2). علماً بأن علاقات الدولة تصبح في حالة توازن هيكلي إذا وصل معامل التوازن لهذه الدولة 80 ٪ أو أكثر، أي إذا وصلت نسبة العلاقات المتوازنة لهذه الدولة هذا الحد، وإخيراً، حددنا درجة التوازن الكلي للنسق بقسمة عدد الثلاثيات المتوازنة على 361.

جدول رقم (2)

معاملات التوازن الهيكلي لكل من دول شرقي البحر المتوسط والقوتين العظميين (1984)

الدولة	معامل التوازن
منظمة التحرير الفلسطينية	65,4 ٪
سوريا	62,8 ٪
اسرائيل	61,5 ٪
السعودية	59,0 ٪
مصر	56,4 ٪
العراق	55,1 ٪
ايران	53,9 ٪
لبنان	53,5 ٪
ليبيا	52,3 ٪
الأردن	52,3 ٪
اليونان	43,5 ٪
تركيا	38,5 ٪
الاتحاد السوفيتي	64,1 ٪
الولايات المتحدة	64,1 ٪
النسق الاقليمي لشرقي البحر المتوسط	54,9 ٪

يتضح من الجدول رقم (2) بعض النتائج المتعلقة بالتوازن في المنطقة وهي :

أولاً: ان درجة التوازن الهيكلي العام للنسق الاقليمي في منطقة شرقي البحر المتوسط تصل إلى 55٪ وهي نسبة محدودة تعبر عن وجود عناصر للتوازن واخرى لعدم التوازن في الوقت ذاته.

ثانياً: ان العلاقات الاقليمية لدول المنطقة عموماً تتسم بدرجة كبيرة من عدم التوازن الهيكلي، كما ان هناك تفاوتاً كبيراً بين تلك الدول فيما يتعلق بدرجات هذا التوازن. فمن الواضح ان معاملات التوازن لجميع دول المنطقة تقل عن 80٪ وهو الأمر الذي يعكس - كما قدمنا - توترات اساسية في العلاقات الاقليمية لتلك الدول. وفي بعض الأحيان، عدم رضا تلك الدول عن التوازنات الراهنة، وفي هذا الاطار حققت منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، واسرائيل اعلى معاملات التوازن بين دول المنطقة، بينما حققت تركيا، واليونان، والأردن، وليبيا ادنى معاملات التوازن، ويعني ذلك أن المنظمة، وسوريا، واسرائيل قد دخلت في شبكة من الترتيبات الاقليمية شبه المتوازنة.

ثالثاً: على الرغم مما يبدو من صراع وتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة شرقي البحر المتوسط، وما سناه فيما بعد من اختلال توازن وجود القوتين العظميين في المنطقة لصالح الولايات المتحدة، الا ان علاقاتها مع دول المنطقة ككل تتميز بدرجة كبيرة من التوازن، كما ان هذا التوازن يتميز بقدر كبير من التعادل. ويوضح الجدول رقم (2) ان درجة توازن علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدول المنطقة تصل إلى 84,1٪ لكل منها. وفي نظرنا، فان هذه النتيجة تعني ان للقوتين العظميين مصلحة في اقرار الاوضاع الراهنة في منطقة شرقي البحر المتوسط، أو عدم السماح بتعديل تلك الاوضاع الا في اضيئ الحدود حيث ان تلك الاوضاع تحقق لكل منها درجة عالية من التوازن لعلاقاتها بدول المنطقة.

ثالثاً - توازن سباق التسلح : يمكن القول ابتداء ان معظم ما يطلق عليه «سباقات التسلح» في منطقة شرقي البحر المتوسط يصعب تصنيفها كسباقات للتسلح وذلك لاعتبارين، الأول هو ان معظم تلك السباقات تفتقد صفة الترابط بين قرارات الانفاق العسكري للدول الداخلة في السباق، كما ان الانفاق العسكري لمعظم الدول في المنطقة لم يكن دائماً في اتجاه الزيادة، فتشير دراسة للانفاق العسكري العربي الاسرائيلي بين عامي 1949، 1967 إلى ان الانفاق العسكري لكل من مصر، وسوريا، والعراق، ولبنان كان مرتبطاً إلى حد كبير بالانفاق العسكري الاسرائيلي (Milstein, 1972b: 11-12) وقد وصل الترابط إلى ذروته سنة 1966 رغم تباطؤ معدلات الزيادة في الانفاق العسكري (Evron, 1976: 107)، بيد انه في اعقاب حرب سنة 1967، فقد الانفاق العسكري العربي - الاسرائيلي صفة الترابط بحيث

أصبح كل طرف يوجه انفاقه العسكري بصرف النظر عما يفعله الطرف الآخر (Rattinger, 1976: 107). ويمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء سعي دول المواجهة مع إسرائيل إلى إعادة بناء مقدراتها العسكرية بمعدلات سريعة، في الوقت الذي اتسم فيه نمو المقدرة العسكرية الإسرائيلية بالبطء نظراً لاحتفاظ إسرائيل بمقدراتها العسكرية سليمة.

وفي أعقاب حرب سنة 1973 استعاد الانفاق العسكري العربي - الإسرائيلي صفة الترابط بشكل جزئي، فبينما افتقد الانفاق العسكري المصري والأردني صفة الترابط بالانفاق العسكري الإسرائيلي فإن الانفاق العسكري السوري والسعودي اكتسبا هذه الصفة، فيما ظل الانفاق العسكري العراقي والإيراني طوال الفترة من سنة 1971 حتى سنة 1983م في حالة من عدم الترابط (المانع، 1988). ومن ثم يبدو أن معظم ما يطلق عليه «سباقات للتسلح» هي في واقع الأمر عمليات تهدف إلى تكديس السلاح، كما أنه في بعض الحالات كثيراً ما خفضت الدول انفاقها العسكري أو ثبتته رغم أن العدو كان يزيد من هذا الانفاق، ولذلك، فإن عدداً محدوداً من عمليات الزيادة في الانفاق العسكري للدول المنطقة يمكن أن يطلق عليه وصف سباقات التسلح. ويتسم هذا العدد المحدود بصفة عامة بعدم تكافؤ الانفاق العسكري.

وتوضح بيانات الانفاق العسكري لدول المنطقة سنة 1984 أن هناك اختلالاً شديداً في التوازن لصالح إسرائيل، فالانفاق العسكري الإسرائيلي يمثل 27,1٪ من الناتج القومي، في الوقت الذي يتراوح فيه الانفاق العسكري للدول العربية في المنطقة بين 7,2٪ (لبنان)، 21,7٪ (السعودية)، وذلك باستثناء العراق التي وصلت فيها نسبة الانفاق العسكري تلك السنة إلى 50٪ من الناتج القومي لظروف الحرب العراقية - الإيرانية، وكان الانفاق العسكري الإسرائيلي يفوق الانفاق العسكري لأي دولة عربية قبل هذا التاريخ، ومن المتوقع أن يعود الحال إلى حالته الأولى بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية.

ورغم أن «سباق التسلح» العراقي - الإيراني كان متوازناً سنة 1979 إلا أنه فقد تلك الصفة بعد نشوب الحرب، فقد زاد الانفاق العسكري العراقي من 8٪ إلى 50٪ من الناتج القومي، وزاد الانفاق العسكري الإيراني من 6,1٪ إلى 13,3٪ أما فيما يتعلق بسباق التسلح التركي اليوناني، فقد بدأ يختل لصالح اليونان منذ سنة 1984 (Sivard, 1987/88) ومن ثم، يمكن أن نخلص إلى أننا لسنا في معظم الأحوال إزاء سباقات للتسلح، طبقاً للمفهوم العلمي لسباق التسلح، ويقودنا ذلك إلى نتيجة أخرى تتعلق بأثر «سباقات التسلح» وتوازن أو عدم توازن تلك السباقات على التفاعلات السياسية بين دول منطقة شرقي البحر المتوسط. ويوضح أدب العلاقات الدولية أن سباق التسلح في حد ذاته (بما في ذلك توازن السباق أو عدم توازنه) ليس عاملاً مؤثراً في احتمال نشوب الحروب بين الدول. وأن تأثيره

يرتبط بالسياق العام للعلاقات بين الدول، وتثبت صحة هذه النتيجة بالنظر إلى سباقات التسلح في المنطقة، فمعظم سباقات التسلح كانت «نتيجة» للتوتر السياسي بين الدول، وللحروب بينها، أكثر منها «سبباً» لهذا التوتر أو لنشوب الحروب.

رابعاً - توازن المكانة: تتميز بعض الدول الرئيسية في منطقة شرقي البحر المتوسط بعدم توازن المكانة، فطوال الخمسينات وفي أوائل الستينات كانت مصر تتمتع بتوازن كبير في المكانة نتيجة تفوقها في امتلاك عناصر القوة المختلفة ازاء باقي الدول العربية في المنطقة. فمقارنة مقدرات مصر مع مقدرات الدول العربية الأخرى في المنطقة بالإضافة إلى اليمن والكويت، انتهت إحدى الدراسات (Noble, 1984) إلى أن مصر كانت تمتلك 53٪ من المقدرات السكانية. 63,5٪ من المقدرات الثقافية والاتصالية، 48٪ من المقدرات العسكرية، 29٪ من المقدرات الاقتصادية للدول العربية، ونتيجة لذلك، فقد لعبت مصر دوراً قيادياً في المنطقة العربية، وساعدها على ذلك امتلاك مجموعة من المقدرات المعنوية والأيديولوجية التي دعمت مقدراتها المادية. بيد أنه في أعقاب حرب سنة 1967 اهتزت المقدرات الاقتصادية المصرية، كما تعاضلت المقدرات الاقتصادية للدول العربية المنتجة للبترو، وبالذات السعودية والكويت نتيجة للطفرة النفطية، وتوضع الدراسة السابقة أن المقدرات الاقتصادية المصرية قد هبطت في منتصف السبعينات إلى 13٪ مقابل تزايد المقدرات الاقتصادية السعودية إلى 32,5٪ من إجمالي المقدرات الاقتصادية لدول المشرق العربي. وأتت الكويت في المركز الثاني بنسبة 15,5٪ هذا في الوقت الذي ظلت فيه مصر تحتفظ بالترتيب الأول في ميدان المقدرات السكانية 51٪. والمقدرات الثقافية والاتصالية 50,5٪، والمقدرات العسكرية 34٪، ومن ثم فقد توزع هيكل القوة بين الدول العربية، «فالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية، والقوة المعنوية - الأيديولوجية، لم تعد متلازمة في قطر واحد، فأصبح لكل قطر ميزة نسبية في أحد مصادر القوة دون أن تكون له القدرة على جمعها معا (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1987: 183)، بعبارة أخرى، فقد أدى توزيع هيكل القوة إلى عدم توازن مكانة مصر نتيجة ضعف مقدراتها الاقتصادية وامتلاكها المقدرات الثقافية، والاتصالية، والعسكرية، وعدم توازن مكانة بعض الدول الأخرى كالسعودية، نتيجة امتلاكها المقدرات الاقتصادية وافتقارها المقدرات الأخرى.

وقد ترتب على ذلك عدة نتائج مهمة تتعلق بالمنطقة العربية ككل وبسياسات الدول. فقد افتقدت المنطقة العربية عنصر القيادة الإقليمية، وأصبح من المتعين أن تدخل الدول العربية في عملية مساومات متعددة لكل تصل إلى حد أدنى من الاجماع، ولنقارن على سبيل المثال بين كيفية انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول سنة 1964، وانهقاد المؤتمرات

القمة العربية في الثمانينات حيث انه كان يكفي لانعقاد المؤتمر الأول أن تقوم مصر بتوجيه الدعوة للدول العربية لكي يتعقد المؤتمر، بينما أصبح انعقاد المؤتمر في الثمانينات يتطلب مساومات وتنازلات متبادلة بين الدول العربية. من ناحية أخرى فإن الدول التي أصبحت تتميز بعدم توازن المكانة حاولت استعادة التوازن عن طريق مجموعة من السياسات. فالدول التي امتلكت المقدرات الاقتصادية أصبحت تسعى إلى محاولة تحقيق التوازن في مكانتها من خلال محاولة الاضطلاع بدور سياسي قيادي، وبذلك دخلت في منافسات سياسية (بعضها معلن وبعضها صامت) مع الدولة التي اعتادت القيام بهذا الدور، بهدف اثبات أهليتها للاضطلاع بالدور القيادي السياسي، ويتضح ذلك بالتحديد في السياسات السعودية والعراقية في المنطقة. كما أن الدول التي افتقدت المقدرات الاقتصادية حاولت أن تستعيد التوازن عن طريق اعطاء البعد الاقتصادي حيزاً أساسياً في سياساتها الخارجية، بما في ذلك السعي إلى تسوية منازعاتها الإقليمية لتخفيف الضغط على مواردها الاقتصادية، ويتضح ذلك بالتحديد في توجهات السياسة الخارجية المصرية في السبعينات.

كذلك تتسم مكانة إيران في منطقة شرقي البحر المتوسط بعدم التوازن. بالنسبة لإيران، فقد حاولت في عهد الشاه أن تضطلع بدور سياسي يكمل المقدرات الاقتصادية والعسكرية التي كانت تتمتع بها، سواء عن طريق التحالف مع السعودية في إطار مشروع القمة الإسلامية في الستينات، أو عن طريق اتباع سياسات استعراض القوة في الخليج العربي من خلال احتلال الجزر الثلاث، أو من خلال التقارب مع مصر في السبعينات. ولكن هذه السياسات لم تحقق النتيجة المرجوة بسبب العلاقة الإيرانية - الإسرائيلية. وقد استمرت الظاهرة ذاتها بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979. لقد كان ادراك القيادة الإيرانية لعدم التوازن بين الموارد المعنوية - الأيديولوجية التي يمتلكها النظام الجديد، وبين الدور السياسي الإيراني في المنطقة من العوامل التي دفعت هذه القيادة إلى اتباع سياسات عدوانية إزاء باقي دول المنطقة، في محاولة منها لتحقيق التوازن بين مضمون هذه الموارد (الثورة الإسلامية)، والدور السياسي الإيراني. ومن ثم، فإن تحليل توازن أو عدم توازن مكانة الدول في إقليم معين يمكننا من التعرف على خصائص القيادة الإقليمية، وعلى طبيعة التفاعلات السياسية في الإقليم، وعلى توجهات ومضامين السياسة الخارجية للدول التي تتسم مكانتها بعدم التوازن.

خامساً - التوازن الخارجي: يوضح استعراض الانماط الأساسية للتوازن الخارجي لمنطقة شرقي البحر المتوسط أن هناك حالة من عدم التوازن في تدخلات القوى الكبرى في المنطقة. بيد أن حالة عدم التوازن في المنطقة تقل إلى حد كبير عن حجم اللاتوازن الموجود في مناطق أخرى كشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، ففي هاتين المنطقتين يتضح اللاتوازن في

اقصى صوره، اذ يسيطر عليهما نوع من «المشروعية القطبية الثنائية» Bipolar Legitimation اي اتفاق ضمني بين القوتين العظميين عن احتكار احدهما للنفوذ في منطقة معينة، الاتحاد السوفيتي في شرق اوروبا، والولايات المتحدة في امريكا اللاتينية، وعلى الا ت تحدى احدي القوتين العظميين نفوذ الاخرى في المنطقة الاخرى تحديا حقيقيا (Kaufman, 1976).

تميزت منطقة شرقي البحر المتوسط في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية بالتواجد الواضح للنفوذ البريطاني والفرنسي، بيد أن هذا الدور أخذ في التضاؤل نتيجة للضعف النسبي لمقدرات الدولتين، وفي المقابل فقد ازداد نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأشكال تدخلاتها في المنطقة، بحيث أنه ابتداء من منتصف الخمسينات أصبحتا تحتكران معظم التفاعلات الخارجية لدول المنطقة، بيد أنه ابتداء من منتصف السبعينات ظهرت متغيرات أدت إلى تدهور نفوذ العملاقين، وتعاظم نفوذ القوى الدولية الجديدة (اوروبا الغربية، والصين، واليابان) في المنطقة. وأهم هذه المتغيرات تحول النسق الدولي نحو القطبية الثنائية المرنة مما أعطى دول المنطقة قدراً أكبر من حرية الحركة بين العملاقين، وتزايدت القوة الاقتصادية لبعض دول المنطقة، وتعاظم تكاليف التواجد العسكري والاقتصادي للقوتين العظميين.

ولعل من أهم مظاهر تضاؤل نفوذ القوتين العظميين في المنطقة هو ذلك التدهور الملحوظ في صادرات السلاح لكل منها إلى دول المنطقة، فخلال الفترة من سنة 1966 حتى سنة 1975 بلغت صادرات السلاح من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى دول المنطقة حوالي 85% من إجمالي مشتريات دول المنطقة من السلاح، وقد انخفضت تلك النسبة إلى 45% فقط من تلك المشتريات خلال الفترة من سنة 1981 حتى سنة 1985. بيد أن تدهور نفوذ القوتين العظميين في شرقي البحر المتوسط لا يعني بأي حال فقدانها لدورها المهيمن في المنطقة، فما زال نفوذ القوتين في المنطقة يفوق إلى حد كبير نفوذ القوى الأخرى. وإذا نظرنا إلى طبيعة الأوضاع التوازنية الراهنة لوجود القوتين العظميين في المنطقة، فأننا نلاحظ اختلال معظم هذه الأوضاع لصالح الولايات المتحدة على عدة مستويات:

المستوى الأول - عدم توازن الوجود العسكري الأمريكي والسوفيتي: فالبحر المتوسط مفتوح أمام الولايات المتحدة ولكنه مغلق أمام الاتحاد السوفيتي. فمضائق البسفور والدرديل تخضع للسيادة التركية، ومنها تستطيع الولايات المتحدة رصد تحركات الاسطول السوفيتي، من ناحية أخرى، هناك مشكلة عدم وجود قواعد دائمة للاسطول السوفيتي في البحر المتوسط توازي مجموعة القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة شرقي البحر المتوسط، وبالتحديد في اليونان، وتركيا، وقبرص، ناهيك عن التسهيلات التي تقدمها اسرائيل إلى الاسطول الأمريكي (Lewis, 1976).

المستوى الثاني - عدم توازن انماط تجارة دول المنطقة مع القوتين العظميين: إذا تأملنا انماط التجارة الخارجية لدول منطقة شرقي البحر المتوسط، فإننا نلاحظ ان هناك ميلا واضحا إلى تركيز التعامل التجاري الخارجي مع الدول الغربية، وإلى اختلال التوازن في هذا الميدان لصالح الولايات المتحدة على حساب الاتحاد السوفيتي، فطبقا لاحصاءات سنة 1984، فإنه باستثناء سوريا، فإن تجارة دول المنطقة مع الولايات المتحدة تفوق تجارتها مع الاتحاد السوفيتي، بل إن بعض هذه الدول كالسعودية ولبنان واسرائيل لا يكاد يتعامل تجاريا مع الاتحاد السوفيتي (United Nations, 1985).

المستوى الثالث - عدم توازن توريدات السلاح من القوتين العظميين لدول المنطقة: يلاحظ ان الحجم الكلي لتوريدات السلاح من القوتين العظميين لدول المنطقة قد اتسم عموماً بعدم التوازن، ففي الفترة من سنة 1966 حتى سنة 1975 وردت القوتان العظميان اسلحة لدول المنطقة بلغت قيمتها 13775 مليون دولار، مثلت 85٪ من واردات المنطقة من السلاح، وقد توزعت هذه النسبة بين الولايات المتحدة 46٪، والاتحاد السوفيتي 39٪ (Leitenberg & Sheffer, 1979: 102-158). وقد استمرت ظاهرة عدم التوازن في توريدات السلاح إلى دول المنطقة، وإن كان عدم التوازن قد تحول لصالح الاتحاد السوفيتي. فتوضح الاحصاءات انه خلال الفترة من سنة 1981 حتى سنة 1985 بلغ حجم مبيعات السلاح السوفيتية إلى دول منطقة شرقي البحر المتوسط حوالي 21025 مليون دولار تشكل حوالي 25,2٪ من اجمالي مشتريات دول المنطقة من السلاح، كما بلغ حجم مبيعات السلاح الامريكية لدول المنطقة حوالي 16175 مليون دولار تشكل حوالي 19,4٪ من مشتريات المنطقة من السلاح (U.S. Arms Control & Disarmament Agency, 1987: Table III).

المستوى الرابع - عدم توازن الدور السياسي للقوتين العظميين: من الملاحظ ان الدور السوفيتي في منطقة شرقي البحر المتوسط قد شهد تراجعا ملحوظا منذ منتصف السبعينات، وقد تمثل ذلك في تدهور العلاقات المصرية - السوفيتية. ولعل محدودية الدور السوفيتي ابان الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية سنة 1982 للدليل آخر على هذا التراجع الذي بلغ ذروته في اصرار الولايات المتحدة على عدم مناقشة قضية فلسطين في مؤتمرات القمة الامريكية - السوفيتية.

ارتبط تدهور الدور السوفيتي في منطقة شرقي البحر المتوسط بمجموعة من العوامل المتعلقة بالانفراج وبطبيعة التفاعلات السياسية في المنطقة، فقد فرض التحول نحو الانفراج الدولي منذ اوائل السبعينات قيوداً على حرية الاتحاد السوفيتي في التعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي (Golan, 1979; Dawisha, 1982/3) من ناحية ثانية، فإن اقتتار

الوجود السوفيتي في المنطقة إلى بعد ثقافي - حضاري، وتدهور تيار القومية العربية بفعل هزيمة سنة 1967 ساعدا على زيادة تضائل الدور السوفيتي (Heikal, 1978).

وقد ادى هذا الاختلال إلى تعاظم قدرة الولايات المتحدة على التأثير في التفاعلات السياسية في المنطقة، على نحو ما يبدو على دورها في الصراع العربي - الاسرائيلي، وفي الحرب العراقية - الايرانية. ولكن يمكن القول ان هذا الاختلال لم يمنع دول المنطقة من التمتع بهامش كبير من الحركة السياسية الدولية المستقلة نسبيا عن تأثير الولايات المتحدة، بما في ذلك الدول الخليفة للولايات المتحدة في المنطقة (تركيا، واليونان)، وعلى سبيل المثال، فان دول المنطقة (عدا اسرائيل) اميل إلى ان تصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب الاتحاد السوفيتي منها إلى جانب الولايات المتحدة.

التوازن الدولي في منطقة شرقي البحر المتوسط: البعدان السلوكي والقيمي: من الواضح ان التفاعلات السياسية في منطقة شرقي البحر المتوسط تتسم بقدر كبير من المرونة والاعتماد المتبادل. فيوضح استعراض تلك التفاعلات منذ سنة 1945 انها قد شهدت تحولات جذرية في مراكز الدول المحلية وسياساتها وان مراكز القوى الكبرى في المنطقة قد شهدت فترات مد وجزر. فلم تكن هناك قوة كبرى واحدة مهيمنة على المنطقة منذ سنة 1945 (مطر وهلال، 1983). كذلك، فقد تميزت تلك التفاعلات بدرجة كبيرة من الاعتماد المتبادل، وبالمذاذات خلال الفترة التالية للطفرة النفطية، «فالوطن العربي هو الآن في حالة من الترابط الوثيق الاجتماعي والاقتصادي اكثر من اي وقت مضى في تاريخه الحديث. وتتمثل تلك الوشائج اكثر ما تتمثل في ذلك التدفق المستمر من الأيدي العاملة والأموال عبر حدود الاقطار العربية، ومستويات واحجام لم يسبق لها مثيل في القرون القليلة الماضية .. وتدفع الافكار، والمواقف، وأنماط الاستهلاك الجديدة، ومحاولات التأثير السياسي فيما بين الحكومات». (ابراهيم، 1982: 248) وتطبق هذه الملاحظات بدرجة كبيرة على علاقات ايران بدول المنطقة وبدرجة اقل على علاقات تركيا واليونان، اذ ان ارتباطها بحلف الاطلنطي يعد من مرونة تفاعلاتها السياسية مع دول المنطقة.

من ناحية اخرى، فقد اوضح تحليل التوازن الهيكلي لدول منطقة شرقي البحر المتوسط ان السواد الاعظم من علاقات دول المنطقة غير متوازن هيكليا. وتعكس حالة عدم التوازن الهيكلي، عدم رضاء دول المنطقة عن الترتيبات الراهنة لعلاقات القوى واتباعها سياسيات تهدف إلى تغيير تلك الترتيبات. وينطبق ذلك بالخاص على سياسات الدول العربية وامرائيل تجاه قضية فلسطين، والسياسات الإيرانية القائمة على إعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة منذ الثورة الإيرانية، وسياسة تركيا واليونان فيما يتعلق بقضية قبرص. ومن ثم يمكن القول انه إذا كانت علاقات دول المنطقة تتميز بعنصري المرونة

والاعتماد المتبادل، فانها تفتقد طابع الرضاء عن الأوضاع الراهنة، وهو ما يفقدها احد شروط التوازن الدولي.

الخلاصة

ناقشت هذه الدراسة مفهوم التوازن بصفة عامة، والتوازن الدولي بصفة خاصة، وقدمت تعريفاً للتوازن، وحددت ابعاده، وقد تم تطبيق هذا المفهوم على منطقة شرقي البحر المتوسط، بهدف التعرف على الجدوى المنهجية للمفهوم في وصف واستشراف العلاقات الدولية وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

أولاً: ان توازن القوى مختل لصالح اسرائيل في مواجهة كل من الدول العربية، ولصالح تركيا في مواجهة اليونان، كما ان توازن الرعب مختل اختلالاً واضحاً لصالح اسرائيل، وان هذا الاختلال من العوامل التي تؤدي إلى استمرار السياسة العدوانية الاسرائيلية، ثانياً: ان للقوتين العظميين مصلحة في اقرار الأوضاع الراهنة في المنطقة أو عدم السماح بتعديل تلك الأوضاع الا في اضيئ الحدود لان تلك الأوضاع تحقق لكل منها درجة عالية من التوازن، ثالثاً: ان سياقات التسلح القائمة مختلفة لصالح اسرائيل في مواجهة كل من الدول العربية من ناحية، كما انها نتيجة للتوترات السياسية في المنطقة أكثر منها سبباً لتلك التوترات، رابعاً: تتميز الدول الرئيسية في المنطقة بعدم توازن المكانة، مما يؤدي إلى انتقاد المنطقة عنصر القيادة الاقليمية، وتغير انماط السياسات الخارجية لتلك الدول في اتجاهات متباينة، خامساً: ان هناك حالة من عدم التوازن في تدخلات القوتين العظميين في المنطقة لصالح الولايات المتحدة، وقد ادت هذه الظاهرة إلى تعاظم قدرة الأخيرة على التأثير في التفاعلات السياسية في المنطقة، ولكنها لم تمنع دول المنطقة من التمتع بهامش كبير من الحركة السياسية الحرة ازاء الولايات المتحدة، سادساً: ان العلاقات الدولية الاقليمية لدول منطقة شرقي البحر المتوسط، وان كانت تتميز بالمرونة والاعتماد المتبادل عموماً، الا انها تفتقد عنصر الرضاء عن الأوضاع الراهنة، مما يتوقع ان تستمر معه حالة اللاتوازن في المدى المنظور.

المصادر العربية

ابراهيم، س.

1983 النظام الاجتماعي العربي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بدوي، أ.

1982 معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

- جلال، ع. 1981 «أبعاد الخطر الذري في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا» السياسة الدولية، (ابريل): ٣ - ٢١.
- خليل، س. 1985 نظرية الاقتصاد الكلي. القاهرة: النهضة العربية.
- ربيع، ح. 1982 التطور السيامي. القاهرة: مطبعة القاهرة الحديثة.
- سعيد، ع. 1987 العرب ومستقبل النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سليم، م. س. 1985 التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- غيث، ع. م. 1979 قاموس علم الاجتماع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المنعم، ص. 1988 «الاتفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة» مجلة العلوم الاجتماعية ١٣ (شتاء): 17 - 46.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1987 التقرير الاستراتيجي العربي: 1986. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام.
- مصطفى، أ. ع. 1987 «مشروع حلف شرقي البحر المتوسط، 1948» المجلة العربية للعلوم الانسانية - 7 (شتاء): 95 - 110.
- مطر، ج. هلال. ع. 1983 النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- معوض، ج. 1987 «المادية الامريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السيامي» المجلة العربية للعلوم الانسانية - 7 (شتاء): 66 - 93.
- مقلد، أ. ص. 1984 العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: جامعة الكويت.

- نافع، أ.
1981 «الخيار الذري لمصر والتصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية» الأهرام - 20 فبراير.
- هويدي، أ.
1983 الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر الاجنبية

- Bill, J. & Hardgrave, R.
1973 Comparative Politics: The Quest for Theory. Columbus: Charles Merrill.
- Chatterjee, P.
1975 Arms, Alliances, and Stability: The Development of the Structure of International Politics. London: Macmillan.
- Cline, R.
1980 World Power Trends and the U.S. Foreign Policy for the 1980s. Boulder: Westview Press.
- Dawisha, K.
1982/83 "The USSR in the Middle East: A Superpower in Eclipse". Foreign Affairs 61 (Winter): 452-483.
- Evron, Y.
1976 "Arms Races in the Middle East and Some Arms Control Measures Related to Them". pp. 98-119 in G. Sheffer (Ed.), Dynamics of Conflict: A Re-examination of the Arab-Israeli Conflict. New Jersey: Humanities Press.
- Festinger, L.
1957 A Theory of Cognitive Dissonance. Stanford: Stanford University Press.
- Galtung, J.
1964 "A Structural Theory of Aggression". Journal of Peace Research 1 (2): 95-118.
- Golan, G.
1979 "The Arab Israeli Conflict in Soviet-US Relations". pp. 7-31 in Y. Ro'i (Ed.), The Limits to Power: Soviet Policy in the Middle East. London: Croom Helm.

- Gray, C.
1971 "The Arms Race Phenomenon". *World Politics* (October) : 39-79.
- Heikal, M.
1973 *The Cairo Documents*. New York : Doubleday.
- 1978 *The Sphinx and the Commissar : The Rise and Fall of the Soviet Influence in the Middle East*. London : Collins.
- Hopkins, R. & Mansback, R.
1973 *Structure and Process in International Politics*. New York : Harper and Row.
- Ismael, T.
1986 *International Relations of the Contemporary Middle East : A Study of World Politics*. Syracuse : Syracuse University Press.
- Kaplan, M.
1957 *System and Process in International Politics*. New York : Wiley
- Kaufman, E.
1976 *The Superpowers and Their Spheres of Influence*. London : Croom Helm.
- Leitenberg, M. & Sheffer, G.
1979 *Great Power Intervention in the Middle East*. New York : Pergamon Press.
- Lewis, J.
1976 *The Strategic Balance in the Mediterranean*. Washington D.C. : American Enterprise Institute.
- Liska, G.
1957 *International Equilibrium*. Cambridge : Harvard University Press.
- Milstein, J.
1972a "American and Soviet Influence, Balance of Power, and the Arab-Israeli Violence." pp. 157-163 in B. Russett (Ed.), *Peace, War, and Numbers*. Beverly Hills, CA: Sage.
- 1972b "Soviet and American Influence in the Arab-Israeli Arms Race : A Quantitative Analysis." pp. 8 - 19 in W. Isard & J. Walpert (Eds.), *The Middle East : Some Basic Issues and Alternatives*. Cambridge : Schenkman Publishing.
- Morgenthau, H.
1973 *Politics among Nations*. New York : Knopf.

Noble, P.

- 1984 "The Arab System: Opportunities, Constraints, and Pressures" pp. 41-78 in B. Korany & A. Dessouki (Eds.), *The Foreign Policies of Arab States*. Boulder, CO: Westview Press.

Parsons, T.

- 1961 "Order and Continuity in the International Social System." pp. 120-129 in J. Rosenau (Ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press and Glencoe.

Parsons, T. & Sills, D. (Eds)

- 1967 *Toward a General Theory of Action*. Cambridge : Harvard University Press.

Pruitt, D.

- 1969 "Stability and Change in Interpersonal and International Affairs". pp. 392-408 in J. Rosenau (Ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.

Rattinger, H.

- 1976 "From War to War : Arms Race in the Middle East." *International Studies Quarterly* 20 (December) : 102-112.

Selim, M.

- 1984 "The Survival of a Non-state Actor : The Foreign Policy of the Palestinian Liberation Organization". pp 197-240 in B. Korany & A. Dessouki (Ed.), *Foreign Policies of Arab States*. Boulder, CO: Westview Press.

Shapiro, E.

- 1966 *Macro-Economic Analysis*. New York : Harcourt, Brace, and World.

Sherwin, R.

- 1971 "An Introduction to Graph Theory and Structural Balance Approaches to International Relations". University of Southern California : WEIS Project, Mimeo.

Sills, D., (Ed.)

- 1968 *International Encyclopedia for the Social Sciences*. Vol. 6. New York : Free Press.

Sivard, R.

- 1987/88 *World Military and Social Expenditures*. Washington, D.C. : World Priorities.

Snyder, G.

1973 "The Balance of Power and the Balance of Terror." pp. 228-234 in R. Art & R. Jervis (Eds.), International Politics. Boston : Little Brown.

U.S. Arms Control and Disarmament Agency

1987 World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986. Washington, D.C. : USCPO.

United Nation

1985 Direction of Trade Statistics. New York : United Nations.



حَوَالِيَاتُ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة لتضمن تجموعاً من الرسائل وتبحث في
الموضوعات التي تدخل في إطار اهتمام الأقسام العلمية
لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية شرط أن لا يتلخص
الباحث عن (١٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ
- لا ينشر الشرح الحواشي على نص البحث هيئة التحرير كلية الآداب
لنقط بل يصرحهم من المصاحف والمجموعات الأخرى
- يرفق بكل بحث ملخصه باللغة العربية وآخر بالإنجليزية
لا يتجاوز ٩٠ كلمة
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانية

الإشتراكات :

داخل الكويت وخارج الكويت
للأفراد : ٤ د.ك. - للاستاذة والطلاب : ٢ د.ك. ٣ د.ك. - دولا أو أمريكا
للمؤسسات : ١٠ د.ك. ١٥ د.ك. - دولا أو أمريكا

شحن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس
شحن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك. ٣ د.ك. - للاستاذة والطلاب : ٢٥٠ فلس

تسوية المراسلات إلى : رئيس هيئة تحرير حواشيات كلية الآداب

ص. ب. ١٧٣٧ - الخالدية

الكويت - 72454

التضخم الوظيفي في جهاز الادارة الحكومية في الكويت

عبدالمعطي محمد عساف
كلية التجارة - جامعة الكويت

مقدمة

لقد شهدت دولة الكويت خلال العقدین الماضیین حركة تغيرات سريعة، وبالتبصر في هذه الحركة يمكننا ان نركز على الملاحظتين التاليتين :
أولاً : لقد كانت حركة مستندة لدور الدولة الذي أصبحت الثروة النفطية تلعب دوراً حاسماً في توسيعه وزيادة تأثيره .
ثانياً : انها كانت ذات وتيرة سريعة جداً مما أفقدها التخطيط اللازم لجعلها حركة فعالة ومتوازنة .

وبناء على ذلك، أصبحت أجهزة الادارة العامة تبدو كأنها صاحبة المسؤولية عن هذا الأمر، مما أدى الى المطالبة بتطوير هذه الأجهزة وإعادة تنظيمها على اسس مخططة . وقد كان من أبرز الظواهر التي تم التركيز عليها ظاهرة التضخم الوظيفي . وقد برز ذلك في عدة دراسات سابقة كدراسة الجوعان (1974)، ودراسة عسكر (1977)، كما برز في معظم الأوراق والحوارات التي قامت على أساسها ندوة التطوير الإداري في دولة الكويت (مؤسسة التقدم العلمي وجامعة الكويت، 1982) . وقد استمرت الاهتمامات بهذه الظاهرة على مستوى الدارسين وكذلك المسؤولين في السلطة السياسية والإدارية، وعلى مستوى أجهزة الصحافة والإعلام الكويتية، الى ان تم تكليل هذه الجهود بتنظيم مؤتمر لبحث هذه الظاهرة في الكويت ودول الخليج العربية الأخرى، وذلك خلال الفترة ما بين 26-28 ابريل 1986 (جامعة الكويت، 1986)، وكذلك بقيام اللجنة العليا للإصلاح الإداري بأعداد تقاريرها التي ركزت بدرجة واضحة على هذه الظاهرة .

ومع التقدير لأهمية هذه الدراسات، إلا ان الباحث يرى ان معظمها قد جاء في صورة وصفية وجزئية، مما حال دون تفريغ الجهد المبذول في قالب تحليلي شامل، ومن هنا برزت أهمية هذه الدراسة التي تستهدف دراسة هذه الظاهرة بصورة تحليلية وبهدف إبراز أهم أسبابها وما هي أهم الحلول اللازمة لها. وقد تم الاستناد في ذلك الى المنهج التحليلي، وإلى معطيات المدخل الإحصائي، وإلى نتائج بعض الدراسات الاستشارية والمكتبية، وذلك بالإضافة الى مخزون المعارف والخبرات الشخصية التي أتاحت للباحث عن طريق معاشته وملاحظته المباشرة وغير المباشرة للإدارة الكويتية.

مفهوم التضخم الوظيفي

لقد درج الفقه «العربي» على استعمال هذا المفهوم كترجمة تبدل في تقديرنا سريعة للمصطلح Overemployment, or Over staffing المستخدم في الفقه «الانجليزي» والذي يطرح تعبيراً عن حالة التوظيف لاعداد غير ضرورية من العاملين، وبالقدر الذي يجعل حجم العاملين في منظمة ما أكبر من حجم العمل المطالبين بانجازه طبقاً لمعايير أداء واضحة ومعددة، أو لضوابط تنظيمية ووظيفية مقتنة أو متعارف عليها⁽¹⁾، ويبدو ذلك واضحاً في معظم التعريفات لهذا الموضوع، برغم أية اختلافات في بعض التراكيب، أو في بعض المعايير والتفصيلات المكملة التي ترد خلال هذه التعريفات. وبالتأمل في هذا المفهوم، وبغض النظر عن ما لدينا من مخفضات على هذه التعريفات، يمكننا ان نؤكد بأن المحتوى اللغوي لا يعكس الا منهجاً واحداً مفاده ان التضخم الوظيفي تعبير عن زيادة كبيرة في حجم الوظائف أو حجم الموظفين، وذلك بغض النظر عن أسباب هذه الزيادة ومتغيراتها، أو عن مدى سلبيتها أو إيجابيتها... الخ، إلا ان المعالجة الموضوعية لمضمونه قد تكشف عن مزيد من الفوارق الأساسية، التي تبدلوازمة لاستكمال الفهم العام، وانه يمكن اجمال هذه التفصيلات في عدة ملاحظات هي:

أولاً: ضرورة التمييز بين الحالات التي تنصف فيها منظمات الجهاز الإداري بكبر في حجم وظائفها، أو في اعداد موظفيها، وذلك نتيجة لأسباب وظروف ضرورية تقتضيها العملية الانتاجية في تلك المنظمة، وبين الحالات التي يحدث الكبر فيها نتيجة لعوامل غير ضرورية، وتفتقد المبررات أو الاسانيد الواقعية.

وحتى يتحدد هذا التمايز بصورة أكثر دقة فانه يمكننا اطلاق اصطلاح «التضخم الوظيفي» على الحالة الأولى، بينما يمكن اطلاق اصطلاح «التكدس الوظيفي» كتعبير عن الحالة الثانية، وهذا ما يمكن ان نلمسه في كثير من الاستعمالات لدى عدد لا بأس به من الباحثين أو المهتمين.

ثانياً: أهمية التمييز بين التضخم في عدد الموظفين، وبين التضخم في عدد الوظائف، حيث أنه قد يتم انشاء عدد من المراكز الوظيفية التي تبقى شاغرة لمدد طويلة،

وقد تعتمد لها ميزانيات سنوية معينة ضمن بنود الأجور والمصروفات الأخرى . . وغالباً ما تدخل هذه الميزانيات ضمن الحسابات الخاصة بأية تشخصيات لظاهرة التضخم الوظيفي مما يجعلها حسابات غير واقعية، وخاصة عندما لا يكون من السهل اجراء عمليات فصل بين موازنات الوظائف الشاغرة والأخرى المشغولة. وللمساهمة، في تحقيق هذا التمايز يمكننا ان نوصي بأهمية استعمال مصطلح «التضخم الوظيفي» للحالات المتصلة بالزيادة، أية زيادة في اعداد العاملين، بينما يمكننا ان نستعمل مصطلح «تضخم تنظيمي» كتعبير عن حالات التضخم في الوظائف أو المستويات الادارية . . مع أهمية مراعاة العلاقة بين هاتين الحالتين .

ثالثاً : ضرورة تحديد المعيار الرئيسي الذي يميز بين الزيادة المبررة وغير المبررة، في عملية التوظيف، لان هذا المعيار سيمثل حداً فاصلاً ولا بد منه بين الجانب الطبيعي، أو المرغوب في ظاهرة التضخم، وبين الجانب المصطنع أو غير المرغوب فيه (التكدس). وهنا قد نجد أنفسنا امام معيارين هما :

(أ) معيار الانتاج الحدي المترتب على كل إضافة لكل موظف جديد في المنظمة.
(ب) معيار العائد الصافي الحدي، أو الربح الحدي، المترتب على كل إضافة جديدة لكل وحدة عمل جديدة. وبالتأمل في هذين المعيارين يمكننا ان نتلمس الاختلاف الواضح بينهما، فبينما نجد ان الاخذ بالمعيار الأول يعني ان التضخم الوظيفي بمعنى (التكدس) يبدأ بالحدوث عندما يصبح الانتاج الحدي لأي إضافة جديدة يساوي صفراً أو أقل من ذلك⁽²⁾، فاننا نجد ان المعيار الثاني يفترض ان التضخم الوظيفي بهذا المعنى (التكدس) يكون في الحالات التي يصبح فيها العائد الصافي أو الربح المترتب على أي إضافة لأي وحدة عمل جديدة من وحدات العاملين يساوي صفراً، أو أقل من الصفر، ويكون ذلك في الحالات التي تساوي فيها التكلفة الحدية لأي وحدة عمل مع الانتاج الحدي أو تزيد عليها، لأي موظف جديد. فأي هذين المعيارين هو المناسب ؟ تفترض الاجابة على هذا السؤال ادراكاً واعياً للسياسات العامة التي تحكم عملية التوظيف، وهل هي سياسة تركز على مطالب الكفاية والكفاءة، أم على الفعالية أيضاً. وبمعنى آخر هل تركز هذه السياسة على ضرورة تحقيق أرباح، أو منافع أو عوائد، صافية، لا بد من تحقيقها وتناميها مع كل إضافة في وحدات العمل أو عناصر الانتاج؟؟ ام انها تهتم أيضاً بالجوانب الاجتماعية وعطال الناس في الحصول على وظائف تضمن لهم العيش الكريم، وتفترض ان تلعب الدولة دوراً مباشراً في مكافحة البطالة، بخلق الفرص الوظيفية الكافية لانجاح هذه السياسات . . الخ، حتى ولو كان ذلك على حساب حجم الانتاجية أو العوائد الصافية؟ فاذا أخذت الاجابة بالمنهج الأول، فانه لا بد من الالتزام بالمعيار الثاني (معيار الربح أو العائد . .)، وذلك لان معدل الربح الحدي قد يكون صفراً، أو أقل من الصفر في الوقت الذي يكون معدل الانتاج الحدي ايجابياً وربما تصاعدياً ويكون ذلك في الحالات التي تكون

التكاليف الحدية باهظة، وتفوق زيادة الانتاج الحدية المترتبة عليها، ومهما كانت قيمة هذا الانتاج كبيرة. اما اذا أخذت اتجاهات السياسة العامة بالمنهج الثاني، فانه لا يكون من الممكن موضوعياً الالتزام بالمعيار الثاني، لان التداخل بين الاعتبارات الفنية والسياسية والاجتماعية في سياسات التوظيف يفترض إعادة تقويم الموقف، بعدم الاصرار على تحقيق ربح أو عائد يفوق التكلفة. وهنا يكفي الجهاز الاداري ان يكون قادراً على التوازن بين هذه الاعتبارات ضمن شروط المعيار الأول الذي لا يمكن في تقديرنا تجاوزه. وهنا تجدر الاشارة الى ان التكديس طبقاً لأي من هذين المعيارين لا يعني بالضرورة زيادة كبيرة في حجم الموظفين، بل هو تعبير عن أي زيادة غير منتجة حسب المعيار الأول، أو غير مربحة حسب المعيار الثاني، صغر حجم الموظفين أم كبر.

رابعاً: ضرورة مراعاة معيار الزمن المستعمل لتنفيذ العمل ويكون ذلك بالمقارنة بين حجم العمل والوقت المقرر لتنفيذه، ومن ثم تحديد الاحتياجات الوظيفية على اساس هذه المقارنة، وذلك على اعتبار ان

$$\frac{\text{الزمن الكلي المقرر}}{\text{عدد ساعات العمل اليومية للموظف الواحد}} = \text{الاحتياجات الوظيفية}$$

ومقارنة هذه الاحتياجات مع مجموع الموظفين الموجودين في الواقع الفعلي يمكن استخراج حجم التضخم الوظيفي الموجود وربما حجم العجز ان كان هنالك عجز.

لقد ابرز باركنسون أهمية هذا المعيار في تحليل ظاهرة التضخم الوظيفي معارضاً في ذلك عملية التحليل التي تحدد هذه الظاهرة عن طريق المقارنة بين حجم العمالة وحجم ومستوى الخدمات التي تؤديها، كما ذهب في ذلك بعض الباحثين (وهذا ما برز في التعاريف المقدمة سابقاً). ومع توكيد أهمية ما ذهب اليه باركنسون وأهمية مراعاة ذلك قدر الامكان، فاننا لا نجده اساساً كافياً للتحليل، وذلك لأن هنالك بعض الاعمال المتخصصة التي تفترض مهارات معينة لا يحتاج انجازها مثلاً الا الى 90% من الوقت، وانه لا يسهل تشغيل الاشخاص الذين يقومون على هذه الاعمال في مواقع عمل أخرى نظراً لطبيعة تخصصهم المحددة، ونظم تقسيم العمل المعمول بها، كذلك فان هنالك بعض الاعمال الموسمية التي يكون فيها ضغط شديد في العمل في بعض الايام أو الساعات اليومية ولا يكون الامر كذلك في الساعات أو الايام الأخرى.. وهكذا دون ان تسمح ظروف العمل باجراء مناقلات بين الموظفين للاستفادة من فائض الوقت الحاصل في مثل هذه الأوضاع، وبذلك لن يكون من السهل اعتبار وجود تضخم مقداره 10% في المثال الأول، أو غير ذلك في أي مثال آخر. ولا بد في تقديرنا من التمييز بين الحالات التي تحقق وحدات العمل فيها انتاجية ما أو عائداً صافياً، وبين الحالات التي توجد فيها وحدات عمل غير منتجة اصلاً.

والتعامل مع وحدات العمل في الحالات الأولى على انها لا تؤدي الى التضخم الوظيفي بينما الحالات الأخرى هي التي تؤدي لذلك . اما اذا لوحظ وجود وقت فائض أو انتاجية منخفضة في الحالات الأولى، فيعزى اما لسوء تقسيم العمل أو لعدم الاستخدام الأمثل للقوى المتاحة أو لظروف العمل نفسه، ولا بد من إعادة النظر في التنظيم أو في اساليب الاستخدام وسياسات التشغيل بحيث يتم تقليل الفجوة بين العمل والوقت المتاح لانجازة أو بين الانتاجية ومعدلات الاداء المتوقعة أو المأمولة ما امكن ذلك .

مؤشرات التضخم والتكدس الوظيفي

يميل كثير من الدارسين أو المهتمين الى تقديم مجموعة من المؤشرات الاساسية للتدليل على ظاهرة التضخم الوظيفي، وذلك دوغما تمييز واضح ومحدد بين التضخم في صورته الطبيعية (الايجابية) وبينه في صورته السلبية (التكدس)، الأمر الذي قد يلقي بنوع من الغموض على عمليات التشخيص ونتائجها، مما يفترض قدراً كافياً من الحذر والدقة قبل التصرف باصدار الاحكام . ولعلنا في هذا السياق نعلم بداية الى ابراز هذه المؤشرات وتوضيح أهم وقائعها فيما يتعلق بالوضع على مستوى الادارة في الكويت لننتهي الى تحليل كل منها وتوضيح مدى امكانية الاستدلال على الظاهرة محل بحثنا بالاستناد اليها . وأهم هذه المؤشرات :

أولاً : زيادة حجم الجهاز الاداري وارتفاع نسبة العاملين فيه الى مجموع عدد السكان . وتبدو وضعية هذا المؤشر واضحة في دولة الكويت، حيث يلاحظ ان عدد العاملين في الجهاز الاداري قد تضاعف خلال مرحلة الخمسينات والستينات عدة اضعاف، كما ان نموه ظل مستمراً خلال السبعينات والثمانينات وبالقدر الذي أدى الى زيادته من (77170) موظفاً عام 1970/1971م، حتى وصل الى حوالي (159364) موظفاً عام 1984/83م (الادارة المركزية للإحصاء، 1972، 1984، 1985) .

ثانياً: زيادة حجم الاعتمادات المخصصة في الباب الأول من الميزانية (الأجور والمرتبات) وارتفاع نسبته الى مجموع الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي قد يعكس زيادة مناظرة في اعداد العاملين في الجهاز الحكومي . وملاحظة الاحصائيات الخاصة بذلك في دولة الكويت نجد ان هذه النسبة قد اختلفت من سنة لأخرى، الا انها بشكل عام قد تراوحت خلال المرحلة منذ بداية السبعينات وحتى الآن بين حد أدنى 18,9% في عام 81/80 وحد أعلى 44,7% في عام 1972/71م . وهي نسبة تبدو عالية مهما كانت المقاييس أو المقارنات (بنك الكويت المركزي، 1983) .

ثالثاً : ضعف نسبة الفنيين الى مجموع العاملين في الجهاز الاداري ، وارتفاع نسبة الوظائف الادارية والخدمية الأخرى ، الأمر الذي قد يعطي دلالة على وجود فوائض في اعداد العاملين على مستوى الوظائف الأخيرة . بالنسبة للوضع في الكويت ، فإنه قد لا يلاحظ هذا الضعف بوضوح حيث نجد ان نسبة الموظفين الفنيين الى مجموع العاملين في الادارة الحكومية قد وصلت في نهاية السبعينات حوالي 34٪ في الوقت الذي كانت فيه في اواسط الستينات حوالي 17,3٪ فقط . (الادارة المركزية للإحصاء ، 1981 : 143) الأمر الذي قد يخلق انطباعاً بعدم وجود التكديس طبقاً لهذا المعيار ، الا اذا كان هنالك اعتقاد بأن التكديس يشمل الموظفين الفنيين أيضاً ، وهذا أمر ليس من السهل قبوله .

رابعاً : ضعف الانتاجية وانخفاض معدلات الاداء ، وهذا ما اعترفت به تقارير خطة التنمية الخمسية الأخيرة 1986/85 - 1990/89م ، ودعت الى أهمية تجاوزه ، عن طريق تعبئة الطاقات البشرية الوطنية وزيادة كفاءتها باستكمال جوانبها من الناحية المهنية أو المستوى العلمي أو القدرات الادارية (وزارة التخطيط ، 1985) . كما اشار الى ذلك تقرير قدمه (برنارد جلاديو) حول تحديث الجهاز الاداري الكويتي في عام 1978 (جلاديو 1978) ، حيث يقول انه يكفي للدلالة على انخفاض المستوى التعليمي للموظفين الكويتيين في الجهاز الاداري ، ان النسبة العظمى منهم تقع بين مستوى الأمية ومستوى الدراسة المتوسطة .

خامساً : عدم الاستفادة الكاملة من الوقت المخصص للعمل ، ويبدو هذا بالنسبة للوضع في الكويت في وجود بعض الموظفين الذين يستغلون جزءاً ليس يسيراً من أوقات عملهم الرسمي في تسيير أعمال أو مشاريع خاصة لهم في مواقع أخرى ، أو في وجود اعداد كبيرة من الطلاب العاملين في الجهاز الاداري في الوقت الذي يقضون معظم وقتهم في الجامعة أو الكليات الفنية لتابعة دراساتهم ، بل ان هنالك بعض الحالات التي كما يبدو لا يوجد لها عمل فعل من الناحية العملية ، حيث يشير (ادوارد دانتون) في تقرير له عام 1977م عن الخدمة المدنية في الكويت الى هذا الأمر ويقول ان هنالك بعض المسؤولين الذين يحاولون إبعاد بعض الموظفين الزائدين عن امكنة العمل حتى لا يؤدي وجودهم الى اعاقه زملائهم المنتجين (دانتون ، 1978) ويكفي للدلالة على هذا الوضع وجود بعض الاستطلاعات التي أكدت ان متوسط ساعات عمل الموظف في الجهاز الاداري الحكومي يبلغ حوالي (1,37) ساعة يومياً في الوقت الذي تبلغ ساعات العمل الرسمية حوالي 6 ساعات (البنك الدولي ، 1979 : 17) . وملاحظة هذه المؤشرات ، وبالتعامل المطلق معها أو مع أية احصائيات قد تتوافر حولها ، فإنه يمكن استشعار ظاهرة التضخم الوظيفي بصورة واضحة في الكويت ، الا ان التعامل الموضوعي معها بصورة تحليلية قد يجعل عملية

الحكم، وخاصة اذا تعلق الأمر بالظاهرة في صورتها السلبية (التكدس) تبدو مترددة وغير قادرة على تقديم اجابة بصورة نهائية .

ف فيما يتعلق بالمؤشر الأول، فان الأرقام تؤكد وجود زيادة حقيقية وواضحة في حجم الجهاز الاداري مما يؤكد ظاهرة التضخم، الا ان هذا لا يعني بالضرورة ان هنالك تكدساً أو تضخماً زائداً عن الحاجة . فالزيادة قد تكون طبيعية وضرورية، وخاصة في ظل الاتساع الكبير في وظائف الدولة ونشاطاتها في مرحلة ما بعد الاستقلال . ويكفي للدلالة على ذلك ان معدل النمو في حجم الجهاز الاداري الكويتي قد بلغ خلال الفترة 1978/66 حوالي 8,2%، وذلك في الوقت الذي بلغت هذه النسبة في معظم البلاد العربية الأخرى أكثر من ذلك بكثير (جامعة الكويت، 1986). كما ان ارتفاع نسبة العاملين في الجهاز الاداري الى عدد السكان لا يعكس بالضرورة حالة مرضية، أو سلبية، وذلك على اعتبار ان هذه النسبة تعتمد على عدد السكان نفسه لانه من الطبيعي جداً ان لا يزيد حجم الجهاز الاداري دائماً بنسبة تتوازى مع الزيادات في عدد السكان ولا بد ان يكون لأية دولة منها صغرت جهازها الاداري الذي يتميز بالكبر عند مقارنته باعداد السكان ما دام انه جهاز موجود لادارة دولة عصرية، فالحد الأدنى لحجم الجهاز في هذه الحالة هو الذي سيؤدي الى رفع هذه النسبة لانه لا بد ان يكون كبيراً بالنسبة للدول الصغيرة مقارنة مع الوضع في الدول الكثيرة السكان. أضف لهذا، ان كبر حجم الجهاز الاداري لا يعتمد بالضرورة على الزيادة في عدد السكان قدر اعتماده على حجم الوظائف التي يقدمها ومدى تنوعها .

كذلك الأمر بالنسبة للمؤشر الخاص بحجم الميزانية العامة وارتفاع نسبة اعتمادات الباب الأول فيها، حيث يمكن ان ينظر لهذا الموضوع بصورة معاكسة أحياناً، فحجم الميزانية العامة قد يزداد نظراً لزيادة حجم الإيرادات العامة وبالتالي حجم الانفاق العام، وبالقدر الذي قد يؤدي لزيادة حجم الجهاز الاداري ليكون قادراً على تلبية اغراض الانفاق العام وادارتها. كذلك فان ارتفاع حجم الباب الأول، قد يعود الى النقص في اعتمادات الأبواب الأخرى نظراً لأن طبيعة الوظيفة العامة تركز على قطاع الخدمات بالدرجة الاساسية وبالتالي سيكون التوسع الاساسي فيه وليس في القطاعات الأخرى، مما يجعله يستقطب العمالة الكبيرة وبالتالي يرتب أجوراً ومرتبات كبيرة. اضافة الى ذلك ان ارتفاع حجم الأجور والمرتبات قد يكون نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة أكثر منه نتيجة لزيادة غير طبيعية في اعداد العاملين . وفي ما يتعلق بالمؤشر الثالث الخاص بنقص نسبة العمالة الفنية الى حجم العمالة الأخرى، فانه يمكن القول ان هذه النسبة لا تمثل معياراً محدداً يمكن الاستناد اليه في تشخيص هذه الظاهرة، وذلك لان نسبة العمالة الفنية تختلف من وظيفة لأخرى ومن موقع عملي لآخر، فتزداد مثلاً في الادارات الهندسية أو في ادارات تصميم

المشروعات وتنفيذها ، ولكنها تقل في مجالات العلاقات العامة أو في ادارات النظافة أو السكرتارية أو غيرها، ناهيك عن عدم وجود محددات واضحة ودقيقة للفصل بين مجموعات الوظائف خاصة اذا ادركنا ان أي عملية تطبيقية هي في احدى وجوها عملية فنية . وبناء عليه فانه سيكون متوقعا مثلا انخفاض هذه النسبة في جهاز اداري يبدو في معظم وظائفه على انه جهاز ادارة خدمات، مقارنة بجهاز يبدو انه جهاز ادارة مشروعات . . وهكذا . أضف الى ذلك ان هذا النقص قد لا يكون نتيجة لزيادة الوظائف غير الفنية قدر ما هو نتيجة لنقص الوظائف الفنية نفسها .

اما ما يتعلق بمؤشر ضعف الانتاجية وانخفاض مستويات الاداء، فانه وان كان يعتبر أكثر المؤشرات اقتراباً من عملية التشخيص، الا انه لا يسهل الاعتماد عليه ، وذلك لأن ضعف الانتاجية لا يعني بالضرورة ان هذه الانتاجية اصبحت تساوي صفراً أو تعمل على ضغط مستويات الانتاجية الى ما دون الصفر كما أشير آنفاً، وكذلك الأمر بالنسبة لمستويات الاداء . أضف الى ذلك ان هذا الضعف قد لا يكون نتيجة لوجود قوى معطلة أو غير منتجة . . الخ، وانما لأن هذه القوى، ولأسباب سلوكية أو غير ذلك مما يتعلق بسياسات المنظمة وعلاقتها بالقوى العاملة ، تعمل على خفض مستويات انجازها، وقد يكون الهبوط عائداً أيضاً للوسائل والأساليب البدائية أو المتخلفة المتبعة في العمل . . . الخ، وبالتالي فانه قد يكون من الصعب ان لم يكن من المستحيل تحديد الفواصل الحقيقية بين وحدات العمل المنتجة وبين تلك الوحدات التي يمكن ان تكون معطلة فعلا وذات مردود معدوم أو سلبي، وخاصة عندما يكون حديثنا عن العمل في اطار الجهاز الاداري الحكومي الذي تعتبر مهمة قياس الانتاجية، أو تحديد معدلات دقيقة للاداء فيه، من أعقد المهام وأقلها موضوعية .

وأخيراً ما يتعلق بالمؤشر الخاص بعدم الاستثمار الكافي للوقت المخصص للعمل حيث انه برغم أهمية هذا المؤشر في التدليل على التكدرس الوظيفي ، وخاصة طبقاً لقاعدة باركنسون التي اشرنا اليها، الا ان هذا الاستدلال لا يمكن تعميمه على جميع الحالات، وخاصة بالنسبة للأعمال ذات الطبيعة الموسمية أو غير المنتظمة، كأعمال المطايع أو رجال الجمارك أو غيرها ، وهذا ما سبقت الإشارة اليه . وخلاصة القول فان هذه المؤشرات المختلفة مؤشرات مهمة خاصة في ما يتعلق بظاهرة التضخم بوجهها الطبيعي ، الا انها لا تبدو مؤشرات كافية لتوكيد هذه الظاهرة خاصة بوجهها السلبي ، وان أقصى ما يمكن استدلاله بالنسبة اليها انها تساعد على تعميق الاحساس بوجود مثل هذه الظاهرة وبالقدر الذي يفترض اعطاءها القدر الكافي من الاهتمام والبحث، وصولاً الى مواقف أكثر يقينية حولها .

اسباب التضخم والتكدس الوظيفي

تتعدد وتتداخل الاسباب المختلفة التي تحكم ظاهري التضخم والتكدس الوظيفي ، والى الحد الذي لا يكون من الميسر لأي باحث ان يحصرها حصراً شاملاً ودقيقاً وخاصة إذا كانت الظاهرة محل الدراسة ليست متبلورة بالوضوح والتحديد اللازمين كما هو الحال بالنسبة لموضوعنا . وبالطبع فان هذا لا يحول دون العمل على متابعة واقع الجهاز الاداري واستقراره بهدف تلمس أهم الاسباب التي تؤدي الى هذه الظاهرة . وفي ما يتعلق بالوضع في الكويت ، فانه يمكننا التأكيد على الاسباب الرئيسية التالية :

اولا : تضخم دور الدولة ، وبالتالي تضخم التنظيم الاداري للجهاز الحكومي ، ويعود ذلك اساسا الى التطورات الطبيعية التي تحدث لأي جهاز عادة كنتيجة لعملية التطور العامة في المجتمع والعالم ، كما يعود الى مجموعة من العوامل الأخرى النابعة من خصوصية الواقع الكويتي ، ومن حتمية الدور الذي أصبحت الدولة مطالبة ان تقوم به في مجال عملية التنمية بكامل أبعادها . ولعلنا نركز في هذا المجال على خصوصيتين اساسيتين هما :

أ - هيمنة الدولة على مصادر الانتاج المحلي الاساسية ممثلة في الإيرادات أو العوائد النفطية على اختلاف اشتقاقاتها والتي تمثل النسبة العظمى في مجموع الإيرادات العامة . وتبدو أهمية ذلك في انه يجعل من الدولة الممكن الوحيد الذي يفترض ان يتولى عملية التنمية وخاصة في مراحلها الأولى ، ومن أبرز النتائج المترتبة على ذلك ، ان التصاعد السريع في حجم العوائد النفطية وخاصة إثر الطفرة السعرية خلال السبعينات قد أدى الى حدوث انفصام شديد بين حركة التطور الاقتصادي وبين حركة التطور الاداري ، فبينما أدت التراكمات المالية الى خلق قدرات عالية على التوسع الاستثماري ، وخاصة في ظل الاستناد الى الشركات الأجنبية والعمالة الوافدة ، فان الجهاز الاداري لم يتمكن من تحقيق تطور متواز مع ذلك ، في الوقت الذي كان لا بد له من التوسع الكافي الذي يمكنه من ادارة العملية الاستثمارية والاشراف عليها ومراقبتها ، الأمر الذي خلق ظرفاً يبدو اضطرارياً ويدفع في اتجاه ان تتم عملية التوسع الاداري بصورة «عشوائية» مما أدى الى اجراء عمليات توظيف واسعة ، وبدون الاستناد الى أية أسس أو قواعد علمية . وقد كانت غمرة الانتشاء بالوفرة المالية المحكومة بقاعدة الطفرة تحول دون استشعار الآثار السلبية التي سوف تترتب على ذلك . وهذا ما مثل مدخلاً واسعاً لمزيد من التضخم أو التكدس الوظيفي .

ب - ضعف القطاع الخاص وعجزه عن ممارسة النشاطات المختلفة التي نفترضها عملية التنمية الشاملة ، وذلك اما لعدم تراكم الرساميل الكافية لديه ، وخاصة في ظل التضخم والتعقيد الذي اصبح يميز مشاريع التنمية الفعلية في المرحلة المعاصرة ، واما لعدم قدرته على توفير الكفاءات والمهارات البشرية اللازمة لتشغيل هذه المشروعات ، وبالأذات

في ظل ما يعانيه المجتمع الكويتي من نقص نوعي وكمي على المستويات التعليمية والفنية، واما لعدم توافر ما يمكن تسميتهم بـ «المنظمين» الذين يتولون قيادة المشروعات المختلفة (الكواري، 1981: 42-46). أضف لذلك طبيعة الاختيارات التنموية لدى القطاع الخاص وتميز هذه الاختيارات بالأنانية التي تتعارض مع طموحات التنمية، حيث نجدها تتركز بصورة واضحة في أعمال المضاربات المالية والعقارية، وأعمال الوسطاء التجاريين والمقاولين من الباطن... الخ. ناهيك عما يتميز به أفراد هذا القطاع من قلق وانعدام الثقة في الاستثمارات طويلة المدى والحرص على تنفيذ المشروعات ذات الربح السريع وذات المخاطرة المحدودة، خاصة في ظل الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة، التي لا تعبر عن حالة مؤكدة من الاستقرار (الكواري، 1981: 42-46).

ومن أبرز المؤشرات التي يمكن من خلالها تأكيد هذا الأمر ان عدد الشركات المساهمة العامة كان حتى نهاية 1981 حوالي «45» شركة من بينها حوالي «20» شركة تركزت أعمالها في نشاطات المضاربات المالية والعقارية وأعمال الوسطاء التجاريين والتأمين (وزارة الصناعة والتجارة، 1982). كذلك فإن عدد الشركات المقفلة قد بلغ حتى نهاية عام 1982 حوالي (296) شركة، وقد كان من بينها حوالي (126) شركة تعمل في هذه النشاطات نفسها (وزارة الصناعة والتجارة، 1983) وانه يمكن تلمس حقيقة افتراضنا بصورة أكثر وضوحاً عند ملاحظة ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجموع الشركات الصناعية المساهمة العامة التي بلغ عددها (11) شركة (وهو عدد محدود جداً على أي حال) كانت حوالي 34٪ فقط، وبأرأس مال قدره حوالي 162,775,219 ديناراً من إجمالي رأس المال البالغ 478,482,336 ديناراً (وزارة الصناعة والتجارة، 1982) ومع ملاحظة عدد الشركات المساهمة العامة والمقفلة التي تم تأسيسها عام 1985 الذي بلغ (13) شركة يمكننا ان نجد ان هنالك ست شركات كانت لإدارة أعمال الوساطة المالية. هذا وقد اوضح مشروع خطة التنمية الخمسية للفترة 1981/80 - 77/76 النتيجة العامة لهذه الحقيقة، حيث أكد في صدر الصفحة الأولى على ان الاقتصاد الكويتي لم يزل يعاني من ضيق القاعدة الانتاجية وضآلة مساهمتها في الناتج القومي وذلك على الرغم من التزايد المستمر للفوائض المتاحة للاستثمار (وزارة التخطيط، 1985) وهذا ما عاودت على تأكيده خطة التنمية الخمسية الأخيرة عندما اشارت الى ان انخفاض القيمة الاجتماعية للعمل واتجاه المواطنين الى الكسب السريع البعيد عن المجالات الانتاجية كان من أهم معوقات التنمية في المرحلة السابقة. (وزارة التخطيط، 1985).

ثانياً: البنية التنظيمية وقواعد تأسيسها، سواء كان الأمر يتعلق بالبنية العامة للجهاز الإداري الحكومي، أو بالبنية الخاصة بكل منظمة من المنظمات التي يتكون منها

هذا الجهاز (وزارات كانت، أو مؤسسات عامة، أو شركات عامة مملوكة تماماً للدولة ..). وتبدو أهمية الحديث عن البنية التنظيمية في هذا المجال من خلال الصلة المباشرة بين الأوضاع والهيكل التنظيمية وبين الأوضاع والهيكل الوظيفية، وبالتالي بين ما سميناه التضمخ التنظيمي والتضمخ الوظيفي، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة في معظم الحالات، ولكن، كيف يمكننا تحديد هذه الصلة بصورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً، وخاصة بالنسبة لظاهرة التضمخ الوظيفي بجانبها السلبي (التكدس الوظيفي)؟¹ تستدعي الاجابة عن هذا السؤال ادراك عدد من الملاحظات التفسيرية التالية :

أ - هنا نالك عدداً كبيراً من المنظمات، التي قد تم انشاؤها تحت ضغط الرغبة في الاسراع في عملية التأسيس لاجهزة الدولة، أو تحت ضغط الاحتياجات التي تبدو ذات وتيرة متسارعة في نموها، أو نتيجة لعدم توافر الوعي الكافي أو الكفاءة اللازمة لتدراك هذه المسألة، أو لغبر ذلك من الاسباب التي حالت دون ان تتم عملية التأسيس بالاستناد الى دراسات موضوعية، الأمر الذي أدى الى خلل في البنية التنظيمية العامة، وبصورة انعكست إما في وجود بعض المنظمات التي لا تبدو لها حاجة فعلية أو في وجود خلل في البنية الداخلية لبعض المنظمات، وبصورة تمثلت في خلق بعض الفروع أو الادارات أو الاقسام .. الخ، التي لا يبدو ان لها احتياجاً فعلياً . ومن هنا أصبح من الممكن الحديث عن (تورم) تنظيمي وليس عن تضمخ تنظيمي فحسب، وبالتالي عن تكدس وظيفي كتعبير عن أي عملية توظيف تبدو مصاحبة لذلك . وقد اشار كار (1967: 17). خبير الأمم المتحدة عن الادارة الكويتية، الى ذلك صراحة بقوله: «اظهرت الدراسات الأولية للجهاز الاداري نقط ضعف معينة ترجع في معظمها الى النمو غير المدروس للوزارات ونشاطاتها». كما اشار في موقع آخر، وهو يحاول ان يتحدث عن طبيعة العلاقة التي اتسمت بالضعف من حيث درجة التناسق والتعاون بين الوزارات المختلفة، «الى ان كل وزارة كانت حرة في انشاء وظائف جديدة كلما رأت ضرورة لذلك، وهذا ما كان يحدث فعلا خلال التطور السريع الذي طرأ على الأعمال الحكومية، فكل وزارة اصبحت تتجه لأن تكون امبراطورية في ذاتها» (كار، 1967: 17). وهذا ما دفعه الى الاشارة الى انه يمكن التوصل الى نتائج تنظيمية وادارية أفضل اذا اعيد تنظيم الوزارات على نطاق واسع بحيث يمكن إلغاء بعض الادارات أو الأقسام داخل كل وزارة أو دمجها .

ب - غياب اسلوب التقويم والتصنيف أو الترتيب الوظيفي من جهة، وغياب اسلوب الوصف والتصنيف الوظيفي من جهة اخرى، الأمر الذي ظل يحول دون تحديد الاختصاصات الخاصة بكل وظيفة، أو تحديد درجة أهميتها النسبية داخل الهرم التنظيمي، وبالقدر الذي ظل مدعاة لخلق اجهزة ووظائف مكررة، أو ذات تداخلات معقدة مع

غيرها من الوظائف أو الأجهزة الأخرى. وأنه كان يمكن اختصار حجم هذه الأجهزة والوظائف، وبالتالي حجم الموظفين القائمين عليها، لو أمكن الالتزام بهذه الأساليب.

وقد اشار تقرير كار (1967: 9) لذلك وهو يشخص مرحلة الستينات، حيث قال «ان اختصاصات الوزارات لم تكن تحدد بوضوح، ولم يكن الموظف يعرف بالضبط الاختصاص الذي كان عليه ان يمارسه». وأوضح تقرير لجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي التي اقراها مجلس الوزراء في 16/7/1973م ذلك بقوله: «تبين للجنة ان معظم الوزارات والادارات الحكومية ليس لديها نظم تحدد اختصاصاتها ومسؤولياتها بشكل واضح، وكثيراً ما تتداخل الاختصاصات بين أكثر من جهة وأخرى». كما لا يوجد تحديد للاختصاصات ولا توزيع متكامل لأعمال الوحدات الادارية المكونة لهذه الجهات، ويتربط على ذلك عدم امكانية تحديد نوعية وعدد الموظفين اللازمين لكل وحدة، وبالتالي اللازمين لتلك الجهة عموماً (مجلس التخطيط 1972). وهذا ما وضع في تقرير آخر عن أوضاع الادارة العامة في الكويت في مايو 1975م، حين أوضح عدم وجود أي نظام للتصنيف أو التوصيف، وان الظروف التكوينية (في ذلك الوقت) للادارة العامة الكويتية غير مهيأة بعد للأخذ بنظام كهذا (كسروان واسكندر، 1975)، ورغم الاشارة الواضحة التي تضمنتها المادة (9) من القانون رقم 15 لسنة 1979 الذي ينظم الخدمة المدنية في الكويت، والتي تقضي بضرورة المباشرة في القيام بعملية ترتيب وتصنيف للوظائف الحكومية، الا انه لم يتم اتخاذ أي اجراءات عملية في هذا الاتجاه حتى الآن. وهذا ما اكدته اللجنة العليا للإصلاح الاداري المشكلة أواخر 1984. كما اكدته بعض التقارير الخاصة بالتنظيم على مستوى بعض الوزارات، وعلى رأسها التقرير الخاص بتشخيص الأوضاع الادارية في وزارة التربية، حيث أكد على عدم وجود أي توصيف للوظائف، وبالقدر الذي أدى الى خلق تنازع شديد وواسع حول الصلاحيات والاختصاصات حتى على مستوى معظم الادارات العليا (وزارة التربية، 1985).

جـ- التوسع في عمليات التنمية وفي تطبيق قاعدة التخصص المؤسسي، حيث يؤدي هذا الوضع الى تعدد الوزارات والمؤسسات والهيئات والشركات العامة كما اشير الى ذلك من قبل، وفي ذلك مدعاة الى خلق تضخم وظيفي قد لا يجد ما يبرره من الناحية المنطقية. حيث ان انشاء أي مؤسسة يفترض عمليات توظيف لا بد منها لخلق ما يمكن تسميته بـ «وظائف الحد الأدنى» التي يفترض وجودها لتتمكن من تسيير هذه المؤسسة وضاياتها ادارياً، وذلك ضمن مجموعات الوظائف الادارية أو المساعدة أو الخدمات. أضف الى ذلك ضرورة وجود وظائف فنية كافية لتشغيل هذه المؤسسات، وإدارة نشاطاتها من الناحية التخصصية التي وجدت اساساً لخدمتها، وهكذا فإن هذا الحد الأدنى سيتكرر، وفي

صورة متواترة وتراكمية، مع كل عملية انشاء لأي مؤسسة جديدة، وأنه يكون من الممكن تحقيق وفر لاعداد من الموظفين تبدو في تقديرنا مهمة فيما لو تم التراجع عن قاعدة التخصص المؤسسي المفرطة، أو ترشيد التعامل معها، وذلك باجراء عمليات دمج أو ربط مؤسسي بصورة يمكن خلالها الاستغناء عن نسبة عالية من وظائف الحد الأدنى الادارية أو المساعدة أو الخدمات لكل منظمة يتم دمجها أو ربطها ادارياً (وليس تنظيمياً فحسب) بجهة اخرى ذات صلة بطبيعة النشاط اصلاً، ناهيك عن حقيقة انه يمكن تحقيق وفر ملموس حتى على مستوى قاعدة الحد الأدنى في الوظائف الفنية، لأن أي عملية دمج أو ربط قد تكشف عن وجود جهاز فني في المنظمة الأم، وبه اعداد لا بأس بها مما كانت تحتاجه المنظمة الفرعية قبل دمجها⁽³⁾.

بالنسبة للموضع في دولة الكويت فانه لا يمكننا تقديم سند معياري لاثبات مدى الاستغراق في عملية التخصص المؤسسي أو التوسع فيها، الا انه يمكننا مع قدر من التبصر في المعطيات الواقعية، وبالاستناد الى الخبرة والمعرفة الشخصية طرح فرضية وجود مثل هذه الظاهرة وبصورة تبدو في تقديرنا واسعة. وتكفي الاشارة هنا الى ان عدد الوزارات قد أصبح (17) وزارة، كما ان عدد المؤسسات العامة والهيئات العامة قد أصبح (22) مؤسسة وهيئة، كما ان عدد الشركات العامة المملوكة ملكية تامة أصبح (5) شركات وعدد الشركات العامة المملوكة بنسبة تزيد عن 51٪ أصبحت (218) شركة حتى نهاية 1982 (وزارة الصناعة والتجارة، 1983).

ثالثاً : سياسات التوظيف، وتعتبر هذه السياسات من أهم العوامل التي تتحكم في حركة الطلب على القوى العاملة، وبالتالي فانها تبدو كأهم الصمامات التي تتحكم في حركة التضخم أو التكدس الوظيفي، وأنه يمكن تحليل آثارها بالنظر لذلك من خلال ما يلي :

أ - مدى التزام الحكومة بتوظيف المواطنين، حيث يمكن لأي متتبع ان يلاحظ حقيقة ان الحكومة تأخذ على عاتقها مثل هذا الأمر، سواء كان ذلك طبقاً لنص قانوني أو دستوري حيث نص الدستور الكويتي في المادة (41) على ذلك بصورة مباشرة تقريباً⁽⁴⁾، حيث قال : ولكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه (الرشود، بلا تاريخ : 21) أو سواء كان ذلك واضحاً في اطار الاتجاهات العامة التي تحكم السياسة التوظيفية، ولم يكن هذا التوجه نتيجة لاعتبارات ايديولوجية، حيث يلاحظ ان الدولة تعلن بصورة صريحة مساندتها لمنهج الحرية الاقتصادية والحرية الفردية التي قد تتعارض اساساً مع ذلك .

أدى هذا الأمر الى خلل في عملية التوظيف لانها فقدت الاساس الفني الذي يجب ان يحكمها، فبينما يفترض ان تخضع العملية لاعتبارات الطلب وحساباته نجد أنها احتكمت لاعتبارات العرض التي يفترض نفسها على الواقع بغض النظر عن مرونة الطلب، الأمر الذي يمثل معوقاً حقيقياً لاعتبارات الفعالية .

كذلك فإن هذه العملية لا تراعي شروط الموازنة بين الأوصاف الوظيفية، ومواصفات الموظفين أو المتقدمين لشغل الوظائف الحكومية، الأمر الذي يخل بشروط التوزيع النوعي للمواطنين على الوظائف العامة، وبالقدر الذي يعطل كثيراً من الطاقات التي تبدو هامة لو وجهت التوجيه المهني السليم، ويجعلها تبدو كمفردات سلبية ضمن مفردات التكديس الوظيفي⁽⁶⁾ (عسكر، 1977: 12) .

يضاعف سلبية هذه الحالة عدم وجود قاعدة الالتزام في التوجيه المهني للموظفين، حيث ان قيام الدولة بضمان حق المواطنين في الوظائف العامة، لا يبدو متلائماً مع حقها في إخضاع اختيارات المواطنين وتوجهاتهم المهنية لسلطانها (كما هو الوضع في الدول الشمولية)، مما يحول دون توازن حسابات العرض مع حسابات الطلب، وبذلك فإنه يمكننا ان نلاحظ بعض التركز في بعض التخصصات أو الأعمال، وخاصة الأكثر سهولة ويسراً في التحصيل العلمي أو الفني، بينما يمكننا ان نلاحظ عجزاً واسعاً في جوانب أخرى بغض النظر عن حجم الكم المتاحة أصلاً. وبذلك تصبح هنالك حالة تكديس في مواقع معينة، بينما تعاني هذه المواقع نفسها أو غيرها من عجز نوعي كبير. وبما يؤكد ذلك ضعف التوجه للدراسات المهنية من ناحية، وضعف الاهتمام بالدراسات العلمية التطبيقية مقارنة مع الدراسات النظرية من ناحية أخرى، وتكفي الإشارة الى هذه الظاهرة على مستوى تخصصات المبتعثين للخارج والتي يفترض فيها ان تكون خاضعة أكثر من غيرها لتوجيه مركزي وقادر على الزام المبتعثين بتخصصات العلوم التطبيقية حيث توضح الاحصائيات ان نسبة طلبة العلوم الطبيعية من المبتعثين تبلغ حوالي 40,3% (مكتب التربية لدول الخليج، 1982) .

ب- الاتجاهات التي تساند فكرة الاعتماد على العمالة المحلية واحلالها محل العمالة الوافدة، في الوقت الذي تؤكد كافة الوقائع على ان حجم العمالة المحلية ليس كافياً لتغطية احتياجات السوق المحلية أساساً، وان هذه الاتجاهات لا تستهدف هذا الاحلال المأمول قدر ما تستهدف تعبئة العمالة المحلية في الجهاز الاداري الحكومي ضمن منطق الأولوية للمواطن . وهنا فإن مثل هذه الاتجاهات برغم الاساس الشرعي والضروري الذي تقوم عليه قد تؤدي الى خلق خلل في البنية العامة للهرم الوظيفي وحالة من التكديس في هذا الجهاز، وخاصة إذا ما تم التوسع في هذه الفكرة وعدم استنادها الى المعايير المنطقية التي

يفترض ان تحكم عملية الاحلال، وأهمها ان تتمتع العمالة المحلية بالكفايات والخبرات التي تمكنها من التعامل الكفؤ مع الوظائف التي سيتم تكليفها بادارتها وتشغيلها . صحيح انه لا يشترط ان تكون درجة الكفاية المطلوبة هي تلك الدرجة نفسها التي تتمتع بها القوى العاملة الوافدة، الا انه لا يمكن تقبل فرضية ان تكون هذه الدرجة دون الحد الأدنى الذي يصل بمعدلات الانتاجية الحدية، أو العائد الصافي الحدي، الى مستوى الصفر أو دون ذلك .

ج- سياسات التعيين والنقل والترقية، وترجيح الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الاعتبارات الفنية في هذا المجال، وبالقدر الذي يؤدي الى تعيين اعداد من الاشخاص في مراكز وظيفية لا تنسجم مواصفاتها مع ما لديهم من مؤهلات أو خبرات، أو قد تؤدي الى ترقية مثل هؤلاء الاشخاص الى مراكز وظيفية أعلى برغم ما قد تؤكد الواقع من عدم صلاحية مثل هؤلاء لشغل هذه المراكز الجديدة، وكذلك الامر في بعض حالات النقل التي تتم اما توكيدا للمحابة واما توكيدا لرغبة في الانتقام أو العقاب . المهم ان النتيجة في الحالتين قد تؤدي الى نقل هؤلاء الاشخاص الى مراكز وظيفية تختلف عما لديهم من خبرات ومؤهلات مما يضاعف مظاهر التكدر الوظيفي .

د- المرونة التي تعطى عادة للوزارات والمؤسسات العامة في القيام بعملية التوظيف وخاصة في ظل ما يعايشه ديوان الموظفين من ضعف يحول دون تحكمه في هذا الأمر، رغم انه يبدو بمثابة الجهاز المركزي الذي يملك السلطة الخاصة بذلك . وقد ظل الديوان يكتفي في كثير من الحالات بوضع القواعد التي يفترض ان تحكم عملية التوظيف دون ان يتولى مباشرة تنظيم هذه العملية والإشراف عليها . ويربط هذا الأمر مع ما تؤدي اليه النقطة السابقة، أو مع غير ذلك من الاسباب النفسية أو الفنية التي تتصل بسياسات التوظيف، تصبح صلاحيات الوزارات والمؤسسات العامة في القيام بتوظيف الاعداد التي تراها مدخلا واسعا لظاهرة التفضيخ أو التكدر الوظيفي^(١٠) .

رابعا : عدم وجود معايير لتحديد حجم العمل، وتحديد الاحتياجات الوظيفية ، الامر الذي يحول دون ترشيد عمليات التوظيف ودون تحديدها في حدود الاحتياجات الفعلية . ويعود ذلك بالدرجة الاساسية الى عدم وجود السياسات والاستعدادات الجديدة للعمل بهذا الاتجاه من جهة ، والى صعوبات القياس، وعدم توافر الكفايات القادرة على دراسة هذه الاحتياجات وتحديدها من جهة اخرى . وما يزيد الامر غموضاً ان اتجاهات تخطيط القوى العاملة رغم محدوديتها تفتقد الاساس العلمي أو الموضوعي الذي يفترض ان تقوم عليه، وتختص في أغلب الحالات الى المنهج التقديري . ومن أهم الأمثلة على ذلك ما نلمسه بوضوح في دولة الكويت بحيث ان تخطيط القوى العاملة يتم على مستويين :

المستوى الأول هو مستوى المشروع ، والمستوى الثاني هو مستوى قطاع النشاط ، وهذا يعني انه يمكن حصر العمالة في المشروعات المختلفة التي يضمها مثلا قطاع التشييد والبناء أو قطاع التعليم الى آخر ذلك من القطاعات، وذلك دون تمييز للجهات التنظيمية التي يتبع لها كل مشروع (وزارة التخطيط، 1985) وهذا يؤدي الى ان يتم حصر الطلب أو الاحتياجات (بغض النظر عن دقة عملية الحصر) حصرا عاما لا يمكن من خلاله تقدير احتياجات كل منظمة ، وخاصة عندما نجد ان هنالك عدة منظمات قد تمارس نشاطات متجانسة . وحتى مع افتراض انه يمكن تحديد الهوية التنظيمية لكل مشروع من هذه المشروعات فانه يلاحظ ان تحديد الاحتياجات يقتصر على مستوى ادارات المشروع التنفيذية ولا يمتد لحصر الاحتياجات الخاصة بالادارات العامة المركزية في المنطقة التي يتبع لها المشروع المعني .

ومن هنا ، يبقى الباب الوظيفي مفتوحا على مصراعيه لكل منظمة بحيث تقدم تقديراتها الاجتهادية ، ودونما أي ضوابط واقعية ، وبالقدر الذي يؤدي الى خلق المجال لبروز ظاهرة التكسد الوظيفي وتفشيها، خاصة ان ظاهرة التضخم الوظيفي غالبا ما تتغلغل من خلال الوظائف الادارية اكثر مما هو من الوظائف الفنية التي تميز المشروعات المخططة عادة . وحتى في الحالات التي قد تحصر بعض الجهات المركزية أو المسئولة كديوان الموظفين ، أو غيره ، على محاولة وضع ضوابط من هذا القبيل ، نجد ان النتائج تأتي غبية للأمال ، وربما ذات آثار سلبية اكثر مما كان يتوقع . ويبدو ذلك واضحا في الادارة الكويتية عندما عمد ديوان الموظفين الى وقف عمليات التوظيف الجديدة في وزارة التربية وغيرها ضمن منهج ترشيد الانفاق الحكومي ، حيث تجده في ذلك قد افترق الرؤية التي تمكنه من وضع عددياته بصورة رشيدة وواعية ، فجاء التوجه عاما ، ولم يميز بين وجود حاجات ماسة في بعض الاقسام والادارات لبعض التخصصات التي لا بد من توظيفها في حالة التمكن من استقطابها ، نظرا للمعجز المزمع والمؤكد فيها ، أو نظراً لندرتها ، وبين أي احتياجات قد تبدو وهمية أو يمكن تغطيتها أو اشباعها بالاستناد الى سياسات التحويل الوظيفي أو خلافها . (وزارة التربية ، 1985) وبما يضاعف هذه المشكلة ما نلاحظه من تأكيدات مستمرة وفي مختلف التقارير والدراسات الخاصة بالادارة والتنظيم في هذه الدول ، على ان عدم وجود نظام واضح لتحديد معدلات الاداء يفقد عملية تحديد الاحتياجات الوظيفية أهم المعايير التي تقوم على اساسها ⁽⁷⁾ .

خامساً : التقسيم غير الواعي للعمل في الجهاز الاداري ، ويتمثل هذا التقسيم بصورة واضحة في التمرکز للمموس للموظفين المحليين في الوظائف الادارية أو الاشرفية ، في الوقت الذي نجد فيه ان الموظفين الوافدين يتركزون بالدرجة الاساسية في الوظائف الفنية والتشغيلية . الأمر الذي يؤدي مع التصاعد في حجم القوى العاملة المحلية

المتقدمة لشغل الوظائف العامة ، الى خلق ضغط على المراكز الادارية والاشرفية التي لا تبدو معدلات مرونتها متوازية مع التوسع في حجم المشروعات ، أو مع التوسع في الوظائف الفنية والتشغيلية الاخرى . وانه يمكن تلمس هذه الظاهرة بوضوح حتى بالنسبة للاشخاص حملة المؤهلات العالية من المتخصصين في الحقول الفنية ، حيث يمكن تلمس ارتفاع نسبة التسرب لديهم من الوظائف الفنية التي يعينون فيها الى الوظائف الادارية خلال فترات قصيرة من حياتهم الوظيفية . (مجلس التخطيط ، 1972) و(وزارة التربية ، 1986) . ففي عام 1972م اشارت احصائيات ديوان الموظفين عن الحالة في أول ابريل من ذلك العام الى ان نسبة العمالة الفنية الكويتية في الحكومة الى مجموع العمالة الفنية الكلية في الحكومة كانت 40٪ فقط ، بينما كانت هذه النسبة في مجموع الوظائف الادارية حوالي 74٪ . كما تشير احصائيات لاحقة الى ان مجموع الوظائف الحرفية في الجهاز الاداري الحكومي كان (23961) وظيفة لم يساهم الكويتيون فيها الا بحوالي (2670) وظيفة ، وبنسبة لا تزيد عن (11,1٪) (الادارة المركزية للاحصاء ، 1984 : 126 - 127) ، وفي احصائية أكثر تفصيلاً عن توزيع العاملين في القطاع الحكومي الكويتي حسب المهنة والجنسية يمكن ادراك هذه النتائج بقدر أكبر من الوضوح . وفي ما يلي جدول يوضح توزيع العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي :

فئات المهن	العلمية	الفنية	الادارية	التفيلية	الخدمات	النقل	التشغيل
النسبة المئوية لعام 1976	22,9٪	35٪	93,3٪	66,7٪	39,9٪	32٪	27,8٪

المصدر: (فرجاني ، 1983 : 549)

وبرغم كل ذلك ، فانه يمكن ملاحظة موقف خطة التنمية الخمسية الأخيرة ، الذي يبدو غريباً حقاً والذي يرى ضرورة توجيه مخرجات التعليم بهدف رفع نسبة المواطنين بصفة خاصة في مهنة التدريس ، وكذلك رفع نسبة المهن الاشرافية في الجهاز الاداري ، (وزارة التخطيط ، 1985) ، ويربط هذه النتيجة مع اتجاهات سياسات التوظيف المشار اليها آنفاً ، يمكننا ان نصل الى حقيقة ان الجهاز الاداري سوف يشهد تكديساً فعلياً على هذه المستويات القيادية أو الاشرافية ، والى الحد الذي يجعل الهرم الاداري يبدو أكثر انبعاجاً أو تفرطحاً من قمته ، تمبيراً عن تورم غير طبيعي فيه . وقد أكدت على ذلك دراسة خاصة بتشخيص الاوضاع التنظيمية والادارية بوزارة التربية في الكويت ، حيث أكدت على عدم

التوازن التنظيمي، وتفاوت نطاق الاشراف في المستويات المختلفة. وان ابرز مظاهر ذلك تبدو في ملاحظة ان هنالك وكلاء، وسبعة وكلاء وزارة مساعدين، وحوالي 34 مدير ادارة، وذلك على مستوى الادارة العليا، مما أدى الى غموض واضح بالنسبة لهذا المستوى (وزارة التربية، 1985)، وفي استطلاع لأوضاع التنظيم الاداري بوزارة الداخلية يتبين امر أكثر غرابة حيث لوحظ ان هنالك بالإضافة الى عدد مرموق من الوكلاء المساعدين حوالي (18) مديراً عاماً و(18) مديراً عاماً مساعداً و118 مدير ادارة 118 مدير ادارة مساعداً، الأمر الذي يقدم حجة دامغة على النتيجة المشار اليها. وفي احصائية عن عدد المراكز القيادية في الجهاز الاداري للدولة والتي تشمل مراكز وكلاء الوزارة المساعدين فما فوق، تبين انه قد بلغ حوالي 137 مركزاً حتى يونيو 1983 (الادارة المركزية للاحصاء، 1984: 136).

سادساً: مرونة سوق العمل الخارجي، ومرونة التعامل معه من قبل الجهات المعنية في دولة الكويت، وخاصة في ظل التفاوت الكبير في التكاليف النسبية بين السوق المحلي والسوق الخارجي، الأمر الذي ادى الى الاحساس بأنه يمكن الاستعانة بأي اعداد من القوى العاملة الخارجية دون ان تكون التكاليف المترتبة على ذلك كبيرة، ويعود ذلك بالدرجة الاساسية الى: (ليبب 1983: 122):

أ- ان هذه العمالة الوافدة تأتي الى الدول المستوردة جاهزة ومدربة، أو مؤهلة (حسب شروط الطلب) .. وهي بذلك توفر التكاليف التأهيلية أو التعليمية .. الخ.
ب- ان هذه العمالة ذات أجور منخفضة جداً بالمقارنة مع مستوى الأجور المحلية .

ج- سرعة دوران هذه العمالة بصورة تسمح باستغلالها في فترة انتاجيتها القصوى، وإلى الحد الذي يبدو ان العوائد الصافية المترتبة على استخدامها ستكون حقيقية وإيجابية حتى في الحالات التي تكون انتاجية هذه العمالة تبدو منخفضة نسبياً مقارنة بمستويات الانتاجية في الدول الأكثر تقدماً .

أضف الى ذلك، ان هذا الوضع أدى الى الاعتقاد الخاطئ بأنه يمكن الاستعانة بأكثر من شخص أو موظف واحد لانجاز المهمة نفسها، ضمن فرضية ان مستويات الانتاجية السائدة في الادارة الكويتية هي مستويات هابطة، وان معالجة ذلك قد تم بتوظيف اثنين أو ثلاثة أو أكثر لكل مهمة ليتمكنوا من انجازها بالمستوى المطلوب. (كار، 1967: 16؛ وزارة التخطيط 1985) وكما يلاحظ فان هذه الظاهرة تعتبر من أهم الأسباب التي أدت الى ظاهرة التقسيم غير الواعي للعمل المحلي، وبكل ما بها من سلبيات عامة وتضخيمية أيضاً، ويعود ذلك الى ان السوق الخارجي ظل قادراً على امداد الداخل بأي مهارات فنية أو حرفية يحتاجها، مما اغرى المواطنين المحليين بالتوجه الى الوظائف الاشرافية

ابتداءً عما يمكن ان يطلق عليه «بالعامية» اصطلاح (وجع الراس) المترتب على الوظائف الفنية وما يفترضه من اعداد وتدريب وتأهيل . . كما ان ذلك يضمن للمواطن ان يبقى ممسكاً بدفة الأمور في موقعه الاشرافي . . ومن أهم مؤشرات هذه المرونة ما يمكن ان نلاحظه من تصاعد مستمر في اعداد الوافدين للعمل في الكويت، رغم كافة الاجراءات التي تم اتباعها لتضييق درجة هذه المرونة، والحد من تصاريح العمل، أو من ظاهرة التحاق العائلات بذويها العاملين التي بدت واضحة مع اواخر السبعينات. وتكفي الاشارة في هذا المقام الى ان نسبة المواطنين الى اجمالي السكان قد انخفضت في الثمانينات عنها في السبعينات حيث انها اصبحت تبلغ حوالي (40٪) مقارنة مع (47,2٪) في عام 1975 (فرجاني، 1983: 543) .

ويمكن ملاحظة نفس النتيجة تقريباً في ما يتعلق بتطورات نسبة القوى العاملة المحلية الى مجموع القوة العاملة الاجمالية حيث ان هذه النسبة كانت في عام 1975 (29٪) فأصبحت عام 1985 حوالي (24٪) (الادارة المركزية للإحصاء، 1976 - 1986). وقد ساعد على كل ذلك، ضعف المهارات القيادية والادارية والاشرافية لدى الاشخاص المسكين بزمم الأمر في كثير من مواقع الادارة، وإلى الحد الذي جعلهم يستندون في تحقيق نجاحاتهم، أو في تنفيذ المشروعات المتوقعة بهم، الى تكثيف عناصر الانتاج المستعملة، سواء كانت هذه العناصر أموالاً، ويدود ذلك واضحاً في احجام الاعتمادات التي يطلبونها لتنفيذ هذه المشروعات وهي ميزانيات يبدو انها تزيد عن أكثر من 100٪ لميزانيات المشروعات المناظرة في الدول الأكثر تقدماً (الكواري، 1981: 133-134) أو سواء كانت هذه العناصر اشخاصاً (قوى عاملة) بكل ما يتضمنه هذا من ظواهر تضخمية غير حقيقية . وأكدت ذلك ملاحظة للجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومية المشكلة بقرار مجلس الوزراء الكويتي في 1973/7/16، حيث أكدت على ان معظم القيادات الادارية في الجهاز الحكومي لا تبدو صالحة للقيام بمهام وواجبات وظائفها نظراً لانها لا تمتلك الكفاية اللازمة اصلاً، وان تعيينها جاء نتيجة لظروف غير عادية .

كما أكد عسكر (1977: 10) في دراسة له عن التضخم الوظيفي في دولة الكويت على هذا بقوله «ان عدم معرفة، أو عدم ممارسة، بعض القيادات الادارية للعمل الاداري بالفهم العلمي والعملية المتبع في المنظمات المتقدمة، يجعلها تعوض هذا النقص بالقيام بأعمال لا تتناسب مع الوظيفة القيادية التي يشغلونها، والتي تتمثل في الأعمال الروتينية اليومية المتمثلة في استقبال المراجعين أو الزوار والرد على المكالمات الهاتفية والنظر في البريد الوارد وتوقيع المكاتبات والمعاملات العادية . . الخ . وأبرزت بعض النتائج الأولية التي كشفت عنها اللجنة العليا للاصلاح الاداري ولجانها الفرعية المشكلة في دولة الكويت في

نهاية عام 1984م مثل هذه الحقيقة أيضاً . أضف الى ذلك الميول النفسية لدى بعض المسؤولين أو المشرفين ورغبتهم في تعظيم أعمالهم ومكانتهم، والاعتقاد الواضح بأن زيادة اعداد المرؤوسين سوف تؤدي الى هذا الوضع، ناهيك عما تؤدي اليه من ضمانات للاستقرار الوظيفي أو التنظيمي للوحدة أو الجهاز . . الخ، أو للمسؤولين أو الموظفين العاملين في هذا المجال، وقد ابرز أحد الباحثين هذه الوضعية في تفسير لا يخلو من الطرافة عندما اشار الى ان المسعى لتعظيم المكانة قد يتم من خلال سعي الرؤساء الى زيادة اعداد المساعدين الذين بدورهم يعمدون الى زيادة اعداد المرؤوسين، وهكذا . ضمن عملية استقالة تبدأ من أعلى في اتجاه الأدنى، وإلى الحد الذي تؤدي بهؤلاء الرؤساء الى الاحساس بأنهم عندما اوجدوا مستويات عديدة ادنى منهم، قد رفعوا مستوى وظائفهم وعززوا مكانتهم الوظيفية (العواجي، 1982: 20). وما يعزز هذا طبيعة المناخ الاجتماعي الذي يبدو انه مفعم بالمنافسة حول السلطة والمكانة بعد ان كان تنافساً حول الثروة خلال مرحلة الوفرة، هذا مع ملاحظة عدم امكانية الفصل بين ثالث السلطة، المكانة، والثروة .

سابعاً : الخلل في طبيعة المركب العام للبنية الاقتصادية وفي حركة التطور الحضاري في الكويت كغيرها من المجتمعات العربية والنامية، فبينما تفترض عملية التطور السليمة ان يتم التركيز على القطاع الأول (الزراعي) الذي تمثل مخرجاته المدخل الاساسي للولوح الى القطاع الثاني (القطاع الصناعي)، الذي تمثل مخرجاته مدخلاً للولوح الى القطاع الثالث (الخدمات)، نجد ان عملية التطور في الكويت توضح ان عملية التحول تتم بصورة مختلفة، وذلك بالانتقال من حالة الزراعة البدائية أو الأولية الى مرحلة الخدمات⁽⁸⁾ الأمر الذي حال دون خلق قطاع زراعي أو صناعي فعال . كما حال دون وجود مبررات منطقية تساند عملية التوسع في قطاع الخدمات ، وقد كان لذلك نتيجتان خطيرتان هما :

أ - ان قطاع الخدمات أصبح يبدو كما لو انه القطاع الوحيد الذي يفترض ان تتركز فيه عمليات التوظيف والاستخدام، في الوقت الذي لا يتسم فيه هذا القطاع ، في ظل عدم استناده الى قطاعات زراعية أو صناعية متطورة، بالرونة الكافية لاستيعاب ضغط طلبات الاستخدام الواقعة على هذا القطاع، وخاصة في المجال الحكومي الذي يبدو المجال الرئيسي في ذلك، وبالأذات في ظل اتجاهات السياسة العامة السائدة حول سياسات التوظيف المشار إليها ، وفي هذا ما يعزز تماماً ظاهرة التضخم الوظيفي وخاصة في صورتها السلبية (التكدس) . كما يبدو ذلك واضحاً في ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات الحكومي (عمال الخدمات)، مقارنة باعداد العاملين في الوظائف الأخرى، حيث بلغ عددهم عام 1983 حوالي (29687) من مجموع (136761) موظفاً (الادارة المركزية للإحصاء، 1984: 136) .

ب - أصبح قطاع الخدمات الحكومية يخلق عبئاً على ميزانية الدولة وبالقدر الذي جعل ميزانية الباب الأول (الأجور) تقتطع النسبة الأساسية من مجموع الموازنة العامة .

الخلاصة

ان عمليات التحليل والمتابعة السابقة أدت الى إبراز كثير من القضايا المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، وانه يمكننا ان نبلور أهم هذه القضايا حول عدد من النتائج والتوصيات الأساسية التالية :

أولاً : أهمية تحديد المفاهيم والمصطلحات والتوصية بضرورة التمييز بين التضخم الوظيفي بالمعنى السلبي (التكدس)، وبينه بالمعنى الإيجابي . كذلك التمييز بين التضخم الوظيفي بأي من معانيه، وبين التضخم التنظيمي .

ثانياً : ضرورة تحديد المعيار الذي يمكن على اساسه التمييز بين الزيادات المبررة، وبين الزيادات غير المبررة، في حجم التوظيف، وهل هو معيار الكفاية أم الفعالية، وحدود ذلك .

ثالثاً : ضرورة الربط بين دور الدولة في عملية التوظيف، ودورها في توجيه العملية التعليمية والتدريبية ، ويكون ذلك اما بأن تتولى الدولة العمليتين فتلتزم بالتوظيف، وتفرض التزاماً بما تحدده من احتياجات وتوجهات في حقول الدراسة والتدريب، واما ان تتحلل من التزاماتها في التوظيف، وترك العملية التعليمية للاتجاهات والميول الفردية (أي اخضاع العمليتين لقانون العرض والطلب) .

رابعاً : ترشيد عمليات احلال العمالة المحلية محل العمالة الأجنبية أو العربية، بحيث لا تؤدي هذه العملية الى الاخلال بشروط الكفاية أو الفعالية المطلوبة، ويكون ذلك عن طريق : (أ) عدم السماح بالانتقال من مجالات العمل الفني أو التخصصي الى العمل الاداري باعتبار ان ذلك اصبح يمثل واحداً من مداخل عمليات الاحلال . (ب) عدم السماح بأن تمثل هذه العملية مدخلاً لتقسيم العمل على اساس المواطن - الوافد، وتركز المواطنين في المستويات العليا والوافدين في المستويات التشغيلية . لأن ذلك لا يؤدي الى الاستغناء عن العمالة الوافدة قدر ما يؤكد دواعي وجودها واستمرارها .

خامساً : ضبط كافة السياسات الخاصة بشؤون الموظفين، وخاصة سياسات التعيين والنقل والترقية بما يتفق مع الاحتياجات الوظيفية . وبما يخلق توازناً بين هذه الاحتياجات وبين شروط الكفاية والفعالية وتدعيم دور ديوان الموظفين في ذلك، وهذا ما يفترض الاهتمام بالحيايدة السياسية والاجتماعية ازاء هذه السياسات .

سأداساً : توجيه سياسات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص بما يضمن استيعاب نسبة معينة من العمالة المحلية وذلك كأساس لتخفيف الضغط على الاجهزة الحكومية .

سابعاً : مواجهة الاعتمادات السائدة حول سبل زيادة الانتاجية ، وخاصة الاعتقاد بأن مضاعفة وحدات العمل سوف يؤدي الى رفع الانتاجية أو مضاعفتها .

ثامناً : الاهتمام بتنمية المشرفين والمديرين من الناحية الادارية والسلوكية وذلك باعداد برامج ودورات تدريبية مكثفة لهذا الغرض وذلك كأساس لمضاعفة قدراتهم القيادية ولتعديل انماهم النفسية والاجتماعية بما يتفق ومستلزمات ترشيد البناء الوظيفي .

تاسعاً : تحديد وتوضيح الاختيارات النهائية أو الأهداف العليا للتنمية التي يجب ان يبنى على اساسها مجتمع المستقبل وذلك كأساس لاعادة تنظيم البنية الاقتصادية على اساس محددة ، وبالتالي كأساس لاعادة التوجيهات الوظيفية أو التوجيهات التعليمية أو التدريبية . . الخ على ضوء ذلك . ويمثل هذا مدخلا اساسياً لترشيد البناء الوظيفي .

عاشراً : اعادة البناء التنظيمي بما يضمن عدم وجود أي كيانات تنظيمية مستقلة الا اذا وجدت مبررات حاسمة لذلك ، كما يضمن عدم وجود أي ادارات أو وحدات أو اقسام داخل أي جهة حكومية إلا إذا كان لذلك مبرراته الحاسمة أيضاً .

ويتضمن هذا الأمر : 1) وضع وصف وتوصيف دقيق لكافة الوظائف ، 2) وضع مخططات لحجم العمل والاحتياجات الوظيفية على ضوء معدلات مقررلة للاداء . 3) عدم القيام بانشاء أي منظمات جديدة أو أي ادارات أو وحدات أو مكاتب جديدة على مستوى كل منظمة إلا على ضوء دراسات تخطيطية دقيقة وشاملة . 4) تصفية أي وظائف شاغرة ما دام لم يتم شغلها خلال عامين من تاريخها .

احد عشر : الحرص على ضرورة تبني سياسة مستمرة وواضحة للتطوير الاداري لتضمن تحقيق توازن بين التطورات الاقتصادية الاجتماعية . . . وبين الاجهزة الادارية في الدولة . وهذا ما يفترض خلق جهاز مركزي يرتبط بأعلى مستوى سلطة لتنفيذ ذلك .

اثنا عشر : التحول من الدراسات الكلية الخاصة بظاهرة التضخم الوظيفي أو بالعمالة بشكل عام الى الدراسات الجزئية ، وهذا يعني التحول من بحث هذه الظواهر على مستوى الدولة ككل ، ليصير بحثها على مستوى المنظمة وذلك كأساس لا بد منه لتخطيط ذلك وتحديد الضوابط الفعالة له . اما اذا بقيت الدراسات على مستوى عام فان ذلك سوى يؤدي الى تشعب المسؤولية من خلال محاولة كل منظمة ان تتبرأ من أي انحرافات بحجة

انها ناتجة عن المنظمات الاخرى. وبالطبع فان هذا المدخل الجزئي لابد ان يتم ضمن منظور كلي (مدخل جزئي في اطار كلي) وذلك كاساس لوحدة الاتجاه ووحدة العمل وتناسق استراتيجية التطوير.

ثلاثة عشر: اجراء دراسات ومسوحات شاملة (وقائمة على قاعدة المنظمة) بهدف تحديد الاحتياجات التدريبية، وتحديد فرص التحويل الوظيفي من منظمة لاخرى، أو من مكان لاخر، داخل المنظمة الواحدة، والقيام بتنظيم البرامج التدريبية اللازمة لانجام عمليات التحويل بنجاح.

الهوامش

1) ينبغي الإشارة في هذا المقام الى ندرة الدراسات الخاصة بهذه الظاهرة في الفقه الاداري الغربي بشكل عام، والفقه الاداري العربي بشكل خاص، وخاصة تلك الدراسات المباشرة، وغالباً ما نجد ان الاشارات لهذا الموضوع تأتي ضمن التحليلات المختلفة للأنظمة الادارية، أو ضمن بعض الدراسات المقارنة، سواء كانت هذه المقارنة مكانية أو موضوعية.

2) تشير بعض الدراسات الى ان مضاعفة اعداد العاملين بصورة عشوائية قد تصل الى وضعية يكون فيها الانتاج الحدي لأي اضافة جديدة سالباً، ويكون هذا في الحالات التي لا يترتب على أي اضافة أي انتاجية، في الوقت الذي تؤدي فيه الى احداث اعطال أو تعويقات على مستوى العملية الانتاجية بشكل عام، أو في بعض قطاعاتها ومراحلها. وهذا ما يؤكده قانون تناقص الغلة الذي يقول ان الزيادة المستمرة لوحداث متساوية من عامل متغير يؤدي الى مخرجات متناقصة مع كل اضافة جديدة بعد مرحلة محددة وذلك ما عدا ما يتعلق بالمعرفة، التي تبدو كما يقول احد الباحثين انها اداة الانتاج الوحيدة التي لا تخضع لهذا القانون (السيد، 1982: 79).

3) ينبغي الإشارة هنا الى ان موقفنا في هذا السياق لا يعني اننا ضد الأخذ بقاعدة التخصص المؤسسي، ولكننا نركز على فكرة عدم الافراط فيها والى الحد الذي نجد خلاله ان هنالك كل يوم منظمة جديدة، في الوقت الذي كان من الممكن ان تبرز مثل هذه المنظمة أو غيرها كفروع لمنظمات قائمة فعلاً.

4) تجدر ملاحظة ان ما ورد في النص الدستوري لا يعني ان الدولة قانونياً ملزمة بتوظيف كل مواطن في داخل الجهاز الاداري الحكومي اذا ما رغب في ذلك. وإنما عليها العمل على إيجاد الفرص الوظيفية التي تضمن لكل مواطن فرصته في العمل داخل الحكومة أو خارجها، وهذا ما توضحه المذكرة التفسيرية للدستور حيث قالت ان المادة (41) لا تعني حق كل فرد في الزام الدولة بأن توفر له عملاً، وإلا تعرضت للمسؤولية، وذلك لان التزام الدولة بهذا الخصوص محدود بإمكانياتها. ولذلك قالت العبارة الاخيرة من المادة «وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين» ولم تقل «وتوفر الدولة العمل للمواطنين» (الرشود: بلا تاريخ 72) إلا ان سياسات التوظيف السائدة، تكاد تبرز التفسير الاول الذي يجعل الدولة ملزمة بإيجاد وظيفة لكل مواطن، وهذا ما أكدته التقارير والحوارات التي ترد حول هذا الموضوع، ففي تقرير أمهه «س. كار» مستشار الأمم المتحدة في يناير 1967، اشار الى ان الحكومة الكويتية وجدت نفسها مضطرة تحت

الضغط الشعبي الى الاعلان عن استعدادها لتعيين كل كويتي يتقدم بطلب للحصول على وظيفة. (كار، 1967: 17) كذلك الأمر في المذكرة الخاصة بإبعاد مشكلة تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي والخطوط العريضة لبعض الحلول الممكنة. واسلوب عمل اللجنة المشكلة لدراسة ذلك بقرار مجلس الوزراء رقم 1973/11 في 1973/8/27م، حيث أكدت على ان اتباع الحكومة لسياسة التوظيف المقترح لجميع الكويتيين، بغض النظر عن مدى تأهيلهم ومدى حاجة العمل، قد ادى الى تكلس اعداد كبيرة في فئة وظائف المستخدمين ووظائف الدرجات الدنيا، وبالأذات الوظائف الكتابية والبسيطة، الأمر الذي يعطي انطباعاً بأن سياسة التوظيف بشكلها الحالي انما تطبق لاسباب اجتماعية أو سياسية أكثر مما هي لاسباب ادارية أو مستلزمات فعلية. لاحظ هذه المذكرة: (مجلس التخطيط، 1972: 221). كذلك ما ورد في تقرير اعدده د. عدنان اسكندر. ود. مارون كسرواني عن اوضاع الادارة العامة في الكويت بناء على دعوة من مجلس التخطيط (وزارة التخطيط حالياً) حيث اشار الى ان الحكومة الكويتية تتبع، بموافقة وتشجيع مجلس الأمة، سياسة عامة تقضي بتعيين المعاملين عن العمل في الادارة الحكومية بحيث اصبح العمل الحكومي يشكل نوعاً من الضمان الاجتماعي» (كسرواني واسكندر، 1975: 3) ومن الامثلة التي تضرب لتؤكد هذا الامر قرار مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 1969م القاضي بتعيين (450) شخصاً على بند الطوارئ في مؤسسة الموانئ الكويتية رغم عدم الحاجة لهم. وكذلك ما يمكن ملاحظته على مستوى وزارة التربية كأحد الامثلة البارزة في هذا المجال، حيث تؤكد آراء مجلس الوكلاء على ان تعيين الحراس في المدارس الحكومية يتطلب ميزانية تبلغ حوالي (6 ملايين دينار) في الوقت الذي لا يزيد معدل السرقات وما في حكمها من المدارس عن حوالي (مليون دينار). الأمر الذي يؤكد ان تعيين هؤلاء يتم لاسباب اجتماعية، وذات صلة بالسياسة العامة على هذا المستوى. لاحظ: وقائع ندوة سياسات وزارة التربية وابعادها الانمائية (1- 6 فبراير 1988م) مكتب التطوير الاداري بالوزارة. هذا وقد بدأ موقف الدولة المتزمت بعملية التوظيف واضحاً بالنسبة لخريجي الجامعات وذلك من خلال قرار مجلس الخدمة المدنية الذي اقر مبدأ تشغيل الخريجين في الجهات الحكومية بحيث يلحق بخريج كل كلية بوحدة أو أكثر من الجهات الحكومية، وفي هذا ما يؤدي لمزيد من التكلس الوظيفي (جامعة الكويت، 1986).

5) تنبغي الإشارة هنا الى ان ظاهرة التكلس الوظيفي لا تقتصر على الحالات الخاصة بالموظفين الذين لا يتمتعون بمؤهلات أو خبرات كافية بل انها قد تشمل أي فئة من الموظفين مهما كان تأهيلهم أو مهما كانت أوصافهم، وذلك كلما تم تعيين هؤلاء في مواقع عمل لا تحتاج هذا التأهيل أو هذه الخبرة، وذلك سواء لوجود غيرهم في هذه المواقع وبصورة تغطي بعض الاحتياجات الفعلية، أو سواء لعدم الاحتياج اساساً لثل هذه المواصفات هذا ويسمى بعض الدارسين هذه الحالات بظاهرة التضخم الوظيفي المقنع.

6) أكدت ذلك بعض الندوات عن الادارة العامة الكويتية، التي شارك الباحث في بعضها، حيث كان هنالك نقد واضح لضعف الدور الذي يلعبه ديوان الموظفين في مجال العملية الوظيفية، وخاصة بعد ان تم تشكيل مجلس الخدمة المدنية. وقد اشار تقرير «س. كاره» المشار اليه آنفاً الى هذه الوضعية التي كانت سائدة طوال مرحلة الستينات، وتكفي الإشارة في هذا المقام الى ان تشريعات الخدمة المدنية قبل عام 1979، كانت تعطي الوزير المخصص السلطة في التعيين والحق في عدم التقيد، أو في الخروج على بعض الشروط التي يفترض توافرها في المتقدمين لشغل الوظائف المعنية، الأمر الذي سمح بتجاوزات تبدو واسعة وقد وضع ذلك في المادة 23 من المرسوم الأميري رقم (7) لسنة 1960 بشأن قانون الوظائف العامة المدنية

والمعدلة بالرسوم الأميري رقم 38 لسنة 1960م المعمول به اعتباراً من 1960/4/1 حيث كانت تنص على حق الوزير في التمتع باستثناءات في هذا المجال على ان يتم ذلك بموافقة مجلس الوزراء وبناء على عرض من ديوان الموظفين . ورغم ان نظام الخدمة المدنية الصادر في 4 ابريل 1979 قد حذف الفقرة الخاصة بالخروج عن بعض الشروط الا انه ترك سلطة التعيين بيد الوزير المختص بالنسبة للموظفات العامة ، ويبد وكيل الوزارة بالنسبة للموظفات الحرفية والخدمات . انظر في ذلك نظام الخدمة المدنية لعام 1979 المادة رقم (9)، وبما يؤكد استمرار هذه الحالة من الضعف ما أشار اليه تقرير ديوان الموظفين لعام 1983م، حيث أكد ان هنالك بعض وحدات الجهاز الاداري التي التفت من حول القواعد التي وضعها الديوان في تعميمه رقم 10 لسنة 1982م لتنظيم عملية التوظيف وقد برز ذلك في القيام بتعيينات لبعض الخريجين دون الحصول على خطاب ترشيح من الديوان ، وفي اسناد وظائف معينة لمرشحين لا تتفق مؤهلاتهم مع مواصفات الوظائف وشروط شغلها .

(7) يؤكد (كمال عسكر) على ان عدم وضوح الأهداف المحددة لكل وزارة أو وحدة ادارية، وعدم وجود تحديد للعمل أو لمعدلات الاداء، قد حال دون معرفة حجم العمالة المطلوبة (عسكر، 1977) وهذا ما اكده أيضاً اللجنة العليا للإصلاح الاداري لعام 1984م التي افرزت لجنة خاصة لدراسة هذا الأمر تقديراً لأهميته .

(8) لا يعني ان هذه العملية قد تمت فعلاً ، حيث يمكن ملاحظة استمرار التركز في القطاع الزراعي ولكن بالصورة الأولية التي تحتاج الى ايد عاملة كثيرة في الوقت الذي تكون الانتاجية محدودة . كما لا يعني ان هذه العملية يجب ان تتم بصورة تدريجية دائماً وإنما يمكن ان تتم بحيث يمكن دمج بعض المراحل ضمن ما يمكن تسميته اسلوب دمج المراحل الزمنية في التطور الحضاري الا انه ليس من السهل القبول بالوصول الى المرحلة الثالثة دونما انجازات واسعة في المراحل الأولى، (تيزيني، 1973) .

المصادر

البنك الدولي

1974 وثيقة حول الادارة العامة في الكويت، ادارة برامج التنمية الاقليمية، اوروبا والشرق الاوسط وشمال افريقيا. الكويت: ديوان الموظفين .

الجوعان، ح.

1974 مشاكل التضخم الوظيفي بالحكومة وتخطيط العمالة . الكويت: المعهد العربي للتخطيط .

الرشود، م.

(بدون) مجموعات التشريعات الكويتية. الكويت، الجزء الخامس طبعة ثانية . تاريخ)

- العواجي، أ. 1982 «التضخم الوظيفي: مفهومه، أسبابه، آثاره وعلاجه» ص. 13-25، في ندوة التضخم الوظيفي واحداث الوظائف. الرياض: معهد الادارة العامة.
- السيد، ع. 1982 «التنمية الاقتصادية وظاهرة التضخم الوظيفي» ص. 61-107، في ندوة التضخم الوظيفي. الرياض: معهد الادارة العامة.
- الكواري، ع. 1981 دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية. الكويت: المجلس الاعلى للفنون والثقافة والاداب. سلسلة عالم المعرفة.
- بنك الكويت المركزي 1983 الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام: التقرير الاقتصادي للفترة 1969 - 1979 ولعام 1983. الكويت.
- تيزيني، ط. 1973 حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر.
- جلاديو، ب. 1983 تحديث الجهاز الاداري لحكومة الكويت. الكويت: ديوان الموظفين.
- دانتون، أ. 1978 تطور نظام الخدمة المدنية في الكويت. الكويت: ديوان الموظفين.
- سعد الدين، أ. وعبدالفضيل، م. 1983 انتقال العمالة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عسكر، ك. 1977 التضخم الوظيفي بالجهاز الحكومي لدولة الكويت. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- فرجاني، ن. 1983 ندوة العمالة الأجنبية في دول الخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جامعة الكويت

1986 ندوة التضمخ الوظيفي في دول مجلس التعاون الخليجي الكويت: كلية التجارة، قسم الادارة العامة .

كار، س.

1967 تقرير عن الادارة العامة الكويتية. الكويت: ديوان الموظفين.

كسرواني، م. واسكندر، ع.

1975 تقرير عن اوضاع الادارة العامة في الكويت . الكويت: ديوان الموظفين .

ليب، ع.

1983 «اسباب انتشار العمالة الاسيوية» ص.ص 122 - 151 في ن. فرجاني (محرر)
ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

مجلس التخطيط

1972 مذكرة بأبعاد مشكلة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي والخطوط العريضة لبعض الحلول الممكنة. الكويت .

مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية

1982 احصاءات التعليم العالي لدول الخليج العربية للعام الدراسي 1981/1982، الرياض .

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت

1982 ندوة التطوير الاداري بدولة الكويت. الكويت .

وزارة التخطيط

1985 برنامج العمل الحكومي 86/85 - 1990/89، الكويت .

الادارة المركزية للاحصاء

1980-1985 المجموعات الاحصائية السنوية. الكويت: وزارة التخطيط .

وزارة التربية

1985 تقرير عن الأوضاع التنظيمية بوزارة التربية: تشخيص المشكلات. الكويت .

1986 وقائع ندوة سياسات وزارة التربية وابعادها الانمائية الكويت: مكتب التطوير الاداري بالوزارة .

وزارة الصناعة والتجارة

1982 كشف الشركات المساهمة حتى نهاية عام 1981. الكويت: ادارة الشركات والتأمين .

1983 كشف الشركات المقفلة حتى نهاية عام 1982، الكويت: ادارة الشركات والتأمين .

وزارة المالية

1985 تقرير الموازنة العامة. الكويت .

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- 1 - القرن المجري الخامس عشر
- 2 - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- 3 - النضج الحضري عند النشأة بالكويت
- 4 - يابجي

سحر الملد ديتار كويتي واحد

تطوير الموازنة الحكومية لدولة الكويت

عبدالعزیز محمود رجب
القاهرة - جمهورية مصر العربية

مقدمة

منذ فترة ليست بالقصيرة لم يعد النشاط الحكومي في أي صورة من صوره يوصف بأنه الشر الضروري The Necessary Evil كما ان الرقابة المالية Financial Control لم تعد الوظيفة الوحيدة للنظام المحاسبي الحكومي، ويرجع ذلك الى الامتداد الأفقي والرأسي للنشاط الحكومي في معظم دول العالم، والى التزايد المستمر في النفقات الحكومية. ولقد نتج عن ذلك التزايد المستمر في الاهتمام على المستوى الاكاديمي والتنفيذي والسياسي بضرورة عدم اقتصار وظيفة النظام المحاسبي الحكومي على التأكد من ان ما تم انفاقه - من اعتمادات فعلا - يتفق مع ما كان مقدراً وعلى نفس البنود السابق تخصيص هذه الاعتمادات لها - ماذا انفقنا؟ وإن ما تم تحصيله لا يختلف عما كان مقدراً - ماذا حصلنا؟، ولكن يجب ان تمتد وظيفة النظام المحاسبي الحكومي لتوفر المعلومات الكافية لمعرفة الأداء الفعلي للأنشطة الحكومية ومقارنته بالأداء المخطط ومعرفة الأهداف التي تم تحقيقها ومقارنتها بالأهداف المخططة. ونظراً الى ان المدخل الصحيح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي يتطلب تطوير الاسلوب التقليدي لتبويب الموازنة العامة للدولة، وحيث ان نوعية المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي الحكومي تعتمد اساساً على الاسلوب المتبع في تبويب الموازنة العامة للدولة وخاصة جانب النفقات، لهذا ظهرت على الصعيد العالمي أكثر من حركة حركات الاصلاح بهدف تطوير وظائف الموازنة العامة للدولة وبالتالي تطوير النظام المحاسبي الحكومي وهذه الحركات هي: نظام موازنة الأداء Performance Budget System، نظام موازنة البرامج المخططة Planning Programming Budgeting System.

(PPBS)، نظام ادارة السياسات والتفقات Policy and Expenditure Management System (PEMS) .

ولقد كانت دولة الكويت احدي هذه الدول التي حاولت تطوير موازنتها العامة بالاسترشاد بحركات الاصلاح التي ظهرت على الصعيد العالمي . ولقد جاءت هذه المحاولة بأن أصدرت ادارة الميزانية العامة بوزارة المالية لدولة الكويت في فبراير عام 1977 التعميم رقم 14 الخاص بمطالبة جميع الوزارات والهيئات العامة بتنفيذ المرحلة الأولى من منهج واساليب موازنة البرامج ابتداء من السنة المالية 1978/1979 . ولقد كانت أهداف هذا التحول من نظام الموازنة التقليدي الى نظام موازنة البرامج متمثلة في التغلب على أوجه القصور المتعددة المصاحبة لمنهج الموازنة التقليدي مثل محدودية فعاليته في مجال التخطيط وتحليل البدائل وعدم توفيره للبيانات اللازمة للتحقق مما تم انجازه مقابل ما تم انفاقه ، ورسم السياسة الاقتصادية العامة للدولة على اسس تخطيطية وربط الموازنة السنوية للدولة بخطة مالية طويلة الأجل . وتعتبر هذه الأهداف غايات طبيعية للقطاع الحكومي الذي تشعبت انشطته وتنوعت وامتدت ليشمل تأثيرها تقريباً كل فرد يعيش على أرض الكويت ، والذي ازدادت نفقاته بشكل اجمالي، وفي صورة قطاعية ، زيادة مطردة بحيث أصبح الانفاق العام يشكل أكثر من 90٪ من مجموع الانفاق الكلي . وبالإضافة الى ذلك فإن هذه الأهداف تعتبر متسقة مع الأهداف المتعددة لحركات اصلاح نظام الموازنة الحكومي والتي بدأت فعلاً منذ الخمسينات وما زالت مستمرة حتى وقتنا الحالي . ويعتبر صدور التعميم رقم 14 لعام 1977 نقطة تحول مهمة ومفيدة في منهج اعداد الموازنة العامة للدولة وكاد ان يتبعها تغيير جذري في اسلوب تبويب النفقات في الموازنة العامة للدولة وبالتالي في وظائف الموازنة المحققة، وفيما يتعلق بدور كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فيما يختص بالتخطيط والرقابة، وفي فعالية النظام المحاسبي لتوفير المعلومات من أجل الرقابة المالية والادارية والتخطيط . ولكن للأسف الشديد فان هذا التحول لم يقدر له التقدم عن المرحلة الأولى حتى عام 1981 ثم العدول عنه بطريقة غير معلنة رسمياً منذ عامين تقريباً والرجوع الى نظام الموازنة التقليدي .

وتهدف هذه الدراسة الى فحص اسلوب التطوير المقترح في التعميم رقم 14 لعام 1977 وذلك في ما يختص بمرحلته الأولى وكذلك مراحله التالية ، وتقويم هذا الاسلوب المقترح وما تم تنفيذه منه في ضوء المنهج العلمي لنظام موازنة البرامج ، ثم اقتراح الاسلوب اللائق لتطوير الموازنة العامة لدولة الكويت في ضوء حركات اصلاح الموازنة الحكومية وتجارب بعض الدول ذات السبق في هذا المجال . وتشتمل الدراسة على نبذة تاريخية عن الموازنة العامة لدولة الكويت واستعراض لحركات الاصلاح الرئيسية التي تمت

لتطوير اسلوب تبويب الموازنة العامة للدولة بغرض تطوير النظام المحاسبي الحكومي . ثم بيان التعميم رقم 14 لعام 1977 الخاص بتطبيق اسلوب نظام موازنة البرامج بدولة الكويت ، وشرح لكيفية تنفيذ المرحلة الأولى لتطوير الموازنة الحكومية طبقاً لاسلوب نظام موازنة البرامج والمراحل التالية للتطوير والنتائج المتوقعة لتطبيقها . وأخيراً تقييم التجربة الكويتية مع اسلوب التطوير المقترح .

نبذة تاريخية عن الموازنة العامة للدولة الكويت

تعتبر موازنة دولة الكويت لعام 1955 أول موازنة عامة حيث انه قبل ذلك كانت الحكومة تعد كشوفاً بالايادات والمصروفات الفعلية (دائرة المالية ، الكويت ، 1955) . ويعتبر التعميم رقم 10 لعام 1957 نقطة البداية لارساء قواعد اعداد الموازنة العامة بدولة الكويت (دائرة المالية ، الكويت ، 1957) وذلك بما يتضمنه من تعليمات وما ينص عليه من اسس تبويب الموازنة والتي تتلخص في تبويب تقديرات المصروفات على اساس نوع المصروف (مهايا ، نور ، . . . الخ) مع تقسيم المصروفات الى ابواب ثلاثة: الأول للأجور والمهايا والمرتبات ، والثاني للمصروفات العمومية والثالث للأعمال الجديدة . ولقد استمر العمل بهذا التبويب باستثناء بعض التعديلات الثانوية حتى صدور التعميم رقم 14 لسنة 1977 (وزارة المالية ، الكويت ، 1977) الذي ينادي بالتبويب طبقاً لموازنة البرامج ، والذي كاد ان يمثل نقطة تحول مهمة في منهج اعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والذي ترتب عليه استغراق الادارات الحكومية أربع سنوات في المرحلة الأولى لتطبيق موازنة البرامج دون التحرك الى المرحلة الثانية حتى تم وقف العمل بهذا التعميم بصدر القانون رقم 56 لسنة 1982 الذي أكد مرة اخرى على تبويب المصروفات على اساس نوع النفقة وذلك من خلال تبويب المصروفات على الأبواب الخمسة التالية: المرتبات ، المستلزمات السلمية والخدمات ، وسائل النقل والمعدات ، المشاريع الانشائية والاستهلاكات العامة ، المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية .

حركات الاصلاح الرئيسية لتطوير اسلوب تبويب الموازنة العامة للدولة

تمثلت الحركات التي وجهت لتطوير اسلوب تبويب الموازنة العامة للدولة وبالتالي تطوير النظام المحاسبي الحكومي في ثلاث حركات رئيسية هي : نظام موازنة الاداء Performance Budget System (PBS) ، نظام موازنة البرامج المخططة Planning Program- (PPBS) ، نظام ادارة السياسات والنفقات ming Budgeting System ، و يهدف نظام موازنة الاداء الى تخطيط واستخدام الموارد في الأمد القصير لانتاج أو تقديم مخرجات الانشطة المتفق عليها عند أعلى مستوى ممكن من الكفاية⁽¹⁾ . ويكون لموازنة الاداء توجه اداري حيث ان غرضها الاساسي هو

مساعدة المديرين لقيموها كفاية اداء عمل اقسام ومراكز التشغيل عن طريق اعداد تصنيفات الموازنة في شكل وظائف وتحضير مقاييس تكلفة العمل لتسهيل امكانية قياس اداء الانشطة المعنية. ولهذا فان موازنة الاداء تظهر تصنيفات المصروفات المقدرة للوزارات والهيئات الحكومية على اساس انشطتها كما انها يجب ان تظهر المخرجات المتوقعة من هذا الاتفاق بالنسبة لكل نشاط حكومي. ويتطلب تطبيق موازنة الاداء استخدام محاسبة المسؤولية لتحديد الحدود الرقابية لكل نشاط واختيار وحدات القياس الملائمة للتعبير عن مخرجات الانشطة واستخدام فنون محاسبة التكاليف لقياس تكلفة وحدات الاداء وتحديد تكلفتها النمطية. ونظراً الى ان موازنة الاداء لا علاقة لها بقياس الفعالية،⁽²⁾ لهذا فانها تعتبر فقط خطوة اساسية على طريق تحقيق الكفاية الفعالة⁽³⁾ لتوزيع واستخدام الموارد، ولكنها ليست كل ولا أهم هذه الخطوات، وتتمثل الحركة الثانية في نظام موازنة البرامج المخططة الذي يوصف بأنه النظام الشامل نظراً الى أنه يحتوي على أكثر من أداة من أدوات التحليل ويؤلف بينها مكوناً دورة تعليمية مستمرة يستخدمها في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الموضوعية والكفاية والفعالية في توزيع واستخدام الموارد (رجب، 1979؛ Schultz؛ 1968؛ Rouse، 1968) ويتكون هذا النظام من الاجزاء الرئيسية التالية :

تحديد الأهداف : المقصود الأهداف العملية الممكن تحقيقها مثل خفض معدل حوادث السيارات أو رفع مستوى الرياضيات لدى طلبة المرحلة الثانوية .

تحليل البرامج : ويتضمن ذلك تحليل البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المخططة واعداد التحليلات الخاصة بتكاليف وفعالية كل بديل طبقاً لكل سنة من سنوات تشغيله مع بيان الفروض الاساسية الخاصة به واقتراح أفضل بديل أو أفضل مجموعة من البدائل مع بيان أثره. أو أثرها على البرامج الفعلية والوحدات التنظيمية المختلفة .

البرمجة والمخطط المالية : وهي موازنة خمسية مبوية على اساس البرامج لكل وزارة أو هيئة حكومية تظهر التكاليف المالية ومخرجات كل برنامج. ويتم اخضاع التكاليف المالية للبرامج لعملية عبور لتحويلها ثم تجميعها طبقاً لأنواع الاعتمادات الموجودة في الموازنة الحكومية وذلك في حالة استمرار تبويب الموازنة السنوية المعروضة على السلطة التشريعية على اساس نوع النفقة .

القياس والتقييم والتنفيذ والعكسية : ويختص هذا الجزء بقياس كل برنامج موضع التنفيذ بهدف تحقيق الرقابة والمساعدة في التخطيط المتعلق بأعمال العام المقبل . وتبدأ عملية القياس من أسفل الى أعلى من أجل قياس مدى فعالية عناصر البرنامج في تحقيق الأهداف الفرعية للبرنامج ثم قياس الاداء الفعلي للبرنامج ومقارنته مع الاداء المخطط

وذلك من خلال تقارير يتم توصيلها طبقاً لجدول زمني محدد الى المستويات الادارية المختلفة بقصد اتخاذ الاجراءات التصحيحية واصدار التوصيات اللازمة للعام المقبل .

اما الحركة الثالثة فهي نظام ادارة السياسات والنفقات الذي اتبعته الحكومة الفدرالية الكندية (Government of Canada, 1983) والذي يعتبر تطوراً لنظام موازنة البرامج المخططة بما يتلاءم مع ظروف وأهداف النظام الكندي . ويهدف هذا الاصلاح الى : 1 - تحقيق أكبر قدر من الاندماج في ما بين مرحلة تحديد الأولويات ، مرحلة تطوير السياسات الحكومية ومرحلة اتخاذ القرارات الخاصة بالانفاق . 2 - اتباع مبدأ تفويض سلطة اتخاذ القرارات . 3 - زيادة التوجيه والرقابة الوزارية على القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط والنفقات . 4 - توفير الوقت اللازم في مرحلة التخطيط من أجل تمكين المسؤولين من مراجعة السياسات والبرامج الحالية واحداث التغييرات المرغوبة في استخدام الموارد كانعكاس على أولويات الحكومة . ويقوم نظام ادارة السياسات والنفقات على ركنين اساسيين : الركن الأول : تحضير موازنة طويلة الأجل تتضمن الايرادات والنفقات الحكومية لفترة طويلة الأجل ويكون ذلك عن طريق وضع القيود العامة على الموارد والتي في ضوئها يتم الاختيار بين السياسات البديلة . الركن الثاني : تحديد حدود نفقات معينة لقطاعات السياسة المتنوعة على ان تكون متناسقة مع الموارد المالية والأولويات الحكومية وتحديد مسؤوليات كل لجنة قطاعية في ادارة موارد القطاع . ويتكون نظام ادارة السياسات والنفقات من الاجزاء التالية (Ministry of Supply and Services, 1980, 1982) :

تحديد الاطر الادارية للسياسات والموارد: ويتم ذلك بتحديد الاطار العام للسياسات الحكومية مع تقدير الموارد العامة المتوقعة . وبناء على ذلك فان الخطوة المالية طويلة الأجل تنشأ مرتبطة بالاتجاه العام للسياسة الحكومية وفي ضوء تقديرات الايرادات ومستويات الانفاق الحكومي الكلي .

تكوين تنظيمات مجلس الوزراء : وتتكون هذه التنظيمات اللازمة لادارة السياسات والانفاق من ست لجان تبتق من مجلس الوزراء أربع منها مسؤولة عن تحديد وتطوير السياسات والبرامج داخل قطاعات السياسة المتنوعة المتعلقة بهم (التطور الاقتصادي ، التطور الاجتماعي ، السياسة الخارجية والدفاع وأعمال الحكومة) ولجنتين لهما مسؤوليات حكومية واسعة وهما لجنة الأولويات والتخطيط وهيئة الخزانة .

التعميم رقم 14 لسنة 1977

في 27 نوفمبر 1977 أصدر وزير مالية دولة الكويت التعميم رقم 14 لعام 1977 بشأن

اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1979/78، والتعليمات والقواعد التي ينبغي اتباعها في اعدادها. ولقد تضمن هذا التعميم (وزارة المالية 1977) :

وان الاهتمام المتزايد بوضع السياسة الاقتصادية العامة (ومنها السياسة المالية) على أسس تخطيطية يؤدي الى التركيز على ربط الميزانية السنوية بخطة عامة وبالتالي الأخذ بميزانية عامة تقوم على اساس البرامج، تحدد فيها تكلفة كل برنامج وأهدافه وتوضح أولوية كل منها في الأهمية التنفيذية للاقتصاد القومي. ولما كان المنهج المالي الحالي الذي تتبعه الميزانيات العامة يقصر عن ايضاح هذه الغايات، ولا يوفر البيانات الكافية عن المنتج (سلعة أو خدمة) الذي تم انجازه مقابل ما انفق من أموال، كما تحد اساليبه من مجاله في العمليات التخطيطية ومن امكانية تحليل البدائل التنفيذية لتحقيق الأهداف، رأت وزارة المالية لكل ما تقدم ان تبدأ وثبة جديدة من التطوير الاساسي في منهج واساليب الميزانيات العامة باتباع اساليب ميزانية البرامج حتى يمكن بلوغ الغايات المشار اليها وستقوم وزارة المالية بتنفيذ ذلك على مراحل بقدر ما تعده وتوفره مختلف الوزارات والادارات من الامكانيات التقنية والبشرية. وبمناسبة البدء في اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1979/78 تأمل وزارة المالية من مختلف الوزارات والادارات الحكومية ان توفق في انجاز المرحلة الأولى من ميزانية البرامج المشار اليها في هذا التعميم. وترجو وزارة المالية ان تنبثق تقديرات السنة المالية 1979/78 من اطار توقعات عامة مدروسة عن الثلاث سنوات القادمة تكون السنة المالية 1979/78 أولى سنواتها.

ولقد حدد التعميم رقم 14 الاجراءات الواجب على كل وزارة أو هيئة عامة اتباعها عند اعداد تقديرات النفقات تنفيذاً للمرحلة الأولى من منهج واساليب ميزانية البرامج⁽⁴⁾ على اسس سليمة في ما يلي :

- 1 (وضع خريطة تنظيمية - على اساس وظيفي - توضح فيها مختلف الادارات والاقسام والشعب .
- 2 (توزيع متوازي للاختصاصات على التنظيم الاداري على مستوى الادارة العامة .
- 3 (تعريف واضح لكل اختصاص رئيسي - ومنها تحديد البرامج الرئيسية والمساعدة - والبرنامج هو الاطار الذي يضم عدة أعمال مترابطة ومتكاملة تكون مجموعة واحدة من حيث الهدف والغاية .

- 4) تضع كل وزارة - بناء على هذه الدراسات - دليلاً لمراكز النشاط الرئيسية (البرامج) .
- 5) ايضاح المقترحات الخاصة بالسنة المالية 1978/1979 على اساس الاحتياجات المتوقعة وكلفتها موزعة على الاساس المتقدم (ادارة - برنامج) مرتبة وفق أولوياتها وموزعة على الأبواب والمجموعات والبنود الموحدة وبذلك يمكن الربط بين التقسيم على اساس البرامج والتقسيمات الأخرى .
- 6) يقوم المختصون بإدارة الميزانية العامة بإرشاد ومعاونة مختلف الجهات في دراسة وتحديد البرامج الرئيسية والمساعدة لكل منها .
- 7) يوضح ما تقدم حسب ما ورد بالنماذج المرفقة .

وتكون النماذج المطلوبة من كل وزارة أو هيئة عامة عند اعداد تقديرات المصروفات كما يلي : نموذج رقم (1) الخاص بالمصروفات حسب الأبواب ، نموذج رقم (3) الخاص بالمصروفات حسب البرامج ، نموذج رقم (4) الخاص بالمصروفات حسب المجموعات والبنود على مستوى البرامج ، ونموذج رقم (5) الخاص بالمصروفات حسب المجموعات والبنود ، ويلاحظ انه قبل هذا التعميم بان نماذج تقديرات المصروفات التي كانت تطلب كانت تقتصر على النموذج رقم (1) والنموذج رقم (5) . وبالنسبة للنموذج رقم (1) فانه يمثل النموذج التقليدي لتقديرات المصروفات حيث تقدر المصروفات فيه وفقاً للأبواب المستخدمة (مثلاً المرتبات والأجور . .) . ويبين هذا النموذج اعتمادات كل باب من أبواب المصروفات للسنة الحالية وتقديرات السنة المقبلة مع بيان الفرق وذلك بالإضافة الى المصروفات الفعلية للباب عن العام الماضي . اما النموذج رقم (3) فتخصص الخانة الأولى فيه للبرنامج والمقصود بذلك ان تذكر كل وزارة أو هيئة عامة البرامج الخاصة بها ثم تضع تقديرات مصروفات كل برنامج بشكل اجمالي وفقاً لأبواب المصروفات التقليدية وذلك بالنسبة للسنة المقبلة مع اعتمادات السنة الحالية ومع بيان الفروق . ويكون النموذج رقم (4) نموذجاً تفصيلياً يبين المصروفات حسب المجموعات والبنود لكل باب من أبواب المصروفات وذلك بالنسبة لكل برنامج . وبالتالي فانه بتعدد برامج الوزارة أو الهيئة العامة فسوف يتبعه تعدد في هذا النموذج . اما النموذج رقم (5) فهو النموذج التقليدي الآخر الذي يظهر تفصيلات كل باب على حسب المجموعات والبنود وذلك بالنسبة لاعتمادات السنة الحالية أو تقديرات السنة المقبلة وبيان الفروق بينها وذلك بالإضافة الى تعليمات السنة المنصرمة .

تطوير موازنة دولة الكويت

المرحلة الأولى : تمثلت هذه المرحلة في قيام كل وزارة أو هيئة عامة باعداد برامجها بغية تحديد تقديرات مصروفاتها في اطار هذه البرامج ، ولقد وجدنا ان الوزارات اختلفت في ما بينها من حيث الاسلوب المتبع في اعداد البرامج بحيث بلغ عدد هذه الاساليب ثلاثة وسوف نشرح كلا منها بمثال من الواقع العملي . فنجد ان وزارة الخارجية حددت في مشروع الموازنة الخاص بعام 1981/1980 برنامجين فقط لجميع انشطتها وهما : الديوان العام والسفارات (وزارة الخارجية، 1980). بينما نجد ان وزارة الداخلية حددت أيضاً في مشروع الموازنة الخاص بعام 1981/1980 تسعة برامج منها ستة برامج لادارات رئيسية قائمة فعلاً وثلاثة برامج لانشطة لا يرقى كل منها لمستوى الادارة الرئيسية ، والبرامج الستة هي كما يلي وفقاً لترتيبها في موازنة وزارة الداخلية (وزارة الداخلية، 1980) : البرنامج الثاني: المرور، البرنامج الثالث: الجوازات، البرنامج الرابع: كلية الشرطة، البرنامج الخامس: الأمن العام، البرنامج السادس: الأمن الداخلي، البرنامج السابع: النجدة واللاسلكي .

ويلاحظ على هذه البرامج الستة ان هيكلها متطابق تماماً مع الهيكل الاداري لوزارة الداخلية قبل تطبيق نظام موازنة البرامج . ويعني ذلك ان اعداد هذه البرامج لم يتطلب او يترتب عليه اعادة تنظيم اداري حيث ان كل ادارة من هذه الادارات الرئيسية لها وظيفة معينة وتتكون من مجموعة من الأنشطة لاداء هذه الوظيفة . فمثلاً ادارة الجوازات وظيفتها تتعلق بتقديم جميع الخدمات المتعلقة باقامة وسفر ودخول المقيمين سواء كانت الإقامة دائمة أو مؤقتة . ويعتبر هذا النوع من الخدمات أحد أنواع الخدمات التي تؤديها وزارة الداخلية للجمهور، أي أحد مخرجاتها النهائية . كما ان جميع الأنشطة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بهذا النوع من الخدمة تتبع ادارة الجوازات ادارياً (يلاحظ ان تقديم هذا النوع من الخدمة قد يتطلب خدمة أو أنشطة مساعدة تتبع ادارات مختلفة) . ولهذا فان ادارة الجوازات كبرنامج للجوازات لها وظيفتها ولها مدير وهو نفسه رئيس الادارة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون الجوازات) ويتألف هذا البرنامج من مجموعة من الأنشطة يعتقد انها لازمة لتحقيق هذه الوظيفة ويكون لها الاعتمادات المالية . وينسحب الحديث نفسه على كل برنامج من البرامج الستة . اما بالنسبة لبرامج وزارة الداخلية التي لم تتطابق مع الهيكل الاداري للوزارة فهي : برنامج الديوان العام (البرنامج الأول)، برنامج النقلات والصيانة (البرنامج الثامن)، برنامج الهيئات العسكرية (البرنامج التاسع) فهي تمثل أنشطة تقدم مخرجات متوسطة Intermediate Outputs بالنسبة لوزارة الداخلية (أي ان هذه المخرجات لا تعتبر مخرجات نهائية بالنسبة للوزارة ولكنها مخرجات مساعدة من أجل تقديم المخرجات النهائية للوزارة). وقبل تطبيق نظام موازنة البرامج فان هذه الأنشطة المساعدة لم يكن لها

المركزية الادارية لأنشطة أي برنامج من البرامج الستة ، وتطبيق نظام موازنة البرامج فان هذه الأنشطة أصبح كل منها يتبع برنامجاً معيناً - ادارياً ومالياً - من البرامج الثلاثة المساعدة وذلك بالرغم من احتمال لا مركزية موقع هذه الأنشطة .

ولكننا وجدنا الوضع يختلف نوعاً ما في وزارة الصحة في مشروع موازنة عام 1981/1980 حيث قسمت انشطتها الى خمسة أنواع رئيسية واعتبرت كلا منها برنامجاً ثم عملت على اعادة تنظيم هيكلها الاداري بقصد اعادة توزيع ادارتها المختلفة بين هذه البرامج على حسب درجة الارتباط ، وهذه البرامج هي برنامج الخدمات الوقائية ، برنامج الخدمات العلاجية ، برنامج الديوان العام ، برنامج الحجر الصحي ، برنامج الخدمات المساعدة (وزارة الصحة ، 1980) .

ويلاحظ على هذه الاساليب الثلاثة ان الخلاف بينها يتركز في عدد البرامج ودرجة اعادة التنظيم الاداري . وفي اعتقادنا انه لا يوجد عدد غمطي لبرامج أي وزارة أو هيئة كما ان اعادة التنظيم الاداري لوحدها لا تعتبر متطلباً أساساً لتطبيق نظام موازنة البرامج ولكننا نشجعها حينها تكون هناك حاجة ضرورية لها نظراً لما يترتب عليها من جهد ونفقة . امام بالنسبة لعدد البرامج فان العامل الاساس الذي يتحكم فيه هو مدى تنوع الخدمات التي تقدمها الوزارة أو الهيئة وكذلك مدى التباين في انشطتها . ومع هذا فنحن نعتقد ان الاسلوب الذي اتبعته وزارة الخارجية بسط الأمور أكثر من اللازم لدرجة انه جمع جميع أنشطة الوزارة في برنامجين احدهما مساعد (الديوان العام) والاخر لا يدل اسمه على طبيعة الخدمات التي يقدمها لانه دمج فيه خدمات كثيرة (برنامج السفارات) .

أما بالنسبة لاعادة التنظيم فاننا نجد ان درجته في الاسلوب الثالث تفوق كثيراً متطلباته في الاسلوب الثاني ويرجع ذلك الى ان وزارة الصحة بدأت بتحديد البرامج ثم عملت بعد ذلك على تحديد الوحدات الادارية تحت كل برنامج ، مع ملاحظة انه في بعض الأحيان قد تضطر الى احداث تغيير تنظيمي في الهيكل الاداري المطبق قبل تطبيق نظام موازنة البرامج نظراً لاختلاف التبعية الادارية . مثلاً فان المستشفيات قبل تطبيق نظام موازنة البرامج كانت تتبع ادارة المستشفيات اما بعد التطبيق وتحديد الوزارة لبرامجها فان المستشفيات تعتبر احد أنشطة برنامج الخدمات العلاجية وذلك بالإضافة الى أنشطة اخرى مثل المستوصفات والمجمعات مما يتطلب اعداد تنظيم اداري . وكنتيجة لتطبيق المرحلة الأولى من موازنة البرامج فان كل وزارة أو هيئة عامة أصبحت تفتح حسابات لبرامجها وذلك الى جانب حساباتها التقليدية . وتتضمن حسابات برامج أي وزارة أو هيئة عامة حساباً لكل برنامج من برامجها وتكون وظيفته مراقبة مصروفات هذا البرنامج المتعلقة بكل باب من أبواب الموازنة . وبذلك فان أولى ثمرات التطوير أن النظام المحاسبي أصبح يوفر

الى جانب المعلومات التقليدية المعلومات الخاصة بمصروفات كل برنامج من كل باب أو مجموعة أو بند من بنود الموازنة لكل وزارة أو هيئة عامة .

كان من المفروض ان يتبع تنفيذ المرحلة الأولى بفترة زمنية ملائمة - على الأكثر ثلاث سنوات - البدء في تنفيذ المراحل التالية لتطبيق نظام موازنة البرامج ، كما انه كان من المتوقع ان لا تكون هناك فترات زمنية طويلة بين هذه المراحل نظراً لأنها مرتبطة ببعضها البعض، واعتماداً على ان الصعوبة الكبرى تكون في المرحلة الأولى . ولكن ورغم مضي أكثر من ست سنوات على صدور التعميم رقم 14 الخاص بتطوير الموازنة الحكومية نحو نظام موازنة البرامج فان وزارة المالية لم تطالب الوزارات بالانتقال الى المراحل التالية ، بل حدث ما هو أكثر من ذلك، اذ انه ابتداء من موازنة عام 83/82 أهمل تطبيق المرحلة الأولى ذاتها . وبالطبع فان ذلك سوف يطرح أكثر من تساؤل : لماذا لم تبدأ الوزارات والهيئات العامة في تطبيق المراحل التالية من التطوير؟ ولماذا أهمل تطبيق المرحلة الأولى ذاتها بعد مضي حوالي خمس سنوات على البدء بها ؟ وهل هذا يرجع الى فشل التطبيق العملي أو لاكتشاف ان نظام موازنة البرامج لا يناسب طبيعة وخصائص الادارة الحكومية بدولة الكويت؟ وإذا كان سبب توقف التطوير نحو نظام موازنة البرامج هو فشل التطبيق العملي فما هي اسبابه ؟ في الواقع هذه تساؤلات مهمة من الممكن ان يطرحها كل من يهتم بالتجربة الكويتية لتطبيق نظام موازنة البرامج، ولهذا فلقد حاولنا من خلال اتصالاتنا ومقابلاتنا مع المسؤولين عن اعداد الموازنة العامة بادارة الميزانية بوزارة المالية بدولة الكويت الوصول الى اجابات عنها . ولكننا سوف نبين اولاً أهداف ومتطلبات المراحل التالية طبقاً لخطة ادارة الميزانية بوزارة المالية حيث انها المسؤول الأول عن هذه التجربة .

المراحل التالية لتطوير موازنة دولة الكويت الى نظام موازنة البرامج : يرى المسؤولون بادارة الميزانية بوزارة المالية انه استكمالاً لمنهج موازنة البرامج فان كل وزارة أو هيئة عامة تقوم بالخطوات التالية في المستقبل القريب بغية الوصول الى الخدمة النهائية المقدمة من أصغر وحدة من وحدات نشاط كل برنامج وتحديد تكلفتها المباشرة :

1) تقسيم كل برنامج من برامجها الى الأنشطة المكونة لها، فمثلاً برنامج الخدمات العلاجية التابع لوزارة الصحة يقسم الى الأنشطة المكونة له وهي : المستشفيات، المستوصفات، المجمعات .

2) تقسيم كل نوع من أنشطة كل برنامج خاص بوزارة أو هيئة عامة الى تقسيماته الفرعية للوصول الى اصغر وحدة نشاط تؤدي خدمة نهائية وذلك باستخدام اسس تقسيم ملائمة . فمثلاً بالنسبة للمستشفيات وهي أحد الأنشطة الرئيسية لبرنامج الخدمات العلاجية يمكن

ان تتبع في تقسيمها بجعل كل مستشفى كوحدة نشاط فرعية لها وحدة حسابية مستقلة .
بينما يمكن ان تتبع اساميا آخر مثل الاساس الجغرافي في تقسيم المستوصفات والمجمعات
(مستوصف السالمية، مجمع حولي). وللوصول الى الخدمة النهائية التي تقدم من اصغر
وحدة نشاط فان ذلك يتطلب في حالة تعدد أنواع الخدمات المقدمة من وحدة نشاط واحدة
ضرورة تقسيم خدمات هذه الوحدة على اساس نوعي ثم استخراج التكلفة المباشرة لكل
منها . . فمثلا بالنسبة لمستشفى الصباح فنظراً الى تعدد الأقسام العلاجية واختلاف الخدمة
المقدمة من كل قسم وكذلك اختلاف اسلوب تقديم الخدمة فانه يمكن تقسيم مستشفى
الصباح على اساس الأقسام: باطني، جراحة، نساء، أطفال، أنف وأذن . . الخ ثم
تقسيم نوع كل خدمة على اساس اسلوب تقديمها : داخلي (أي في عنابر المستشفى) أو
خارجي (أي عن طريق العيادات الخارجية للمستشفى). والشيء نفسه تقريباً يكون
مطلوب في حالة المستوصفات والمجمعات حيث تتعدد الخدمة المقدمة بتعدد نوعية
العيادات التي يتألف منها كل مستوصف أو مجمع . والوضع يكون أكثر سهولة في حالة
الخدمة النهائية الموحدة كما هو الحال مثلاً بالنسبة لتطعيم الأطفال في عيادة الصحة
الوقائية .

3) تحسب التكلفة المباشرة لكل خدمة نهائية تقدمها كل وحدة نشاط تابعة لبرنامج ما،
فمثلاً بالنسبة لبرنامج الخدمات العلاجية فانه في ما يتعلق بنشاط الأقسام العلاجية يكون
مطلوباً احتساب التكلفة المباشرة للخدمات التي تقدمها هذه الأقسام من خلال العنابر
الداخلية أو من خلال العيادات الخارجية . ويتطلب ذلك تحديد وحدة القياس لكل نوع
من هذه الخدمات ، فمثلاً بالنسبة لخدمة العنابر الداخلية أو الغرف الخاصة فيمكن قياسها
عن طريق احتساب التكلفة المباشرة للسريـر/ يوم بكل قسم كما انه بالنسبة لخدمات
العيادات الخارجية فانه يمكن قياسها عن طريق احتساب التكلفة المباشرة/ المتردد مع
الفرقة بين المتردد الجديد والقديم .

4) عند تحضير الموازنة الخاصة بكل وزارة أو ادارة حكومية فان كل وحدة نشاط تابعة لكل
برنامج من برامج الوزارة أو الهيئة العامة ستكون مسؤولة عن : أ - اعداد تقديرات
مصرفاتها المباشرة، ب - تبليغ احتياجاتها من الخدمات غير المباشرة (التي تقدمها وحدات
النشاط الأخرى) للمسؤولين عند اعداد تقديرات هذه الخدمات . ويلاحظ ان مستوى
تفصيل التقديرات سوف يرتبط ارتباطاً طردياً مع المستوى الاداري لوحدة النشاط . فمثلاً
تقديرات القسم العلاجي في مستشفى الصباح سوف تنحصر في مرتبات وأجور الأطباء
والممرضين والعاملين المخصصين على القسم (الباب الأول) والمستلزمات السلعية التي
تكون في عهدة القسم وتصرف منه (الباب الثاني) وذلك دون الدخول في تفاصيل بنود كل

باب من أبواب الموازنة. أما إذا كان الوضع هو مستوى مستشفى الصباح فإن التقديرات ستمتد لتشمل المجموعات والبنود الرئيسية لهذه الأبواب .

5) اعداد موازنة لكل وحدة نشاط، وبالتالي فإن موازنة البرنامج ستكون عبارة عن تجميع موازنات وحدات نشاطه، كما ان موازنة الوزارة ستكون نتاج تجميع موازنات برامجها .

وسوف يترتب على تنفيذ الاجراءات السابقة باعتبارها المراحل التالية لمنهج موازنة البرامج (كما ترى ذلك ادارة الميزانية بوزارة المالية) ان تنشئ كل وزارة أو هيئة عامة وحدة حسابية لكل وحدة من وحدات أنشطة برامجها على ان تتبع هذه الوحدات الحسابية الوحدة الحسابية الأم والتي يكون مركزها ادارة الميزانية بالوزارة أو الهيئة العامة . وسوف يكون لكل وحدة حسابية وظيفتان : وظيفة مالية وأخرى ادارية . فبالنسبة للوظيفة المالية فانها ستشمل كل ما يتعلق بالنواحي المالية لوحدة النشاط ابتداء من تحضير مشروع الموازنة حتى اعداد الحساب الختامي . اما الوظيفة الادارية فستشمل رقابة جميع المهام الادارية الخاصة بالعاملين بوحدة النشاط . ويكون على كل وحدة حسابية ان تعد تقارير دورية (شهرية على الأقل) عن مصروفات وحدات النشاط التي تتبعها على ان ترفع هذه التقارير الى الوحدة الحسابية التي تليها في السلم التنظيمي في اطار هيكل البرنامج التابعة له حتى تتجمع بيانات التقارير عن جميع برامج الوزارة لدى الوحدة الحسابية الأم بادارة الميزانية بالوزارة .

وجدير بالذكر الاشارة الى ان حسابات البرامج الخاصة بكل وزارة أو هيئة عامة سوف يزداد حجمها بازدياد تقسيمات برامجها . فمن الطبيعي ان يقل جداً عدد حسابات البرامج الخمسة لوزارة الصحة من أبواب وبنود الموازنة والمسوكة عن طريق الوحدة الحسابية الأم عن عدد حسابات أنشطة هذه البرامج المصنفة وفقاً لكل برنامج والمقسمة داخل كل برنامج طبقاً لأكثر من اساس والمسوك كل منها عن طريق وحدة حسابية مستقلة . وبالتالي فإن النظام المحاسبي لأي وزارة أو هيئة عامة سوف يوفر الى جانب المعلومات التقليدية عن أبواب ومجموعات وبنود الانفاق معلومات عن تكلفة كل جزء من أجزاء البرنامج (تكلفة مستشفى الصباح باعتبارها جزءاً من برنامج الخدمات العلاجية) وتكلفة كل نشاط من أنشطته (تكلفة قسم الأمراض الباطنية بمستشفى الصباح) وتكلفة كل خرج من مخرجاته النهائية (تكلفة السرير/ يوم للمقسم العلاجي) وكذلك تكلفة كل خرج من مخرجاته المساعدة (مثل تكلفة الأشعة العميقة بقسم الأشعة أو تكلفة الوجبة الغذائية بقسم التغذية) .

ويلاحظ انه مع نشأة الوحدات الحسابية وتدرجها طبقاً لتقسيمات البرامج ، فإن العلاقة بين الادارة العامة للميزانية بوزارة المالية وبين الوحدة الحسابية الأم لكل وزارة أو

هيئة عامة سوف تقتصر على مناقشة الاجماليات ، حيث انه في حالة وجود اختلاف بالنسبة لتقديرات الموازنة بين ادارة الميزانية ووحدة حسابية أم فان الأولى سوف ترجع الى الوحدة أو الوحدات الحسابية التابعة للأنشطة التي تكون تقديراتها موضع الخلاف لمناقشة الأمر معهم . وبالطبع فان ذلك سوف يؤدي الى وضوح أكثر في الرؤية وسهولة أكثر في معرفة الاسباب والوصول الى قدرات أكثر موضوعية ، ولكن من جهة اخرى سوف يترتب عليه ضغط كبير على ادارة الميزانية بوزارة المالية نظراً لكبر عدد الوحدات الحسابية والى الفترة الزمنية الضيقة المخصصة لمناقشة التقديرات . ولهذا ، فاننا نعتقد ان الأمر سيتطلب توسيع ادارة الميزانية بوزارة المالية (وقد يصل الأمر الى فصلها عن وزارة المالية واعتبارها هيئة بذاتها وذلك كما هو الحال في بعض دول العالم الغربي) سواء من حيث اللجان التابعة لها أو عدد الباحثين .

ويعتقد المسؤولون عن تخطيط تطبيق نظام موازنة البرامج بأن اتباع تنفيذ المراحل التالية التي وصفناها في الاجراءات السابقة سوف يترتب عليه منافع متعددة نركزها في ما يلي : أ - رفع مستوى دقة تقديرات الموازنة . ب - بيان العلاقة السببية بين المصروفات المقدرة لكل وحدة نشاط تابعة لبرنامج ما وبين الخدمات المقرر تقديمها عن طريق هذه الوحدة . ج - بيان العلاقة السببية بين المصروفات الفعلية لكل وحدة نشاط تابعة لبرنامج ما وبين الخدمات التي تم تقديمها فعلاً عن طريق هذه الوحدة . د - توفير المعلومات اللازمة للإدارة العليا لتحسين مستوى القرارات الخاصة بتوزيع الموارد بين البرامج المتنافسة . هـ - قياس مستوى كفاية كل وحدة نشاط من أنشطة البرنامج وبالتالي امكان قياس مستوى كفاية كل برنامج .

تقويم التجربة الكويتية

بعد وصفنا لاسلوب التطبيق العملي الذي اتبعه الوزارات والهيئات العامة بدولة الكويت لتطبيق موازنة البرامج ، ويعد بياننا للخطة العملية التي كان يزعم تطبيقها في المراحل التالية فاننا سنقوم بتقويم هذه التجربة لتعرف عن مدى اتفاق التطبيق العملي الذي تم تنفيذه والذي كان يزعم تطبيقه مع منهج موازنة البرامج ثم نضع اقتراحاتنا في ضوء نتائج التقويم .

التمميم رقم 14 لعام 1977 ونظام موازنة البرامج : اننا في مستهل عملية التقويم نتساءل عما اذا كان ما ورد بالتمميم رقم 14 بشأن تطبيق المرحلة الأولى من منهج واساليب موازنة البرامج يتفق مع المفهوم العلمي لها ؟ في اعتقادنا ان التميمم رقم 14 ركز على جوانب اساسية في موازنة البرامج واهمل جوانب اساسية لها . وكما سبق ان بينا فان نظام موازنة البرامج هو نظام شامل له مكوناته وان اختلفت الآراء حول نقطة البدء في تنفيذه .

ولهذا فان اهمال أحد مكونات هذا النظام قد لا يجعلنا نحقق الأهداف المرجوة منه . وسوف نبين الآن ما احتواه التعميم رقم 14 من مكونات وما أهمله .

ان التعميم رقم 14 ركز على تكوين الوزارات والهيئات العامة للبرامج الخاصة بها سواء كانت برامج رئيسية أو برامج مساعدة باعتبار ان البرنامج هو مجموعة من الأنشطة التي تسعى الى تحقيق هدف معين . وتطلب التعميم لتحقيق ذلك ان تحدد كل وزارة أو هيئة عامة خطوط السلطة والمسؤولية للوحدات التابعة لها مع وصف للاختصاصات الرئيسية لكل وحدة نشاط رئيسية . وطلب التعميم من الوزارات ان تعد موازنة عام 1978 لبرامجها التي تم تحديدها مع تبويب هذه التقديرات في نفس الوقت على اساس الأبواب والبند . وفي الواقع أن هذا الأسلوب يعتبر احد الأساليب التي اتبعت في تطبيق موازنة البرامج (نظام موازنة البرامج المخططة) عند بدء ظهورها بغية تأجيل عملية تحديد أهداف الوزارة أو الهيئة العامة الى مرحلة تالية في التطبيق وليس اهمالها . وكان المدافعون عن هذا الأسلوب يرون ان البدء في تطبيق نظام موازنة البرامج بعملية تحديد الأهداف قد يثد النظام في مهده نظراً لصعوبة هذه العملية واختلاف المفاهيم حولها . ولهذا فانهم اقترحوا هذا الأسلوب الذي يتطلب وصفاً كاملاً لأنشطة الوزارة أو الهيئة العامة وتقسيم هذه الأنشطة الى أنشطة رئيسية (برامج رئيسية) وأنشطة مساعدة (برامج مساعدة) مع تحديد المسؤوليات والاختصاصات الادارية لكل منها وهذا ما تطلبه التعميم فعلاً . ولكن هذا الأسلوب كان يتطلب من كل وزارة أو هيئة عامة ان تحدد بعد ذلك الأهداف التي تسعى الى تحقيقها فعلاً من واقع أنشطتها الرئيسية أو المساعدة ثم فحص هذه الأهداف الفعلية في ضوء أولويات السياسة العامة للدولة واجراء التعديلات عليها لتتوافق مع هذه الأولويات وهذا ما اهمله التعميم رقم 14 . كما ان هذا الأسلوب يقتضي أيضاً اجراء دراسات التكاليف والفعالية Cost Effectiveness Analysis على البدائل المتاحة (الأنشطة الموجودة) والبدائل المقترحة (الأنشطة الجديدة) لاداء هذه الأهداف وهذا أيضاً ما اهمله التعميم رقم 14 .

وبالإضافة الى ما سبق فان أحد المكونات الرئيسية لنظام موازنة البرامج ، وأيضاً أحد الاسباب الرئيسية التي أدت الى التحول نحو تطبيقه في دولة الكويت هو الرغبة في ربط الموازنة السنوية بخطة عامة . وبالرغم من ان وزارة المالية طلبت من كل وزارة أو هيئة عامة في عام 1979 اعداد تصورها لتقديرات مصروفاتها وفقاً لاحتياجاتها ، ويقصد بها احتياجات برامجها في السنوات الثلاث التالية الا ان التعميم رقم 14 اهمل ما يجب اتخاذه مسبقاً لاماكن تحقيق ذلك ، ويقصد بذلك تحديد أولويات السياسة العامة للدولة في ضوء الموارد المتوقعة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات في المستقبل على الأقل ، وتحديد سياسة كل وزارة

لنفس المدة في ضوء أولويات السياسة العامة وبالتالي يمكن ربط الموازنة السنوية بخطة عامة .

التطبيق العملي للمرحلة الأولى ونظام موازنة البرامج: اتصف التطبيق العملي للمرحلة من منهج واساليب نظام موازنة البرامج بأكثر من شكل من اشكال القصور. فلقد تم اصدار التعميم بمطالبة الوزارات والهيئات العامة باعداد موازنة العام القادم على اساس البرامج دون ان يسبق ذلك الاعداد الكافي سواء من حيث شرح النظام لرؤساء ادارات الميزانية والوزارات والهيئات وبيان اجراءات تطبيقه للعاملين بهذه الادارات . وأكثر من ذلك ان نسبة كبيرة من العاملين بادارة الميزانية بوزارة المالية كانوا لا يعلمون عن هذا النظام الجديد أي شيء سوى انه تطوير في الموازنة تم استجلابه من الدول المتقدمة . وبالإضافة الى ذلك فان الوزارات والهيئات العامة لم تتلق أي معلومات عن أولويات السياسة العامة للدولة ولا عن الاتجاهات العامة لسياسة الدولة بالنسبة لكل وزارة أو هيئة عامة حتى تستطيع ان تضع تقديراتها في ضوء ذلك . ولهذا فان تقديرات الوزارات والهيئات العامة لموازنة عام 1979 بل الأعوام التي تليها لم تستند على أهداف عملية يراد تحقيقها أو على برامج مخططة تسعى الى تنفيذها ولكن تم تحضير هذه التقديرات طبقاً للأسلوب التقليدي وذلك عن طريق الاسترشاد بحجم مصروفات العام المنصرم بالإضافة الى نسبة مئوية منها بمثلة لزيادة الاعتمادات المطلوبة للعام القادم في ضوء السياسة المالية العامة للدولة . وتكون هذه الزيادة المطلوبة في الاعتمادات لمقابلة الزيادة المرغوبة في بعض الأنشطة (غير المرتبطة بأهداف عملية مخططة) ولمواجهة التضخم . وبالإضافة الى ذلك فان بعض الوزارات اعتمدت (وتعتمد) على معايير خاصة بها لتحديد الزيادة المقدرة في الانفاق نتيجة للزيادة المقدرة في انشطتها مثل تلك المتبعة في وزارة الصحة ومنها عدد الأفراد/ الطبيب، عدد الأمرة/ الطبيب وعدد الأفراد/ سرير المستشفى .

وبالإضافة الى ما سبق فان التطبيق العملي لم يتضمن على الإطلاق موضوع تحليل البدائل التنفيذية وذلك بالرغم من انه أحد الأسباب الرئيسية الى دفعت وزارة المالية الى التحول نحو منهج موازنة البرامج . وقد يرجع البعض هذا الى عدم تحديد الأهداف، ونحن لا نعارض ذلك ولكن نعتقد ان تحليل البدائل كان يمكن ان يمارس حتى في غياب الأهداف العملية وذلك باجراء الدراسات التحليلية للتكاليف والفعالية على الأنشطة وفروعها التي تؤدي نفس المخرجات النهائية مثل الدراسة التي تتعلق بالمقارنة بين الرعاية الصحية للحوامل عن طريق عيادات المستشفيات أو عيادات الحوامل بالمجمعات . وفوق ذلك فان التطبيق العملي لم يظهر أي أثر لتكوين، أو حتى النزوع نحو تكوين فئة المحللين التي يعتمد عليها كثيراً نظام موازنة البرامج . وكما ان التطبيق العملي اتصف بأوجه قصور

مختلفة فانه أيضاً صاحبه مشاكل مختلفة أمكن التعرف عليها من المقابلات التي تم اجرائها وتركز في ما يلي: (1) عدم اثبات برامج الوزارات والهيئات العامة نظراً لاعادة دراستها سنوياً مما يقلل من أهمية المعلومات في عملية المقارنة بين الفترات الزمنية. (2) عدم وجود مؤشرات سابقة يستفاد منها عند تقدير احتياجات كل برنامج نظراً لأن عملية التطبيق لم تسبقها الدراسات التحليلية الكافية. (3) عدم دقة التقديرات نظراً لعدم اجراء الدراسات اللازمة مسبقاً مما ترتب عليه حدوث انحرافات ملموسة في مصروفات البرامج عند التنفيذ مما استدعى اجراء مناقلات بين اعتمادات هذه الأنشطة وما صاحبها من مشاكل. (4) مشاكل تكاليفية متنوعة نظراً لعدم وجود نظم تكاليف حكومية. (5) مشاكل تحديد المخرجات المتوسطة والمخرجات النهائية للأنشطة الحكومية نظراً لعدم وجود الدراسات اللازمة. ويتضح لنا ما سبق ان القصور كان في التعميم رقم 14 لعام 1977، وأوجه قصور ومشاكل أخرى كشف عنها التطبيق العملي للمرحلة الأولى. والسؤال الآن عن المراحل التالية التي كان يزعم تنفيذها فهل تطبيقها كان سيعالج أوجه القصور التي ظهرت أم لا؟ هذا ما سنبينه الآن.

المراحل التالية للتطوير ونظام موازنة البرامج: اذا افترضنا تنفيذ خطة المراحل التالية كما وضعتها ادارة الميزانية بوزارة المالية فالى أين ستقودنا؟ ان خطة المراحل التالية لتطبيق منهج واساليب نظام موازنة البرامج لا تعالج ما أهمله التعميم رقم 14 لسنة 1977 ولا أوجه القصور كما أظهرها التطبيق الفعلي للمرحلة الأولى، ولكننا نجد أن هذه المراحل التالية تركز على الاجراءات التفصيلية لما وضعته المرحلة الأولى. فان النظام المحاسبي على مستوى الوحدة الحسابية لأصغر وحدة من وحدات نشاط برنامج من برامج أي وزارة أو هيئة عامة سوف يمدنا ببيانات عن التكلفة المباشرة لوحدة النشاط وتكلفة مخرجه أو مخرجاته النهائية من كل باب من أبواب الموازنة. وهذا يمكننا من الوصول الى التكلفة الكلية للمخرجات النهائية لأي وحدة نشاط وذلك بعد اجراء عملية توزيع تكاليف الخدمات غير المباشرة الخاصة بذلك النشاط (الا ان ذلك لا يفضل دائماً ما مدنا سنستخدم اسس توزيع جزائية، وان عملية التوزيع لن تساهم في تحقيق توزيع أفضل للموارد بين البرامج المتنافسة). كما انه عن طريق أكثر من عملية تجميعية سوف يمكن الوصول الى التكلفة الكلية لكل برنامج من برامج أي وزارة أو هيئة عامة. ويلاحظ من طبيعة هذه البيانات ان المنهج موضوع التطبيق (حتى بعد استكمال باقي مراحله) لتطوير موازنة دولة الكويت يقتصر اهتمامه على عنصر الكفاية ولا يتعرض من قريب أو من بعيد لعنصر الفعالية وهذا ما يجعل الشك يتزايد، عما اذا كان هذا المنهج سوف يؤدي فعلاً الى تطبيق موازنة البرامج. ان المنهج الذي لا يحدد أهدافاً للوزارات والهيئات العامة ولكنه يقتصر فقط على

تحديد برامجها بتجميع أنشطتها الفعلية في الأمد القصير والعمل على تعميم النظام المحاسبي بما يسمح بافراز البيانات اللازمة لقياس الكفاية الفعلية لهذه الأنشطة وذلك دون الاهتمام بعنصر الفعالية ودون الاهتمام باستخدام نظم التحليل - تحليل التكاليف والمنافع أو تحليل التكاليف والفعاليات - على البدائل المتاحة من أجل اختيار أفضلها أو أفضل مجموعة منها ، لا يمكن ان يطلق عليه منهج موازنة البرامج بأي حال من الأحوال . ولكن من الممكن ان يوصف هذا المنهج بأنه يقترب من منهج موازنة الاداء ، ولكنه لا يتفق معه تماماً ، ومن أجل تحقيق ذلك فاننا نعتقد بالحاجة الى مرحلة تالية يتم فيها توصيف أنشطة كل وزارة وتعميم وتطبيق نظم التكاليف الملائمة لهذه الأنشطة المختلفة وتحديد التكاليف المعيارية أو النمطية للمخرجات النهائية للأنشطة المختلفة وذلك بالإضافة الى التكاليف الفعلية لها . وبالطبع فاننا لا ننكر أهمية موازنة الاداء كمرحلة من مراحل تطوير الموازنة الحكومية ولكن ليس كهدف نهائي . فان موازنة الاداء تعد اساساً لخدمة اغراض الادارات الداخلية الحكومية عن طريق امدادها بالمعلومات الملائمة عن أنشطتها لتقويم المستوى الفعلي لكفاية ادائها . ولكن لا يمكن الاعتماد على البيانات الخاصة بتكاليف مخرجات وحدات النشاط مثل تكلفة السرير / اليوم لقسم الأمراض الباطنية بمستشفى الصباح كمعيار لتوزيع الموارد بين برامج أو أنشطة الوحدات الحكومية والا فان النتيجة الطبيعية ستكون الزيادة المستمرة لحجم موازنات الوزارات والمؤسسات العامة وفقاً لنسب ثابتة (أو أقرب الى الثبات منها الى التغير) وليس كنتيجة لأهداف منشودة التحقيق .

ان منهج موازنة البرامج لا ينظر الى النشاط على انه المنطلق الذي تبدأ منه عملية التخطيط ومن ثم توزيع الموارد ، وانما نقطة الانطلاق الحقيقية تتمثل في تحديد الاحتياجات العامة للمجتمع مثل نظام للدفاع الجوي المتكامل عن الدولة أو الاحتياجات الخاصة ببعض فئاته مثل اقامة مساكن جماعية لكبار السن . وبافتراض انه قد تم تحديد الاحتياجات العامة والخاصة فان الخطوة التالية تكون في ترتيب هذه الاحتياجات وفقاً لأولوياتها (قرار سياسي) والتي في ضوءها يتم توزيع الموارد المتاحة . ومن ثم نجىء الى الخطوة التالية وهي في التعرف على السبيل أو السبل الممكن اتباعها لتحقيق هذه الاحتياجات (التي تصبح أهدافاً بعد صياغتها) التي تقرر تحقيقها في حدود الاعتمادات المخصصة لها . ثم تبدأ عملية توصيف الأنشطة الفعلية الموجودة والبحث عن أنشطة جديدة والمقارنة بينها في ما يتعلق بتحقيق الأهداف المنشودة وذلك باستخدام نظام تحليل التكاليف والفعاليات . وبناء عليه تبدأ عملية الاختيار بين الأنشطة الفعالة في ضوء كلفة كل نشاط وفي حدود الاعتمادات المخصصة مما يترتب عليه مثلاً التوسع في نشاط المستشفيات بنسبة ١٠٪ والذي ستعكسه تقديرات موازنة العام المقبل ولكن مع ملاحظة

ان هذا التوسع ليس غاية في حد ذاته كما أن اتخاذ قرار بشأنه تم نتيجة خطوات مدروسة لتحقيق هدف اتفق عليه وله أولوية نسبية خاصة فيما بين الأهداف الأخرى .

ولكننا لا نريد ان نفهم مناقشتنا على اننا نرفض رفضاً كاملاً المنهج الذي اختارته وزارة المالية لتطوير موازنات الوزارات والهيئات العامة . ولكن ما نرفضه هو ان نطلق على منهج التطوير هذا ، سواء في مرحلته الأولى أو بمراحله التالية ، أنه تطبيق لنظام موازنة البرامج . وبناء على ذلك فإننا نقبل المنهج الذي اختارته وزارة المالية لتطوير الموازنة الحكومية بدولة الكويت بأنه خطوة مهمة ومفيدة لرفع مستوى كفاية استخدام الموارد ولكن ليس باعتبارها كل ولا أهم الخطوات الواجب اتخاذها ، حيث ان التحول نحو موازنة الاداء (اعتقادنا ان منهج وزارة المالية للتطوير هو تحول من الموازنة التقليدية نحو موازنة الاداء وليس نحو موازنة البرامج) دون الوقوع في اخطاء التطبيق الفعلي التي وقعت فيها الدول الأخرى (امريكا على سبيل المثال) متمثلة في التضحية ببيانات بنود الانفاق (ماذا انفقنا؟) في مقابل اكتساب بيانات أنواع الأنشطة (ماذا أدينا؟) يعتبر تطوراً غير كامل كما اثبتته تجارب الدول الأخرى نظراً لدوره المحدود جداً في عملية التخطيط وتوزيع الموارد. إن المسؤول عن اتخاذ قرار بتوزيع مليون من الدنانير بين برامج الوزارات المتنافسة أو بين البرامج المتنافسة لوزارة أو هيئة عامة واحدة لا يهجه ان غمده بمعلومات مثل تكلفة السرير/ يوم في مستشفى الصباح أو تكلفة وحدة الأشعة في المستشفى الأميري ولكنه يحتاج الى معلومات عن نوع وحجم المنافع المختلفة المتوقعة من كل برنامج مثل الانخفاض المتوقع لنسبة الوفيات من حوادث السيارات نتيجة لبرنامج أو برامج مبرورة معينة أو ما يتوقع ان تحققه برامج صحية وقائية وعلاجية من انخفاض نسبة الوفيات للأطفال من سن ١ - ٥ نتيجة الأمراض المعدية أو الانخفاض المتوقع في نسبة حوادث السرقة نتيجة لبرنامج اقتصادية واجتماعية أو الانخفاض المتوقع في نسبة الأمية نتيجة لبرامج تعليمية .

ولكن إذا قبلنا المنهج الذي اختارته وزارة المالية باعتباره تحولاً نحو موازنة الاداء وليس نحو موازنة البرامج فإننا نعتقد بوجود توفير باقي متطلبات تطبيق موازنة الاداء (توصيف الأنشطة، تحديد وحدات الاداء، تصميم نظم التكاليف الملائمة، قياس تكلفة وحدة الاداء) مع بيان أهداف التطوير الحقيقية للمتخصصين بادارات الميزانية في الوزارات والهيئات العامة المختلفة حتى يكون هناك اتفاق بين ما نعلن عنه وبين ما ننفذه وذلك تلافياً لأي سوء فهم قد تكون له سلبياته العديدة والتي قد توقف العمل بنظام أو بتطوير له منفعه وكان يمكن الاستفادة منها لو وصف النظام أو التطوير وصفاً حقيقياً وليس مجرد اعطاء اسم نظام لا يعبر عنه أو لنظام آخر مختلف . اما إذا كانت الغاية هي فعلاً تطبيق نظام موازنة البرامج فإنه يجب تدارك ما امله التعميم رقم 14 لسنة 1977 ومعالجة أوجه قصور المرحلة

الأولى للتطبيق وأيضاً ما يوجد بالمراحل التالية . وسوف نوضح في ما يلي كيفية تحقيق ذلك .

اولاً : بالنسبة لأهداف الادارات الحكومية فانا نعتقد بوجود : أ - تحديد أهداف الوزارة أو الهيئة العامة ، والمقصود هو الأهداف العملية المحددة وليست الأهداف غامضة المعنى ، ب - تحديد أنشطة الوزارة أو الهيئة العامة التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف . ج - اعداد قوائم وصفية عن غرض كل نشاط مع تحديد مقاييس ملائمة لمخرجات كل منها . د - عرض الأنشطة المختلفة في اطار يوضح علاقتها مع بعضها البعض ومع أهداف الوزارة أو الهيئة العامة .

ثانياً : بالنسبة للتخطيط طويل الأجل : فانه يجب ان ترتبط الموازنة السنوية بموازنة طويلة الأجل (ثلاثية أو خمسية) على ان يتم تحديث الموازنة طويلة الأجل سنوياً في ضوء النتائج الفعلية والسياسات العامة وأولوياتها والسياسات الوزارية والاتجاهات الاقتصادية . والجدير بالذكر ان المناخ الاقتصادي لدولة الكويت يتفق كثيراً مع التخطيط طويل الأجل حيث ان المصادر الرئيسية لايرادات الكويت تنتج من مصادر طبيعية ذات ندرة نسبية عالية على المستوى العالمي مما يترتب عليه امكان التنبؤ بدرجة كبيرة من الدقة بتدفقات الإيرادات خلال فترة الخططة . وبالإضافة الى ذلك فان عائد استثمارات الدولة سوف يشارك النفط الأهمية النسبية لمصادر إيرادات الكويت مما يعزز فرص التخطيط طويل الأجل . وبالنسبة لاسلوب التطبيق فانا نعتقد ان التجربة الكندية من أفضل التجارب في هذا الشأن وانا في ضوء النظام الكندي نقترح ما يلي :

أ - ان تعتبر اللجنة الاقتصادية العليا (وهي لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء النفط والمالية والتجارة والتخطيط) على غرار لجنة الأولويات والتخطيط في النظام الكندي ويكون لها وظائفها في ما يختص بامداد الوزارات والهيئات العامة بالاتجاهات العامة للحكومة وبأولويات السياسة العامة وذلك بالإضافة الى وضع حد أعلى وحد أدنى للاعتمادات الخاصة بالخطة الجديدة .

ب - انشاء لجنة لكل وزارة على غرار لجان السياسات القطاعية في نظام ادارة السياسات والتفقات الكندي تكون وظيفتها وضع استراتيجيات كل وزارة أو هيئة عامة وذلك في ضوء توجيهات وإرشادات اللجنة الاقتصادية العليا .

ج - تقوم اللجنة المالية الحالية برئاسة وزير المالية بتوزيع الموارد بين الوزارات والهيئات العامة المختلفة وفقاً لجدول أولويات السياسة العامة .

ثالثاً : بالنسبة لاسلوب تحليل البدائل : في اعتقادنا ان عملية تحليل البدائل يجب ان

تتوافر على ثلاثة مستويات: الأول وهو الخاص باللجنة الاقتصادية العليا، والثاني عند مستوى اللجنة القطاعية والثالث عند مستوى الوزارة أو الهيئة العامة. وستهدف عملية التحليل عند المستوى الأول الى امداد اللجنة الاقتصادية العليا بالمعلومات المتعلقة بتكاليف ومنافع البرامج المختلفة لتحقيق أهداف السياسة العامة. وفي ضوء هذه المعلومات وبالإضافة الى المؤثرات السياسية الأخرى يستطيع أعضاء اللجنة الوصول الى القرارات الخاصة بجدول أولويات السياسات العامة وبطريقة أكثر موضوعية.

أما بالنسبة للجنة القطاعية، فانها ستحتاج من المحللين ان يوفرها لها المعلومات الخاصة بالمنافع والتكاليف لتنفيذ البرامج المخططة بكل قطاع في ضوء قرارات اللجنة الاقتصادية المتعلقة بتحديد جدول الأولويات والحجم الكلي لموازنة الدولة والمعلومات التحليلية عن برامج كل وزارة أو ادارة وبالتالي يكون المناخ امام اللجنة القطاعية أكثر ملاءمة للوصول الى قرارات أكثر موضوعية فيما يختص بتوزيع الموارد. اما بالنسبة لمستوى الوزارة أو الهيئة العامة فان عملية تحليل تكاليف ومنافع البدائل التنفيذية ستكون بالنسبة للانشطة البديلة في ما يتعلق بتحقيق هدف كل برنامج مثل التكاليف والمنافع التقديرية للتوسع في العيادات المتخصصة في المجمعات الصحية كبديل كامل أو جزئي للعيادات الحالية للمستشفيات لتحقيق هدف البرنامج العلاجي بوزارة الصحة أو التكاليف والمنافع التقديرية لمشروع الاتفاق المقترح كبديل لمشروع الكباري العلوية لحل مشكلة اختناقات المرور. ومن الواضح ان عملية تحليل البدائل تتطلب محللين ذوي كفاية وخبرة علمية تتناسب مع مستوى التحليل تدرجاً من المستوى الأول وحتى المستوى الثالث. ولهذا فانه يجب وضع خطة لاعدادهم حيث ان ذلك يتطلب وقتاً غير قصير. وبالنسبة للتبعية الادارية للمحللين فاننا نقترح: أ- تكوين هيئة مستقلة للمحللين التابعين للجنة الاقتصادية العليا وللجان القطاعية على ان يتبع محللو اللجنة الاقتصادية السلطة التشريعية (مجلس الأمة) ومحللو اللجان القطاعية مجلس الوزراء. ب- ان يكون لدى كل وزارة أو هيئة عامة محللون يتبعون الوزير أو رئيس الهيئة العامة أو من ينوب عنها في اتخاذ القرارات.

لا للعودة الى نظام الموازنة التقليدي: من الواقع الفعلي تبين وجود عدم تطبيق للمراحل التالية لنظام موازنة البرامج بل وتجميد تطبيق المرحلة الأولى (المقصود بنظام موازنة البرامج وفقاً لمفهوم ادارة الميزانية بوزارة المالية) وايضاً عدم وجود أي محاولة لتعديل اسلوب التطبيق الفعلي للتطوير ليتلاءم مع المفهوم الصحيح لموازنة البرامج. ولكن ما حدث فعلاً هو العودة مرة أخرى الى اسلوب الموازنة التقليدي (تبويب المصروفات على اساس بنود الاتفاق) عند اعداد موازنة الوزارات والهيئات مع تغير فقط في أبواب

المصروفات لتصبح : الباب الأول للمرتبات ، الباب الثاني للمستلزمات السلعية ، الباب الثالث لوسائل النقل والمعدات ، الباب الرابع للمشاريع الانشائية والاستملكات العامة ، والباب الخامس للمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية .

والرأي هو ان العودة الى تبويب مصروفات الموازنة على اساس نوع النفقة تعتبر خطوة الى الخلف . . ومن خلال المناقشات مع المسؤولين بادرارة الميزانية بوزارة المالية وجدنا ان البعض يبرر هذه العودة على اساس عدم صلاحية نظام موازنه البرامج للتطبيق الفعلي في القطاع الحكومي الذي يصفونه بأنه نظام مثالي ويدللون على رأيهم هذا برجوع الولايات المتحدة الامريكية عن تطبيقه وهي احلى الدول الرائدة وان لم تكن أولهم نحو تطوير الموازنة الحكومية (وزارة المالية 1982 - 1984) . ولكننا لا نتفق مع هذا الرأي ، فبالرجوع الى التجربة الامريكية نجد ان المسؤولين عن ادارة الميزانية الامريكية ما كانوا يتمتعون أو يتوقعون أو يفضلون العدول عن نظام موازنة البرامج المخططة (نظام موازنة البرامج) والرجوع الى نظام الموازنة التقليدي ولكن ما اجبرهم على هذا هو المشاكل المتنوعة التي صاحبت عملية التطبيق العملي والتي ارجعها كثير من المسؤولين عن التطبيق في الوزارات والهيئات المختلفة الى اسلوب التطبيق (الاسلوب الشامل على الحكومة الفيدرالية بدلا من الاسلوب التدريجي) وعدم وجود الاستعدادات المطلوب قبل بدء النظام وعدم فهم كثير من المسؤولين عن التطبيق للنظام الجديد وأهميته (وزارة المالية الامريكية ، 1983) . وفي لقاء لنا مع وكيل وزارة المالية الامريكية المساعد لشؤون الموازنة الفيدرالية تبين انه بالرغم من توقف تطبيق نظام موازنة البرامج المخططة الا ان كثيراً من اجزائه استمر العمل بها كأدوات مهمة وان لم يتم ربطها بنظام شامل ، ومن هذه الأجزاء الموازنة الخمسية واعتبار الموازنة السنوية أحد اجزائها ، وانتشار اسلوبي تحليل التكاليف والمنافع بالنسبة للمشروعات الجديدة ، وتحليل التكاليف والمنافع بالنسبة للأنشطة القائمة ، وأيضاً زيادة الاهتمام بقياس اداء الأنشطة الحكومية ، والعمل على تطوير النظام المحاسبي ليكون قادراً على افراز البيانات التي توفر الرقابة الادارية الى جانب الرقابة المالية .

وإذا حولنا النظر نحو التجربة الكندية لوجدنا وجها أكثر اشراقاً بالنسبة للتطبيق العملي التدريجي لنظام موازنة البرامج المخططة والتعديل بما يتلاءم مع البيئة والنظام الكندي . فنجد ان الحكومة الكندية بدأت بتطبيق نظام موازنة البرامج المخططة ثم ادخلت على هذا النظام التعديلات التي رأى المسؤولون عن التطبيق ضرورتها كنتيجة للتطبيق الفعلي أو كضرورة للبيئة الكندية الى ان توصلوا الى النظام الكندي الحالي وهو نظام ادارة السياسات والنفقات . ومن خلال المناقشات مع المسؤولين عن اعداد الموازنة في الحكومة المركزية بكندا تبين لي ان المسؤولين يعتقدون بأن التطوير الفعلي يمثل حوالي 70٪

من التطوير المقترح وانه ما زالت هناك أوجه قصور وعلى الأخص بالنسبة لمعايير الفعالية وبعض مقاييس الاداء (وزارة المالية الكندية، 1983) .

وبناء على ذلك فاني اناشد المسؤولين في ادارة الميزانية بوزارة المالية بدولة الكويت ان لا يعتبروا فشل تطبيق نظام موازنة البرامج توفيقاً لعملية تطوير الموازنة العامة للدولة ، بل ان المطلوب هو البحث عن ايجابيات وسلبيات التجربة وذلك في ضوء المفاهيم الصحيحة للنظام المقترح ومتطلباته وظروف واستعدادات البيئة الكويتية . ان على المسؤولين ان يدركوا انه انطلاقاً من اساس الموازنة التقليدي يكون امامهم خياران : اما الاستمرار في المراحل التالية للتطوير كما رسمتها ادارة الميزانية والذي سيقودنا الى تطبيق موازنة الاداء وبالتالي تنفيذ متطلباتها السابق بيانها أو العمل على تطبيق نظام موازنة البرامج بمفهومها العلمي الصحيح والذي يستوجب متطلبات سبق ايضاحها سواء بالنسبة لتحديد الأهداف أو التخطيط طويل الأجل أو اسلوب تحليل البدائل . ونظراً الى ان موازنة الاداء تحقق عنصر الكفاية فقط بينما تحقق موازنة البرامج المخططة كلا من الكفاية والفعالية ، لهذا فان الغاية يجب ان تكون نحو تحقيق الكفاية الفعالة في توزيع واستخدام الموارد سواء تحقق ذلك عن طريق تطبيق نظام موازنة البرامج كما هو متعارف عليه أو بعد ادخال أي تعديلات تتلامم مع البيئة والنظام الكويتي . وأرى انه لا مانع على الاطلاق من ان يكون تطبيق نظام موازنة الاداء اسلوباً تكتيكياً نحو تحقيق الغاية ولكن مع التحذير بأن يكون ذلك واضحاً منذ البداية سواء للمسؤولين عن التخطيط أو القائمين على التنفيذ الفعلي .

الخلاصة

نعتقد بأنه توجد حاجة ، بل حاجة ملحة ، لتطوير الموازنة العامة لدولة الكويت ، وننفق مع نوع الاصلاح المختار وهو نظام موازنة البرامج باعتبار ان تنفيذه وفقاً لاسلوبه العلمي المتفق عليه سيؤدي الى تحقيق الأهداف المرجوة منه سواء من حيث التخطيط أو الرقابة . ولكننا لا ننفق مع ادارة الميزانية بوزارة المالية على ان الاسلوب المقترح في التعميم رقم 14 لعام 1977 لتطوير الموازنة العامة لدولة الكويت هو تطبيق للمرحلة الأولى لمنهج واساليب موازنة البرامج ، ولا ان المراحل التالية ستؤدي الى استكمال تطبيق نظام موازنة البرامج . كما اننا لا ننفق مع الاجراء الذي تم اتخاذه بايقاف عملية تنفيذ التطوير بالرغم من انه لا يهدف الى تحقيق موازنة البرامج ولكنه سيؤدي الى نتائج أفضل من تلك التي نحققها من الرجوع الى نظام الموازنة التقليدي . ولهذا فانا نؤيد التحول من النظام التقليدي ولكن شريطة ان يكون الاتجاه معلوماً ومطابقاً لما هو متعارف عليه علمياً . وبناء

على ذلك فأنني اعتقد بأن هناك بديلين يمكن ان تختار منها ادارة الميزانية بوزارة المالية لتطوير نظام الموازنة العامة وبالتالي النظام المحاسبي الحكومي :

البديل الأول: وهو الاستمرار في تطبيق اسلوب التطوير الذي ورد في التعميم رقم 14 لعام 1977 والعمل على تنفيذ مراحله التالية ولكن على ان يكون واضحا لكل من المسؤولين بادارة الميزانية بوزارة المالية بالوزارات والهيئات العامة وكذلك للسلطة التشريعية بأن هذا التطوير لا يمكن وصفه بأنه تطبيق لنظام موازنة البرامج ولكن يمكن وصفه بأنه تطبيق جزئي لموازنة الاداء حيث ان التطبيق الكامل لها سيكون مرهونا بتوفير متطلباتها بالكامل من استخدام لنظم محاسبة التكاليف في القطاع الحكومي وتوصيف انشطته وقياس وحدات أدائه . كما يجب ان يكون واضحا للمسؤولين بأن هذا التطوير سوف يحقق استخدامه قياس مستوى كفاية استخدام الموارد العامة والعمل على رفع هذا المستوى .

البديل الثاني: وهو التطبيق الصحيح لنظام موازنة البرامج (نظام موازنة البرامج المخططة) والذي سوف يتطلب المهام التالية :

1) ان تحدد كل وزارة أو هيئة عامة أهدافها العملية وذلك في ضوء خطط السياسة العامة للدولة ، مع بيان هياكل هذه الأهداف والأنشطة التي تساهم في تحقيقها . وفي هذا الشأن نقترح ان تتم الاستفادة من التجربة الكندية وذلك بتكوين لجنة اقتصادية عليا تكون مسؤولة عن اعداد الوزارات والهيئات العامة باتجاهات وأولويات السياسة العامة وذلك على نمط لجنة الأولويات والتخطيط في نظام ادارة السياسات والانفاق الكندي . كما نقترح أيضاً انشاء لجنة لكل وزارة أو هيئة عامة تكون وظيفتها وضع الاستراتيجيات في ضوء توجيهات وارشادات اللجنة الاقتصادية العليا وذلك على غرار اللجان القطاعية في النظام الكندي .

2) ان يتم ربط الموازنة السنوية بموازنة متوسطة الأجل (ثلاث سنوات مثلاً) ثم ربط الأخيرة بخطة مالية طويلة الأجل (عشر سنوات) اعتقاداً بأن ذلك يتناسب مع الظروف الاقتصادية للدولة الكويت .

3) ان يتم استخدام اسلوب تحليل البدائل سواء عند مستوى اللجنة الاقتصادية العليا أو عند مستوى اللجنة القطاعية أو عند مستوى الوزارة أو الهيئة العامة . ولكي يمكن تنفيذ ذلك فانه يجب الاهتمام السريع والجاد بتكوين كوادر المحللين بالكفاية والخبرة المطلوبة على المستويات المختلفة . كما يجب توفير الاعتمادات اللازمة لاجراء الدراسات الخاصة بوضع نظم التكاليف الملائمة للأنشطة الحكومية وتشجيع الدراسات المتعلقة بقياس الفعالية مع توفير الاعتمادات اللازمة لهذه الدراسات .

وبالإضافة الى المهام السابق تحديدها فانه يجب توفير عنصرين عامين وهما : الحصول

على التأيد السياسي بتطبيق النظام وتخصيص الموارد والاعتمادات المالية الكافية ، واعطاء فترة كافية من الوقت لتطبيق النظام قبل الحكم عليه بالفشل أو النجاح ، ويقترح ان يبدأ تطبيق النظام على وزارة يكون من السهل تحديد أهدافها وقياس مخرجاتها مثل وزارة الصحة، والتعرف على مشاكل التطبيق وكيفية علاجها قبل تعميم التطبيق على المستوى الحكومي بأكمله .

والجدير بالذكر بيانه ان الموافقة على البديل الأول هي باعتباره هدفاً تكتيكياً وليس هدفاً استراتيجياً، أي أن الموافقة مبنية على اعتبار انه قد توجد صعوبات كثيرة في تنفيذ البديل الثاني على الأقل في الوقت الحاضر فان تنفيذ البديل الأول يعتبر خطوة نحو البديل الثاني حيث ان تطبيق نظام موازنة الاداء يسهل كثيراً من تطبيق موازنة البرامج ، هذا بالإضافة الى ان موازنة الاداء ذات نفع أكبر من الموازنة التقليدية .

الهوامش

- (1) تعرف الكفاية بانها تكلفة المدخلات اللازمة لانتاج المخرجات .
- (2) تعرف الفعالية بانها نجاح المخرجات في تحقيق الاهداف المخططة .
- (3) تعرف الكفاية الفعالية بانها نجاح المخرجات في تحقيق الاهداف المخططة باقل تكلفة ممكنة .
- (4) استخدمت ادارة الميزانية - وزارة المالية بدولة الكويت مصطلح موازنة البرامج كمرادف لمصطلح نظام موازنة البرامج المخططة حيث ان المفهوم واحد، وهذا حدث كما اشرنا سابقاً عند نشأة نظام موازنة البرامج المخططة .

المصادر العربية

رجب، ع .

1979 «نظام موازنة البرامج المخططة الطريق الى الكفاية الفعالة» مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس (عدد عام 1979): 1 - 62 .

وزارة الخارجية

1980 مشروع ميزانية 1981/80، مراقبة الميزانية - قسم الميزانية، الادارة المالية بوزارة الخارجية. الكويت .

وزارة الداخلية

1980 مشروع ميزانية 1981/80، مراقبة الميزانية - قسم الميزانية، الادارة المالية بوزارة الداخلية. الكويت .

وزارة الصحة

1980 مشروع ميزانية 1981/80، مراقبة الميزانية - قسم الميزانية، الادارة المالية بوزارة الصحة. الكويت .

دائرة المالية

1955 التعميم رقم 10 بشأن اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1955 والتعليمات التي ينبغي مراعاتها في تحضير التقديرات وتبويبها، ادارة الميزانية العامة. الكويت .

1957 التعميم رقم 10 بشأن اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1956 والتعليمات التي ينبغي مراعاتها في تحضير التقديرات وتبويبها، ادارة الميزانية العامة. الكويت .

وزارة المالية

1977 التعميم رقم 14 بشأن اعداد تقديرات ميزانية السنة المالية 1978/1979 والتعليمات التي ينبغي اتباعها في اعدادها، ادارة الميزانية العامة. الكويت .

1982-1984 لقاءات الباحث مع المسؤولين بادارة الميزانية العامة بوزارة المالية. الكويت .

وزارة المالية الاميركية

1983 لقاءات الباحث مع المسؤولين بادارة الميزانية الفيدرالية. الولايات المتحدة الامريكية .

وزارة المالية الكندية

1983 لقاءات الباحث مع المسؤولين بادارة الميزانية الفيدرالية الكندية. كندا .

المصادر الاجنبية

Government of Canada

1983 Policy and Expenditure Management System. Submitted by Manual Program Branch, Treasury Board Secretariat.

Ministry of Supply and Services

1980 Guide 10: The Policy Expenditure Management System. Government of Canada.

1982 Financial Management Course, Level 11, Part 1. Unpublished document, Government of Canada. .

Rouse, A.M.

1969 "Implementation and Use of PPB in Sixteen Federal Agencies."
Public Administration Review (November / December)

Schultze, C.L.

1968 The Politics and Economics of Public Spending. Washington, DC:
Brookings Institution.

عدد خاص من مجلة العلوم الاجتماعية

صدر من مجلة العلوم الاجتماعية عدد خاص، وللمؤرخين يمكنهم الحصول على هذا العدد من كافة المكتبات في الكويت والدول العربية أو الكتابة إلى المجلة. وفيما يلي الموضوعات التي تضمنها العدد:

- | | |
|---|--|
| ■ عبد المجيد نوري، أحمد عردة،
صبيح عطر | أثر التحصيل والبلد ومفهوم الذات في ادراك
عوامل التبرع والمشاركة الفعالة لدى طلبة الصف
الثاني المتوسط |
| ■ عبد صباري، أحمد عردة،
علي الحليبي | المعلومات الجينية لدى طلبة جامعة الكويت |
| ■ محمد دقي، عيسى | استراتيجيات تعلم التركيب اللغوي عند الاطفال
وعلاقتها بالتقنيات التعليمية. |
| ■ حسن زبون، عبدالمجيد حسن | مقاييس تقييم محتوى العلوم البيولوجية قبل
القدرة نحو تدريس التطور العضوي. |
| ■ سهام أبو حنيفة | تقييم الحاجة الارشادية للطلبة الكويتيين
في جامعة الكويت. |
| ■ عاكف ياسين، عبدالله الشيخ | دراسة في تدعيم المعلم. |
| ■ محمد خزاعي، قاسم بدر | التصميم المنطقي للمجموعات التعليمية. |
| ■ شبل بدوان | حول الفلسفة العربية للتربية. |

النفط والتعاون العربي

* مجلة فصلية تصدر باللغة العربية من الإمانة العامة لمنظمة

الاقطار العربية المصدرة للبترو

* تضم بحاسة دور النفط في التنمية والتعاون العربي

* صدر العدد الأول منها عام 1975

* تتضمن الإرواب الثابتة التالية :

مقالات أساسية - تقارير - مراجعت كتب - وثائق - بيليوغرافيا
باللغتين العربية والانكليزية - ملخصات للمقالات باللغة الانكليزية

الإشتراك السنوي

الأفراد : 5 د.ك أو 20 دولاراً أمريكياً

المؤسسات : 10 د.ك أو 40 دولاراً أمريكياً

تضاف أجور البريد كما يلي :

الكويت : 500 فلس

الاقطار العربية : 1 د.ك أو 4 دولارات أمريكية

البلدان الأخرى : 2 د.ك أو 8 دولارات أمريكية

الاشتراكات باسم : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول :

تطلب من : إدارة الاعلام والمكتب ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول

ص.ب 28501 الصفاة ، الكويت 13066 ، هاتف 2428061

تلكس NAFARAB 22164 RT ، فاكسيلي 2426885

التدفق الاخباري الدولي مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم

محمد نجيب الصرايرة
قسم الصحافة والاعلام - جامعة اليرموك

مقدمة

تستعرض هذه الدراسة مشكلة التدفق الاخباري الدولي في بعدها التاريخي والفلسفي . فقد برزت هذه المشكلة بشكل واضح خلال الستينات، واستمرت حتى يومنا هذا ، دون التوصل الى حلول تعالج قضية توزيع الاخبار ، تقبلها الاطراف المختلفة للنظام الدولي . وفي الصفحات القادمة ، ستحاول الدراسة إلقاء الضوء على هذه القضية ، مستعرضة بعدها التاريخي ، والآراء المختلفة حولها ، ثم ربطها ببعدها الفكري ، حيث ستقدم الدراسة لاتجاهات تعريف الاخبار ، ومجالات تقييمها ، وطريقة عرضها وربطها بالنظريات الفكرية التي تنظم دور الوسيلة الاتصالية في المجتمعات المختلفة . فمعظم الدراسات السابقة في هذا المجال ، تناولت قضية التدفق الاخباري الدولي من زاوية التوازن ، وعدم التوازن ، في عملية توزيع الاخبار ، دون ربطها ببعدها الفلسفي ، ورؤية الانظمة المختلفة لمفهوم الخبر ، وطريقة معالجته . وفي هذه الدراسة ، سيحاول الكاتب إلقاء الضوء على هذا البعد الذي يمثل ، في الواقع ، المحور الرئيس لهذه المشكلة .

لمحة تاريخية

بدأت المبادئ المتصلة بالتدفق الاعلامي الحر Free Flow of Information تأخذ مكانها دوليا خلال الحرب العالمية الثانية . في ذلك الوقت ، ابرزت السياسة الدولية هيمنة الولايات المتحدة الامريكية ، كقوة مؤثرة في تشكيل النظام الدولي . هذه الهيمنة انعكست في معظم الوثائق والمعاهدات الدولية التي وقعت اثناء ، وبعد الحرب ، حيث صيغت هذه الوثائق والمعاهدات الايديولوجية الغربية . واستطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان

تدعم نظامها الحر لتدفق المعلومات، هذا النظام الذي كرسه التعديل الاول First Amendment على الدستور الأمريكي، وعملت الولايات المتحدة على فرض هذا النظام، ليصبح الركيزة الاساسية لتدفق المعلومات على المستوى الدولي. هذا الوضع يبدو واضحاً في بعض وثائق الامم المتحدة ومنظماتها الرئيسية مثل «اليونسكو» .

ففي سنة 1946، اصدرت الامم المتحدة اعلانها بشأن حرية تدفق المعلومات Declaration on Freedom of Information، الذي دعا دول العالم الى تطبيق سياسات اعلامية، تدعم سريان المعلومات الحريين الدول، واكد حقوق الأفراد في البحث، ونقل المعلومات دون قيود أو ضوابط⁽¹⁾ وأكدت الفقرة الثانية من دستور اليونسكو الذي صدر سنة 1945، ضرورة ترويج فكرة التدفق الحر للمعلومات بين الدول من خلال الكلمة والصورة⁽²⁾. ففي سنة 1948، واثناء انعقاد مؤتمر جنيف بشأن حرية تدفق المعلومات، أكدت الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي بأن الحرية الحقيقية لتدفق المعلومات لا يمكن ان تصبح أمراً واقعاً، ما دامت وسائل الاتصال الغربية واقعة في دائرة احتكار مجموعة صغيرة من الرأسماليين. وفي نفس السنة، فازت الدول الغربية باظهار هيمنتها الدولية في مجال تدفق المعلومات، من خلال استصدار وثيقة دولية جديدة هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان Universal Declaration of Human Rights، الذي أكد حقوق الافراد في البحث والحصول على المعلومات بواسطة أي وسيلة اتصالية، وبصرف النظر عن الحدود الدولية للدول⁽³⁾. ويؤكد الباحث الأمريكي (Schiller 1981: 162) ان التركيز على مبدأ التدفق الحر للمعلومات، بعد الحرب العالمية الثانية، يمثل جزءاً من المخطط الأمريكي الرأسمالي، للحصول على شرعية دولية لهذا المبدأ. وان القوى الرأسمالية استغلت تزايد الحديث عن الحرية كمطلب اساسي للمجتمع الدولي، بعد الحرب، لتدعم مبادئها على المستوى الدولي. هذه الحرية تشمل حرية رأس المال، الموارد والثروات، وكذلك حرية تدفق المعلومات .

وفي نهاية الخمسينات، وبداية الستينات، شهد النظام الدولي ظاهرة انحسار الاستعمار Decolonization Process بأشكاله القديمة . فقد استقلت اعداد كبيرة من دول العالم المستعمرة (بفتح الميم). هذا التطور اثر بشكل فاعل على المجتمع الدولي، والتوازنات الدولية القائمة في تلك الفترة. وسعت الدول المستقلة حديثاً للحصول على مكان مناسب لها في النظام الدولي بعد ان شعرت بالضغط التي تمارسها الدول الصناعية عليها في المجالين الاقتصادي والاتصالي. ففي مجال الاتصال، أكدت الدراسات التي قامت بها بعض المنظمات الدولية المعنية في الفترة ما بين 1947 - 1951 ان وكالات الانباء الدولية لا تخدم الا المناطق التي تهيم لها فرصا للربح المادي، في حين تتجاهل اخباريا

المناطق التي لا تستطيع ان توفر المطلب المادي لهذه الوكالات (Oledzki, 1981: 155). وكما تشير تقارير هيئة الامم المتحدة فان قدم السبق للحديث عن مشاكل الاتصال الدولي يعود الى سلفادور لوباز الوزير الفلبيني الذي قدم خلال تلك الفترة تقريراً حول الموضوع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة. وفي سنة 1959 خلال الجلسة (27) للجنة حقوق الانسان Commission for Human Rights التي عقدت ثلاثة اجتماعات اقليمية في بانكوك (1961)، سانت ياجو (1960)، واديس ابابا (1962) نبه خلالها المجتمعون الى الدور المزدوج لوسائل الاتصال في الدول النامية، الدور الاعلامي، والدور التعليمي .

وعلى صعيد آخر، يرى باحثون اخرون ان الفكرة الاصلية لانشاء نظام جديد لتدقيق المعلومات، هي فكرة امريكية. يقول: Cuthbert (1980: 104) ان الاجباطات التي عبرت عنها دول العالم الثالث، بشأن النظام الحر لتدقيق المعلومات، هي نفس الاجباطات التي عبر عنها الامريكيون، خلال الاتفاق الاحتكاري لسوق الانباء 'News Agencies Cartel Era'، الذي كان سائداً في بداية القرن بين وكالات الانباء العالمية. خلال تلك الفترة، اعتقد الامريكيون بأن تغطية اخبارهم في ظل الاتفاق الاحتكاري، لا تعكس الواقع الأمريكي ولا الثقافة الأمريكية، فقد تميزت التغطية الاخبارية للمجتمع الأمريكي بالسطحية من حيث النوعية، والمحدودية من حيث الكم. فالاخبار الأمريكية التي تناقلتها وكالات الانباء كانت مشوهة، وقليلة، ولا تعكس الصورة الأمريكية الحقيقية. غير ان هذه الحقيقة لم تمنع الامريكيين من مجابهة الدول والمؤسسات في العالم الثالث، التي بدأت تشكو الواقع الاعلامي الحالي الذي يعكس تجاهلاً واضحاً لاخبارها من حيث النوع والكم .

ويبدو ان عقد السبعينات كان الفترة الحاسمة لاثارة المشاكل المتصلة بالتدقيق الاخباري الحر، حيث بدأت دول العالم الثالث بترجيح اتهامات مباشرة، لوكالات الانباء الغربية بسبب تجاهلها لواقع هذه الدول، والاحداث التي تجري فيها. فقد بدأت هذه الدول المطالبة بانشاء وكالات انباء اقليمية لمواجهة التجاهل المتعمد لواقع الحياة في هذه الدول، من قبل الوكالات العالمية. وتذكر (Righter 1978: 83) ان العالم الثالث، خلال هذه الفترة، كان يتحدث عن كمية المعلومات، اما النوعية فلم تكن قضية رئيسة. وخلال نفس الفترة جاءت دعوات متكررة، ومستمرة لانشاء وكالات انباء اقليمية، ففي سنة (1973)، ناقش الاجتماع الرابع لقمة حركة عدم الانحياز، الذي عقد في الجزائر، الحاجة الى تحرير المعلومات من الهيمنة الاستعمارية، وفي نفس الاجتماع أوصت الدول المشاركة بضرورة انشاء وكالة للمعلومات تشارك فيها جميع دول حركة عدم الانحياز. ويشير

Oldezi (1981: 157) الى ان عملية تحرير المعلومات من السيطرة الاستعمارية تطلبت اقامة نظام اعلامي عالمي جديد . وفي آذار سنة (1976)، استخدم الهادي نورية رئيس وزراء تونس في تلك الفترة، ولأول مرة، عبارة «النظام العالمي الجديد للاعلام» New World Information Order، خلال ندوة لدول حركة عدم الانحياز عقدت في تونس .

وخلال عامي 1974 و1976 تجنب المؤتمر العام لليونسكو استصدار اعلان واضح حول دور وسائل الاتصال، بسبب رفض الدول الغربية الاشارة الى فكرة المسؤولية الحكومية لوسائل الاتصال في هذا الاعلان . وفي سنة 1977، تشكلت اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال في العالم، وأوضح رئيسها Sean McBride ان دور هذه اللجنة هو دراسة وتحليل مشاكل الاتصال دوليا (Singh & Gross, 1981 : 107) . وفي 22 تشرين الثاني سنة 1978، صدر الاعلان الخاص بوسائل الاتصال Mass Media Declaration عن المؤتمر العام لليونسكو، الذي شجع استمرارية التدفق الحر للمعلومات ، ولكن بصورة افضل واوسع مما كان سائدا . وفي بداية 1980، قدمت «لجنة ماكبرايد» تقريرها الى اليونسكو، الذي دعا الى «نظام اتصالي أكثر عدلا، وأكثر توازنا من النظام السائد» (Oldezi, 1981: 157) .

آراء متباينة

وحين قدمت اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال في العالم تقريرها حول النظام الاعلامي الدولي الجديد، برزت آراء متباينة على الساحة الدولية حول هذا التقرير وقبل ان نعرض لبعض هذه الآراء ، نرى ضرورة تلخيص المناظرة الدولية، ومواضيعها، التي نوقشت خلال السبعينات والثمانينات. فقد اشار (Rosenblum 1977: 816) الى ان انتقادات العالم الثالث، خلال السبعينات للدول المتقدمة، يمكن تلخيصها في نقطتين بارزتين :

الأولى: ان الصحافة الغربية تقدم، خلال تغطيتها الاخبارية صورة غير واضحة وسطحية عن «الواقع» في دول العالم الثالث. وكثيرا ما تقدم اخبار هذه الدول من خلال منظار متحيز ثقافيا. وتركز على الاحداث الدرامية والعاطفية او ما يعرف باخبار الانقلابات والزلازل Coups & Earthquakes Syndrome. وهذه النوعية من الاخبار لا تعكس حالة عدم التوازن في سريان المعلومات وحسب بل تقدم صورة ضارة لعملية التنمية في هذه الدول .

الثانية : ان احتكار الغرب لتوازن الأخبار ادى الى ان معرفة دول العالم الثالث باخبار بعضها بعضا، يتم من خلال وكالات الانباء العالمية المتمركزة في نيويورك، لندن، باريس، هذه الظاهرة أدت الى حالة استعمارية حديثة، وهيمنة ثقافية Cultural

Domination لثقافات الدول التي تتبعها هذه الوكالات على حساب الثقافات الوطنية لدول العالم الثالث .

اما خلال الثمانينات، فيشير (Richstad & Anderson 1981: 12) الى ان المناظرات الدولية تركزت حول ثلاثة محاور رئيسية، تتعلق بمشاكل الاتصال الدولي، المحور الأول: قضايا تتعلق بتأثير الاتصال الدولي على الثقافات الوطنية، والمحلية، والنظم الاجتماعية والاستقرار السياسي، والتقدم الاقتصادي، والأهداف التنموية، ونظام القيم ومواضيع اخرى . المحور الثاني: قضايا السيطرة الاتصالية على السيادة، الحقوق، المسؤوليات، الخصوصية Privacy، الحصول على المعلومات، علاقة الهيمنة والتبعية، المشاركة الدولية، التدفق الحر والمتوازن للمعلومات . المحور الثالث: قضايا متعلقة بالمصادر الاتصالية ودورها في تنمية انماط اتصالية جديدة، وبني تحتية، ومواد وبرامج، واتفاقات التبادل الاخباري ونقل التكنولوجيا، التدريب والمساعدات والقروض وغيرها . وهذا يوضح ان النظام الاعلامي الدولي الجديد الذي تطالب معظم دول العالم بتطبيقه، لم يقتصر فقط على قضية تبادل المعلومات بين الدول، بل امتد ليناقد قضايا كثيرة ومتعددة متصلة بالبناء الاتصالي الدولي وما يعانيه من مشاكل .

وهكذا . . وبعد ان صدرت توصيات «لجنة ماكبرايد» المطالبة بنظام اعلامي جديد يكون أكثر عدلا، وأكثر توازناً من النظام الاعلامي الحر، تصاعدت أصوات مؤيدة، واخرى معارضة . وعلى وجه التحديد، رحبت اطراف الكتلة الشرقية ودول العالم الثالث بالفكرة، وعارضتها الدول الغربية باستثناء بعض الاصوات الاكاديمية فيها . فعلى صعيد العالم الثالث، يرى المصمودي ان دول العالم الثالث ايدت وسعت الى ايجاد نظام اعلامي جديد لاسباب ديمقراطية تهدف الى انشاء علاقات متوازنة، وعادلة في المجال الاتصالي الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية . ويشير ايضا الى ان الهدف الرئيس، لدول العالم الثالث، هو ايجاد علاقات دولية مبنية على اساس عادل ومتوازن بين اطراف النظام الدولي في مجال الاتصال، وللاطمئنان بأن هذه المبادئ تطبق بشكل عادل على كل الدول، وليس فقط في حالة «من يملك» منها . ويؤكد المصمودي ان من بين الاسباب التي دفعت العالم الثالث الى المطالبة بانشاء نظام اعلامي دولي جديد ان المعلومات المتداولة دوليا، والمتصلة بالاخلاق والثقافات والقيم السياسية، والمرتبطة ببعض الدول، قدمت بشكل مشوه على عكس المعلومات المقدمة حول دول اخرى، ويضيف ان مجالات اختيار المعلومات صيغت بوحي أو بغير وعي بالمصالح السياسية والاقتصادية للنظم المهيمنة، والدول التي تدخل ضمن دوائرها (Masmoudi, 1979: 174, 178) .

وقد عكست ردود الفعل في العالم الثالث اهتمام شخصيات قيادية، كان من أبرزها انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند السابقة التي قالت في مؤتمر الاتصال لدول حركة عدم الانحياز NAMEDIA، الذي انعقد في نيودلهي في التاسع من كانون اول 1983 «اننا نريد لعالمنا ان يتحدث بصوت واحد حول السلام، وبأصوات متعددة حول القضايا الاخرى، الثقافية، السياسية، والاقتصادية . . «ان تسمع» هذا حق اساسي، يضمن من كل انسان، وكل جماعة، وكل دولة، لكن على مر التاريخ فان أصوات الاكثرية قد حكم عليها بالصمت، بينما فازت دائما أصوات الأقلية، وأشارت غاندي في خطابها المطول، الى ان عمليات التنمية والتغيير، التي يشهدها العالم الثالث، تبدو كأنها لم تحدث. وهاجمت بشدة، مديري الصحف وعرضها، ووصفتهم بأنهم متحيزون «للوصفة» الغربية في تعريف الاخبار وتقييمها . هذه الوصفة التي ترى ان القوة، المكانة، الثروة والجنس تصنع اخبارا، بينما الفضيلة، الحالة السوية، العمل الجاد والتواضع لا تصنع اخباراً⁽⁴⁾ .

ويشير (Manekar: 1981: 160) أحد رجالات الاعلام في الهند، الى ان تقرير لجنة ماكبرايد» حول النظام الاعلامي الدولي الجديد، قدم على انه اطار عام لحل مشكلات عدم التوازن والتحيز التي تميز بها النظام الحر لتدفق المعلومات، و اضاف ان التقرير اشار الى حق دول العالم الثالث في المحافظة على ثقافتها، واتخاذ سياسات خاصة بها لحماية هويتها الثقافية والاقتصادية ومصالحها الأمنية. وقال ان التقرير اعلن بوضوح ان حريات الانسان هي واحدة . . من أهم المهام الملقة على عاتق وسائل الاتصال، ومنها الحريات المتعلقة بمرئيات المعلومات . ويؤكد (Aggarwala: 1981: XV) أحد الخبراء الهنود العاملين باليونسكو ان القائمين على وسائل الاتصال في الدول الغربية اعترفوا بعدم قدرتهم على اعطاء تعريف محدد للنظام الجديد، وتصوروا انه عملية «مخادعة» تقوم بها دول العالم الثالث للسيطرة على وسائل الاتصال، وتسييرها لصالحها، ويضيف ان النظام الجديد، كما قدمه تقرير «لجنة ماكبرايد» يتعامل مع قضايا متعددة، ويشخص مشاكل الاتصال من خلال ابعاد عديدة، تشمل النواحي التقنية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية .

وعلى صعيد اخر اكد الاتحاد السوفيتي، ودول الكتلة الشرقية تأييدهم غير المتحفظ لتقرير لجنة ماكبرايد، حول اقامة نظام اعلامي جديد. يقول (Zassoursky & Losey: 1981: 119, 120) ان التوصيات التي انبثقت عن هذا التقرير كانت قد ركزت على أهمية وسائل الاتصال في تقوية حالة الفهم المشترك من أجل الصراع بهدف اقامة سلام عالمي، وانهاء التسلح. و اضاف الاتحاد السوفيتي يعتبر واحدا من الدول التي لعبت دورا حاسما من أجل انشاء نظام اعلامي دولي جديد، يقوم على اساس احترام السيادة الوطنية National Sovereignty لدول العالم. وأشارا بوضوح الى ان الاتحاد السوفيتي يعتبر التقرير مساهمة

جادة من أجل وضع المعلومات في خدمة السلام والتقدم العالمي ، موضحين ان تقرير اللجنة ، قدم دليلا واضحا على ان وسائل الاتصال في دول ما يعرف بـ«العالم الحر» تقع فريسة لمصالح الاحتكارات التجارية الضخمة . ويؤكد (Oledzki 1981: 162) ، ان الدول الاشتراكية ابدت النظام الاعلامي الدولي الجديد ، لاعتقادها بأن النظام الحريتي يتميز بصفته التجارية Commercialization البحتة ، التي تضع وسائل الاتصال في ايدي مجموعة من المؤسسات الخاصة تمثل عقبة حقيقية في وجه دقطة (يجعله ديمقراطيا) تبادل المعلومات بين الدول .

اما الدول الغربية ، فقد اخذت موقفا معارضا لتقرير اللجنة ، واعلنت ان التدفق الاعلامي الحر يعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق التفاهم ، والسلام العالمي ، ففي مؤتمريهم «أصوات الحرية» الذي عقد في فرنسا سنة 1981 ، والذي ضم ممثلين لعشرين دولة غربية ، أكدت هذه الدول تحذيرها من تزايد الرغبة لدى بعض الدول لتقديم مصالحها على مصالح الأفراد ، خاصة في ما يتعلق بعملية سريان المعلومات ، واتفق المشاركون في المؤتمر على ان وضع أي قيود على عملية تبادل المعلومات ، يعد مخالفة حقيقية للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والدساتير والمواثيق الدولية ، مثل دساتير كل من الامم المتحدة واليونسكو . و اضافوا ان مصالح الأفراد ، وكذلك مصالح الدول ، مرتبطة بشكل مباشر بحرية سريان المعلومات بلا قيود⁽⁵⁾ .

ويشير Anderson (Undated: 27) رئيس لجنة حرية الصحافة العالمية World Press Freedom Committee ، وهي تجمع صحفي امريكي ، الى ان اللجنة مهمة جدا بما تثيره بعض الدول الاعضاء في اليونسكو ، ومن خلال التشجيع المستمر من بعض الادارين في المنظمة الدولية ، حول انشاء نظام اعلامي دولي جديد تهيمن من خلاله بعض الحكومات ، على وسائل الاتصال ، بواسطة السيطرة المباشرة . ويضيف ان من دواعي «السخرية» ان معظم هذه الدول تتبع النهج السلطوي في الحكم ، الذي لا يتيح للناس معرفة الاخبار سوى تلك التي تخدم مصالح الحكومات . ويؤكد (Anawalt 1981: 125) ان تقرير «لجنة ماكبرايد» يتعارض في بعض توصياته مع التعديل الاول للدستور الامريكي . هذا التعديل الذي حدد ملكية وسائل الاتصال في القطاع الخاص ، وحرّم أي شكل من اشكال التدخل الحكومي في ملكيتها . ويشير (Snijders 1978: 19) الى ان النظم السلطوية تتميز في عدم قدرتها على قبول التناقض Contradiction ، وعدم رغبتها في قبول النقد والاستفادة منه . هذه الطريقة في التفكير هي التي دفعت بعض الدول للمناداة بانشاء نظام اعلامي دولي جديد . لقد كان الأثري ان تطرح هذه الدولة مشكلة عدم التوازن في عملية سريان المعلومات بطريقة لا تنتقص من حرية التعبير وحرية الصحافة . ويضيف Marks

(Undated: 29) في مقالة عنوانها «النظام الاعلامي الدولي الجديد» . فكرة سيئة ترفض الموت» ان بعض دول العالم الثالث تريد ان «تشق» الوسيط بسبب نشره للاخبار السلبية متوقعة انها بعملها هذا ستحصل على نشر الجانب الايجابي فقط . ولعل انسحاب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من اليونسكو يعكس رد الفعل الغربي على موقف المنظمة الدولية من المناظرة التي دارت خلال السنوات الماضية حول اقامة نظام اعلامي دولي جديد . ويندرج تحت رد الفعل هذا موقف الدول الغربية من انتخابات اليونسكو الاخيرة، وموقفها من المدير العام السابق السيد احمد مختار إمبرو .

التوازن وعدم التوازن

وهكذا، فان ملخص القضية التي تبنتها دول العالم الثالث، وأيدتها فيها المجموعة الاشتراكية، ان سريان المعلومات بشكل عام، والاخبار بشكل خاص، يسير باتجاه واحد من الدول المتقدمة الى الدول النامية . اما الكم القليل الذي يسير في الاتجاه الآخر فانه مرتكز على ما يعرف بأخبار الأزمات Crisis News وحين نعلم بأن وكالات الأنباء العالمية ، ونقصد بها هنا ، الأمريكيتين «الاسوشيتدبرس Associated Press» ، و«يونايتدبرس انترناشونال United Press International» ، والانجليزية رويتر Reuters» ، والفرنسية Agence France Press ، حين نعلم بأن هذه الوكالات تسيطر على (80٪) من المعلومات المتداولة دولياً، تتضح صورة المهيمنة في بعدها الكمي (Argumedo, 1981: 181) . ويشير Schiller (1981: 164) الى ان هذه القنوات الدولية للمعلومات، قد سعت منذ نهاية الأربعينات الى بناء نفسها، وتوسيع دائرة هيمنتها دولياً من خلال دعم كامل من الدول التي تتبعها متبينة فلسفة «حرية الفعل المطلق» على المستوى الدولي . هذا المفهوم يمثل في الحقيقة حجر الزاوية لتبرير استقلاليته، لتتمكن من ممارسة نشاطها دون أي شكل من أشكال المسؤولية الوطنية أو الدولية . بهذه الطريقة فازت هذه الوكالات بشرعية التحرك لخدمة مصالحها ، ونقل وجهات نظرها حول الاحداث الدولية طبقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية . ونتيجة لهذا الوضع، وضمن مفهوم التدفق الاعلامي الحر، فان هذه الوكالات اصبحت غير مسؤولة - قانونياً واجتماعياً - عن نشاطاتها امام الدول الاخرى حيث تمتد هذه النشاطات ، وبهذا اعطى النظام الحر لتدفق المعلومات هذه الوكالات الحق في تحديد ما يصلح وما لا يصلح ليكون خبراً . لقد اعطت هذه الوكالات نفسها الحق لتختار من مجموع الاحداث الدولية والوطنية، وبالتالي فهي المسؤول الاول عن تحديد ما يجب معرفته، وما لا يجب على المستوى الدولي . ويضيف Schiller ان نشأة هذه الوكالات، وطبيعة بنائها بالاضافة الى القواعد التي تتبعها في تقرير ما يصلح للمعرفة، قد جعلها تتجاوز الواقع الاجتماعي والمصالح الوطنية لدول العالم الثالث .

ويشير Cooper الى مفهوم السيطرة والتحكم اللذين تمارسهما الوكالتان الأمريكيتان فيقول انهما تقدمان اخبار الولايات المتحدة الأمريكية في صورة إيجابية، دون ان يسودها التناقض. فالولايات المتحدة تبدو دائماً «عظيمة» من خلال الاصرار على تغطية اخبار التقدم الهائل الذي احرزته في المجالات المختلفة (Richstad & Anderson, 1981: 164) (8). وفي اطار النقد الذي توجهه دول العالم الثالث ضد وكالات الانباء العالمية، ودورها في تشويه المعلومات، يستشهد Rosenblum (1979: 36) بحادثة تعكس إحدى الصور الحقيقية لفلسفة الخبر في الدول الغربية يقول: أثناء قيام القوات البلجيكية بتحرير مجموعة من الرهائن سنة 1964 في مدينة Stanleyville بالكونغو، كان أحد المراسلين الصحفيين البريطانيين يجوب ارض المطار في المدينة حيث تم نقل الرهائن وهو يصرخ متسائلاً «هل هناك بين الرهائن راهبة تتحدث الانجليزية، تعرضت لعملية اغتصاب، لكي اجري معها مقابلة صحيفة». ويعرض Aggarwala (1979: 180) الى حادثة اخرى، يقول ان اول سؤال تقدمت به وسائل الاتصال الغربية في تغطيتها للانقلاب الشيوعي في افغانستان (لم تكن هوية الانقلاب معروفة بعد) ان هل القيادة الجديدة في كابول مع موسكو أم مع واشنطن؟ ويعلق Aggarwala على ذلك بقوله ان وسائل الاتصال الغربية لم تهتم ابداً للتغيير الذي سيحدثه الانقلاب في كابول على الافغانين انفسهم.

ويضيف Aggarwala (1979) مثالا اخر على كيفية تشويه المعلومات التي تمارسها وسائل الاتصال الغربية قائلا: أثناء الانتفاضة التي حدثت في زاتير في ايار سنة 1978، أوحى وسائل الاتصال الغربية من خلال تغطيتها للحدث ان «السود» المدعومين من موسكو، أو «القتلة السود» المدبرين بأيدي كوية ذبحوا البيض في إحدى المدن الزاتيرية. ويضيف ان وسائل الاتصال الغربية، اصررت على اعتبار المذبحة «مذبحة لليبيض» على الرغم من ان مئات السود قد ذبحوا في الحادث نفسه. ويشير ايضا الى احد التصريحات التي جاءت على لسان احد المسؤولين التنفيذيين في الوكالة الأمريكية «الاسوشيتد برس» الذي قال: «اننا لن نعمل على تغطية افريقيا للافريقيين» ويعلم Aggarwala على هذا التصريح بقوله ان ما قاله المسؤول الأمريكي يبدو مغيراً، اذا ما أخذنا في الاعتبار الادعاء الذي تنجّاه به الوكالة المذكورة بأنها دولية، وليست امريكية وحسب، وتساءل: ماذا يكون رد فعل وسائل الاتصال الأمريكية، اذا ما أعلنت الوكالة انها لن تعمل على تغطية اخبار امريكا للأمريكيين. ويؤكد Somavia (1976: 20) ان عملية انتقاء الاخبار تتم بوحي كامل بناء على المصالح السياسية والاقتصادية للنظم المهيمنة والدول التي تتبعها، فوكالات الانباء أصبحت الاداة الرئيسة التي تستغل دوليا للمحافظة على «الوضع الراهن» ومنع أي شكل من اشكال التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويضيف ان وكالات الانباء العالمية تعمل بشكل مكثف على ابراز الاخبار التي تعكس التقدم والانجازات التي حققها

النظام المهيمن لصالح دول العالم الثالث، في حين تغيب المعلومات التي تتضمن أي نقد أو تلك التي تبرز الحاجة للتغيير من تغطيتها الاخبارية. ويشير الى ان استعمال النعوت والصفات Adjectives المختلفة يمثل احدى الطرق السياسية التي تنتهجها وكالات الانباء العالمية لتخدم مصالحها، ومصالح النظم التابعة لها. فبعض القيادات الوطنية في العالم الثالث قدمت على انها قيادات «ارهابية» و«متطرفة». وفي الوقت نفسه قدم «التفاوض الدولي» الذي تقوم به دول الثالث على انه لغة طنانة، تتسم بالمغالاة وعدم الصدق، في حين وصف المفهوم نفسه، مقترنا بالدول المتقدمة بأنه «عقلاني ونفعي».

ولكي تكون الصورة اكثر شمولية، فسنعرض في السطور القادمة لرأي وكالات الانباء نفسها. تقول مصادر الوكالات الفرنسية للانباء، ان عملية توزيع الاخبار عالميا، تواجه مشاكل عديدة. من هذه المشاكل، ما يواجهه مراسلو الوكالة من قيود في ارسال رسائلهم الاخبارية، اذ يفترض في كثير من الاحيان، ان تبث الاخبار من قبل الوكالات الوطنية، قبل ارسالها خارجيا عن طريق المراسلين الاجانب. ويبدو ان هذا الاسلوب قد ساهم في نقص كمية الاخبار من ناحية، وتحيزها من ناحية اخرى. ويضيف المصدر ان هناك اكثر من قيد تفرضه حكومات دول العالم الثالث، تصل في كثير من الاحيان الى تأميم مكاتب وكالات الانباء (Richstad & Anderson, 1981:270). ويشير Fuller رئيس وكالات «الاسوشيتدبرس» الامريكية في رده على اتهامات دول العالم الثالث، ان وكالته ليست امريكية، بقدر ما هي عالمية. وانها مستقلة عن كل الحكومات بما فيها حكومة الولايات المتحدة الامريكية. هذه الاستقلالية، بالاضافة للملكية الخاصة Private Ownership التي تتميز بها وسائل الاتصال الامريكية، تعطي الوكالة استقلالية اقتصادية، فالوكالة ليس لها أي صلات مالية سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر بحكومة الولايات المتحدة الامريكية. ويضيف ان الهدف الاول لوكالته هو تزويد وسائل الاتصال المختلفة بتغطية اخبارية موضوعية عن امريكا والعالم ايضا. ويشير الى انه يتوقع اهتماما خاصا من وكالته بانباء العالم الثالث في المستقبل (Richstad & Anderson, 1981:270) ويؤكد Fuller ان تغطية العالم الثالث اخباريا ليست مهمة سهلة. فهي تتطلب فهما مشتركا في طرفي العملية الاتصالية، موضحا ان التهديد بابعاد المراسلين الصحفيين، والرقابة، عاملان رئيسان وراء مشاكل التغطية الاخبارية لهذه الدول. ويشير الى ان القصة الاخبارية الجيدة تستشكل عناوين اينما كان مكانها، سواء في بيروت أو «ديترويت». ويقول Longe في تعليقه الذي يعكس وجهة نظر الوكالة الانجليزية للانباء «رويت»، ان المشاكل التي تتحدث عنها دول العالم الثالث واقعية، وحلها مسؤولية دولية مرتبطة بجميع الاطراف لكي تتحقق تطلعات هذه الدول في هذا المجال، لكن، يجب الاعتراف بشكل كامل ان التدفق الاعلامي

الدولي يمكن احرازه فقط من خلال تلك الدول التي طورت نظاما ناجحا لتدفق المعلومات داخليا. ويضيف انه من المستحيل ان تمارس دولة ما «الاضطهاد» على المستوى المحلي ثم تطالب «بالتنوير» على المستوى الدولي (Richstad & Anderson, 1981: 274). ويشير Tremaine نائب رئيس وكالة «اليونايته برس انترناشونال» الى ان هناك عدة اسباب لمشاكل التغطية الاخبارية، منها مشاكل اتصالية، واخرى متصلة بالجو العدائي الذي يقابل به مراسلو الوكالات في دول العالم الثالث. ويضيف ان هناك مشاكل اقتصادية واخرى مهنية متعلقة بالوسائل الاتصالية التلقية. بالاضافة الى ان المراسلين الصحفيين اناس يقعون في دائرة الخطأ والصواب في حياتهم اليومية (Richstad & Anderson, 1981: 277).

والمشكلة كما يبدو ما زالت موضع خلاف، وان كانت تبدو في حجمها اكبر كثيرا من مسألة التوازن وعدم التوازن في عملية توزيع الاخبار. فالمشكلة كما هو واضح مصدرها الحقيقي الصراع الفكري القائم بين اطراف النظام الدولي. ولعل القائلين بان المشكلة ليست في توزيع الاخبار فقط، لكنها مرتبطة بكيفية تعريفها والحكم عليها في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هم الاقرب الى الصواب عندما يتم تحليل ابعاد هذه القضية. وفي السطور القادمة، سيتم التعرض الى البعد الفلسفي للخبر في النظم المختلفة، وربطه بدور الوسيلة الاتصالية، والاطار الفكري العام الذي يحكم حركة الناس والاشياء داخل الدائرة التي يهيمن عليها ذلك الفكر المعين.

فلسفة الخبر في النظم السياسية المختلفة

حاول كثير من الباحثين في مجال الاتصال بشكل عام، والاخبار بشكل خاص تعريف الخبر. وجاءت محاولاتهم متفاوتة، ومتأثرة بالنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ينتمون اليها. وتشكلت هذه التعريفات حسب الخلفية الثقافية Cultural Background السائدة في المجتمع بشكل عام، ويفهم الصحافة بشكل خاص. يقول Izard et al. (1973: 12) ان هذه التعريفات لم تساعد كثيرا على فهم الخبر، لانها قدمته وكأنه شيء جامع Static Object بدلا من تقديمه على انه عملية متفاعلة ومعقدة. باحثون اخرون عرفوا الخبر وفقا لمفاهيم ثقافية وعقائدية، لذلك فاننا نرى عشرات التعاريف المختلفة، دون الوصول الى تعريف واحد جامعة مانع. وبعيدا عن التعريفات التي تركز على مضامين فكرية، فقد عرف Desmond (1937: 1) الخبر بقوله انه «مادة الحضارة وثروة الحاضر، ونتيجة الماضي، وخيال المستقبل» وعرفه Martin & Chaudhary (1983: 2) بأنه كل شيء يثير الفضول، ويضيف الباحثان ان تعريف الخبر على هذه الشاكلة يعكس مفهوما عالميا، وذلك لان الانسان اينما وجد في هذا العالم يحمل في داخله صفة الفضول للتعرف على الاشياء والاحداث.

والأمر يبدو مختلفا إذا ما اردنا تعريف الخبر وفقا للفلسفات الفكرية السائدة في العالم. يقول Iazard et al. (1973:12) ان اشهر التعريفات الغربية للخبر واكثرها انتشارا ذاك الذي يعرف الخبر بأنه «كل شيء جديد، يثير اهتمام الجمهور في ما يتعلق بشؤونهم الخاصة والعامة أو علاقاتهم بالمجتمع وأفضل الاخبار تلك التي تحتوي على أعلى درجات الاهتمام لأكبر عدد من الناس». ويضيف ان معظم التعريفات الغربية للخبر تؤكد حالة التغير كعنصر جوهري من عناصر الخبر. ويشير (Martin & Chaudhary 1983:3) الى ان المجتمعات الغربية تعرف الاخبار طبقا لعناصرها الاخبارية المختلفة. هذه العناصر مثل قرب الحدث أو بعده Proximity، الأهمية، الاهتمام وغيرها. اما المفهوم الشيوعي للخبر فيبدو مغايرا بشكل كلي للمفهوم الغربي. فالخبر في المجتمعات الشيوعية ينظر اليه على انه سلاح عقائدي يخدم اهداف الحكومة والحزب الشيوعي، لذلك يمكن اعتبار الاحداث المختلفة اخبارا بالمنظور الشيوعي، اذا ما ساهمت في عملية خلق وتحسين المجتمع الشيوعي، بعبارة أخرى فان الاحداث المختلفة يمكن اعتبارها اخباراً اذا كانت تمثل عناصر فاعلة في استمرار العملية الاجتماعية Social Process، وليس فقط في كونها احداثاً مثيرة أو احداثاً مرتبطة بأشخاص معينين.

يقول Palgunov الذي عمل مديراً لوكالة تاس TASS السوفييتية للانباء، ان النمط الاخباري السوفييتي لا يعتمد على اهداف اعلامية خالصة، رغم انه يؤكد أهمية الحقائق في بناء الاخبار. ويضيف ان الاخبار يجب ان تكون منظمة وان لا تهتم فقط بنقل الحقائق كما هي. فالعملية الاخبارية هي في الحقيقة عملية تحريض من خلال الحقائق، والاخبار وفقاً للرؤية الشيوعية يجب ان تكون موجهة Instructive (Markham, 1967: 141). ويؤكد Lendvai (1981:57) ما جاء على لسان Palgunov باستشهاده بفقرة وردت في جريدة البرافدا Pravda السوفييتية، والتي اكدت ان دور الصحافة لا يتحدد في نقل صورة مبسطة عن الاحداث أو الحقائق المتعددة، بل يجب ان تذهب الى ما وراء ذلك في تقديم وصف موجه للاحداث والظواهر المختلفة. اما في الدول النامية، فيرى باحثون في هذا المجال ان تعريف الخبر لا بد ان يتضمن الادراك الحسي، والفهم الواضح للثقافات المختلفة Cultural Perception. فالخبر بالنسبة لهم يجب ان يعمل على خلق حالة من الوعي والاهتمام بالاحداث المختلفة، على ان يستند ذلك، وبشكل حاسم على العامل الثقافي. والخبر، كما ينظر اليه في العالم الثالث، يجب ان يستخدم كأحد المصادر الوطنية في عمليات التنمية (UNESCO, 1980: 157 - 81) لذلك فقد انبثقت مفاهيم جديدة للاخبار في العالم الثالث، منها مفهوم الاخبار التنموية Development News. وعلى الرغم من ان هذا المفهوم ما زال غير واضح المعالم والمحددات، الا ان بعض الباحثين حاولوا وضع تصور معين لمعنى

الاخبار التنموية . يقول (181: 1979) Aggarwala ان الاخبار التنموية لا تعكس بالضرورة ايجابية الحدث، بل تتعرض لبعديه السلبي والايجابي على حد سواء فالاخبار التنموية لا تختلف كثيراً عن التقارير الاستقصائية Investigative Reporting التي تعرض للايجابيات والسلبيات حول حدث ما أو واقعة ما . ويضيف ان الاخبار التنموية تعنى بقضايا التنمية على الصعيدين الوطني والدولي مشيراً الى ان الصحفي الذي يغطي حدثاً تنموياً معيناً ، مطالب، وبشكل بارع، ببحث وتقويم ونشر كل الحقائق حول هذا الحدث .

وعلى الرغم من هذا التصور المبني لمفهوم الاخبار التنموية الا ان الغربيين، ما زالوا متشككين من هذا المفهوم، الذي يعتبرونه جزءاً من عملية الترويج للنظم السياسية السلطوية وشخصها في دول العالم الثالث . وبناء على هذه النظرة المتفاوتة لتعريف الخبر في النظم السياسية المختلفة فقد برزت اختلافات أخرى حول مجالات تقييم الاخبار Criteria of News Values، ومضامينها Contents، وطرق عرضها Presentation . وفي ما يتعلق بمجالات تقويم الاخبار فان الدول الغربية تعتبر عنصر الاهتمام Interest واحداً من أهم العناصر التي تؤهل حدثاً معيناً لكي يكون خبراً صالحاً للنشر . لكن يبدو ان الاتجاهات الثلاثة متباينة حول كيفية ومسؤولية تحديد درجة الاهتمام لدى الجمهور بحدث ما . في الدول الغربية يلعب مالك المؤسسة الصحفية، أو من ينوب عنه من حراس البوابة الاعلامية Gatekeepers، مثل المحرر أو المندوب، الدور الرئيس في تحديد درجة اهتمام الجمهور بحدث ما، اما في الدول الشيوعية، فان المبادئ الماركسية اللينينية هي المسؤول الاول عن تحديد اهتمامات الجماهير، وبالتالي ما يصلح لان يكون خبراً صالحاً للنشر . وفي دول العالم الثالث، ففي الغالب تتدخل الحكومات، من خلال قوانين معينة، أو اجراءات معينة، لترسم سياسات النشر للاخبار وتحديد دوائر معينة للحركة⁽⁷⁾ . ويشير (143: 1967) Markham الى ان عنصر التوقيت Timeliness من العناصر المهمة في تقويم صلاحية الاحداث لكي تكون اخباراً صالحة للنشر في المجتمعات الغربية . ويعزو Martin (3: 1983) & Chaudhary ذلك الى النظرة الليبرالية في تحديد معنى الخبر . فالمجتمعات الليبرالية تتعامل مع الخبر كسلعة تجارية تخضع لجهد المنافسة، الذي يمثل بدوره محور البناء الاقتصادي الرأسمالي . ويعلل ذلك بأن الحاجة للمعلومات تتحدد بشكل فاعل بناء على طبيعة النظام السياسي . فالمجتمعات الغربية تعتبر التوزيع الاخباري السريع ذا أهمية بالغة لصانعي القرارات حيث تعتمد الحكومات في بناء قراراتها على الرجوع Feedback القادم من الجمهور اما في المجتمعات الشيوعية، فان عنصر التوقيت لا يمثل عاملاً هاماً في نشر الاخبار، لان هذه المجتمعات لا تقيم وزناً لجهد المنافسة بين الوسائل الاتصالية . وما يصلح للنشر يجب ان يخدم بالضرورة العملية الاجتماعية، وتطوير المجتمع الشيوعي

فحسب. وبناء على ذلك، وعلى عكس المجتمعات الغربية، فإن عنصر السبق الصحفي Scoop، والجنة Novelty لا يمثلان خاصيتين جوهريتين لنشر الاخبار في المجتمعات الشيوعية، لان هدف نشر الاخبار لا يتوقف عند حدود خدمة العملية التسويقية، بل يخدم بالضرورة اهدافا دعائية، وتحريضية وتنظيمية .

اما في دول العالم الثالث، فقد تختلف النظرة الى عنصر التوقيت بناء على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتبع في الدول المعنية حيث تختلف تركيبة هذه الانظمة من دولة الى اخرى . وتعتمد الاتجاهات الثلاثة عنصر قرب الحدث أو بعده كأحد العناصر المهمة في تقويم الاخبار . وينظر الى هذا العنصر من خلال بعديه الجغرافي والنفسى . فعلى سبيل المثال، تحتل اخبار اوربا الغربية مساحات كبيرة في وسائل الاتصال الامريكية بسبب الروابط الثقافية التي تربط الولايات المتحدة بهذه البقعة من العالم (Muhammed, 1978: 67). وقد اثبتت بعض الدراسات في العالم الثالث ان وسائل الاتصال تهتم بدرجة عالية بالمناطق المحيطة بدائرتها الجغرافية والنفسية. ففي دراسة حول تغطية الاخبار الخارجية Foreign News في الصحافة النيجيرية، اكد (Nwanelli & Udoh, 1982) ان المساحة المخصصة لافريقيا، تجاوزت نصف المساحة المخصصة للاخبار الخارجية. واكد (الصرايرة) الاتجاه نفسه في دراسته حول تغطية الاخبار الخارجية في الصحافة الاردنية. فقد خصصت صحيفتنا «الرأي» و«الدستور» الاردنيتين اكبر مساحاتها المخصصة للاخبار الخارجية، لتغطية احداث الوطن العربي (El Sarayrah, 1983: 364). ورغم عدم توفر دراسات عن التغطية الاخبارية في الدول الشيوعية، الا ان الاتجاه السائد لا يختلف عنه في الحالتين السابقتين .

اما على صعيد تغطية اخبار النخبة Elite، فان الصحافة الغربية تعطي أهمية خاصة لخبار المشاهير في المجالات المختلفة، بناء على الافتراض القائل بأن هذه الفئة معروفة لقطاعات كبيرة من الناس، لذلك فلخبارهم تدرج تحت باب الاولويات من حيث اهتمام الجمهور بها (Martin & Chaudhary, 1983: 4). وفي الدول النامية فان اخبار النخبة الحاكمة تصدر الصفحات الاولى للمصحف، وحيانا تلجأ الحكومات الى تحديد المكان المناسب لخبار النخبة السياسية في وسائل الاتصال المختلفة، وذلك لاضفاء نوع من الهبة التي يفترضها المنصب السياسي الذي تحتله الشخصية .

اما في المجتمعات الشيوعية، فالمنزلة السياسية Position هي التي تحدد أهمية اخبار صاحبها، وليست الشخصية نفسها. فالافراد في المجتمعات الشيوعية يمثلون رموزاً اجتماعية فحسب، لذلك فان الافراد لا يصنعون اخباراً الا اذا كان لهم دور مباشر في العملية السياسية والاجتماعية (Martin & Chaudhary, 1983: 4). اضافة الى ذلك، فان اخبار القادة في المجتمعات الشيوعية يجب ان تقدم بحذر شديد للمحافظة على صورهم

كقادة، فعلى هيبيل المثال، اصدرت الحكومة البولندية، سنة 1976 قراراً بعدم نشر أي خبر، أو أي صورة للأمين العام للحزب الشيوعي البولندي، الا بتصريح من دائرة الصحافة والراديو والتلفزيون في اللجنة المركزية للحزب (Curry, 1984: 105) وهذا الاجراء يطبق في كثير من الاحيان في الدول النامية . ومن جهة اخرى، فان صحافة الدول الغربية تهتم باخبار المشاهير من اهل السياسة والفن وغيرهم كأداة تسويقية، في حين تهتم صحافة الدول الشيوعية بالنماذج المتميزة من الافراد ودورهم في تحسين المجتمع الشيوعي . فالصحافة الشيوعية تركز اهتماماتها على النماذج العمالية في المصانع، والمدارس وغيرها من مؤسسات الدولة وتقدمهم كأبطال وطنيين (Martin & Chaudhary, 1983: 4).

اما فيما يتعلق بمضمون الاخبار، فتركز الصحافة الشيوعية وصحافة العالم الثالث على النجاحات المختلفة التي تحققت في المجتمع . فمضمون الاخبار يستند في الغالب على الحدث الايجابي Positive Event . في حين تركز الرؤية الغربية للخبر على الحدث السلبي Negative Event (Markham, 1967: 146) وهذا بالطبع يتماشى مع طبيعة المجتمع وفلسفته العامة . ويقول Schoenbach في تفسيره لهذه الظاهرة في المجتمعات الغربية والشيوعية، ان الغرب في طريقه نحو التقدم يتوقع النجاح، لذلك فان الشيء غير المألوف، والذي يمكن ان يشكل حدثاً يمكن ان يكون خبراً هو الفشل، اما في المجتمعات الشيوعية، فان المتوقع في مسيرتها نحو التقدم هو الفشل، لذلك فان النجاح يشكل الشيء غير المألوف، والذي يمكن ان يشكل خبراً صالحاً للنشر.⁽⁶⁾ ويعترض (الصرايرة) على هذا التفسير المتحيز قائلاً: ان الاتجاهات الثلاثة تتوقع النجاح خلال مسيرتها نحو التقدم والفرق هنا يكمن في الطريقة المتبعة لتحقيق هذا التقدم . فالغرب يسعى الى التقدم من خلال التغيير، الذي بدوره يفترض التركيز على السلبيات . اما في الدول الشيوعية، ودول العالم الثالث، فان مسيرة التقدم تتم من خلال حالة الاستقرار التي تفترض التركيز على النجاحات . لذلك تركز الصحافة الغربية على الاخبار السلبية في حين تركز الصحافة الشيوعية وصحافة العالم الثالث على الاخبار الايجابية، (El Sarayrah, 1987: 21) . ويشير Martin & Chaudhary (1983: 5) الى ان التركيز على نشر الاخبار السلبية في الغرب امر مرغوب ومناسب للظلام العام، بصرف النظر عن كون يكون في السلطة . فالأخبار السلبية تشكل حافزاً للتغيير، وبالتالي التقدم . ويضيفان ان المجتمعات السلطوية لا ترغب في التغيير وتحافظه، لذا تركز الصحافة في هذه المجتمعات وبدرجة عالية، على الاخبار الايجابية . ويبدو ان التركيز على الاخبار الايجابية، في المجتمعات الشيوعية، ودول العالم الثالث، لا ينفي ان هناك مساحة ما للأخبار السلبية، التي تقدم كونها دروساً وتجارب واقعية يمكن الاستفادة منها . وحول

طريقة عرض الاخبار. يقول (Markham 1976: 142) ان الغرب ينظر الى الخبر على انه واقعي، حقيقي، متوازن، وكامل. ووظيفة الخبر هنا تتحدد في كونه يمثل سجلاً يومياً للاحداث المعاصرة. ويشير الى ان الخبر في المفهوم الليبرالي يجب ان يكون دقيقاً، وموضوعياً، غير ان بعض الباحثين في الغرب افروا الحقيقة القائلة بأن الموضوعية أمر مستحيل تحقيقه. لذلك فقد استبدل مفهوم الموضوعية، بمفاهيم أخرى موازية مثل الدقة، عرض وجهات النظر المختلفة، وعدم التحيز (Martin & Chaudhary, 1983: 8).

هذا التصور الغربي لمفهوم الموضوعية، اعترض على واقعيته من خلال دراسات كثيرة اجريت حول تغطية الصحافة الغربية لاجداث العالم الثالث. ومن هذه الاحداث اغتيال الرئيس المصري انور السادات الذي قدم في الصحافة الغربية على انه وجه ديمقراطي «الديمقراطية الغربية»، على الرغم من اجراءاته التي اتخذها باعتقال عدد كبير من معارضيه قبل اغتياله بفترة قصيرة (Achal, 1982: 151). ويشير «سنو» الى تغطية صحيفة «نيويورك تايمز» للاحداث اللبنانية قاتلاً ان الصحيفة قدمت ما يحدث في لبنان لقارئها على انه صراع بين الديانتين الرئيسيتين في لبنان . . الاسلام والمسيحية. وقرنت الصحيفة الاسلام باليسار، والمسيحية باليمين، دون النظر الى الابعاد الحقيقية للمشكلة اللبنانية (Sinno, 1979: 62-65). ويؤكد (Somavia 1976: 21) التغطية الاخبارية غير الموضوعية في الصحافة الغربية، مستشهداً بتغطية وسائل الاتصال الغربية لبعض المواقف التي اتخذتها منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، حيث وصفت هذه المواقف بأنها مسؤولة عن التضخم الاقتصادي العالمي.

وعلى الطرف الآخر، ترى الدول الشيوعية ان الاخبار يجب ان تكون شخصية Subjective، بمعنى ان تعكس المفاهيم والقيم والمعايير التي يستند اليها الصحفي حول حدث ما، والتي تستمد جذورها من الايديولوجية السائدة في المجتمع. ويرى الشيوعيون ان مفهوم الموضوعية يمثل معياراً رأسمالياً من ناحية، ومفهوماً يعكس أحد المحاور الرئيسية للصحافة البرجوازية من ناحية أخرى. يقول (Mattelart & Siegelau, 1979: 130) طبيعة الموضوعية، تفترض وجود واقع خارجي Exterior Reality يمكن وصفه بتجرد، من قبل شخص يملك مهارات كافية. غير ان الحقيقة تقول انه لا وجود لواقع يعرفه الناس سوى ذلك الواقع المعدل من خلال حالة الوعي. لذلك فوصف الاشياء والاحداث مهما كان عملياً وخالصاً من النظرة الشخصية، لا بد ان يخضع للتلوين العقائدي Ideological Connotation. ويضيفان ان هذا المفهوم الرأسمالي «الموضوعية» يفترض في الصحفي، امتلاك مقدرة على تحديد ما هو جوهري لكي يكون صالحاً للنشر، وهذا الافتراض يدعم الاتجاه الآخر القائل بأن الموضوعية ليست سوى اختيار متحيز للمعلومات. وكذلك، فان

مفهوم الموضوعية يفترض ان الحكم على الاشياء والاحداث، لا بد ان يكون محددًا بالواقع الخارجي للشيء او الحدث المراد وصفه، وهذه ايضا مسألة مستحيلة حتى في حالة «التصوير الفوتوغرافي» الذي يشكل مرآة عاكسة للشيء او الحدث، والسبب ان حالة الوعي التي يحكمها البعد العقائدي، هي التي تقرر حتى نقل «الصور الفوتوغرافية». لذا يرى Boglovsky و Livov ان النظرية الشيوعية تنظر الى الخبر، كونه اختياراً مباشراً، وهادفاً للحقائق والاحداث التي تمثل المصلحة الاجتماعية التي تخدم سياسة الحزب في عمله الدعائي لتحريك الجماهير للقيام ببناء المجتمع الشيوعي، (Martin & Chaudhary, 1983: 6). اما في العالم الثالث، فيرى Martin & Chaudhary (1983: 9) ان بعض العاملين في المجال الصحفي يؤكدون أهمية عرض الحقائق بشكل دقيق وموضوعي، غير ان الواقع يقول ان النظر الى مفهوم الموضوعية متفاوت من بلد الى اخر حسب قربه أو بعده من الانتماءين السابقين .

الخلاصة

يوضح العرض السابق ان مشكلة تدفق المعلومات لا تقف عند حدود التوازن، وعدم التوازن في سريان المعلومات من منطقة الى اخرى، بل تعدى ذلك لتشكل جزءاً من الصراع الفكري الذي يحكم علاقات الاطراف المهيمنة على النظام الدولي. فالفاهيم المتباينة لمعنى الاخبار، مصدرها الاختلاف في النظرية الفكرية التي تسود كل مجتمع من المجتمعات المختلفة، والتي تؤثر بشكل فاعل على المعايير التي تحكم وسائل الاتصال ووظائفها في المجتمع. ففصلاً يتعلق بالمجتمعات الشيوعية، يقول Inkeles (1958: 135) الذي وضعه لينين حول وظيفة الصحافة، يؤكد ان الصحافة لا تقوم بدور دعائي وتحريضي فحسب، بل يضاف الى دورها ايضا التنظيم الجماعي، اما في المجتمعات الغربية، فوظيفة الصحافة تتحدد في ثلاثة، الاعلام، التسلية والترفيه، والاعلان. في حين تتحدد دول العالم الثالث دور الوسيلة الانصالية في المساعدة في دفع عجلة التنمية والتعليم في هذه المجتمعات (McQuell, 1984: 94). اما في ما يتعلق بمفهوم الحرية Freedom، فالنظرية الشيوعية تعرفها بأنها وامكانية الفعل ضمن حدود الضرورة المدركة (Prokhorov, 1976: 51). اما في النظرية الليبرالية فانها تحدد في كونها «ظاهرة روحية ومحسوسة، ترتبط بشكل حتمي بالانشاآت الانسانية، وبالعلاقات القائمة بين الافراد، وبين الافراد انفسهم والاشياء المادية» (Hardt, 1983: 29). من هنا جاء اهتمام النظم الاشتراكية، وبدرجة كبيرة، بمفهوم الحريات الاجتماعية التي تكفل للمواطنين حق العمل، والراحة والتأمين الاجتماعي والصحي وكذلك التعليم. في حين جاء اهتمام النظم الليبرالية، وبدرجة عالية، بالحرية السياسية التي تركز على الحريات التقليدية مثل الحرية الشخصية، الفكر، التجمع والحرية الاقتصادية (العطيفي، 1973: 18).

اما في دول العالم الثالث، فتتفاوت النظرة الى معنى الحرية، غير انها في الغالب ترتبط بمسؤولية الوسيلة الاتصالية في خدمة قضايا التنمية بالمجتمع . فالحرية، في اشكالها، التقليدية لا تشكل ضرورة، بقدر ما يشكل رغبة الخبز ضرورة ملحة في هذه الدول. والجدل حول هذه الاشكالية ما زال قائما في المجتمعات النامية . وعليه فمشكلة التدفق الاخباري الدولي لا يمكن النظر اليها من زاوية عملية توزيع الاخبار، دون ربطها بالبعد الفكري . فالمشكلة كما يبدو تذلل ضمن صراع المبادئ المحكوم بالبعد العقائدي حيث تعمل الانظمة المختلفة على الفوز لمبادئها، وبالتالي نظريتها الفكرية، لكي تحكم النظام الدولي، وعلاقات اطرافه بعضها ببعض .

الهوامش

1. United Nations General Assembly Resolution No. 59, Article (1), 1948.
2. UNESCO Constitution, Paragraph (II), 1945.
3. Universal Declaration of Human Rights, Article 19, 1948.
4. Indira Gandhi. Address delivered on the occasion of holding a media conference of the Non-aligned Nations (NAMEIA). New Delhi, 9th December, 1983.
5. Declaration of Talloires. Voices of Freedom Conference, Talloires, France, 1981. Journal of Communication 31 (4) 1981 : 113-115.
6. Cited by Schiller in Richstad & Anderson, 1981 : 164.
7. See Markham (1967) and Martin & Chaudhary (1983).
8. Schoenbach, quoted in Martin & Chaudhary (1983:5).

المصادر العربية

العطيفي، ج.
1973
حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية. القاهرة مطابع
الاهرام التجارية.

المصادر الأجنبية

Achal, M.
1982 "The Hero as Villain : Western Media Coverage of the Sadat Crack-down." Gazette 29 (3) : 62-65.

Aggarwala, N.

1979 "What is Development News?" *Journal of Communication* 29 (2) : 180-181.

1981 "A Third World View." pp. XV-XXI in J. Richstad & H. Anderson (Eds), *Crisis in International News : Policies and Prospects*. New York : Columbia University Press.

Anawalt, H.

1981 "Is the McBride Communication Approach Compatible with the United States Constitution?" *Journal of Communication* 31 (4) : 122-128.

Anderson, H.

Undated "Cooperate But Not at the Expense of Our Principles." pp. 25-27 in *The Media Crisis*. World Press Freedom Committee.

Argumedo, A.

1981 "The New World Information Order and International Power." *Journal of International Affairs* 35 (2) : 179-188.

Curry, J.

1984 *The Black Book of Polish Censorship*. New York : Vintage Books.

Cuthbert, M.

1978 "Reaction to International News Agencies : 1930s and 1970s Compared." *Gazette* 25 (4) : 241-254.

Desmond, R.

1937 *The Press and World Affairs*. New York : Appleton-Century.

El Sarayrah, M.

1983 "Foreign News in Two Jordanian Newspapers." *Journalism Quarterly* 63 : 363-365.

1987 *Arab World News Coverage in Two American Prestigious Newspapers : A Structural Approach*. Unpublished doctoral dissertation, Ohio University, USA.

Hardt, H.

1983 "Press Freedom in Western Societies." pp. 291-308 in J. Martin & A. Chaudhary (Eds), *Comparative Mass Media Systems*. New York : Longman.

Inkeles, A.

1958 *Public Opinion in Soviet Russia*. Cambridge, MA : Harvard University Press.

- Izard, R. et al.
1973 *Fundamentals of News Reporting*. Dubuque, IA : Kendall-Hunt.
- Lendvai, P.
1981 *The Bureaucracy of the Truth : How Communist Governments Manage the News*. Boulder, CO : Westview Press.
- Mankekar, D.
1981 *Whose Freedom ? Whose Order ? A Plea for a New International Information Order by the Third World*. Delhi : Clarion Books.
- Marks, L.
Undated "New World Information Order : A Bad Idea That Refuses to Die." pp. 29-38 in *The Media Crisis*. World Press Freedom Committee.
- Markham, J.
1967 *Voices of the Red Giants. Communication in Russia and China*. Ames, IA : Iowa State University Press.
- Martin, J. & Chaudhary, A.
1983 *Comparative Mass Media Systems*. New York : Longman.
- Masmoudhi, M.
1979 "The New World Information Order." *Journal of Communication* 29 (2) : 172-185.
- Mattelart, A. & Siegelau, S.
1979 *Communication and Class Struggle 1. Capitalism, Imperialism*. New York : International General.
- McQuail, D.
1984 *Mass Communication Theory : An Introduction*. London : Sage Publications.
- Muhammed, A.
1978 *Foreign News in Eight United States Dailies : A Comparative Analysis*. Unpublished Master's thesis. Ohio University, Athens, USA.
- Nwaneli, O. & Udoh, E.
1982 "International News Coverage in Nigerian Newspapers." *Gazette* 29 (1/2) : 31-40.
- Oledzki, J.
1981 "Polish Perspective on the New Information Order." *Journal of International Affairs* 35 (2) : 155-164.
- Prokhorov, Y.
1976 "The Marxist Press Concept." pp. 51-58 in Fischer & Merrill (Eds.),

International and Intercultural Communication. New York : Hastings House.

Richstad, J. & Anderson, H. (Eds.)

1981 Crisis in International News : Policies and Prospects. New York : Columbia University Press.

Righter, B.

1978 Whose News? Politics, the Press and the Third World. New York : Times Book.

Rosenblum, M.

1977 "Reporting from the Third World." Foreign Affairs 55 (4) : 815-835.

1979 Coups and Earthquakes : Reporting from the Third World for America. New York : Harper & Row.

Schiller, H.

1981 "Genesis of the Free Flow of Information Principles." pp. 161-183 in J. Richstad & H. Anderson (Eds.), Crisis in International News : Policies and Prospects. New York : Columbia University Press.

Singh, K. & Gross, B.

1981 "McBride : The Report and the Response." Journal of Communication 31 (4) : 104-117.

Sinno, A.

1979 "Media Coverage of the Lebanese Civil War." Unpublished Master's thesis, University of Wisconsin, Madison, USA. .

Snijders, M.

1978 "New Information Order is incompatible with Democracy." Gazette 25 (1) : 111-119.

Somavia, J.

1976 "Transnational Power Structure and International Information." Development Dialogue 2 : 15-28.

UNESCO

1980 Many Voices, One World. Paris : UNESCO.

Zassoursky, Y. & Losey, Y.

1981 "Information in the Service of Progress." Journal of Communication 31 (4) : 118-121.

ابن نصيفه نجي الدين، محمد، المصنف - ابن سفيان، أبو علي الحسين بن عبد الله
 سطور موهوب في حديث الفكر سبيوي الطوليقي ٢ د
 ١٩١١ (١٩١١) ١٢

ابن سفيان، أبو علي الحسين بن عبد الله - ابن سفيان، أبو علي الحسين بن عبد الله
 ١٩١١ (١٩١١) ١٢

الفهرست

ابن طوقيل، أبو علي محمد بن عبد الملك - ابن طوقيل، أبو علي محمد بن عبد الملك
 ١٩١١ (١٩١١) ١٢

ابن طولون - ابن طولون
 ١٩١١ (١٩١١) ١٢

ابن حنبل - ابن حنبل
 ١٩١١ (١٩١١) ١٢

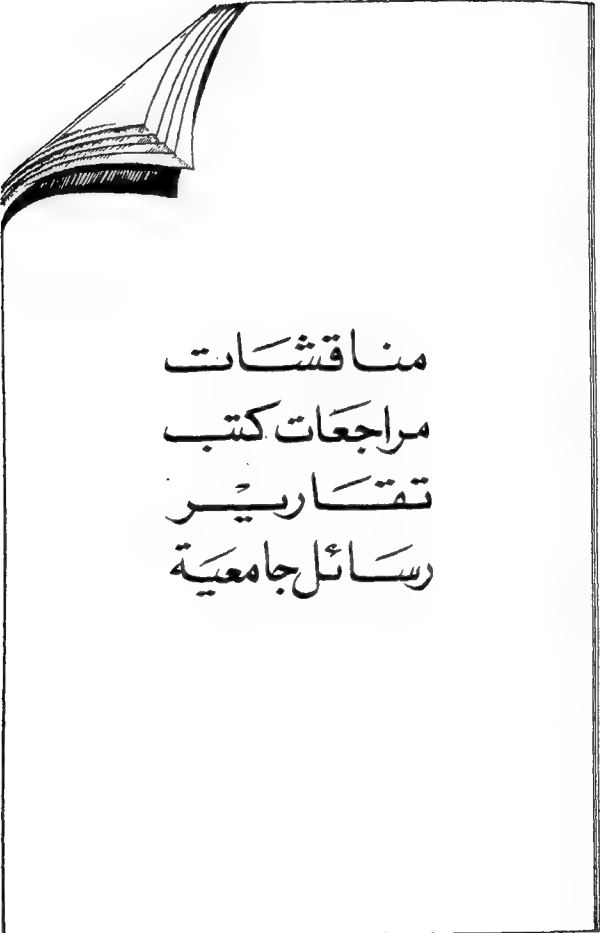
ابن عبد الله - ابن عبد الله
 ١٩١١ (١٩١١) ١٢

ابن عبد الله - ابن عبد الله
 ١٩١١ (١٩١١) ١٢

ابن عبد الوهاب - ابن عبد الوهاب
 ١٩١١ (١٩١١) ١٢

صدر العددان التاسع عشر والعشرون

الاشتراك السنوي: ٢٠٠ دولار أميركي
 العنوان:
 بناية أبو حشمة - منطقة الظريف
 حي الوتوات - شارع الفارابي
 ص.ب: ١٤/٥٩٦٨ - بيروت - لبنان - هاتف ٣٧٠٠٧١ • ٣٧٠٠٧٢
 Abu Hishmah Bldg. Farabi Street
 Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968
 Beirut — Lebanon — Tel: 370071 • 370072



مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي*

فهمي جدعان
قسم الفلسفة - جامعة الكويت

يمثل هذا الكتاب أعمال ندوة علمية موصولة بمشروع «المستقبلات العربية البديلة» الذي كلفت جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط) بإعداده، وهو مشروع يحرص القائمون عليه على أن يغطوا فيه، ببحوث علمية مستقلة، الجوانب التي لم تكن من قبل موضع دراسة ويبحث من الحياة العربية.

وينبه الدكتور اسماعيل صبري عبدالله - رئيس المنتدى - في (فائقة) الكتاب إلى أن دراسة حركة (الصحوة الإسلامية) تعكس الاهتمام بالمواقف الجذرية من مشاريع التنمية العربية وبالاتجاهات التي تعبر عن عدم رضاها عن النتائج المخيبة للأمال التي آلت إليها تجربة التنمية في مختلف الأقطار العربية. وهو يشير إلى أن المشاريع المجتمعية المستقبلية البديلة التي تجسد معارضة جذرية للنماذج المتبعة المتنامية الارتباط، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وحضارياً، بالرأسمالية الغربية تأتي على وجه التحديد من حركتين هما حركة الصحوة الإسلامية والحركة التقدمية العربية. إن هاتين الظاهرتين ظاهرتان سياسيتان، وعناية المنتدى بهما تستجيب لأمر البحث العلمي الذي ينبغي أن يخصص بالدرس الظواهر البالغة الأهمية، ولا تعكس ممارسة أي عمل سياسي.

وقد عقدت الندوة في تونس يومي 29 و 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1984، وضمنت تمثيلاً مباشراً لأهم الاتجاهات داخل الحركة، وعدداً من المفكرين الإسلاميين غير المنضمين إلى حركات منظمة فضلاً عن عدد من الباحثين والمفكرين الذين يشغلهم الموضوع ويمثل عندهم أهمية خاصة

* الحركات الإسلامية المعاصرة : ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة؛ بيروت منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ٤٢٢ ص.

في أعمالهم العلمية أو في أنشطتهم الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. وقد كانت حصيلة هذه الندوة مجموعة الأبحاث والتعقيبات التي ضم هذا الكتاب جلها.

يجمع الكتاب أعمال الندوة الأساسية، وهي أربعة بحوث:

- الصحوة الدينية في مصر، قلمه د. محمد أحمد خليف الله.
- الصحوة الإسلامية في بلاد الشام - مثال سوريا، قلمه د. الحبيب الجنتحاني.
- الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب، قلمه د. محمد عابد الجابري.
- الاسلام الاحتجاجي في تونس، قلمه د. محمد عبد الباقي الهرماسي.

والتعقيبات الرئيسة عليها هي:

- تعقيب الشيخ محمد الغزالي على بحث د. خلف الله.
- تعقيب د. فهمي جدعان على بحث د. الجنتحاني.
- تعقيب د. عبدالكريم غلاب على بحث د. الجابري.
- تعقيب الشيخ راشد الغنوشي على بحث د. الهرماسي.

ثم ضمت الى الكتاب أيضاً ثلاثة أبحاث لم تلق في الندوة وليس عليها تعقيب هي:

- (1) عن الصحوة الإسلامية في لبنان، أعده السيد حسن صبرا،
- (2) الصحوة الإسلامية بين الواقع والطموح، أعده المرحوم الدكتور شكرى فيصل،
- (3) مستقبل الصحوة الإسلامية، أعده د. عبدالله النفيسي.

ويتهيء الكتاب بـ «تقرير تجميعي»: الصحوة الدينية الإسلامية: خصائصها، أطوارها، مستقبلها، وضعه منسق الندوة د. مصطفى الفيلالي. أما المناقشات الفرعية والتقرير الشفهي الذي عرضه د. حسن الترابي عن تجربة الصحوة الإسلامية في السودان، فلم نجد لها مكاناً بين دفتي هذا الكتاب.

الصحوة الدينية في مصر

يرى د. خلف الله ابتداء أن مصطلح الصحوة الإسلامية مصطلح حديث «وأطلقت الجماعات الدينية على ما تقوم به من عمل في سبيل تحقيق الدولة الإسلامية». والدولة الإسلامية تتحقق عند هذه الجماعات على أساس من العمل في سبيل مجتمع إسلامي جديد، وفي سبيل إقامة حكومة إسلامية تحافظ على الدين وترعى شؤون الأمة. والسبيل الى تحقيق الدولة الإسلامية قد يكون الجدل بالتي هي أحسن عندما يكون المستهدف هوياء المجتمع الإسلامي. أما حين يكون المستهدف إقامة الحكومة الإسلامية فإن السبيل تكون شاقة عسيرة، وتكون بالنضال وبالجهاد في سبيل الله (ص 37). ويقول د. خلف الله «إن هذا البناء للمجتمع الإسلامي هوياء على أنقاض الحضارة العلمية الحديثة»، وأنه يجدر لهذا السبب، ولأن السبيل المتبعة هي الجهاد والنضال بالأنفس والأموال، أن يطلق على هذه الحركة اسم «الثورة الإسلامية»، لا «الصحوة الإسلامية». وهو يرى أن اختيار هذه الجماعات لنفسها مصطلح «الصحوة» إنما يقصد منه حماية نفسها وتغطية

عملها الذي يمكن أن يطاله القانون. والشيخ حسن البنا هو مبدأ هذا الأسلوب، وهو مبدأ القول أن الإسلام دين ودولة، وحكم وتنفيذ، وأن «المسلم لا يتم إسلامه إلا إذا كان سياسياً». ومع ذلك فإن «الصحة الإسلامية هي تنبيه الغافلين من الناس على مافي الإسلام من قيم، وعودة الإسلام الى الحياة بعد غيبته عنها، بفعل الاستعمار والتبعية الثقافية والغزو الثقافي وما الى ذلك من عمل يبعد الإسلام عن الساحة ويحل محله الأنظمة البشرية الأخرى» (ص. 40).

ويرد د. خلف الله الجلود التاريخي للصحة الى «الجماعة الأم» والى الشخصيات الريادية التي كان لها دور فعال في حياتها. وجماعة (الاخوان المسلمين) - 1928 - هي «الجماعة الأم» التي تفرعت عنها من بعد وتشعبت فرق متعددة راحت تعمل في ميدان الصحة الى جانبها أو بعيدا عنها. والشخصيات التي نعرف لها دورا رياديا ثلاث: حسن البنا، وعبدالقادر عودة، وسيد قطب. أدى الأول دور «المنشئ» للجماعة» وأدى الثاني دور «المفكر الذي يقوم بعملية التأهيل والتنظير». وأما الثالث فقد «ادخل من التعديلات والتغييرات على فكر الجماعة الأم مدافع الى الحوار الساخن والجدل العنيف، وانتهى الأمر الى وجود تيارات فكرية استقطب كل واحد منها مجموعة من الاخوان، ثم أصبحت كل مجموعة جماعة دينية تدعو الناس الى فكرها وتعمل لحسابها الخاص». وقد تميز سيد قطب بتعلقه بفكرة الحاكمية الالهية التي ألع عليها الفكر الهندي أبو الحسن الندوي، وبإعطائه الأولوية في العمل لاقامة مجتمع اسلامي جديد لتحكمه قوانين «الجاهلية». ويلاحظ د. خلف الله أن الاخوان لم يفصحوا في بداية نشاطهم عن الرغبة في السلطة، وكان حسن البنا يبحث الحكومة على الدعوة الى سبيل الله والى الاصلاح، لكنه ما لبث أن أفصح عن أن الحكومة لا تقوم بواجبها ولا تعمل بما يقتضيه نص الدستور «أن دين الدولة الرسمي هو الاسلام»، ورأى أن الامر الجوهري في الاسلام أنه دين ينشد اقامة حكومة اسلامية حقيقية لا اسيا. وهكذا انتقلت الحركة في نهاية الثلاثينات الى طور جديد، طور الصراع مع السلطة من أجل اقامة حكم الاسلام، ولا يزال هذا الصراع مستمرا الى يومنا الحاضر. وقد نجمت الجماعات - الفروع بفعل الحوار حول الموقف من السلطة، وعلى وجه التحديد حول الموقف من ثورة 23 يوليو/ تموز. وقد ذهبت في هذه المسألة مذهبين: فريق يرى العودة الى القوة، وفريق يرى الانصراف عن ذلك. وكذلك ولد الجدل حول الموقف من (المجتمع الجاهلي) فرقا، اذ مالت فرقة الى الهجرة والعزلة الى حين بلوغ الاشتداد والقدرة على المواجهة وهؤلاء هم «جماعة المسلمين» (وقد ورد الاسم في النص: الاخوان المسلمين، وهو سهو مطبعي، ص 66) الذين عرفوا اعلاميا باسم «جماعة التكفير والهجرة»، ورأت فرقة أخرى وهم «جماعة الجهاد» أن القتال والجهاد هما الأداة الوحيدة الممكنة لاقامة المجتمع الاسلامي والدولة الاسلامية وتحلّص البلاد والعباد من «الحكم الكافر» (64 - 70). ويلاحظ د. خلف الله أن هذه الجماعات المختلفة قد التفت جميعا عند فكرة «العدالة الالهية» وأن الانسان عاجز عن أن يضع لنفسه قوانين صالحة لتدبير أموره على الدوام فوجب لذلك الاحتكام الى النظام الالهي ووجب لذلك قيام الحكومة الاسلامية. وهويعزو أسباب الانتشار الذي لاقته هذه الجماعات الى الخلل في النظام الاجتماعي، والى الظروف المحلية

التي كانت تدفع الى السعى لتغيير النظام الذي كان سائدا إبان حكم الرئيس جمال عبدالناصر وإقامة نظام آخر وكذلك الى تفسير الأحداث تفسيراً «ريانيا» بتكرار القول أن الاخفاق كله يرجع الى «الابتعاد عن نظام الله».

وفي محاولته لتتين الوسائل التي حددتها الجماعات الدينية لنفسها من أجل تحقيق أهدافها في بناء المجتمع الاسلامي وإقامة الحكم الاسلامي أو الخلافة، يلاحظ د. خلف الله أن هذه الجماعات تعترف عن أسلوب الشيخ حسن البنا الذي دعا الى الوعظ والارشاد والتوسل بالخدمات الاجتماعية والقرارات الحكومية والقوانين الرسمية، كما تعترف عن الانقلابات العسكرية. والأسلوب الأمثل في رأى أحد كبار مثليها، د. يوسف القرضاوى، هو العمل الجماعي المنظم الذي تقوده «حركة اسلامية واعية». ويضع د. القرضاوى نفسه على لسان أحد الدعاة الاسلاميين القول أن قيام حكم اسلامي راشد لا يتم الا بأحد طريقين: «فاما أن ينتقل الايمان الى قلوب الحاكمين أو ينتقل الحكم الى أيدي المؤمنين». لكن الأول «ليس أكثر من حلم لذيذ لا يمت الى الواقع بصلة»، فلم يبق اذن الا الشق الثاني وهو أن ينتقل الحكم الى أيدي المؤمنين. لكن الاداة لانتقال الحكم الى أيدي المؤمنين هي «العمل الثوري القائم على أساس القتل والقتال» (80).

ومستقبل الصحوة الاسلامية في مصر مرهون، في رأى د. خلف الله، بقدرات هذه الصحوة وإمكاناتها الواقعية وبعوامل القوة والضعف فيها. غير أنه من أجل تقييم واقع الصحوة واستشراف مستقبلها ينطلق من العنصر الأساسي المقوم للصحوة، وهو الاسلام، اذ كل طريقة فهمه واعتماده وتحديدته يتوقف كل شيء. ذلك أن الصحوة في سعيها لإقامة المجتمع الاسلامي وحكومته توصف بالاسلام، والاسلام يستخدم «أداة توصيف» في ذلك، وذلك من أجل أن تضفي «الشرعية الدينية» على نفسها. وهي - كي تحمي نفسها - تلجأ الى «التنظيمات السرية». غير أن السرية لم تقف في شيء وأجهزة الأمن تفضحها على الدوام، وهي لن تتخل عن ملاحقة هذه الجماعات وتحزيقها وإحداث الانقسامات فيها، وهذا عامل ضعف مستقبلي بين. ونقطة الضعف الثانية يكشف عنها الارتباط بصفة «الاسلام» واعتبار «القوة» أداة اسلامية لتغيير الواقع وإقامة الدولة الاسلامية والوصول الى الأهداف المنشودة. وفي رأى الدكتور خلف الله أن استخدام القوة في تغيير الأبنية التنظيمية ليس من «الاسلام - الدين» في قليل أو كثير، وإنما يمكن أن يكون من «الاسلام - الحضارة» الذي يصدر عن العقل البشري (ص 87). والحقيقة، في رأى د. خلف الله، أن نظام الحكم في صيغة الخلافة الاسلامية، هو نظام مدني وليس نظاماً دينياً بحال من الأحوال - وهو قد جاء حصيلة اجتهاد الفكر البشري في سقيفة بني ساعدة (89). «إن الظاهرة التي يمكن أن تسمى بالظاهرة الدينية، والتي يمكن أن يكون فيها الاسلام ديناً ودولة هي ظاهرة النبوة والرسالة. وبها يمنح الله الأنبياء السلطة، ويأمر بطاعتهم. وهذا النظام قد أنهاء الله من الوجود حين جعل النبي العربي محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين وآخر المرسلين. وعلى هذا الأساس يقول د. خلف الله: إن الصيغة: الحكومة الاسلامية، يقصد منها الاسلام

الحضاري، وليس الاسلام الديني، بمعنى أن الالتزام هنا التزام أدبي يقوم لحساب المصلحة التي يقدرها العقل البشري، وليس بالالتزام الديني الذي يوجبه وجود نص ديني من عند الله ومن بيان وسنة رسول الله. وهذا يعني حرية العقل في اختيار نظام الحكم الذي يناسب المسار التاريخي للمجتمع المصري المسلم في مرحلة من مراحل حياته (ص. 90). ثم إن القرآن لم يستخدم كلمة «دولة» بالمعنى السياسي، وإنما استخدم كلمة الملك. لكنه نفى أن يكون النبي (ص) ملكا ووصفه دوما بالنبي والرسول. فإذا أضفنا إلى ذلك العقبات القائمة في طريق تكوين جبل اسلامي حقيقي، وصراع القوى بين جماعات الصحوة والحكومة القائمة التي هي الأكبر قوة، رأينا أن المستقبل ليس في صالح الصحوة الاسلامية وأنه في صالح الخصوم» (91).

الوجه الثاني الذي منه يستشرف د. خلف الله مستقبل الصحوة هو الاسلام بما هو أداة للتقويم ولتغيير المجتمع المصري. وهنا يرى د. خلف الله أنه لا يجوز قياس الصحوة في المجتمع المصري في ضوء ماحدث في ايران الشيعية أو النظر اليه نظرة ابن تيمية إلى التنازل أو نظرة الكتاب المسلمين الهنود إلى المجتمع الهندي. وكذلك فإن عملية التقويم ينبغي أن تتم وفقا للاسلام - الدين، لا الاسلام - الحضارة فيكون المطلوب حينذاك من جماعات الصحوة هو «تبليغ الرسالة ودعوة الناس إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، ويكون المقصد الأساسي هو تحقيق (المصلحة) لجماعة المسلمين. ويرى د. خلف الله أن المجتمع المصري قادر تماما على التوفيق بين الظواهر المدنية، والظاهرة الدينية التي هي الاسلام: «إنه يجهتد - وقد يخطيء - ولكنه خطأ لا يستأهل أن يجلب عليه الكفر والحياة الجاهلية». وهذا المجتمع «هو الأكثر عددا، وهو الأقوى والأقلر على التغلب على الصحوة. ومستقبل الصحوة هو الأمر الذي تحيط به الشكوك» (96).

ومن وجه ثالث يقدم أصحاب الصحوة الاسلام باعتباره أداة «تمييز وتمييز». لكن د. خلف الله يرى، خلافا لذلك، أن «المواطنة» هي التي ينبغي أن تكون أساسا للحقوق والواجبات. فإن لم يكن الأمر كذلك انشلت الوحدة الوطنية وكان أنصار الصحوة في صف الأقلية، في وجه المسيحيين والعلمانيين والعالم أجمع، وتكون النتيجة لغير صالح الصحوة (98).

من المؤكد أن الدكتور خلف الله يتمتع بقدر عظيم من الاقدام في موقفه من تيار الصحوة، مثلاً يتمتع بقدر كبير من «الابتداع» في تمييزه بين «الاسلام الدين والاسلام - الحضارة»، وهو مايرى فيه الشيخ محمد الغزالي انكاراً للطبيعة السياسية للاسلام واعتقاداً بأن الاسلام دين لا دولة وعقيدة لا شريعة، أي علمانية صريحة. وقد لا يكون أقل خطراً من ذلك «أنه يعطي الحاكم حق وقف النص الديني اذا رأى أنه يعارض المصلحة». وكل ذلك في رأي الشيخ الغزالي معروف عن الدكتور خلف الله وليس يستغرب أن يصدر عن «خصم طبيعي لما يسمى بالصحوة الاسلامية» بل لحقائق الاسلام نفسه، وهو قبول بالهزيمة الكبيرة التي أحاطت بالمسلمين وتسويغ لما يسود بلادهم من استعمار ثقافي، وتمهيد لضيق الايمان نفسه» (99). والقضية الاساسية التي يقف عندها الشيخ الغزالي - بعد أن يقرر أن كلمة «الصحوة الاسلامية» اطلاق أجنبي، وبعد أن يأخذ

على الدكتور خلف الله أنه «يجعل طلاب الدولة الإسلامية ثواراً ويجعل مفتصي الحكم أيا كانت صفتهم الرسمية أصحاب حق مكرمين» (101) - القضية الأساسية هي قضية المصلحة العامة التي قد توجب إلغاء النص القرآني وهي القضية التي جاءت في معرض تقسيم الغنائم، ثم دعوى القول أن الإسلام عقيدة لا شريعة وإن الدين ليس إلا «هوية شخصية»! والمسألة كما هو معروف قديمة. وقد حسمها الشيخ الغزالي بالرجوع إلى الفقه المالكي. لكن الذي يبدو لي، في السياق العام لقضية الصحوة، أكثر أهمية من هذا الجدل الكلاسيكي هو هذا البيان الذي يعبر عن بعض المضمون الذاتية لتيار الصحوة: يقول الشيخ الغزالي: «أعرف ويعرف غيري أن الصحوة الإسلامية يعمل لها أناس ليسوا على مستواها الفقهي والثقافي، وأنهم قد أصابوها بنكسات سيئة، فهل علاج ذلك القصور يكون بترك الإسلام والتوصية بوقف جملة من الآيات والأحاديث؟ لماذا لا يكون د. خلف الله وأمثاله على درجة من الشجاعة الأدبية تمثل عليهم أن ينصحوا الحاكمين في أقطار الإسلام الواسعة أن يلتزموا الإسلام ويحسنوا الانتباه إليه والعمل به؟ إذا كان اليهود يتحدثون عن حدودهم التوراتية فهل علاج ذلك التعصب أن ينسلخ العرب عن قرآنهم ويسقطوا دولته؟ إن أصحاب العقائد - حتى الشيخ - أخذوا يتحدثون عن دول لعقائدهم! فهل يصح للعرب أمام التحدي اليهودي المدعوم بالصليبية العالمية أن يتحدثوا في ضرورة إبعاد الإسلام عن الدولة، وبإدخال تعاليم الإسلام في الحكم وأجهزته؟ أليس ذلك دعوة للانتحار أمام هجوم الأعداء...؟» (104).

إذا كان لهذا البيان «الارتكاسي» من معنى فهو أن منهج د. خلف الله في التعامل مع «الصحوة» بدءاً من محاولة «إصابة مقتل» في بعض الأسس النظرية الكبرى التي تنطلق منها أو تتعلق بها هو منهج غير ذي جدوى، فما هو جلدي يظل جديلاً خلافياً غير قابل للحسم نظرياً. ومنذ أن أصدر علي عبدالرازق كتابه «الإسلام وأصول الحكم» حتى يومنا هذا لم يتقدم الجدل حول مسألة الدين والدولة في الإسلام خطوة واحدة ولا أعتقد أنه على أرض الجدل سيتقدم في المستقبل، لأن «العقل» والمعطيات العلمية البينة ليست هي المعيار الرئيس أو الوحيد في حسم القضية. إن القضية تكمن أصلاً في أن دعاة الصحوة يربطون بين الصورة التاريخية المجردة للإسلام - في إهابها الوظيفي - وبين قضايا الوجود الكبرى التي يعاني منها «حاضر العالم الإسلامي» من وجه أول، ويربطون من وجه ثان بين «حاضر العالم الإسلامي» هذا وبين قوى القهر والاستعباد والأذلال وأجهزة القمع والاضطهاد المحلية والدولية التي تتحمل مسؤولية ذلك. فإذا بدا لرجال الصحوة أن التيارات الثقافية والوطنية والقومية الحاضرة والأنظمة السياسية القائمة عاجزة أو متواطئة أو مهاندة أو غير مكرثة أو... فما الذي يتبقى؟ انني لا أعتقد أن عبارة كهذه صادرة عن مفكر ممتاز كالدكتور خلف الله: «وستمضي القافلة، ولن تعيقها الصحوة، وعلى العكس سيكون المستقبل على حساب الصحوة، وقد بدأ الانحسار. وسوف يكفي الله المؤمنين شر القتال» (98)، يمكن أن يكون لها أي نفع في التعامل المجدي مع ظاهرة الصحوة. كما أن منهج الدكتور خلف الله في استشراف مستقبل الصحوة انطلاقاً من تقديرات «مجردة» وحسابات ومناقشات «أكاديمية» لا يفضي إلى شيء. ذلك أن المفاجآت التي يولدها المجهول تشذ في كثير من الأحيان عن كل الحسابات. إن ماهو مجرد لا يمكن أن يخرج عن الأمر التالي: أن نتبين الشروط

والدواعي الواقعية الحقيقية التي تثوي وراء هذه الظاهرة، ظاهرة الصحو، وأن نتعرف على مدى فاعلية وقدرة الأدوات المتوافرة خارج إطار هذه الظاهرة، في المجتمعات والدول القطرية، على معالجة المشكلات الفعلية القائمة، فإن كانت هذه الأدوات عاجزة حقا فإن الأمور التي تجري تصبح مفهومة بشكل أفضل، وحينذاك ينبغي أن يتم البحث عن طرق للنظر والعمل أكثر جدوى. أما الموقف من الصحو نفسها فيتوقف على مدى مرونتها وتقبلها للتعامل مع القوى الاجتماعية المختلفة ومع الدولة وفقا للمعايير الانسانية التي يرضاها كل لنفسه ولغيره، هنا وهناك.

الصحو الإسلامية في بلاد الشام - مثال سوريا

أخذ الدكتور الحبيب الجنحاني على عاتقه ومحاولة التعرف بدقة، ويقدر ماتسمع به الوثائق المتوافرة الى العوامل الثابتة والطارئة الكامنة وراء بروز الصحو الإسلامية، وإلى ظروف تجدها وتطورها طوال المرحلة الزمنية المدروسة، ثم الى مدى تأثيرها في حياة المجتمع السوري، ومنطقة بلاد الشام كلها، اليوم وغدا. وقد كان د. الجنحاني حريصا على أن يربط المضمون الفكري والرؤية المذهبية واستراتيجية العمل السياسي للصحو بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، فكان بذلك أكثر تعلقا بالمنهج العلمي من د. خلف الله الذي جاءت دراسته أدخل في باب النظر المذهبي النقدي. وهو يبتين مراحل أربع في تاريخ هذه الحركة في سوريا:

(1) في المرحلة الأولى (1930 - 1949) نشأت الحركة في مجتمع فلاحي بالدرجة الأولى فئاته الأساسية، خلا الفلاحين، الاقطاعيون وطبقة البورجوازية الصغيرة والحركة العمالية الناشئة وفئة العلماء. وقد شهدت هذه المرحلة تحولات اقتصادية واجتماعية تمثلت في زيادة احكام ربط الاقتصاد السوري بالسوق الرأسمالية العالمية ونشر الثقافة الأوروبية - وبخاصة الفرنسية - وتعاظم الدور السياسي للبورجوازية الصغيرة، وازدياد التأثير الغربي ازيدا أدى الى انحسار دور المؤسسات الإسلامية في الميدانين التربوي والتشريعي خاصة، وبرز فكرة الوطنية بمفهومها الحديث منافسة السلطة الإسلامية زعامتها وجوانب تأثيرها (113). فجاءت ردة الفعل من حركة اسلامية جديدة ليست هي فئة العلماء التقليديين وإنما والجمعيات الإسلامية التي دعت في بداية الأمر الى الاسلام والتنظيم الاجتماعي والتوعية الدينية والفكرية، وقد كان أبرز هذه الجمعيات: الجمعية الغراء، جمعية الهداية الإسلامية، جمعية التمدن الاسلامي، وجمعية الأخوان المسلمين.

(2) في المرحلة الثانية (1949 - 1954) اقتحمت الحركة الإسلامية ممثلة بقيادة (الأخوان المسلمين) المسرح السياسي فتمعها الحكم العسكري الذي قاده حسني الزعيم من النشاط، وحل هذا الحكم جميع الأحزاب السورية، فانجذبت الحركة الإسلامية الى الظهور بمظهر المؤسسات الدينية الثقافية ثم شاركت في العمل السياسي وتضامنت مع العمال في مطالبهم المعلنة من حكومة خالد العظم (1951) وكذلك مع حركة الفلاحين التي اندلعت في صيف عام 1951 في وجه الاقطاعيين. ومنع نشاط الأخوان بعد انقلاب أديب الشيشكلي الثاني (1952) الى حين سقوط الدكتاتورية العسكرية في عام 1954.

3) في المرحلة الثالثة (1954 - 1963) تعاود الحركة نشاطها العلني وتمدد التعاون الى كل القوى الوطنية الملتزمة بالاسلام من أجل التكاتف للخروج بالبلاد من الوضع المتدهور سياسيا واجتماعيا وأخلاقيا. لكن حملة الاضطهاد الأخوان في مصر تشغل الحركة خلال هذه المرحلة فتعمل عن تضامنها بحركة الأخوان في مصر وعن التنديد بالنظام الناصري «حتى زحفت عليهم موجة الاضطهاد في عقر دارهم في سوريا نفسها غداة قيام الوحدة المصرية - السورية في بداية عام 1958»، واستمرت موجة الضغط والاضطهاد حتى عام 1961. لكن الحركة تعود الى نشاطها العلني في صورة مكثفة في نهاية عام 1981 إثر الانفصال بين مصر وسوريا وتشارك في انتخابات العام نفسه فتحقق نجاحا باهرا في هذه الانتخابات معززة بذلك وجودها في البلاد.

4) في المرحلة الرابعة (1963 - 1983) يصل حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة في سوريا (8 آذار/ مارس 1963)، وهي مرحلة مستمرة الى اليوم، وفيها نشهد تطورا أساسيا في طبيعة الحركة اذ تنتهج لأول مرة طريق المعارضة المسلحة سبيلا لتحقيق رسالتها.

وينظر د. الجنحاني في «الدلالات الفكرية لظاهرة الصحوة الاسلامية في المجتمع السوري» فيرى أن السند التاريخي الذي تردت اليه هذه الصحوة يتمثل في «الدعوة الاسلامية» الأولى نفسها وفي آراء عدد من كبار المصلحين والأئمة المسلمين: زعماء الحركة الاصلاحية السلفية في القرن 19 ومطلع القرن 20، وفي المصلحين المناضلين من قادة الحركة الاسلامية المعاصرة مثل حسن البنا وسيد قطب وعبدالقادر عودة ومحمد الغزالي ومصطفى السباعي ومحمد المبارك ولأي الأعلى المودودي وتقي الدين النبهاني. وتعد هذه الحركة وشائج قري مع بعض الحركات الوطنية العربية والاسلامية التاريخية الحديثة كما أن لها أساسا في الثقافة الشعبية الاسلامية وقواعدها. ويلاحظ د. الجنحاني أن حركات الصحوة تتفق في دعوتها الى «اقامة دولة اسلامية»، وهو يطلق عليها مفهوم «دعوة دينية سياسية»، لكنه - في اشارة غريبة الى «الملبس» الذين يربط ابن خلدون بين دعوتهم وبين «طلب الرياسة» - مايلبث أن يطرح السؤال التالي: «اليس هناك حالات تستغل فيها «الدعوة الدينية» لتحقيق مآرب سياسية؟ ويمكن أن يطرح السؤال بصيغة أخرى: الى أي حد هنالك إيمان صادق بالمحتوى الديني للدعوة، والتزام به في صفوف القيادة روحاً وعملاً؟» (124).

وبعرض د. الجنحاني للرؤية المذهبية والفكرية لحركة الصحوة في ميادين العقيدة والعبادة والنظام الاخلاقي والتشريع الاسلامي ممثلا لذلك بعقيدة «جمعية التمدن الاسلامي» (1931/1932) و«بيرنامج «الجهة الاسلامية الاشتراكية» (1949) وبأيديولوجية الاخوان المسلمين التي يخصصها بالذات بمناقشة نقدية فيأخذ عليها أنها رؤية «غير تاريخية» تردداً أحادياً أسباب التقدم العربي الى القيم الاسلامية السلفية وفي الوقت نفسه تنهم الغرب بالتحلل القيم، وأنها لم تستطيع حل مشكلة نظام الحكم ومؤسساته بعد مرحلة العصر الراشدي، وأن التصورات التي قدمها الذين قاموا بتحليل أركان النظام الاسلامي - مثل مصطفى السباعي ومحمد المبارك قد جاءت مبادئ عامة «ليس فيها تحليل دقيق مفصل لما تحتوي عليه أمهات كتب التشريع الاسلامي من قواعد يمكن أن تسير على هديها المؤسسات السياسية الحديثة، وخصوصا المؤسسات الاقتصادية

بأنواعها المختلفة» (134). ويلاحظ الجنحاني أهمية قضية تطبيق الشريعة الإسلامية في عقيدة الأخوان وموقفهم من مسألة إحياء مؤسسة الخلافة، كما يلاحظ «تطوراً» في فكرهم السياسي في بروز مفهوم «ثورة الإسلام» بين المفاهيم الجديدة التي استخدمها مصطفى السباعي. لكنه يؤكد أن نزعة الإصلاح هي التي ظلت سائدة في فكرهم، وذلك إلى حين صدور «بيان الثورة الإسلامية في سوريا ومنهاجها».

الصحوة الإسلامية في لبنان

لاشك أن إثارة مثل هذا السؤال لأمعنى لها حين نتكلم على الأجنحة الإسلامية «الشيعة في أحد أقطار بلاد الشام، وهو لبنان. ولم يكن هذا الوجه للحركة الإسلامية ممثلاً في ندوة تونس غير أنه أضيف إلى الموضوعات الكتاب فصل أعده السيد حسن صبرا رئيس تحرير مجلة «الشراع» اللبنانية ليقدم رسماً لهذا الوجه. ومن الطبيعي أن يكون الإطار المرجعي للصحوة الإسلامية الشيعية في لبنان ممثلاً هو الحال في غير لبنان هو الفكر السياسي للمذهب الإثني عشري أو الجعفري، وأن تحتل فكرة عودة الإمام المهدي المنتظر الذي بدونه لن يتحقق عدل بشري على الأرض مكانة مركزية في حراث «الصحوة». واختفاء الإمام المهدي مؤقت، وإن طال الزمان عليه، وهو عائد لاريب في ذلك لاقامة العدل، والذين ينتظرونه هم «العدلون» الذين سيقم بواسطتهم السلطة العادلة. «والى أن يتحقق هذا سيطر الشيعة متأرجحاً بين تيارين: التقية أو الثورة». بيد أن «الأصل في التاريخ الإسلامي الشيعي هو الثورة، وغير ذلك الاستثناء، حتى لو تم الاعتراف الدائم بالتقية» (164). واليوم يحمل الإمام الخميني في إيران لقب نائب الإمام «إشارة إلى أن مهمة الثورة التي يقودها هي النيابة من المهدي المنتظر. وستسمر الثورة سواء داخل إيران أو خارجها في الإطار الإسلامي - وتحديدأ في الإطار الشيعي منه - تعبيراً عن وصول الظلم إلى أقصى درجاته في كل المجتمعات الإسلامية بما يبرر الثورة العادلة، وخلع قناع التقية تمهيداً لعودة المهدي المنتظر» (165). ووفقاً لهذا المنظور فإن التأثير بالثورة الإسلامية في إيران «يبدو منطقياً في الأماكن التي تلتقي مع الجمهور الشيعي الإيراني في المذهب وبعض الظروف» (165)، ولبنان واحد من هذه الأماكن.

ويؤكد حسن صبرا أن الوضع الشيعي في لبنان قبل ثورة الإمام الخميني يجد التعبيرين كليهما: الثورة، والتقية. وهو يتابع هذا التوزع في علاقة الشيعة بالقوى والأحزاب والجماعات والحركات اللبنانية الوطنية منذ مطلع هذا القرن حتى وقتنا الحاضر. ويذهب حسن صبرا إلى أن الوسط الشيعي كان يمثل القاعدة القوية للعمل السياسي العربي القومي وللأحزاب العقائدية (167) وأن الحركات القوية الكبرى (الناصرية، المقاومة الفلسطينية) قد استقطبت الشباب الشيعي. وقد أسهمت هذه الحركات، بما هي ثورية، في إذكاء روح الثورة في نفوس هؤلاء الشباب الذين أصبحوا «المحرك الرئيسي للثورة القادمة» وللتفجير الاجتماعي. غير أنه هنا ينظر إلى المقاومة الفلسطينية باعتبار أنها «رمز القوة التي تواجه قبضة السلطة» (168)، وأن وظيفتها

كانت و«خلخلت» أركان الكيان اللبناني كله وانهاره، لأن في ذلك، اضعباً حقيقةً لأى سلطة غيرها، وهي بالطبيعة ضد أى سلطة، وهي الساعية لأقامة سلطتها» (168).

وينوه حسن صبرا بالدور الجليل الذي أداه الامام موسى الصدر الذي قدم إلى لبنان في أواخر الخمسينات ليؤسس (حركة المحرومين) التي مثلت (حركة أمل) - تموز 1975 - جناحها العسكري. لقد كانت حركة الصدر مدخلا «لتفجير الكبت الشيعي»، لكنه، في رأى حسن صبرا، كان يمثل بين الشيعة «الخط الثالث» الذي يسعى في نهاية الامر إلى تسوية للأمر تلغي مسوغات الثورة مع توزيع عادل للثروة. غير أن الشيعة «الثوريين» أخذوا عليه عدم انخراطه في المعركة الناشئة آنذاك (الحرب الأهلية)، وعلا صوتهم وتراجع مد الصدر حتى جاء اختفاؤه عام 1978 بعد رحلته المشهورة إلى ليبيا. وقد جاء هذا الاختفاء مع وصول الثورة الإسلامية في إيران إلى مدى الانتصار المنتظر ومع تفاقم التناقضات والصعوبات في الأوضاع اللبنانية، فساعد ذلك على «بلورة الصبغة الجديدة للتيار الديني في لبنان الذي يعتبر الشيعة وقوده الحقيقي»، وعمل صعود شعبي متعاطف لحركة (أمل)، والمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى. ومع أن حركة أمل لم تكن مرتبطة بالثورة الإسلامية في إيران إلا أنها، في «مرحلة ما قبل الاجتياح» الاسرائيلي للبنان في صيف عام 1982، قد احتضنت التجمعات الإسلامية المؤيدة لإيران وضمنت لها الحماية الضرورية. أما بعد الاجتياح وتسليم اسرائيل السلطة اللبنانية لحزب الكتائب الذي كان «يتمدد» في ظل الدبابات اللبنانية أمام تراجع المنظمات الفلسطينية والقوى المحلية الأخرى، فقد برزت - ومن تحت عباءة حركة أمل - «قوى جذرية» أبرزها (حزب الله) الذي كان يمثل في جسد حركة أمل (نويات حزب الدعوة) - الذي أسسه في العراق عام 1957 أو 1959 السيد محمد باقر الصدر - وقد جمع في صفوفه الخارجيين على منطوق حركة أمل بسبب موافقة رئيسها نبيه بري على الدخول في هيئة الإنقاذ الوطني ممثلاً للطائفة الشيعية، فضلاً عن أعضاء (أمل الإسلامية) و (اتحاد الطلاب المسلمين) و (الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين). بيد أنه لا بد من الاعتراف بأنه كان لانتصار (الثورة الإسلامية) في إيران الدور المباشر في نشوء الصبغة الإسلامية الجديدة في لبنان، وبخاصة بعد تبنى إيران مبدأ حتمية إقامة الحكم الاسلامي في البلاد الإسلامية، ودعوة السفير الإيراني في لبنان الشيخ موسى فخر روحاني لأقامة النظام الاسلامي في لبنان بلا تأخير أو تردد واحتضان النظام الإيراني للمجموعات الإسلامية المتأثرة به بالمال والسلاح والتغطية السياسية فضلاً عن التحريض القوي السياسي المخالفة واتهامها بالعمالة، وعلى رجال الدين غير المؤيدين. ثم ينبغي القول أيضاً أن (الانتصار) الاسرائيلي العسكري قد أفسح المجال لبروز تيار القوى الإسلامية الجديدة التي جاءت «رافعة للمعنويات» رغم الهزائم التي لحقت بالدعوات الوطنية والقومية واليسارية (- 176 175).

وقد استكمل هذا التيار بلورة اتجاهه في «الطرح الفلسفي الذي رافق انقشاع الضباب المحلي بالهزيمة السياسية والعسكرية للتيارات العلمانية» وفي تجسيد هذا الطرح على جبهتين: الأولى فلسفية تجعل «الاسلام بديلاً، وإيران نموذجاً.. فلا قومية عربية، ولا وطنية محلية، ولا

أمية يسارية، بل الاسلام منهجا وسلوكا وحياة سياسية وفكرية ويومية»، الكتاب فيه هو القرآن الكريم لا المادية التاريخية للاركس، ولا الميثاق الوطني لجمال عبدالناصر، ولا أي كتاب آخر على الإطلاق». الجبهة الثانية ميدانية، تتخذ صورة القتال والمقاومة للمقوى الأميركية والغربية والصهيونية، والصدام المحلي أو عمليات الخطف «الصعبة». وقد طورت المقاومة (اللبنانية) التيار الديني الشيعي في لبنان حتى انتهى الى الدعوة الى اقامة «الجمهورية الاسلامية» في لبنان، على غرار الجمهورية الاسلامية في ايران، وامتدادا عضويا لها.

ويرى حسن صبرا أن قوى الصحوة الاسلامية في لبنان تتمثل في نهاية التحليل في الثنتين أساسيتين: حركة أمل، وحزب الله. أما حركة أمل فتتمسك بالكيان اللبناني وطناً نهائياً لها وفي وجه «ماتسرب أو أشيع أو ثوبت [لنلاحظ جيداً المقارنة في استخدام هذه الألفاظ الثلاثة معاً] من وقائع أو مخططات لتوطين الفلسطينيين» في جنوب لبنان، وفي وجه الطرح الأعمى لحزب الله الذي يلغي ارتباط لبنان بالأمة العربية ويلحقه بطهران، ودفعاً للاتهامات المارونية الموجهة لمسلمي لبنان القائلة انهم فاقدون لحس الانتفاء للوطن اللبناني، واعتقاداً منها بأن الشيعة في لبنان هم الأكثرية وأن المستقبل فيه سيكون لهم. أما (حزب الله) فإنه يدعو الى نفس النظام اللبناني كله وإلى قيام حكم اسلامي مرتبط بايران، فقهاءً وشرعياً وسياسياً، رباطاً أعمياً اسلامياً. وهذا هو موطن الخلاف والتباين بين الحركتين. أما مستقبل هذه «الصحوة الاسلامية» في لبنان فيرتبط، في رأي حسن صبرا، بعاملين رئيسيين لا بد من الربط أحياناً بينهما: الأول هو مصير الصراع في حرب الخليج والثاني هو طبيعة المسار العام للأزمة اللبنانية. فالصحوة تنمو مع التعقيد في الأزمة وتصعدها وتخبو مع ازدياد فرص الحل (184). ويتوج حسن صبرا مبحثه بعبارة تبدلوه بدبيبة مسلمة في شأن لبنان، وهي ان لبنان «مع العروة داثا، لكن ايضاً مع المسلمين كما هي حال ايران...».

ان هذه العبارة الأخيرة الشاذة التي تطمع في أن ترضي كل الأطراف تستحق تحليلاً أسلوبياً طريفاً. بيد أن ذلك خارج دائرة اهتمامنا. والذي يهمني هو أن تحليلات حسن صبرا للمواقف الشيعية اللبنانية تحاول أن تتوخى قدرات كبيرة من «الحياة» و«التوازن» ازاء ظهيرية: أمل وحزب الله. لكن كيف يتأتى له أن يتخلل عن القدر الأدنى من «الموضوعية» في كل مرة كان العرض يفرض قول شيء عن القوى اللبنانية غير الشيعية والفلسطينيين؟ وهل يصدق فعلاً هذه «الوسوسة» عن «مشروع» لأقامة السلطة الفلسطينية في لبنان، أو عن توطين الفلسطينيين في منطقة جبل عامل؟ ألم يكن شيء من النظر النقدي ضرورياً من جانبه عند هذه المسألة الدقيقة الحساسة، مثلما أن شيئاً من «النصح» - ولا نقول «النقد» - كان أيضاً ضرورياً في حق بعض قوى «الصحوة الشيعية» اللبنانية التي اصطدمت بالفلسطينيين؟!

ومن وجه آخر كان حسن صبرا مصيباً في ربط مستقبل الصحوة في لبنان بنتيجة الصراع في حرب الخليج، لكن هذا المستقبل مرهون أيضاً، على الأرض اللبنانية نفسها، بمستقبل الصراع المرير الدامي الذي انتهت اليه العلاقات بين (أمل) وبين (حزب الله). ثم إنني لا أتفق مع حسن

صبرا في الاعتقاد بأن (حركة أمل) قوة من قوى الصحوة الإسلامية المعاصرة. فالحقيقة هي أن المطالب الجوهري لهذه الحركة هي مطالب سياسية واجتماعية «لبنانية» خالصة مرتبطة ارتباطا حيويا بالمصالح والقوى والامتيازات «الطائفية» داخل التشكيلة اللبنانية نفسها. وقد كانت أسس الصراع وموازينه عند (أمل) منبئة الصلة عن قضية الاسلام المعاصر في عالم اليوم، ولم تحتل الاعتبارات الاسلامية العامة أية مكانة في علاقات (أمل) مع القوى الفاعلة على الأرض التي كانت ولا تزال تتحرك عليها: الكتاب، التقدميون الاشتراكيون حزب الله، الفلسطينيون والمخيمات الفلسطينية، سوريا. إن الاعتبارات السياسية المحلية والمستقبل «الطايفي» للشيع في النظام اللبناني هي التي كانت دوما الموجهة لممارسات (أمل). ولا يقل عن هذه القضية أهمية التقليل المذهل من قيمة «الاسلام السني» في لبنان في تحليلات حسن صبرا. إذ بدأ هذا الاسلام في عينه وكأنه غير موجود، فغفل عن ذكر حركات «سنية» كان لها دور بالغ في الأحداث اللبنانية. أما التي لم يغفل عن ذكرها، كحركة التوحيد الاسلامية مثلاً، فقد بدت في عينه تركيبة فلسطينية من تركيبات ياسر عرفات وخطيل الوزير (رحمه الله). وكان تنكره للدور الاجتماعي والسياسي «المحرر» الذي قام به الفلسطينيون في الجنوب اللبناني تاماً، وحين كان يتكلم عليهم لم تكن لغته تختلف كثيراً عن لغة أعدائهم ومبغضيههم. وعند هذه النقطة بالذات اعترف بأن صوت رئيس تحرير (مجلة الشراخ) بالذات بيدولي غريباً ونخبياً للرجاء حقاً. أما الصحوة الاسلامية اللبنانية فانها - اذا ما سلمنا بضالة الجانب السني فيها وفقاً لتحليلات حسن صبرا، واذا ما اعتبرنا أن (حركة أمل) ليست طرفاً حقيقياً فيها وفقاً لما أرى - تصبح أقل جلالاً مما يظهر. ويظل الخطر الأكبر في لبنان مثلاً في طيعة «التركية» اللبنانية نفسها.

الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب

يتناول الجابري الحركة الاسلامية المعاصرة في المغرب الأقصى بدءاً من تحديد العلاقة بين السياسي والديني في هذا البلد منذ القرن الثامن عشر الى الثمانينات من هذا القرن. وهو يؤكد أن لهذه العلاقة «خصوصيتها» الآتية من الاستمرارية التاريخية للاسلام الذي «مسح» في المغرب «الطاوالة» مسحاً، ومن عدم وجود أقلية دينية وعدم وجود تعارض أو تناقض بين العروبة والاسلام في وجدان المغاربة، ومن وحدة المذهب المستند الى «الاسلام الأول» وإلى المذهب المالكي في الفروع والاشعرى الممزوج بطريقة السلف أحياناً في العقيدة، ومن الطابع الشرعي للملك المغرب إذ تقيدهوا بالخلافة وبالجمع بين السلطين الدينية والسياسية في لقب «أمير المؤمنين» أو الخليفة، وأخيراً من الدور النشط للعلماء (الفقهاء) وأربابهم بسلطة الدولة المركزية. ويتابع د. الجابري الأصداء الايجابية التي كانت للدعوة الوهابية في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، ثم يعرض للأفكار الليبرالية التي انتشرت بين صفوف نخبة العلماء ابان المعركة الدستورية التي عرفها المغرب في أوائل هذا القرن، ليلاحظ أن هذه البوارق الليبرالية قد انطفأت تماماً مع فرض الحماية على المغرب، وأن السلطة الوهابية قد تركت مكانها تدريجياً لـ «سلفية حديثة» مناضلة مستلهمة من سلفية محمد عبده وجمال الدين الأفغاني النضوية، أخذت تكتسح الساحة الفكرية في المغرب منذ

السنوات الأولى لعهد الحماية، مكونة الجيل الأول من رجال الحركة الوطنية المغربية ومقدمة لهم الأساس الفكري، العربي الإسلامي، لتطلعاتهم النهضة التحديدية ومواقفهم السياسية النضالية (204). وهو يلاحظ تدرج السلفية الوطنية هذه من الباحث «الحنيلي» الذي حرك السلفية الوهابية، إلى اعتماد مبدأ «المصلحة العامة» والانفتاح على المبادئ الليبرالية الأوروبية من حرية العقيدة وحرية التفكير وحق تقرير المصير وحق تنظيم الأحزاب والنقابات (205). كما يلاحظ أن هذه السلفية لاتنادي بتطبيق مباشر حرفي للشريعة الإسلامية ولا بفكرة لادينية الدولة ولا بحكومة دينية ثيوقراطية ولكنها ترى اتباع النظام الدستوري حيث تكون «الحكومة الإسلامية حارسا على الأخلاق والفضيلة في وسط الأمة» وتسهل للفرد القيام بواجباته الفردية والاجتماعية وتحمله عن طريق الاقتداء أو المتابعة على السلوك الحسن في علاقته مع عائلته ومع اخوانه ومع الاجانب عنه. ويورد قول علال القاسمي الذي كان واحدا من أبرز رجال السلفية الجديدة أن ما أحدثته السلفية الجديدة يتمثل جوهرها في أنها «عملت عملها في تسيير ألتنا النفسية وتوجيه تفكيرنا نحو هذا التجدد المنشود في جميع مظاهر حياتنا، ونحو هذا التحرر الذي ظل طابع حركتها، وصوب هذه الوحدة العربية التي لم تزل مطمح آمالنا، ونحو الروح الديموقراطية التي تسيطر علينا» (206).

ومنذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن حتى منتصف الخمسينات شهد المغرب لا حركة سياسية وحسب وإنما أيضا «ثورة» اجتماعية وثقافية، وتحول المغرب من وضعية المجتمع التقليدي الوسطوي إلى وضعية المجتمع الحديث، وقد تمثلت هذه الثورة، في الميدان الديني، بالحملة التي قامت بها الحركة الوطنية المغربية ورجالها السلفيون الجدد على الزوايا والطرق التي كانت تضم إليها أتباعاً بأعداد هائلة. أما في الميدان الاجتماعي السياسي فقد حلت التنظيمات الوطنية الحديثة (النقابات العمالية والطالابية وتأسيس المدارس وتحرير المرأة...) محل البنى القديمة وفي مقدمتها الطرقية. ومن الثابت في رأي الجابري أن الارستقراطية المدنية هي التي كانت تقود عملية التحديث. غير أن الجامعات الدينية (القرويون بفاس وكلية ابن يوسف بمراكش) بدأت تنتج علماء آتين من أوساط شعبية يمارسون العمل الوطني تحت قيادة زعماء الارستقراطية المدنية، فظهرت جمعيات للعلماء أصبحت تشكل منافسا خطرا يهدد الزعامة الثقافية للارستقراطية المدنية. وقد نجحت السلطة المركزية بالتعاون مع القيادة السياسية الوطنية بعد أن استعاد المغرب استقلاله في أن تؤطر هؤلاء العلماء في «رابطة علماء المغرب» فكان دورهم استشاريا لـ (المخزن الوطني). لكنهم منذ أوائل الستينات من هذا القرن لم يعودوا قادرين على القيام بدورهم إلى جانب السلطة المركزية، أي بالتأطير الأيديولوجي العصري في فترة المد القوي للايديولوجيات القومية والتقدمية والاشتراكية. وكذلك كانت جامعة القرويين قد توقفت عن تخريج العلماء في إطار مبدأ «توحيد العلم» (6 شباط/فبراير 1963). فانشئت لهذه المهمة (دار الحديث الحسنية) عام 1964، التي أخذت تلقي بخريريتها في سوق العمل فلا يجد هؤلاء ما يتطلعون اليه، وذلك في فترة انحسار الايديولوجيات القومية والتقدمية والاشتراكية، وامتداد تيار «الصحة الإسلامية». وقد ولد ذلك خيبة الأمل عند هؤلاء الخريجين فبدأت بوادر الاحتجاج تظهر عليهم يعززها أثر من (جماعة

الإخوان المسلمين) في أفكارهم، وآخر من (الثورة الإسلامية في إيران). ونجمت ظاهرة "الجماعات الدينية" السرية تعلن في منشوراتها معارضتها الصريحة للدولة القائمة، أي أنه نجم "الاسلام المعارض المعارض الذي بدأ يهاجم الاسلام الرسمي كما تمارسه الدولة ويمثله العلماء" (226)، فقررت الدولة تأسيس "المجالس العلمية" من أجل تقويم ما اعوج من أخلاق هذه الأمة والرجوع بها الى ما وراثته عن السلف الصالح. (226). وعاد للعلماء دورهم الذي كان قد تضاعل.

وتاريخ ظهور وانتشار "الجماعات الإسلامية" السرية والعلنية في المغرب يرجع الى أوائل السبعينات. وقد أعلنت عن نفسها في عام 1975 بعملية اغتيال وبحوادث اعتداء لم تكن موجهة للدولة وإنما للمعارضة. وقد شهدت فترة السبعينات أيضا انتشار الطريقة الصوفية المعروفة بـ (البوتشيشية) التي لم تبد أي نشاط سياسي، وكذلك حركة جماعة (التبليغ) "التي يسوح" دعائها في الأقطار من أجل (الدعوة الى الله) دعوة مسالمة. وحتى مطلع الثمانينات أمكن حصر الحركات الإسلامية في أربعة أصناف: 1- الجمعيات الدينية السلفية التي تعمل في إطار القانون وليس لها مواقف سياسية محددة. 2- الجماعات السرية التي تسعى الى اقامة "الدولة الإسلامية" على غرار النموذج الإيراني. 3- جماعة التبليغ. 4- الطريقة البوتشيشية. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تراجع وانكماش وتقهقر هذه الحركات جميعا (229).

وبطبيعة الحال حين نتساءل عن عوامل نشأة الحركات الإسلامية الراديكالية في المغرب لابد أن نرد ذلك أولا الى "بمجل ظروف الهزيمة والاضغاط التي أحاطت بالأنظمة العربية "التقدمية" منذ عام 1967 وأفضت الى "فشل جميع الأيديولوجيات" غير مبقية سوى طريق واحد للخلاص هو "الرجوع الى الاسلام". لكن يمكن القول، فيما يتعلق بالمغرب، أن التعددية الحزبية فيه والحرية السياسية - حتى ولو كانت محدودة - وحرص السلطة المركزية فيه على ضبط العلاقة مع "العلماء" والاهتمام بمسألة التأطير الأيديولوجي، فضلا عن خلل المجتمع المغربي من الأقليات الدينية والتعددية والمذهبية في الشريعة والعقيدة كل ذلك أسهم في عدم انتعاش هذه الحركات في المغرب. ومع ذلك فإن الأزمة الخائقة الشاملة التي عانى منها المغرب عند السبعينات لم تكن لتعز دون أحداث استجابة "دينية" في نفوس ووجدان الطبقات المغربية المتوسطة، مما مكن التيارات الإسلامية المتطرفة المتجذرة في الاقطار العربية الأخرى من استقطاب أتباع لها في المغرب. وكذلك فإن تشجيع الدولة لتيار "البعث الاسلامي" من أجل مقاومة الأيديولوجيات "المستوردة" والتيارات التقدمية واليسارية في الفترة نفسها أدى الى تمهيد الطريق لهذه الجماعات التي وجدت بين أساتذة المشرق العاملين في المغرب ممن ينتمون الى جماعة (الاخوان المسلمين) عناصر تغذيها وتوجهها، ووجدت في الأدبيات الإسلامية الرائجة في الوطن العربي (سيد قطب والمودودي والغزالي والشعراوي) غذاءها المحرك.

"مل تشكل الجماعات الإسلامية في المغرب، كما هي في وضعها الراهن، خطرا على

النظام؟ وما هي حظوظ نجاحها في تحقيق مشروع (الدولة الإسلامية) الذي تستلهمه اليوم من إيران؟

يجيب الجابري بأن تحقيق هذا المشروع بعيد الاحتمال، في المستقبل القريب على الأقل (232). والسبب في ذلك راجع الى "خصوصية" العلاقة بين السياسي والديني في المغرب، على النحو الذي تم بيانه من قبل. وهو يعتقد "أن الدعوة الدينية في المغرب لا يمكن أن تجد ما يبررها ويضمن لها الاستمرار والنجاح الا اذا طرحت أهدافا سياسية واجتماعية واضحة. وهي لا يمكن أن تشق طريقها نحو أوسع الجماهير الشعبية، الا اذا عرفت كيف تطور نفسها وتكيف تحركاتها مع تطورات الواقع المغربي الذي أصبحت قضية التحديث فيه الآن بكل مظاهرها الايجابية والسلبية من القضايا التي يصعب التراجع عنها في صورة تجعل الماضي وصورته بديلا عن الواقع الراهن واتجاه تصوره" (233). ومعنى ذلك أن تتبنى القضايا الأساسية المطروحة في المغرب : الحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنظيم العقلاني للاقتصاد والمجتمع والدولة. وفي حالة عجزها عن الاستجابة الايجابية المستقبلية لهذه القضايا فإنها ستظل هامشية عاجزة كل العجز عن "قيادة شعب يعتبر اسلامه شيئا مفروغا منه" (235).

لا يشك د. عبد الكريم غلاب في مزايا التحليلات التي يقدمها د. الجابري للحركة الإسلامية المعاصرة في المغرب، وبخاصة في تعامله مع "الحركة السلفية" المغربية باعتبارها حركة نهضوية مناضلة متجهة الى المستقبل، لا باعتبارها ظاهرة غيبية تخلفية مرادفة للرجعية أو العودة الى الدين، كما يريد بعض المحللين الايديولوجيين "المتياسرين". غير أنه لا يوافق على رد الحركة الوطنية الى الارستقراطية المدنية ويلاحظ الأصول غير المدنية لعدد مهم من قياداتها، كما يلاحظ أن الصراع الذي تفجر في صفوفها بعد الاستقلال كان صراعاً على الزعامة وعلى التباين في تصور "وظيفة الحركة الوطنية" بعد الاستقلال وليس له صلة بالصراع الطبقي أو "التراتب الاجتماعي". بيد أن ما يبدو أكثر دلالة لموضوعنا، هو اعتبار الدكتور الجابري للجماعات الإسلامية المعاصرة وللصحوة الإسلامية في المغرب "ظاهرة ظرفية بدأت تتلاشى كظاهرة". وهذا تقويم لا يوافق عليه د. غلاب اذ يرى أن ثمة تيارا دينيا مرتبطا بالتيار الاسلامي العام البادي في العالم الاسلامي، «يؤثر في وجوده وتنامي افلاس كثير من المذاهب الرجعية والتقدمية في البلاد العربية والاسلامية، ويؤثر في وجوده الهزائم التي توالى على العرب والمسلمين، ويؤثر في وجوده المعاناة في المغرب نفسه من جراء فساد بعض الأوضاع، وعدم القدرة على تخطي هذا الفساد. كما يؤثر في وجوده قطعاً الوضع الاقتصادي المتردي بالنسبة إلى أغلبية شرائح المجتمع... ولعل هذا التيار في تنام أكثر مما هو في طريقة الى الانهيار» (245). والحقيقة أن وجود هذا التيار الذي يتكلم عليه د. غلاب لا يلغى وجود «الجماعات الإسلامية» المتميزة التي اقترن ظهورها باسم «الصحوة». لاشك ان جماعات الطرق الصوفية لا تنتمي الى «الصحوة» وفقا للمفهوم المحدد الذي يشبه أن يكون قد استقر لهذا المصطلح. أما الجماعات الأخرى - وبخاصة السياسية الراديكالية منها- فإنه لا يبدو لي، أنها ملزمة، وفقا للمنطق الذي يحكم نهجيتها وحراكها،

بالانطلاق من القضايا نفسها التي يعتبرها ، الجابري بحق مركزية وأساسية في الحياة المغربية : الحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنظيم العقلائي . . إن مطالبتها أبعد من ذلك ، أو بتعبير أدق ، غير ذلك ، فهي تريد «الدولة» نفسها ، ولا يشفع لهذه الدولة عندها أنها تراعي «خصوصية» مافي علاقتها بالدين . وليس بنا من حاجة لأن نتوسع في موقف الحركات الاسلامية الراديكالية من أنظمة للعلاقة بين الدين والدولة فيها «خصوصية» أكبر كثيراً من تلك التي نعرفها في المغرب . والذي يبدو هو أن مستقبل هذه الحركات - سواء أكانت في طريقها الى الانهيار حقاً أم أنها تكتسب مزيداً من التنامي - سيتحدد بمعاملين اثنين : مآل «الصحو» في العالم العربي والاسلامي بشكل عام ، واتجاه أغلبي في المجتمع المغربي نفسه بحكم السمات الواقعية التي أشار اليها د . الجابري نفسه ، اتجاها مبانياً للشكل الراديكالي للصحو .

الاسلام الاحتجاجي في تونس

ما الذي يمكن ان يقال بشأن الصحو الاسلامي في تونس؟ يتولى د . محمد عبد الباقي المرماسي الاجابة عن السؤال . اول ما يلاحظ «انه من بين كل البلدان العربية تفرد تونس من ناحية مهاجمة النخبة التحديثية فيها للاسلام المؤسساتي بشكل علني ، وتفكيك هيكله التحتية باسم اصلاح منهجي للوضع الاجتماعي والثقافي» ، وانه باسم هذا «الاصلاح الجذري» تمت تصفية «الزيتونة» وحل الحبس وبناء نظام للحال الشخصيه . واندثار الوظائف التقليدية للمجلس الشرعي ، وبكلمة وتفكيك النظام الثقافي القديم برمته (250) . بيد أن «خيبة الأمل الشاملة» التي ولدتها الصعوبات التي واجهها «المشروع الوطني» البورقيبي ، وربما استفاد هذا المشروع لأغراضه ، وانحلال نظام التعاضد ، وأثر الهزيمة العربية سنة 1967 على المنطقة العربية ، كل ذلك قد يكون ساعد على انتشار موجة تدين شعبية ظهرت منذ بداية السبعينات ، ثم ما لبثت البلاد أن شهدت حركة اسلامية بنت لنفسها جهازاً والتزمت لايتأمين الخلاص لأفرادها فحسب وإنما أيضاً بتغيير العالم من حولها . لقد عاد «المكبوت الاجتماعي» الى الظهور وعلى نحو مفاجيء! أما الحركة نفسها فقد بدأها راشد الغنوشي ، بعد أن عاد من المشرق مفعماً بفكرة الاصلاح الديني ، في أوساط الشباب المدرسي والجامعي على وجه الخصوص .

والدكتور المرماسي يتوصل في دراسته لظاهرة «الاسلام الاحتجاجي في تونس» باستجواب ميداني يتوجه به الى عينة مختارة تقضي به دراستها الميدانية الى أن نزعة «الالتزام الاسلامي» متجذرة في التركيبة الاجتماعية التونسية ، وبخاصة لدى الشباب المثقف . وقد تبين الباحث قوة الدعوة في الوسط الريفي والقرى ، وكثافة عدد الاسلاميين في الكليات العلمية وانخفاضها في الكليات الادبية ، والمشاركة الواسعة للنساء فيها (253) . كما يلاحظ أن الشبان المتحدرين من الفئات الشعبية يلاقون من أسرهم تفهماً لانتمائهم الى الحركة الاسلامية بينما لايجد أبناء الموظفين من جانب أسرهم الا الخوف . ومع أن الحركة الاسلامية تقدم نفسها صوتاً للمستضعفين وقوة ثار للفقر والمعدمين الا أنها تعتبر نفسها المعبر عن ضمير الأمة بكاملها (255) .

ويكشف الاستبيان عن أن المجال الثقافي للحركة الاسلامية في تونس لاينحصر في

الاهتمامات الدينية إذ أن نسبة عالية من الملتمين اليها يقرأون الصحف المحلية يوميا فضلا عن قراءة الدوريات والمجلات (الشرق - أوسطية) وبعض الصحف الأجنبية (صحيفة «لوموند» الفرنسية). أما أكثر الكتاب انتشارا بينهم فهم محمد باقر الصدر وسيد قطب وعلي شريعتي: تستوهم النزعة النضالية عند سيد قطب، والمنهجية الايديولوجية عند الاثنين الآخرين، «ويكاد الاسلاميون يعتبرون الاسلام المناضل حصيلة فكر هؤلاء الثلاثة» الذين قدموا الاسلام «كأيديولوجية كونية قادرة على منافسة الماركسية والليبرالية»، وقضوا «شهداء» (257 - 258).

ويعود الهرماني الى بدايات «الاتجاه الاسلامي» فيلاحظ أنه حتى نهاية الستينات لم يكن هناك ما يميزه عن بقية حركات الاصلاح الاخلاقي والروحي الأخرى، لكنه منذ مطلع السبعينات راح ينتجه توجهها «قطبيا» يدعو الى قلب الأوضاع «الجاهلية» والى الالتزام ببدأ «الحاكمية الالهية» (260)، فتحوّلت الحركة بذلك الى حركة سياسية وثورية في العمق. وقد أدت ضغوطات الشباب، الذين كان يرفضهم المجتمع فباتوا هم يرفضونه، الى أن فرضت على الحركة الاسلامية الاتجاه نحو «التجذر» و «التأسيس» الواضح، فأفاقوا «على غياب الاسلام عن الصراعات الاجتماعية، وعلى غربتهم التي تفصلهم عن اهتمامات الفئات الشعبية». فأعطيت الاشارة للانطلاق في التوجه الجديد: التجذر والواقعية (265) وبطبيعة الحال كانت (الثورة الاسلامية في ايران) تنبه هؤلاء الشباب الى أهمية الاسلام الثوري، الشعبوي، «الكلاني» المتحيز للمستضعفين، ذى المضمون الاجتماعي والسياسي العميق، المعادي للامبريالية. وفي أوج مرحلة نضج الحركة وتسيسها، أي في عام 1980، يؤكد راشد الغنوشي «ضرورة تجذير مطالب الجماهير السياسية والاجتماعية في الحرية والعدالة» وأن الاسلام المطلوب ليس اسلام الانحطاط وإنما الاسلام في صورته الأصلية، «وهو ثورة شاملة ضد الاستبداد والاستغلال والتبعية في كل اشكالها، ودعوة ملحّة الى الترقّي المعنوي والمادي حتى يقترن في وعي الجماهير أن النضال من أجل الاسلام هو نضال من أجل الحرية والعدالة والكرامة والتقدم وأن العكس صحيح» (راشد الغنوشي: دعوة الى الرشد، ص 101).

غير أن الصدامات التي حدثت في الجامعة ومحاولات الحكومة عزل الحركة وقمعها وتشويه صورتها قد دفعت الحركة الى مراجعة عملها الاستراتيجي والتكتيكي وبجمل علاقاتها بالدولة والمجتمع. والاتجاه الى «الواقعية» هو الذي وسم طبيعة التحول الذي حدث. وهكذا قدمت الحركة نفسها لاعل أنها «تمثل الاسلام» وإنما على أن لها «رؤيتها للاسلام». وتحدت النقطة المركزية لا في إقامة الدولة الاسلامية والتأكيد على الحاكمية الالهية على طريقة المودودي وسيد قطب وإنما بتركيز الحريات العامة وبأن يكون الحكم للشعب (270 - 271). وفي موقفها من المجتمع التونسي الذي أرهقته الحصار وصار «تحتديا في العمق» أصبحت نظرة الحركة اليه والى قطاعاته الاجتماعية الأساسية: العمال والمرأة والشباب، نظرة واقعية متفهمة للمطالب التي ينادي بها هؤلاء، باذلة الجهود من أجل التكيف معها ومراجعة مواقفها القديمة. وهذا يعني «أن الاسلاميين التونسيين حاولوا أكثر اندراج أنفسهم في دينامية التحول الراهنة، والانتماج في نطاق الوقائع

الحاضرة، عرض أن يستسلموا للطوبى ويحملوا بثقال غير ممكن التحقق» (282). ويعترف د. الهرماسي بأن الاختيار الديمقراطي للحركة وتوجهها باتجاه مشاركة مدنية في الحياة الحديثة وفي الحياة الوطنية يمثلان بالنسبة اليه «مفاجأة واكتشاف»، وهو يتساءل: هل نحن أمام موقف تكثيكي تفرضه ظروف صعبة ووضعية منافسة أم أننا أمام موقف مبدئي حقاً؟ والجواب عنده أن القيادة قد اختارت بصورة قطعية هذا الخيار وذلك على الرغم من المقاومة الداخلية والطموحات المختلفة للقواعد، وهي مقاومة تطرح بدون شك مشكلاً لايجوز التهوين من خطورته، إذ هي تعني «ازدواجية» في فكر الحركة (283). وأياً ما كان واقع الحال فإن الحركة الاسلامية التونسية تعبر عن إرادة واضحة في التكيف مع الواقع القومي وترفض الانزلاق نحو العنف وتحرص على التمييز عن الاخوان المسلمين ومجموعات «التكفير والهجرة»، لتبتعد عن موقف الوصاية السياسية والوصاية الدينية على حد سواء. لقد اختارت الحركة الاسلامية في تونس أن تكون «حركة مدنية» وهي الآن في مفترق الطرق (286).

وفي إطار ما يمكن أن يمثل «مبادئ أولية لعلم اجتماع ديني» يتوج د. الهرماسي استطلاعاه الميداني بمحاولة تقويم مواقف المجتمع التونسي من التوجه الاسلامي في تونس. وهو يبين أن «المجتمع التونسي يبدي تسامحاً إزاء الحركة الاسلامية»، وذلك خلافاً لموقف الصحافة الرسمية التي وصفت المناضلين الاسلاميين بأنهم «أبناء الشيطان»، الذين يخفون خلف الستار الأبيض للإسلام صور التخريب السوداء (286). غير أن د. الهرماسي يبين أنه إلى «القبالية للتسامح» هي شيء آخر غير «القبالية للانضواء». فالحقيقة هي أن قطاعات تونسية عريضة ترى أن الحركة الاسلامية حركة دينية ينبغي أن يقتصر اهتمامها على الدين، وترى قطاعات أخرى أن لهذه الحركة الحق في أن تحصل على «تأثيرتها» السياسية كغيرها من الحركات، وبالنسبة إلى آخرين تشكل هذه الحركة موضوعاً لانطباعات ذاتية خالصة كاللامبالاة أو المودة التلقائية أو العداء الذي لا يصل إلى حدود تمخى القمع (287). وفي الوصف السوسيولوجي للظاهرة الدينية في تونس، أي للإسلام كما هو مطبق ومعايش في المجتمع التونسي، تقدم دراسة الهرماسي صورة غنية ومثيرة للاهتمام للتوزيع الاجتماعي لظاهرة الحركة الاسلامية وفقاً لمجموعة من العوامل مثل عامل الدين، والجهة، والجنس، والمستوى التعليمي، والعمر (286-298). وحاصل هذه الصورة يكشف عن «وجود تيار واسع من التسامح إن لم نقل من الاهتمام الموجه لفائدة الحركة الاسلامية» (299). وهذا يعني أن اختيار الحركة الاسلامية أن تعرف نفسها وفقاً لإطار مدني ديمقراطي يقتضي أن نحاسب وفقاً لهذه الدعوى. وينهي د. الهرماسي دراسته بالقول أننا «إذا توصلنا إلى «مأسسة» للحركة الاسلامية، فأننا سنثبت أن هناك طريقة أخرى يتوافق فيها الإسلام مع القرن الجاري ومع ذاته، طريقة تختلف عن النموذج الإيراني» (299).

لاشك أن الطريقة التي اتبعها د. الهرماسي في النظر في ظاهرة الحركة الاسلامية في تونس هي الطريقة الصائبة التي ينبغي اتباعها لفهم واقع هذه الظاهرة في المواطن التي نجمت فيها. وليس ههنا موضع التفصيل في مزايا هذه الطريقة وفوائدها. لكن واحدة من أعظم فوائدها هي

أنها تمكنا من المقابلة بين «فكر» الحركة وصورة الواقع، أو أنها تكشف لنا مدى استجابة الواقع للدعوة، وعن مدى تدخل الشروط الموضوعية في وعي فكر الدعوة وتمثله بشكل مطابق أو معدل أو مباين. غير أنه يترتب على هذه الطريقة السوسيولوجية برغم فوائدها الجليّة هذه مخاطر «عملية» وتقصير في الإبانة. أما مخاطرها فتتمثل، على وجه التحديد، في أنها حين تطبق في مواطن «غير ديمقراطية» يمكن أن تستخدم لاغراض «غير ديمقراطية». وأما التقصير في الإبانة فيرجع إلى أن هذه الطريقة تقدم لنا واقع «المتحركين» لا الفكر الأصلي للحركة. لكن من الحق أن يقال أن ذلك لا يثقل عيباً في الطريقة نفسها، إذ أن هذه تقصد إلى شيء آخر. لذا كان لا بد من تقديم الوجه الآخر للصورة، الذي هو وجهها الأول الأصلي. ويصعد (الحركة الإسلامية في تونس) هذا ماحدث فعلاً، إذ جاء الشيخ راشد الغنوشي نفسه، مرشد الحركة نفسها، ليقدم هذا البيان، وليمكننا بعد ذلك من أن نعيد قراءة بحث الدكتور الهرمامي، ومن أن نقابل إن شئنا، بين الوجهين: الأصل والواقع.

يتناول راشد الغنوشي الظاهرة الإسلامية في تونس من زاوية الأصول الفكرية المكونة لها، فيلاحظ أولاً أن الظاهرة معقدة وأنها ثمرة تمازج وتفاعل عناصر ثلاثة هي: التدين التقليدي التونسي، والتدين السلفي الإخواني (بمنهجة وفكره السياسي والاجتماعي والتربوي)، والتدين العقلاني الذي يمد جذوره في التراث العقلاني الإسلامي (المنهج الاعتزالي الذي يطلب «التحرر من ظواهر النصوص»، ورد الاعتبار للمعارضة السياسية في الإسلام وللتيارات المناوئة للسلفية وأهل السنة عموماً كالأجورج والشيعة والزنج)، وفي النقد الجذري الصارم للإخوان المسلمين بسبب سلفيتهم المعوقة لطريق النهضة الحديثة في الإسلام، وفي إعادة الاعتبار للمدرسة الإصلاحية التي حط (الإخوان) من شأنها، مدرسة محمد عبده والكواكبي والطهطاوي وقاسم أمين، واعتماد الفهم المفاصدي للإسلام بدلاً من الفهم النصي، وإعادة الاعتبار للغرب وللتيار اليساري فيه بالذات، واعتماد الأسس الاجتماعية والسياسية لا «المقياس العقدي» الإخواني في تقويم أوضاع الناس وتقسيمهم (مشكلة الأسياء والأحكام الكلامية القديمة)، وإعادة الاعتبار للمدرسة الإصلاحية التونسية (غير الدين والحداد) ولنجزاتها في امتدادها الحديث من خلال ما أنجزته البورقيية مثل تحرير المرأة والعقلانية في التعلم (302) وقد تفاعلت هذه العناصر وامتزجت لتتلور عنها في منتصف عام 1981، وبرغم انشقاق «الإسلاميين التقدميين» أصحاب مجلة 15/21 وغيرهم، حركة سياسية هي (حركة الاتجاه الإسلامي). ويتابع الغنوشي التطور الذي جرى في حركته بتأثير «التدين العقلاني» والتفاعل مع الواقع بصفوطة واحتياجاته وتياراته، ويغض بالاشارة التفاعل مع التجربة السودانية ومع الثورة الإيرانية، وتجاوز البعد الطائفي في التعامل معها، والتفاعل مع التجارب الثورية الاجتماعية واختيار التعددية (303 - 305). وقد ترتب على هذا التطور «تحول النظرة إلى النظام من مجرد نظرة عقيدية تركز على تكفيره - إلى نظرة اجتماعية سياسية عقيدية شاملة تدين ديكتاتوريته وعمالته واغترابه واستغلاله. . وهو في الحقيقة ليس تحولاً، بقدر ما هو تحوّل في الموقف» (305). وتحول كذلك الموقف من (اتحاد الشغل) وأصبح يقدم الدعم القوي لقضية الشغلة ويقف مع قضائهم. وكذلك عدل «التدين العقلاني» من غلوائه وخفف

من شدته، ونخل عن «مقولة اليسار الإسلامي» وصاغ علاقة جديدة هي «العلاقة الجدلية بين العقل والنص»؛ برغم اعتباره العقل المقياس الأول. «ومع كل الصراعات التي حدثت استمر التفاعل بين عناصر تركيب الظاهرة الإسلامية في تونس: التدين التونسي والسلفية الإخوانية والعقلانية، أو بين التراث والنص والواقع، ولكنه تفاعل صعب» (307). وفي أثناء ذلك احتفظ الاتجاه الإسلامي من التدين التونسي التقليدي بالمذهبية المالكية. أما التدين الإخواني السلفي فقد تعلق منه - بعد ما كان يوجه إليه من نقد شديد - بالالتزام بنصوص الكتاب والسنة من دون تأويل منصف أو تعطيل جائر والاقرار بأن دور العقل ليس في انشاء الأحكام الشرعية وإنما في الكشف عنها، وبالإيمان بشمولية الإسلام، وبضرورة العمل الجماعي المنظم من أجل تحويل المنهج الإسلامي إلى نظام فعلي للحياة والحضارة. وأما العقلانية فقد ظلت تعني ضرورة التحرر من التقليد للتراث، والقول إن النماذج الاجتماعية التي عرفها التاريخ الإسلامي ليست ملزمة وإن الملزم هو النص وتفاعله الاجتهادي مع الواقع، وضرورة استيعاب الواقع المحلي والعالمي بكل تطورات ومكاسبه وتوظيف كل المكاسب الإنسانية في عملية البناء الجديد بعقل منفتح وروح متحررة، وقرار حق الاختلاف فيما يجوز الاختلاف فيه وواجب وحدة الصف (307 - 308).

إن ما ذهب إليه د. الهرماسي حين تكلم على «خصوصية» الحركة الإسلامية التونسية صحيح. لكن هذه الخصوصية قائمة، للأسف الشديد، على نزعة «تلفيقية» واسعة جدا، بحيث أنه يمكن القول أن ملامح «التدين التونسي» تغيب فيها تماما، وأن التجربة «التونسية» ليست هي محور الحركة، وإنما محاورها تخارج خارجية تماما. ولعل التجربة التونسية الوحيدة فيها هي المتمثلة في المطلب الديمقراطي لا أكثر ولا أقل. والذي يبدو لي أن هذه الحركة قد أسلمت نفسها كثيرا للتجربتين الإيرانية والسودانية وأن الأثر الأيديولوجي الذي خلفه حسن البترابي في راشد الغنوشي - ولها مؤلفات مشتركة - كان بالغا جدا. أما التفاضي عن «البعد الطائفي» - أو المذهبي - في الموقف الاقتدائي في الثورة الإسلامية في إيران فلم يميز (حركة الاتجاه الإسلامي) وحدها من بين الجماعات الإسلامية المعاصرة وإنما ميز هذه الجماعات كلها، فضلا عن مفكرين دعاوين ثوريين مثل جماعة 15/21 وحسن حنفي وغيرهم. غير أن من المرجح أن يكون التفاضي عن هذا البعد هو اجراء من طرف واحد فقط. وليس رد الاعتبار لحركات «تاريخية» احتجاجية، كالحوارج والشيعة والقرامطة والزنج، والاعتداء بها، أمرا يعزز الاعتقاد بخصوصية الحركة التونسية بقدر ما يعزز مبدأ الاعتقاد بأن مبدأ هذه الحركة ذو طابع «احتجاجي» - تماما كما وصفه د. الهرماسي - لا «بنائي» ويأنه يتعذر اتخاذه نموذجا يحتذى خارج تجربة أصحابه. لاشك أن حركة (الاتجاه الإسلامي) التونسية هي، منهجيا، أكثر تقدما واستجابة لروح العصر من سواها من الحركات الإسلامية التقليدية. لكن الذي نفتقر إليه هو «البنين المذهبي» الناضج الصارم، وتوجيه الفعل السياسي توجيها مستقلا يتوافق مع معطيات الواقع التونسي لأمع منطق التجارب الأخرى. أما التعويل على «التدين العقلاني» تعويلا شديدا فمن شأنه حرمان الحركة من مخزون نفسي اجتماعي كبير، وردها إلى حدود قطاع ضيق من «المثقفين» المناضلين الذين يمكن أن يقلقوا راحة النظام السياسي بين أونة

وأخرى لكنهم يظلون عاجزين عن الامتداد الاجتماعي والسياسي الشعبي الذي تتطلبه مبادئهم وهو ما أحدث لحزب التحرير الاسلامي في أقطار المشرق العربي.

الصحة الإسلامية بين الواقع والطموح

ذلك هو حاصل الاعمال الرئيسية للندوة، بيد أن الكتاب قد ضم إليه مقالتين أخريين لم تعرضا ولم تناقشا فيها، أحدهما للمرحوم الدكتور شكرى فيصل عنوانها: «الصحة الإسلامية بين الواقع والطموح»، والأخرى للدكتور عبدالله النفيسي عنوانها: «مستقبل الصحة الإسلامية». أما مقالة الدكتور شكرى فيصل، التي يبدو أنها كتبت لندوة أخرى، فهي مقالة «ريية» لا يرى صاحبها على أرض الواقع الاسلامي أى مظهر حقيقي لما يصح أن يسمى «صحة». وقصارى ما هنالك في اعتقاده «تعمل» يمكن أن نحول مظاهره الى صحة فاعلة حركة اذا ما حققنا له الأسس النظرية والمطاطية والحركية. ويعتقد المرحوم شكرى فيصل أن من الضروري رفع مظاهر الحذر والتناقض وسوء التفاهيم الماثلة عند / أو بين حكومات العالم الاسلامي من جهة وبين الجماعات الاسلامية من جهة أخرى. وهو يؤكد أنه قد «بات واضحا أن هدف الصحة الإسلامية ليس الحكم ولكن المجتمع، وليس هدفها النظام بل روح النظام» (318). لكن من الواضح أن المرحوم شكرى فيصل حين صرح بهذه القضية الأخيرة لم يكن يقصد الا الى بث الطمأنينة في روح الأنظمة السياسية «الحذرة» من الحركة الإسلامية من أجل التخفيف من الضغط عليها. ولكن أين هذه الأنظمة أن تطمئن اذا كان هدف الصحة هو «المجتمع» و«روح النظام»؟ أليس المجتمع موضوعا لمنطق الدولة وكذلك روح النظام؟ أما انكاره لوجود صحة اسلامية فيدخل على الأرجح في باب انكاره لوجود «الصحة» التي يرجو.

وتقدير د. عبدالله النفيسي للصحة تقدير مبين. اذ هو يسلم بوجود هذه الصحة ويأنها حركة «أصولية تجديدية»: أصولية بمعنى أنها تعتصم بالقرآن والسنة، وتجديدية بمعنى انها تدعو الى «اجتهاد كثيف من أجل استبانة مقتضى الدين في حاضر الحياة وإلى جهاد صادق في مقاومة التصورات والاضواء الموروثة». وهي كذلك «حركة شمول واقعية تؤم كل أهداف الدين في مجال العلم والاعتقاد والسلوك، وفي مجال الاجتماع والسياسة والاقتصاد» (323). كما أنها «حركة تغيير اجتماعي عام» تنشذ النفاذ الى نظم المجتمع ومؤسساته «استكمالا للإصلاح العام الذي يزكي وجدان الافراد وينظم علاقات الحياة ويمكن حكم الاسلام وسلطانه «بالافتناع والحسن» والإصلاح المتدرج المؤدى الى الاسلام دوّما فتنة أو ضرر». وهي كذلك «حركة عملية وعالمية في الوقت ذاته»، عملية «تكيف خطابها الاسلامي ليناسب هموم الاقليم والفطر من أجل قيام مجتمع يتمكن فيه الدين بشكل فعال»، وعالمية من حيث أنها «جزء من حركة الاسلام في العالم» وأنها «ذات هم اسلامي عالمي تدرج واجب الموالاة والتناصر بين المسلمين كافة» (324). و«حركة بهذا الشمول والانتعاش والعالية» تستحق منا التفكير الفعلي في استشراف مستقبلها في ضوء المعطيات العالمية الماثلة عند نهاية هذا القرن: التلوث البيئي، استنفاد الموارد الطبيعية، الانفجار السكاني، تطور الأسلحة الذرية والكيميائية والبيولوجية، الاضطرابات والتيارات والحروب المحلية،

البطالة، الفجوة بين الأغنياء والفقراء، الجوع، تطور وسائل النقل والاتصال... وغير ذلك مما أشار إليه (تقرير نادي روما) المشهور. ويدعو د. النفيسي إلى أن يقوم فريق إسلامي للبحث بالتوفر على دراسات فكرية مستقبلية تمهد لمشروع «حضاري وحركي» إسلامي مبين للمشروع الحضاري الغربي (الرأسمالي) الذي نبه تقرير نادي روما إلى أنه لا يصلح غودجا للدول النامية. أما الآن فيلاحظ د. النفيسي أن أقلام حركة الصحوة تركز على «البعد القيمي والأخلاقي في الاسلام»، وفي رأيه أنه لن يكون لهذا، مستقبلياً، أي مسوغ، وأن على الصحوة أن تنبّه إلى «تأكيد البعد الاجتماعي في الاسلام». أما المطلب الآخر الذي ينبغي على الصحوة الإسلامية أن تسعى إلى تأمينه لكي تحقق أكبر قدر ممكن من الفاعلية في المستقبل فهو أن تتأصل وتتأهل وتتجذر سياسياً (328)، ولا يكون ذلك بالمناداة بشعار «الدولة الإسلامية» والحديث عن الحرية والثوري والكفاية والدين والدولة في الاسلام، وإنما بالمشاركة السياسية المباشرة في القضايا السياسية المثارة واتخاذ موقف إسلامي مباشر منها. والصحوة، - في توجهها للعمل السياسي، مدعوة إلى أن تحتضن الجماهير بلغة الدعاة لابلغة القضية، وأن ترسخ قواعد الحوار وعدم الخوف منه في باطن الصحوة وفي خارجها (330 - 331).

ثم يتوج الكتاب «تقرير تجميعي» وضعه د. مصطفى الفيلالي، منسق الندوة، وجعل عنوانه الفرعي: «الصحوة الدينية الإسلامية: خصائصها، أطوارها، مستقبلها» (335 - 408). وقد جرد د. الفيلالي، من مجموع البحوث المقدمة للندوة، خلاصة تركيبيه للموضوعات العامة والفرعية التي جاءت فيها، يصح أن تكون بحثاً قيمياً قائماً بذاته. لكن من شأن عرض مضمونه ههنا أن يجعل هذا العمل فوق مايطيق، وأن يعيدنا إلى القضايا نفسها التي عرضنا لها في الصفحات السالفة، بحيث يشبه ذلك أن يكون ضرباً من التكرار.

الخلاصة

ونخلص النظر في مجمل القضية أنني لا أشك في أنه لم يقل كل شيء عن «الحركة الإسلامية المعاصرة في العالم العربي». فثمة مناطق عديدة لم يتطرق إليها البحث الجاد بالتحليل والدرس والتدبر حتى الآن، وليس يصعب تبين أسباب ذلك. بيد أن ماتم انجازه من بحوث حول هذه الظاهرة قد أبان، مع ذلك، عن طبيعة هذه الحركة وتوجهاتها بشكل جيد وبقدر كبير من التحديد. وأنا من جاني، وبرغم كل ما قيل، لا أتفق مع جميع أولئك الذين يرون أن الصحوة ظاهرة «ارتكاسية» جاءت نتيجة لإخفاق النظم «الوطنية والقومية والتقدمية»، أو لما يسمى بـ «إخفاق المشروع القومي»، من وجه، ونتيجة لموجة العنف والاضطهاد التي تعرض لها «الاسلاميون» منذ أواسط الخمسينات من وجه آخر، بحيث يقال إن الصحوة تمثل «البديل الديني» الحتمي لمشاريع أثبتت التجارب التاريخية إخفاقها. فالحقيقة إن تاريخ قوى الصحوة الرئيسية لا يرجع إلى أوائل السبعينات وإنما يرجع إلى أواخر العشرينات، بل إلى ما قبل ذلك بوقت طويل. ولم يقدم (مشروع الصحوة) نفسه في أي وقت من الأوقات باعتبار أنه يقصد في أساسه

وجوهره الى أن يتصدى لقضايا زمنية تاريخية عارضة عجز (المشروع القومي) أو سواء عن التصدي لها وحلها، وإنما باعتبار أن هدفه الأول والآخر إقامة مجتمع اسلامي موجه أو محكوم بنظام الهي . ومنذ البداية لم تضع قوى الصحوة نصب أعينها تحقيق الأهداف القصوى نفسها التي كانت تسعى الى تحقيقها القوى «الوطنية والقومية والتقدمية» في نضالها الديني، وهي لم تتخبط في النضال العملي من أجل هذه الأهداف الالهاما، ذلك أنها رأت على اللوام أن حل هذه المشاكل والقضايا هو نتيجة تترتب حتما وضرورة على قيام المجتمع الاسلامي نفسه والدولة الإسلامية نفسها. والقول إن حركة الصحوة جاءت لتكون بديلا لذلك المشروع يعني أن ما يمكن أن يسمى به «مشروع الصحوة» قد جاء ليحل مشكلات الاستقلال والتحرر والحرية والوحدة العربية والتقدم الاجتماعي والنضال في وجه الامبريالية والاستغلال والتبعية والتخلف الاقتصادي والاستعمار الصهيونية . الخ . وواقع الحال أن هذا كله لم يكن يمثل في بيانات الحركات الاسلامية أهدافا مركزية مسوقة شرعا لقيام هذه الحركات وعملها. بطبيعة الحال هذا لا يعني ان هذه الحركات كانت تنكر هذه الأهداف أو تنكر لها حين تعي مخاطرها، ولكن ذلك يعني أن المسوغات الجوهرية القصوى لنجوم هذه الحركات كانت تتمثل في إعادة البناء الاخلاقي للمجتمع وفي الإصلاح الاجتماعي وفي إقامة الدولة الإسلامية التي يقع على عاتقها هي قبل غيرها حل المشكلات الزمنية القائمة. ان الاقتران بين اخفاق الأنظمة «الوطنية والقومية والتقدمية» وبين بروز الصحوة الإسلامية لم يقم، في رأيي، على علاقة علة بمعلول ضرورية، وإنما على ارتباط عارض تماما. والذي حدث على وجه التحديد هو أن مطالع السبعينات العربية صادفت «الاخفاق الكبير»، وأن الفرصة قد بدت مناسبة تماما من أجل أن تتقدم قوى الصحوة - الموجودة أصلا - الصفوف، وتحتل «جال الفراغ» الذي خلفه وراءه المشروع القومي المترنح . ومن الطبيعي أن تعبر عن نفسها في مثل هذه الأوضاع بشكل أقوى ويمسوغات اضافية أكثر وجاهة وتأثيرا من أي وقت مضى، وأن تجد في بعض الأحداث الظرفية، كالاضطهاد والاستبداد والظلم الاجتماعي والثورة الايرانية، مايعزز قوة اندفاعها.

وعلينا ان نقرر من وجه اخر أنه ليس لحركة الصحوة بؤرة أو نواة مركزية نهائية متبلورة، وإنما هي متعددة الأشكال والأوضاع، متدرجة متفاوتة في كثافة ألوانها وحدتها، وبالتالي في مواقفها العملية، تتردد ما بين مواقف مسرفة في المحافظة والانباعية وفي تجسيد واقع التخلف وأوضاعه، ومواقف ينسحب أصحابها الى السلفية التي يراودها أن تمثل الوسطية، ومواقف راديكالية ثورية يقول مناصروها أنها تمثل الاحتجاج على الواقع وعلى الاخفاق وأن «عودة الاسلام» الى واقع الحياة وإلى ساحة الفعل الحقيقي هي وحدها التي ستحل معها الخلاص.

والواقع أن الاغلبية العظمى من «المسلمين» تقع خارج هذه الفئات جميعا وهي مستمرة في حياتها العادية الطبيعية، حياة العبادة والتقوى والورع والخلق الاسلامي، التي عرفتها كل عصور الاسلام التاريخية، في صعودها وفي هبوطها على حد سواء، والتي لا يدخل «هم السلطة» في حياتها لامن قريب ولا من بعيد. لكن ذلك لا يعني كل شيء، فإن العناصر «الاسلامية» النشطة هي التي

تقدر على «تحريك» الواقع السياسي والاجتماعي وعلى أن تكون عاملاً مؤثراً في مصير المسلمين والاسلام على حد سواء. ومصير الدولة والمجتمع يمكن أن يكون مرهوناً، بدرجات متفاوتة، بأنماط التفكير والعمل السائدة في بني هذه العناصر. ومن بين جميع قوى «الصحة» المعاصرة يظل جناح «الصحة السلفية» هو أكبرها وأهمها، وهو الأقدر من غيره على تحديد «صورة» الاسلام والمسلمين في الواقع المحلي والكوني. لاشك أن القطاعات الغالبة أو الراديكالية هو أكثر إثارة وتأثيراً في المدى المحدود الآتي لكنها ليست هي الأكثر عمقاً ودواماً وإثراً. وعلينا أن نعترف أن السنوات الأخيرة قد شهدت في الأقطار العربية تقارب الحطتين السلفي والمغالي على نحو ولد «صورة عامة» نستطيع أن نقول إنها صورة الصحة الاسلامية المعاصرة، وأن التمثيل الأساسي في هذه الصورة هو لما يمكن أن يسمى بالنزعة السلفية الجديدة وذلك على الرغم من أن بعض مظاهر هذه الصحة هو بما يمكن أن ينكر إنكاراً ما في بعض مناطق خارطة هذه الصحة. لكن ليس ثمة شك في أن المظاهر الجوهرية التالية هي مما يسم حقيقة الاتجاه الرئيس لظاهرة الصحة اجمالاً:

أولاً : تمهذ سياسي، أصبح معه «السياسي» سيداً لكل الأحكام، وبات العمل الاسلامي يعني أولاً وآخر السعي لإقامة الدولة الاسلامية فترتب على ذلك اتخاذ أنظمة الحكم موقف الحذر والتهمس والنفور مما هو «اسلامي»، وأصبح الاسلامي يعني القوة الساعية الى السلطة وإلى الدولة، ووضع في «تجربة مغامرة» مخوفة بالمخاطر خاضعة لكل حيل الصراع وألعيه. وزاد في تعقيد المسألة أن حركات الصحة لاتقول انها تمثل «اجتهاداً» اسلامياً أو «قراءة» ما للاسلام، ولكنها تؤكد بوثوقية جازمة أن أحكامها هي أحكام الاسلام نفسه، وأن ما يخرج عن فهمها للأمر هو خروج عن جادة الاسلام القويم نفسها. وحركة «الاتجاه الاسلامي» التونسية هي وحدها التي اعترفت بشجاعة بأنها لاتمثل الاسلام في ذاته وإنما هي تمثل «قراءة» للاسلام. والحقيقة أن الاسلام في ذاته لايتجسد باكتمال الا في المستوى الالهي. لذا كان من شأن وضع الاسلام في أتون الصراع الكوني والمحلي الحارق - وهو على ما نشهد ونعرف من أحوال - تحميله فوق ما يطبق وتعرض وجوده في العالم الى عنة قد لاتكون هي «الحنّة المباركة» التي قرن الله تعالى بها وعده للمؤمنين بالنصر والفلاح.

ثانياً : تمهذ في الموقف «المجتمعي». فنحن نشهد على الدوام ظاهرة «القطيعة» والفصل الحادة عند قطاع كبير من أتباع «الصحة الدينية» لكل ما لا يندرج تحت تصورهم للدين والتدين، وظاهرة إنكار «الايمان» على أي انسان غير مستجمع للصفات والأخلاق التي يحدونها للمسلم. ظاهرة منتشرة الآن في المجتمعات الاسلامية انتشاراً مقلقاً، وهي تترجم عملياً بممارسة ضغوط تتخذ أشكالاً مختلفة من أبرزها «الانفصال الاجتماعي»، بما يحمله من النفور والمخاصمة والكراهية والتضييق وأشياء «صغيرة» كثيرة أخرى لا يتسع المقام للتفصيل فيها. وليس ذلك كله من الاسلام السلفي الذي تقررت صورته تاريخياً. فقد استقر رأي جميع اصحاب «عقائد السلف» على ان الايمان قول وعمل وأنه يزيد وينقص، وأن علينا ألا نشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار لذنب عمله ولا لكبيرة أتاها، ولا نخرجه من الاسلام بعمل، ولا نقول إن أحداً من أهل

القبلة في جنة أو في نار، ونعتبر أهل القبلة مسلمين مؤمنين ماداموا بما جاء به النبي (ﷺ) معترفين وله بكل مقالته وأخبر مصديقين، والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن، ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو الله عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئتهم ونخاف عليهم ولا نقنطهم، ولا يخرج العبد من الايمان الا بجحود ما أدخله فيه... الخ. إن أسلوب «الفصل الاجتماعي» هو في حقيقة الأمر أسلوب حركات الغلو في الاسلام وليس هو أسلوب «السلف». وكذلك فإن بث اليأس في نفوس الناس و«تقنيطهم» ليس مما يندرج تحت «السلفية» التاريخية التي نعلمها. وهنا أيضاً ينبغي التنبيه الى أن المقصود ليس الدعوة الى التهاون في موضوع الايمان وتغليب قول بعض المرجئة القدامى انه لا تنضر مع الايمان معصية، وإنما المقصود هو أن السلفية التاريخية مذهب متفائل اجتماعياً وإنسانياً لا يضيّق على الناس ولا يقنطهم من رحمة الله فضلاً عن «رحمة الجماعة»!

ثالثاً: ميل الى اختيار مبدء «الخروج»، اذ رضىت الصحوة، إجمالاً، أن تكون السلطة هدفاً رئيساً لها. وعبرت عن ذلك أحياناً، في صيغة معتدلة، بمطلب بناء المجتمع الاسلامي، وأحياناً أخرى في صيغة صدامية مع الأنظمة السياسية القائمة، بمطلب اقامة الدولة الاسلامية. صحيح أن إمكانات «الخروج» محدودة الى درجة كبيرة جداً لكن شعار «الثورة» أصبح واحداً من شعاراتها العالية. وذلك خلافاً للسلفية التاريخية التي نعرفها، والتي استقرت تاريخياً منذ أمة بن عثمان الدمشقي (ت 225 هـ) حتى ابن أبي العز الحنفي (ت 792 هـ)، وبينهما أبو جعفر الطحاوي (ت 321 هـ) وأبو الحسن الأشعري (ت 324 هـ) وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ) وأبو شامة المقدسي (ت 865 هـ) وابن تيمية (ت 728 هـ) وابن قيم الجوزية (ت 751 هـ) وابن رجب الحنبلي (ت 795 هـ)، وآخرون استنكروا جميعاً، باسم السلف، مبدأ الخروج على الحاكم برأ كان أوفاجراً، وذلك حفاظاً على وحدة الجماعة. وقد أجمع فقهاء السلفية التاريخية على القول: جور دهر خير من ساعة هرج. بطبيعة الحال لا وجه لدعوة «الصحوة» ورجالها الى مباركة الواقع على علاته لكن «الاسلام السلفي» يفرض بكل تأكيد الجنوح الى «السلم الاجتماعي» وإلى المهادنة السياسية. أما اذا كان ذلك مما لا يطلق فإنه ينبغي تسويف ذلك بقراءة غير سلفية للاسلام، فتخرج الصحوة عند ذلك عن إطارها المرجعي الذي حددته لنفسها.

إنني لا أعلم ان كانت صحوة السبعينات والثمانينات هي في تقدم مطرد فعلاً. وكذلك أنا لا أعلم ان كانت هي في افول. وأنا أقطع بأنه سيكون ثمة دوماً «صحوة» تتقدم أو تأفل. بيد أن ما هو أجل من ذلك وأخطر أن نعلم أن كل صحوة تولد بالضرورة «صحوات». والصحوة السعيدة هي تلك التي تولد من الصحوات «الشاردة» عن مركزها عدداً أقل من تلك «المنجذبة» الى مركزها. و«الصحوة» ليست هي الطرف الوحيد الذي ينبغي أن يطالب بالالتزام بمبادئ وأعراف عزيزة علينا، لكنها قد تكون مطالبة بذلك أكثر من غيرها لأنها تعمل باسم حقيقة متعالية كبرى هي الاسلام. غير ان التجارب قد علمتنا انه ما من حركة تاريخية انسانية يمكن أن تجسد هذه الحقيقة تجسداً خالصاً، أو أنه يحق لها ان تدعي ذلك. لذا فأنني أعتقد أن من واجبي في كل

الأحوال الخيولة دون إصابة مقتل من الاسلام نفسه باصابة الحركات التي تسوغ عملها باسم الاسلام. وذلك لا يكون الا اذا نحن عززنا الاعتقاد بأن هذه الحركات ليست الا «قراءات» تاريخية للاسلام، لما لها وعليها ما عليها. وأول من يقع عليه واجب الاعتراف بهذه الحقيقة الحركات الاسلامية نفسها.

ومن وجه آخر تقتضي الروح الانسانية الحرة التي تلهم خططنا أن نوطن العزم على أن نجعل الحياة في مجتمعاتنا العربية ممكنة، وذلك بأن نجعل مبدأ «التواصل» واحدا من المبادئ الكبرى التي تقود فعلنا ونحن نتوجه نحو هذه النهايات الصعبة حقا من القرن العشرين.

The Arab Journal of the Social Sciences

An academic biannual
publishing research papers
in various fields of
the social sciences

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal has book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:

The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University
P.O. Box 5486 Safat, Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London

Issue No. 6 Will be published Oct. 1988

Issue No. 5 was published April 1988

Our Common Future

مستقبلنا المشترك

The World Commission on
Environment and Development

الهيئة الدولية للبيئة والتنمية

نيويورك ، مطبعة جامعة أكسفورد 1987 ، 400 ص.

مراجعة : علي الطراح

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

إن هذا الكتاب (الوثيقة) هو من وجهة نظري من أهم وثائق العقد الحالي، فهو يعرض للأعمال المتميزة التي قامت بها الهيئة الدولية للبيئة والتنمية التي أنشأتها الأمم المتحدة كجهاز مستقل في عام 1983، وهي اللجنة التي تولى رئاستها هارلم برنتلاند رئيس وزراء النرويج.

مقدمة الكتاب (الوثيقة) كتبها رئيس الهيئة السيد برنتلاند. وقد حاول من خلالها شرح الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه الكتاب. وقد حدد الهدف بأنه محاولة لإلقاء الضوء على العلاقة بين الفقر وعدم المساواة وتدهور البيئة (ص 12) وأنه يسعى لإيجاد «عهد جديد من النمو الاقتصادي الفعال الذي يمكن المحافظة عليه بيئياً واجتماعياً» (ص 12). وأكد في المقدمة نفسها على أنه لا يمكن الوصول إلى هذا العهد الجديد من النمو الاقتصادي ما لم يتم العالم باكتشاف الوسائل الفعالة للحد من تدهور الأحوال البيئية، نظراً لأن هذا التدهور يؤثر تأثيراً سلبياً على فرص النمو الاقتصادي. وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن الهيئة الدولية للبيئة والتنمية - وفقاً لرئيسها - تتبنى الدفاع عن العلاقة الوثيقة ما بين الاقتصاد والبيئة والتنمية، وبين ضرورة التعاون المشترك على مستوى دول العالم، وليس على مستوى الجهود الفردية للدول. وانسجاماً مع هذا الطرح سوف يجد القارئ بين دفتي هذا الكتاب جراحة كبيرة من الحكمة الجماعية التي تم التوصل إليها عن طريق الحوار والنقاش المتبادل بين عدد كبير من المفكرين من أنحاء مختلفة من العالم. ولعل هذه الحكمة الجماعية تنعكس أكثر ما تنعكس من خلال ذلك «التحليل وطرق العلاج والتوصيات العامة» التي يقدمها هذا الكتاب (الوثيقة) للوصول إلى خطة للتنمية تتصف بالقدرة على الاستمرارية.

وتحليل خطة التنمية التي يتحدث عنها الكتاب تحتل ثلاثة أجزاء منه اضافة الى ملحقين يظهران في نهايته. وتعمل المقدمة التي كتبها رئيس الهيئة تحت عنوان «من أرض واحدة الى عالم واحد: النظرة العامة للهيئة حول البيئة والتنمية» تحديدا واضحا للموضوعات الرئيسية له والتي هي في الوقت نفسه المحور الرئيسي والأساسي للكتاب (الوثيقة). الجزء الأول الذي يحمل عنوان «الاهتمامات المشتركة» يتألف من ثلاثة فصول هي «مستقبل مهده»، «في سبيل تنمية طويلة الأمد Sustainable» و«دور الاقتصاد الدولي». ويرسم الفصل الأول صورة للمستقبل المهده، ليس بسبب التلوث البيئي وحسب، بل أيضا بسبب انعدام التعاون الدولي. ولعلم قدرة «أي دولة على التقدم بمعدل عن الدول الأخرى» (ص 40)، فهناك حاجة ماسة الى إيجاد شكل ما من أشكال التعاون الدولي (وهو أحد أشكال التعاون المتعدد) لتأمين التقدم الانساني القابل للاستمرار في جميع أنحاء العالم. ويؤكد الفصلان الآخران من الجزء الأول من الكتاب على هذه الأطروحة بشكل واضح ومقنع. ان الطريق المؤدي الى تحقيق النمو الانساني الدائم محفوف بالمخاطر ويواجه تحديات مشتركة. والجزء الثاني من الكتاب الذي جاء تحت عنوان «تحديات مشتركة» يأتي ليلقي الضوء على هذا الموضوع (أي التحديات المشتركة) في ستة فصول، فالفصل الذي يقع تحت العنوان «الأمن الغذائي وامكانيات الحفاظ عليه» ذو علاقة وأهمية خاصة في اطار العالم المعاصر الذي يعتمد الأمن الغذائي وليس على رفع الانتاج العالمي فيه وحسب (ص 128)، ولكنه يعتمد أيضا «على تأمين الغذاء لجميع الناس حتى أفقر الفقراء منهم» (ص 129)، أما الفصل الخاص «بالطاقة والخيارات المتعلقة بالبيئة والتنمية» فيتحدث عن الطاقة المستخرجة من مصادر مضمونة وأمنة وغير ملوثة للبيئة التي تعتبر ضرورة لازمة للتنمية المستقبلية (ص 168)، وأن «تخفيض استهلاك الطاقة يعتبر أفضل السبل للحفاظ على المستقبل» (ص 206).

واذا كان الجزءان الأول والثاني من الكتاب يقدمان تحليلا لعملية التنمية التي يمكن الحفاظ عليها بكل ما تنطوي عليه من تحدٍ وتعقيد، فإن الجزء الأخير من الكتاب الذي يحمل العنوان «جهود مشتركة» يقدم لنا بعض الحلول والتوصيات. ويختتم البحث بالتأكيد على موضوع الاعتماد المتبادل بين البيئة والاقتصاد (ص 261) الذي يشكل لبّ الدراسة الحالية، كما يقوم أيضا بتكرار ما سبقته الإشارة اليه مرة بعد مرة من أنه لا يمكن تحقيق التنمية القابلة للاستمرار الا عن طريق التعاون الدولي وتبني النظم المتفق عليها في المراقبة والتنمية والادارة بما يحقق الخير للجميع (ص 261). وفي الواقع، فإن ادارة المصادر الطبيعية التي يشترك فيها الجميع كالبحار والفضاء والقارة غير المأهولة التي تقع حول القطب الجنوبي Antarctica تعتبر محور الاهتمام الرئيسي المشترك للكتاب بشكل عام، فهي الخيط الذي يربط بين أجزائه وتستمر لتصبح في النهاية برنامجا للعمل المشترك «ونحو عمل مشترك: مقترحات للتغيير المتعلق بالمؤسسات القانونية» (ص 308). أما الفصل الأخير فيأتي تنويها لكل ما أورده الكتاب، اذ يقدم الاقتراحات للعمل المشترك الجاد لتحقيق الاهداف والتطلعات المشتركة التي أدت إلى إنشاء الهيئة الدولية للبيئة والتنمية في العام 1983.

الأفعال تتكلم بلغة أفصح من الأقوال، والدراسة التي بين أيدينا التي يقدمها كتاب ومستقبلنا المشترك مفيدة حقاً، فهي لاكتفي بتقديم الكلمات، ولكنها أيضاً تقدم العديد من الأفعال. ومن هنا تأتي أهمية هذه (الوثيقة) التي هي نتاج العمل المشترك والجهود التعاونية، فالتعاون (لا النزاع) هو شعار المجتمع الدولي المعاصر والمتقدم، هذا التعاون الذي يتجلى في أجمل صوره في هذا التقرير الثمين. والكتاب، باعتباره تقريراً للهيئة الدولية للبيئة والتنمية، يحوي في الواقع الكثير من المعلومات المفيدة والارشادات المؤدية إلى إعادة بناء عالم مزقته الحروب. والمادة التي يحويها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإعادة تعمير وبناء عالم سعيد مزدهر خالٍ من التلوث. وهي (الوثيقة) زاخرة بالبيانات والاحصاءات والحقائق الملموسة، وليس في ذلك مايسيء الى الكتاب أو يقلل من متعة قراءته لأن أسلوب تقديم وعرض المادة يتسم بالجاذبية والتشويق الكبيرين، ويندر أن يعثر القارئ على وثيقة عمل على هذه الدرجة من الجاذبية والمتعة والاثارة، وهو الانطباع الذي خرجت به من قراءة هذا الكتاب.

المدينة الاسلامية

محمد عبدالستار عثمان

عالم المعرفة، الكويت، 1988، 407 ص.

مراجعة: احسان صديقي العميد
قسم التاريخ - جامعة الكويت

صدر عن سلسلة «عالم المعرفة» الثقافية في اغسطس الماضي 1988 كتاب قيم حول «المدينة الاسلامية»، يرتبط بالدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، وبالاجتماع المدني بصفة خاصة. ويقع هذا الكتاب في (407) صفحات، حاول المؤلف من خلالها تقديم تصور عام للمدينة الاسلامية في معظم جوانبها، من حيث النشأة والتخطيط والتحصين والشوارع والطرق والمنشآت والمرافق العامة، بالإضافة الى الحياتين السياسية والاجتماعية.

المدخل التمهيلي: قدم المؤلف قبل بحثه هذه الجوانب، مدخلا تمهيديا حول «الفكر الاسلامي واستراتيجية العمران»، يهدف فهم طبيعة هيكل المدينة الاسلامية الداخلي ووظائفها، والنشاطات المختلفة التي كانت تمارس فيها. وتناول هذا المدخل اشتقاق اسم المدينة قبل ظهور الاسلام وبعده، ومفهومها لدى الفقهاء واللغويين والبلدانيين، والذي يمكن بلورته في ان المدينة مركز ضروري ومناسب لاجتماع الناس، يتوافر فيه الامن والعدل والمرافق والمنشآت التي تمكنهم

من القيام بواجباتهم ونشاطاتهم الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يتماشى مع قيمهم ومبادئهم.

اما استراتيجية العمران المدني فقد ارتبطت بهدفين رئيسيين هما: دفع المضار وجلب المنافع. وفي ضوء هذين الهدفين تحدت استراتيجية العمران عند المسلمين من حيث اختيار الموقع المناسب، وتخطيط المدن، وسلامة المباني، ومراعاة العلاقة بين الاستخدام والانشاء، والحفاظ على سميزات العمارة الاسلامية، مما نتج عنه في النهاية اضعاف الصفة الاسلامية على التكوينات المعمارية للمدينة من جهة وعلى سلوك افراد مجتمعاتها من جهة اخرى، وهو نوع من التوافق ادى الى الشعور «بجمالية المدينة الاسلامية»، وعكس التشابه بين مدن العالم الاسلامي في التخطيط والمعمار.

الفصل الاول: ويدور الفصل الاول من هذا الكتاب حول «نشأة المدينة الاسلامية وتطورها»، مركزا على نشأة المدينة المنورة، وما ادخله الرسول الكريم في هيكلها ومجتمعها من تغييرات مادية وروحية جديدة، هدفت الى ايجاد مجتمع اسلامي متماسك مرتبط بالارض والوطن. ومن بين هذه المستجدات، قيام سلطة سياسية وإدارية، وبناء المسجد الجامع الذي أقيمت حوله خطط خاصة بالمهاجرين، واقراره الخطط السابقة للانتصار، على اساس تجمع كل قبيلة في خطة خاصة بها، لها مسجدها ومبانيها ومرافقها، بالإضافة الى ساحة تقام فيها صلاة العيد، وأخرى للسوق، واقامة الشوارع الرئيسية والطرق الفرعية التي تصل بين اطراف المدينة والمسجد الجامع، فضلا عن تحصينه المدينة، واقامة معسكرات لجنده في ظاهرها وانشاء مقار للتطبيق، ودور للضيافة واستقبال الوفود، وامكن لاحتجاز المخالفين، والحث على إمالة الأذى من الطرق، ومراقبة الاسواق، ومراعاة حرمة البيوت وعدم انكشافها للمارة، واقراره للوقف فيها. وتبرز أهمية اسس هذا التخطيط النبوي للمدينة المنورة، الى انها اصبحت النموذج الذي احتذاه المسلمون في انشاء مدنهم الجديده بعد ذلك.

وتناول المؤلف بعد ذلك مراحل التطور والنضج التي وصل اليها تخطيط المدينة الاسلامية، والمؤثرات المختلفة التي أثرت فيه من فترة الى اخرى. ومن أهم هذه المؤثرات، ظهور الموالي من المسلمين الجدد غير العرب، وتأثيرهم في الاحداث السياسية التي وقعت في تلك المدن، الى جانب مآشدهته من تزايد سكاني وامتداد عمراني، ومنشآت وقفية، ومدارس، وخانات، ورباطات، وزوايا، ومارستانات، وغير ذلك من المنشآت والمرافق التي شارك في اقامتها الحكام والناس.

الفصل الثاني: وعرض الفصل الثاني اسس تخطيط المدينة الاسلامية، التي تتمثل في حسن اختيار الموقع الذي يتوافر فيه الماء والغذاء والمرعى والاحتطاب، والقرب من طرق التجارة، فضلا عن اعتدال المناخ، وجودة المكان بما يتمتع به من سميزات استراتيجية تساعد على دفع الاخطار التي قد تتعرض لها المدينة، وقد يصعب توافر هذه الشروط في موقع واحد، مما جعل توافر بعضها كفيلا بمرافقته لنشأة المدينة، ويعتبر الدين أيضا عاملا مهما في نشأة المدن، وما أنشئ فيها من منشآت دينية لهذا الغرض، وقد تفوق الاسلام على غيره من الأديان في اهتمامه المتعادل والمتكامل بالجوانب الدينية والدنيوية للحياة في المدن، واضفى قدسية على بعضها. وبأني بعد

اختيار الموقع تخطيط مكان المدينة، الذي يعتمد اساسا على ثلاثة محاور هي: المسجد الجامع، ودار الامارة، والخطّة. وقد ساق ابن الربيع في كتابه «سلوك الملك في تدبير الممالك» منذ القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، ساق عدة شروط ينبغي مراعاتها في تخطيط المدينة الاسلامية أهمها: ان على الحاكم ان يسوق اليها الماء العذب، يقدر طرقها وشوارعها حتى تتناسب ولا تضيق، ويبني جامعا في وسطها للتعرف على جميع اهلها، ويقدر اسواقها لينال الناس حوائجهم عن قرب، ويميز بين قبائل ساكنيها، ولا يجمع فيها اضداداً متباينة، ويسكن الحاكم افسح اطرافها، ويجعل خواصه محطين به من سائر جهاته، وان يحيطها بسور خوف اغتيال الاعداء اياها، اذ هي بجملتها دار واحدة، ويقسم داخل المدينة الى دروب وسكك، تعزل ليلا حتى يمكن حفظ الامن فيها، وان ينقل الحاكم اليها اهل العلم والصنائع بقدر الحاجة. وهذه المحاور والاسس والقوانين التي تحكم تخطيط المدينة الاسلامية، تتبع من قيم الدين الاسلامي، وتفي بحاجات المجتمع المادية والروحية والفردية والجماعية مما يخصص بعض الدراسات الغربية التي أنكرت وجود اسس تخطيطية ثابتة للمدينة الاسلامية، وخلوها من اي وحدة تركيبة.

الفصل الثالث: ويتناول الفصل الثالث تحصين المدينة الاسلامية من منظور تاريخي وأثري، يبرز أثر التحصين على تخطيط المدينة، ويكشف عن نظام تأمين المدن والدفاع عنها، ويوضح جانباً من التاريخ الحربي لهذه المدن وأثره المباشر في حياة مجتمعاتها. ويرتبط تحصين المدن بتوفير الامن والامان كأساس لنشأة المجتمع الحضري المستقر واستمراره، ومن اجل ذلك عني بناة المدن الاسلامية بمواقعها الاستراتيجية، وأحاطوها بالاسوار والقلاع والحصون والابراج والمنابر والخنادق والانفاق، وهي منشآت اعتبرت في عداد «البناء الواجب» للدفاع عن حرمان المسلمين. كما وضعت المواصفات والاسس التي تراعى في انشاء المدن لاداء وظائفها على اكمل وجه. وقدم المؤلف نماذج عن تحصينات تلك المدن مثل بغداد والقاهرة وقرطبة، وأشار الى التطور الذي طرأ على هذه التحصينات بعد انتقال صنع المدافع والاسلحة النارية الى الدولة العثمانية. وقد هدفت جميع تحصينات المدن الاسلامية الى حماية حكام هذه المدن وسكانها من الاخطار الداخلية والخارجية على حد سواء، مما ساعد على نموها وازدهارها.

الفصل الرابع: وأفرّد الفصل الرابع لدراسة الشوارع والطرق في المدينة الاسلامية وعلاقتها بتخطيط المباني المطلّة عليها. كما ألقى هذا الفصل ضوءاً على نظام الحياة في تلك الشوارع، في ظل القيم والمبادئ الاسلامية، مع إبراز الشارع كمحور اتصال بين الخطط والاحياء المتعددة للمدينة. وقد تأثر تخطيط شوارع المدينة بنظام حمايتها والمنشآت والمرافق الاساسية فيها كالمساجد والاسواق، وتسهيل حركة المرور داخل المدينة. اما مقاييس الشوارع وأحجاماتها، فكانت تختلف بين مدينة واخرى، وان كان الاتساع يميز الشوارع الرئيسية، في حين كانت الشوارع الفرعية اقل اتساعاً وتميل الى الضيق والتعرج بما يتلاءم ومتطلبات الامن وحركة المرور والمناخ. كما ان بعض الطرق الفرعية كان غير نافذ يتخذ بيوتات معينة، مما يمكن ان ندعوه بالطرق الخاصة. ويلاحظ ان الشريعة الاسلامية اهتمت بالطريق وحقه اهتماماً بارزاً، ولعبت الشوارع والطرق

والميادين دورا هاما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية للمدينة، حيث كان يعرض فيها الجند، وتقام السباقات والمهرجانات، وتعقد الاسواق المؤقتة، وتؤدي صلاة العيد الجماعية.

ومع ذلك فقد حافظت المدينة الاسلامية على جمالية شوارعها، بحيث ظل الانسان فيها يشعر بكيانه في تلك الشوارع ولايته فيها كما هو الحال في المدن المعاصرة. وقد ادى تفرع الشوارع وانعطافاتها الى اعطاء الفرصة للتنجول البصري والتأمل الهادى وعدم الملل، وزادت جمالية واجهات العمائر والمباني المطلّة على الشوارع والطرق من جمالها، وضمن نظام الحسبة نظافتها. بل ان بعض المدن الاسلامية عرف الشوارع المبلطة والارصفة الجانبية، وغرس الاشجار على الجوانب. واضفت للمواكب والاستعراضات والاسواق والحوانيت على جوانب بعض الشوارع والطرق جمالا على جمالها، هذا الى جانب ما كان يتخلل بعض المدن الاخرى من قنوات وانهار وقناطر وجسور ربطت بين اجزائها وزادت من قيمتها الجمالية، كما كان الحال في القاهرة وقرطبة واصفهان.

وقد تمت الاضائة في المدن ليلا صورا جمالية رائعة، وبخاصة بالنسبة للحوانيت والشوارع والميادين والمآذن والمساجد، فضلا عن القوانيس التي كان يحملها المارة، في الوقت الذي كان فيه الظلام الحالك يلف المدن والعواصم الاوروبية في ذلك الوقت، فيما شهدت شوارع المدن الاسلامية ايضا نشاطا اجتماعيا واقتصاديا ملحوظا دل على حيوية تلك المدن وتوافر الحياة الآمنة فيها. ويأتي المحتسبون والقضاة والفقهاء والشرطة والحكام في مقدمة المسؤولين عن ضبط الامن والنظام فيها، والمحافظة على نظافتها ونقي المشايخ واصحاب البدع والشعاذين والكلاب من شوارعها وطرقها. كما لعبت هذه الشوارع دورا هاما كوسائل اتصال جماهيرية سواء بين الحاكم والرعية، او بين الرعية نفسها. ويتضح ذلك الدور في المواكب الرسمية والاحتفالات الدينية والاجتماعية، وفي اذاعة الاعلانات والبيانات عن طريق الخطباء والمنادين، اضافة الى التشهير بالمذنبين بتجريسهم في الشوارع والميادين، او تعليق جثث المجرمين على ابواب المدن.

الفصل الخامس: وعني الفصل الخامس بدراسة المرافق والمنشآت العامة في المدن الاسلامية، كالمساجد والمدارس والحمامات والاسواق والبيمارستانات والاسبلة ومصادر المياه، وارتباط توزيع هذه المرافق بتخطيط المدينة العام ونظام الحياة فيها. ويعتبر المسجد الجامع اهم هذه المنشآت، لدوره الاساس في المجتمع، اذ كانت تبث فيه الشئون الدينية والدنيوية، ويتخذ مقرا للقضاء، وكان اول ما يخط في المدن الاسلامية. اما المدارس فقد نشأت في مشرق العالم الاسلامي منذ أواخر القرن الخامس الهجري، كمنشآت دينية هدفت الى تخرج اجيال من المتفقيين بمذهب السنة والجماعة، للحد من انتشار المذاهب الدينية الاخرى، وتزويد جهاز الدولة بحاجته من الاداريين. وقد ارسى هذه المدارس نظما وتقاليد تأثرت بها الجامعات الاوروبية فيما بعد، وساعد نظام الوقف هذه المدارس، وغيرها من منشآت التصرف كالحانات والربط، على الاستمرار في اداء وظائفها.

وحظيت الحمامات العامة في المدن الإسلامية باهتمام كبير، لارتباطها بالنظافة والتطهر عند المسلمين، وعدم قدرة العامة على تضمين منازلهم حمامات خاصة. وقد زودت بالمياه وقنوات الصرف، واستفادت من الأشكال المعمارية السابقة عليها، وأدت دورا اجتماعيا وضحيا في الحياة الاجتماعية. وكانت تقام على مقربة من المساجد ونسبة ١: ٥ تقريبا، أي حمام واحد إزاء كل خمسة مساجد كما كان الحال في مدينة بغداد، كما حظيت البيمارستانات أيضا باهتمام الخلفاء والسلاطين والأمراء منذ العصر الأموي، وخصصوا لها الأوقاف التي ساعدتها على الاستمرار في تقديم خدماتها الصحية للناس.

أما الأسواق فكانت من ملامح المدن الرئيسية، بما قامت به من دور تجاري وإعلامي، حيث كان يتم فيها تبادل السلع والأفكار وتناقل الشائعات، ومناقشة الأمور الاقتصادية والسياسية وغيرها. وقد شهدت تطورا مستمرا ابتداء من عصر الرسالة مروراً بالعصر الأموي الذي ظهرت فيه الأسواق المغطاة، وانتهاء بالعصر العباسي الذي تبلور فيه تخطيط الأسواق وعمارها. وقد خضعت هذه الأسواق لإشراف المحتسب ومعاونيه، كما تعاونت الدولة مع أصحاب حوانيت الأسواق في توفير الحماية اللازمة لها، وتدل كثرتها وتنوعها على ازدهار الاقتصاد للمدن الإسلامية، كما كان حال قرطبة التي ضمت أسواقها (30452) حانوتا.

واهتمت سلطات المدن الإسلامية دائما بتزويد السكان بالمياه العذبة، واستغلت من أجل ذلك الأنهار والعيون، وشقت القنوات، وأقامت الصهاريج والأحواض، وحفرت الآبار، وحلده الفقهاء نظم أنشائها واستغلالها. كما عرفت بعض المدن الإسلامية، مثل دمشق وسمراء وفارس ومدر، أنظمة متقدمة لنقل المياه إلى البيوت بواسطة القنوات أو شبكات من الأنابيب الخزفية. ويضم التراث العربي الإسلامي عدة مؤلفات حول طرق استنباط المياه والأفادة منها.

الفصل السادس: واختص الفصل السادس بدراسة جوانب الحياة السياسية ونظمها في المدينة الإسلامية، من منظور مفهوم السياسة في العصور الوسطى الإسلامية، يربط بين تلك الحياة وتكوين المدينة ومؤسساتها. وقد تركز مفهوم السياسة لدى المسلمين في تلك العصور على فكرة الخلافة أو الإمامة، واختلفت اجتهاداتهم حول هذه الفكرة، وتطورت تلك الاختلافات أحيانا إلى وقوع ثورات وحروب عانت منها المدن كثيرا. وقد انعكست الحياة السياسية بصورها الإيجابية والسلبية على المدينة الإسلامية، باعتبارها الرعاء الذي تجمعت فيه تلك الصور، كما كان لتوجهات سياسة الدولة أثر واضح في قيام عدد من المدن الإسلامية الجديدة، أو انتقال العواصم من مدينة إلى أخرى، مما أثر في ازدهار بعض المدن وضمحلل البعض الآخر، ومع ذلك ظلت ظاهرة التمدن الإسلامي مستمرة على توالي القرون.

وقد شجع الخلفاء والحكام المسلمون الناس من جميع الأصناف والمهن على إعمار المدن، وفق سياسات خاصة مثل وسط والرباط. وواجهت الخلافة بعد تحولها إلى ملك تحقيق توازن دقيق بين حماية ممثلي السلطة داخل المدينة، والاحتفاظ بالفئات الفنية العاملة لتقديم الخدمات الضرورية لاهل المدينة والطبقة الحاكمة فيها. واثرت ذلك في تخطيط المدن وتحصينها والتكوينات

المعمارية فيها مثل دار الامارة ودواوين الحكم والادارة والمسجد الجامع ودار ضرب العملة، اضافة الى المباني الاعلامية الضخمة التي ترمز الى قوة الدولة كالجامع الاموي وقصر الخلافة بدمشق والمسجد الاقصى وقبة الصخرة في القدس والقبة الخضراء في بغداد.

وامتد توظيف المنشآت المعمارية في المدن الاسلامية الى خدمة الاغراض السياسية، مثل اقامة المدارس والخانقات في عهد السلاجقة، وهو تقليد سار عليه الايوبيون والمماليك والعثمانيون. كذلك أدت سياسة الوقف دورا بارزا في انشاء المنشآت الدينية واستمرارها والحفاظ على المنشآت الموقوفة مما ساعد في اعمار المدن، كما شهد تاريخ المدينة الاسلامية عدة محاولات وتجارب لحل مشكلة التكيف الاجتماعي بين مختلف القبائل والفئات التي كانت تقيم داخل المدن.

الفصل السابع: ويخصص الفصل السابع والأخير من هذا الكتاب لعرض جوانب للحياة الاجتماعية في المدينة الاسلامية، على اعتبار ان هيكل المدينة التخطيطي والعمراني ما هو الا استجابة للنشاطات الاجتماعية فيها. وأشار هذا الفصل الى تأثير الحياة السياسية والدينية في الحياة الاجتماعية، اضافة الى الجانب السكاني بتكويناته المتعددة، بما فيها الاصول الاسلامية واهل الذمة والرفيق، وحياة الخاصة والعامة، وأنماط المباني العامة والمنازل وارتباطها بالقيم الاسلامية والكثافة السكانية. وتطرق هذا الفصل كذلك الى اهمية الحسبة في الشوارع والاسواق واكملها الدور الاتصالي بين الناس، الذي قام به المسجد الجامع والحمامات العامة، وتأثير هذه النماذج الاتصالية في تشكيل السلوك الاجتماعي، وهو أمر يمكن التعرف على ملاحظته وتفصيله من خلال التاريخ السلمي لحياة المجتمعات الاسلامية، وما تخلل هذا التاريخ احيانا من حركات ثورية قامت في ظل تيارات فكرية ودينية مرتبطة باحداث العصر الذي نشأت فيه.

كما اوضح هذا الفصل نشأة الاصناف والحرف، وتطورها الى مايسمى «نقابات» في اطار اجتماعي مرتبط بالاسواق، بعيدا عن المقارنة بينها وبين النقابات في المدن الاوروبية، وفي اقصى مراحل تطور تلك النقابات اصبحت مجرد اداة من ادوات السلطة لحكم الفئات العاملة المنتظمة في هذه النقابات. واختتم المؤلف كتابه بالمقارنة بين نتائج دراسته للمدينة الاسلامية، وما انتهت اليه دراسات اخرى، عن اهمية تكثيف البحث في المدينة الاسلامية في اتجاه مغاير للاتجاهات التي بدأتها الدراسات الماثلة في مطلع هذا القرن، والدراسات الحديثة التي نهجت نهجها، حتى تتضح الرؤية الصحيحة للمدن الاسلامية، وتساعد هذه الرؤية في تطوير الدراسات حول المدينة الاسلامية وفقا للاتجاهات والنظريات الحديثة في دراسة المدن.

نقد الكتاب: ويمكن القول ان المؤلف وفق في دراسة المدينة الاسلامية من مختلف جوانبها التخطيطية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، باعتبارها المركز الرئيس الذي عمل على تجميع معظم فئات المجتمع الاسلامي، وتعزيز وحدة هذا المجتمع وتضامنه وتكافله وفقا للمقيم والمبادئ الاسلامية، فجاءت دراسته خطوة في توضيح المنظور الصحيح للمدينة الاسلامية، واستعان من اجل ذلك بكم كبير من التراث الاسلامي، بالاضافة الى افادته من الكشف الاثري

والمراجع العربية والاجنبية التي الفت في هذا الحقل، واخضع ذلك كله للتحليل والاستقراء والاستنتاج، الذي ساعده في التوصل الى كثير من الصور والنتائج الجيدة. وكنا نتمنى لو عرض المؤلف عند حديثه عن نشأة المدينة الاسلامية وتخطيطها، الى نماذج للمدن العربية قبل الاسلام، واثرت تلك النماذج في المدن الاسلامية اللاحقة. وهناك ناحية تتصل بالنشر، وأعنى بها طريقة اخراج الصور المرفقة بالكتاب، والتي تعرض لقطات لبعض التكوينات المعمارية للمدينة الاسلامية. اذ حبذا لو اخرجت بشكل أفضل وأوضح، وكان يمكن اخراج بعضها ملونا حتى يبدو اكثر واقعية وتأثيرا في النفس، وتحقيقا للغرض من النشر. لكن الكتاب يبقى مع ذلك اسهاما جديدا وجيدا في الدراسات المتعلقة بالمدينة الاسلامية، ويحتل مكانا بارزا في الدراسات التي يقوم بها الأثاريون والجغرافيون والاجتماعيون والمؤرخون حول المدن بصفة عامة، والمدينة الاسلامية على وجه الخصوص.

Comparative Social Policy and the Third World

السياسة الاجتماعية المقارنة والعالم الثالث

Stewart MacPherson & James Midgley

ستوارت ماكفرسون وجيمس ميدجلي

منشورات وتشيف، ساسكس، 1987، 228 ص.

مراجعة: حسن وامنز حود

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

مع التوسع المطرد في المهام الحكومية للدول الغربية المصنعة خلال العقدين الماضيين والمهادف الى ضمان الأمن الاجتماعي لمواطنيها وتوفير الرفاهية لمجتمعاتها، ظهرت الحاجة الى اعداد متخصصين في مجال الادارة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي. كما بدأ الاهتمام يتعاظم باجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات الاجتماعية الحكومية. وهكذا بدأت هذه الموضوعات تدرس في أقسام العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد والاجتماع والسياسة، كما قام العديد في الجامعات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بانشاء المعاهد والكليات لمواجهة احتياجات «دولة الرفاهية الاجتماعية» ومنظمتها، وظهر أيضاً الكثير من المؤلفات العلمية حول تلك الموضوعات. هذا وقد برزت مؤخراً الحاجة الى الدراسات للمقارنة للسياسات الاجتماعية وذلك بفرض التوصل الى تعميمات نظرية وصياغات مجردة حول

تحديد طبيعتها ووظائفها في المجتمعات المعاصرة. إلا أن هذه الجهود مازالت قاصرة على المقارنة بين تجارب مجموعة واحدة من الدول وهي الدول الغربية المصنعة دون غيرها، الأمر الذي أدى إلى أحداث فجوة كبيرة في الأدبيات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية وذلك على الرغم من ظهور عدد لا بأس به من المؤلفات يتناول هذه الموضوعات في إطار دول العالم الثالث. إن الكتاب - موضع المراجعة - هو باكورة مجموعة جديدة من المنشورات التي تعنى بالسياسات الاجتماعية الدولية. وهو يعتبر محاولة جادة على طريق ردم الهوة في الأدبيات الخاصة بالسياسات الاجتماعية المقارنة. ويشتمل الكتاب بالإضافة إلى المقدمة على ستة فصول يتقاسمها المؤلفان بينهما بالتساوي فيتناول «ميدجلي» في الفصل الأول موضوع الحاجة والحرمان في الدول النامية، كما يتطرق في الفصل الثالث إلى دراسات السياسة الاجتماعية في العالم الثالث، أما الفصل الرابع فيخصصه لمناقشة التبعات النظرية الخاصة ببحوث السياسة الاجتماعية في الدول النامية. ويتناول «ماكفرسون» في الفصل الثاني من الكتاب موضوع ظهور المؤسسات الرعاية في دول العالم الثالث وخصائصها، كما يتطرق في الفصل الخامس إلى قضية إعادة بناء السياسات الاجتماعية في دول العالم الثالث، ويخصص الفصل السادس لمناقشة مدى ملائمة تلك السياسات لدول الغرب المصنعة. والمؤلفان من الرواد البارزين في مجال السياسة الاجتماعية في الغرب الذين تمكنوا من التخلص من عقدة «التمركز المنصري» الحاد حول الذات الحضارية» وبالتالي أعطوا مجتمعات العالم الثالث حقها من الدراسة ليس فقط انطلاقاً من بؤرة اهتمام تلك المجتمعات ولكن أيضاً انطلاقاً من خصوصياتها وربط قضاياها بمعضلة التنمية التي تواجهها.

في مقدمة الكتاب يعرض الكاتبان لأهمية البحوث المقارنة في السياسات الاجتماعية ودورها في تطوير صياغات نظرية تساهم في بناء نماذج تفسيرية عامة. إلا أنه على الرغم من تزايد اهتمامات الباحثين بنظم الرعاية الاجتماعية للعديد من الدول، يلاحظ المؤلفان أن تلك الجهود مازالت قاصرة على دراسة أنظمة الدول الصناعية متجاهلة بذلك تجارب دول العالم الثالث التي تتميز عن غيرها بمجموعة من الخصائص الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يجعلها بالتالي جديرة بالاهتمام في الدراسات المقارنة. ولا يرجع سبب هذا التجاهل، حسب رأي المؤلفين، إلى ندرة بحوث السياسة الاجتماعية في العالم الثالث التي شهدت طفرة ملحوظة في الآونة الأخيرة، بقدر ما يرجع إلى محدودية أفق الباحثين والأكاديميين في الدول الصناعية الغربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الذين غالباً ما ينظرون إلى مجتمعاتهم كمحور لدراسة السياسة الاجتماعية. وهكذا نشأت مجموعتان منفصلتان من الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات الاجتماعية التي حالت دون تطوير منظورات تحليلية عامة تركز على تجارب تبين المجموعتين من الدول. ومن أجل تحقيق ذلك يتبنى المؤلفان الدعوة إلى منظور عالمي يستجيب ليس فقط لتطورات أوجه الرعاية في أجزاء العالم المختلفة بل يكون قادراً أيضاً على المساهمة في صياغة مفاهيم ونظريات تتجاوز القضايا الخاصة في أجزاء محدودة من العالم لتتناول بالتحليل الأبعاد العامة للسياسة الاجتماعية. ويقترح المؤلفان بلورة مثل هذا المنظور العالمي للسياسة الاجتماعية بالاستعانة بالإطار الفكري الخاص بمدرسة النسق العالمي لـ «سمير أمين»

و «أمانويل» و «وولرستين». ان مثل هذا المنظور للدراسة السياسة الاجتماعية لابد من أن يساهم في تعزيز المكانة العلمية لهذا الموضوع ويطور خلفيته النظرية ويشحذ قدراته المعيارية.

من هذا المنطلق يسعى المؤلفان في هذا الكتاب الى تعريف الباحثين المهتمين بالسياسة الاجتماعية بمشكلات الرعاية الاجتماعية الرئيسية التي تواجه مجتمعات العالم الثالث، كما يقومان بمراجعة ظهور السياسات الاجتماعية في تلك المجتمعات وتكوين ادائها الحالي (الفصلان الأول والثاني). ويهدف الكاتبان أيضا الى مراجعة مختلف المقاربات النظرية التي استعان بها الباحثون لدراسة السياسة الاجتماعية في اطار مجتمعات العالم الثالث ومحاولة تصنيفها وذلك من أجل التمهيد لتطوير صياغات نظرية أكثر ملاءمة لطبيعة ومشكلات تلك المجتمعات (الفصلان الثالث والرابع). أما الهدف الثالث للكاتبين فيتمثل في استعراض وتقصي الجوانب المعيارية لبحوث السياسات الاجتماعية في دول العالم الثالث التي يمكن لصناع القرار في المجتمعات الصناعية الاستفادة بها (الفصلان الخامس والسادس).

يعرض الفصل الأول لقضايا الحاجة والحرمان في الدول النامية، وذلك من خلال تعريفنا بالأوجه الكمية للحاجات المتمثلة بمستويات المعيشة المنخفضة في تلك الدول، والتوزيع غير العادل للموارد ومؤشرات المرض والتعليم وتلني مستويات الاسكان، خاصة في المدن، والمشكلات الاجتماعية المصاحبة لها. وعلى الرغم من أن بعض البيانات الاحصائية الواردة في هذا الفصل تعود الى ما يزيد على عقد من الزمن، إلا ان الكاتب لم يفت ان يضع هذه المعلومات في اطارها الصحيح ويعرض علينا الظروف الاقتصادية والديمقراطية والسياسية السائدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الأوسط. إلا أن ما يؤخذ على الكاتب في هذا الفصل هو اهماله للتناحي التحليلية والتفسيرية لمشكلات الدول النامية واكتفاؤه بتوصيف هذه المشكلات. ان مثل هذا النقص يؤدي دون ريب الى التسليم بجدوى السياسات الاجتماعية في التعامل مع المشكلات في دول العالم الثالث ويحول دون تطوير وتعديل تلك السياسات بما يتناسب والطبيعة الجبرهرية لتلك المشكلات.

أما الفصل الثاني فيستعرض فيه «ماكفرسون» القضايا والموضوعات المشتركة بين الدول النامية الخاصة بظهور وتطور المنظمات الرسمية للرعاية الاجتماعية. وأول هذه الموضوعات هو عدم وضوح الرؤية في كثير من هذه الدول حول مفهوم «الرعاية الاجتماعية»، والذي غالبا ما يستخدم كدريف لمفهوم «التنمية الاجتماعية». ونادراً ما يجد هذا المفهوم طريقه الى التنفيذ اذ يبقى في عداد التنميقات اللغوية التي تستعمل لصياغة الغايات العامة لبرامج وخطط الدول. وترتبط القضية الثانية بانماط التغير التي شهدتها الدول النامية واثراها في السياسات الاجتماعية وخاصة ما استبتهت قضايا التغير الاجتماعي - من امثال التغيرات التي حصلت في العلاقات الأسرية كنتيجة للهجرة الى المدن والبطالة والبطالة المقنعة ونمو المجتمعات الهامشية وتلني مستويات المعيشة - من تبعات على أوجه التكافل الاجتماعي السائدة في المجتمعات القديمة، أما القضية الثالثة فتتلخص في ان التطور المعاصر لمنظمات الرعاية الاجتماعية مازال يعتمد على قوى

مناهضة للتنمية الحقيقية لتلك المجتمعات. ويمكن الخروج من هذا الفصل باستنتاجين مهمين يمكن أن يشكلوا مدخلا للدراسات والبحوث الخاصة بقضايا الرفاهية الاجتماعية والتنمية في الدول النامية: الاستنتاج الأول الذي نقرحه يدور حول «الانفصام شبه التام» في أوجه الرعاية الاجتماعية السائدة في دول العالم الثالث عن الأنماط القديمة للرعاية الاجتماعية التي كانت سائدة في تلك المجتمعات قبل ظهور أرهاصات التغير في مطلع القرن العشرين. أما الاستنتاج الثاني فيربط بقضية تطوير أنظمة الرعاية الاجتماعية حسب متطلبات «التحديث» دون التنبه، وبالتالي دون إعطاء أهمية، لقضايا التنمية في أوجهها المتعددة. ولقد ساهم هذا الوضع، في العديد من دول العالم الثالث، في إحداث فجوة مازالت تتسع بين أوجه الرعاية والتنمية الحقيقية أدت فيها أدت إليه إلى «التعاشي الزائف» لمؤشرات الرعاية الاجتماعية مع مشكلات التخلف المتأصلة في المجتمع.

يتقل «ميدجل» في الفصلين الثالث والرابع ليلقي نظرة تفويجية على الدراسة الأكاديمية للسياسات الاجتماعية في الدول النامية، فيستعرض الدراسات والبحوث التي أجريت حول هذا الموضوع ويقترح تصنيفاً ثلاثياً لها مبنياً على أساس أهدافها مع تحديد مميزات وأوجه قصور كل منها. كما يستعرض لاحقاً التبعات النظرية لبحوث السياسة الاجتماعية في تلك الدول ويستنتج أن المقاربات النظرية التي ظهرت في الدول الغربية المصنعة نادراً ما تلاحظ خصوصيات مجتمعات دول العالم الثالث، وبالتالي فهي تعتبر غير ملائمة لفهم ظواهر الرعاية الاجتماعية في هذه المجتمعات. وعليه يقترح الكاتب ثلاث مقاربات نظرية بديلة استمدت مفاهيم بعضها من أدبيات العلوم الاجتماعية الغربية والبعض الآخر طور خصيصاً ليتلاءم مع ظروف دول العالم الثالث ومع واقع التخلف تمجيداً. وميزة هذه المقاربات الثلاث أنها تعتبر بحق خطوات رائدة على طريق صياغة نظرية عامة تستطيع أن تستجيب في آن معاً لخصوصيات دول العالم بأفرعه وتقسيماته المتعددة والمتمايزة. وبذلك استطاع «ميدجل» أن يبتعد عن «العنصرية النظرية» ويساهم في إحياء فهم متكامل للسياسة الاجتماعية قائم على أساس النظرية العالمية الشمولية للظواهر والمشكلات الاجتماعية.

ويعرض «ماكفرسون» في الفصل الخامس لبعض أوجه السياسة الاجتماعية في دول العالم الثالث - كالصحة ورعاية الأطفال والضمان الاجتماعي - ويبين كيفية تأثرها بالعوامل الخارجية التي أفرزت برامج وخدمات لا تتناسب والحاجات الفعلية لتلك المجتمعات. وحسب رايه، فإن عملية تطوير بدائل في ظل مقتضيات التنمية لا بد أن تتطلب ابتكار سياسات تجمع التجربة الجديدة منتجة من واقع المجتمع وظروفه ومنسجمة مع معطياته الاقتصادية والاجتماعية. ويقترح الكاتب في الفصل السادس والأخير ربط السياسات الاجتماعية في الدول الغربية المصنعة بالتجارب التنموية للدول النامية وذلك سعيًا وراء تطوير «منظور عالمي» للسياسة الاجتماعية يكون قادراً على ردم الهوة المتسعة بين هاتين المجموعتين من الدول. ويمكن أن نسوق في هذا الصدد مأخذين على الكاتب يتلخص الأول في أنه عند اقتراحه لبدائل السياسات الاجتماعية في دول العالم الثالث ركز جهده على استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية التي تعتبر بحد ذاتها

استراتيجية «مضللة» ومعوقة للتنمية لأنها أساسا لاتتعامل مع الأسباب الحقيقية للتخلف بقدر ما تتعامل مع مؤثراته. أما المآخذ الثاني، فله علاقة بالأول إذ أن الكاتب يقترح على صناع القرار في الدول الغربية المصنعة ان يستفيدوا من التجارب التنموية الجديدة لدول العالم الثالث عند صياغة السياسات الاجتماعية الخاصة بمجتمعاتهم، وهو بذلك يقع في المحذور لأنه أعاد تصدير نفس الاستراتيجية التي طورها الغرب من أجل تحقيق تبعية الدول النامية له، وهذا ما لا يمكن ان يسمع به وذلك لأسباب عديدة لانشك بأنها تغيب عن ذهن القارئ المتبصر هذه الأمور.

وفي الختام لا بد لنا من الإشارة الى أهم الإضافات التي ساهم بها هذا الكتاب في مجال دراسة السياسات الاجتماعية المقارنة، فلقد اعتمد المؤلفان في سعيهما لتفسير السياسات الاجتماعية في دول العالم الثالث على مفاهيم وتعميمات نظرية مستمدة من واقع وظروف هذه الدول في علاقتها بدول الغرب المصنع وذلك سعيا وراء تطوير «منظور عالمي» للسياسة الاجتماعية. كما ان المؤلفين قد وفقا في ربط معالجتها لقضايا وموضوعات السياسة الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية الماثلة في المحيط الذي ظهرت وتطورت فيه. وتتلخص الاضافة الثالثة لهذا الكتاب في أنه تناول قضايا ومشكلات السياسة الاجتماعية وعلاقتها بمعضلة التنمية في دول العالم الثالث وبذلك يكون قد تجاوز محدودية الكتابات التقليدية في هذا المجال. ويبقى ان نشير الى أن هذه المحاولة لتطوير منظور عالمي وشمولي للسياسة الاجتماعية لم تكتمل في هذا الكتاب، خاصة لأن انعماساتها العملية وتوصياتها لا يمكن لها ان ترى النور في ظل نظام اقتصادي عالمي يقوم على سيادة واستغلال فريق من الدول لفريق آخر.

Habits Of Heart : Individualism and Commitment in American Life.

عوائد القلب : ظاهرة الفردية في المجتمع الأمريكي.

Robert N. Bellah and Others

روبرت بللا وآخرون

مكتبة بريثال ، هاربر ورو، نيويورك 1986 ، 355 ص.

مراجعة : محمود اللّوادي

جامعة لورنسيان - كندا

إن المقولة الرئيسية لكتاب «عوائد القلب» تتمثل في تحليل ظاهرة الفردية Individualism في المجتمع الأمريكي من ناحية ونقد صريح لمخاطر تصلب هذه الظاهرة على البنية الاجتماعية للمجتمع الأمريكي المعاصر من ناحية أخرى. فطبيعة الفردية الأمريكية كظاهرة نفسية اجتماعية

تتميز - في نظر المؤلفين - عن غيرها من أنماط الفرديات الأخرى بالمجتمعات الغربية المتقدمة. فالتصنيع والتحديث عمليتان مهمتان ساعدتا وتُساعدا على ظهور الفردية في هذه المجتمعات. ومن ثمّ فظاهرة الفردية الأمريكية قد تأثرت وتأثرت هي الأخرى بهذين العاملين. وهناك ما يدل في هذا الصدد على أن مجتمعات العالم الثالث السائرة في طريق التصنيع والتحديث قد بدأت تتجسم فيها ملامح عدة لظاهرة الفردية. وهكذا يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط $Correlation$ قوية بين ظاهرتي التحديث والتصنيع⁽³⁾ من جهة وظاهرة تصلب الفردية من جهة أخرى. فليس هناك إذن ما يميز - الى حدّ كبير - طبيعة ظاهرة الفردية الأمريكية على هذا المستوى.

لكن ما يميز ظاهرة الفردية الأمريكية هو - في رأي أصحاب الكتاب - الظروف التاريخية الاجتماعية المميّزة لنشأة المجتمع الأمريكي التي سبقت بتأثيراتها على طبيعة الفردية كلّاً من عمليتي التصنيع والتحديث اللتين عرفها هذا المجتمع في القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذا هو المستوى الثاني الذي بواسطته حلل الباحثون طبيعة وجذور ظاهرة الفردية ونجحوا في إبراز السمات الخاصة للفردية الأمريكية كما سوف نرى في هذه المراجعة.

طبيعة الدراسة : إن كتاب «عوائد القلب» هو حصيلة بحث سوسيولوجي ميداني حول ظاهرة الفردية في المجتمع الأمريكي الحديث وهو في الوقت نفسه نتيجة لمطالعات تاريخية وفلسفية اجتماعية قام بها المشاركون في هذه الدراسة. ويتصدر هذه المطالعات كتاب الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي De Tocqueville : الديمقراطية في أمريكا. وقد خطط ونقّذ هذه الدراسة الميدانية فريق بحث أمريكي يتكون من أربعة علماء اجتماع وفيلسوف وهم : Robert Bellah و Richard Madsen و Steven Tipton و William Sullivan و Ann Swidler. وقد شملت الدراسة عينةً بلغ عدد أفرادها مائتي شخص يتمون الى الطبقة الوسطى البيضاء للمجتمع الأمريكي، وقد دامت مدة البحث خمس سنوات : أي من (1979) حتى (1984) ويعترف أصحاب هذا البحث أن منهجيتهم التي استعملوها في جمع المعطيات الميدانية حول ظاهرة الفردية ليس فيها ابتكار أو تجديد، وإنما هي في الحقيقة منهجية بحثية تُعَدُّ من أقدم مناهج ووسائل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. فقد اعتمد الباحثون أساساً على الملاحظة المشاركة Participant Observation والمقابلة في دراسة عينة البحث. ويؤكدون أن توجّه الدراسة الرئيسي ليس توجّهاً ذا طابع نفسي أو اجتماعي (سوسيولوجي) وإنما هو في الأساس توجّه ثقافي كُنّا نطمح الى معرفة الأسس التي يستند عليها الأمريكيون المحدثون ويحتون منها معنى حياتهم ثمّ كيف ينظرون الى أنفسهم ومجتمعهم. . . ولسبر ظاهرة الفردية في المجتمع الأمريكي المعاصر ركّز الباحثون من ناحية على دراسة الجانِب الخاص لحياة أفراد العينة، ومن ناحية ثانية دراسة الجانِب الاجتماعي لها. وهو منبج مقارن من نوع «ويضدها تميّز الأشياء». فللقاء الضوء على معنى الحب والزواج للفرد الأمريكي ينتمي الى دراسة الجانِب الخاص Private Life كما حدده أصحاب البحث. أما دراسة مدى مشاركة الأمريكيين في الأنشطة المدنية الجماعية مثل الانتماء الى الجمعيات التطوعية والحركات السياسية فهي من نوع ماسماه المؤلفون بالحياة العامة Public Life للمواطن الأمريكي

الحديث. فأن سُدولاز قامت بمقابلة رجال ونساء من مدينة San José وضواحيها بولاية كاليفورنيا. وقد التقى شتيفن ثيتر بعلماء نفس ومعالجين نفسيين Psychiatrists وأطباء نفسيين Psychologists من منطقة مدينة سان فرانسيسكو. كما أنه استجوب بعض المرضى النفسيين الذين تلقوا علاجات نفسية للتعرف على طبيعة تأثيرها عليهم من حيث فهمهم لأنفسهم، ومن حيث نظرتهم إلى المشاركة في الحياة الاجتماعية، وعلاقاتهم الغرامية والمهنية. وفي كلا هاتين الحالتين فإن الباحثين يهدفان إلى قياس ظاهرة الفردية عند المبحوثين.

أما قياس مدى اندماج الأمريكي الحديث في النسيج الاجتماعي الجماعي لمجتمعه فقد قام بدراسة كل من ريشارد مدسن ووليم سلفن. فالأول اختار أفراد عيته قرب كل من مدينة بوسطن بشرق الولايات المتحدة ومدينة سان دياجو بغربها حيث ركز مقابلاته على أعضاء جمعيات تطوعية مثل جمعية الشبان المسيحيين YMCA، ونادي الروتري Rotary Club. أما الثاني فقد درس مؤسستين سياسيتين هما معهد دراسات القيم المدنية وحملة من أجل الديمقراطية الاقتصادية في كل من مدينة فيلادلفيا وسانت مونيكا Santa Monica على التوالي. وبالنسبة لخامس فريق هذا البحث السوسيولوجي روبرت بلاه فإنه لم يشارك أساساً في الجانب الميداني وإنما أنيطت بعهدته مسؤولية كتابة وتحرير المخطوطة النهائية للكتاب. كما أنه أعطي فرصة أكبر في المساهمة في الجانب النظري لموضوع البحث كما يتضح ذلك بالخصوص في خاتمة الكتاب تحت عنوان: Social Science as Public Philosophy أي العلوم الاجتماعية كفلسفة تهم العامة لا الخاصة فقط.

البُعد التاريخي للفردية في المجتمع الأمريكي: يعترف المؤلفون بأن المعطيات الامبريقية على ظاهرة الفردية الأمريكية لا تكفي لفهم هذه الأخيرة فهماً صحيحاً. فالحفلة التاريخية لا بد منها في أي تقصّر ومحاولة جديدين لا يستفاح طبيعة الظاهرة الاجتماعية. فأصحاب الكتاب اعتمدوا اعتماداً رئيسياً هنا على تصور الفيلسوف الفرنسي De Tocqueville لظاهرة الفردية الأمريكية يوم زار المجتمع الأمريكي وكتب كتابه المشهور بجزئيه: الديمقراطية في أمريكا Democracy in America بين 1835 و 1840. ومن المؤكد أن هذا المفكر الفرنسي قد لاحظ ظاهرة الفردية يومئذ في المجتمع الأمريكي، فوصف بعض ملامح الفردية عند الأمريكيين هكذا: «إنهم تعودوا على رؤية أنفسهم في حالة انزعال متخيلين أن كل مصيرهم زهن أيدهم... وهم أناس لا يسيرون أجدادهم فقط بل أيضاً أولادهم كما أنهم يميلون إلى عزلة أنفسهم عن معاصريهم. وهكذا كُتب على كل فرد أن يتحمل مسؤوليته وحيداً. وفي هذا خطر قد يقود الشخص إلى سجن نفسه في عزلة قلبه».

ويبدو مما في ملاحظات دي توكفيل حول ظاهرة الفردية أن هذه الأخيرة لم تكن متسعة الانتشار فحسب بل متجلدة أيضاً في عمق بنية الشخصية الأمريكية. ومن ثم أطلق عليها عبارة عوائد القلب الذي جعل منه فريق الباحثين العنوان الرئيسي لكتابهم. ولا يخفى أن شبح الفردية قد أحدث قدراً كبيراً من القلق والتشاؤم عند صاحب كتاب الديمقراطية في أمريكا. ففي رأيه أن أفراد المجتمع، الذين لا يجمعهم روابط متبادلة (بل توجد بينهم شبه عدواة متبادلة) وبالتالي فهم منفصلون عن بعضهم البعض لا يستطيعون مقاومة النظام السلطوي القاهر الذي لا يستبعد

ظهوره في مثل تلك الظروف. ويرى المؤلفون أن نمط الفردية الذي يتحدث عنه دي تُكفيل له خلفيته التاريخية في نشأة الأمة الأمريكية نفسها. يتضح ذلك في مواقف بعض الشخصيات والقيادات الأمريكية الأولى البارزة (1706-1790) Benjamin Franklin. أكد على أهمية تحسين الفرد لمكاسبه الشخصية. إذ أن ذلك يحسّن في نفس الوقت وضع المجتمع ككل. وهكذا وُلدت في نظر أصحاب الكتاب فكرة الفردية النفعية Utilitarian Individualism في المجتمع الأمريكي النامي. وقد نادى كل من (1588-1642) John Winthrop, (1743-1826) Thomas Jefferson بالدور الكبير لاستقلالية الفرد في المجتمع الأمريكي الجديد. علماً بأن الأول يمثل ماسماه الباحثون بالتقليد الديني Biblical Tradition بينما يمثل الثاني التقليد الجمهوري Republican Tradition. وهكذا فتمودج الإنسان الصانع لنفسه Self-Made Man الذي نادى به فرانكلن هو بالتأكيد - في نظر الباحثين - أكثر تطوراً في فرديته مما دعا إليه كل من جيفرسون ووثروب. فقيمة الفردية تمثل إذن رمزا ثقافيا رئيسيا للمجتمع الأمريكي منذ نشأته الأولى. وإن الظروف التي عرفها هذا المجتمع منذ القرن التاسع عشر لم تخفف من شوكه هذه الظاهرة بل زادت في تصلب عودها.

ملاحظ تصلب الفردية بالمجتمع الأمريكي الحديث: يُشير أصحاب الكتاب إلى أن اتساع ظاهرات التصنيع والتنظيم والتحديث التي شهدتها المجتمع الأمريكي في العصر الحديث عملت كلها على تعزيز قاعدة ظاهرة الفردية فيه. فتمط كل من شخصية ما يُسمى بالانجليزية The Entrepreneur (التاجر) و The Manager (رجل الأعمال) يمثل في نظر المؤلفين نموذجين رئيسيين لظاهرة الفردية بملامح حديثة نتيجة التحولات الخطيرة التي اكتسحت المجتمع الأمريكي خاصة في القرن العشرين. فهذا النوع من التجار يتسم بقدرته هائلة على التنظيم والإدارة وتحمش الأخطار بروح عالية في الأعمال التجارية. ومن ثمّ فقد أصبح نموذج الفرد الأمريكي الحديث الذي يستطيع أن يتسلق الهرم الاجتماعي بجهوده الخاصة في التجارة والاقتصاد.

أما رجل الأعمال فدوره حساس هو الآخر في تسيير المؤسسات والشركات التي تضخم عددها في المجتمع الأمريكي منذ الخمسينات على الخصوص. ونجاحه يعتمد أساساً على قدرته الذاتية وكفاءته القيادية للشركة أو المؤسسة التي يعمل فيها. ويرى أصحاب هذه الدراسة أن فلسفة الخبير النفسي The Therapist أصبحت نموذجاً آخر ذا تأثير واسع على تصلب ظاهرة الفردية عند الإنسان الأمريكي الحديث. فالعلاجات النفسية للفرد طالما تركز على أهمية استقلاليته كعاعدة لأي علاج نفسي يُرجى منه التخلص شخصية الفرد من الأعراض المرضية. «الفرد لا يمكن أن يُحب الآخرين قبل أن يحب نفسه». وهي دعوة صريحة لتبني الفردية الانانية^{٩٠}. ويلاحظ المؤلفون أن بحثهم ليس هو أول دراسة اجتماعية (سوسيولوجية) ميدانية تتطرق إلى ظاهرة الفردية في المجتمع الأمريكي المعاصر. فدراسات (1929 و 1939) Robert and Helen Lynd أوضحت أن القيم الدينية Biblical والجمهورية Republican أخذت في التدهور أمام انتشار قيم الفردية النفعية Utilitarian Individualism في طول وعرض المجتمع الأمريكي. وماتوضحه هذه الدراسة بما لا يقبل أي ريب هو تجلر سمة الاتكال على النفس Self-Reliance بين عينة الباحثين.

وعلى هذا الأساس فإن مغادرة الأمريكي الحديث لعائلته أو لكنيستته يصبح أمراً طبيعياً عنده. كما أن العمل Work يمثل قيمة رئيسية للإنسان الأمريكي اليوم. فالعمل يُعطي معنىً لذاتية الشخص ومعنىً للحياة لديه.

ونشأ عن هذا الوضع وضع ثقافي Cultural هو ماسماه الباحثون بالحيرة العقائدية على المستوى المجتمعي والفردى على السواء. فاهمية العلاقات العائلية أصبحت لاتعني الكثير عند الأمريكيين. وكذلك الشأن بالنسبة للمعنى التقليدي لمفهوم الصداقة. فهذا الأخير كان يعني ثلاثة أمور: (1) تمتع الفرد بصحبة الآخرين (2) الصداقة مفيدة لكل الأصدقاء (3) يجمع الأصدقاء التزام واحد. ويرى المؤلفون أنه مع سطوة تيار الفردية الأنانية في المجتمع الأمريكي الحديث لم يبق من الصداقة من معنى الا ماورد في رقم (1) أعلاه. ولعل أقل ما يفهمه أمريكيو اليوم من معاني الصداقة التقليدية هو ما جاء في رقم (3). وما يؤخذ بهذا الصدد عن علوم العلاجات النفسية نظرياً وعملياً هي عدم قدرتها على إنشاء علاقات ثابتة بين الأفراد أو على ربطهم بالتزامات جماعية.

تناقضات الوازع الفردى بالمجتمع الأمريكى الحديث : يؤكد المؤلفون أن من أكبر تناقضات الفردية الأنانية الحديثة أنها أعطت من جهة طموحات هائلة للفرد، ومن جهة أخرى أقحمتها في أعقد المشاكل. وهو بُعدٌ تميّز به الفردية الحديثة عن كل من الفردية الجمهورية والفردية الدينية. فهاتان الأخيرتان تدعوان، في نظر أصحاب الكتاب، الى التقيد بنوع من الاعتدال بين تحقيق فردية الإنسان من ناحية والصالح العالم من ناحية أخرى. وإن اكتساح موجة الفردية الأنانية للمجتمع الأمريكى الحديث لم يبق ولم يذر فالحياة السياسية والحياة الدينية والحياة المجتمعية تأثرت كلها بروح هذه الفردية. إن حركة القوة السوداء Black Power حركة سياسية ذات منافع شخصية فردية للأقلية السوداء لا غير. ومن ثمّ فإنها لم تلقَ الدعم الشعبي من كل فئات المجتمع الأمريكى مثل حركة تحرير العبيد أو الجلاء عن فيتنام.

وكذلك الشأن بالنسبة للحياة الدينية، فالأمريكي الحديث يعتبر أكثر فأكثر أن تدينه يتمثل في علاقته الشخصية بالله لا في انتسابه الى الكنيسة. فالكنائس أصبحت تُعرف نفسها كجمعيات تعتمد على العون الشخصي Churches in the U.S define themselves as communities of personal support وهو الاتجاه يتماشى مع بعض دعوات الشخصيات الأمريكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للمنادية وبفريد Individualize الدين، أمثال Thomas Paine الذي كان يعتقد وأن عقله هو كنيسته My mind is my church.

معضلة الفردية في المجتمعات الغربية الحديثة : مما لاشك فيه أن المجتمعات الغربية الحديثة بدأت تضيق بالانعكاسات الخطيرة لظاهرة الفردية على التضامن الاجتماعي والنسيج الاجتماعي ككل. وبالتالي فهناك مناقشات أكثر فأكثر حول مشاكل الوحدة Solitude والانعزال خاصة بين الشباب وتزايد انخفاض السكان وتقشي الانحراف والجريمة والأمراض الجنسية وفي طبيعتها

مرض الأيدز AIDS . . وكلها أطروحات تربط هذه القضايا وشبهاتها بمعضلة الفردية من قريب أو بعيد . فكتاب «Habits of the Heart» يصدر إذن في ظروف مواتية لطرح ومناقشة ظاهرة الفردية بلاعها الأتانية الحديثة . إن نقد المؤلفين لهذه الظاهرة لا يحتاج إلى إثبات . فيكفي أن نقرأ في آخر هذا الكتاب (ص 247 - 298) «يجب على الأشخاص الذين يرون أن الدين مسألة فردية (لاجامية) أن يتعلموا أن العزلة (الانفراد) بدون الانتهاء إلى الجماعة هو بكل بساطة وحدة (3) : Religious individuals would have to learn that solitude without community is merely loneliness» . فهم يرون أن التحولات التحديثية التي عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي منذ أوائل هذا القرن على الخصوص قد كان لها انعكاسات خطيرة على مستويين : (أ) مستوى البيئة الطبيعية الذي طأنا نجده مُهْدًا من طرف آثار عمليات التصنيع بأنواعها المختلفة . وتأتي الصناعة النووية كما اتضح مخاطرهما في كل من Three Mile Islands في الولايات المتحدة و Chernobyl في الاتحاد السوفياتي في طبيعة مايبعد الأيكولوجيا لأعلى مستوى علي أو قومي فحسب بل على مستوى عالمي شامل . (ب) مستوى ماسماه المؤلفون بالأيكولوجيا الاجتماعية Social Ecology وتعني هذه العبارة أن النسيج الاجتماعي في المجتمع الأمريكي أصبح مُهْدًا هو الآخر من جراء نقشي ونهذر ظاهرة الفردية الأتانية بين كل فئات المجتمع الأمريكي الحديث . وفي رأي هؤلاء العلماء الباحثين أن النسيج الاجتماعي الذي يعرفه المجتمع الأمريكي الحديث هو نسيج مُفْتَت . ومن ثم فليس هناك أمل يرجى لمستقبل هذا المجتمع إذا هو لم يتدارك الأمر قبل فوات الأوان وذلك بتصحيح وترميم النسيج الاجتماعي . Without it there may be . The need is for vital social ecology . very little future to think about at all (p. 286)

ويعترف مؤلفو الكتاب أن الوضع يحتاج إلى تغيير جذري لقيم الشعب الأمريكي . ولكن تحقيق ذلك لا يبدو سهل المثال . إذ أن مايتطلبه الأمر ليس أقل من استئصال عوائد القلب ذاتها . وهذه مسألة عويصة كما يعرف ذلك كل متأمل وعملل طبيعة جذور ظاهرة الفردية . فالإنسان - في رأي كاتب هذه السطور - ليس اجتماعيا بالطبع فقط كما عبّر عن ذلك الفلاسفة الاجتماعيون بمن فيهم ابن خلدون ، وإنما هو أيضا فردي بالطبع . وبالتالي فإن مركب الفردية - الاجتماعية هو أحد الخطوط المزدوجة المتقابلة التي تنصف بها الشخصية البشرية . فالبيئة الاجتماعية التي تنشأ فيها هذه الأخيرة هي إذن التي تُحدّد في النهاية مدى سيطرة أحد الحطّين على الآخر ، أو مدى التوازن بينهما . وفي نظرنا أن ظاهرة الفردية الأمريكية هي إفرازة طبيعية للبنية الثقافية (الأيديولوجية) الاجتماعية الاقتصادية التي عرفها المجتمع الأمريكي منذ نشأته الأولى . ومن ثم فإن المخرج من مازق الفردية يتوقف على درجة مقدرة المجتمع الأمريكي الحديث على تغيير طبيعة معطيات بنيته الثقافية الاجتماعية الاقتصادية . ولا يبدو لنا ذلك ممكن الحدوث في ظروف طبيعية . نحن نرى أن أمل التغيير يُصبح أكثر احتمالا في ظل وجود ما يمكن أن نسميه «بطروف قاهرة» تمس كل مستويات بنية المجتمع الأمريكي . وإن «عوائد القلب» للحياة الجنسية الإباحية التي عرفها المجتمع الأمريكي منذ الستينات على الخصوص لم يكن يُتَظَر أن تُحد من الحرية الفردية في ميدان

الجنس لولا تفشي الأمراض الجنسية وفي مقدمتها مرض الإيدز AIDS القاتل الذي يعتقد الدارسون أنه سوف يكون ذا ثقل في تغيير طبيعة الحياة الجنسية ما لم يعثر الطب على دواء شافٍ لهذا المرض.

ولعل تقلص السكان في المجتمعات الصناعية الغربية (ألمانيا الغربية ومقاطعة كويك بكندا ثانياً في المقدمة) سوف يكون له تأثير على تقويم مفهوم الفردية بهذه المجتمعات. فالاحصائيات تشير إلى أن انخفاض السكان في هذه الأقطار سوف يصبح فعلاً مهدداً لقوام هذه الأمم على مستوى الإنتاج، وبالتالي الاقتصاد. وسوف تكون الانعكاسات جلية في بداية القرن الحادي والعشرين. يومئذ يجوز أن ندرك هذه الشعوب ومسؤولوها مخاطر تدهور العامل الديمغرافي فتغير قيمها التي تركز الآن أكثر ما تركز على الحياة الزوجية وتعطي مكانة شبه هامشية لظاهرة الأولاد، أو هي تلغي تماماً إمكانية الإنجاب من حسابها، أو هي تفضل العزوبة على الزواج. فهذا النمط الحياتي الفردي السائد في المجتمع الأمريكي الحديث وغيره من المجتمعات الصناعية الغربية يمكن أن يشهد تحولاً إذا اتضح لها في القرن القادم أنها فعلاً مهددة بالاندثار السلمي كما أننا نعتقد أن مجابهة هذه المجتمعات لأزمات اقتصادية^{١٩} حادة سوف تكون عاملاً آخر يشجع روح التضامن الجماعي وبالتالي يخفف من تصلب عود ظاهرة الفردية.

ومع الأسف فإن مؤلفي الكتاب لا يتطرقون إلى استراتيجية أو سيناريو - كما حاولنا أعلاه - للحديث عن احتمالات تغير الفردية الأمريكية الشرسة إلى فردية مدنية تعيش وتنمو في ظل الترابط الاجتماعي. كل مايقولونه في آخر الكتاب هو عبارة عن مواعظ أو تأملات فلسفية ولقد تخيلنا أنفسنا أننا خلقية خاصة على أديم الأرض، مختلفين عن بقية الشعوب الأخرى. لكن اتضح لنا في أواخر هذا القرن أن فقرنا فقر مدقع مثله مثل فقر أفقر الأمم^{٢٠} (ص 295). ولعل موقفهم هذا دليل على أن أملهم ضئيل بشأن استرجاع المجتمع الأمريكي الحديث، في الأمد القريب على الأقل، لروح التضامن الاجتماعي المجتمعي أو ماسمونه بالإيكولوجيا الاجتماعية.

الهوامش

(1) إن الحديث والتصنيع بمفهومهما الغربي آتيا إلى ما يمكن أن نطلق عليه «بنية ثقافية (قيمية) صناعية اقتصادية» شجعت على أهمية فردية واستقلالية الفرد من ناحية وقُلّت من جهة أخرى من أهمية دور التضامن الاجتماعي المباشر بين أفراد المجتمع الصناعي الحديث. وإن طبيعة هذه البنية في المجتمع الأمريكي تتميز عن غيرها في للمجتمعات الغربية المعاصرة الأخرى كما يتضح في هذه المراجعة.

(2) إن كاتب هذه السطور يرى أن ظاهرة التقييل في المجتمع الأمريكي الحديث يمكن أن تكون عرضاً لتصلب الفردية فيه. فالتقييل جازئ في هذا المجتمع بين الجنسين فحسب. فلا يجوز للذكر العادي أن يُقبل شبيهه، ولا للمرأة العادية أن تقبل شبيهتها (رغم وجود بعض المرونة بخصوص تقييل الجنس اللطيف بعضه لبعض). وكذلك فظاهرة التصاصف وتقييل الأولاد ظاهرتان نادرتان. وبعبارة أخرى فإن

- التقيل في المجتمع الأمريكي (والكندي أيضا) ظاهرة عمودية لا أفقية كما هو الشأن في معظم مجتمعات العالم الأخرى. فرسم حدود التقيل بهذه الشدة لابد أن تكون له علاقة بطبيعة الفردية بشمال أمريكا التي وصفها أصحاب الكتاب بالتطرف والتصلب.
- (3) «حسرة العالم» M. Gauchet / Le Désenchantement du Monde (Gallimard, Paris 1985) إن تمهيش دور الدين في المجتمعات الحديثة الغربية أدى الى ماسماه الكاتب «بحسرة العالم».
- (4) هذه هي إحدى مقولات عالم الاقتصاد الأمريكي روبرت هيلبرونر Robert Heilbroner من محاضرة له في إحدى الجامعات الكندية عام 1978.

أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة

محمد مخزوم

معهد الانماء العربي، بيروت، 1986، 200 ص.

مراجعة : تركي علي الريمو

القاسميلي - سوريا

يتألف الكتاب من اربعة فصول وبعض الملاحق التي تضمنت عرض نص بعض الدساتير والخط الهمايوني ومن مقدمة، في حدود الصفحتين. يشرح فيها المؤلف دوافع تأليف الكتاب إذ «ان رصد مواقف الشرائع الاجتماعية في العالم العربي، وتحديد مفهومها للسلطة السياسية في القرن التاسع عشر، أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي زمن مضى، لا لحسم الجدل القائم فحسب، وإنما لرسم طريق مستقبل هذه الأمة التاريخي في ضوء الدلالات الأولية. ولذلك فإن صوابية السؤال المطروح عن هذه المسألة لاتقل أهمية عن أية استخلاصات أو استنتاجات ملحة من الزمن الحاضر» (ص 6).

الفصل الاول بعنوان - تحولات جذرية في مفهوم السلطة في الدولة العثمانية: وفيه يرى المؤلف أن نظام الحكم في الامبراطورية العثمانية هو في جوهره نظام عسكري، يستند ويقوم على ثلاثه أجهزة.

أولاً : الجهاز السياسي، ويقف على رأسه اسطنبول، الممثل الوحيد لرعاياه ولمصالح المسلمين يحكم باسم الحق الإلهي. تسلك النقود باسمه ويخطب له في المنابر. ولم يكن يتقيد بغير أحكام

الشرعية الاسلامية، ويضيف المؤلف ان الدولة من الناحية النظرية كانت ملكاً خاصاً به. ثم المصدر الاعظم الذي يقرر شؤون الدولة ومصالحها. ثم الولاة الذين يمثلون السلطان في ولاياتهم. ثم البفتردار الوكيل السلطاني للشؤون المالية، ونظام الديوان الذي يضم رؤساء القبائل للتشاور في السلم والحرب.

ثانياً : الجهاز الديني ويترأسه المفتي - شيخ الاسلام - الذي يعين القضاة ويرفع راية الجهاد، بتوجيه من السلطان، ويضم هذا الجهاز العلماء كالقضاة والمفتين وخطباء المساجد والوعاظ وأئمة الصلاة والأشراف الذين يتحللون من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً : الجهاز العسكري : الخدمة العسكرية أساسها إقطاعي (تيمار)، فالأراضي المفتوحة وزعت على شكل أقطاعات مقابل الخدمة العسكرية، ومع اتساع الدولة برز الاعتماد على المرتزقة كبديل، ثم الانكشارية التي تتألف من غلمان النصارى. إلى جانب هذا كانت هناك القوة البحرية التي يتألف قوامها من اليونانيين والطلين، لذلك بقي الاسطول العثماني عاجزاً عن أية مجابهة مع أساطيل الدول الأوروبية. ومع بداية القرن السابع عشر بدا الانحطاط نتيجة لعوامل داخلية وخارجية (حركات التمرد بين صفوف الانكشارية، تصاعد المد القومي عند شعوب البلقان، حروب القرم، الفساد الإداري المستشري، بقاء الهيكل الاقتصادي على وضعه القديم بالمقارنة مع التقدم التجاري في الغرب وضعف أهمية البحر المتوسط الاقتصادية مع اكتشاف الطرق البحرية الجديدة، الحركات الانفصالية الوهابية والسوسمية والمهدية والمعنية، وحركة ظاهر العمر وأهمها محاولة محمد علي باشا، ثم الامتيازات الأجنبية التي منحها السلاطين لقنصل أوروبا والتي تعود في جذورها إلى أيام السلطان سليمان القانوني سنة 1535). على أن المؤلف يرى أن الانهيار الحقيقي في الدولة العثمانية يعود بجذوره إلى حرب القرم واحتلال جورجيا من قبل الروس وضمتها عام 1800 وإلى حملة نابليون على مصر عام 1798 والتي تشكل ضربة قاصمة إلى ظهر الامبراطورية.

وتحت تأثير هذين الأمرين يقول المؤلف: بدأ المسلمون بوعي حقيقتهم. فالأوروبيون الذين لم يكونوا سوى برابرة صدمتهم الدولة العثمانية عن الديار المقدسة أصبحوا هم الذين يمسكون بزمام الأمور ويرتادون آفاق التقدم. وعبر هذا حيث جهود الإصلاح التي تستهدف النهوض بالامبراطورية في ثلاثة اتجاهات..

أ - إصلاح النظام العسكري وذلك بالقضاء على الانكشارية وتحديث الجيش على أساس النظم العسكرية الأوروبية.

ب - إصلاح النظام الدستوري للدولة العثمانية في إطار الحركة الإصلاحية التي نشأت في الامبراطورية والتي مرت بثلاثة أدوار.

- الدور الاول: 1839 - 1876 اشتمل على ثلاثة خطوط :

أ - خط مكخانة 1839 الذي تضمن اصلاحات ادارية وقضائية ومالية وعسكرية والتأكيد على المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية والذي توج بما يعرف بالخط الهمايوني عام 1856.

ب - خط التنظيمات الخيرية الإصلاحية عام 1856، وهو بمثابة هدية، كما يقول المؤلف، قدمها السلطان لحلفائه من الانجليز والفرنسيين الذين ساعدوه في حرب القرم. والذي مهد الى مزيد من الامتيازات الأجنبية.

ج - خط التنظيمات التي صدرت من 1856 - 1876 التي صدرت في عهد السلطان عبدالمجيد تحت وطأة الضغط الاوروبي وأهمها إصلاح عام 1874 والذي أكد حق جميع الرعايا في الانتخاب وأكد المساواة بينهم وفصل بين السلطين التنفيذية والقضائية.

- الدور الثاني - ويشمل العهد الدستوري الأول 1876 - 1908 الذي ساهمت فيه مجموعة عوامل منها اتساع العلاقة مع الغرب، الجدل السياسي حول مفهوم السلطة السياسية الذي قاده المتنبرون بالإضافة الى الجو العام الذي شجع الآراء الحرة ودعا الى إقامة نظام حكم ديمقراطي على غرار الغرب وقد جاء القانون الأساسي الذي وضعه مدحت باشا والذي اقتبس من الاحكام الأوروبية تعبيراً وافيا عن هذا التوجه.

- الدور الثالث : العهد الدستوري الثاني 1908 - 1914 . إذ أن الاستبداد الحميدي الذي أدى الى إيقاف العمل بدستور 1876 ودفع جمعية الاتحاد والترقي الى تقييد حرية السلطان وإعطاء سلطات واسعة للمصدر الأعظم . لكن انقلاب السلطان على ذلك دفع الى انقلاب مضاد بقيادة أحد قادة جمعية الاتحاد والترقي حيث ادى الى خلع السلطان . ويشير المؤلف الى أن جمعية الاتحاد والترقي آلت الى ما انتهى اليه السلطان بتشديد القبضة على البلاد . وكان من جراء ذلك أن شهد مطلع القرن العشرين تطوراً واسعاً في تطور المفاهيم السياسية التي باتت بالنسبة الى النخبة العربية المثقفة ، على الأقل ، مطلباً حيوياً لا يبدل عنه .

الفصل الثاني : تطور النظام السياسي في مصر خلال القرن التاسع عشر : يرى المؤلف أن حملة نابليون على مصر مهدت الى ظهور دولة محمد علي باشا التي أقامها على النمط الأوروبي الى حد بعيد (ص 51) . فكانت الدواوين التي أقامها في مصر وبلاد الشام (ديوان الحربية والبحرية والتجارة والخارجية) على غرار الدواوين الأوروبية التي أقامها نابليون في مصر . وكان أهم هذه الدواوين وأكثرها تمثيلاً لطبقات الأمة على الإطلاق من وجهة نظر المؤلف هو ديوان المشورة الذي ألفه محمد علي عام 1829 ورأسه ابنه إبراهيم باشا والذي ضم 156 عضواً من كبار العلماء والموظفين والاعيان . إلا ان المؤلف يقودنا الى عدة استنتاجات مهمة : الأولى «أن السلطة التي تمتع بها محمد علي كانت تركز على نظام الحكم المطلق» (ص 54) . وثانيها «أن هذه المجالس كانت واجهة لاختفاء الشرعية على حكمه والامعان في زيادة إجراءاته الفردية» ص (55) . ولذلك فإن المؤلف يرى أنه لا يصح اعتبار تجربة محمد علي نواة لنظام الشوري الاسلامي أو النيابي بالمفهوم الغربي . فالتجربة بقيت اسيرة لطموحاته الشخصية ومصالحه السياسية داخل مصر وخارجها . لكن المؤلف يضيف قائلاً انها كانت بمثابة القاع الذي هيا لهبوب الرياح الديمقراطية الوافدة من الغرب .

وفي ضوء تقويم المؤلف لتجربة ابراهيم باشا في سورية يرى أن التشكيلات الادارية التي احدثها ابراهيم باشا في بلاد الشام (ديوان للمشورة يتألف من 12 - 21 عضواً لكل مدينة عدد سكانها أكثر من عشرين ألفاً يتخبون من الاعيان والتجار ويمثلون جميع المذاهب). كانت وأول تجربة من نوعها عرفتها المنطقة طوال حكم العثمانيين، وقد قدمت ولاشك فكرة العدالة المؤسسة على ضبط القوانين والمؤسسات وساهمت في القضاء على نفوذ الاقطاعيين الذين تحولوا الى جباة لصالح الدولة الجديدة» (ص 57).

وخلال عامين متتاليين توفي محمد علي وولده ابراهيم، وشهدت الفترة من حكم عباس باشا الى عهد اسماعيل مزيداً من التغلغل الاجنبي في مصر بحيث تحولت مصر، الى مستعمرة نتيجة لخفر قناة السويس، على حد تعبير المؤلف، وقاعدة لشحن البضائع الانكليزية بعد الحصول على امتياز سكة الحديد، وقد تهاقت باشوات مصر على كسب ود حلفائهم من الانكليز، ودخلت مصر في دوامة من الديون اضطرت اسماعيل باشا الى بيع اسهم قناة السويس التي قادت الى مزيد من التدخل الاجنبي وفرض الوصاية (تشكيل لجنة ثنائية فرنسية - انكليزية لمراقبة مالية مصر واستيفاء الديون).

الأهم من ذلك أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد صراعاً بين القديم (العرف والتقليد والشرح) وبين الحديث، (النزعة الاصلاحية). ويرى المؤلف «أن افكار الحرية والدستورية والبرلمانية وجدت إنتشاراً لها بين الأتلةجنسيا، اذ كانت وفود البعثات التي ارسلها محمد علي الى الغرب للدراسة قد أخذت تقدم افكارها التنويرية التي بدأت تلاقي رواجاً لم تعهده هذه الافكار من قبل» (ص 61).

ويلفت المؤلف نظرنا الى قضية مهمة جداً وهي (إنه مما ساعد على انطلاق هذه الافكار في مصر، أن القوى الحاكمة فيها والمتحالفة مع الانكليز سراً وعلانية، وتمسكاً منها بزيادة نفوذها وسيطرتها التامة، أخذت تضع للبلاد ويتوجبه من القوى المتحالفة المرتبطة مع الغرب، سلسلة من المؤسسات ذات الشكل الدستوري، موهمة بمشاريعها المتعددة المصلحين وأنصار التقدم بمواكبة العصرنة، حتى استطاعت ان تزيل من أمامها ثقل المواجهة الشعبية بعد عام 1882 عندما احتلت جيوش انكلترا مصر، (ص 61).

ويرى المؤلف ان عهد عباس وسعيد لم يشهد أي تطور في المجالين التمثيل والدستوري. الا أن عهد اسماعيل باشا (1863 - 1879) شهد حركة دستورية جنينية باتت فيما بعد مطلباً أساسياً عند جماهير المصريين المتففين وكبار الضباط من أبناء الطبقة الوسطى الذين أيدوا أحمد عرابي. لكن - وكالعادة فان المؤلف يتحفظ على دستورية اسماعيل. إذ سرعان ماتحول مجلس شورى النواب (75 نائباً) الى شاهد زور - والتعبير للمؤلف - لتأييد حكم اسماعيل باشا المطلق، الذي لم تتدخل عنه أسرته محمد علي طوال حكمها لمصر. أضف الى ذلك أن مجلس شورى النواب حصر حق الانتخاب بالمشايخ والاعيان والعمد القادرين على الدفع.

ولم تنفع الاجراءات الاخيرة في حل الأزمة المالية، إذ تخلفت الوزارة عن دفع رواتب الضباط لمدة عشرين شهراً وأحالت 2500 ضابط إلى الاستيداع. وفي الطرف الآخر كان التدخل الثنائي الفرنسي الانكليزي سافراً وكذلك فإن الافكار التنويرية التي قادها الافغاني ومحمد عبده ومدحت باشا قد لعبت دوراً كبيراً في التأكيد على الحرية والدستورية وجوب الإصلاح، مما أدى إلى تأجيل الصراع من مجلس النواب والحديوي في إطار اللائحة الوطنية التي اصدرها المجلس في دستور عام 1879 والذي حصر الحكم بالوطنيين. عندها تدخلت الدول الكبرى لدى السلطان العثماني لعزل اسماعيل وتولية توفيق لإتاحة الفرصة لمزيد من التدخل الأجنبي ولإعادة لجنة المراقبة الثنائية إلى العمل. وكان من نتائج ذلك اندلاع الثورة العراقية، لكن المؤلف يقودنا في النهاية إلى القول بأن العمل النيابي في مصر بقي من عام 1883 إلى عام 1912 صورة مشوهة خاضعة لسيطرة الحديوي المباشرة عليه.

الفصل الثالث الفكر السياسي عند المصلحين بين النظرية والواقع: يرى المؤلف أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تبايناً في الاتجاهات السياسية والاجتماعية في صفوف الحركة التنويرية يقسمها المؤلف إلى ثلاثة اتجاهات، يسميها نزعات.

أولاً - النزعة التوفيقية: تقول هذه النزعة بوجود تكيف الشريعة وفقاً لمتطلبات الحياة المدنية وفي ضوء المصلحة. فالتخلف من وجهة نظر رواد التوفيقية [جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا] لا يكمن في الاسلام، بل في المسلمين الذين لم يفهموا دينهم. ولذلك فإن رواد هذا الاتجاه حرصوا على التراث بقدر حرصهم على وجوب الافتتاح على الغرب واتجاهاته التجديدية. لأن الاسلام بنظرهم يملك امكانية التكيف وفق مستجدات جديدة تلائم المجتمع الاسلامي. وأن لاتعارض بين شوري الاسلام وبرلمانية الغرب، فالاسلام كما يقول الشيخ محمد عبده هو «دين ديمقراطي»، ويقول المؤلف ان النزعة التوفيقية هي وليدة الاحساس بالخطر الاوربي على العالم الاسلامي. لذلك فقد اتجه دعائها إلى محاربة النظريات المستوحاة من الغرب. والمؤلف يرى أن ذلك صحيح إلى أبعد الحدود مع بعض الاستثناءات. وبالرغم من الانتقائية التي تحكم هذه النزعة، فقد بقيت هذه النزعة - كما يجسدها الافغاني - ملهماً لحركات التحرر التي وقعت في وجه الاحتلال الأجنبي في مطلع القرن العشرين. فقد كان الافغاني واضحاً أكثر من محمد عبده في تحديد صفات الحاكم العادل ودوره في الدولة الاسلامية، وفي إنه لم يفرق بين السلطينن الروحية والزمنية بل اعترف بوجود تلازمهما. وهاجم الاستبداد والمستبدين تمثليين بشخصية اسماعيل باشا، داعياً إلى سلطة للشعب. الا أنه ظل أسير واقعه السياسي، كما يقول المؤلف، بحيث لم يضع صيغة واضحة ومتكاملة وبديلة لأنظمة الحكم التي تناسب مجتمعه.

ثانياً - النزعة الدستورية: فقد اعتبر رواد هذا الاتجاه [الطهطاوي، خير الدين باشا التونسي، أدب إسحق، أحمد فارس الشدياق] أن لا بد من التغيير عن التنظيمات والمؤسسات الغريبة الدستورية لحل المشكلة المطروحة حول مسألة شكل الدولة المقترحة للمجتمع الاسلامي (ص 95). وذلك في إطار هجومهم على الاستبداد، معتبرين أن اقتباس الفكر الاوربي ومؤسسته

منسجم تماماً مع روح الشريعة الاسلامية لأن أمور الدين تكون أكثر استقامة مع التنظيمات الدنيوية. ويعتبر خير الدين باشا من أبرز رواد هذا الاتجاه لأن الطهطاوي - وبالرغم من أنه أضفى الفكر العلماني إلا أنه لم يسلم من انعكاس الفكر السلفي عليه، والتعبير للمؤلف. فقد تساءل خير الدين باشا في كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» هل يتيسر لنا التقدم بدون إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا والمؤسسة على العدل والحرية؟ ولذلك فقد دعا إلى اقتباس هذه المؤسسات القائمة على العدل والمساواة كشرط للإصلاح والنهضة وذلك في إطار حربه على الاستبداد الذي يؤدي إلى الظلم والحرب، داعياً إلى مشاركة أهل الحل والعقد في كافة أمور السياسة لأهم الضمان الوحيد لحسن سير الأمور. فشكل الدولة عنده يقوم على ثلاث ركائز: (الملك، الوزير المباشر وأهل الحل والعقد).

ثالثاً - الاتجاه (النزعة القومية): يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن أصالة الحضارة العربية - العمل على تأكيدها - وإمكانية الخروج من دائرة التخلف لا يتم إلا باستعادة مجد العرب، أما عن طريق بحث التراث أو التكيف مع التقدم بما يلائم المجتمع العربي. وقد ساهم في هذه الصياغات بعض المسيحيين المتنورين (ناصيف اليازجي وپطرس البستاني وإبراهيم اليازجي صاحب القصيدة الشهيرة: «تنبهوا واستيقظوا أيها العرب» ونجيب غازوري الذي بشر بدولة قومية عربية مركزها المهلال الحبيب وترعرع بمهدة فرنسا)، والذين درسوا التاريخ الإسلامي بعقلية عصرية كما يقول ساطع الحصري، وكانت دعوتهم بمثابة البذرة الأولى لفكرة القومية العربية التي تقوم على أسس علمانية خالصة ومتجردة من الاعتبارات الدينية. وقد جاء المؤرخ العربي الأول معبراً كما يقول المؤلف: «عن أماني البورجوازية العربية وتطلعاتها إلى إمكانية انتعاش اقتصادنا إذا ما أخذنا بنظم أوروپا وقوانينها الموضوعية وغير من هذا الاتجاه الكواكبي الذي هاجم الاستبداد في كتابه «طبائع الاستبداد» وعدد أشكاله والذي وجد تعبيره - كما كان يرى - في الدولة العثمانية. ولذلك فقد اقترح إنشاء دولة دستورية بقيادة العرب. ويضيف المؤلف ملاحظة مهمة جداً: «أنه لم يستوعب العروبة خارج نطاق الاسلام» (ص 113).

الفصل الرابع - مفهوم السلطة السياسية في جبل لبنان في القرن التاسع عشر: يقول المؤلف إن خصوصية الجبل اللبناني تزيد على الخصوصيات الأخرى بفضل السياسة الأوروبية التي يشكل لبنان أحد أبوابها الواسعة للتدخل في أراضي الدولة العثمانية. وعبر هذا المنظور يقوم المؤلف بعرض وتطور مفهوم السلطة السياسية في جبل لبنان. ففي 1590-1635 وصل الأمير فخر الدين المعني إلى الحكم، وقد ارتكزت سياسته إلى امرين اثنين: التسامح الديني والعمل على تثبيت دعائم حكمه في الداخل، في إطار سعيه للاستقلال عن الدولة العثمانية. التي وجهت إليه حملة عسكرية أجهزت عليه وأتت بالشهابيين إلى الحكم. وقد ارتكز مفهوم السلطة الشهابية للحكم على ثلاثة أمور، أولها اضعاقت الأسر «المقاطعية» (الإقطاعية) الدرزية العريقة (كآل أرسلان مثلاً)، وثانياً تقوية بعض الأسر الدرزية الصغيرة لتلعب دوراً سياسياً بارزاً فيها بعد، وثالثها الاعتماد على بعض الأسر «المقاطعية» المارونية وإبرازها والذي مهد لتعاظم دورها مستقبلاً.

وبعد... فهذا الكتاب تكمن قيمته في انه يضاف الى سلسله من الدراسات الكثيرة التي طالت النهضة العربية والتي استهدفت الكشف عن مقومات الخطاب النهضوي العربي والذي يظل محكوماً بالتناقض الوجداني على حد تعبير الجابري الذي يحكم علاقته بالواقع والماضي الاسلامي وكذلك الحاضر الاوربي ومؤسسته. وعبر هذا فإن مجمل الدراسات حول النهضة العربية مثل دراسات ألبرت حوراني (الفكر العربي في عصر النهضة)، وهشام شرابي (المتقفون العرب والغرب)، وعزت قرني (العدالة والحرية في فجر النهضة العربية)، وكتابتنا الذي بين أيدينا - وذلك على سبيل المثال لا الحصر - تظل مفيدة الى حد كبير وتدخل في إطار من النقد الذاتي لتجربة مهمة في تاريخ العرب. هذا النقد المطلوب تهيئته يوماً بعد يوم وباستمرار.

الاسلام والمشكلة الاقتصادية

محمد شوقي الفنجرى

دار الوطن العربي للطباعة والنشر، الرياض، 1988، 196 ص.

مراجعة : محمد حافظ حجازي

معهد الادارة العامة بالدمام - السعودية

ثمة محاولات جرت - ومازالت - لإصلاح المسارات الاقتصادية في بعض الدول الاسلامية، ولكنها لم تؤت ثمارها، أو تحقق الغاية منها، سواء نُظِر لها اقتصاديون وطنيون، أو أجنب، مثل التجربة التي قام بها د. «شاخ» في اندونيسيا وبامت بالفشل بالرغم من نجاحها في موطنه - ألمانيا. وتحولت المشكلة الاقتصادية في هذه البلدان التي أخضعت نفسها للتجريب الى إشكالية مجالها الذهني، حيث تتزاحم وتتداخل مجموعة كبيرة من المعطيات محاولة تكوين نظرية⁽¹⁾، ومن ثم وضعها موضع التطبيق وانتظار النتائج. وهي معروفة سلفاً مادامت تجتزم من الشرق والغرب، ومادامت غير متسقة الاجزاء. وعبر هذه الصفحات نقدم مراجعة للكتاب في طبعته الجديدة المريدة والمنقحة، وعليه، فهي منسجمة مع آخر التطورات التي انتابت العالم في هذه الفترة.

تضم صفحات الكتاب (196 صفحة) في طبعته الجديدة والمنقحة تمهيدا يهيئ الالباب للتعامل مع الطرح الذي سيأتي في الفصول التالية، ثم الفصل الأول عن ماهية المشكلة الاقتصادية، فالفصل الثاني الذي يتناول الاسلام والعامل المادي، وثم الفصل الثالث ويعرض لتشخيص الاسلام للمشكلة الاقتصادية وموقفه منها، وأخيراً الخاتمة.

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب إن المشكلة الاقتصادية هي موضوع علم الاقتصاد كله، ممثلاً في ضرورة كفاية الانتاج، وتكافؤ التبادل، وعدالة التوزيع، وترشيد الاستهلاك. ولقد دخلت عليها ظواهر أخرى فاعلة لم تكن معروفة من قبل مثل: الانفجار السكاني، وسباق التسلح، والفهم الاستهلاكي، وتلوث البيئة، وتفاقم مديونية العالم الثالث، واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. ويضيف أن تأثير المشكلة الاقتصادية ينسحب على الدولة - أي دولة - ولا تتمحور المشكلة حول ندرة الموارد كما يروق للكثرة، وإنما في سوء التوزيع، والدليل على ذلك وجود ظاهرة الكساد التضخمي، وهي ظاهرة لم تعرف من قبل، ولم تفلسف. ليس هذا فحسب، بل إن العالم تمور جنباته الاقتصادية بسبب تشابك الايديولوجيات، وتهاوي الكثير من المبادئ والأفكار والنظريات. وعليه، تنطلق البشرية اليوم الى الانقاذ من المهالك، اذن فهي في أمس الحاجة الى المذهبية الاسلامية.

الفصل الأول - ماهية المشكلة الاقتصادية: لا يسلم المؤلف بتصور بعض الاقتصاديين، للمشكلة الاقتصادية بأنها تكمن في قلة الموارد أو التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات التوزيع. وإنما يراها وفق المنظور الاسلامي: بأنها تتمركز في قصور أو فساد سلوك الانسان بالنسبة للموارد الطبيعية، بعدم استغلالها، وبالنسبة لسلوكه - الانسان - تجاه أخيه، ومن ثم يتضح سوء التوزيع، ويظهر الفقر كمظهر جلي للمشكلة الاقتصادية، وهو ظاهرة قديمة، إلا أن وطأتها زادت وبلغت الدروة، في هذا العصر، بسبب زيادة سبل الاتصال، واتساع الفوارق، والنزعة الى التطلع للارقي، وبزوغ ظواهر مستحدثة عطشى لإشباعات جديدة. ولقد عبر فقهاء الاسلام عن عظمة الشريعة الغراء، عندما اطلقوا مصطلح حد الكفاية لكل مواطن، ويعد فقيراً من لا يتوفر له مثل هذا الحد، والذي عليه ان يوفره لنفسه بعمله وكده، فإن لم يستطع لمرض أو عجز أو بطالة أو غيرها، تكفلت له الدولة بذلك، من مال الزكاة.

الفصل الثاني - الاسلام والعامل المادي: يكمن في الحاجة سر الحياة، حيث انها الباعث على الحركة والنشاط، وقد اخطأت كافة المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية، حين تصورت ان الانسان مادة فحسب، وإن حاجاته ودوافعه مادية، متناسبة ان له حاجات روحية تتمثل أساساً في التعبد والتزام الحق في معاملة الغير. وإذا حاولنا ان نحلل مشاكل الانسانية وأزماتها، ومآسيها المستمرة، والمتجددة، والمتلاحقة، لوجدناها ترجع الى سبب رئيسي، ألا وهو طغيان المادة، وليس من حل سوى العودة الى الدين، وإبتغاء وجه الله تعالى باقرار الحق، ومن ثم توفير التوازن والاتساق بين البعدين: البعد المادي (الاقتصادي)، والبعد الروحي (الديني).

الفصل الثالث - تشخيص الاسلام للمشكلة الاقتصادية وموقفه منها: إن حضارة الاسلام الاولى ممثلة في حقيقة خلافة الانسان في الارض، قد بلغت القمة حينما التزم الانسان بشرطيتها: العبودية لله وحده، والسيادة على الارض. وأقلت هذه الحضارة، وضاع المسلمون بقدر ما بعدت حضاراتهم عن هذين الشرطين. وليس خاف ان حضارة الغرب اليوم، وإن حققت بمنهجها التجريبي، الذي أخذته عن الحضارة الاسلامية ببعد واحد فقط - المادي - تقدمها المادي،

والسيادة على الأرض، إلا أنها ضلت وشقيت بانحرافها عن العبودية لله وتعاليمه. والقضية من الناحية الإسلامية، هي قضية الإنسان الذي له احتياجات ومتطلبات، ويجب إشباعها في إطار يحافظ على آدميته وينميها سواء كان المجتمع متخلفاً أو متقدماً. ويعد ضمان حد الكفاية، لا مانع من أن تتفاوت الثروات والدخول لكل بحسب عمله وإمكاناته. ولأن الإنسان هو خليفة الله في الأرض، لا بد أن تغلف التقوى نشاطاته، ويتمثل ذلك في تعمير الكون، وتنمية الحياة، وإبتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى بكل عمل نافع.

يؤكد المؤلف في خاتمة الكتاب أن الإسلام ربط البعد الاقتصادي بالبعد الديني، وذلك بحضه للإنسان على كفاية الانتاج، وعدالة التوزيع، وجاعلا ذلك عبادة وقرية الى الله سبحانه وتعالى، وجعل تعمير الدنيا وتنميتها، والتعاون على البر والتقوى هو غاية الخلق، وجوهر العبادة. ومدنى التزام التقوى ومنهج الحق: هو سبب الرزق الوفير، كما حض على اتقان العمل ورفعته الى مرتبة العبادة مما يزيد الانتاج. والإسلام هو السبيل لانتفاذ البشرية من لزاماتها، حيث يعمل على ارساء حضارة الإنسان بدلا من حضارة الاشياء، وهو رسالة للعالم أجمع بعد افلاس المناهج الوضعية الشرقية والغربية التي افضت الى: التفكك الاسري، وارتفاع نسبة الانتحار، وادمان المخدرات، وغير ذلك من المآل من المآل رغم كل مظاهر التقدم البادية والواضحة والجلية.

وأخيرا نستطيع القول أنه عندما يتعرض يراع متمكن من مادته، فإنه يعطي الموضوع الاختصاصي - الاقتصاد - الجفاف مسحة شائقة من العرض تقربه من عامة المتلقين، ولكنها لا تخرجه أبداً عن طبقة الاختصاصيين، وهذا ما ظهر جليا في هذا الكتاب. لم يرفع المؤلف شعارات، ولم يلق مواعظ، وإنما قدم لأولئك المتجهين غرباً تارة، وشرقا تارة أخرى، في سعيهم لحل مشاكلهم الاقتصادية، استراتيجية اقتصادية اسلامية موثقة بآيات من كتاب الله، وأحاديث من سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام. واعتبر أن جوهر المشكلة الاقتصادية يكمن في الانفصام بين المبادئ والتطبيق، ممثلا فجوة بين الاعتقاد والسلوك، محدثا تناقضا بين القول والفعل.

وكان جميلا من المؤلف أن يضم البعد الروحي الى عناصر الانتاج المتعارف عليها، وذلك عندما أضاف عنصر التقوى المتمثل في الاتقان في العمل وحسن الاخلاق وصدق المعاملة (ص161)، أي أنه الإيمان المقرون بالعمل (ص162)، والاعتزاز بالقوة والحق (ص163). كما أنه الاستعلاء بقوة الإيمان بالله والثقة فيه على كافة النوائب، وتحدي كافة المعوقات، والتغلب على المشكلات (ص83). وبالتالي تكتمل الثنائية التي يعيش من خلالها الإنسان، وتشكل بواسطتها الحضارات: المادية والروح⁸⁹

وينظر ملؤها المنطق يرى المؤلف أن أساس الحل يكون بمحو الأمية العقيدية والوظيفية، وتشجيع وتوفير التدريب الحرفي والفني والتقني لكافة القوى البشرية المعطلة، وتنمية كفاءتها الانتاجية، وقدراتها، بجانب توفير القنوة الطبية. وتعمل سطور المتن كثيرا من الثراء الفقهي، كما وجه الكاتب الدعوة للمهتمين بالتراث لاعادة التقويم المنهجي والتفسيري، لكثير مما اختلطت

مفاهيمه، وبالتالي انصرفت الى توجهات ليست لها، وقدم المؤلف الدليل حيناً أورد مفهوماً للتقوى، يخالف مفهوم الامام «الغزالي». (ص161). وهناك بعض الملاحظات التي يمكن ان ترد على هذا الكتاب، وعساها راجعة الى اختلاف وجهات النظر، ويمكن اجمالها في الآتي:

- (1) لم نر الاساليب والاجراءات التطبيقية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ لحل المشكلة الاقتصادية اسلامياً، وانما لم يتعد الكتاب مرحلة تقديم السياسات والاستراتيجيات، وهو في ذلك يكون قد اشترك مع الكثير من الطروحات التي سارت على الدرب ذاته.³⁹
 - (2) استبعد المؤلف عنصر ندرة الموارد من المشكلة الاقتصادية، ومن ثم فكل الموارد حرة متوفرة، وهذا لا يتسق مع الواقع. لان الموارد النادرة هي التي تجعل عملية انتاجها شاقة ومثمرة في آن واحد، وعليه يشعر الانسان بقيمتها بعد ان يكبد ويكدح من أجلها⁴⁰، ومن ثم نستطيع ان نقرر انها ندرة أسباب، وليست ندرة مصادر . . . ولكن عامل الندرة متوفر.
 - (3) قدم المؤلف بعض الحلول لمشاكل آنية في العالم الاسلامي، ولكنها لم تكن مقنعة، ليس هذا فحسب، بل تندرج تحت (اليوتوبيا)، ومثال ذلك علاج مشكلة الديون بين الدول الفقيرة، والدول الغنية (ص41).
 - (4) يفضل الكاتب عدم الأخذ من معطيات الشرق أو الغرب، المتمثلة في الاطر والنظريات الاقتصادية. ومن ثم يكون التساؤل: كيف يمكن احداث هذا العزل المطلوب؟ أم يتوافر على مؤلفاتنا اiban نهضتنا؟ اذن لا مندوحة عن البحث والتنقيب لاكتشاف الصيغة المقبولة في ضوء الشريعة الغراء، ولا مانع في ذلك مطلقاً من الاستفادة من التجارب السابقة سواء في الشرق أو في الغرب، ولناخذ اليابان مثالا - كما اورد المؤلف ذاته - عندما استعانت بالصيغة الاسلامية السعودية(ص180).
 - (5) اصدر المؤلف حكماً قاطعاً على مرحلة الزعيم جمال عبدالناصر التاريخية، رغم انها مازالت تحت التقييم، والذي يتوافر عليه المؤرخون، وباحثو التاريخ وفق المنهج العلمي في ضوء الأدلة والمواثيق (ص47، ص48). ولم يصدر كل هؤلاء الاحكام على هذه المرحلة حتى الآن، فما بال المؤلف وقد أقطع؟
- يعتبر هذا الكتاب اضافة جديدة بالتقدير والاحترام، الى ما سبقه من كتب معنية بالاقتصاد الاسلامي، وحيث ان للمشكلة الاقتصادية انعكاساً على حياة الفرد والمجتمعات الانسانية، عددة دوائر من الفوضى والاضطراب، بسبب التركيز على البعد المادي فقط، فمع هذا الكتاب سيجد الانسان ضالته عندما يعرف البعد الآخر والا هم، ألا وهو البعد الديني.

يقول المثل الفرنسي: «ان الابداع صعب، والنقد سهل» وقد يصدق هذا المثل الا مع هذا الكتاب، لان ابداعه كان سهلاً، حيث انسابت كلماته الدقيقة كل كلمة في مكانها

بطريقة السهل الممتنع، ولا يحدث ذلك الا مع القلائل الذين تمكنوا من مادتهم، وعاشوها ردحا طويلا من الزمن، ويقدر سهولة الابداع كانت صعوبة النقد، لان الكاتب لم يترك للناقد شيئا ينفذ منه أو يقومه الا بشق الانفس.

الهوامش

- (1) الجابري، م، ع. 1408 هـ - إشكاليات التراث والمعاصرة: جريدة اليوم السعودية. العدد (5251) - (10 ربيع الاول): 12.
- (2) محمود، م. 1985 الماركسية والاسلام. القاهرة: دار الاعتصام: 31. (بتصرف).
- (3) هناك الكثير من الطروحات التي تناولت ذات الموضوع بنفس الطريقة، نقدمها فيما يلي:
 - بن نبي، م. 1979 للمسلم في عالم الاقتصاد. دمشق: دار الفكر.
 - الجمال، م. 1980 موسوعة الاقتصاد الاسلامي. القاهرة: دار الكتب الاسلامية ودار الكتاب المصري.
 - الداموي، ح. 1979 الاقتصاد في الاسلام. القاهرة: دار الانصار.
 - الشاذلي، ح. 1979 الاقتصاد الاسلامي، القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة.
 - العزباوي، ح. 1976 الموارد الاسلامية والضرائب المعاصرة. القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة.
 - عفر، م. 1979 النظام الاقتصادي الاسلامي. القاهرة: بدون ناشر.
 - القرضاوي، ي. بدون تاريخ نشر، الحل الاسلامي. الدوحة - قطر: مؤسسة الرسالة.
- (4) صقر، م. 1980 الاقتصاد الاسلامي: مفاهيم ومبررات. مجلة: المركز العلمي لاهبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز: 30.

دراسات في الاعلام الحديث

محمد علي العويني

مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،

1986 ، 132 ص .

مراجعة : يركات عبد العزيز محمد

كلية الاعلام - جامعة القاهرة

إن الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن العربي تلقي مسئولية كبيرة لأن تقوم وسائل الاعلام العربية بدورها للمشاركة في تحقيق أهداف تقدم المجتمع العربي ، سواء كانت مجالات العمل لتحقيق هذه الأهداف داخل الوطن العربي أو خارجه . كما أن التفاوت في الإمكانيات الاعلامية بين الدول العربية يجعل من الأهمية بمكان أن تتعاون وسائل الاعلام في الوطن العربي ، فيما بينها ، لأن توسع وتدعم مجال عملها على المستوى القومي من حيث الاهتمام بالقضايا العربية المشتركة في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة وغيرها من المجالات ، دون أن تهمل بطبيعة الحال مجالات العمل على المستوى القطري ، خاصة في مجال التنمية الشاملة ، وكذلك دون أن تهمل في مجالات العمل على المستوى الدولي والانساني . حيثئذ تكون وسائل الاعلام في الوطن العربي قد حققت التزامها بالمسئولية تجاه المجتمع العربي في الداخل والخارج بالاشتراك مع غيرها من المؤسسات المتعددة في هذا المجتمع . ومن أحدث الكتب التي تناولت النظريات الاعلامية الحديثة مع تطبيقها على الواقع العربي كتاب «دراسات في الاعلام الحديث» موضوع هذه المراجعة .

أما حجم الكتاب فهو من القطع المتوسط ، ولأول وهلة تتضح كثرة المراجع والدراسات التي يستند عليها المؤلف في تحليله للظاهرة على الدراسة ، ويضم الكتاب أربعة موضوعات أساسية هي : الاتصال الجماهيري والنظام السياسي : دراسة نظرية وتطبيقية في الاطار العربي ، الصورة النمطية والسياسة الخارجية العربية ، الوظيفة الاتصالية لمجلس التعاون الخليجي ، والمدارس العربية في علوم الاعلام : دراسة مقارنة .

وتعالج هذه الموضوعات جوانب اعلامية تحتل درجة متميزة في السياسة العربية داخليا وخارجيا في مجالات الاعلام السياسي والدولي . وفي البداية يناقش المؤلف مفهوم الاتصال الجماهيري وعلاقته بالنظام السياسي ، وكيف أن العلاقة بين الاتصال الجماهيري والنظام السياسي هي علاقة وثيقة حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به ، فالنظام السياسي يؤثر في نظم

الملكية الخاصة بالاتصال الجماهيري، والمضمون الاعلامي، والقائمين بالاتصال، والتكنولوجيا المستخدمة... الخ، وهذا يثير المحاولات السياسية التي تعمل على السيطرة على الاتصال الجماهيري... كما أن الاتصال الجماهيري وسيط ناقل للرسالة بين المؤسسات السياسية والجمهور المتلقي.

هناك أساليب متعددة لتحليل النظام السياسي، ومن خلال الكتاب يتعرض المؤلف لعدد من هذه الأساليب بهدف بلورة وتحديد أوضح للعلاقة بين النظام السياسي والاتصال الجماهيري، حيث يتناول النظام السياسي في إطار المدخلات والمخرجات كما حددها David Easton، الذي حدد المدخلات بصفتها المطالب Demands مثل السلع والخدمات والمشاركة السياسية وغير ذلك، كما تتضمن المدخلات أيضا ما يعرف بالتأييد Supports مثل الضرائب، والخدمة العسكرية، واحترام السلطات العامة... الخ، على اعتبار أن ذلك يمثل أشكال التأييد الشعبي للحكومة بصرف النظر عن مدى الاجبار أو الاختيار في هذه الحالات. أما المخرجات فتستجيب بدرجات متفاوتة للمطالب وتتمشى إلى حد كبير مع التأييد، وتتمثل المخرجات في نهاية الأمر في عدد من الأمور مثل «توزيع» السلع والخدمات، الإجراءات التنظيمية للسلوك، تأكيد القيم والرموز السياسية... الخ. ثم يتعرض الكتاب لنموذج آخر من نماذج تحليل النظام السياسي وهو نموذج G. Almond وهو يشابه نموذج إيستون إلى حد ما، أما تحليل النظام السياسي من زاوية الاتصال فيوضحه المؤلف من خلال رؤية الباحث Karl Deutsch، حيث تدرس السياسة كنظام اتصالي، إذ لا توجد سياسة خالية من الاتصال سواء بين الحكام والمحكومين أو العكس، وبالتالي فالسياسة تدرس كنظام اتصالي إذ أنها بمثابة نقل المعلومات بين الفاعلين السياسيين، سواء كانوا حكاماً أو محكومين... ويلاحظ أن المؤلف يناقش هذا النموذج من حيث تشابهه مع نموذج الاتصال Communication Model الذي يتكون من المرسل والمستقبل Audience والرسالة Message والوسيلة Media وردود الفعل.

بعد استعراض عدد من نماذج تحليل النظام السياسي يتناول المؤلف الاتصال Communication في إطار النظام السياسي، حيث تعد الوظيفة الاتصالية من المعايير المفيدة في دراسة هذا النظام، وكيف تختلف هذه الوظيفة في إطار النظم السياسية المختلفة. ثم يتطرق إلى أشكال الاتصال المختلفة إلى أن يصل إلى الاتصال الجماهيري Mass Communication ويناقش دوره في النظام السياسي من خلال علاقة كل عنصر من عناصر العملية الاتصالية بالمؤسسات السياسية في المجتمع، ودور ومجالات الاتصال الجماهيري باختلاف النظم السياسية.

الاتصال الجماهيري والنظم السياسية العربية: وفي مناقشة هذه القضية يتعرض المؤلف لانتشار وسائل الاعلام في العالم العربي وكيف أنها تحتل دوراً كبيراً في حياة ١٤٠ مليون انسان، ثم يتناول اختلاف النظم السياسية العربية، فهناك النظم الجمهورية، والنظم الملكية، وهناك تعدد الأحزاب، وهناك الحزب الواحد. أما عن علاقة النظم السياسية العربية بوسائل الاتصال الجماهيري فيركز المؤلف على ظاهرة التسييس Politicalization حيث تنتشر ظاهرة تسييس وسائل

الاتصال الجماهيري في الوطن العربي، أي استخدامها في خدمة النظم السياسية العربية، تلك النظم التي عملت على زيادة اشرافها على وسائل الاتصال منذ الحرب العالمية الثانية. ويقدم المؤلف ثلاثة نماذج لعلاقة الصحافة العربية بالنظم السياسية العربية:

النموذج الأول - صحافة التعبئة : وتندرج تحت هذا النموذج صحافة العراق وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ومصر في عهد عبد الناصر، والسودان (قبل ثورة ابريل 1985) والنظم السياسية في تلك الدول تعتبر أن الصحافة أداة تعبئة للجماهير لتأييد سياستها، وهذه الصحافة لا تنتقد السياسات الأساسية للحكومات القائمة، ولكن يمكن لها ان تنتقد الخدمات الحكومية الضرورية، كما أن القضايا السياسية الهامة لاتعالج من زوايا متعددة ولكن تعالج من وجهة نظر واحدة هي وجهة النظر المقبولة لدى الحكومة. كما أن صحافة هذا النموذج لا تنتقد الشخصيات القيادية.

النموذج الثاني - صحافة الولاء : وتندرج تحت هذا النموذج صحافة الأردن وتونس والسعودية والبحرين وقطر والإمارات، وهذه الصحف تؤيد النظم السياسية القائمة والكثير منها مملوك ملكية خاصة، وللنظم السياسية هذه نفوذ كبير على وسائل الاتصال الجماهيري، والصحافة أكثر انتقاداً لخدمات الحكومة وإن كانت تتجنب القضايا الحرجة وتستجيب ببطء للأحداث.

النموذج الثالث - صحافة التعدد : وتنتشر هذه الصحف في لبنان والكويت والمغرب ومصر، وتتميز بأنها ذات حرية كبيرة في النقد مع تعدد المضامين والأنماط والانحياز السياسي وتعكس وجهات نظر متعددة مما يوجد خيارات وبدائل مختلفة أمام الجماهير.

أما عن الصور النمطية والسياسة الخارجية العربية فيتناولها الكتاب في عدة موضوعات أساسية هي :

أ - مرتكزات الصور النمطية السلبية، وفيها يتناول المؤلف الصور والخصائص السلبية التي تروجها الدعاية الصهيونية عن العرب مؤيداً ذلك بما نشرته هذه الدعاية في وسائل الاعلام الجماهيرية.

ب - ارتباط المضمون الدعائي بتكنيكات الاتصال والصور السلبية، وفي هذه النقطة يتناول المؤلف تكنيكات الاتصال التي تستخدمها الدعاية الاسرائيلية.

ج - معوقات تحسين الصورة العربية، وهنا يحمل المؤلف هذه المعوقات في : ذكريات معاداة الاسلام والعرب، موارث الحروب الصليبية، الميراث الاستعماري، الدعاية المضادة، والسلوك العربي.

د - كيفية تحسين الصورة النمطية العربية : وفي هذه النقطة يوضح المؤلف التعقيدات العسكرية والاقتصادية والدينية والعرقية والثقافية التي تحكم العلاقة بين العرب والغرب، وكيفية التعامل مع هذه التعقيدات من قبل الدول العربية فرادى، أو في إطار جامعة الدول العربية،

أو في إطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أو في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وفي إطار الجامعات. ثم يتناول بالتحليل أساليب وكيفية تحسين الصورة النمطية العربية.

ويعتبر مجلس التعاون الخليجي أحد التجارب الناجحة في التعاون الاقليمي داخل الوطن العربي، وعندما يناقش المؤلف الوظيفة الاتصالية لمجلس التعاون الخليجي يتعرض أولاً لنشأته، وأهدافه ونظامه. الخ ثم يناقش الوظيفة الاتصالية لهذا المجلس من خلال الاتصال داخل المجلس بمستوياته المختلفة، ثم الاتصال بين الدول والمجلس ثم الاتصال في الإطار الخليجي أي بين دول الخليج، فالاتصال في الإطار العربي والإسلامي والدولي من خلال مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال هذه المستويات المختلفة للاتصال تتجسد القيمة الكبيرة لمجلس التعاون الخليجي، حيث تؤكد وظيفته الاتصالية أنه لا يتعامل ككيان منفصل عن الالتزامات الاقليمية والعربية والإسلامية والدولية، وإنما يتعامل بادرار الانتهاء لكل الأبعاد وما يترتب على ذلك من التزامات ومسؤوليات.

وفي الجزء الأخير من الكتاب يتناول المؤلف التدريس الأكاديمي في مجال الاعلام بالدول العربية، وكذلك في الدول الأجنبية موضحاً نظم وأسس التدريس المختلفة، ثم يتوصل من كل ذلك إلى مجموعة من الاستنتاجات حول هذا الموضوع وأهم هذه الاستنتاجات :
- من الأهمية أن تستفيد المدارس الاعلامية العربية من بعضها البعض بل قد يكون أكثر أهمية أن توجد مدرسة تتطور فيها المحصلة النهائية لهذه المدارس.
- من أهم ما يؤدي إلى الصراعات بين خريجي المدارس الاعلامية العربية هو أن بعض هذه المدارس يرتبط بالثقافة الغربية والآخر يرتبط بالثقافة الاسلامية والثالث بالثقافة العربية، وهذا ما ينبغي العمل على حسمه للصالح العربي والإسلامي والانساني.
- الاستفادة من المدارس الأجنبية في المجال الاعلامي العربي مع التأكيد على خصوصية الدراسات الاعلامية العربية.

- عدم استخدام المدارس الاعلامية العربية في الصراعات السياسية.

- الاتجاه نحو التخصص العلمي في تدريس الاعلام بالوطن العربي.

نظرة تقييمية للكتاب : هذا الكتاب يتميز حقيقة بمجموعة من المميزات أهمها :
أولاً : المزج بين مجالين حيويين في المجتمع العربي وهما الاعلام والسياسة مع مراعاة التوازن بينهما.

ثانياً : أن يتخذ المجتمع العربي كمجال للدراسة والتطبيق

ثالثاً : الحدائق النسبية للكتاب (1986).

رابعاً : يبرز الكتاب التجارب الاقليمية للتعاون من خلال مجلس التعاون الخليجي كأحد التجارب الناجحة في الوطن العربي.

خامساً : عمق وعلمية التحليل للموضوعات التي يتضمنها.

سادساً : ارتباط موضوع الكتاب بالوضع الاعلامي والسياسي الراهن في الوطن العربي ، أي أن التوافق الزمني يتوفر في موضوعه عل ضوء الظروف والمتغيرات العربية والدولية الحالية .
 سابعاً : منطقية التسلسل الفكري العام في الكتاب وتوضح هذه النقطة أكثر - مثلاً - في مناقشة قضية علاقة ودور وسائل الاتصال الجماهيري في النظم السياسية المختلفة بصفة عامة ثم مناقشة القضية نفسها في النظم السياسية العربية .
 ثامناً : حداثة الموضوع مع وفرة المراجع وحداثتها .

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية، عن تولد الاصدارات الخاصة التالية:

- 1 - القرن المجري الخامس عشر
- 2 - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- 3 - النفع الخلفي عند الناشئة بالكويت
- 4 - يابجه

سعر العدد دينار كويتي واحد

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: 5486 صفاة - الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549387 - 2549421

ثمن المجلد للمؤسسات : خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها
ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- 1 - القرن المجري الخامس عشر
- 2 - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- 3 - النضج الحضري عند الناشئة بالكويت
- 4 - ياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

ندوة حول توظيف العوائد النفطية العربية في الثمانينات

القاهرة من 12-14 ابريل 1988

اسحق يعقوب القطب
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

نظم معهد البحوث والدراسات العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة ندوة علمية بعنوان «توظيف العوائد النفطية العربية في الثمانينات» وذلك خلال الفترة من 12-14 ابريل 1988 بدار العلوم - جامعة القاهرة. وقد اشترك في الندوة حوالي 45 من الخبراء والمتخصصين في الشؤون الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية في مصر من أساتذة الجامعات ووزراء سابقين ورؤساء مجالس ادارة المؤسسات الاستثمارية. واستمرت الندوة ثلاثة أيام عقدت خلالها 6 جلسات عرض فيها 22 بحثا تناولت القضايا الرئيسية التي استهدفها الندوة وهي: تحليل استخدامات الفوائض المالية العربية في السبعينات عندما بلغت الطفرة النفطية أوجها، والتعرف على أنماط استخدامها وقدرة الدول العربية على استيعابها، رصد المتغيرات التي أثرت على حجم العوائد في عقد الثمانينات وخاصة ما كان منها ناجما عن عوامل سياسية أو اقتصادية، عملية أو عالمية ومنها المتغيرات الاجتماعية والعسكرية، تحديد النتائج المترتبة على حجم العوائد النفطية العربية، واستشراف مستقبل الفوائض النفطية ووضع تصورات لتوظيفها قويا لخدمة أهداف التنمية العربية. وفي نطاق معالجة القضايا المطروحة سوف نتناول خلاصة لأهم الاتجاهات التي تضمنتها البحوث للمناقشات التي دارت حول كل منها.

أولا - استخدام عوائد النفط في السبعينات: أدت العوائد النفطية الضخمة التي ابتدأت في اوائل السبعينات اثر تصاعد أسعار النفط الى تراكم فوائض نفطية من 3,7 بليون دولار عام 1970 الى 185 بليون دولار عام 1980. أما عن كيفية استثمار الدول العربية المنتجة للنفط لهذه الفوائض فقد تنوعت أوجه الاتفاق بين تنوع القاعدة الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، والتوسع الاستهلاكي والاعتماد على الاستيراد من الخارج وخاصة من الدول الصناعية، وقد تجاوزت معدلات الاستيراد وزادت على كل من معدلات التصدير ومعدلات نمو الناتج القومي الاجمالي في

الدول النفطية. وقد اهتمت بعض الدول النفطية بإقامة مشروعات صناعية ذات الطبيعة التنافسية خليجياً خارجة عن الإطار التكاملي أو التنسيق الاقليمي.

ومن مميزات عقد السبعينات الافراط في الانفاق الحكومي وبناء وتطوير قاعدة واسعة من الخدمات المتصلة بالبنية الأساسية، وتزايد أنشطة القطاع الخاص في مجالي التشييد والمال، وحدث تدفق ضخم للعمالة الوافدة (التي أصبحت تمثل في حالة دولة الامارات نحو 75٪ من جملة السكان)، وتوسع مفرط في القطاع المصرفي، وتزايد معدلات الاستثمار والاستهلاك في آن واحد، وهو بصورة عامة عقد أنسم يحرص أغلبية الدول العربية النفطية على استيراد أسباب التقدم بالجملة من أموال النفط وعلى ترجمة عوائده الى خطط وبرامج تنمية طموح.

وقد توجهت الفوائض النفطية نحو الاستثمار في الاسواق العالمية، وقد خصص جزء منها لمنح المساعدات والقروض للأقطار النامية من خلال المؤسسات التمويلية وصناديق التنمية الاقليمية والقومية. وقد نتج عن غط أنفاق هذه العوائد خلال السبعينات تغيرات هيكلية في الاقتصادات النفطية متمثلة في ارتفاع نصيب الصناعات الاستخراجية والتعدين وقطاع التشييد وقطاع التجارة والمال في الناتج المحلي مع انخفاض نصيب كل من الزراعة والصناعات التحويلية، واتجه تركيز العمالة في القطاعات الخدمية. وبذلك تعاضد اعتماد هذه الدول على السوق الخارجية، لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية ولا متصاص انتاجها من النفط، مما عرضها لعدم الاستقرار الذي نجم عن تقلبات السوق الخارجية. وقد تأثرت الفوائض بتقلبات سعر صرف الدولار وانخفاض عائدات الاستثمارات في البورصة العالمية.

ثانياً - المتغيرات التي أثرت على حجم العوائد النفطية في الثمانينات والنتائج المترتبة عليها : وقد طرح 13 بحثاً في نطاق هذا الموضوع منها ما تناول تطورات السوق العالمي للبترول وتراجع الفورة النفطية وتكيف الاقتصادات العربية وخصائص المديونية العربية، ومنها ما ناقش المتغيرات الاقتصادية المحددة لحجم العوائد النفطية العربية وآثارها العربية والتغيرات الهيكلية في السوق النفطية الدولية (الجلسة الأولى) أما أهم اتجاهات البحوث والمناقشات فيمكن تلخيصها في ما يلي :

- ان انخفاض قيمة الفوائض المتركمة يتطلب تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الفوائض سواء في موطنها الأصلي أو في دول العجز العربية.
- لابد من الارتباط بين فكرة تكوين أنظمة عربية جماعية للإشراف على الاستثمارات العربية وجهود التنمية في القطاعات الانتاجية.
- محاولة بعد الدول النفطية العربية عن التبعية المالية والاقتصادية للعالم الغربي عن طريق تشجيع الدول العربية على تنويع قاعدتها الانتاجية وترشيد الانفاق العام والابتعاد عن مظاهر الانفاق الترفي والمظهري على مشروعات التنمية الاساسية.
- اذا كانت التوجهات الاستثمارية الخليجية تعطي في الوقت الحالي الأولوية للتنمية الاقليمية في

دول مجلس التعاون الخليجي، فلا بد أن يكون في اطار أولويات أكثر شمولاً بحيث تشكل في مجموعها استراتيجية للتنمية الإقليمية والعربية.

أما الجلسة الثانية فقد ناقشت موضوعات أساسية تناولت التحولات المستحقة في تسعير النفط وأثرها على العوائد النفطية في عقد الثمانينات والتحول من التغيرات الهيكلية إلى المترتبات الاجتماعية : نظرة تحليلية تأملية على الاقتصادات العربية، والتقلبات الاقتصادية واستخدام عائد الثروة النفطية - تطور القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي وأثر انخفاض أسعار النفط في حقبة الثمانينات على الانفاق العام في الدول العربية النفطية. ويمكن تلخيص أهم الآراء التي طرحت في البحوث والمناقشات في ما يلي :

- أن فورة النفط قد أتاحت للعديد من الاقتصادات العربية أن تعيش في مستوى أكبر كثيراً مما يتحبه طاقتها الإنتاجية الحقيقية. وقد دفع البعض الثمن ببيع الموارد (سواء أكان نفطاً أم قوة عمل) ودفع البعض الآخر من الدول أن ترهن مواردها (من خلال الديون).
- أن أهم ما خلفته الحقبة النفطية كيان عربي يفتقد مقومات التوازن، إذ نلاحظ انقسام القوة الاقتصادية عن القوة العسكرية والثقافية والبشرية.
- أن استمرار عجز الموازنة العامة لمعظم الدول العربية النفطية سوف يضع هذه الدول أمام خيارين :

(أ) الاتجاه إلى فرض الضرائب وتنمية الموارد الأخرى.

(ب) استنزاف المزيد من النفط لتمويل المستوى المرتفع من الانفاق العام.

أما الجلسة الثالثة، فقد خصصت لمناقشة التغيرات الاجتماعية والعسكرية، وطرحت خلالها أربعة بحوث منها : العوائد النفطية والأوضاع الاجتماعية في الوطن العربي، وأثر تغير أنماط استخدام العوائد النفطية على التنمية الاجتماعية في عقد الثمانينات والآثار الاجتماعية لتراجع العوائد النفطية، والتغيرات في الانفاق العسكري. وأهم الأفكار التي تداولتها البحوث والمناقشات هي :

- بلغ عدد الدول التي تتاجر في السلاح 53 دولة حققت 400 مليار دولار، وقد مولت الصراعات الدائرة في المنطقة العربية والمناطق الأخرى.
- إن الانفاق العسكري يجب أن ينطلق من مفاهيم حماية الأمن القومي العربي والاتجاه نحو التصنيع الحربي لتحقيق عائد اقتصادي وتقليص التبعية للدول الكبرى.
- ضرورة دعم الإنتاج الحربي العربي وتكامل التدريب وتبادل الخبراء والمعونة الفنية بين الدول العربية.
- إن أزمة التنمية العربية هي أزمة فكر تنموي تمثلت في الدور الذي لعبته النخب الحاكمة في تكريس علاقة هذا الفكر بمنظومة الاقتصاد العالمي الرأسمالي.
- إن التنمية لا تقاس بالعائد من الدخل القومي ومن ثم فهي ليست انشغالا اقتصاديا بحتا بقدر ماهي انشغالا شاملا.

- ان الوقوف عند مجرد اشباع الحاجات الأساسية وانجاز مظهر من مظاهر التحديث يدعم مفهوم التنمية كمظهر من مظاهر الهبة والعطية ويعزلها عن طبيعتها كواجب وحق.
- ان الواقع العربي بمتغيراته العديدة يتناقض في توجهه مع طبيعة أزمة التخلف بداخله.
- ان ترشيد الانفاق لا يعني بالضرورة التراجع الكمي أو النوعي في التنمية الاجتماعية، بل من الضروري اعادة صياغة الأولويات في أنماط الانفاق التنموي، وإذا كانت الدول النفطية قد قطعت شوطاً في استكمال البنى الهيكلية، فانه من الطبيعي أن تتركز الاستثمارات التنموية في تطوير الانسان المعاصر واعداد الكفاءات البشرية حتى تتمكن الدول العربية من المحافظة على هويتها وأصالتها والتحرر من التبعية الاقتصادية والفكرية.
- ان الحروب والقتال والاستعدادات لها قد أنهكت الموارد البشرية والمادية وزادت من حجم المديونية من ناحية، وكذلك تهددت الأصول المالية العربية المستثمرة في الخارج بسبب الظروف المتقلبة التي تستهدف استنزاف هذه الموارد من ناحية أخرى.

ثالثاً : توظيف الفوائض النفطية واستشراف المستقبل، وفي هذا المجال فقد عرضت 7 بحوث تناولت مدى اسهام الفوائض البترولية العربية في تنمية الاقتصاد المصري ما بين 1970 - 1987 ، ومدى امكانية استخدام الفوائض المالية العربية في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر، واشتكالية المشروعات العربية المشتركة كاحدى صيغ التوظيف الأمثل للعوائد النفطية في المرحلة القادمة، ودور الاقتصاد السياسي لاستثمار الفوائض النفطية في التصنيع العربي وأخيراً تصورات لاستراتيجية مستقبلية لاستخدام عوائد النفط وإدارة الموارد النفطية والمستجدات للاستثمارات العربية الخارجية. وأهم الأفكار التي توصلت إليها البحوث والمناقشات تلخص في ما يلي :

- ان أفضل اسلوب لتوظيف الفوائض المالية هو في صورة مشروعات مشتركة عربية من أجل التنمية والنمو.

- إقامة هياكل انتاجية تتمكن من مواجهة التقلبات الخارجية والتركيز على الصناعات الغذائية ومستلزمات الانتاج الزراعي، والصناعات البتروكيماوية (خاصة في الدول النفطية).
- قيام مراكز مالية متطورة في المناطق النفطية ومراكز للمعلومات والأبحاث العلمية المتطورة.
- يتعين على دول العجز العربية أن توفر المناخ السياسي والاقتصادي المناسب، وتوفر الضمانات الكافية لرؤوس الأموال العربية.

- ترسيخ مبدأ التكامل الاقتصادي العربي بين الدول النفطية ذات الفائض المالي، ودول العجز العربي وإنشاء شركات مساهمة بحيث تتكامل رؤوس الأموال مع العمالة البشرية والتقنية من أجل تعزيز الانتاج، توسيع قاعدة النمو الاقتصادي والاعتماد على الذات، حماية الفوائض النفطية العربية من مخاطر تواصل توظيفها في اصول سائلة في الغرب والعمل على توظيفها في اصول انتاجية ثابتة عربية ويتطلب ذلك الارادة السياسية ذات الرؤية العقلانية، التخطيط الاستراتيجية تتضمن الاحتمالات الثلاثة بالنسبة للعائدات النفطية ومنها: (أ) في حالة الاستمرار في الانخفاض في المداخل المتوقعة من العائدات النفطية، (ب) في حالة الزيادة في

- المداخل، أو (ج) في حالة بقائها في معدلاتها الحالية لفترة من الزمن . وبالنسبة للبدائل لابد من النظر في الاعتبارات التالية :
- التوجه نحو الاعتماد على الذات، ويتأتى ذلك من خلال انعاش المؤسسات الهيكلية المحلية والعربية وتطوير الطاقة البشرية اللازمة لتحقيق الاعتماد على الذات .
 - تصحيح اتجاهات وأسس السياسات التنموية في ضوء كل احتمال من الاحتمالات المشار إليها .
 - إعادة النظر في الأهداف والمفاهيم الخاصة بالتنمية والرفاهية والعدالة الاجتماعية وأنماط وأساليب الانتاج الصناعي والزراعي .
 - تقييم الوسائل والمناهج والأساليب المتبعة في تنمية المصادر الطبيعية واستثمارها في العمليات الانتاجية في الوطن العربي خاصة ذات الكثافة الرأسمالية المعتدلة وذات الكثافة العمالية العالية .
 - انشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والاستثمارية والسكانية والانجازات التي حققتها الدول العربية لتعزيز الانتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .
 - جذب الكفاءات والعقول العربية المغتربة في الخارج للعمل في المشروعات الانمائية العربية .
 - وختاماً فإن الندوة قد ساهمت في تسليط الضوء على القضايا الحيوية التي تواجهها الدول العربية سواء النفطية منها أو ضمن دول المجموعة الثانية وعلى أهمية التخطيط لاستراتيجية التنمية في التسعينات في ضوء المتغيرات المتوقعة في العوائد النفطية .

نسوة

حول الوحدة العربية : تجاربها وتوقعاتها

صنعاء من 4-8 سبتمبر 1988

أحمد سعيد نوفل

جنيف - سويسرا

في الوقت الذي قل فيه الحديث عن الوحدة العربية وحل التضامن والتعاون العربي محل الهدف الذي تسعي الجماهير العربية من المحيط الى الخليج الى تحقيقه الا وهو الوحدة العربية، عاد الحديث عن هذا الهدف مرة ثانية عند المفكرين العرب الذين عقدوا ندوة فكرية في صنعاء في الفترة ما بين الرابع والثامن من شهر سبتمبر/أيلول 88 للبحث في (الوحدة العربية) . . تجاربها وتوقعاتها) وذلك بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة صنعاء . ولقد شارك في هذه الندوة أكثر من مائة مفكر وسياسي عربي من مختلف الاقطار العربية، جمعهم هاجس واحد هو

كيفية العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية. وقسمت الندوة التي دارت في جو كامل من الحرية الفكرية إلى ثلاثة محاور رئيسية وزع عليها ستة عشر بحثاً علمياً. المحور الأول كان عن (تقويم التجارب الوحدوية العربية) والمحور الثاني دار حول (معوقات الوحدة) والمحور الثالث عن كيفية تحقيق الوحدة العربية (في سبيل الوحدة العربية). المحور الأول قدمت فيه سبعة أبحاث، افتتح د. عبدالعزيز الدوري الندوة ببحثه عن (مسألة الوحدة العربية منذ ظهور الاسلام وحتى الحرب العالمية الأولى) عالج فيه الموضوع من الناحية التاريخية، حيث تحدث عن اوضاع العرب قبل ظهور الاسلام والعلاقة بين البدو والحضر في تلك الفترة، ثم التغييرات التي حصلت عندهم بعد ظهور الاسلام من الناحية السياسية والتنظيمية، وأثر القرآن الكريم الذي نزل باللغة العربية في توحيد القبائل العربية ومفهوم كلمة الامة الجماعة عند الاسلام حيث كانت الوحدة الكبرى هي وحدة الامة الاسلامية. وأهمية الشورى والمساواة والعدالة في خلق مجتمع موحد عند الامويين والعباسيين. وبعد توسع حدود الدولة الاسلامية خف مركز الخلافة في توجيه شئون الدولة الاسلامية، كما تحدث الباحث عن أهمية التعليم في صياغة الوحدة خاصة دور المسجد والكتاب. وكان لتعريب الدواوين في العصر الأموي أهمية في نشر اللغة العربية في المناطق الاسلامية غير العربية. ويختتم د. الدوري بحثه بقوله ان الفتوحات الاسلامية أدت إلى تكوين وحدة سياسية تمثلت بالخلافة، ومن الناحية الدينية إلى انتشار الاسلام، ولغوياً إلى انتشار العربية، واقتصادياً إلى تكوين منطقة اقتصادية كبرى. وعقب كل من د. وجيه كوثرافي ود. عبدالله النفيسي على البحث.

وقدم د. خليل أحمد خليل بحثاً عن (الحركة القومية العربية بين الحربين) عالج فيه البحث من الناحية الفلسفية والاجتماعية أكثر مما عالجها من الناحية السياسية والتاريخية حيث ركز على النقاط التالية: في الهوية العربية ويواحد الانتفاء، وفي الاستقلال العربي والتكوين الدولي، والتحدّي الصهيوني بين الاستكانة والمقاومة، ومقارنة بين الغرب والعرب، والتخوف من القومية العربية فكراً وسياسة، ويتساءل الباحث انه اذا كان لتخوف الغرب من العرب ما يبرره، فما هي مبررات العرب لخوفهم الدائم من انفسهم وحدودهم وعاداتهم؟ ويختتم د. خليل بحثه بالتساؤل ايضاً عن المطالبين بالوحدة، ويجيب بأنها كانت مطلباً عاماً خلال الحربين، ثم أصبحت مطلباً للحركات والاحزاب القومية العربية، وعادت في السبعينات لكي تصبح مطلب النخبة الفكرية بدلا من بقائها جماهيرية، وعقب كل من د. مجدي حماد ود. رضوان السيد ود. عبدالمالك التميمي على البحث.

وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة بحث د. تركي الحمد عن عملية تكوين الدولة القطرية والمنظور الحدودي، ويبحث د. احمد يوسف احمد عن تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وفي البحث الاول عالج الباحث نشأة الدولة القطرية العربية وحركات التوحيد القطرية. وركز على ثلاث حالات في الوطن العربي، الاولى للحركة الوهابية في السعودية، والثانية للحركة المهديّة في السودان والثالثة للحركة السنوسية في ليبيا، وشرح ظروف نشأة هذه الحركات الدينية وتأثيرها على

التوحد الذي تم في كل قطر، ويقال بأن الايديولوجيا والزعماء والتنظيم هي العوامل التي ساعدت على نجاح الحركات التوحيدية في هذه الاقطار. كما قال بأن هذه الحركات تمتاز بنزعتها نحو التوحيد والوحدة ونحو التصدير والتمدد والعقلنة. وفي ختام بحثه شرح د. الحمد ظروف انكفاء هذه الحركات وعدم انتشارها لبقية الاقطار المجاورة وذكر عوامل خارجية وظروف العصر التاريخية ومصالح النخب. وعقب كل من د. سامي عون ود. سعود ضاهر وطارق البشري ود. مصطفى التبر على ورقة الباحث. والبحث الثاني كان للدكتور أحمد يوسف أحمد عن تجربة الجمهورية العربية المتحدة، ومع ان هذا الموضوع بحث بشكل مفصل من قبل العديد من الباحثين العرب والاجانب الا انه نظراً لأهميته فإن التركيز عليه من قبل الباحث كان ضرورياً في الندوة. وعالج د. أحمد يوسف عوامل الوحدة بين مصر وسوريا ومقدماتها وانتقد الباحث الرأي الذي يقول بأن الوحدة تمت على عجل حيث استعرض تاريخ قيام الوحدة منذ عام 1955، والاتصالات التي تمت بين دمشق والقاهرة، ورغبة الزعيم الراحل عبدالناصر في الثاني وعدم الاستعجال في قيامها حتى تحين الظروف الملائمة لها، وشرح الباحث قرار قيام الوحدة، والمؤسسات والانجازات التي تحققت خلالها، وختم البحث بشرح الدروس المستفادة من الانفصال، وتقييم نقدي للعوامل الداخلية والخارجية للانفصال، ودافع د. أحمد يوسف عن الاسلوب الذي عالج فيه الزعيم عبدالناصر عملية الانفصال. وعقب على البحث كل من الاستاذ عوني فرسخ ود. بدر الدين عروديكي.

البحث الخامس في هذا المحور كان عن محاولات التكامل الاقليمي العربي للاستاذ محسن عوض، حيث عالج الباحث خمس حالات هي رحلة وادي النيل وسوريا الكبرى والمغرب العربي الكبير والوحدة اليمنية ومجلس التعاون الخليجي، والمقومات والدوافع التي تظهر في كل تجربة، ثم تقوياً شاملاً لها، وشرح الباحث الجدلية القائمة بين القومي والاقليمي، ونظرة هذه التجمعات الى نفسها، فمثلاً فإن وثيقة قيام مجلس التعاون لنول الخليج العربية تتحدث عن الاهداف السامية للامة العربية وترتبط بين المجلس وبين الوحدة العربية. بينما موثائق قيام تجمع وادي النيل تخلو من اي اشارة الى العلاقة مع الموثائق القومية العربية. كما استعرض الباحث الانتقادات التي توجه الى تلك المحاولات الوحيدة وودود الفعل عليها، خاصة الحشية من اقامة محاور في الوطن العربي، وعقب د. أحمد طرين ود. سعيد بنسعيد على البحث.

والبحث السادس كان للدكتور مجدي حماد عن المنظمات الاقليمية ومسألة الوحدة، شرح فيه تجربة جامعة الدول العربية منذ قيامها عام 1945 من خلال التركيز على أربع قضايا رئيسية: الأولى في الاصل كانت الوحدة والثانية: ازمة النصوص وازمة النفوس ومآزق الارادة السياسية عود على بدء، وتكوين الجامعة - الايجابيات والسلبيات، وفي القسم الأول عالج الباحث تطور مفهوم الدولة العربية الواحدة أو الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى والتغيرات التي تمت خلال الفترة الماضية على هذا المفهوم وعن القسم الثاني، قال د. حماد ان الأزمة في الجامعة العربية ليس في نصوصها بل في تنفيذ تلك النصوص، ووضع الباحث أربعة منطلقات اساسية كمدخل لتقويم دور مؤسسات النظام العربي وهي ثنائية القومية والقطرية والخلط بين الجامعة والامانة

العامة ودور الأمين العام للجامعة بين النص والواقع والطموح، وأخيراً المفارقة بين دوافع الوحدة وانجاز المؤسسات ومن ثم اعطى مثالين لازمة النصوص والنفوس وتباين في القومية والقطرية وهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وعن مأزق الارادة السياسية العربية عدّد الباحث مظاهر غياب الارادة السياسية وآثاره وأسباب هذا الغياب، وفي الختام شرح سليات العمل العربي المشترك على المستويات الثلاثة: الفكرية والتنظيمية والحركية. وعقب على البحث الاستاذ جميل مطرود. محي الدين صابر. وكان البحث السابع والاخير في هذا المحور هو للدكتور أحمد طرين عن (المشاريع الوحدوية العربية في النظام العربي المعاصر) واستعرض الباحث جميع المشاريع الوحدوية التي تمت في الوطن العربي منذ مطلع هذا القرن وركز على تلك التي تمت منذ الحرب العالمية الثانية خاصة الوحدة المصرية السورية والوحدة العراقية - الاردنية والوحدة المصرية السورية العراقية - والوحدة المصرية الليبية - السودانية وكذلك المشاريع الوحدوية في المغرب العربي. وذكر د. طرين اهم عوامل تصور المشروع الوحدوي العربي في تحقيق اهدافه بأنها تناقض مصالح النخب الحاكمة مع عملية التوحيد السياسي وتردي قيم الديمقراطية والحرية في النظام العربي، وعدم اكتراث الانظمة بها، وتباين الاقطار العربية في الثروة خاصة بعد عام 1973، وتناقض خطط التنمية مع هدف التكامل الاقتصادي الجماعي العربي، واستغلال القوي الخارجية مصالح الفئات الحاكمة السياسية والاقتصادية ومصالح الطبقة المرتبطة بها، وعقب د. فهمية شرف الدين على البحث.

وكان المحور الثاني عن معوقات الوحدة حيث قدم معن بشور بحثاً قنيا عن المعوقات الذاتية لدى الوحدويين تحدث فيه عن ثلاثة محاور رئيسية للمعوقات الذاتية، المحور الأول عن الجذور الفكرية والسياسية للمعوقات الذاتية لدى الوحدويين وقال بان الاستقلال القطري والتسوية النصفية وعقدة الانفصال والبلبلية الفكرية هي أهم هذه المعوقات. والمحور الثاني اطلق عليه الباحث اسم تجليات وتعابير المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب، وعدد فيها عشر عوامل هي انكسار الارادة الوحدوية والشعار الوحدوي والمشروع القطري والاداة الوحدوية والمعوقات التنظيمية والنضال الفلسطيني والخطاب القومي والاقليمية والسلطة وشخصية السلطة وعضوية التنظيم وغياب المشروع الحضاري العربي المتكامل والشمولية القومية والجزئيات الوطنية وتأثير التخلف على الممارسة الوحدوية، واخيراً ضعفت التربية الوحدوية، وأما المحور الثالث فقد خصصه الباحث للحديث عن آفاق تجاوز هذه المعوقات، وعقب على البحث كل من جميل مطر وضياء الفلكي.

وكان بحث د. غسان سلامة عن معوقات الواقع العربي القطري بمثابة النشاز الذي خرج من الندوة حيث كان بمثابة دفاع واضح عن القطرية وهجوم كبير على الفكر الوحدوي العربي والقومية العربية، وحاول أن يبرر قيام الكيانات القطرية في الوطن العربي مقابل الاستخفاف بكل من طرح الفكر القومي الوحدوي العربي. كما يبرر قيام الدول المصطنعة في العالم واعتبر أن استمرار تلك الدول يعطيها الشرعية في البقاء، وكان جنوب افريقيا والكيان الصهيوني سيحصلان على

الشرعية مع استمرار وجودهما، واعتبر الباحث رفض الدول الكبرى للوحدة العربية سببا كافيا لعدم قيام هذه الوحدة في المستقبل. وهذا يعني ان الدول العربية بحاجة الى موافقة تلك الدول على اتحادها. كما انتقد د. سلامة مقومات الأمة العربية الواحدة واعتبار اللغة والعادات والثقافة والتاريخ المشترك عوامل مشتركة لقيام الأمة. وعقب كل من د. أحمد الربيعي ود. عبد الخالق عبد الله على البحث الذي انتقده معظم المناقشين في الندوة، ولكن عدم مشاركة الباحث شخصيا في عرض بحثه حرمه من الدفاع عن وجهة نظره.

وعرض د. موسى الكيلاني بحثاً عن المعوقات الخارجية للوحدة العربية، استعرض فيه موقف اسرائيل من الوحدة العربية وموقف القوتين العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وأظهر أنها يشتركان معا في محاربة الوحدة العربية. كما تحدث عن ممارسات الكيان الصهيوني في السودان والجزائر ولبنان وعمد الاكراد المعادي للوحدة العربية، وايضا موقف دول التخوم (ايران، تركيا، اثيوبيا) من الوحدة، وبين الباحث ان دول التخوم الثلاث اضافة للكيان الصهيوني والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعتبر من المعوقات الخارجية للوحدة العربية، وعقب كل من د. وليد خدوري ود. أحمد سعيد نوفل على البحث.

وقدّمت د. دلال البزري ود. رضوان السيد بحثين عن المعوقات الفكرية والايديولوجية للوحدة العربية، وركزت الباحثة على فكر الاخوان المسلمين والوحدة من حسن البنا الى سيد قطب بينما عالج الباحث التناقض والبدائل في ايديولوجيات الوحدة العربية كما هاجم الفكر الانعزالي في لبنان من خلال التركيز على الفكر الاسلامي ودوره كعامل وحدة وليس تجزئة. وعقب د. حسن حنفي وكمال عبد اللطيف ود. عزيز العظمة على البحثين.

وبعد ذلك بدأت الندوة بمناقشة أبحاث المحور الثالث (في سبيل الوحدة العربية) حيث قدم د. عبد المنعم سعيد بحثا عن دروس التجارب الوحدوية في العالم. استعرض فيه أهم التجارب الوحدوية في الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا واستنتج الباحث في النهاية ان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل قطر يجعله يفكر في إقامة نوع من التعاون الوحدوي مع الاقطار الأخرى. كما ان إقامة علاقات بين الاقطار العربية في جميع المجالات يساعد كذلك على خلق جو من التعاون الذي يخدم في النهاية تحقيق الوحدة، واذا لم يتم التعاون في المجال السياسي فمن الممكن التعاون في المجال الاقتصادي أو الثقافي، الى جانب ان قطع العلاقات أمر مرفوض لأنه يضر الوحدة. وعقب على البحث أحمد الجمال ود. مظهر السعيد.

وقدم الدكتور احمد صدقي الدجاني بحثا عن مداخل تحقيق الوحدة العربية، عالج فيه أربعة أمور رئيسية اعتبرها بمثابة المداخل لتحقيق الوحدة، وهي ضرورة وجود القيادة أو القائد الرمز، ووجود الاقليم القاعلة وأهمية المداخل العسكري في تحقيق الوحدة وكذلك العامل الاقتصادي وتفرع عن هذه المداخل الاساسية مداخل أخرى كاهمية المداخل الفلسطيني والمداخل النضالي والمداخل الثقافي. ودعا الباحث الى ضرورة الجمع بين العمل من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة والعمل من أجل ايجاد الحقائق الوحدوية في الوطن العربي والى انضاج العوامل التي

ذكرها من أجل تحقيق الوحدة. وعقب على البحث د. باسم الجسر وعوض البادي ومحمد صباحي.

وقدم د. محمد المجذوب ود. عصام نعمان بحثين مهمين عن مشروع نظام كونفدرالي بين الدول العربية، ومشروع دستور الاتحاد العربي، وبين الباحث الأول موقع الوحدة في الدساتير والمواثيق العربية. ومع أن د. المجذوب أظهر عدم اقتناعه بالاتحاد الكونفدرالي، وإيمانه بالنظام الاتحادي الفدرالي إلا أنه قال بأن عدم امكانية تحقيق الوحدة يجعل من المهم تحقيق الاتحاد الكونفدرالي ومن ثم وضع مواد مشروع ميثاق التعاقد العربي. وكذلك الأمر في بحث د. نعمان الذي شرح اختصاصات الاتحاد وسلطاته والمؤسسات واللجان الاتحادية والمجالس القومية المتخصصة والحريات والحقوق التي يتمتع بها المواطنون في الاتحاد. ومع أن وضع دستور لاتحاد لم يقم بعد هو بمثابة بناء قصور على الرمال إلا أنه عند قيام الوحدة العربية المنشودة فإن التمتع بالدساتير التي وضعها الباحثان يجعل المواطن العربي يستعجل الأمور باقامة الوحدة. وعقب د. يحيى الجمل على البحثين.

وفي بحث د. جمال الشاعر عن آليات التوحيد العربي ارتكز الباحث الى بعض النقاط الرئيسية كمدخل لبعثه، مثل الوحدة الأردنية الفلسطينية والكيانات القطرية والعمل الحزبي ودور جمال عبد الناصر. وبعد ذلك بين د. الشاعر أهمية وجود الديمقراطية والاستفتاء الشعبي في تحقيق الوحدة العربية وأهمية المنظمات العربية الحكومية والشعبية والاتحادات النقابية والدور الذي من الممكن أن تلعبه في التمهيد لقيام الوحدة. وعقب د. أحمد محمد الاصبحي ود. محمد المجذوب على البحث.

وكان البحث الأخير الذي قدم في الندوة للدكتور محبوب عمر الذي لم يستطع المشاركة في الندوة لأسباب خارجة عن إرادته، وقرئ بالنيابة عنه وهو بعنوان برنامج عملي وحدوي للسنوات الخمس المقبلة عالج فيه النقاط التالية : ثورة الاتصالات وأثرها في التوحيد والتفرقة، والعرب مسلمون، وحماية المؤسسات القائمة وتطويرها، وفلسطين ساحة العمل الوحدوي الأولى، حيث دعا الى تكوين لجان في الأقطار العربية تشبه اللجنة الوطنية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية على اعتبار أن جميع الأحزاب والحركات الوطنية العربية تؤيد القضية الفلسطينية والانتفاضة. ولهذا فمن الممكن أن تكون فلسطين ساحة لقاء لكل القوى العربية على مختلف اتجاهاتها.

كان النقاش الهادئ والمثمر يدور خلال أيام انعقاد الندوة حيث لوحظ توجه جديد في الخطاب السياسي العربي وابتعاده عن المزايدات والشعارات وتوجهه الى تحمل المسؤولية في هذه الظروف التي يمر بها الأمة العربية، ولاشك أن وجود هذا الحشد الكبير من المفكرين العرب لهو دلالة واضحة على أن الوحدة العربية ما زالت في وجدان كل عربي وأنه لا بد من تحقيقها مهما كانت العقبات، كما أن مركز دراسات الوحدة العربية يلعب دوراً رائداً في تذكير المثقفين العرب الدائم بضرورة العمل لتحقيق الحلم الذي تسعى اليه الجماهير العربية ألا وهو الوحدة العربية. وعندما

فتح النقاش على ما العمل، الوحدة وتحديات المستقبل، كانت معظم المشاريع الوحدوية العملية التي اقترحت من قبل الحضور متشابهة تلخصت بضرورة تحقيق الديمقراطية والحريات السياسية في الوطن العربي والابتعاد عن المزايدات اللفظية في الخطاب السياسي العربي. وإذا كانت الوحدة العربية مطلباً جماهيرياً فهي أيضاً لمصلحة الأنظمة العربية، لأن الأحداث العالمية أثبتت بأن العالم يتجه الى التكتلات الاقليمية، ولاتستطيع الدول القطرية ان تحافظ على استقلالها الوطني وأمنها القومي بمجزل عن الدول المحيطة بها.

المؤتمر السنوي السادس والتسعون لجمعية علم النفس الأميركية

أطلقتا جورجيا من 12-16 أغسطس 1988

أحمد محمد مبارك الكندري
كلية التربية الأساسية - الكويت

تقوم الجمعية الأمريكية لعلم النفس ضمن أنشطتها العديدة بعقد مؤتمر سنوي في النصف الأخير من شهر أغسطس من كل عام، ولقد وصل عدد المؤتمرات التي عقدتها الجمعية حتى الآن الى ستة وتسعين مؤتمراً، وقد عقد المؤتمر الأخير في الفترة من 12 - 16 أغسطس 1988 في مدينة أطلنتا بولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن القول أنه مثل مهرجانا علميا ضم عددا كبيرا من المشاركين بلغ أكثر من 16000 مشترك من المتخصصين في علم النفس في الجامعات المختلفة داخل أمريكا وخارجها ومن المنظمات والهيئات والجمعيات النفسية المحلية والعالمية. وكذلك ضم عددا كبيرا من المهتمين والمسؤولين عن مجالات الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية والقادة الإداريين والسياسيين ورجال الفكر والطلاب والباحثين.

تنوعت أنشطة المؤتمر فلم تقتصر على مجرد غرض مجموعة من الدراسات والبحوث، بل شملت مجموعة كبيرة من «السمينارات» في مجالات علم النفس المختلفة والمحاضرات العامة وورش العمل، كذلك وفر المؤتمر كثيرا من الإمكانات العملية والتسهيلات وعرض فيه عدد كبير من الأفلام العلمية والصور والكتب والدوريات والدراسات التي أقامتها دور النشر المختلفة مما يمكن الباحثين من الاطلاع على أحدث ما كتب في مجال علم النفس. ويمكن لنظرة سريعة على أنشطة المؤتمر وبرنامجه أن تظهر مدى ضخامة الجهود التي بذلتها الهيئة المنظمة لانجاح المؤتمر وتهيئة الفرص والظروف المناسبة للاستفادة من الامكانات والتسهيلات المتاحة لهذا الجمع الغفير من

المهتمين والمتخصصين والمسؤولين في مجالات علم النفس المتعددة. ويمكن تقسيم الجهد الرئيسي للمؤتمر الى أربعة مجالات أساسية هي :

أولاً - محاضرات عامة : بلغت أكثر من ست الى ثماني محاضرات يوميا القاها اعضاء بارزون في جمعية علم النفس الأمريكية وبعض اعضاء جمعيات وهيئات ومنظمات علم النفس العالمية. وقد ألقت المحاضرات العامة الضوء على دور علم النفس في معالجة المشكلات الصحية والاجتماعية والاسهامات المتعددة لعلم النفس في المجالات التطبيقية المختلفة. ولعل نظرة سريعة على تلك المحاضرات توضح قدر الفائدة التي يمكن أن تعود على المجتمع من تطبيق النتائج النظرية للدراسات النفسية على مشكلات الواقع المعاش. ولقد دارت موضوعات تلك المحاضرات، على سبيل المثال لا الحصر، حول عوامل الدافعية في الصحة والمرض، وعلم النفس والعنف ضد المرأة، والابعاد السيكلوجية لمختلف التنظيمات الاجتماعية، وسيكلوجية الفئات المحرومة (مع التركيز على المرأة)، واسهامات علم النفس في التعليم والتدريب، بالإضافة الى العديد من المحاضرات الأخرى التي ركزت بصفة أساسية على كيفية نقل نظريات علم النفس كىما يستفيد منها الممارس والمعالج النفسي في الواقع العملي وتطبيقها على مشكلات واقعية صحية واجتماعية معاصرة. ومثل هذا التوجه الحديث يشر الى الاهتمام بالجمع بين النظرية والتطبيق لأن نظريات علم النفس لم تعد مجرد تصورات نظرية تميز دافعية أو تعبير عن تجربة شخصية فردية لكنها أصبحت مجالاً علمياً تطبيقياً يتوقف نجاحه وجودته على مدى مساهمته في حل مشكلات الواقع.

ثانياً - جلسات سمينار : وقر المؤتمر فرصة المشاركة في مجموعة من السمينارات بلغت العشرة في مختلف مجالات علم النفس، وقد صممت هذه السمينارات لمساعدة الباحثين على اجراء بحوثهم بطريقة أفضل ومساعدة المدرسين على تدريس علم النفس بشكل أكثر كفاءة، ومساعدة الممارسين والمعالجين على التمكن من اداء عملهم بطريقة أحسن، وقد شملت جلسات السمينار موضوعات مختلفة مثل علم النفس الرياضي، وسيكلوجية استخدام الكمبيوتر في التعليم، واستخدام الكمبيوتر في البحث النفسي، ونقد الأبحاث النفسية التي أجريت على مرضى الإيدز، والارشاد والتوجيه النفسي، وموضوعات أخرى تغطي نواحٍ متعددة من مجالات علم النفس على مدى عشرة سمينارات في أيام المؤتمر الخمسة.

ثالثاً - ورش العمل : صممت ورش العمل التي بلغ عددها أكثر من عشرين ورشة، لمساعدة الممارسين على اكتساب مهارات جديدة وأساليب حديثة ومعلومات معاصرة في مجال العمل النفسي والتدريب على استخدام العديد من اجراءات المقاييس النفسية بأشكالها المختلفة وتطبيق أدوات البحث بطريقة أكثر فعالية وكفاءة وقد شملت ورش العمل موضوعات مثل : العلاج النفسي للأطفال، والعلاج العاطفي العقلاني، ومعالجة السلوك العدواني، والعلاج الجمالي لمرضى الإيدز، والعلاج باللعب للأطفال المنحرفين، والارشاد النفسي العلاجي، وموضوعات أخرى كلها ترتبط بتطبيق نظريات ومقاييس علم النفس والدراسة الاكاديمية.

رابعا - الدراسات والبحوث : وتمثل الدراسات والبحوث التي نوقشت خلال أيام المؤتمر العبد الأساسي للعمل في المؤتمر حيث نوقش أكثر من ثلاثة آلاف بحث ودراسة على مدى خمسة أيام في جلسات كانت تبدأ الساعة الثامنة صباحا وتنتهي الساعة السادسة مساء وقد خصص لكل جلسة مايقرب من خمسين دقيقة للعرض والمناقشة، وسوف نوضح بعض مجالات الدراسات والبحوث التي عرضت في كل يوم من أيام المؤتمر على النحو التالي:

نوقش خلال اليوم الأول عدد كبير من الدراسات والبحوث كانت تدور حول موضوعات في المجالات المختلفة لعلم النفس مثل السلوك الانحرافي، وعلم النفس النمائي، وانفصام الشخصية، وعلم النفس البيئي، وعلم النفس المعرفي، وعلم النفس الاجتماعي والقياسي النفسي، والارشاد النفسي والتوجيه وعلم النفس الاكلينيكي. وشملت جلسات اليوم الثاني العديد من الموضوعات التي تركز النقاش فيها حول المجالات التالية : تاريخ علم النفس، تاريخ الاختبارات النفسية وتطورها، الاطار الثقافي لتقيد التحليل النفسي، النماذج الرياضية والاحصائية للسلوك الانساني، القيم، الدافعية، علم النفس الاكلينيكي، علم النفس التربوي، الاشباع الوظيفي وضغوط العمل، علم النفس والاقليات، علم النفس والاعلام. وتناولت جلسات اليوم الثالث مناقشة موضوعات متعددة في مجالات مثل : علم النفس البيئي الاجتماعي والتربوي، المعالجة النفسية لمرضى الإيدز، علم النفس البيئي، صعوبات القراءة، الارشاد والتوجيه النفسي، العلاج النفسي الجماعي، علاقة علم النفس بالسكان والبيئة والمشكلات الاجتماعية، تعاطي المخدرات، الانحراف النفسي. ودارت جلسات اليوم الرابع حول مجموعة من القضايا التي ترتبط بمجالات مثل علم النفس العلاجي والعلاج الاكلينيكي والتوافق والقياس النفسي، وعلم النفس التربوي. أما في اليوم الخامس فقد دار النقاش حول سيكولوجية المرأة، علم النفس الرياضي، علم النفس والاخلاق، تدريس الرياضيات والبحوث النفسية وتطبيقاتها.

وبهذا العرض السريع لوقائع المؤتمر وبرنامجه يمكن لنا تصور الأثر الناجم عن جمع شمل جميع المتخصصين في مجالات علم النفس. ومن الملاحظات الواضحة على هذا المؤتمر أنه ركز بصفة أساسية على الجوانب التطبيقية لعلم النفس أكثر مما ركز على الجوانب النظرية، فقد اشتمل على تطبيقات واسعة لعلم النفس على المشكلات الصحية والاجتماعية والتربوية، وعلى الرغم من أهمية البحث النظري لسبر اغوار النفس البشرية إلا أنه يمكن القول بأن هذا المؤتمر قد أنزل علم النفس من عليائه الى أرض الواقع. وبصفة عامة كان هذا المؤتمر مجالا خصباً للاحتكاك العلمي بين الباحثين والمتخصصين والمهتمين في ميادين علم النفس من مختلف دول العالم.

حمدي شعبان، دور العلاقات العامة في تغيير الصورة الذهنية المنطبعة عن قطاع الشرطة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 1986.

تقوم العلاقات العامة في أى منشأة جماهيرية بعدة وظائف تلعب دورها الحيوي في تحقيق أهدافها، أو ترويج أنشطتها، ويقدر نجاح جهاز العلاقات العامة في هذه الوظائف - وفقا لخطته العملية - يكون نجاح المنشأة في تحقيق رسالتها. كما تضطلع العلاقات العامة في أي منشأة أو منظمة بوظيفة مهمة ضمن وظائفها العديدة وهي تدعيم الصورة الذهنية الطيبة عن المنشأة لدى الجمهور الذي يتعامل معها، أو العمل على خلق صورة ممتازة عنها في سبيل تحقيق أهدافها.

وإذا كانت العلاقات العامة وظيفة أساسية في أي منشأة وفقا للاتجاهات الادارية الحديثة، فهي وظيفة أكثر ضرورة في قطاع الشرطة في أي دولة من دول العالم، ذلك لأن الشرطة بحكم أنها القائمة على تنفيذ اللوائح والقوانين، التي تحد بطبيعتها من حرية الانسان حماية لحرية الآخرين، لابد أن تقابل بمقاومة هؤلاء الافراد الذين قيدت حرياتهم، ومن ثم ينشأ دائما في مواجهة أي جهاز شرطة، شعور عدائي، وانطباع دائم بأنها أداة قهر واضطهاد. ويضاف الى ذلك أن وظيفة رجل الشرطة الأساسية هي حماية المجتمع وتوفير الأمن والطمأنينة لكل فرد فيه، وهو من ناحية أخرى من قبل الدولة بوصفه أحد أعضاء السلطة التنفيذية فيها، يقوم بتنفيذ أوامرها، بيد أن هذا التنفيذ من شأنه تقييد حريات الأفراد في المجتمع، والسلطة التي تقييد حريات الأفراد في المجتمع محققة دائما. وهكذا يمكن القول بأن العلاقة المتبادلة بين الشرطة والجماهير، ولاسيما في المجتمعات النامية، علاقة يكتنفها الكثير من التوتر ويتنازعها العديد من العوامل.

وفي مصر، فإن العلاقة بين قطاع الشرطة وجماهيرها تعاني من كل هذه المؤثرات، التي أسهمت عبر سنوات طويلة من تاريخها في تكوين صورة ذهنية غير طيبة للشرطة في أذهان الجماهير، بما ينعكس على الأداء ومستوى الخدمة التي يمكن أن تؤدي بشكل أفضل لو نجحنا في تحسين، أو تغيير هذه الصورة الى الأفضل. ومن خلال التفاوت الكبير بين ما لاحظته الباحث من الأهمية الهائلة لهذا القطاع، وبين ما تعكسه صورته الذهنية في وجدان

الجماهير والرأى العام ظهرت فكرة دراسة هذه المشكلة، وعرض الحلول المناسبة لمعالجتها بصورة أفضل، وذلك من خلال جهود العلاقات العامة في تغيير الصورة الذهنية المنطبعة في أذهان الجماهير عن جهاز الشرطة في مصر، والعوامل المؤثرة في تكوينها، لاقتراح أنسب الحلول حيالها، الأمر الذي ينعكس في النهاية على حسن أداء الشرطة لواجباتها الأساسية لمصلحة الوطن والمواطنين.

وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث وصياغتها على النحو القائل ان نجاح وظيفة الشرطة في المجتمع يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية علاقاتها بالجماهير. وهي علاقة تحكم جذورها التاريخية بعض الشوائب التي أثرت - ولاشك - في صورة الشرطة في أذهان الجماهير. فادارات وأقسام ووحدات العلاقات العامة في أجهزة الشرطة تقع عليها المسئولية المباشرة في التأثير في هذه العلاقة تأثيراً إيجابياً لصالح الشرطة، سواء عن طريق تأثيرها في سلوك العاملين في الجهاز نفسه، أو عن طريق اتصالها بجماهيرها الخارجية من المواطنين والأجهزة المختلفة. وهي لا تستطيع ان تقوم بهذا الدور الا اذا كانت منظمة تنظيمياً علمياً جيداً، وتعمل وفق تخطيط، وبرامج علمية محددة وهادفة.

وترتيباً على ما سبق، فان هذا البحث يتصدى لدراسة أهداف ووظائف العلاقات العامة في الشرطة، وأسلوب التخطيط فيها دراسة وصفية تحليلية بهدف التقييم الموضوعي لهذه الجوانب، ومدى تمشيها مع الأسس العلمية لممارسة العلاقات العامة. والتركيز على بيان دور أجهزة العلاقات العامة في قطاعات الشرطة المختلفة، في خلق وتدعيم الصورة الذهنية الطيبة للشرطة في أذهان جماهيرها.

أهم نتائج الدراسة: أوضحت الدراسة غموض العلاقة بين رؤساء العلاقات العامة في مديريات الأمن، وضباط العلاقات العامة في الأقسام والمراكز. ولذا يجب على ادارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية عقد اللقاءات وتوجيه الكتب الدورية التي تبين فيها حدود هذه العلاقة وأهميتها، وبيان أنها يجب أن تكون واضحة ومستمرة في الاشراف والتوجيه والمتابعة من رؤساء ادارة وأقسام العلاقات العامة في مديريات الأمن على ضباط العلاقات العامة بالأقسام والمراكز.

كما أظهرت الدراسة أيضاً، وجود خلط في أذهان رؤساء العلاقات العامة بمديريات الأمن بين أهداف ووظائف العلاقات العامة الأمر الذي يفرض ضرورة عقد دورات تشيعية لهؤلاء الضباط لدراسة العلاقات العامة وأساليب ممارستها، ودورها في تغيير الصورة الذهنية. كما أظهرت غلبة الأنشطة الروتينية المكتنية على أداء العلاقات العامة في مديريات الأمن، والاهتمام بأعمال التشهيلات، على حساب المفاهيم العلمية الصحيحة والدور الأساسي للعلاقات العامة، والعمل بارتجال عشوائية وبدون تخطيط علمي لعملية العلاقات العامة.

وأوضحت الدراسة القصور الشديد في المخصصات المالية للعلاقات العامة بهذه الجهات، فجملته المخصصات المحددة سنوياً لكل دائرة أو قسم أو وحدة، تتراوح ما بين 60 - 600 جنيه!! وقد أكدت الدراسة أن هذه المخصصات أقل من اللازم بنسبة 80٪ من إجمالي آراء رؤساء العلاقات العامة. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن صورة الشرطة في أذهان الجماهير حسنة بنسبة 70٪ من إجمالي آراء الباحثين، غير أن نسبة 90٪ منهم أكدت أنها لا تقيس الصورة الذهنية بأي أسلوب علمي، الأمر الذي لا ينظم معه بوجود صورة ذهنية طيبة للشرطة في أذهان الجماهير. . والأمل في قيام دراسة تكملية لقياس مدى الصورة لدى عينة من الجماهير أنفسهم.

ومن النتائج المهمة والمنطقية التي أوضحتها الدراسة التأكيد على أن الأداء الجيد لرجال الشرطة في حدود الشرعية واحترام حقوق الإنسان على أساس أنها العامل الأول في تكوين صورة ذهنية طيبة للشرطة في أذهان الجماهير، وقد حقق نسبة 37,5٪ من إجمالي العوامل التي ذكرتها العينة بينما يأتي دور أجهزة الإعلام في المرتبة الثانية بنسبة 31,25٪ والعلاقات العامة في المرتبة الثالثة بنسبة 18,75٪. ولم يلاحظ الباحث بالاتصال الشخصي مع الباحثين، ومن نتائج الدراسة، الاتجاه أي من ضباط العلاقات العامة بالأقسام نحو قياس الرأي العام السائد بين المواطنين بالأسلوب العلمي، أو عمل تصنيفات علمية لفئات جماهير القسم أو المركز. . وبالجمله عدم استخدام الأسلوب العلمي في التعامل مع المجتمع والجماهير، الأمر الذي يحتاج إلى مداومة التأكد من هذا الاتجاه وتدريب الضباط وتوجيههم على نهج هذا الأسلوب.

أهم التوصيات : طرحت الدراسة عدة توصيات لمعالجة هذه المسألة المهمة والحيوية من بينها إنشاء جهاز لبحوث الاتجاهات والرأي العام في الشرطة مع تزويده بالأساليب العلمية الحديثة في قياس الاتجاهات وتقويم الرأي العام، واعداد العاملين فيه اعداداً علمياً وعملياً حديثاً وفقاً لأحدث نظم قياس الرأي في العالم. كما أوصت الدراسة ان يشرف ضباط العلاقات العامة في كل قسم أو مركز شرطة على لجنة تسمى «لجنة علاقات المجتمع» تهدف إلى دراسة المشكلات العامة والخاصة بجماهير القسم أو المركز واقتراح الحلول المناسبة لها. وتدعيم علاقة افراد الشرطة بالجماهير واث الثقة والامان برسالة الشرطة وغيرها من الأهداف التي عرضنا لها في متن الرسالة ويمكن أن تحققها مثل هذه اللجنة في مجال تعاون الشرطة والجماهير.



قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب. 5486 الصفاة

الكويت 13055

البريد الجوي

BY AIR MAIL

PAR AVION

قسمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ ستان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد () نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك _____ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالإستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

..... الاسم:

..... المهنة/ الوظيفة:

..... العنوان:

.....

.....

التوقيع

/ / للتوقيع

The International News Flow: Conflicting Definitions and Conceptions

Mohamed N. el-Sarayrah

The dissemination of news among nations has triggered much discussion in recent years, and has become a potential crisis. The coverage of events by the Western media has often been criticized by the Eastern bloc and developing countries for the tendency to overrepresent the rich industrialized countries, to present events in personalized terms and to have a disproportional stress on negativism. On the other hand, Western governments believe that Eastern and Third World countries are too restrictive in the exchange of news among nations. This paper suggests that the problem of news flow is not one of imbalanced volumes of information, but rather a matter of incompatible approaches to conceptualizing and defining what is 'news' and 'newsworthy'. In the West, news is considered a commercial commodity and is defined in terms of interest, proximity, importance, size and novelty. In the communist countries, however, news events are considered as elements in a continuing social process which contribute to the perfection of a communist society. In the Third World, many journalists believe that news must include a cultural perception, and have introduced the concept of 'development news' to deal with issues facing these countries. These different definitions determine how each side views the criteria of news value in particular, and the content and presentation of the news in general.

Reform In the State Budget of Kuwait

Abdulaziz M. Rajab

This research critically examines the method to improve the budget of the State of Kuwait, as suggested by the Ministry of Finance in Circular No. 14, 1977. A historical survey of the state budget in Kuwait is presented, together with an explanation of the different reforms concerning classification of the governmental budget. Circular 14 and its required procedures are then examined. The first part of the suggested reform has been implemented, and the requirements for implementing the remainder are described in detail. The proposed budgetary reform is then evaluated, and the researcher proposes methods thought to be suitable for improving the budget based on different reforms of governmental budget and the experience of other countries.

Overstaffing in the Kuwait Public Sector

Abd el-Muti Assaf

This paper is concerned with the phenomenon of overstaffing in the public sector in Kuwait. The concept of overstaffing is discussed in relation to the productivity of every new employee and the profit resulting from this addition. Overstaffing is accordingly defined as any addition in staffing level that does not result in additional productivity or profit. There are several indicators of overstaffing in the public sector in Kuwait. They include: an increase in the ratio between number of employees and population size; the proportion of the public budget which is allocated to wages; the number of professional staff in relation to general staff; and the misuse of time. The causes of overstaffing in the public sector are discussed, and the paper concludes with recommendations to overcome this problem.

International Equilibrium and its Regional Applications

Mohammad al-Sayed Sallm

The concept of international equilibrium is one of the most widely used and least defined concepts in the social sciences. This paper purports to define this concept, delineate its basic components, and to show its analytic and predictive utility. International equilibrium is seen as having three basic dimensions: those of structure, behavior and value. The structural dimension contains five components, which are concerned with the equilibrium of capabilities, structure, arms race, status, and external involvements. The behavioral dimension refers to the interdependence and elasticity of interactions among the basic actors, whereas the value dimension means inter-actor consensus on the adequacy of their interactions. The paper applies these dimensions to the Eastern Mediterranean area, and concludes that the concept of international equilibrium has some value in understanding international interactions. It was found that the Eastern Mediterranean area is characterized by a high degree of disequilibrium in favor of the western powers and Israel, and that this has certain serious consequences for the behavior of the actors and the stability of the area.

Psychological Profile of Some Iraqi University Students

Khalaf N. al-Heetl

Amer A. Hosin

The present study investigates psychological problems and / or disorders among young university students in Iraq. The study employed the 30 item General Health Questionnaire (GHQ) which was originally designed by Goldberg and was translated into Arabic by the authors. The GHQ was administered to 991 students from three major universities in Iraq: Mosul University (295 students); al-Mustansiriyah University, Baghdad (386 students); and Basra University (310 students). Multiple regression analysis (forward selection) was carried out. The results showed that overall respondents had a low score (32.14) on the GHQ, regardless of their university. Women scored at a significantly higher rate (33.51) than men (32.19). Furthermore, subjects from large families tended to score at a lower level than did their counterparts from small families. Contrary to expectation, students from al-Mustansiriyah University scored at a higher level on the GHQ than the other groups.

The Role of Perception in Identifying Societal Problems

Bassem Serhan

The aim of this empirical study is firstly to test the validity of Merton's assumption that perception is an integral part of the definition of a societal problem. The second aim is to measure the perception of Kuwaiti university students toward societal problems facing their society during the first half of the eighties. In addition, some correlates of perception are measured. The study was carried out over a period of five years (1981-86), and involved written responses to questions from more than 1000 male and female students. The results revealed that the subjective aspects of the definition of a condition or situation as a societal problem were strongly affirmed. Factors mentioned by Merton as determining perception, such as closeness to a situation, the intensity of the problem, and the extent to which it affected personal interests, were supported by the findings. The study concluded that Kuwaiti university students focus more on family and ethico-behavioural problems than on macro-socioeconomic conditions.

Creative Thinking: Cross-Cultural Studies Between Saudis and Nigerians

Mohammed H. Ameer Khan

The purpose of the present study is to determine cultural differences in creative ability between Saudi and Nigerian secondary school students. It was hypothesized that there would be significant differences in the subscores of non-verbal creative thinking (fluency, flexibility, originality and elaboration) and subscores of verbal creative thinking (fluency, flexibility and originality). The sample consisted of 200 male Saudi students and 120 male and female Nigerian students, and the study used the Torrance Test of Creative Thinking for different cultures. Analysis of the data revealed that Saudi students performed significantly better than Nigerian students in subscores of nonverbal creative thinking (elaboration) and all subscores of verbal creative thinking (fluency, flexibility and originality). The overall findings were that there are significant differences between Saudi students and others.

Correlates Associated with Student Alienation: An Exploratory Study from Jordan University

Idris Azzam

This study investigates the problem of student youth alienation from Jordan University as an example of a specific social subsystem within the whole Jordanian society. It also examines the relationship between alienation and variables such as level of family income, pattern of authority within the family, and the absence of either or both parents. Data was derived from a randomly selected sample of 904 students of different backgrounds studying at Jordan University during 1987. The sample was divided into alienated and non-alienated groups according to various criteria. The study revealed that the alienation of male students is related to an urban background, a low level of family income, and large family size. In contrast, the alienation of female students is related to a rural background, an authoritarian pattern of control in the family, and large family size. The study concluded that some specific social conditions directly affecting youth are considered as a source of alienation from their own local society (Jordan University).

Towards a Theory of Islamic Consumer Behavior

Boualem Bendjilali Farid Bachir

This study constitutes one step toward the establishment of a systematic and rigorous analysis of the behavior of a Muslim consumer. It first establishes the main axioms that govern the behavior of a Muslim consumer. These are divided into two types: strong and weak axioms which are deduced directly from the teaching of the Quran and Sunnah. A utility map is then based on these axioms, and has as its domain the commodity set which is made up of goods allowed by the Sharia only. This map may take one of four distinct shapes according to the types of goods as classified by the Sharia. The study also introduces a new dimension in the utility function by introducing a new variable called thawab. This is built into the utility function of the Muslim consumer, and consequently distinguishes the Muslim utility map from the conventional one.

Exchange Rates in an Oil-Based Developing Economy: The Saudi Riyal Experience

Majid A. Moneef

The purpose of this paper is to analyze the economic and structural constraints affecting the choice of an exchange rate system for an open economy highly dependent on oil as the main export commodity. The advantages and disadvantages of pegging to a single currency or a basket of currencies are evaluated.

The experience of the Saudi Riyal since its peg to the SDRs in 1975 and the subsequent changes in the peg and the close association between the Riyal and the U.S. Dollar are discussed. The paper analyzes the applicability of the conventional theory on exchange rate changes to Saudi Riyal. It is argued that while the changes in the exchange rate of the Riyal vis-a-vis other currencies do not affect directly the international terms of trade and the external balance of the Kingdom, they have a direct effect on the government's budgetary revenues and the domestic terms of trade. Consequently, such changes would affect the development programmes and the course of diversification.

- 3 - Comparative Social Policy and the Third World** 297
Stewart MacPherson & James Midgley
Reviewed by: Hassan R. Hammoud
- 4 - The Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life** 301
Robert Bellah and others
Reviewed by: Mahmoud Dhaouadi
- 5 - Intellectual Dilemma and Problems of Political Authority in the Arab East During the Renaissance Era** 308
Mohammad Makhzum
Reviewed by: Turki al-Rabi'o
- 6 - Islam and the Economic Problem** 314
Mohammad al-Fangari
Reviewed by: Mohammad Hijazi
- 7 - Studies in Modern Mass Communication** 319
Mohammad al-Owayni
Reviewed by: Barakat Abdulaziz Mohammad

REPORTS AND CONFERENCES:

- 1 - Ishaq al-Qutub**
Petroleum Revenues in the Eighties 325
- 2 - Ahmad Nofal**
Arab Unity: Experiences and Expectations 329
- 3 - Ahmad al-Kandari**
The 96th Annual Conference of the American Psychological Association 335

DISSERTATION ABSTRACTS:

- Hamdy Sha'aban
The Role of Public Relations in Changing the Image of the Police in Egypt 338

- ABSTRACTS** 345
-

ARTICLES:

- 1 - **Majid A. Moneef**
Exchange Rates in an Oil-Based Developing Economy: The Saudi Riyal Experience 19
- 2 - **Boualem Bendjilali & Farid Bachir**
Towards a Theory of Islamic Consumer Behavior 43
- 3 - **Idris Azzam**
Correlates Associated with Student Alienation: An Exploratory Study from Jordan University 69
- 4 - **Mohammed H. Ameer Khan**
Creative Thinking: Cross-Cultural Studies Between Saudis and Nigerians 95
- 5 - **Bassem Serhan**
The Role of Perception in Identifying Societal Problems 117
- 6 - **Khalaf N. al-Heeti & Amer A. Hosin**
Psychological Profile of Some Iraqi University Students 141
- 7 - **Mohammad al-Sayed Salim**
International Equilibrium and its Regional Applications 153
- 8 - **Abd el-Muti Assaf**
Overstaffing in the Kuwait Public Sector 183
- 9 - **Abdulaziz M. Rajab**
Reform in the State Budget of Kuwait 211
- 10 - **Mohamed N. el-Sarayrah**
The International News Flow: Conflicting Definitions and Conceptions 239

DISCUSSIONS:

- Fahmi Jid'an**
Contemporary Islamic Movements in the Arab World 263

BOOK REVIEWS:

- 1 - **Our Common Future** 289
The World Commission on Environment and Development
Reviewed by: Ali al-Tarrah
- 2 - **The Islamic City** 291
Mohammad Othman
Reviewed by: Essam al-Amad
-

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

★ Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

- ★ For individuals - KD. 2,000 per year in Kuwait. KD. 2,500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. \$15 for all other countries (Air Mail).**
- ★ For public and private institutions - U.S. \$60 (Air Mail).**

- ★ Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.**

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in
the various fields of the social sciences.

Vol. 17 - No. 1 Spring 1989

EDITOR:

FAHED THAKEB AL-THAKEB

MANAGING EDITOR:

MOHAMMAD ABU-SABBAH

BOOK REVIEWS:

HASSAN RAMEZ HAMMOUD

EDITORIAL BOARD:

FAHED T. AL-THAKEB

HASSA M. AL-BAHAR

ISMAIL S. MAKLED

MOHAMMAD S. AL-SABAH

SULAYMAN S. AL-QUDSI

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

THE ARAB JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

يصدر قريباً العدد السادس من المجلة العربية للعلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية، بالتعاون من الناشر العالمي روتليج وكيفان بول - لندن - وفيما يلي أهم الموضوعات التي يتضمنها العدد السادس:

The sixth issue includes:

<i>Nustafa Abulgasem</i>	Afro-Arab States Versus Other UN Members: A Study of UN Voting Distinctiveness
<i>Wahid H. Hashim</i>	Superpower Proxy Wars in Third World Countries
<i>Amal Elligani Ali</i>	Kuwait Stock Exchange: Study of its Efficiency
<i>Ikhlas A. Abdalla</i>	Managerial Perceptions of Personality Traits Required for Job Success
<i>Osama B. Dabbagh</i>	Quantitative Study of Opportunity Cost to Agriculture of Israeli Occupation of West Bank and Gaza Strip Territories
<i>E. Farouk Z. Younis</i>	Migrant Labor in Arab Gulf States: Implication for Social Work with Reference to Kuwait
<i>T.H. Al-Hadithi</i>	Al-Kawliya's Attainment of Iraqi Nationality & Effect on Their Socioeconomic Transformation
<i>Mohamed El-Attar</i>	Knowledge & Use of Contraception in Rural and Urban Iraq
<i>Francis Omiunu</i>	Search for a New Political System for Nigeria: Confederal Association of States or Federation
<i>Paul Hallwood</i>	Note on OPEC's Trade with Non-oil Less Developed Countries

للاستفسار يرجى الاتصال: مجلة العلوم الاجتماعية - ص.ب: 5486

الصفحة الكويت 13055

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 17 - No. 1 Spring 1989